

پازرسی شد
۳۶ - ۳۷

پزدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: مجمع الفاعمه والبرهن فی شرح لری الاذهن
مؤلف: مقدس اردبیلی (۹۱۰ هـ)
موضوع: تاریخ

شماره ثبت کتاب: ۷۸۳۶۲
شماره قفسه: ۷۹۴۷

۳۳۷۸

پیش از این فهرست شده
۲۴۷۸





سماوات الرحمن والرحمة وسبحان
الزكاة اعلم ان اداء الزكاة من اركانها والمصطلح المشهور
 على اداء الخرج المالى الواجب لصاحبها او المالى المذكور لادخال الفطره والخمس فيها قالوا والنظر
 في امور ثلاثة **الاول** في زكاة المال **الثاني** في فطره **الثالث** في الخمس ثم اعلم ان قيل
 الزكاة لغة هو الزيادة والنمو والقراءة وفي الاصطلاح الفقهاء نطاق على فعل المكلف
 مثل ان يخرج زكاة **الزكاة** ويزاد بها صرف للمال في موضعها لان مجرد تضاف وتقل
 على مال المعين اطلاقه لا يقعها ونقله شرع يقع تعريفه باعتبارها التمتع بحسنه المالى اعتبار
 في جعلها حسابا قال وتفرض على كل من هو الكافر والنفس وفيه عكسه بالندوبه
 وتكون الفطره **الحسب** من العرف العائليه والامم والشعوب العهد وهو نصاب الزكاة **والنصاب**
 في الفطره معتبرا بما هو في السنة من نصاب الزكاة وفيه الجواب تكلف فلو لا ان يقع تعريفها انما
 صدق عقده باصل الشئ ابتداء يخرج بالصدقه **الحسب** وبالمقتضى التزم المتبرع به وبالاصالة
 المذكورة وبالاتيان والكفاية وانما يدخل الواجبة والمندوبه يمكن ان يقال مساعده في ايراد
 المالى فيحصل اعادة الثوب من الوجوب وتبلغه بزيادة الوجوب بدون الكفاية بالاعتبار **والزكاة**
 الى المصدرة فتدخل المندوب وان المراد اعتبار النساء في حصة ولا يرد **والخمس** ويملك اخضاع المخرج
 بركوة المالى وان راجع الى المالى المذكورة للرد وعدم المعزوفه وان المخصص **والواجب** في النصف
 مناسب لذلك **والفطره** انما نصابها على اعادة ثوب السنة ولعل اليها اشار بقوله في الجواب تكلف
 مناسب في التعريف الاول الذي ذكره ولما اخصف جملة فان اراد المذكورة في باب الصدقة
 والبر في الدرس بانها عطية منبذ بها بالاصالة من غير نصاب الفطره فتعالم عدم العلم
 وان يرد من غير نصاب الصدقة **انما** لا يقولوا وسائر الاحكام المذكورة هناك مع عدمها في الزكاة
 ان اريد تعريفها بغير معلوم **فيما** الجمل **والاجام** اصل الاربها المالى المصدق بها
 المصدق ايضا الطه عدم صدقة

علاوة

على الركن مثل شاة فصاعدا في الغطرة ومن الغطرة الركن الثاني كركن الصلاة في الغطرة
في الجملة لا إلى الترتيب حتى ياتي في الزيادة بعد الركن الثاني في صلاة ركعة الصلوة مع وجود الام
الام بل يقع الاختصاص على الركن الثاني مع الأدلة والاعتناء بالإعطاء على الركن الثاني
والعرفات ولكن ذكر هذا المقدار هنا لتمامهم ولا يورث منه إفتاء الله عز وجل في ذلك
في الجملة وبالكاتب المستدلل على ذلك بالإجماع إلى الاستدلال بترتيبها من المسائل المتقدمة
بصيرتها من العلوم الصورية ياتي بغير كراهة فالتصديق والصورة في ذلك بغير إشكال
الأدلة فيما بينها وان الركنين جميعا زكاة وعن عبد الله عليه السلام في مقام الصورة أعطاء الركنين
كالصلوة على النبي صلى الله عليه وآله تمام الصلوة وكيفية الترتيب والترتيب بغير غش
قوله العاجب على البالغ العقل الخ لا إلزام بالصلوات المنع من التصرف في الماشاة على شروط
الرجوع الأول البلوغ فلا يجب على غير البالغ من الأطفال طهارة أو كان أو غير في غير ما لو
صاها وغيره بمعنى عدم إلزام المخرج على ما ليس متعلق بعض لو لم لا المستحق كاستعمال البالغ
دليل الأصل وعدم الدليل إذ الظاهر اختصاص الأدلة بوجوب المخرج عن حال النفس المكلف فلا
على الأطفال لعدم التكليف ولا الوهم لعدم كونهم ملوكا ولا يجدوا ما شاة لا تنطبق بعض
لوهم إلى المستحقين وتدل عليه زيارات أيضا منها حتى يتجلى بحسنه عن ربه عبد الله
القليل في حال التيمم عليه ركن فقال إذا كان موضوعا فليس عليه ركن لو أنه حملت برافنت
لأنه والوجه لليتيم وصحبة محمد بن مسلم عن أبيه عليه السلام قال سألت عن حال التيمم فقال ليس
مذكورة في جميع رواة عن أبيه محمد بن مسلم قال سألت عن حال التيمم ركنه وصحبة محمد بن مسلم
ففضل البصري قال كتب إلى الحسن الرضا عليه السلام عن الوهم في زكاة الفطرة عن النجاشي
أكان أم لا قلت لا زكاة وقال يمشي ورواها عن بصير قال المصنف في المختلف أنها موقوفة
بإخبار الله عز وجل أنه قال بعد يقول ليس في مال البالغ زكاة ولبي على صلوة وليس على جميع
لأنه من نخل وأوزع وغلة زكاة وإن بلغ عليه ما مضى زكاة ولا عليه ما لم يفسد حتى
يركها ذلك كانت عليه زكاة واحدة وكان عليه مثل ما طهره من الناس وانما الركن
المصاحب بوجوبها إذا أخرجه بغيرها عن بعضها صحه قول من يقول قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم في مال التيمم قال إذا أوجبت الصلوة يجب عليها الركن
نم يجب عليها الصلوة قال إذا أخرجه بغيره ركنه على الاستصحاب لعدم الركن الثاني

بغیر

[illegible]

عليه بان مقتضاها ان لم يكن له فيه عيب عليه بشكل ان كان يريد ان يبيع متراعه واذ ان كان
او ان الجواب بعد العود بجمع غايته من جهة الاكالات البتة فيكون عيبا مما عاين من غير مثال
في المثال الثاني لسلط الفاعل على فلا يجب في الموضع الثاني ان كان عيبا ولا الوقف في قولنا اننا
فما بالملك الموقوف عليه نصفا للميراث فيقول ان الوقف لو اوصى له اعتبر الجول بعد اوقافه في الوقف
ع وفيه ما لم اذا لم تعلم ان شرط الفاعل ان يكون المراء منه الميراث مما عاين لفظه وهذا قال من قبل
انما الشرط في بيعه ان يكون ابتداء الجول حين احدثه لا بعد ذلك في الجول وايضا في بيعه ثبوت
الملك قبل القبول والقبض وكذا في بيعه شقة وليس كذلك وايضا في بيعه الفراء بعد القبض وليس
كذلك في بيعه ان يكون الواهب للميراث كما اذا كان له ميراثا ولم يثبت في بيعه فاما في قول المصنف
ولا يلزم في قياسه الميراث انما في تحقيق الفكرة من التصرف في الزعفران ولا يلزم ان التصرف
عليه ليس عنه فقولنا لا يلزم في الجول في الجول لا بعد القبض ولا الميراث لا بعد القبض
فيه فاما في وايضا في بيعه شرط الزوم وليس كذلك كما ترى ان الهبة لا يلزم من القبض ايضا فقول
والهبة كذا في القصة بذكر عطفه على الميراث لا بعد القبض او يرا في القصة اللازم من الهبة
لذلك هو انما يكون بعد القبض وتزاد القصة اللازم وبعد ذلك لا يستقبل بعد القصة وبغاية
المقتضى فيقول انما الثاني ولا يلزم في الهبة في الجول لا بعد القصة ولا يكتفي عز الاشياء بغير
العام وكما في قوله والقبض حين القبض وهذا بخلاف حين القبض فيكون التقدير في الهبة لا بعد
القصة والقبض لا يلزم من القبض وهذا بخلاف الاشياء الباع سواء كان الخيار للبايع فقط أو للمشتري
اقلها والثاني واضح ولكن في غير ما لم يعلم الزوم وتسمية الملك بذلك المعنى وبالجملة لزوم
لا يظهر من حيثية بطلان الخيار او الفكرة من جميع التصرفات لعدم جواز اخراج الباع في زمانها
البايع عن ملكه وكذا سائر التصرفات في الخيار على ما قيل فاما في عبارات المتأخرين
اجمالا للمعنى من تسمية الملك والاشياء الباع في التصرف ايضا غير واضح **قول** ولا يكتفي في الهبة
بطلان الاشياء بغيره جيب الزوم في كل حق يحصل في يد المالك او بطلان الفكرة من التصرف
في الهبة وبطلان الفاعل عن المالك وبطلان الوقف وتلك انما ملك الموقوف عليه لعدم جواز
بيعه وعدم استقلاله من الميطون به ولانما هاء فان بلغ الحصة المصائب ووجد با
الشرائط حيث الزوم فيها وكذا الحيوان الضال والمال المغفوك كان الاول مخصوص بالجول
والثاني بعين ويمكن الاختصاص على الثاني وتسميته ولنا استصحاب الزوم لتسيران ضيقه

والتمس على السلام بحسب ما قبله وكذا في المتن مع عدم إمكان الدلالة عليه المستحق في المتن
 البعض مثل الكل في المتن ولا يجمع في غيره بقا الجمع قط المطران لأن ملك شخص قسم
 سال شخص إليه لخصيصه صاعا فأجابوا له فلم يبق في الشرط فلا يجب أن يكون على أحدهما وكذا في
 بين ملكي شخصين لأن من الدار بعين شاة في موضع مستعد تصدق عليه انما الملك النصيب
 فحقن الشرط ويدين على تحت عزم الاختيار لا لتمر على جواز الشرط لما لا يفرقها في إمكانية
 لا يجردها عن ملكه على أنه لا يجوز أن يكون وهو شارح الخلاف لما لا يفرقها جميعون ويقررون
 والذين لا يقع الخلف في ذلك لا يوجب أن يكون وعدم دليل المنع وكذا الكلام في الشركة
 بوضع الحصة نصبا فان الدليل على ما من غير ما عا ولا يخرج ليرجع بالاصل وعدم ما يدل عليه
 ووقت الرجوع في الغلات وصلاتها أعلم أنه لا نزاع في عدم الرجوع في الأصل
 ولا في الرجوع بعد صيرورته حصة وشعرا ونحوه ونصيبا وانما النزاع بعد الدخول وقبل ان يصير
 ذلك فقال الأكثر بالرجوع وهو أشد دلالة فيها والآخر بالانصراف في الغل والغلة
 الحصة في التكميل والدليل على عموما وجوبها خروج منها ما خرج وبقي الباقي تحتها ولصدق
 الحصة في التصريح أيضا ومطالع لا يقيال هذا النزاع حصة وشعرا والاصل الحقيقة
 ولا شك في الصدق عرفا وان لم يكن لغة فلا يصح قيل أيضا يقال على اليسر أنه لا نزاع
 التمر ولا خايل بالفرق فيجب في الغيب والحصر أيضا فلا يصح لو لم يعلم في البصر أيضا وايضا دل
 الاختيار على وجوبها في الغيب ولا خايل بالفرق على الظاهر الكلي وهي حصة سعد بن سعد لا
 قال انما بالحق عليه السلام عن اقل ما يجب في التمر من البصر والشعير والتمر والنسيب قال في
 اوسق يوسق النبي على الله عليه واله فقلت كما اوسق قال مستون صاعا قلت فهل على الغيب زكاة
 او لا يجب عليه اذا صير نصيبا قال نعم اذا حصره اخرج زكاة وهو في حصة الاخرى عنه عليه السلام
 عن الحصة والشعير والنسيب والتمر فيجب على صاحبها قال اذا صير واذا حصر فمثل رواية الحسين
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس في الغل صدقة حتى تبلغ خمسة اوساق والغيب مثل ذلك حتى يكون
 خمسة اوساق نصيب وقيل لا على الغيب في البصر ايضا فانهم وكذا رواية ابي بصير عن ابي عبد
 الله عليه السلام قال لا يكون في الغل ولا في الغيب زكاة حتى يبلغ وسقين وحملها الشيخ على الاستحباب
 للدلالة على ذلك على خمسة وكذا في رواية الجلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته كم يجب
 الزكاة من الحصة والشعير والتمر والنسيب قال في ستمين صاعا وقال في حديث اخبرني الخليل

صدقة حتى تبلغ خمسة اوساق والغيب مثل ذلك حتى تبلغ خمسة اوساق ونصيب والوسق ستون
 صاعا والوسق في ما هو خلاف الدلالة والاصل في عدم صدقة حتى تبلغ خمسة اوساق ونصيب
 بالجلد القول بالوجوب في الشئ من حصة وشعرا ونحوه ونصيبا ونحوه ونصيبا ونحوه ونصيبا
 بالواسط يكون القول بالوجوب في الحصر من البصر والشعير والتمر والنسيب وان لم يعلم
 تمر حصة وشعرا ونحوه ولا يقتصر على ما بين هذا الشبهة فالاصل عدم الوجوب وعند البعض
 مثل الحقن شئ لا يجب الا في الحصة وشعرا ونحوه ونصيبا ونحوه ونصيبا ونحوه ونصيبا
 دليل الاصل مع اخبار صحيحة كثيرة في حصر الوجوب من الغلات في الحصة والشعير والتمر والنسيب
 وقد عرفت وجوب الحق في الغيب لا في الوجوب في الكل على تقدير عدم القول بالواسط والاصل
 بعد الدخول قبل الصيرورته حصة وشعرا ونحوه ونصيبا ونحوه ونصيبا ونحوه ونصيبا
 فيما يجزى الاعتقاد والآخر بالانصراف وعدم التمسك بل بعد النصيب والتقسيم وأنه
 على التقديرين لا خلاف في أنه لا يجب الاخراج الا بعد النصيب في الحصة والشعير والنسيب
 بحيث يصير تمر ونصيبا في الغل والكرم وكذا الجماع في التمسك بزيادة الخلاف بطلان جواز
 الصيرورته في جواز بعد الاعتقاد والآخر لا قبل التمسك وعلى الاول لا يجوز الا بعد الحصة
 المقدار واخراج حصة من الزكاة وعلى الثاني يجوز وكذا في الوجوب وعدمه اذا اشتري به ما كان
 يجب زكاة على البايع على الاول وعلى المشتري على الثاني على ما يظهر من كلامهم وفي الوجوب
 عليه فيها لم يصلح نصيبا ونحوه ونصيبا ونحوه ونصيبا ونحوه ونصيبا ونحوه ونصيبا
 خصوصها في ذلك لا خلاف في اشتراط الوجوب في غير الغلات والمحل وعليه اخبار كثيرة
 معتبرة منها حديث عن ابي بصير عن زرارة قال قلت لابي جعفر عليه السلام رجل كان عند مايتادع
 غيره من احد عشر شهرا ثم اصابه دها بعد ذلك في الشهر الثاني عشر بعت عند مايتادع
 اعلية كونه قال لا حتى يحول عليه الحول مايتادع ومنه وفيما قال ان حين رأى اهلها في عشر
 حبيب عليه الزكاة ولكنه لو كان ومبها اهل ذلك الجواز لم يكن عليه شيء بمنزلة من خرج فافطر
 انما لا يقع ما حال عليه فاما الحول عليه فله منعه قال قلت لابي جعفر عليه السلام مايتادع ومنه
 لبعض اخوانه او ولد او اهله فراؤا بها من الزكاة فنقل ذلك قبل اهلها بشهر فقال اذا دخل الشهر
 الثاني عشر فجدل عليها الحول وجبت عليه فيها الزكاة فلما رادوا الحول انشئ عشر شهرا كما مونة
 اللغة والاصل عدم النقل والمحل الحول الدخول في الثاني عشر الحول عليه والنظر فيها

النبي محسوب من الاول بمعنى ان لا يجب ان لا يصح ان لا يكون فيه ما يجب سقوط الزكوة
 وكان قبله يكون سقوطها من ان لا يكون له وجه مستقر المتعلق بالوجوب وحصول
 الصلوة وهو في الحول وهو عبارة عن الشرع في الثاني عشر من الشهر الذي عبادات الاحكام
 فكان ان يكون اجازة سقوطها من ان لا يكون له وجه مستقر المتعلق بالوجوب وحصول
 الوجوب في المقدار وهو المراد في الحول والظاهر ان لا يخرج من استقرار الوجوب حصوله
 في بعض منه الا بغير من هاتين وتغيرت من ان لا يكون له وجه مستقر المتعلق بالوجوب وحصول
 السابق من لا يكون له وجه مستقر المتعلق بالوجوب في الشهر الثاني عشر من الشهر الثاني عشر
 والاجماع وكذا في الطريق كالم فاعل على الثاني معين لان ثبتت مع كون الثاني عشر
 من الاول واستقرار الوجوب بشرط ما فيه من وجه مستقر المتعلق بالوجوب وحصول
 الاجماع والخبر السابق الاول قبله سلم عدم صحة السنة بالكنى والاجماع ولا يخرج ذلك بالاجماع
 فيكون ذلك كله وصير الى الثاني حتى ثبت صحة الخبر فالظاهر الاول كما عرفت فتأمل وكذا استدلال
 فخر المحققين على عدم كون من الاول بالخبر لوجود القاء وفعل الماضي غير واقع لاحتمال ان يراى
 الحول في ذلك فلا بد على تمام الحول ان يكون اثنا عشر شهرا كما هو في السنة والعرف وعادة
 الفقهاء يجوز له ذلك فتأمل لان لا يشترط معنى تام والوصول الى المتعلق بالوجوب بل يكفي الشروع
 فيه لذلك ويدل عليه رواية شيخنا الذي ذكر في قال ما لا يعتد الله عليه الزكوة عن الزكوة فقام
 انظر شهر من السنة فان كان نوى ذلك فيه فاذا دخل الشهر فانظر وانص معنى صلاته بذلك
 من ما لا يكون فاذا حال الحول من الشهر الذي ركب فيه فاستقبل بطل ما صنعت ليس عليه اكثر
 منه فان ظاهره ان ابتداء الحول بعد ذلك الشهر وان الحول اثنا عشر وهو يشترط في الزكوة
 لان لا يشترط معنى اكل بل يكفي معنى احدى عشر والشرع في الثاني عشر وهو لا يستلزم
 خروج الثاني عشر من ذلك الحول والعقول في الحول الثاني وهو **قوله** ولا يجوز التاخير
 اكثر المبادات تدل على تحريم التأخير وقاله في الدرر بحسب دفع الزكوة عند وجوبها ولا
 يجوز تأخيرها الا عند انتظار المسحق وحضور المال في ضمن التأخير وكذا لو كان في
 بالتأخير بالفرقة لها وغيره من الحقوق والمال حتى يتم الاقرب نعم لان ينظر بما الاقل
 او التعميم وروى جواز تأخيرها شهر او شهرين وحمل على العذر ولا يخفى في من حضر الجواز
 على الشهرين والحمل على العذر والتدني لاثم بعد الحزم بعدم الجواز فتأمل وقال الله

ويتعين على الفور مع المكنة وجود المسحق ولا يكفي العمل على الزكوة فيمن لم يفتت فقام
 وكذا لو تأخر عن دفع الزكوة الى المسحق مع سبب التاخير ولو لم يجد مسحقا وحصل
 مانع من التحصيل جاز التأخير ولا ضمان ولا يجوز تأخيرها فان فعل كان فضا لا يكون تحريمه بل يتم
 كون الحق في المال في ذمها باجماع ونحو وهذا فيكون بطلان الضمان وسائر المبادات السابقة
 لها في سعة الوقت وصريح الشريعة بطلان التأخير الزكوة وان لم يربط بالعدم المطالب المحرم
 الاخبار الدالة على اشتراط الحول ايضا لا عليه وهي كثيرة مثل حديث عمر بن يزيد قال ثبت
 لا وعيد الله على التاخير ان يكون عند المال وكذا في ما مضى من السنة لا يكون على
 عليه الحول ويحل عليه ان ليس لاحد ان يصلي مبلغ الا لا منها وكذا في الزكوة ولا يصوم من أحد
 شهر رمضان الا في شهر انضا وكل في صفة ما توفى اذ اكلت وصنعت ذراوة في ذلك
 جمعوه على التاخير ان يترك الرجل حاله ما مضى ثلث السنة لا يصلي الا في الاول قبل الزوال والاخرا
 في ذلك كثير جدا ولا التاخير جواز التقديم واقعة وعلى عدم جواز التأخير من حيث الشبهة
 بالصلوة والصوم ومن جهة الامر مع عدم التصريح بالاختلاف في ما لا يخار الدالة على
 جواز التأخير والتقديم فكثير ايضا مثل حديثه عن ابن عباس عن ابي عبد الله عليه السلام قال ثبت
 لما رجع محل عليه الزكوة في شهر رمضان فيخبر بها الى الخرم قال لا بأس ورسالة الحسين بن
 عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل تأخر عن الزكوة فمعه من كونه في اول السنة
 فقال ان كان محتاجا فلا بأس بصحة ما بين عشر من ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بتحصيل
 الزكوة بشهرين وتأخيرها شهرين وروايتان يصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بتحصيل
 الزكوة بشهرين وتأخيرها شهرين قال الشيخ يمكن الجمع بينهما لانه لا يجوز عند تقديم الزكوة الا على
 جهة القرض فيكون صاحبه ضامنا له بما روي في وقت الزكوة وقدا ليس المعطى فان لم يكن آتيا فيقصد
 اجرا عنه واذ كان على هذا الوجه لا فرق بين ان يكون شهر او شهرين او ما زاد على ذلك والذي
 يدل على هذه الجمل رواية الاول عن رجل يحمل زكوة ما لم ير المسحق قبل ان يسأل عنه فقال لا بأس
 المعطى الزكوة وروى مثل هذا الحديث محمد بن يعقوب في الصحيح والحسن عن الاول له
 مؤمن لطاق وحمل ما يدل على تقديمه على ذلك غير بعيد لما مر ولنا حمل ما يدل على جواز التأخير
 على التقديم والانتظار اذ كان وليس له وجه الا اذا ثبت الاجماع وليس بواقع ولا دلالة عليه
 صحيحة عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال في رجل يخرج زكوة فيقسم بعضها

[illegible][illegible]

السوم وادان في السوم من منع ذلك فوجب لها بالجدة الاشكال كثير فلا ينبغي لعداء الناس
 بالاشكال ايضا ان يعللوا ذلك في السوم بل ان الملقح يجمع ما كانا شيئا ملوكا كالمين والزرع حتى
 لما شربوا بها وعقل كلام الغدوس المتقدم قال كان من سبناه على ان الغرة في مقابلته الارض دون
 الاشكال في مفهوم الاثر لا يشاء ولو لا جلت ذلك من اشكال قال كلامه يدل بظاهره على اعتبار ذلك
 في العلف وعدمه في السوم وليس يوافق وكذا اشكال الملقح في الاشكال مع صدق السوم المعتبر
 شواذ وواقع يصحح الاحكام كما نقلت عن الذين يعدمون الاشكال بالملل وعدمه وهو ظاهر
 في نفسه ونحو الاشكال فلا ينبغي لعداء الاشكال فانما جرد اشكال كثير في منع ذلك لعداء الله
 فتولين تلك القلة البضاعة فكان الاول وان كان في النفس شيئا لكونه عن مثله حتى لا يفتن
 الاشكال ولا يؤول الى قول بعض خشوش الخواطر فاما في الجدة لعداء الاشكال في خصوصه في
 الزكوة فيما بين الظاهر على الكلال في الارض للمساواة وان قلنا يكون الغرة في مقابلته الكلال
 او ليس لعداء الغرة وعدمه للمساواة والمخرج وعدم الثمن في مقابلته الكلال لا على ذلك العلف
 ويوجب على صدق الاشكال هو مدلول النص وكلام الاحكام حتى نفسه فتأمل **قوله** ولا يفتن
 الشك في الارض نقل عن الصحاح ان يقال لا اولاد الغنم سبعة يضعه لمن الضان والمزج جدي ذكر كان
 او حتى يفتن ولا دليل على عدم المقتضى لعداء الاستغناء عن الذين يارعى بهو الاخبار الدالة على السوم في
 لا يدخل لا بعد زمان السوم فانه شرطه طول الحول ولا يدل عليه على الوجوب بعد الحول على الاكتفاء
 في الابتداء بزمان الوجود لثبوت شرط السوم على ما عرفت وهو شرطه ومنه ظهر اعتبار الحول فيها
 حول الام وهو شرطه والظاهر ان المراد بالخلد هنا ولما لانعام الثلثه مطلقا ولو جازا فيحمل حسنة
 زدارة عن جعفر عليه السلام ليس في صغار الابل شي حتى يحول على الحول من يوم يقع على منع باقي
 الشايطون في الظهور فالمراد مع السوم طول السوم مضيا لاعتبار السوم في الاخبار المعتبر على
 ان الحول في صحيحه وجمع في بيان بان المراد باعتبار الحول في التحال من عين النتائج على ما هو في هذا
 الحسد ان كان الذين الذين يشرعون سبانه ومن عين السوم ان كان عن علوة وقال في شرح الشرايع
 ليس يوافق مع وضوحه فتأمل وقال ايضا انها صحيحة وهي حسنة لوجودها فيهم **قوله** ايضا او لا
 في لفت الضعف السوم هنا لما نقلها في لفت خبر اخر لان قربة بها والباب بالضعف وبان
 الحول فانه لا دليل على عدم غاية اخرى للحدث الصحيح الذي كنهه وهو اشارة الى ما دل على اعتبار السوم
 انما الصدقات في السائمة الراعية وهو جاز في حسنة زدارة ايضا وبالجملة كنهه هنا لا يخرج عن

فان مع الف والفت واما في كلامه لبيان وجه اخبار ايضا وهو العمل بقمى والحسنة قال مع انها مشهور
 ولا ينبغي لعداء الصغار ان صدق عليها بعد حتى يحول من يوم ولدت انها سائمة بل ينبغي لعداء
 النتائج لان الاعتناء بالقيمة وليس في الاخبار اعتبار طول السوم سبانه في قوله ان المعنى هو القيمة
 وليس ذلك هنا بعد لانها لم يعلو فوجب ان زمان الرضا الذي لا ينبغي ايضا لعداء الف والفت
 والعلف انما يستمر زمان يصلح لذلك لفظ صدق الاسم وان صدق انما غير سائمة فلا ينبغي لعداء
 يجمع فيها بل الاخبار الصحيحة والصحة والكثرة والصحة بل الاجماع تلايم المهرم في قولنا ايضا
 فلا يبعد الجمع بين الروايات والاشكال على كراهه واعلم ان الصدق في جمع البيان او يفتن في السوم
 حكمه حكم السوم لعدم المؤنة في العلف حكمه في لفت ايضا وبعد صدق السوم على الام وعدمه على
 الولد كذا في العلف على ان الحول في صغار الابل يفتن في لفت السائمة والبيان في السوم على تقدير عدم
 الصدق على اولاد العلوة والصدق على اولاد السائمة وكذا العمل بضمي الحسنة وكذا القول انما
 من حين الاستغناء لاس عين الرعي بل التفصيل بما عرفت **قوله** الثالث ان لا يكون الحول
 الى الثمن فقد عرفت دليله وان المعبر هو الصدق وعلوم ان الذين يعتبرون لفت الابل والبقرة وغير
 البعض الاثني عشر مع الادارة مع المهرم دليل لعدم ولابد لعداء الفاعل عن مثل وعرض من الابل
 الروايات على شرطها لان المراد لو كان ملكا ايضا لفتل حسنة اذا لفظ المتصور وهو مطلق ما
 صدق عليه من غير نظر الى ذكره في تانيث وحذف لانه اختصاصا وعدمه في اختصاص بالملك
 والنظر الى ان الخرج هو الاشياء غالبا وبالجملة المتأد من الاخبار هو الاحتمال وان كان ظاهر قانون النوى
 المؤنت في ذلك الجيب التخصيص به مع وجود العمومات على ان ذلك في بعض الاخبار في بعض الاحناف
 فانه لا يمكن ان يقال مثله ليس في ادون الاربعين من الغنم حتى فاذا كانت اربعين فبها سائمة وفي
 مثل وفي عشرة اربع شياة وغير ذلك **قوله** الرابع التصابي الماشكون المضارب على ما
 ذكر في المتن وهو المشهور بين المناظرين ويدل على الاخبار والكثرة القبرية ولا تغاير في هذا الجيب
 المعبره في الاثني عشر في حسنة زارة ومحمد بن مسلم والي بصير وبريد الجيب والفضيل
 عنها عليهم السلام فالله صدقة الابل في كل خمسة اشاة الا ان تبلغ خسا وعشرين فاذا بلغت ذلك
 فبها انت مخاض قد جعلها السيد على اخراجها باعتبار القيمة بحسن شياة والشيخ على ان يبلغ وزاد
 وحذف لظهور اعتمادا على فم السامع باعتبار ما تقدم من الاخبار مثل ما في صحيحة ابي بصير عن
 ابي عبد الله عليه السلام اذا كان خمس وعشرون فبها خمس من الغنم وكذا في صحيحة عبد الرحمن بن عيسى

وعشرين خمس واخرى صحيحة وحسنه لمخمس وعشرين خمس وشبهه وقال عبد الرحمن في هذا
 يتكون من الفاس فان اوجبت واحدة فيها البتة لم يرد بعد في ست وعشرين بنت محض الماشي
 وليس يمكن الحكم على النقية وغيره لانهما لم يرد في اكثر من واحد وهو الصحيح بل يدعي
 الجمع المستند في غير اوطى من هذا علم ان المراد بالحققة طريقة العمل على ما في بعض النوايا
 وهو ما استحدثت به في الاصل والحق القول به عن علمه في كل واحد من هذه النوايا وكلام الاصحاب على ذلك
 على ما كانت في اصله وايضا القول ان المراد بقوله كل حين حقه وفي كل اربعين بنت لم يرد
 الا في هذه النوايا في غير الاصل والحق القول به عن علمه في كل واحد من هذه النوايا وكلام الاصحاب على ذلك
 لعدم التماس في الجمع فكيف في الحق الشرح على ايسر المراد في غير الاصل والحق القول به عن علمه في كل واحد من هذه النوايا
 يكون في استيعابها في غير واحد وعشرين بنت لم يرد في اربعين وفي ما يرد في خمسين بنت
 خمسين بنتين وفي ما يرد في اربعين بنتين وفي ما يرد في اربعين بنتين وفي ما يرد في اربعين بنتين
 الخبر وان كان لا اعتبار لرفع الخبرا فليس يمكن على انه قد لا يكون ذلك لاختلاف النوايا في تفاوت المحاصل
 بتفاوت البعض والكسور والعقوبات في القواعد لاختلافها في بعض النوايا على ما يحصل من اعتبار اربعين
 اربعين في واحدة بنتين في ثمانية بنتين في ثمانية بنتين في ثمانية بنتين في ثمانية بنتين في ثمانية بنتين
 له او كما احتسب في ثمانية بنتين في ثمانية بنتين في ثمانية بنتين في ثمانية بنتين في ثمانية بنتين في ثمانية بنتين
 وجودها في ما يرد واحدة وعشرين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين
 وعن زرارة عنهما عليهما السلام الى عشرين وما اذا اذنت فحق كل خمسين حقه وفي كل اربعين
 بنت لم يرد في الحسن عن زرارة وعبد بن مسلم وبدا الجلي في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين
 عليهما السلام فاذا اذنت واحدة على عشرين وان في كل خمسين حقه وفي كل اربعين بنت لم يرد في الحسن
 معلوم حكمها على الخبر فيكون المراد ما ذكره رحمه الله ما كان ينبغي وجودها في صورة لا يجوز
 الا ابعدها وهو اعتبار اربعين اربعين بالصير في ما ذكره لا يخلو عن بعد وكلف فيمكن التفسير
 لما لا يخلو عن بعد وكلف فيمكن التفسير لما لا يخلو عن بعد وكلف فيمكن التفسير لما لا يخلو عن بعد
 لوجودها في ما يرد واحدة وعشرين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين
 بعض الاخبار وعقد التحسين هذا في الاصل ولما البقرة للصلاب والمخرج مقتضى الدليل لانه
 لا دلالة الخبر على التبع فقط في كل اثنين وفي اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين
 وينبدا فيقتضيه في ما يرد واحدة وعشرين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين

ثمنا اربعين بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين
 فيها مستند الخائن الى اربعة بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين
 وهو العكس ويؤيد اعجاب المتنبين في بنتين والثمة ليست بمجموعة وجود الخلاص والاختلاف
 في عملية اذ قد يكون الامر بالعكس في بعض النوايا والادعاء في اكثر من واحد وهو الصحيح بل يدعي
 القيمة فذهب ابن عتيق وعلى بن ابي بصير بتعيين المتبع هو مقتضى الدليل والاحتياط في كل اربعة
 لغتي وليس خارج وفيهم منها ما لا يخلو عن كونه مع كل واحد من اثنين اثنين في كل واحد من اثنين اثنين في كل واحد من اثنين اثنين
 شيء يختار وكذا اربعين اربعين وهو في ما يرد في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين
 فقل في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين
 دليلا وما يرد في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين
 الاصل ان كان هو الدليل وايضا المشهور ان الواجب في ثمانية بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين
 والصلاب الخمس هو اربع مائة بنت في كل واحدة وقيل الواجب في ثمانية بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين
 مائتين وواحدة وانه النصاب اربع والنصاب بدل الواجب بعد الوصول اليه من كل ما
 شاء فما سأل مشهورين في ثمانية بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين
 الشرايع وتفصيلا في الدرس فقهاها الشيباني في شرح الارشاد وولد المصنف في الايضاح والشيخ
 على بن حاشية الارشاد والشيخ في شرح الشرايع اما السؤال في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين
 يجب في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين
 مائة بنت في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين
 الجواب في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين
 تحمل الجواب مجموعها ولو نقصت عن اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين
 الزايد عفو الا ربع ووجب على المتكلمين ان يحملها بخلاف وكذا القول في ثمانية بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين
 والتمثلية وواحد على القول الاخر واما في الضمان فلا تارة اتلف من اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين
 غير مقتضى نقص من الواجب جزء من مائة بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين
 وتلف منها شيء لم يقطع عن اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين
 وكذا القول في ثمانية بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين في اربعة عشر بنتين
 الا ربع بنتين او التمثلية لبا نصابا يحضونهما بل النصاب امر على ما من افراده بخلاف القول لا

منع ظهور النقص وكذا مضى ليل علم جواز اخذ الهبة ذوات العوار والوالد قبل سبي الى خمسة
عشرين ما قالوا لو كان علم ادا الاكل والحقول **قوله** ويجزى الذكر والاشقي ولا يراد في جزاء الاشي عن
الذكر كعدم علم ادا بغيره وتبطل وتبطل انما ما يصدق عليه شياؤه خصوصا اذا كانت من النقص
ذكر كان او انما في النقص لا يثبت كان المصدق والاولى لا حظ في النقص مع لا تحاد ولا في القيمة
بالنسبة وما في دفع الفقر والوسط وتبطل مراد الشاة الماحوزة في الاول والا لا واجب من الجوز
او القيمة فتأمل **قوله** والحقول الاخرى لا تملك ذلك وهو مضمون من الاختيار الكثير والمباينة
في عدم الشرايع مع المالك وساعا في الاول والاعطى وذلك مضمون من الاصل والاختيار
ساروي من امير المؤمنين عليه السلام حيث بعث عبد الله الى اخذ الصدقات وكان امره عليه السلام
بالعقوب بادن المالك لا يرا فاق والمباشرة وعدم اعطاء المالك شيئا لان يجب انما ذلك يعطى
من سوق الكلام والقوانين يصدق الشاة لثلاثة على المعطى **قوله** ويجزى الميراث من النقص ولا يجرى
اعتبار اتمام الميراث ان يكون المعطى اولي والا فيخرج بالنسبة كما تمتح بان يخرج قيمة نصف شاة
حجته ونصفه يصير على تقدير التصفيف وعلى هذا القياس **قوله** ويجزى ابن البيوت الاخره
ظاهر ابعار كتمان الدروس بعيدا التفسير منه ومن ثبت النقص كما هو مقتضى الجوز ثبت النقص من
الروايات وقد يجوز لبعض الاخرى مع علمها شيئا في ذواتها رارة عتقها علمها التام فان لم يكن
فيها ابنة غاض فابن بيوت ذكر والطريق غير صحيح وفي صحيحه اني بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قلته
فان لم يكن ابنة غاض فابن بيوت ذكر وما في الروايات من امير المؤمنين عليه السلام مثل وسيا في دفع
وجودها جميعا متعين الاختيار العانة والحاص مع عدم يجوز بطلان بيوت هذه الروايات
حتى يظهر دليل الالباس مطلقا ولا يجرى عنها الشرايع وهو ما فصلنا في اولي ولتعار في المستنى
وقال لا يجزى ابن البيوت مع وجود بنت الغاض لا شرايط الفقدان في الخبر فلا يبعد حمل المتن عليه
لاقتضاه ويمكن تأويل الباري ان العاتون مخرج من الخلاف فانه يحمل على الظاهر وقد يكون لهم
دليل وايضا قال في الدروس ويجزى فرض على نصاب علم من الاول في هذه الاجزاء البعير الشاة
فضاعدا الا القيمة وجهان وفيه ايضا فاما ليل عدم النص وترا النص بالخطرة الظاهر بسديده
الهيبة ترد في اجزاء البعير عن الشاة اجزاء من ستة وعشرين وفيها المحرر خسرات وزيادة
النص وما ترد في اجزاء الا على من الاول فالظاهر عدم التجاوز لقيمة لجازت وقال في خبره تجزى القيمة
في الجميع فاما يظهر الدليل فان المتعلق بالعين وجب لعدم القطع ان ابن البيوت مع وجود بنتها

مريضة او مقيمة اي التي لها الاموال اخراجها لئلا يترا المصلحة وترا على تقدير عدمها يقتضي شاة
ثبتت غاض او قيمته وانما ان الميراث من البيوت لصديق علم بنت الغاض ويجزى ابن البيوت وكذا
الظن من الروايات وجوده عند كمال الميراث بعد ما علم ما عنده وفي ابله وهو صريح الزوايا وكان الميراث
ثبت غاض ما اكتسبت فكيف يجوز ان ابن البيوت مع علمها مطلقا مع ذلك ليس بمعيل ما بعد الشاة
يصدق عليه انعدام طها وتولد له فقير والاحول ليربط واذا ثبت ان عدم جواز الا على من الاول لا
ان يكون قيمة فلا يقوم الذكر في غير ابن البيوت مقام الاشي ولو عدت الامام الغيبة **قوله** ولو
عليه من الاخره يعني من وجب عليه من الاول فيكون له وجود عند ويوجد الا على من غيره
ولعن مثلها فان ثبت غاض واحد من البيوت دفع الا على والآخر المصدق بثلثه الاول
وهو الساعي الذي يصدق عليه ولهذا الصدقة اثنا عشر المائتين في الاول على الظاهر عشر من مائة
والخيار بينهما وبين الدرام لتمام السوي كما في قيمتها اكثر منها واقل وكذا من وجد الا في فهو غير مريض
الثاني ومن عشره درهم ما مثل من وجب عليه من البيوت وهو واحد ثبت غاض وبنها قال المصنف
في المتن في حسابها علمها وانما جميع فدايله الاجماع والخبر ايضا من طريقهم ومن طريق ما رواه الشيخ في
يعقوب سند اعر امير المؤمنين عليه السلام حيث بعث المصدق وكتب له كتابا به بخط من يلقى عند
من اهل الصدقة الحجة وليست عند حجة وعند حقه فانه يقبل منه الحجة ويجعل ثلثين معها
او عشرتين درهما من بلغت عند صدقة الحقة وليست عند الحقة وعند الحقة فانه يقبل منه
حجته وعطية المصدق ثلثين او عشرتين درهما من بلغت صدقة ابنة بيوت وليست عند بنت
بيوت وعند ابنة غاض وعند ابنة بيوت غاض فانه يقبل منه ابنة غاض ويعطى مائة ثلثين
او عشرتين درهما من بلغت صدقة ابنة غاض وليست عند ابنة غاض وعند ابنة بيوت
فانه يقبل منه ابنة بيوت ويعطى المصدق ثلثين او عشرتين درهما من لم يكن عند ابنة غاض على
وجهها وعند ابن بيوت ذكر فانه يقبل منه ابن بيوت وليس معه شيء من لم يكن معه الا اربعة
من الاول وليس من يعين بها فليس فيها الا ان يشار بها فاما بلغ الغرض من الاول فقيمة شاة ولا
بعض مجموعاته سندها القبول للاصحاب الاجماع **قوله** لا يبرأ من الجدة من ولاد في
من بنت غاض فلا يتداه الحكم **قوله** لا يبرأ من الحكم الا غير الاصل فلو لم توجد الميراث
تعين القيمة **قوله** ولو وجد النفاوت باكثر من سلبا على ايراد في مثل من وجب عليه بنت غاض
ولم يوجد الا الحقة او الجدة او العكس فالظاهر يتعين القيمة كما اختار في المتن وقيل بانها

مع التصاعف في الجيران فياخذ المصدق الحقه وعطيه اربع شياه او اربعين درهما وعلى هذا
 القياس لان هذا الحكم على خلاف الأصل فاذا فرض ما نقص على الفقير لم يملك المظلم واذا كان عليه
 بقدر نقصه لم يملك فقير لا يفرق المسألة لغزيرة الفريضة فيمكن الجواز لانه القيمة وذلك ما مر
 وتوجد بعض الاصحاب يوجب من التصرف وهو عرف **القول** في كون الخيار في هذه الأحكام
 المالك يدفع ما يوجبه عليه انما يحصل الضرر فانه قد يكون الفريضة تسوية الشوق اقرب
 شأنا من عشرين درهما وكيف يعمل احدهما انت المحاضر مثلاً والفرق بين الليون لم يشو شاة
 ولا من جانب الاضمار اليها فغير ملزم بهذا الجواز القيمة مع وجود الفريضة عندكم فكيف يحتاج
 على تقدير الضرر مع انه قال في شئ من مذهب الادعاء بل انما هو في شئ من الصوة نعم
 فانه يصير الفقراء او كذا ليس يصير اذ غاية الامر عدم وجوب الزكاة ويلزم قيمة الفريضة فيجب
 على المصدق ان يقطع القيمة ولا يعطى شيئا وبأخذ الاعلى والحاصل برأي جانب الفقراء والظاهر
 ان يكون مع المال المتعلق على القيمة وطالب الجيران واعطاء الاعلى فتأمل **النص الخامس** الظاهر
 لو اجتمع عند الاعلى والادنى مع عدم الفريضة بالخيار الى المال في الاختيار وطلقا **القول**
 ويجوز قبل ما بين الخ هذه البارة ثمة باختصاص الخبر بلها بحيث يستوفى العدد جميعها
 كما تفصيله على الحق الثاني وقال به السيد الثاني ايضا لرعاي جانب الفقراء وقد مضى ان لا
 يكون كذلك لان لا يكون الامر بالعكس وانما لا دليل له لو سلم فقيم فان الشارع جعل له ذلك وان اكش
 الزوايا الصيغة المتبعة لكل خمسين حقه وانما موجودان في صيغة في بصير وصيغة عبد
 الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام فيها حقان الى عشرين وما يترد اذا كثر الابل حتى
 كل خمسين حقه وفي صيغة زراة وحسنه ان لكل خمسين حقه وفي كل اربعين بنت لبون فيما اذا
 كانت واحدة وما يترد عشرين وم يقولون يتعين اربعين حقه وكذا كلام الاصحاب وان الاول هو
 القول بخمسين كثر الزوايا الصيغة المتبعة ويكون الخيار للمالك شعره رعايانه كاهوت
 في كلامه عليه السلام لعمالة ما فان ما ذكره وغير واضح عندي وم عمن **القول المطلب الثاني**
 في زكاة الثمان وتجب الزكاة في الثمان بشرط ثلثة **القول** المول وقد مر ان ربع واحد عشر
 شهرا وليد في الجوز ايضا وقال في المتن في الخلاف في كونها شرط اي المول والنصاب **الثاني**
 كونها متقوية في سبعة اموال الا ان كانت ما يعمل به من زمان في الجملة بان كان دراهم او دنانير
 ولو كانت من اكافوا لقطع عدم الخلاف فيها فلا يجب في جوسكون مثل السبايل بل يكون بمنزلة الناحية

والأتمنة التي لا يكون لها وقد مر الاخبار الدالة عليها ايضا في اشتراط المول في الانعام وما يتسقط
 بالقيمة ولو كان فزاد امثل صيغة على ان يقطع عن اربعة عشر حقه قال انه يجمع عند الشئ فيتمه
 اكثر من خمس سنة كنية فقال كما لا يخفى عندك على المول وليس فيه ذكر وكما لا يخفى ركانا ليس
 عليك فيه شئ قال قلت وما الزكاة قال الصلوات المتقوس ثم قال فاذا اردت ان يسبك فان ليس في
 سبائل الذهب وتقدر الفضة وكذا في هذا ولا بد على المول ايضا وان يعلم المول الاستقاطا
 لا يبرهنة الطريق محمد بن عيسى العبيدي ولا يصر بالصحة وهذا اسماء بها المق في المتن والتخلف
 وصيغة الحسن بن علي بن يقطين قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن المال الذي لا يعمل به ويملك قال
 بل الزكاة في كل سنة لان يملك وفيها لا بد على الزكاة كما هو المقرر في كل مولد وانما
 يجب في السبكة فلا يجب في غيرها حتى ينقش بالاجماع الكرب ويدل عليه ايضا ما يدل على عدم
 وجوب الزكاة في الحل وهي كثيرة فالأيات والاعمال الدالة على وجوب الزكاة مختصة بالاجماع
 والاعمال ولعل المراد بالنقش الذي في المبركة العامة مطلقا دون غيرها كما قالوا **والقول**
 الثمة عشرين مثقالا او يزيد بالمثل الذي كما هو صريح في غير هذا المتن من اكثر كلام الامام
 وقال الزوايا وما واحد والذهب ضا بان او اربعة عشرين دينا عند اكثر وعند علي بن
 اربعين قال في المتن لا يجب في اربعين عشرين بالاجماع المسلمين كانه واما دليل الاول فهو عموم
 الدالة الدالة على وجوب الزكاة من الايات والاعمال صريح ما دون العشرين بالاجماع كما تقدم
 وبما الثاني في خبر او الاخبار الخاصة من العامة والمخاصة ايضا كثر مثل مائة صيغة عبد الله بن
 سنان في الفقيه قال قال ابو عبد الله عليه السلام تزلت اليريرة خذ من اموالهم صدقة تطهر
 وتزكهم بها شهر رمضان فامرسوا الله صلى الله عليه واله مناديه فنادى في الناس ان الله
 تبارك وتعالى قد فرض عليكم الزكاة فاحضروا عليكم الصلوة ففرض الله عليكم الذهب الفضة
 والابل والبقر والتمن ومن الخطة والشعر والغنم والزبيب ونادى بهم بذلك شهر رمضان
 وعظماهم ماسوية لك قال في ريفه من اموالهم حتى حال عليهم المول من قابل فصاموا
 وانظروا فامرسوا الله عليه واله مناديه فنادى في المسلمين ايها الناس اذكروا اموالكم انقبض
 صلواتكم قال فوجه اعمال الصدقة وعمال الطسوق فليس على الذهب حتى يبلغ عشرين مثقالا فاذا
 بلغ عشرين مثقالا فاضيف دينار الى ما يبلغ اربع عشرين فاضيف دينار وعشرين دينار
 ثم على هذا الحساب حتى اذا بلغ عشرين اربعة اربعة عشرين اربعة عشرين اربعة عشرين مثقالا

وأبعد الله سبحانه الخ لا فائدة الذهب في كل أربعين مثقالا مثقالا وفيه الفرق في كرامته
خمس مائة وليس في أقل من أربعين مثقالا الشيء ولا في أقل من مائة شيء وليس في الشيء
شيء حتى يتم أربعون كمكروهة واحدة والاصل وقال الله والجواب عن الأول في الطريقين فضلا
هو صوبت وأمرهم من هاشم وليس من أصلها على تقدير ما قال الشيخ يمكن أن يكون وليس
فما دون الأربعين شيء في الميزان لأن الشيء يعمل للدينار والزيادة والنقص فالحاج إلى الميزان
قد بينا عشرين نصف دينار فيعمل الشيء على ما ذكرناه وقال في الاستبصار وأبعد قلنا قوله
في أول الخبر في كل أربعين مثقالا لئلا يس فيه تناقض لما قلنا فلا نرعدنا أربعين فيه شيئا
وأما دليل الخطاب على أن ذلك أقل من أربعين مثقالا لا يجب فيه شيء وقد نزل دليل الخطاب
عنده من دعائه إليه الدليل وقد وردنا ما ينقض الاشتغال عن دليل الخطاب فيبقى أن يكون
العمل عليه والاصل يعارض الاحتياط قال في الأصول ما هو على من الحسن من خصاله
قدمه في الخلاصة جوا في القسم الأولى قال وقد اتى عليه محمد بن سعد أبو النصر كثير وقال
الرفعة ولكننا شهدنا بالفتنة الشيخ الطوسي والنجاشي وأنا اعتد على ما رواه ابن بكير من قولنا
وقد اعتد على إمامهم من هاشم أيضا وقد اتى إجماعنا في حجية ما بالصحيح وبفهم توفيقه من
الصوابية في محط طريق الكتابين والفتنة لا تسمى بعضها بالصحيح مع وجوده في الآخر فإن أردت
الترجيح فارجع إلى المحل نعم يمكن أن يقال فقل الشيخ عنديلا واسطة ومعلوم حذف الوسائط
وهم غير معروفين فالذي يعلم من أول كتاب ركن الاستبصار أن من أحببت عبودن وعلى بن محمد
بن الزبير فاستطاع وما شائنا يفتقن وإن على وأركان معتدا وكذا إجماعنا لأن الأول قبل
فقطي والثاني غير مصرح بالثبوت في محلهما استعمل عليهما ليكون مرجعا بالنسبة إلى الغير بخالي
عن شتاها وان الأصل لا يثبت في يعارض الاحتياط وهو طم يمكن أن يقال ما سبق الأصل به
ما ذكرناه من الأدلة كما قال المتنبي وإن تأويل الشيخ بعيد كما قال المتنبي وإن زاد لأنه لا يثبت
أي مفهوم المتألفه على أنكر على عدم وجوب الدين فمادون أربعين وهو صحيح نقول وقد قد
هذا الكلام في المنهيب وهو لحسن ويمكن أن يقال قد يكون المراد بالمثقال غير المتعارف المذكور
فغيره من الأجزاء قد يكون نصفه لطابق الأخبار ويجمع بينهما وإن أكني الجمع محل الأول على إلا
مستصحب لأن أكثره والشيء والصحة والعمومات المراد عن المبالغة لثلاثة في وجوبها
من الآيات والأخبار التي قد سمعت بعضها وشمل ما رواه في الفتنة والتهذيب عن أبي بصير

فيه شغل وليس على القصة حتى تبلغ مائتي درهم. هذا بلغت مائتي درهم حينما تمت درهم
ومعنى زاد عليها أربعون درهما فصار درهمًا وليس في الشيف حتى تبلغ أربعين وليس في الفطن
والعرفان والحضر والثمار والجواب ركن حتى تمام ويجعل عليه في الحال والظن ان كل ما
في كلام الفقهاء في وجوبه وفي كل موضوع المقتضى فيه الحكم اخره مشكوك روية
زاراوة عن ابن جعفر عليه السلام قال في الذهب اذا بلغ عشرين دينارًا عليه نصف دينار واربعين
دينارًا عشرين دينارًا وفي الفضة اذا بلغت مائتي درهم خمسة دراهم وليس في ادون المائتين حتى اذا
تعدت ثلاثين على المائتين وليس في حتى تبلغ الاربعين وليس في الكسور حتى يبلغ الا
والاربعين وكذلك الباقي وقال في المشتري بها صحته وفيه نامل الوجود على من اسبابه
قبل ان يقطعي ولكن المشتري بذلك هو ما فيه كثر وما في موقعه سماعه عليه السلام ومن الذهب
من كل عشرين دينارًا نصف دينار وفي اخرى عنه عليه السلام ان اجازت الزكاة العشرين دينارًا
ففي كل اربعه دينارين خمسة دراهم سلم لا يريم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن كل
كفيه من الزكاة فقال اذا بلغ قيمته مائتي درهم فعليه الزكاة ومعلوم ان عشرين دينارًا
تبلغ قيمته مائتي درهم فعليه الزكاة ومعلوم ان عشرين دينارًا تبلغ قيمته مائتي درهم غالبًا
وكذلك كان في ذلك الزمان ويؤيد ما رواه الحسين بن بشارة القتيبي قال سالت ابا الحسن
عليه السلام في درهم وضع رسول الله صلى الله عليه واله الزكاة فقال في كل ابي درهم خمسة دراهم
فان نقصت فلزكاة فيها وفي الذهب في كل عشرين دينارًا نصف دينار فان نقص فلزكاة فيها
قال في الخلاصة الحسين بن بشارة باباه النقطه تحتها نقطة والشن الجمة المشددة كما
مولانا يارس اجاب انما عليه السلام قال الشيخ الطوسي رحمه الله تعالى انفقته صحيح روي
ابو الحسن عليه السلام الى قوله وانا اعتمد على روايته الخبر صحيح وصححه الحلبي وحسنه اسفل
ابو عبد الله عن الذهب والفضة ما اهل ما يكون فيه الزكاة قال يا تادوم درهم واهل من الذهب
قال سالت عن الشيف النخعة والعشرين قال ليس عليه شيء حتى تبلغ اربعين فيعطي من كل اربعين
درهما درهما والمقربين تقدم ومعلوم ان اربعين مثقالًا ذهبًا ابدًا على مائتي درهم وما في
رواية علي بن عتبة وعده من اجابنا عنه عليه السلام اذا اكلت عشرين مثقالًا فضة نصف
مثقال وفي رواية عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال في عشرين دينارًا واما دليل ذلك
فكان رواه بخرن عن ابي عبد الله عن محمد بن مسلم وفي بصيرة بن زيد والهضيل عن ابي جعفر

من حيث قلت وان كنت لا اعلم بها من الفضلة الخاصة الا اني اعلم ان فيها ما يجب فيه او كونه قد
 فليس كما ينبغي يحصل الفضلة ويجوز للغير ان يتركها لخص من الفضلة مستوحدة ولا يصح عدم
 صحة السبق للغير في الشئ بل عدم الخلاف وعدم على الظاهر **قوله** ولو جعل المبلغ في الشئ يعني
 لو لم يعلم ان فيه الفضلة بمقدار انصاف من الفضلة او انصافها من غير ان يصح عليه التصفيه
 ولا يخرج من شئ لان الأصل عدم المبلغ وعدم التكليف حتى يتحقق فلا يخرج عن ان يصفيه حتى يعلم
 انصافا او غير خلاف ما يعلم ان فيه نصا او لا وان يعرف مقدار جميع ما فيه فلا يعلم مقدار غير
 تمام بل يخرجها بالتمام فكلف بالتصفيه والسبيل حتى يعلم قدر الفضلة واما تعيين المخرج
 طاهرا او شاملا فان المخرج هو المخلص او القيمة او مقدار ما يعلم ان فيه الفضلة او القيمة
 ان هذا اذا لم يتسارع باعطائها لغيره من الفضلة عليه ويقتضي ان يخرج من ذلك المبلغ عدم التكليف
 لتصور العوض بدونها واما الدليل فانه مع بيان اصل البراءة وعدم التكليف هو العلم بالاشغال
 التي يخرج الناس في الجهل بالمقدار او يحصل التصفيه والرواية المنقولة حيث قال في السبيل
 فان زاد على الوجوب على تقدير العلم بالجملة حصل المقدار وقول الارباع لا يمكن كلف بها مع ذلك
 القول بقدر ما تحقق ولو كان نصا او لم يستحق الأصل البراءة من الزيادة وعدم الأصول في الشئ
 مثل ما قيل في الاول من ان الأصل عدم الوصول الى الاول فاشمل قال المصنف في المنتهى قال الشيخ في
 يسما وبه قال الشافعي لاشتغال الذمة ولا يحصل التعيين لبراءة الا لا استنبك فوجب وفيه اشكال من حيث
 انصافا رابعا لا لو قيل يخرج ما يعين شغل الذمة فان العين ليس من المخلص وترك المتكول فيه
 لعدم العلم باشتغال الذمة به كان وجهها وهذا الكلام مشعر بعدم الاجماع ويمكن القول بل لفظ
 انقضاء او لعدم ترك الرواية لعدم العلم باشتغال الذمة به كان وجهها وهذا الكلام مشعر بعدم الاجماع
 وان كان القول بل لفظ انقضاء ولم يزل الرواية لعدم الصفة او جعلها على ما علم معه وجوده
 ما عطف به المالك القول بقوى كافيهم من كلام الشيخ على ايضا ونقل عن الذكوان قول المصنف في العمل
 دليل الشيخ والجماعة الذين اطلقوا هو الرواية **قوله** وفيه ما اذا كان عند فوعان من جنس واحد من
 النصب في كل واحد لا يجرى خاض سوى تساوي النوعان في العباد والقيمة زام لا سوى الاختلاف
 رغبة الناس فيهما اما لان يراهما احدهما اكثر من الآخر فانقلبه الرضا بغير الامانة فيضم احدهما
 الى الآخر فعلى هذا لو لم يكن التساوي وكان في غير يوم الاختصاص بصورة التساوي مع ان ليس
 كذلك فانه لا يشترط ذلك في علم لم يثبت في القيمة والعين ايضا كذا في المحكم كذا في المحكم

في المال وعلم وجوب الاخراج لم يوجبه صلابة المال قبل وقت الاخراج ولا يجب على الورث
عدم الخفي منه كذا في هوشربه بالاجماع وسبغ في المتن وجوبها على الورث مع بلوغ النصاب
بعد قضاء الدين ولا بعد الوجوب في الكل لو قضى الدين من غير العلة والاحوط الاخراج عند
على المذهب الاول وانما على الثاني فلا خلاف في وجوبها على الورث والمذهب والمشرعيون
الاول والثاني انصاب ودليله اجماع الطائفة ايضا قال المصنف في المتن وهذا النصاب فقد
قد اتفق اكثر اهل العلم عليه لا يعلم فيه خلافا الا في جملة ما في حنفية حيث ما نقل الخلاف في
عن بعض اهل الحديث والخبار الكثير المعتمد مثل صحيح زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال
ما انبتت الارض من الحنطة والشعير والتمر والبيب ما بلغ خمسة اوسق والوسق ستون
صاعا فذلك ثلثا بضاعه فغيره العشر كما كانه يسقى الريشا والردا والواضح في حنفية
العشر وما استسما او السبع وكان بعلا فغيره العشر تاما وليس فيما دون الثلثا بضاعه شي وليس
فيما انبتت الارض شي الا هذه الاربعة الاشياء وغيرهما من الاخبار وقد نقلت وما يدل
على قل من ذلك اوطح للثلاث بل عدم القابل على الظاهر والاجماع على عدمه كما قال في المتن
بعد نقل خلافا في حنفية في اصل النصاب وباقي العلماء اشتروا بلوغها خمسة اوسق فلا
يجب فيما دونها شي فمن نقل الاخبار من طرقهم وطرقنا **فصل** في الوسق ستون صاعا قال
المصنف في المتن والوسق ستون صاعا بضاعه التي على الله عليه واله يكون مقدار النصاب ثمانية
صاعا والصاع اربعة امداد وهذا مكان جمع عليها والردطان وربع البغدادي يكون
الصاع تسعة اوطال وهو قول اكثر علماءنا وقال ابن ابي نصر المديني بطل وربع ويد على الاول صحة
زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه واله يتوضأ يد وتقتل بضاعه
والمدد بطل ونصف والصاع ستة اوطال كما عرفت لانه يرد بطل المدين فيكون تسعة اوطال
بالعراق في المديني واخر نصف من العراق واستدل ابن ابي نصر برواية سماعة قال قال
علي بن عبد الله رسول الله صلى الله عليه واله خمسة امداد والمد قدر رطل وثلثا واف والجواب بانه
قطي وما نقل عن الامام ايضا وقال في الخلاصة انه وافق في ثمة وفي ذلك لا على مطلق ايضا
قال في حنفية امداد ايضا منافا سابق من اجماع طائفة موجود في خبر سليمان بن حفص المديني
عن ابي الحسن عليه السلام فلا بد من التاويل توافق فلما تم قال وقد كتب موسى بن جعفر عليه السلام
الصاع ستة اوطال بالدين وتسعة بالعراق وذلك نص في الباب ثم لكن هذا الكتاب غير مملو

عامة المني وركوة الزرع والتمار بعد المنة كل حق السقي والمغارة والمصار والجداد والمحافظة
 قال أكثر أصحابنا واختاره الشيخ ايضا في التمهيد وفيه السيد عطاء وقال في المبسوط والخلاف
 المني على وجه المال وعلى النصاب يعتبر على المني السابقة دون اللاحقة فتعد النصاب
 يخرج الزكوة مما هو لها وان قل عن المني المنة على الاخراج بعد بلوغ النصاب في يوم
 الثاني وعلم الاخراج المنة اصله بل الاخراج عن المني ايضا الاخراج دليل الاجماع لو كان
 من لزوم النصف والخراج على المالك وظاهر اهتمام الشارع بحال المالك وتبادر ان العرض
 وصول ما يصل اليه النصاب لما يلحق الغير خصوصاً ما كان ونحوه فاعلى الزرع نعم المنة الاولى
 عدم حساب مونة العاقل الذي يأنف من ظلمه بل وجوب الزكوة عند ايضا ولو الظلم على احد
 لا يمنع بقاها الاخر عليه الا ان يصل كل حق المالك في العين ولا يمكن الزرع بغيره ولا دفعه
 فحافظ المالك فيه كما نمت ثمرته الثلث من العين من غير اختيار احد فيبقى عنه سدقته والفا
 ويكون مال المالك والفقره في رسته كما هو مقتضى تعليق الزكوة بالعين والشركة لا يبعد
 عدم تعليق الزكوة بالمون كلكل الخراج وهو لما قرره المني الاثر بالاول وهو كون الزكوة بعد الخراج
 المون انما انما المنة تترك من المالك والفقره فلا يختص لهما بالخسارة عليه كمن من المون
 المشتركة لان المنة بسبب الزيادة فتكون على الجميع ولان ارام المالك بالمون تملكه كيف عليه
 واضار به وهو منفي ولان الزكوة مواساة فلا تتبع الضرر ولا يمتنع في الغلات يجب في انما
 واسقاط حق الفقراء من المون منافع ويؤيد به ما رواه الشيخ في الحسن عن محمد بن مسلم عن ابي عبد
 الله عن ابي سلام قال ويشترط لارض الغرق والعقدان والحارس في الغل تطهره ويشترط ذلك لغيره
 فاذا ثبت ذلك في الحارث ثبت في غير ضرورة عدم القابل بالعرف والحسنه محمد بن مسلم وابي
 بصير لاثنية الصريحه في ذلك والخبار التي تدل على احتساب ما اخذه الظالم زكوة والتي تدل على
 كون الخرس بعد المنة وقوله في محمل اعتبار ما اخذه السلطان مطلقا في النصاب اسقاط الزكوة
 عنه كما هو في بعض العبارات من ان الاخراج بعد المنة لا النصاب قابل للحط ولا يشترط ان يحط
 ويحط الا حوط الاخراج الزكوة عنها ايضا والوجوب غير معلوم قال في المني لوزن يخرج وسطا
 من المالك والفقره فاضل ويبلغ نصبا باخذ من المنة العشر ولا يفتي بوجود النص والاجماع على انه
 المذكور والعشر ونصفه على التفصيل فان المص في المني قال اذا بلغت الغلات نصبا فاجب فيها
 العشر ان لم يفتقر سقيها الى من تركه سقى سحاً الى قوله وعليه فقهاء الاسلام والنص قد مر

في صحيحته وادع عن الباقر عليه السلام ما كان منه يسبق بالرشا والدوالي والسواخ فغيره نصف
 العشر وما سقى السماء او السبع وكان بعلاقيه العشر ثلثا وما في صحيحته زكاة وبكبر عن ابي بصير
 قال في الزكوة ما كان يعالج بالرشا والدوالي والسواخ فيه نصف العشر وان كان سقي من غير
 علاج بهن او غير ذلك عمل ومما فيه العشر كماله غير ذلك فلا وجه للايراد بان الزكوة بعد المنة
 مطلقا فلا وجه لفرقها العشر ونصفه على التفصيل على انه قد يقال قد يكون الفرق يثبت
 تحصيل المنة على المال وقد يفعل ذلك بنفسه او غيره جرح فلا يحصل الفرق جرح باخراج المنة
 اذ المنة ولا معنى لاجراج على نفسه شيئا ولا يفعل له غيره وصادقا او بوعده بعمل فحق
 وقال المص في المني قد يكون التخييل القبح والمناسق فقال واعلم ان المص ادعى الاجماع في المني
 على اعتبار النصاب بعد الخراج وعدم الزكوة فيه قال خراج الارض يخرج وسطا ثم يترك ما بقي
 ان بلغ نصبا اذ كان المالك لهما هو مذهب علمائنا واكثر المجهور واهلنا والمسلم من الذين
 الجزية ليست كخراج عنه كما يظهر وقال ابو حنيفة لا زكوة في الارض الخراجية فيعمل ان لا يكلف في
 عدم الزكوة في الخراج وعدم اعتبار في النصاب في الكلام في سقوط الزكوة عن الارض الخراجية
 مطلقا في المنة عنوة ولاكتفاء عن الزكوة بالخراج وجعل زكوة ثم استدله على عموم الزكوة
 وليان على خصوص حسنة في بصير ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام انما بالادلة في الارض
 التي لا تزارع اهله لما ترى فيها فقال كل ارض دفعها اليك بسلطان فتأخرتها فيها فاعليكم فيما اخرج
 الله منها الذي تطلعك عليه وابس على جميع ما اخرج الله منها العشر انما العشر عليك فيما يحصل
 في ذلك بعد قاسمته لك هذا مع اعتبار سندها صريحة في عدم وجوب الزكوة في الخراج وظاهر
 في عدم حنايل من المون ايضا من النصاب فتمام ورواية صفوان وحماد بن محمد بن ابي نص
 قالوا ذكرنا له الكوفة وما وضع عليها من الخراج وما اسار فيها اهل بيت فقال من اسلم طوعا كرت
 ارضه في دين واخبر عنه العشر فاستقنا السماء والانهار ونصف العشر في كان بالرشا فاعلم
 منها والريعي ومنها اخذ الامام قبل من يجره وكان السليم على المتبليين بوجوه حصص العشر
 ونصف العشر وليس في اقل من خمسة اوساق ثمن من الزكوة وما اخذ بالسيف فذلك ان
 الامام يقبله بالذي يراه كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله بخير قبل سوادها وبنائها
 يعني رضاها وتخلها الناس يقولون لا يرضى بماله الارض فحق ولا تقبل رسول الله صلى الله
 عليه وآله والخير على السليم سوى ماله الارض العشر ونصف العشر خصصهم وقال ان اصل

الطائف سلبوا وجعلوا عليهم العشر ونصف العشر وان اهل مكة لم يدخلوها رسول الله صلى الله عليه واله عنق
 وكانوا السراة في دينه فاعتقهم وقال اذهبوا فانتم الطلقاء فاذن بها على بن ابي طالب وشيخه الجهمي وكان
 مقصودهم من ذلك ان يذهبوا عندهم واما ما في هذه المسئلة من وجوب العشر لبعض الاحكام الاثني
 ولكن هناك ما يدل على عدم وجوب الزكوة في هذه المسئلة من وجوب العشر لبعض الاحكام الاثني
 بن موسى قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل لا يجد في يده شيئا من ثمنه فيخرجها من يده فباعها
 عشرة الاور واية في خمس عن ابي عبد الله عليه السلام من اخذ منه السلطان الخراج فلا زكوة
 عليه وقد جعلها الشيخ في التهذيب على الارض الخراجية فيمنه من قوله عدم وجوب الزكوة فيها
 كاي حقيقته فاجمع المصنف في عمل المنع ولكن في حجة من يصرحنا ان الزكوة في هذه المسئلة لا تكون
 صفوان ويذكر عليه ايضا في تهذيبه بن خالد في الكافي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان
 اصحابي انوه فاوله عما اخذ السلطان فزكوه وان لم يعلم ان الزكوة لا تجوز الا لاهلها فانهم ان
 الجاهل او الله هم فقلت يا ابا عبد الله اني سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان يظن
 وصحيفة يعقوب بن شبيب قال سالت ابا عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل يبيع العشر والشيء
 من الرجل اعنته بن من زكوة قال نعم ان شاء وروى في غير موضع عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال سالت عن الرجل يبيع من الارض ويشترى بها فيودعها في السلطان هل عليه عشر قال لا
 عيص بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام في الزكوة فقال ما اخذ منكم بنو امية فاحسبوا امته
 ولا تعظموهم شيئا استطعم فان المال لا يبقى على هذا ان تركب عشرين ورواية سهل بن ابي حمزة
 انما سهل با رسال ابا الحسن موسى عليه السلام يخرج منها ما عليه فقال ان كان السلطان يخذل خراج
 فليس عليك شيء وان لم يخذل السلطان منك شيئا فليس عليك الخراج عشرين يكون فيها ورواية المتكوفي
 عن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال ما اخذ منكم العشر فطرحه في ذكوة فهو من زكوة وما لم يطرح
 في الكوة فلا تحسبه من زكوة وقال الشيخ في التهذيب في رواية جعفر بن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام
 اليوم زكوة فانه قد خصل اليوم لمن وجبت عليه الزكوة ولغيره من ذلك السلطان الجاهل ان يحسب
 به من الزكوة وان كان الافضل اخراجه ثانيا لان ذلك الظلم عليه واستدل على الرخصة برواية
 سليمان ورواية العيص بن القاسم المتكوفي وبصحة الحديث قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن
 صدقة المال في هذه المسئلة قال لا امر لادن تعيد واستدل على كونها الاولى والافضل بقرينة
 برواية ابي اسامة لانها صحيحة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام جعلت هذا لادن هؤلاء المشركين

عند كذا قلت ان قلت ان النصف والنصف نصف العشر ونصف العشر قلت
الارض شقي بالذو في فريد الماء فتنسحق السقي والسقيين سقا قال وكثير في السقي والسقيين
قلت ثلثين ليلة او عشرين ليلة وقد كانت في الارض سنة اشهر سبعة اشهر قال سبعة
اشهر قال نصف العشر ولما قيل ان النصف والنصف نصف العشر وعلم ظهور الخالف الا ان شاق
فان نصفه في الاعتبار انصب مع النصف في الرواية المنقولة حيث اوجب نصف العشر مع
السقيين والسقيين السقيين في ابعاض اكثر الاعكام من على الغالب لا ينظر الى المتأخر
وهذا في صحيحه اذا كان الملوحة في الجوارح والاماع المتفاوت القليل فهو على التام ولا يستغنى
من الرواية ايضا فان الظاهر في الرواية وكلام الجواب ان الاعتبار بالزمان وعدم السقي لا ينفع
السقي كما اعتبر البعض نظر الى احوال الاعتبار في السقي بالمقع للزعم حكما كان نفعه عليه
المعبر فيه فامل فيهم ما سبق ومن ان ذلك افاق من الشارع باعتبار كثرة السقي والموت في
وفي ذلك انما يظهر في العدد والزمان لا النفع وهو واضح **قوله** ثم يجيء الزايد مطلقا
يريد ان بعد كمال النصاب يجب الزكوة في الزايد بلغ النصاب ولا في غيره كانت من غير
فوق من الزرع وغيره كما هو موجود في بعض الروايات ومثل هذه البان موجودة في اكثر
الكتب اظن ان لم يكن اكثر الكتب اظن ان لم يكن كان اولى فان حقونه فهم ما سبق مع ان قوله
في الزايد غير معلوم الجواب في النصاب بل في الزايد عليه ولو قيل ان الزكوة مطلقا كما هو
الاول واشترط النصاب فان النصاب دخل كان غير من الزكوة فافهم وقد عرفت شرح قوله
ويعلق الجواب في قوله بخلاف باقي النصب **قوله** ونظم القائل في قوله قال المصنف في المتن
لكن له تحلا في تفاوت اذ كان بالزكاة والبطي قوله فان يقيم العشر بان كان بالهام واحدا وكان
بينهما شهرين او اكثر الى قوله ولا يعرف في هذا خلافا لكان دليله الاجماع وما مر من الجمع
بين النجاسين وصدق وجود النصاب عند ما لا يجزى الا اذ بهو منا وخصوصها وكذا الكوا
في ضمها يطلع من الثمرة والاولا وما يطلع ثانيا اتم اذا كان ما يمر من في السنة الواحدة فانها
منزلة لا يختلف اذ كان من لثابتين **قوله** ولو اشترى في الثمرة وقد عرفت حقيقة وان منبني
على ربه **قوله** ويجزى الرطب والعنب الخ لا يظهر لما لا عدم التفاوت والظهور في التفاوت
عند الخفاف فاذا اخرج الرطب عن الخفاف لم يجز لان تحقيق الغرض فيه ولا بد من التجرى
حتى يصل الى النصاب ثانيا او قرا ومعلوم عدم اجزاء العيب كالموتس الى الذي وقع في المتن

أكثروا

بأستقراره في زمانه من مشروط بالسلة فلو لم يفسد ما فسد به بل ولو بظلم فلا يحصل ويؤخذ بهذا
 الباقي بقوله في الدرر ويصدق في الملائكة طهها بظلمه في غير حبيبه وفيه العيب تأمل لا تفرسته
 الخارج به في حق شئها عليه وكما في عدم بلوغ النصاب ولو كان لفظ ذلك لاختصاصه لغيره معقول
 به في قولنا فلو لم يفسد في الأرض ولو لم يكن الله تعالى شاعدا على شئها على الناس كما مر في الأجانب
 ما يدل عليه وما حال فيه ايضا يجوز التحقير في الحقيقة ويصدق بالنصاب ويجوز دفع الفرض على البحر
 والعيب الذي لا يضر به شيئا أو الرطب الذي لا يصير غير الخبز على الجفاف وعلى الدمام بعث خاص
 ويكون الواحد العدل والعدل فضل والمصلحة والشعيران هنا ولو اختلفت النما والزروع في
 قسط ولو اختلف العيب عن الرطب عن الفرض رجع بالتقصير عند الجفاف ولا يكون الخراج
 الزكوة والظان العيب مع اطلب الحاجة واشتراط العدل لا بأس به وكونه اجنب من المانق
 من الاجانب من عدمه اشترط كبر الاجناس بحيث كونهما واحد في الربا ولا شك في ان التقسيط هو
 ولكن وجوبه غير لازم لاختلاف كثرة الاعطال من الجنس ولومن الادنى وقدمه مثله فتذكر عدم كفاية
 الخراج عن الزكوة اشارة الى رد قول البعض بذلك وقدمه بقصيده **في السحابة الزكوة** عجب
 في العين لا في الدنيا وهذا المفهوم عن الاجناس حيث اوجب بظاهرها الخارج من العيب وايضا
 لاختلاف قيمتها عند اصحابها قال في التمهيد ان زيادة العيب في الزكوة ذهب اليه على ما يراجع سواء
 كان المالك او اقله الخ ولكن قد يقال ان مقتضى وجوبها في العين مثل جوار اجزاء القيمة مطلقا
 على اهل المشورة وقد فرق الشيخ المتدبر في غير الانعام والحيوان والخراج القيمة في زكوة الانعام
 لان يعلم الانسان الغرض منه في كونه لعل عدم الحيوان التعلق بالعين وظاهر قوله لعل ان كان من بيت
 غرض او اشارة فان القيمة ليست بذلك ولما دلت الجواز فيلحق من غير الانعام فهو صحيح لحدوثها
 البتة نعم اوجهه في الانعام قال الكيت اليه هل يجوز جعله فدا لان يخرج عما يجب في المزرعة من القسط
 والشعير وما يجب على الذهب درهم قيمة ما يوزن بالخير لان يخرج من كل شئ ما يفي بالغرض
 اجماعا يخرج وصححه على من جعفر عن ابي موسى بن جعفر عليه السلام قال سالت عن الرجل يعطي من
 زكوة عن الدرهم دنانير وعن الدنانير درهم القيمة لعل ذلك قال لا بأس به ما تان الصحيحان لا
 يدلان على تمام مقصود الشيخ المعيد ايضا لعدم ذكر العيب والزيب كما ذكرنا في ان لا يقال بالفرق
 والظاهر حكم الغلات ولعل ان لا يحوم الى ان الظن قوله انما يتبع يخرج فاعتد به من الجنس
 او القيمة ويدل على عدم جواز غير الدرهم عنها ما رواه في الكاظم مستندا عن ابي عبد الله عليه السلام

قوله لا خلاف انهم لانهم ستم فاطلق مع غيرة خفيفة او تعدد الاختيار فغير مما في صحة
 اخرى وهو يدل بظاهر على عدم اليقين ايضا وهذا قال المصنف وغيره من الاصل ايضا هو يدل
 قوله الدرس واليمين غير واضح **قوله** ولو ثبت له انما في ذلك لو فرض شيئا منها ولو لا ان كانت
 مثل ان يقول ادبت في الوقت الفلاني الى فلان ومدة بغيره قبل او بعده في ذلك الزمان عرف لك
 المكان او غيبة المالك في ذلك الزمان عن ذلك الموضع وعن ذلك المكان والزمان او اقراره زمانا
 لا يمكن الاعطاء ولا اجتماع قولنا الاعطاء والمثال ذلك **قوله** ولو طلقها بعد دخول المهر
 المهر المراد ان تزوج شخص امها بالنصاب لغيره فيكون له الزكوة ثم طلقها
 قبل الدخول فيجمع نصف المهر الذي هو نصف النصاب للمالك ولا يجوز عليه الزكوة الكسبية
 الشرايط غيرها مرسى على القول بحصول المهر للمالك بمجرد العقد وانما الطلاق منتهى طارئة
 فالجملته واضحة **قوله** ولا زكوة لو نقصت قدره مثله الدليل الاصل ودليل وجوب النصاب
 كبره وعدم وجوب ضم الجائز والاشارة في ذلك كثير وقد ذكرنا البعض من صحة زكوة
 قلت فجل عند اربع اوقوع وتسعون ثمانية وتسعون وعشرون بقره انما قال لا زكوة شيئا
 لانها ليس بشئ من نصابه فليس يجب فيه الزكوة قال قلت لا في جعفر ولا في عليهما السلام ^{حل}
 تكون له الغلة اكثر من اصاب شئ من ايرس فيه نصف ما يجب فيه الزكوة هل يجب عليه
 في جميعه زكوة واحدة قال لا بما يجب عليها اذ لم يكن يجب في كل نصف من الزكوة ويجب عليه
 في جميعه في كل نصف زكوة وان اخرجت ارضه شيئا من ايرسها لا يجب فيه الصدقة اصناف شتى
 لم يجب فيه زكوة واحدة الخ وفي المتن غلاتي والمقصود واضح وليس هناك شئ صحيح يرد
 على خلاف ذلك ومع ذلك يمكن الحمل على الاستحباب كما حل ما ورد في نقصان النصاب عما ذكره على
 استحباب الاخراج مثله واية ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا تجب الصدقة الا في وسقون
 والوسق ستون صاعا وحمل الشيخ على الاستحباب للجمع مع عدم صحة المسند وكذا قوله عليه السلام
 في رواية اخرى لا يكون في البئر ولا في الخيل ولا في العنب زكوة حتى تبلغ وتسعين والوسق ستون
 صاعا وفي اخرى في كبريت الحظه والشعر قارئة وسق وغير ذلك وكذا ما يدل على عدم الفرق
 في البئر والربيب في المخرج بين اسق في السبع وبغيره وتخصيص الفرق الطعام وهي رواية
 عن ابن عباس عن سماعة عن جدهما او اخاهما في احدى النسخ الصريحة اكثر في عدم
 الوجوب لا في جنت ما وسق وعدم الفرق بين الطعام وغيره في اعتبار الشرف ما سمت بها

أوفضة فتركها للسنة التي يتجر فيها كانها جميعا وانما على الامام لان الظان على الحكم هو النقص لنقل
 احد من غير منه هنا والقاعدة نقلها الا ان الامام وحده من سلم لاربعه قال سالت ابا
 عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى ثوبا فاعطاه عليه وقد تركه ما قبل ان يشتريه المتاع حتى
 فقال ان كان اسك متاعا ينبغي راس الظلم عليه وكذا وان كان عليه بعد ما يجد ليس بالظلم
 الزكوة بعد ما يسك بعد راس المال قال وسالت عن رجل يبيع عنده الاموال يبيعها فقال اذا
 حال الحول فتركها هذه التي قد على عدم الشراء فتأمل على ما اتدلى على العمل في الجملة قالوا اعتبار
 العقد على ما قاله والاحوط على الامانة والعلم شيئا من يدبر الرجوع وتكفي في البيع لا يجب الاستحباب
 الا بعد البيع او التحين في القيمة كما يظهر منها وقال الاعراب في كل فان قوتهم كما هو الظاهر لا كسر
 الاستحباب فانك بالمواضعة والبيع من راس المال في طول السنة يعني ان كل اربعة
 بيع وبها زيادة **قوله** واذا استحب الى آخره دليل اشتراط النصاب في زكوة التجارة هو الجمع
 قال في المنتهى يشترط في ثبوت الزكوة بلوغ النصاب وهو قول علماء الاسلام وهل يشترط
 وجود النصاب في جميع الحول ام لا فالذي عليه علمنا واشترط وجود النصاب في جميع الحول
 وكذا دليل اشتراط بقاء راس المال يعني ان اذا اراد بيبعه في كل من اجزاء السنة يكون مكافرا
 المال من غير نقص هو الاجماع قال في المنتهى يشترط في وجوب الزكوة او استحبها على الخلاف
 وجود راس المال طول الحول فلو نقص راس المال ولو جنة الحول او بمضد سقطت الزكوة
 وان كان غنة اضعاف فما بلغ راس المال استأنف الحول وذهب الى ذلك علماء اجمع ومنه
 الاجماع المنقذة مما يدل عليه الحول على قوله اذا حال الحول فليس كما وعلى اعتبار بقاء راس المال
 مثل قوله فان كنت تريد الحج ثم الظان وصول القيمة باي نصاب كان من المتفقين يكفي في
 الاستحباب لصدق النصاب وهو للمعبر ولكن الظاهر ان النصاب الاول منها وقال في شرح تبع
 ثم الشافعي لان الظاهر اعتبار النصاب في القيمة التي لا يكون ذلك الا في جعلت العوض بغيره في القيمة
 وهي احد التقديرات ويحتمل الاكتفاء بالنصاب الاول في ترك ذلك وما زاد قليلا كان او كثيرا
 وذلك هو الفهم من اكثر العبادات حيث سكتوا عن الشافعي قال في المنتهى ايجز الشيخ على دحان
 زكوة العين على التجارة اذا اجتمع على تقدير وجوبها بان زكوة العين اقوى للاجماع على وجوبها
 ووقع الخلاف هنا لانها متعلق بالعين فتكون اولى واجتبه اوجيفه على عكسه بان زكوة التجارة
 احظ على كلين لانها تجب فيما زاد بالحساب وتقبل ان يقول على الاول لا يقع الاجماع هنا وفيه

عينا او قيمة وان كان الجواب في القيمة كالعكس في الزكاة اذ قال المال وان كان ظاهر الزكاة
التعلق بالعين فهو ويجوز الاخراج عنها ايضا فاقول **قوله** ولو بلغت المصابيح قد
من شرحه **قوله** ولو ملك الزكوة للتجارة وجبت له المالك يعني اذ ملكه ربع غنمة سائمة
مثلا للتجارة ومال المحول وكان له ان يطعمهما جبت المالكية وسقطت زكاة التجارة وكان مجموع
على تقدير استيعاب زكاة التجارة قال المصنف في المنتهى ولا يجزم زكاة العين والتجارة ومال وليد
الاجماع لقول ابي الله عليه واله في الصدقة **قوله** لا زال الواجب يقدم على المستحب ما عوفي
من قال ان الجواب فغيته الخلاف بينهم كما ترى فظهر لغيره في جواز التصرف قبل الاخراج
التحريم والتمسك به **قوله** ولو عارض الخ وهو شفع على ما سبق قاله ابو الحكم على تقدير
الاستيعاب واضح كما ترى جبت له المالكية وسقطت النير على تقدير وجوب زكاة التجارة ايضا
فيه اشكال من جهة الاختصاص على عدم تعدد الزكاة المالكية انما هي واحدة بالمالك لان المصنف
قال زكاة التجارة لا تمتنع زكاة العظوة فلو اشترى رقيقا للتجارة وجب على المالك زكاة العظوة
والتجارة وبذلك وجودهما مع عدم المنافاة والاجماع رقيقا والخير في المالكية ويجوز تقدير
للمالك لهما الاصل والثابت في الايات والخبار والاجماع وتعلقهما بالعين بخلاف التجارة
ويجوز لغيره لان تعدد ما يكون سابقا لبعضه في بعض المحل فثبت قبل وجود شرط الاول وعلى هذا
الغرض ينبغي عدم النزاع في تقديره ما لم يأت على تقدير التساوي فيمكن تقديم الاول لما مر
واقبل في الفائدة **قوله** ولو ظهر الربح الى قوله يعني اذ حصل الربح ومال المضاربة
بالخصاب والتحريم ضمن مال المالك الذي راس المال حصته من الربح فان بلغ المصابيح بخصب
زكاة التجارة ويكون المحول واحدا وابتدأه من حين الزيادة الممتدة للمصاحب وابتدأه ما اذا
عليه من جنبه لو كان وكذا لو كان راس المال نصيبا فليبدل حوله من حين التجارة ما لو طلب
بالنقصان وجوز الربح من حين ظهوره وكذا العامل يخرج زكاة التجارة لو كان مظهره من الربح
نصيبا وان لم يتقدم المالك ولم يربح المصاحب بل كان عرضا وقوله ان بلغ يعني ان يكون قبل التفرد
وعرضه مثلا لخرج وكان من باب التنازع وقبل يحتاج الى الانصاف بل الاستيعاب لا بعد بعض
المصنع المصاحب لان الربح وقاية الراس المال اذ قد ينقص راس المال ويلزم العامل الغرامة
لعدم امكان الاسترجاع من المسحق بل يمكن عدم الاستيعاب لصله اذا ظن زكاة التجارة
كون الناجم لك راس المال كما هو الظن من الاخبار على ما يفهم وما قيل كان يختار المحقق الشافعي

وَبِ

تحتل الزكوة لمن كان محتسرا عند ما يجب فيه الزكوة أن يلتزمها الزكوة وهذا مع اعتبار سنة هاتفا
 ونحوها بالنسبة لمصاحبها أيضا في اشتراط الكتابة يستدعي لا يجوز لمصاحب السبع مائة الجمع
 عدم كفايتها له سنة وان لم تكن تأخذ وان لم يقد على ان يعثر على وجهه فاما ايضا في حسنة
 زكاة ذلك عن وجهه **فان كان له** الصدقة لا تتحقق في ولا الذي مره سوى قولي
 عنها اشارة الى الاحتياج هو عدم القدرة على تحصيل القوت وروايتنا عن عبد الله عليه السلام
 قال قد قال الزكوة لمصاحب السبع مائة ويحرم على صاحب الخمسين من ما اقتلت له وكيف يكون هذا
 فقال اذا كان صاحب السبع مائة له عيال كثيرة فليقتلها بغيره لم يكن له يعرف عنها نفسه وليأخذ
 لعياله ولما صاحب الخمسين فان لم يجد عياله فليقتلها وهو يحرم عياله وهو نصيب منها
 ما يكفيه ان شاء الله وسقوله فلو قتلتم لرجل على كونه لو كان له عيال ولو لم يكن له عيال ولو لم
 يربح ما يكفي قتلها وهو نصيبها عاقلة قال اما صاحب الله عليه السلام عن الزكوة هل يصح لصاحب
 الدار والماد فقال نعم الا ان يكون داره دار غلة يخرج من غلتها دارا م يكتفي بها عياله وان كان
 الدار م يكتفي بنفسه وعياله فطعامهم وكسوتهم ومجالتهم في غير اشراف فقد صلت له الزكوة
 وان كانت غلتها تكفيهم فلا روية روى عن الحسن قال قلت لابي عبد الله عليه السلام يروي عن النبي
 انه قال لا تحل الصدقة لغني ولا الذي مره سوى فقال لا يصلح لغني قال قلت الرجل يكون له ثلثا يزدحم
 في بضاعة ولا عيال فان اجل عياله كلها عياله ولم يكن له ابرجها قال فينظر ما سينفصل
 فليأكله هو ومن بعده ذلك وليأخذ من لم يبيع من عياله وطاهر هذا انه يأخذها وان كان رأس
 المال يكتفي به وقد صرح الاصحاب بذلك وفيه تامل لعدم صراحة الحديث فيه وعدم الصحة ايضا
 مع مخالفة الفقهاء ولما مر من الاخبار فتأمل فان القول بما قاله ومشكل في صحته معوية بن قيس
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام يروي عن النبي صلى الله عليه واله ان الصدقة لا تحل لغني ولا
 الذي مره سوى فقال ابو عبد الله عليه السلام لما نضج لغني والظان صاحب المنار لو كان لا يكتفي به
 مستهلكا وقل لا يزال الغني والبليل لظاهروا القول المشهور كما اختاروه الذين كانوا يريدون
 بالمؤمنين جميع ما يحتاج اليه في العيشة فيدخل المسكن والجرة تفرق ويريد العيال من يجب عليه
 نفقته دون من يتبعه شققتهم ايضا لما مر من لو علمهم ونقص ما يكفي له ولما تجب نفقته
 اولاه عليه بان يصرف بعض الاشياء عاجل ولا للاختراع مع احتياج الجواز الاختلاف في المصنف
 ومن يدخل عليه عرفا لا لاحتياج ان يقتصر على تمتع وان جاز له لغير الزيادة ايضا المجودة الاستعانة

ويجوز خلافه فيهم من كلام بعض الصحابة كثرنا لو كان قادر على تحصيل المؤمنين بركابه ونحوها يتبعه
ذلك من المنفعة في الدين فقال المصنف في المتن قالوا بعد عجزنا عن هذا لاننا مأمور بالنفقة
في الدين اذا كان من اهل هذا حسن النظر ولو فرض هذا الويلية عليه بالنقل فلو انظر
ان الامر في العلم كذلك لا يصح تجوزنا نحن من استعمل في اكتساب القادر معه على تحصيل المؤمنين
بالعلوم المتدنية مثل عدم الحزق وقلة ونقص الحارث والنفقة مع فرض الاستحباب بل يطابق
العبادة مثل الحج والزكاة والصيام والصلاة لا يستلزم وقوع العبادة ونسب العلوم الدينية
فلا يصح ادخال اعطاء المستغنين بذلك وان كانوا قادرين على تحصيل العيشة ولكنهم تركوا ذلك
العبادة في سبيل الله تعالى لا لشك في كونها اقرب والشرع به في الحج وغيره مما لا يجزئ
لنحو كثر المتعاضدين بل لا يصح ولا يصح جواز الاختلاف الذي كان قادرا على بلدا في كونه قد رتبته
على تحصيل المؤمنين في غير ذلك ولا يصح عليه السفر وتحصيلها هناك بل يجوز الجلس هنا واخذ الزكاة
لصدق الفقهاء عدم القلة فاصل عدم تكليف السفر وان ضرر وخرج من خصوصه اذا كان
في الجلس هنا عن صحيح وايضا الظاهر الذي يجب نفقته لا يجوز لهم اخذ الزكاة من الذي
يجب عليه نفقته على تقدير قيامه ولا يجوز له ان يعطيه الا لمن غير الزكاة وذلك واجب عليه
ولو لم ينفق او يكون معسر فيكون له الاختار في غير ذلك منه ايضا سقوط النفقة كما في الزكاة
والواو الذين وقفاة للولود والزوجات فلا يصح ذلك مع عجزه عن تحصيل نفقته خصوصا في الوقت
ونه المملوك تامل الاحتمال كليفه بعباده وجوب ذلك ولو فرض العجز عن ذلك فلا يصح فلتا
ويجوز اعطائهم من غير عباده الفقراء من وعن وعمل كل وجه لا يجب عليه اعطائهم في ذلك الوجه
مثل مؤنة الحج وورد في صحيح عبد الرحمن بن الجبلج عن ابي الحسن الاول قال ما نل من الرجل ان يكون
ابو اعمام او اخي فكيف مؤنة اخاه من الزكاة فينوسع بل كان الزكوة وسعوا عليه في كل ما يحتاج
اليه في الغالب لا بأس وقد استدل الله في المتن على اقرية جواز اخذ الزكاة لمن يجب نفقته كالولد
والوالد كفايته بالنفق من غير ذلك قالوا في هذا شك فامل وشروا في هذا الاعطاء للنفقة
من غير النفق ولو توسع الله العلمون عليها وهم الشعاة في تحصيلها وجمعها وحفظها وكتابها
فقبل العلم بخبرين اذ يعرفونهم الاجرة المعبية من الزكاة لذة معينة للعمل وان يجلب لهم
جمل من حابة بركته بالدفعة عشرة ولو جاز بالنفق بطلان ذلك **المراد** الموالة فلو لم يملك
المصنف في المتن اجمع علمنا ان من المؤمنين يوم مؤلفه سيما لو بالزكاة معاونة المسلمين ونقل

للأصحاب ولا يجوز مخالفتهم في الأصول التي لا خلاف فيها من كون الزكاة مستلزمة على الأهل ثم لفظ
 كون الزكاة مستلزمة مطلقا ويكون الفقراء كناية عنهم ومثلا لقوله تعالى لا تعطيهم لئلا يتكبروا
 ولا يحتاج إلا أن السيد قد يمدحه هو إلى السيد من مال الكفاية إلى السيد ولا يشترط أن
 للكاية في المديون والمداين وقال في المنهي بأن الكفاية لا تكون غير ما لعدم اشتراط ذلك في المداين
 قتال وقتنا لا يشترط أن تكون الكفاية بنفسه أو يكفيه هو ولا يكفي من إقامتها وإنما على تقدير إخراج المال
 بنفسه فالظاهر في نفسه بغيره لا الزكاة بقصد العتق بعدة يمكن العتق بمجرد مظهر الزكاة
 وعبارات الأصحاب معتقدة واعتقد على الاحتياج إلى العتق بعد فاق بصنيعة بعد
 ويؤيد العتق إخراج مقدار العتق على تقديم الزكاة على الصيغة ومقتضاها ويجعل العكس مثل انت
 من من زكاة مالى وهو الألو ط ويكره من مال الزكاة أيضا ولا يتكلم بقوله على إتمام فلا عتق إلا
 في الملك الذي يقال صار ملكا لأهل الزكاة وقوله بالشارع وكلمه فان له الزكاة ولو لم يكن
 والمال لا يشكال بعد وجوده فهو غير لازم بل يخصصه من الأمانة أو التاويل **باب الثاني** في العتق
 ومن المذنبين فان كان الدين في غير عصبه فاجماع المسلمين على جواز الاعطاء من الزكاة وإن كان
 في عصبه فاجماع أصحابنا على عدمه على نقله النبي ويدل عليه قوله في الرضا عليه السلام
 قال يقضى ما على من سبهم لغار من أن كان نفقة في عصبته الله فلا شيء على الأمام ونقله في
 التذريب عن تفسير علي بن إمام عن العار على إتمام قال والغار من قوم قد وقعت عليهم ديون
 انفقوها في طاعة الله من غير إسراف فوجب على الإمام أن يقضى عنهم ويكفهم من مال الصدقات
 وموطأ وأما الخلاف في الجهول الذي لم يعلم أنه صرف في المعصية أو الطاعة فنقل عن الشيخ
 عدم الجواز لأن الطاعة بشرط فهم الرواية السابقة وما رواه الشيخ عند محمد بن سليمان عن أبي محمد
 رجل من المجيرين عن الرضا عليه السلام قلت فهو لا يعلم فيما إذا انفق في طاعة أو معصية قال سعى
 في ما لا يفرد عليه وهو ضاع لهم وهم غار من ثلثه والرواية ضعيفة ومخالفة لظاهر القرآن
 فظهر القرآن وبنا أفعال المسلمين على الجواز والصحة تدل على جواز الإخراج مع الجهل ثم لفظ أنه
 يجوز القضاء على الجواز منه وبغيره وإن كان من يجب نفقته لهم لفظ الدليل وعدم المنافع
 بل الظهور أن إعطاء للتزويج ونحوه لا يجزأ له ولا يجب عليه ذلك ويدل على الجواز ما في صحيحة
 أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام بل يعطيه ما ياكل ويشرب ويكسى ويتزوج وقد روي في مقدم
 في صحيحة أخرى ولو لم يتوسع الأب والعم والأخ يعلم فيأخذون على الغير التوسعة فكان إشارة

لشيء من الحق أو العاقل من الباطل يحمل على العاقل بذلك وعلى تلك الجهة أو بخصوص الرب الذي يتقرب
بالاعطاء فكثرون ويؤيد على العيون ما روي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن السائل سأل ولما
ما هو فقال اعط من وقته سنة عليك لها الرحمة قال اعط ما دون الرقيم قلت أكثر ما يعطى قال
اربعة دنانير وتدل على جواز اعطاء الكافر رواية عن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
أهل السوق فيمنعهم علينا وفيهم اليهود والنصارى والمجوس تصدق عليهم قال نعم ويؤيد على عموم
زكاة السائل وفيه لشك كثير مثل قول الأندلسيين أن يكونوا من ذرية آل محمد بن عبد الله بن علي بن
أبي طالب عليه السلام أعطى التائب ولو كان على ظهره من غير ذرية آل محمد بن عبد الله بن علي بن
يسير أو غيرهم ويؤيد على عموم المسلمين على الزكاة اعطاء السائل ولا يردوا سائلا ولا غيره
شع رسول الله صلى الله عليه واله سائلا فقط أن كان عند أعطى ولا قال باقي الله به أيضا ما
يدل عليه عموم اعطاء الطعام لمن هو جازب للغرفة طعام الطعام حصة من ثمن
قال قال أبو عبد الله عليه السلام من لا يؤمن حسن الخلق فتأمل وعنده عليه السلام خير من أن يطعم
واقضاء الزكاة وصلى والناس فيهم وفي غيرهم من قتل أكبر كافر الاطعام الطعام وفي آخره
المن يعطى الطعام قريب من الكين في السنام يتم لو شئت إلى المؤمن أفضل ويؤيد على عموم
عشام بن الحكم لثقة عن أبي عبد الله عليه السلام قال من أحب الأعمال إلى الله عز وجل استباح حقه
المؤمن فتفسد كريمة وتضاد به وكذا لما يدل على جواب سأل ما مثل صحيفة معوية بن عمار عن أبي
عبد الله عليه السلام قال من سقى الماء في موضع يبعد فيه الماء كان عتق رقبة ومن سقى الماء
في موضع لا يبعد فيه الماء كان كمن سقى نفسه ومن أحب ما نفست أكلها أكل الناس جميعا وعن أبي
المؤمنين صلوات الله عليه وأول ما يبدأ به في الأخر صدقة الماء يعني في الأخر رواية عن
أبي جعفر عليه السلام قال إن الله تبارك وتعالى يحب ليراد الكبد الحرة ومن سقى الماء كبد الحرة من
أو غيرها أطعم الله يوم الأكل الأكل وكذا لما يدل على حسن الجود والتخا وقبح ضده مثل ما في الفقيه
قال الصنف جازم كمالهم وشراكم جلاكم وقال عليه السلام شاب سقى رجلا في الزنوب سبأ إلى الله
عز وجل من شبعه بغير جليل وروى أن الله تعالى أوحى إلى موسى عليه السلام لا تقتل السامري فإنه
سقى وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أدى ما فرض الله عليه فمضى إلى الناس وكذا عموم ما
يدل على الصدقة وبالجملة لأخبارنا لما في ذلك كثيرة وأما عدم اشتراط الإيمان بل لا بد من
المؤمنة فقد نقل عنهم أنكم أكلوا من طعامهم ولا يردوا سائلا ولا غيره ولا يردوا سائلا ولا غيره ولا يردوا سائلا ولا غيره

واختياره المص في الشيء منهم قال السيد المرتضى في المختصر من الخلاف في غير الماسق
اشترط منه وأولى بالمعونة ولعل دليل جواز اعطاء أطفال المؤمنين الإجماع والعمومات فخطبوا
دفع الحاجات فلا تشك في دخولهم في السبيل حسنة أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال
قلت إن الجليليوت ويرثك العيال يعطون من الزكاة قال نعم حتى ينشأوا ويلقوا ونسبوا إلى من
يؤكلوا يديسون إذا قطع ذلك عنهم فقلت إنهم لا ينفقون قال يحفظهم بينهم ويحبب إليهم
أبهم فلا يلبثون أن يقو بأبدانهم وإذا بلغوا وعملوا في غيرهم فلا تعطوهم ورواية أبي جعفر
عن أبي عبد الله عليه السلام قال ذرية الرجل المسلم إذا مات يعطون من الزكاة والقطرة فكان
يعطى يوم حتى يبلغوا فإذا بلغوا وعزوا كما كان أبوهم يرميهم فاعطوا وإن نسبوا إلى الأعمش
وفيما لا لا على جواز القطرة أيضا وعدم الاعطاء إلى غير المؤمنين وإن يربوا بالمسلم المؤمنين
الخالف قال في الشيء يجوز أن يعطى أطفال المؤمنين وإن كان أبائهم فساقا اختاره السيد المرتضى
في الطرقات والشيخ أجمعوا الطرقي في الطيبان وحسن وقال في غيرهم ولا يشترط عدالة
الأب المظن اشتراطها أيضا للعموم فامل وقال أيضا يدفع إلى الولد الطفل لأمر المؤمن لا لأن
سوى كان مضيقا ولا أكل الطعام ولا لأن الرضيع أيضا يحتاج إلى الكسوف حتى الرضيع
والخضاعة قال يجوز أن يدفع إليه أن كان رافقا وليس بعبيد عرسه وعدم الولد ومع علم
الولي في القرض لهم لأحد العلوك من يوثق بخصوص من مبادرهم الوقوف فيكون الشيء
عند بعضهم وعند الآخر أيضا فكانهم يكلمهم وعليهم في ذلك بإذن الحاكم لما ذن بالقبض
مع وجود الحكم تعين الولد مع التقدير يفعل ما من وظاهر الأحكام اعطاء أطفال الخالفين
كأبائهم وكذا الروايات ولعل الحكم حكم الآباء كانه المؤمن والمشتري ولا يبعد لاعطاء
على تقديره تقديره من سبيل الله والظاهر أن لو أطعمهم من الزكاة لاحتاج إلى التقاضي والولي
كأنه الكفان بل بحسب أكثرين الزكاة ويمكن أن يكون الشيء عندا الوضع عندهم أو الموضع في لهم
وعند الأخذ وعند المضع وعند البلوغ والظان فصد الزكاة عند ذلك فيمكنه أن يقول
ويصدق إلى آخره قدر دليل وهو ظاهر **قول** وإن لا يكونوا الخ قدره دليل وهو إجماعي
أيضا فإنه الشيء وهو قول من يحفظ عنه العلم وإن الزكاة يجب فقهم هم الملوكة والآز
والأولاد وإن تولوا ولا يابا ولا يملوا ولا يربوا من الطعام عن أبي عبد الله عليه السلام قال في
الزكاة يعطى منها الأعم والأخت والعمة والحال والحال ولا يعطى الجدة وليس سب

للاجوب لنفقه مودله على ما في صحبة عبد الرحمن المستنقذ في التذيب الدال على عموم
اعطاء الولد وغيره وذلك لانهم عيال لازمون له ويدل عليه ايضا رواية اسحق بن عمار
عن ابي الحسن موسى عليه السلام قال قلت له في قرابة نفقه على بعضهم وافضل بعضهم على بعض
فبني ابن الزكوة الى قوله من الذي ينبغي من ذوي قرابتي حتى لا احتسب الزكوة عليهم الا بوجوه
ولذلك قلت بعد ما قال الولدان والولد معلوم ان المراضين بهم الفقراء ونحوه وفيهم من
يجوز ان لا يعطوا سائبا الا قارب وعدم وجود نفقتهم في الجملة ويجوز اعطائهم ولو لم يجب عليه
ما يكفيهم لفقتهما واشترط المعنى فيمكن الحمل عليه رواية عن ابن سنان بن محمد بن الحسن
قال كتبت الى ابي الحسن الثالث عليه السلام اني ولدا رجلا ونساء فيجوز ان اعطيه من الزكوة
كتبت ان ذلك جائز لك قال المصنف انما عطف الجمع فلا بد من تناولهم جميعا عليه ثلث على
المنفعة اخرى وعلى بطلان الولد الحقيقي بل الاقارب اخرى فيلزم الاول رواية ابي جعفر عن
ابي عبد الله عليه السلام قال لا تقطع الزكوة احد من يقول وقال اذا كان له رجل من ماله وماله
عيا لا يكونوا ليس عليه زكوة فينفقه على عياله يربها في نفقتهم وكسوتهم وفي طعامهم ولو كان
يطعمون وان لو كان عيالا وكان وجده فليقسمها في قوم ليس بهم باس اعنا عن المسئلة
لا يابون احد شيئا وقال لا تقطع قرابتيك الزكوة كلها ولكن اعطهم بعضها واقسم بعضها ل
سائر المسلمين وقال الزكوة على صاحب الدار والمحامد ومن كان له خمس مائة درهم بعد ان يكون له
عيال لا يجعل الزكوة الخمس مائة زيادة في نفقة عياله توسع عليهم وبعض الحكماء فيها نحو على
الاستحباب وايضا معلوم ان يجوز اعطائهم من سهم الفقراء واليه اشار بقوله ويجوز
غيره من سهم غير الفقراء وان لا يجوز لغيره من جيب نفقتهم عليه ايضا اعطائهم من سهم
مع كون المنفق غنيا بازا لا يرسن لك باقل من الكسب القادر على التوسعة فيمكن الاعطاء
من غير حصص الفقراء كما المنفق وكذا ان كان المنفق فقيرا ولو كان المنفق ماله او زجاء مع
نجمه ولا يكتلف الطلاق والبيع لو امكن الزكوة عن حصص الفقراء او من المصالح او كما لو كان
غنيا غير باذل مع عدم امكان التخصيص من الضرورة اذا لم يمكن اضرار جماعة لوجوب نفقتهم
على غيره وهو اخذهم بنسب من يجب عليه وهو طوعهم لو تمكن الحاكم بغيره من فقر او بيع ماله
او بغيره بالبيع والاطلاق والاتفاق وعلى تقدير عدم فعله فاعطاه انما يخذل من ماله فان لم يكن
ويمكن الطلاق ايضا وفيه تامل ولا شك في جواز الاعطاء للغير من جيب نفقة عياله فان

[illegible]

حول جميع الناس في عاشر شهرهم وصدقات بعضهم على بعض على لهم ولا تحل لهم صدقات اناس غريب
 والطريق على علي بن حسن بن فضال فخرج مع اكلامه وفيه في حاشان الزايات ولكن لظنا انها
 لو انها اسند و دلالة فاقصنا عليها مع الاجماع وايضا الفاضل خاصا من الحرف والوجبة
 قال في المنتقى لا يحرم عليهم الصدقة المندوبة على ما فينا وهو قول الكرام الله العلم ويدل عليه
 الفصل وعموم ذلك الصدقات وقد ذكرنا في الاستدلال الصافي في المنتهى بمسوم ونحوه وانوا
 توقف على واقعة عليه السلام على علي بن عاشر والوقوف صدقة وبأنه لا خلاف في جوازها وانتم
 والطوع عنهم وغير ذلك من وجوه المعروف فقد قال عليه السلام كم عرف صدقة روى في
 الفقيه في اسنادنا بقوله عليه السلام في المذكور ومن ذلك ما روى في سندنا في الكافي عن
 الحسن الاول عليه السلام قال من لم يستطع ان يصلنا فليصل فقرا اشيعت ومن لم يستطع
 ان يزورنا فليزورنا اهلنا وقال في النقيب سئل الصادق عليه السلام عن قول الله عز
 وجل من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا قال قلت في صدقة الامام وقال عليه السلام درهم
 يصل به الامام افضل من الف الف درهم فيقرضه في قبيله وقال الصادق عليه السلام من
 لم يقدر على صلنا فليصل صاحب شيئا نكتب له صلنا ومن لم يقدر على زيارتنا فليزور
 صاحبنا اليك انكتب ثواب زيارتنا وكذا قال في الكافي وسندنا عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال قال رسول الله صلى الله عليه واله من صنع الى احد اهل بيتي بذكايت يوم القيامة كذالكه
 ومنه المندوب بالاسناد و منه الفقيه تفسيره عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى
 الله عليه واله يوم القيامة اربعة اصناف اولها اول ذنوب اهل البيت اضره في رجل بذكا
 لذي ربي عند الصديق ورجل احب ذريتي بالسان والقلب ورجل سعى في حوائج ذريتي اذا اضطر
 او شربوا وايضا قال في النقيب وقال الصادق عليه السلام اذا كان يوم القيمة نادى مناد يا ايها
 الخلائق انصتوا فان محمدا يكلم فينصت الخلائق فيقوم النبي صلى الله عليه واله فيقول يا معشر
 الخلائق من كانت حسنة يدا ومنه او معروف فليقيم حتى كافيه فيقولون يا ابايها وانها سنا
 فاني يدعي ابنه واني عرف لثالب اليد والمنة والمعرف لله ولرسوله على جميع الخلائق فيقول
 لهم يا من لوى احدكم اهل بيتي او ربه او كما هم من عري او اشبع جائعهم فليقيم حتى كافيه فيقوم
 قد علوا ذلك في الدنيا ومن عند الله يا ايها يحيى فجلست مكافاتهم اليك فاسكنهم من الجنة
 حيث شئت قال في كنه في اوسل بحث لا يجوز من غير اهل سنة صلوات الله عليهم ولا يبد

قوله اهل العلم انما الخلاف في الواجبة بالذروعي وسيجي تحقيقه في باب الصدقة ان شاء الله تعالى وايضا قال في المنتهى وقد اجمع علماء الاسلام على ترك الزكاة على من ولد عبد المطلب ثم الان بنوا ابو طالب من العلويين والمجفرين والعقبين وبنو العباس وبنو الحارث وبنو اوطيس وبنو عبد المطلب لا يخلو ولا يخلو بان عبد المطلب وقوله عليه السلام لا يخلو لابي عبد المطلب وقوله الصادق عليه السلام ولا يخلو لولد العباس ونظروا بهم بنو هاشم قال ولا نفرد خلافة في حجره الزكي على هؤلاء واستحقاقهم الحسن وقروقه خلاف في بنو عبد المطلب وقال المفسر في رساله الغرير وانهم يدخلون في حكم بنو عبد المطلب فلا يخلو لهم الزكوة وهم الاخذ من الحسن وقال الشافعي وقال اكثر علماء لا يخلوون للزكوة ويخرج منها بنو عبد المطلب بالاجماع والآل فيقولون انهم يخلون في حكم بنو عبد المطلب وبنو هاشم في الذكر في الاخبار مشعره سيما ما ذكر من قوله لولد العباس ونظروا بهم بنو هاشم والمنه في زيادة اختصاص بنو هاشم برسول الله صلى الله عليه وسلم والفرق بين بنو عبد المطلب وبنو عبد المطلب في غيرهم مؤيد ودليل الشيخ المفيد انما القرائن المشتركة وورايته زارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان لو كان احد ما صالح هاشم لا يخلو صدقة ان الله عز وجل جعل لهم قسما بما كان في سعة قرة قال في ادراكه بعد شيئا لم يلبس له الصدقة لا يخلو احدهم الا ان لا يجد شيئا ويكون من يخلو اليه ومروى عن رسول الله صلى الله عليه واله انه قال انا وبنو المطلب لم يرق في الجاهلية ولا الاسلام ونحن يومئذ واحد وشيك بين اصابعه وبها تخصص تلك الاموات ولا يضر تركهم في بعض الروايات بعد جودهم في هذه الروايات والجواب عن القرينة ظاهرة من استلزامها ذلك ولو صح للزكاة في نظائهم في بنو عبد المطلب في غيرهم وزيادة الاختصاص بنو هاشم وعن الخبر الاول يقع صحة السند فان الطرق غير معلوم بل الاسناد وايضا يمنع الدلالة ايضا اذ المتأخرة والاتحاد قد يكون المراد بها في غير ذلك فتأمل فيبقى عمومات كتابه السند واما الصدقة فليست بقرينة المساكين اعم صلاحية الجربين تخصيصهم اعم ثباتهم من تخصيصهم اية الحسن والخيار اعم عبد المطلب وتجميعه الاصل والشهرة تأمل فيه فان من المشكلات ولذا استرطاك كونهم منسوبا الى هاشم بالاب لا بالام فقط ففيه نظر والكثرة والنسب وعموم اية الزكوة والخيار ما هو في ان النسبة لا تامة حقيقة وبالام مجاز والتبادر من ان يخلو وبنو فلان الى الغم المنسوب اليهم بالاب كذا قول الشاعر بنو ابياتنا وكذا قوله تعالى ادعهم لابائهم مع وروى ما على ما يقع

✓ ٣

عبد المطلب وبنو هاشم من الزكوة واختصاصهم بالحسن ولشأله وما في الرواية الطويلة في باب الحسن عن عبد الصالح ابو الحسن الاول عليه السلام من كان ام من بنو هاشم وبنو من سائر قرين فان الصدقة لخل له وليس لمن الحسن شي لان الله يقول ادعهم لابائهم دليل المذهب المشهور بين الاصحاب ونقل ذلك في المنتهى عن الجمهور ايضا وفيه تأمل لان المشهور عنهم الحسنين بجملة الامم سيدان لانها اولاد صلى الله عليه واله ودليل السند على عدم الاشتراط ان النسبة بالام يكون مائة نزل بها هلة وبناتنا قال في مجمع البيان جمع المفسرون على ان المراد بابا الحسن والحسين قال ابو بكر الرازي هذا يدل على ان الحسن والحسين ابنا رسول الله صلى الله عليه واله وان ولدوا لآلته ولدوا له حقيقة وكذا اليات في الاخبار الدالة على انهم لا يخلو الارث وان كانهم لا يخلو الحسن واكثر اخبار وكذا كلامهم في انهم لا يخلو الارث يدل على الاطلاق ولذا رسول الله صلى الله عليه واله بنو فاطمة حتى انهم لم يخلو من ابن رسول الله الا ذلك وهو طاهر وكذا في القرائن في غير ذلك ياتي وبنو اسرائيل مع وجودهم ليس منسوب لالابام لا بالام مثل عيسى وهو طاهر وكذا في غيرهم تكلموا في انهم لم يخلو من ابنته بنت البنت وكذا في الرواية وكذا في غير ذلك لا يخلو لاشد في غير ذلك الحسن عليه السلام على رسول الله صلى الله عليه واله وكذا في غير ذلك علم على الامم الاستدلال بهذا الزواجر على منكري كونها عليهم السلام بنو رسول الله صلى الله عليه واله والاصل الحقيقة ولا يلزم الاشتراط اللفظي حتى يقال ان الجان غير من الاشتراط لاختصاصه الولد والابن مثلا موضوعا للمحصل من ماء الشخص مطلقا ذكر كان او نوث ابواسطة او بلا واسطة ذكر كان او انثى من الذكر وانثى كما هو الظاهر ولان الظاهر وقف على ولادة او نذله مستلما يخلو مطلقا واهل الفرق بين ولد البن والنسب وعموم اية الزكوة فيهم ومنه اوله الحسن وكذا الاخبار مختصة بما من من الخصائص اغير بنو هاشم والاختصاص بهما مثلا والكثرة ليست بقرينة والتبادر غير مسلم وان سلم منه في الولد بلا واسطة وعارضه لكثرة النكاح والاطلاق فلا يخلو لكونه حقيقة في حقيقة وبالمجمل لا فرق بين الابن والابنة بنت في ذلك في كذا وكذا جهة الشرع ومع التسليم غول على الكثرة والاولى والباقي الغم بل فيه اشعار بقصور السيد فتأمل والزواجر غير صحيحة بل ضعيفة من وجوه وقد يقال ان الابرار اعم ومع ذلك ما يدل على المنع ومعلوم عدم المنع والخبر لا يخلو من ان اوله الذكر حتى يمكن ان يكون من غيره الذي مثل عدم تخصيص نسبة بنو هاشم من عموم المساكين واليتامى ويخرج غير بنو هاشم مطلقا بالاجماع

اولاد

وفي الباقي بحته وجودة الغاية والنسبة الى رسول الله صلى الله عليه واله يعترض بتوهم عن
 الامانة فالمسألة لا تخفى عن اشكال الرواية المستعمل على الحكم كثير مقبول عندهم وطائفة قائل
 بالاحتياط بها اسكن مطلوب في الظاهر اختصاص خبرها عليهم بشرط التمكن من غيرها فلو لم
 يتكفوا منه بغير ما يشك في الاحتياط بالضرورة ولما تشرعوا به زارة ولا يحمل الاحكام الا ان لا
 يصح شيئا ويكون ما يحمل اليه المستند عليه من رواية ابي عبد الله ع عدم الصحة عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال اعطوا من الزكاة ثمن ما من اداها منهم فانها علىهم وانما تخرج على النبي والاعلام فذلك
 مخصوص بغير الخاتم عليه السلام قال في التذويب قال في التذويب هو ان الامام يستغنى عن مال
 الناس كما يشاء الله اياه من ثمنه سله اعطاه ومن ثمنه اياه اياه واما في المنتهى اذا منعه
 من الخاتم من الزكاة وعلى من ثمنه ثمنه اياه او اعطى من الزكاة ثمنه اياه
 ويجوز ان يعطى من الزكاة وعلى من ثمنه ثمنه اياه او اعطى من الزكاة ثمنه اياه
 والاجماع والاصل في شمول الاداء مع عدم المانع وقدره في الاجزاء ايضا مثل صحة ما
 يرضاه الله الا ان قال في رواية عبد الله عليه السلام في الصدقة لم يأت في حاشية قال في رواية
 وما يدل على منع حق على عبيد غير المعتوقين الجواب نفقتهم على ساداتهم وكان اعطاهم عظام
 وهو ممنوع **قوله** ويشترط العدالة في العمل لا يخفى في ذلك كونهم ليس مال الفقراء وكذا علم
 بالفقراء ما يحتاج اليه من مسال الزكاة ومعلوم تحييل الامام بين الجعل والاحقة ولكن لو قصر
 الزكاة عن الاجرة بكل لمن المصالح وبنت مال المسلمين **قوله** والقادر على كسب المؤنة
 الخ قد مر ما يدل على عدم استحقاق القادر على تحصيل المؤنة للزكاة مطلقا وان لم يكن عند
 شيء اصداف في الاصل تامل واعلم انه لا وجود في الرواية وقد مر ايضا التام في جواز الاعطاء
 صاحب ثمانية او اكثر على تقدير كفايتها وعدم كفايتها فذكره ليعلم المراد عدم كفايتها
 الاصل ومع الرجاء ايضا وقد مر جواز اعطاء صاحب دار او مخارم والقرى مع الحاجة اليها
 وان كان عند قوت السنة لكونها من المؤنة المحتاج اليها المجوز للاعطاء والحاجة التي
 لا يمكن المعيشة بدونها عادة ولعدم الفرق بين وجودها والاختصاص وقد صرح بعض
 الاصحاب ولكن ينبغي في الحفظ الاحتياط واختيار الاصح عليه من ليس عن ما يتفق
 من الماء والخبز **قوله** وبصدق في ادعاء الفرق محل افعال المسلمين على الصحة قال في المتن
 ان الاصل في المسلم العدالة لانه لا يبريد المؤمن وعدم الغنى فتأمل عموم الادلة وتحكيمه

على الأخطاء الغير المانع الذي فيه الاحتمال المذكور على وجه لا يعرف الزكوة لأهل وجهه انه يعلم ان يست
 بزكوة مع المنع فثأمل ومع الجوان والكراهية وثأرا وبيننا عبد الله والحسين فلا بد ان يعلم على
 جوان لا اعطاه على المنع من الاخذ **فصل** ولو ظهر عدم الاستحقاق لمع وجهه لا يرجع المنع
 ظاهر وهو تحقق عدم الاستحقاق مع الاحكام وثأرا الاجماع على ذلك ولو لم يقصر في تحقيق
 الاستحقاق لكون الاموال الاجزاء ولعدم زيادة التكليف ولزوم الحجج والضيق بزيادة محنة عبده
 بزكوة لا ريب في ذلك سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان من يعمل نفعاً في حق الانسان فثمن
 في غرضه وليس يعمل نفعاً من المالا طرفة الله عز وجل حيث من نار يوم القيمة قال قلت له هل
 عارف ان الزكوة التي غير اهلها ما ناهل عليه ان يؤذيها ثانياً ما اهلها ان اعلمهم قال نعم
 قلت فان لم يعرفها اهلها فلا بد ان يعلم انما عليه فعله لئلا يتأذى بها اهلها
 المنع قال قلت فان لم يعلم اهلها ففعلها من اهلها ولو كان يطلب واجبه ثم
 علم بعد ذلك ما صنع قال ليس عليه ان يؤذيها مرة اخرى قال نعم التذنب وعن زرارة سئل عن
 قال اذا جئت فقلت بئس وان قصرت في الاجتهاد والطلب فلا تظان مراد بقوله والاجزاء
 اي لو تحقق من الاجزاء وقدر عدم الاستحقاق مع التخصيص والاجتهاد ولو لم يكن الدافع الاما
 اثنائية فانه انما في الشئ ولو دفع الامام او نابه الى من بطل ان غرضه ان غنيا ليرضخ
 الدافع ولا المالك بالاختلاف قال ولا نه ما مورا بالاجزاء وسوق له التفرقة بنفسه والتكليف
 بغيره الباطن بتكليف الايطاف فكان مكلفا بالبناء على الظاهر مع الاجتهاد وقد استدل فخرج
 عن العمد ولا نه دفعها الى من ظاهره الاستحقاق فخرج به كالامام ورواية عن زرارة عنه
 عليه السلام قال جعل يعطى الزكوة ما لا رجاء له من غير وجه لا مؤثر قال لا يجرى عنه محمول
 على عدم الاجتهاد والطلب عنها فكذا بغيره السؤال على استحقاق الزكوة وهو نعم اذا فقير
 وانا استحق في سبب الاداء بعد ظهور الخلاف ثأمل وان كان كافياً للاعطاء فيكون
 ح ما مورا بالاعطاء كانه بالاجماع وهو يدل على الاجزاء لان الامر مفيد الاجزاء فوجب
 الاداء لوجود الامر الجديدة الزاوية الان يصدق عليه الاجتهاد والطلب وثبوت الشك
 المذنب ولا نه لحوط ولا نه قصر فيض ولا نه من اعطى غير ما كذا فتأمل وقد كاد بعض الاجتهاد
 يكون السؤال ثأمل ولكن يتعين ما اعطاه ملكا ليعطى في ذمة المعطى لو يكون غاصبا لغيره فيكون
 على المعطى شئ بالحقيقة والى هذا اشار المصنف قدس الله سره بقوله ولا يمكنها الاخذ في الابد

ما اخذه الاخذ الغير المستحق المذكور هذا مع عدم كون زكوة ظاهر وثأرا مع عدم علمه على
 اياه فمع بقاء العين فظاهر الملك وصوب الرد وثأرا مع تلفها فالظن عدم ذلك والمصالح
 بعد سطر افتتاهل العمل براه غيرة ذلك وقال ايضا لو كان المدفع اليه عبد فالوجه عدم الا
 الا ان الزكوة الحقيقية دفع الى المالك وفيه ثأمل مع عدم الدليل وظهور منع الدفع الى المالك
 وعدم الفرق بين كون عبده او من وجبت تقبضه للعموم **فصل** ولو ظهر في الكتاب الخلل لعل
 دليل الاستسقاء انما اعطيت على وجه يصرف لمصلحة معينة تكونها مصرة فالحال انما
 اعطيت لغيرها الى السيد والمدين في مصالح الغراب والسفر فلم يفعل فاستدار لص
 مال الغير في غرضه والظاهر ان تبرع اعداء به السيد والمدين او فضل بينهما شئ
 فكل ذلك كونه لا لا يمكنها بل بالزكوة الصرفة بوجه معينة ولهذا في التوبة الآية
 نعم الفقراء والمساكين والعمال والموتفون يملكون بالاختلاف فيكون مما شئت انما شئت او فضل
 عليه الاجماع في الشئ ويحتمل عدم الامارة فيهم ايضا لو اريد ان تبرع به اعداء فضل من
 السبل والغزو ولم يصرف فيها او فضل من المال كذا في شئ ولم يصرف فيه لخصه ثأرا
 الغازي لان الظان الغاري بالجد الاجل ان يرجع الى العز وفلوفرا وفضل عند شئ لا يستحقا
 بكون اجرة للمعروف ثأمل ويؤيده عدم الامارة ورواية عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 اذا اخذ الرجل الزكوة فهو كما له يصنع به ما يشاء قال وقال ان الله عز وجل الغرض للفقراء ولو
 الاخذ ان يرضى لا يجدون بادائها وبي الزكوة فاذا هي وصلت الى الفقير في غير ثأمل ما له
 يصنع بها ما يشاء فقلت يترجح بها ويحتمل انما قال نعم هو ما اذلت هل بغير الفقير اذا حج
 من الزكوة كما يوجر المعنى صاحب المال قال نعم وانه صحيحه ان يصير فله عطاها ما اكل و
 يشرب ويكسب ويتزوج ويصدق ويحج ويحججه محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 سال رجل ابا عبد الله عليه السلام وانا جالس فقال اني اعطيت من الزكوة فاجمعه حتى اجمع به قال
 نعم بجز الله من يعطيك والتخصيص بالفقراء يمكن لانهم المتبادر والموجود في بعضها فثأرا
 مع عدم صراحه لم يصرف فيها الفقير وهو الصحيحه الأخيرة في اي تصرف ثأرا وعدم الاثما
 وان كان عدم الامارة في الكل غير بعيد على تقدير حصول الامارة عما اعطيت لمن المحبة كذا
 وقبح الربا بعم الدين والسيد اذا تبرع متبرع بالخلاص اذا فضل شئ بعد ذلك المحصول
 الغرض مع ان الظن بكم وتسلطهم على ذلك ثأرا فيحتاج الى دليل وليس وجوده في دليل على

كون المراد بالخراج ايضا المستحق **قول** ولوجبها وجب الخ قال المصنف لان الامر بالاجزاء
للجواب وهو يستلزم الامر بالاعطاء وفيه بحث والظاهر ان مراد بالبحث ان اخذه صلى الله
عليه واله على تقدير اعطائه خاصة كان واجباً وهو لا يستلزم وجوب الاعطاء على كل احد
لوجب كل امان ويمكن ان يقال لوجبها بما فيها الوجوب مثل صنعة الامر لاداء على الوجوب
يجب لذلك والا فلا وهو ظاهر وبخ لا يشك في ذلك لان ترك الواجب موجب لذلك
وهو مظهر لاعتراضها بنفسه او بوجوبه على غيرها لا يجوز في المتن والتذكير برونه
البحر اختار عدم الاجزاء لعدم اتيانها بالامور على وجهه وقيل في مثلها في المتن وفيه
فيه توقف وقال المحقق الثاني والشهيدان لا يجري ولعل ذلك لان الامر بالشيء مستلزم لاداء
عند رتبة العبادات فمفسد صريح بان الثاني فلا يجري لنفسه فخرج مع بقا العزم ومع
التلف فلا يمكن معه ايضاً مع علم الاخذ بالحال والعجز ان المصنف قوله بان الامر يستلزم
الشيء مطلقاً او بغيره قال الاجزاء وتوقف وقال المجازة بالعدم مع عدم قوتهم في الصدقة
لخاص مع شبهة بان الثاني يعلم الفساد ايضاً كما هو معلوم ان هذا الخارج ضد خاص لو كان
بالنسبة الى الامر بالدفع الى الامام عليه السلام لان الصدقة هي الدفع وهو من الدفع الى احد
عده اصلاً وهو ظاهر بل يمكن ان يقال ليس الدفع الى الفقير فرد الصدقة للدفع الى الامام لعدم
المنافاة بين الدفع الى الفقير ثم الدفع الى الامام وفيه تأمل ولعل هذا نظر المصنف او الى انما
علم الوجوب من طلب معين ومنع من الاعطاء بنفسه لاحتمال كون عرض من المطلب اتصال
الحق الى اصله او لظاهر ولهذا قال في دليل الوجوب وفيه بحث وتوقف في الاجزاء لذلك
الاحتياط في المتن وخرج في المتن بل ربما كان كون الغرض في الصدقة مطلقاً او لظاهر المصلحة
ولكن يلزم مع عدم الاثم ايضاً ويمكن ان يقال لا يتنافى في الاجزاء الاثم ايضاً على تقدير التوقف
بنفسه لاحتمال كون الاثم على عدم الدفع اليه والتمسك على ذلك والبقاء عليه والتأخير لاداء الحق
كما اشار اليه وبالمجازة لا يتحقق الفساد بالشيء الا مع تحقق المنافاة بين المأمور والعبادة التي
تتحقق التي فيها السبيل في ذلك المأمور وعدم امكان الجمع لان دليل الفساد يكون الشيء واحد
بشخصه مأموراً ومنهياً وهو باطل فيحتاج الى العلم بالشيء اللازم ايضاً وقد اشار اليه المصنف في
ويجوز كل ما هو على عدم العلم بذلك ايضاً والامر واضح فانه ان تحقق ما قلناه لا يوجب ولا يجري
يؤيده ما قلناه من ان الشيء في عدم نقل الركوع ولو قلنا بتحريره النقل فنقلها اجزاء اذا وصفت

الى الفقهاء ذهب اليه علماءنا اجمع فافهم ويمكن ان يقال المتبادر من طلب الامر والرجوع اليه عدم
من دفعه الى غيره وعدم اجزاء ذلك فتأمل **قول** وقال المصنف يستحب دفعها الى وليه بل لا يمان
انما علم بموافقه وحصول الاضاح عند فقير في الاصل والاولى وانما ينفقه الامام عليه السلام
فكان الواجب اليه واصل اليه وان لا يصال اليه افضل كما الاصل في الظاهر يرد الفقهاء
الجامع بشرط الفتوى وهو المتعارف عندهم كما اطلق وقيل في بعض الجواهر بالملكون وبما
به الموقوف بان لا يستعمل الجبل الشرعي **قول** ويستحب بسطها على الاضاح في حالته المشتري
كل واحد منهم قسطاً ولا يخرج عن الخلاف كما يرد بغيره في الآية لكل قسط على سبيل التخييل لا
التميم ولا يجب البسط ويريد الخروج عن خلاف المتأخر حيث نقل الخلاف لامن بعضهم بالتميم
بين الصحاب لان الامام لمان المصنف فلا بد على وجوب البسط لا يجب البسط عنهم ويدل عليه بعض
الاجزاء مثل رواية عبد الله بن عمر بن عتبة الهاشمي عن عبد الله بن عمر قال كان رسول الله صلى
الله عليه واله يقيم صدقة اهل البواري في اهل البواري وصدق اهل الحاضرة اهل الحاضرة ولا
يقيمها بينهم بالسوية لما يقسمها على قدر ما يحضر منهم قال وليس ذلك في وقت واحد ايضاً قد
يكون شيئاً قبلها البسط خصوصاً على اعمى كل صنف فيصل الى احد منهم ما يتقرب به
وقد مر، فدل فتمت منه عدم استحباب البسط مطلقاً وينبغي تخصيص ما قاله ويدل عليه
ايضاً ما سيجي ان اقلنا يعطى الفقير خمسة دراهم وما يدل على الترتيب في اعطاء ما يعني وكذا
قيل في استحباب اعطاء جماعة من كل صنف لظاهر الجمع المذكور في الآية والخروج عن الخلاف فانظر
ايضاً انه لا يجب التسوية بل يمكن استحباب التفاضل بعلم وعقل وصلاح وقواية وشدة حاجة
وعدم سؤاله قدره في مثل غيره حتى في الركوة على ان القريب فضل وقداً ايضاً في صحبة عبد الرحمن
يعم بفضل الزيل لاسباب على الزيل او رتبة واية التكون في صدقة عليه السلام اعطى على الهجرة في السنة
والفقراء والعقل ويجوز ان يعطى الفقير ما يغنيه قال في المتن وهو قولنا انما اجمع
ويدل عليه ايضاً العمومات مثل خبر الصدقة ما اغت وثلث وثقة عامر بن موسى عن ابي عبد
الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه واله قال قال ان جعلت على الفقير من الامم اذا اعطيت فقيراً
وما في رواية اخرى عن ابي الحسن الاول قال لا تعطى الرجل من الركوة عشرين درهماً
قال نعم ورده قلت لعلية ما يرد من الامم واعنه ان قدرته على ان تغنيه وفي الخبر ان
بن جعفر بن عبد الله عليه السلام قلت لشيخنا في ثوبه ورده ما يرد من الركوة عشرين درهماً

موسى عليه السلام قال اعطه الله نعم ولم فيها دلائل على عدم جوب البسط بل عدم استحبابه يستما
استحباب الاصل الى جميع من كل صنف فانهم خصوصاً مع العلة ومعلوم ان ليس مراده بجواز اعطاء
غناه هذه حقيقة عدم ذلك بالبعث بل بجواز البقاء ودفع الروم والاشيا الى الجواز الاعطاء ما يعينه
وما فوقه ونعمه وعدم ذلك بالبعث لعدم جوازه بعد تحقق الغنى والعبارة قاهرة عنه وايضاً
يدل على عدم جوب البسط الروايات الواردة على استحباب اعطاء الفقير من ركني التفت ما يجب في
النصاب الاول وهو رطلان من الذهب وخمسة دراهم في الفضة الرواية صريحة في ان ذلك فقط لشل
ما رواه ابو داود الحارط النخعي في الفقيه الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت يقول
اخلف في الركني اقل من خمسة دراهم ومما قل افترض الله من الركني في اموال المسلمين فلا يعطوا اقل
من خمسة دراهم فضا داود وايزعون بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يجوز ان يدفع الركني
اقل من خمسة دراهم فان اقل الركني وقيل لا يجوز ذلك في اول نصاب التفت لشل الشيخ في الحكم
لما ترجم على الاستحباب في عموم الايات والاصل مما مر من الاخبار الصحيحة عن ابي عبد الله
قال كتب الى الصادق عليه السلام هل يجوز ان يستبدل ما على الرجل من الخواص من الركني الذي
والاثر المداوم فقد استشهد بذلك على كتبنا لجليل ويدل عليه ايضا ما يدل على البسط في الشرة
الغنية في ذلك ومنه اصل الموضع **قال** ويجوز حمله من بلدها مع وجود المستحق في ذلك
عدم الخلاف في الجواب مع عدم امكان صرفها في البلد وعدم الضمان او تلفت في غير بلد كالي
تلفت بعد العزل كذلك وانما الخلاف في حملها مع وجود المستحق فيه فتقل في المنتهى عدم جواز
التقل عن بعض علمائنا ولما اذا اكرهية فيه هو المخرج ايضا بعد نقل الاثر واختارنا
الخرق وظاهر الادله للجواز مع الكراهية كما قال في المنتهى اذا قلنا بالجواز كان كروها والاولي
صرفها الاضطرار بلدها الخلاف ولعلنا القوت فيجوز عن الثواب ولزوم النافية في الجملة لشل
للمسافة الى المغفرة وحمل بعض الاخبار عليها واتقاد ليل يجوز منو الاصل في صحة هشام بن الحكم
وجسنه عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يعطى الركني فيصيرها للراي يخرج الشيء من بلد
التي هو فيها لا يخرجها الى بلد ليس بصحة كراي عن قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن الرجل يعطى
فتسرق او تصنع قال ليس عليه شيء ونفى الشيء اعلم من الاثم ولا يجوز له ان يعطى لبلده الا بعد اذ لم يزل على
الجواز ومثله حسنة في بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا خرج الرجل الركني من ماله فترتها
لقوم فضا عت او ارسل بها اليهم فضا عت فلا شيء عليه ورواية رستم عن رجل عن ابي عبد الله

جلها

الثقة في الركني يعطى الرجل الى بلد غيره بلده قال لا بأس ان يعطى لثلاث او اربع شلها او احوال
ابن ابي عمير وكان لا يبال بالفرق وما في رواية عمرو بن الياس نقلت لابي جعفر عليه السلام جعلت هناك
الرجل يعطى ركني من رضى الى رضى فيقطع عليه الطريق فقال قد اجازت عنه ولو كنت افلا
عليها وفيها ولا لعل على استحباب الاعادة ورواية احمد بن محمد قال سالت ابا الحسن الثالث عليه السلام
من الرجل يخرج ركني من بلده الى بلد اخر ويصير فيها في الخواص فيعمل يجوز ذلك فقال نعم انما فيها
صحة ويدل عليه ايضا الاخبار الصحيحة الواردة على جواز النافية وقد ثبت قتال وما نرى منها
يدل على عدم الجواز الاحتمال الثلث فسد بطلان السلافة والفتان والايام والناس وجوب
العقوبة وليس بواجب على امر على ان الهلة قال ولا يخرج عن البلد الاعطاء ليس في الخبر بل في
في الاخر صرح التسليم قد يخرج هذا النافية من ذلك بالدليل المتقدم من كونها وسيلة في الاخراج
خصوصاً اذا انضم اليه عرض صحيح مثل الاعطاء الى الفضل والاصح والاقرب من ارساله الى
نعم يدل على الضمان لو اخرج مع وجود المستحق حسنة عن محمد بن مسلم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
رجل يعطى ركني ما له يقيم فضا عت هل عليه ان يعطى ما بقي من ركني فقال اذا ركبها موضع ما علم
اليه فهو لها ضامن حتى يبيعها وان لم يبيعها من يبيعها اليه بيعت بها اهلها فليس عليه
ضمان لانها قد خرجت من يده وكذلك الوصي الذي يوصي اليه فيكون ضامناً لما دفع اليه اذا وجدته
امر بصدقه اليه فان لم يجد عليه ضمان وايضا حسنة زارة قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
عن رجل يعطى ركني اليه اخ له اذ هو تليقها فضا عت فقال ليس على الرسول ولا على المزدني ضمان
قلت فان لم يبيعها اهلها فسد وتغيرت فضا عت فقال لا ولكن ان عرفها اهلها فضا عت
اوفدت فهو لها ضامن حتى يخرجها وما لا يدلان على خرقة النقل بل على الضمان فقط لم شلف
وجود المستحق فهو لا يستلزم خرقة اذا كان في بلد اجازت استعقبا للضمان وهو كونه على ان
في اول الثانية ما يدل على جواز النقل تامل ويدل عليه انه لو اخرجته الى بلد اضعاف وجود المستحق
يفض كليل عليه الجواز وليس بظاهر خبره على ما مر من جواز النافية في الجملة وكذا لو عطاها الى
فيخرج عن الضمان وتلف بغير تقييد وكان له خلاف فيه ويدل عليه حسنة عبيد بن زارة عن
ابي عبد الله عليه السلام ان قال اذا اخرجها من ماله فضا عت ولو دفعها احد فقلد بضمها قال
في المنتهى لو قلنا بخرقة النقل فنقلها الجزاء اذا وصلت الى الفقراء وهب اليه ما بنا اجمع
وهو قول اكثر اهل العلم وجهه ظاهر وهو وصوله الى اهلها وان قصرت في الاتصال في بعض

الافاق كالعاصب اذا زاد المال الى صاحب بعد المتعة وكذا الدين وهو ظاهر ولا يتم كونها متعة
 باهل تلك البلدة فاعطاها لغيرهم اعطا الى غير الاهل لانها ليست حقها لهم بل من جملة المستحقين
 لهم بخسورهم ووجودهم كانوا الحق وهو ظاهر بل على اقله سابقا من عدم تحريم عطاها للفقراء
 وعدم كون هذا الامر اعطائهم **عليه السلام** وصانك للدين الاعطاء لهما وان كان الاخر يخرج
 البلدة لئلا ياتل ويقيم من الاغنياء جواز الاعطاء مع الغير ولا يبعد اختياره من يوفق به بل كان
 الروايات مخالفة لعدم كونها موكولة الى الظاهر فتأمل فان الاول عدم النقل وعدم التاخير كونه
 انكروه وعلى تقدير النقل ينبغي اختيار الاقرب ومن قال في المنتهى ان نقله مع وجود المستحقين
 اجماعا ولا ايضا لو لم يوجد المستحقين في بلادها جاز نقلها مع نقل السلاطين والافاضل مع التلغح
 بالتحالف فالجواز النقل مطلقا ويلزم الضمان مع وجود المستحقين مطلقا فلا يقبل الجواز بشرط
 الضمان على ان لا يسل في معنى محصل فتأمل وينبغي مراعاة ما ذكرنا من الاقرب والعلم والاعطاء
 مع من يوفق به قال في المنتهى عبارة اقرب مستحبة عندنا وواجبة عند القائلين بالتحريم وعدم
 النقل داهيان بلدا الى اخره كما يجب بوجه الى تعطيل الاعطاء وتأخير كثيره وايضا يستحب اعطاها
 في بلد المال لو كانت مالهية وان كان هو غلبا عن بلدة واخرى ما اكل بلد فمكة فقط وفي بلدته
 وان كان ماله غلبا عندنا فان النقل من المتبادر الى القرية والبلد لا ينبغي نقله اذا المتعارف نقلها
 اليها وان فرض وجود المستحق هناك لم يكن ايزا الخلاف فيه وهو غير بعيد ولا فيه ايضا لو فرض
 المستحق استحقاقه من ثلث الاشمال الى غيره فلا يتصرف فيه ولان الفاعل له ولاية التعيين فما لم
 اقسام داروا واستخلصوا نفسهم من الاشمال والاعطاء مطلقا عويث فينبغي العزل ولا يرد لهم الحجج
 والضيق في الجمل لو منع عن ذلك والظن عدم الخلاف في ذلك وبذلك على الجواز والتعيين بالعزل
 عبارة اتم ان يرضى لو فرضوا ان لو نقل وفات ضمن فانه في تعيينه وكذلك في النقل نعم هل يتحقق
 بمجرد التعيين والقصد والعزل ولو كان مما يوجب اذ يوزن كغنيان او لا يوزن ذلك مع النية و
 الاصل حصول العبادات والروايات عنها يدل على عدم ايضا ان الظاهر عبارة واجبة
 فيمكنها نية واحدة وبذلك عليه من الروايات حسن تعيينه من ذرارة المتقدمة وروايتي
 بن يعقوب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام وكوفي في عمل شهر افيصل الى ان احب منها شيئا ففعل
 ان يمتحنني يكون عندي فقال اذا مال الحول فخرجهما من الك ولا تخطط بشئ واعطها
 كيف شئت قال قلت فان انا اكتبها وانبتها البيعة لم يبق لايضا لوليس السنن فيه

بجواب الجرم عليه صلى الله عليه واله التكليف على غير الجرم وموقوف وليس من باب التخصيص خصوص
السبيل بل من عدم عموم اللفظ لجميع الضمير الجماع خاصة وكونه شركا بينهم غير مطلق النعم من الله
فلا استبعاد غير بعيد للزموج عن الخلاف في الجزاء في الجملة واختار في المتن ويمكن الاجزاء انما يصح
عليه الدعاء لفظ الصلوة اولى منه الاية وصلح على الله عليه واله لا يتواضع على جوار الفلج
على غير خلاف العامة وقد سلمت اكتشاف مرده بالانتماء بالرفض **قول** وتبرأ من المالك المالك
مسلوم حصول البراءة منته اذا التفت في الامام والساعي لعدم تفرطه ولا لكونه بديع
تلقين بغيره بل بغيره من غير بل مع الاعطاء بحكمه بالطريق الاولى فلا ان الامام والساعي متفرقة
فانها بالاعتبار لهما كونهما وكل لهما وصلحت الى المستحقين وتلفت ايضا نقل الاجماع يبين
البراءة اذا وقعت الى الامام او وكليته نفس الامر بخلاف الاعطاء بنفسه الى الفقير فانه قد لا يجر
لاستحقاق عدم الاستحقاق فلا تبرا الاظهار وهو ظاهر **قول** ويعطى ذوا الاسباب بحسب
شيئا وذلك ظاهر لوجود المفتضى وعدم المانع فيعطى الفقير لغاير الغاير والى السبيل والعلل
من الاسباب **قول** وقل ما يعطى الفقير الى آخره قد مر مفصلا **قول** ولو فقد المستحق
قد مر ذلك ايضا ولو كانت معزولة اشار اليها والامام مطلقا ولو قدر على الاخراج يخرج
العمل والابوي مطلقا ولهذا قال ولو فقد **قول** واستحب غرضها قبل اى اسبق لكانت
غرضها لنية عن البعض ومطلقا على انها تمت فظاهر عبارات الشافعي ايضا ذلك قبل الاجماع فظاهر
ايضا عام مع وجود المستحق وعدم مراده في موت قبل الوصول اليه خصوصاً مع جواز التاخير
قال الشهيد الثاني ولا يتحقق الغرض مع وجود المستحق ونقل عن الدرر صحت الغرض مع وجود
وبالجملة هو اعتبار الغرض لنية وعدم المستحق وكلاهما غير قابل **قول** ويجوز النية
الى آخره بل لا يلزم الاجماع قال في المتن في هذا كونه لا الاوزع الى ان النية شرط في اذالكوة
وبدل على ايضا بعض المحلات الداعية لنية مثل انما الاعمال والظواهر فيكون فيها ما انقضى
في نية العبادات بل هذا اولى لان الركوع ليست عبادة محض بل يقوم الاوزع فيها فاضاً بين
وقال في المتن لنية النية اذ ارادة يفعل بالقلب متعلق بالفعل المتوهم على ما سلف بيان فاذا اعتقد
عند الدافع انها ركوة واعتقد التفرع كانه ذلك هذا بعينه ما اشارنا اليه في العبادات
بان يكون في النية هذا المقدر وانما اشتراطه ما اراد عليه من قصد الوجود او التدبير وكونه
او لفظة تبيين فهو محوط واولى على تقدير عدم تعيينه عند الاجر من التبيين والمعرفة والعلم

المالك فان اخذها كرها اجزاء ذلك لان النية تغدو منه فصار يحكم الطفل والمجنون في سقوط النية في حقته ولان الامام اولى بعلى المتع فقامت نيته مقام نيته كولي الطفل والمجنون وقال بعض اليهود لا يجوز وان جاز اخذها لانه عباد كالمصلوق فان وجب عليها لم يجزها بنية وبئر الله اذ لم ينو في نفسه وهو صنف لئلا تركوا حق مالي والامام الاجبار على قسم الشر وتعليقها لاهلها جاز لا لانقراد مع امتناع المالك ويصح النية في تسليمها بخلاف المصلوق ولا لولم يجز له اخذها او وجب عليه اخذها ثانياً لثبوتها في يده عند المالك لا لاختلافه كان للاجزاء ولا يحصل بدون النية وان كان اوجبها فالجواب في بعد اخذها واما اذا اخذ طوعاً ولو سراً المالك فقد قال الشيخ لا يجوز في غير ما بينه وبين غيره لانه لا يملك طاعة طاعة فنية ثانياً وقال الشافعي يجوز في قوله وما ذكره الشافعي في لئلا اجزاء لولم يتحقق الجواز للامام اخذها ولو اصرها واما لان الامام كالمالك في هذه عبادة يصح فيها النية باعتبار نيته في التمسك بالحج واعلم ان الحكمين غير عديدين وان كان في بعض الادلة مناقشة فلا يصح ان يقال ان اخذت فغيره لا ينبغي عدم النزاع في حصوله بل في نفسه لانه لا يملك طاعة طاعة فنية لولم يكن تركه وليس عليه جزاء لهم لو لم يكن كذلك واما حصول الثواب في نفسه فيبغى النزاع والقطع ببل العقاب بالمعصية لانه لا يملك طاعة طاعة مع الامتناع مع الامتناع الذي هو شرط الاقناع مع الاكراه المذموم في الآية ولا يبعد حصول البراءة مع عدم الثواب في قضاء الديون استرداد المغصوب كرها او مع عدم البرية نعم ذلك بعين في العبادة المحض في الظاهر انها تعين لكونه يجزى اخذها وتبرأ منه المالك بذلك والاحتياج اليه فيهما ايضا لصالحه فيوصل اليهم ولو اخذ طوعاً فالظاهر ان اعطاه بقصد الركن واعتقاد انها الركن الواجبة لله كونه في النية كما هو لو فرض في غير ذلك فذهب من ذلك بالكلية مع اعطاه الركن الواجبة طوعاً وبغيره فالظاهر انه غير ممكن ابا اعتبار القارة التي يفعلونها ويعتبرونها فان علم الا او الساعي ذلك مع وجوب القارة المذكورة وعدم كفايته ذلك في التوكيل فلا يجوز اخذ تخ بدون ذلك بل ينبغي اعلانه وتعليمه اخذ على وجهه من لئلا فلو لم يعلم بل اخذها ترك في النية فاعطاها بغير النية لو امكن فيكون ميراثاً لزم طمع جسد ايضا ذلك فان علم بعد ذلك الحال فيعمل وجوب الدفع ثانياً واما قصد جسد لئلا لا يعطى او يكون مجزى ذلك لا يعطى او يكون فيكون مجزى بغيره باظهاره والذى اظنه على ظن اخذ الامام لم يبقه لاهل وجب يكون

مجزى بغيره واما الساعي فيمكن فيه الاستنباه والمزى اقل عطائه طوعاً لئلا عن نيته ولو فرض عدمه بالفضل من الاذن بالاختيار ومن الاخذ وجوب القارة فالطرح ان يرضى الساعي والامام لم يفرق بينهما بالمسئلة مع المسيا والجميل للساعي فلا استبعاد الاجزاء ايضا لمعرة الله يكون الاعطاء لئلا الله يعلم وقدم الاجتماع على الاجزاء مع بيع النية من المالك حين الدفع الى الكل مع نيته حين الدفع الى الفقير والخلاف في الأخير فقط وان الظاهر انه على تقدير صحة الوكالة كما يظهر اجزائه وقدره بتحقيقه ايضا وان ظاهر المتن اجزائه الدفع عند الدفع سواء كان الى الامام او الى المستحق او وكلها وسواء كان الدافع موكلاً او وكله او الامام او وكله بل ظاهر وجوبها واشترطها عند الدفع من الدافع وان يقيم منه اجزائه المالك مطلقاً وان لم يكن عند الدفع وليرى الدافع وفيه يجب تقديمه ومنافيه قبله ايضا لان يجعل قوله ولو كان الدافع غير المالك الى اخره بمنزلة الاستفاضة اقله ويكون مذهبنا كما ذهب البعض مع ما فيه على ما تقدم فتذكر **قوله** ولو نوى بعد الدفع الى اخره لكانت العين باقية في يد المستحق ينبغي الاجزاء لانه لا وجود لعند المستحق ويعتوض فيه فيكون تركه نصير وجوده المقارن ظاهره فانه مقبوض كما قيل في الحبة للمالك المتبعض فيحقق القابض فيها ولو كان مع التلف يكون مضموناً على المستحق وبقاء استحقاقه فيكون مثل المقاصه صاحب الدين يكون ولا مانع من ذلك وقدمه راء واحتمال عدم الاجزاء لاشتراط النية عند الدفع ولا ينبغي النية بعد القبض ان عند الدفع ولا ينبغي النية بعد القبض ان عند الدفع الجواب لمسلم ان ذلك في نفسه اذا لم يكن مدفعاً وان المراد منه عدم التملك وهو موجود او ان الجواب عدم التقدم النية عند الدفع والقبض لا يحصل في المقبوض بالطريق الاول كما قلت في الهبة والظان مراد مع بقاء العين وينظر في الاجزاء المنتهية **قوله** ولو قال ان كان مالي الغائب والآخر وجه الصحة ان يرضى جزمه على تقدير البقاء بانها فرضه تركه ولا يصح ذكر الشطرنج لولم يذكره لكان الاجزاء على ذلك التقدير ايضا فانه لو قال له تركه لم يعلم انه لا يرضى ذلك لانه لا يرضى بقاءه وايضا لا يصح جعله نافله على تقدير عدمه فانه على ذلك التقدير يكون ما لا يرضى كونه نافله العين ما ذكره وكذا الكلام في الرد بغيره اشياء صوم الشك فيضا يوم وجوبه على تقدير كونه في الذرة والنافله وبعض الاحياء فاعلم ان اقول او نافله من غير شطرها فالظاهر ان لا يكون الشراء بغيره ونافله على تقدير كون المال موجوداً

لعدم الجرم بانزكوة واجبة مع وجوب الجرم في النية مع المكان وكذا القول هذه اما في بضع
او في اخذ الايراد كل واحد على التقدير الذي هو هذا واضمح على تقدير وجوب الوجبة واما
على تقدير عدم الوجبة فيحمل البطلان ايضا لانها وان لم يجب الوجبة ولكن الظاهر يجب العلم
تصديرا فيكون عليه وعدم ما يرضى في الجرم على ما عليه وهذا يلزم عدم الجرم على ما عليه المتردد
وكذا الحكمه اما هنا فتأمل **قوله** ولو اخرج عن احد ايهما لم يكن عند اربعين شاة
وحسب ابل مثلا واخرج شاة يصلح زكوة طها ولم يرضى كونها من الابل والغنم حتى لا يفتني
كونها مما عدا عدم شرطية التبيين اجماعا على ما قاله في المنتهى **قوله** ولو اخرج عن الغنم
اي لو دفع الزكوة الى المستحق وقصدت النية ان كان سالما فبان ان النية اى عدم بقائه على صفة
يجب زكوة حين الدفع يجوز للمالك نقل ما اعطاه زكوة الوغير من اربابها ونقلها الى زكوة
مال اخر عند ذلك المستحق او نقله الى ملكه وذلك كله ظاهر على تقدير بقاء العين مطلقا وعلى
تقدير عدمها ايضا على تقدير علم المستحق بالمال وان لم يعلم بهم والثلث في الظاهر لا يمكن اخذ
عنه طائفة وهل يجوز اخذ من خفية وقهره على تقدير القدر فالظاهر عدم لانه سطره
عليه وجبه لا يكون عليه ضمان في حقيقته ظلم نعم يمكن جواز احتسابه عليه بينه وبين الله
بزكوة مال اخر او من كفارة او واجب اخر وفيه ايضا فتأمل **قوله** ولو نوى ما يصلح في معنى
لا يجزى اخراج الزكوة عن المالك وان كان مملوكا غير متمكن من التصرف او لم يكن
مملوكا املا حتى يصير مملوكا وتمتلكه كالمهر شرط في الزكوة سواء وصل وحصل الشرايط
ام وسواء قبله بقول المالك وصل فهذا انكره ام لا لان الزكوة قبل الوجوب لم تصح كسائر العتبات
الموقفة ويدل عليه اخبار معتبرة وقدره في بيان الجمل **قوله** ولو نوى الدفع الى المالك
الآخر لو نوى دفع الزكوة الى المستحق فقط وانوى مال للمالك الذي يجب زكوة فكان الدفع
مادوا شاعرا يدفعه كوكيله والامام او وكيله يجزى ذلك الزكوة وتبرى ذمة المالك سواء
كان المالك مكرها في اخراجها اى اخذها الامام قهرا او طاعا اى اعطاه باختياره نعم
وقدر تحقيق البحث وتفصيله **قوله** ولو مات من اعتق من الزكوة الى قدران المشهور
ان المالك المستحق الزكوة لم يظهر اجماع عليه قال في المنتهى ذهب ليهما وانا ويدل عليه ايضا
حسنه عبيد بن زارة المنقولة التي هي دليل جواز العتق من الزكوة مع الغليل بان لا يشترى
بما لهم فيلزم القول هنا محل النازل الان محل على عدم مستحق الزكوة ايضا فتأمل **قوله**

فكان لا يجمع على عدم الوجوب وعدم التقابل ويدل على الكراهية ايضا الاحيان المتقدمة
 يستحق من اخذ الزكوة فقامه الثالث في الواجب على احد الزكوة او غيره من الاعمال الزكوية على فقر الزكوة
 من الانفاق وكان من تصفاد الصفة التي انصفت من ارباعها ولم يربح جماعة باعياها في
 الدار والنفقة على غيره لانها تتعلق بالمتخير من ثلثها ومن غرضها ان يكون له ثلثها
 من جليس يجوز ضم ويدل على صحة سعيد بن يسار الثقة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل
 يعطى الزكوة فيقسمها في اصحابها بالنفقة شيئا قال نعم ومنه الطريق بان من غنى الثمة لا يربح من ارباعها
 اربوعا على ثلثها في رجل ما لا يربح في رجل ما لا يربح من ثلثها وان لم يربح في رجل ما لا يربح من ثلثها
 ثلثها يعطى غيره وصحة عبد الرحمن بن الجراح قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يعطى الرجل
 الدار يربحها ويضيقها في موضعها ويحولها الى الصدقة الاجل ان ينفق نفسه كما يعطى
 غيره قال لا يجوز ان ينفقها امر ان يضعها في موضعها ولا يضر وجوده عن غيره
 عن يونس في الطريق لان الظاهر ان ثقتان مع ان ليس ما ينفق في نفسه من ثلثها او جعفر
 باوية ذلك وما يحتمل من عدم الجواز لان الظاهر ان من يربح من المرفق الزكوة لا ينفق نفسه وصحة
 عبد الرحمن بن الجراح قال سالت عن رجل اعطاه رجل الا يقسم في عاين وساكين ومحتاج
 ايلفقت لنفسه ولا يعمل وهو محتاج قال لا ينفق منه شيئا حتى ياتي له صاحب البيت الذي انفق
 ممنوع لان الاعطاء لنفسه هو ايضا صرف في المحتاجين فالاولى بالمرء ان ينفق على نفسه
 التلخيص يخرج عنه الاخبار المتقدمة وروايت مضمرة مع ان ابن الجراح نقل خلافا كما ذكره في محل
 حلها على تعيين المواضع ويكون باعتبار الفرائض التي فهم منها ابن الجراح او على العلم بعدم ارادته
 ولو كان ينفق حصته وعلى اخذ الزيادة مما يعطى غيره لوجوب حمل المطلق على التقييد والى ذلك
 كمالها على الشيخ في الكتابين في العلم ان الظاهر ان اخذ الزيادة مع ان لا يجيب التسوية لان يكون
 مفهوما من المال على ان الاخبار ليست بصريحة في عدم جواز اخذ الزيادة لاولى والتقدير
 بشا لا يعطى في الثلثة كما يعطى غيره في الثلثة لا ينفق في الثلثة كما يعطى غيره في الثلثة
 الاعطاء لا يقدور وهو في الثلثة اظهر ويقيم كون عدم الجواز من جهة الاصل كليم قال في
 المتن وهو ان لا ينفق اكثر مما يعطى غيره او ينفق ياتيه ويقسم غيره منه لاجتناب منه لئلا ينفق
 على اثاره الى الثاني وان الظاهر ان اخذ مثل الاكثر نصيبا على تقدير التفاضل والاختصاص
 معلوم عندنا على تقدير عدم فهم لفصاح الغير فهم دخول الموقوف فيهم وان هذا الجمل لم ينفق

له ان يكون ونحوه فيمكن ارجاء هذا الحكم في تعريف جميع ارباع التفرقة ولو كان وصاية لغيره وهو
 ظاهر وهو من بعض المتقدم بل يمكن ذلك في جميع الاحكام من مثل العيشان في ارباعه جازة شخص
 معلوم يوصى الى شخص بالخراج حج وعبادات وكان الوصي من يجوز له ذلك ولا ينفق من مقصوده ولو
 الفاعل غيره وكذا اذا وكله في بيع شئ او شراء يبيع لنفسه عليه ويشترى لنفسه وكذا اذا وكلت
 في بيعه يبيع لنفسه في بيعه يبيع لنفسه في بيعه يبيع لنفسه في بيعه يبيع لنفسه في بيعه يبيع لنفسه
 لان باذن له بالبيع وكذا في التزويج وفيه تأمل لعدم الفرق وهو جريان الدليل فيمكن حملها
 يدل على المنع على الوصي المتقدم والاحتياط طاهر وانه اذا كان الامر لما امر به مما يحتاج الى اليقظة
 والتقصير ففقط مثل الزكوة فينوي عن المال ويقضيها لنفسه الظاهر ان لا يشك في ان كان محتاجا
 الى عقد وطرفين فان جاز يكون من شخص واحد لا يربح ولا يضر ولا يضر في نفسه شخصه اليك ولو
 آخر ويكون هو الطرف الآخر ولو كان التوكيد عنه ايضا جاز ان يكون له ويكون هو طرفا
 لنفسه بل هو على الضوء الاول ايضا مثل ما يكون لوط ولا يخرج عنه ويخرج
 يجب عند هذا السؤال في ضوابط الاول والثاني وجوب كونه الفطر ودليله الاجماع المدعى
 في المتن لا يربح قوله تعالى قد افلح من ترك ما لفته علمه اهل البيت عليهم السلام المراد كونه
 الفطر ودليله الاجماع المدعى في المتن ولا يربح قوله بالعلموم على عدم فلاح من لم يربح كونه الفطر
 تكون واجبة ويدل على الاخبار ايضا كما يستمع لثا في حق غيره ويشترط فيه ثلث الاول
 البلوغ فلا يجب على الطفل لانه ضمه وولاه مال الثاني العقل فلا يجب على المجنون كذلك
 دليلها الاجماع المدعى في المتن على العقل والنقل الدالين على نفع العلم عما وقلا استدلالا بآثار
 الاخبار الدالة على عدم وجوب الزكوة في ما لها وفيه تأمل نعم رواية القسم من الفضل بن يسار
 عن ابي الحسن عليه السلام قال كتبت الى الموصي في عن الشا في ذلك الفطر اذا كان لهم مال يكتب
 لا يكون على يده صلاح الشا في ذلك فلا يجب على المولى ودليله ايضا الاجماع المدعى فيه وقد
 استدلالا ايضا بغير علم بكونه ملكا تلامع اشتراط العتاق والملك التام نعم بحسب الخراج عنهم
 على من يوجبهم وعلى السيد على عدم عيولته ايضا بشرط عدم عيولته عند الغير ايضا
 جعلت الزواني الدار على وجوبها عنهم على من يوجبهم وعلى المولى وفيه مكاتبة القسم المتقدمة
 وعن المولى بكونه مولا وهو عتبة بل ياتيه من ماله المولا ويحضر الفطر فيكون
 نفسه عن المولى وقصارا لئلا ينفق فيهم وفيها دلالة على جواز اخراج من يجب عليه عاترا

ويجب بها مال القيمة من عبادة فتأمل هذا ما قبل الرابع الغني وهو القليل على مائة السنة
لنفسه ولغيره لا الواجب تنقسم إلى المنة وهو إجماع علمائنا الأئمة الجنب فانه قال يجب
على من فضل من مائة سنة ومائة عيار يوم ومائة صاع فالظاهر ان يجب عليه إخراج ما عده من
الزاد ولو كان الزاد صاعا فقط فلا يجب عليه ذلك عن نفسه لا أن يبعد من عبادة يستد
ويخرج عنهم فترى فضل عن الشيخ في الخلاف الذي يجب الفطرة وهو تلك النصاب لكونه في حقه
وإدعى عليه إجماع دليله بشرط العريضة من الإجماع والأصل عدم الوجوب خراج ذلك بالإجماع
لعدم الخلاف في الوجوب عليه وبقي الباقي تحت عدم دليل واضح على غير ذلك وصححه الجمهور
أي عبادة الله قال سنن من رجل يلزم من أن يكون عليه فطرة الفطر قال لا اله الا الله من الفقهاء
كما هو المتبادر معلوم ان الذي يجب صاعا فاضلا عن قوت يوم ومائة بلخا الزكاة وكذا من يملك
النصاب ويحبته على نفسه عدم كفاية ذلك السنة على ما ذكرنا في الصحبة على نفي المذهبين
المذهبين المطلوب ولو فرض كفاية ذلك لقوت السنة يخرج عن الفقر ويدخل تحت الغني
فيقال الوجوب عليه وايضا ما في صحبة عبادة الله من عيون النصف وليس على من لا يجد ما يتصدق
بخرج وفي ذلك ما تامل ورواية صحيحة بن عمار قال قلت لأبي إبراهيم عليه السلام على الرجل المحتاج
صدقة الفطرة قال ليس عليه فطرة ومثلها في الصحيحين بن المبارك والجمهور ومثلها رواية
بن زيد بن قرق قال سئلت النبي فيها صحبة الحق بن عمار لم يرد ما سئلت وهو كذا فيه مع الحق بن
عمار لا بأس برضى ما اظن ذلك لانهما اختلفا عن ابي اذ قد تنازع في تحريمه كان عند بعضنا ما
ما يكفي السنة احتياج كذا الظاهر ان صدقة الفقير كما ادعاه المصنف في بحث الفقير ورواية بن زيد
فرد الجمهور عن أبي عبد الله عليه السلام انه سمعه يقول من أخذ الزكاة فليس عليه فطرة قال في
قال ابن عمار ان أبا عبد الله عليه السلام قال لا فطر لمن أخذ الزكاة والطريق استعمل من سهل الجمهور
ايضا قال سئلت كذا بن زيد بن عمار قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل
يقبل الزكاة هل عليه صدقة الفطرة قال لا ورواية الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت
للمن تحمل الفطرة قال ليس لا يجد من حلت له التحل عليه ومن حلت له التحل لا تحل له الصدقة
استعمل المتقدم وفي ذلك لاجل عدم الاستدلال به في المنة والنبي وقال انها صحبة فقرا قال
في ذلك الكثير ولان الزكاة معونة للمحتاجين وادان الفقراء فالاخذ منهم صار حكمة ومساواة
ولعلنا اذا ما ذكرنا من الاخبار التي ذكرها والمتع على قول ولان الزكاة لا ترد بل البعض

فان الزكاة قد يجب على الفقير الغني المذكور ولعل الفرض التابلية والحجة والاعتقاد على الأصل
وصححه الجمهور والشهر وعدم دليل على غير ذلك المذهب مخصوصا كسبني وانما ما يدل على عين
في عموم الكتاب والسنة الدالة على وجوبها على كل واحد مثل صحبة الجمهور عن أبي عبد الله عليه السلام
قال صدقة الفطرة على كل واحد من هؤلاء الصغير والكبير والحرة والمملوك والغني والفقير عن كل
انسان نصف صاع من خضرة أو شعير أو صاع من تمر أو صاع من زبيب للفقراء المسلمين وقال الجمهور
ذلك لما يدل على وجوبها على من يلزم ذلك للمال مثل رواية الفضيل بن يسار قال قلت لأبي عبد
الله عليه السلام اعلم من قبل أن يكون المال فان عليه زكاة الفطرة وليس عليه ما قبله يكون وليس عليه
من قبل الفطرة فطرة سنة السنن اسمعيل المتقدم وقريبه من رواية زرارة مع الاضمار في
على الحسن بن فضال وعدم صحة الطريق اليه وحسنه زرارة لا يبرهن قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
عليه السلام يجب عليه صدقة الفطرة قال نعم يعطى مما يتصدق عليه به وهذا مقتضى قوله ورواية
بن عمار قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل لا يكون عنده شيء من الفطرة الا ما يؤدى عن
نفسه من الفطرة وحدها او يعطيه غيره او ياكله ويغني الفقراء يعطى بعض عيال له
ثم يعطى الاخر من نفسه يردونها فيكون عنهم جميعا فطرة واحدة فيرد عبد الله بن محمد المثنى
عن علي بن الحكم كذا في القول في الصحيحين ولكن الجواب عن عموم الكتاب ان كان لان الآية المتقدمة
ليست بصحبة ولا ظاهر فيها بانها تخصيص الاخبار المتقدمة وكذا عموم السنن ومثل
خير الجمهور الظاهر من ان المراد الوجوب عليه عن جميع من يقول من غنى وفقر وهو ظاهر في
في الاخبار الاخر كما في صحيحنا ايضا في الايام الوجوب على الصغير والمملوك والفقير الذي يملك
عند شيء أصلا والظاهر ان المذهب اليه احد وليس يذهب المستدلين من الاخبار الذي ذكرنا
مع استقاله على نصف صاع من خضرة ومضاف للجمهور وعن مثل خبر الفضيل مع ما ذكرناه
فخرج في المط لا خلاف ان المراد وجوبها على من قبل الزكاة للمال مقدار القوت الذي هو الفطر
قبل الهلاك فيجب عليه الفطرة لوجوب الشرط وكونه المال مع انها شاملة على ما ياتيه
وهو قوله وليس على من يقبل الفطرة فتأمل وكذا في حصة زرارة المتقدمة يعطى ما
يتصدق عليه وعن خبرنا في الاستصحاب كما فعله الشيخ للجمهور من لا
مع عدم صراحته في مذهب من المذاهب المتقدمة لعدم ظهور كون الصاع فاضلا عن قوت
يوم ومائة كما شرط ابن الجدي وعدم انطباقه على مذهب مثل بن ادریس واضح وكذا غيرها



من الاخبار المتقدمة فانها غير ظاهرة الاقطاب وحملها ايضا الشيخ على الاستحباب والعجب
ان الشيخ يجعل رواية الفضيل بن يسار ومقطوعة زرارة دليلا على خلاف الاول واولهما
بالنسبة في سياق الاخبار الاول واما الاجماع الذي ادعى بنادر بن علي مذهب فقال المصنف
المنتهى بتحقيقه ويؤيد انه لو كان ما يخفى على غير المجاهة الكثرية مع الطلب والاجتهاد
والثالث فيمن يجب اخراجه عنه الظاهر وجوبها عن جميع من يعول في مؤنة قال في المنتهى هل
علمنا اجماع وهو قول اكثر اهل العلم ويدل عليه بعض الاخبار المتقدمة ويحتمل ايضا ومن صحته
عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام كل من تمت اليه عبادة الله عز وجل او علمه فليكن
توذي الفطرة عند وقال ايضا لا فرق بين المتفق عليه بين المسلم والكافر وفيه حسابا لعلنا انما
على الصلوات اعم الالة وهو فوعة احمد بن يحيى عن ابي عبد الله عليه السلام قال يؤذي رجل ان يكون الفطرة
عن مكاتبه وريق امرته وعبد النصارى والمجوس وما اقل على يده ولا ريب في دخول الفطرة
مطلقا فيهم وعقبة واستقطعة الامم عدم العيولة قال في المنتهى عجب عن زوجة ذهب اليه
علمنا فانها المومات مثل قولها عليها السلام في رواية يزيد ومحمد في الاصابع من الصغير والكبير
والذكر والاني والبالغ ومن يعول بمذلة لسواها والناس وغير المك من نفسها ان قلنا
باشرط النفقة بالتكليف والصغير والجملة التي من لا يجب نفقتها فقال المصنف بعدم وجوبها
عنها ونقل عن ابن ادریس الوجوب وادعاه جماع الصحابة في الناس وفيه ضعف اذ لو رقت
احد من علمنا والجمهور لا من شدوا استدلالا على عدم الوجوب بتبديل العيولة في الاخبار
ويجب نفقتها فاما ما ذكرنا من عايله والظاهر ان لا ينبغي التراجع مع العيولة للصحة واما ما علمنا
الظاهر عدم الوجوب اذا الظاهر انما منوط على العيولة والاصل يؤيد ويناسبه وانما
ما فصلت من الشهور والحرم وكذا غير الدائمة وظاهر كلامهم ان المطلقة الرجعية كغير المطلقة الظاهر
ان قدرة الزوج على اخراجه شرط فلو كان معسر لم يجب وكذا لو كان عبدا او يكن الاجاب على
سببه على تقدير وجوب نفقتها على محل التام والظن عدمه ولا يصل وعدم صدق الاخبار في
العيولة وهي ظاهرة في فعلية العيولة واتما كزوجة القادرة تحت المعسر فيجب وجوبها
عليها عدم الاخبار وعدم وجوبها على غيرها لعدم الشرط انما كانت تحت نفقته واخرجت عن نفسها
فلم يخرجها عن نفقته ونقل عن الشيخ ايضا الاجماع الاذن واستدل عليه بنوع الاذن
بمنزلة الزوج المخرج كالوامر اياه الذي ونقل عن الشافعي قوله لا عدم وفيه ما يتعلق

الحدة من الزوج مع كونها عبادة في الجملة فالستوط اياه الغير ولو كان باذنه لم يحل التام والدين
ليس عباده اصلا وهذا سقط بغير الاذن ايضا ولو كان شديدا لم يكن الغرض ابصار النفع
الى الفقيه لاجتاحت من غير الاذن من الاجنبى ايضا فمقتضى الاول المتقدمة وعدم الاذن
يقال ان الوجوب اصل عليها وانما وجوبها على البعية وادعاهما لهما كالتفقة ولكنه غير ظاهر
والاحتمال معلوم فالاولى الغرض بنفسه ولو اراد ان يملكه ويخرج الزوج بنفسه عنها
جاز والظاهر ان فطرة خادما على تقدير لزوم نفقتها على الزوج وعدمه يجب عليه على تقدير
وايضاً الظاهر ان الكلام في سائر المتفق عليهم كذا في سائر الاباء والاولاد فيجب فطنتهم على نفقة
العيولة فقط وسائر الاما رب الطريق الاول والظاهر ان الضابط هو العيولة لا ان نقل
الاجماع في المنتهى على وجوب الفطرة عن العبد الابن والمهون ونقصه في جميع الغياب مع
الحق واكتفى باصل وجوب النفقة والعيولة من دون اشتراط الفعلية فتأمل فانه فيكون
اذا هو محل التام والتعدي الى الزوج التي يجب نفقتها وكذلك اباها والاباء والاولاد مع عدم
الحيولة بالفعل بشكل والاصل وعدم ظهوره في الالة يقتضي عدمه فتأمل وحسب في الجملة
لاشك في الوجوب مع العيولة بالفعل وبطلان الملا مع الكون في العيولة ليسوا كان يجب
نفقتها ولا حتى ارفعنا كافر الاسلام اقيم الام لا شل الضيف لعموم الاخبار ونقل الاجماع
في المنتهى بعدم ظهور الخلاف ولكن اختلفوا في الضيف الذي يجب فطنته فاشترط البعض
مباينة الشهر كله واخر ضيفه العشرة الاخرى فاشترط المصنف في المنتهى والغرض ان الغرض من الشهر
يحتسب بطلان الملا وهو في ضيفه لعموم الاخبار بالوجوب عن كل من يعول يحمل يعول على
اوله من الماضي والاستقبال اذا اعلن الحكم على وصف ثبت ثبوته لا قبل ولا بعد وروا
عمر بن يزيد قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون عند الضيف من اخوانه فيحضر
يوم الفطر فيدعي عنه الفطرة قال نعم المصنف واجبة على كل من يعول من ذكر وانثى صغيرا
او كبيرا حرا ومملوكا وهي صحيحة والفقيه وان لم تكن صحيحة في الفقه وان لم تكن صحيحة في
غيره ولا شك في صدق الضيف على المذكور وعدم التفصيل في الخبر يدل على الوجوب وعلى
كونها لا ايضا ويدل على سائر الاخبار والظاهر عدم الفرق بين الغني والفقر والعبد
والحر والصغير والكبير بل كافر والمسلم لعموم الاخبار في اكرام الضيف وعموم ما تقدم من
قال في غير الضيف الرجل من اخوانه فانه في كلام السائل مع ظهور العموم من الجواب بل الظاهر

الافطام الاثنا عشر من الزواير من طريقتهم ومن طريقتهم عن محمد بن ابراهيم بن محمد الهادي عن ابي الحسن
قال ومن سكن البوادي من الاعراب في عليهم الافطام وبانعتاد وعلى الذين بايز اولي بالقوت
الافطام وهو قوت اهل البادية غالباً بخلاف الافطام فان اثنان منهم بنادور وصحة زراة من عليهم
عبد الله عليه السلام قال الفطرة على كل قوم بما تمدون عيالهم لبق او يسيب او غيره وعمره بنون
عن ذكر عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لاجل فداي الله عن البوادي الفطرة قال فقال الفطرة
على كل من خاف قوتاً فعليه ان يؤدى من ذلك القوت وعلى من لا زواير من ابراهيم بن محمد الهادي
عنه عليه السلام قال وعلى اهل طبرستان الارزق فانه المتي ولو اخرج احد هذه الاجناس وكان
قوت اهل البلد فيلجأ الى خلاف من علمنا في ذلك فله ان يدل على الاجناس اجناساً ما سوا
كان قوتهم الارزق لو كان غالباً لم يخرج غير هذا السبع فالفطرة اجزاء القوت بل من الاجناس
صحة زراة والافطام كونه ايجاباً غير قوت يتيق ويخرج من القوت والافطام وهو محتار والمص
في الخ وتعلم من هذه الاجناس والافطام الاول على كونها غالباً بالقوت والافطام لا يستحب
قامل والزواير في الاربع عشرة وكذا ما يدل على الثلثة للاربع اكله يربيه في النظر
ان الافطام هذه الاجناس هو الزواير صحة عشام من الحكم عن ابي عبد الله عليه السلام قال
التميز في الفطرة افضل من غيره لانها اسرع منفعة ذلك انما اذا وقع في يد صاحبه كدوسه ورواية
التميز بن عمار قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن صدقة الفطرة قال التمر افضل وما قرنته الصحيح
التميز بن عمار في رواية تصون من غلجه عنده عليه السلام ودواير زيد الخيام قال قال ابو عبد
الله عليه السلام لان اعطى صاعاً من تمر احب الي من ان اعطى صاعاً من ذهب في الفطرة ومائة
دواير عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال التمر احب الي من ان اعطى صاعاً من ذهب في الفطرة ومائة
الجنة الظاهر ان بعدد الزبيب لبطاكة التمر في العلة المذكورة وقال في التمر في اخرون افضل
ما يغلب على قوت البلد وهو قريب حديث ابراهيم بن محمد الهادي عن العسكري عليه السلام
في فطرة اهل البلاد قال اكتب عليه السلام ان الفطرة صاع من قوت البلد على اهل مكة واليمن
والطائف واطراف الشام واليمن والجزيرة والعراقين وفارس والاهواز وكربلاء وخراسان وعلى اهل
اهل الشام وزبيب وعلى اهل البحرين والموصل والنجف كلها واهل اواسطهم وعلى اهل الارزق وعلى اهل
خراسان والاهل لا اهل زواير فليعلم الافطام الفطرة والزبيب وعلى اهل مصر واليمن وسوى ذلك
فليعلم ما غلب قوتهم واسكن كان البوادي من الاعراب فليعلم الافطام الفطرة عليك وعلى اثنان

مقول

الافطام الاثنا عشر من الزواير من طريقتهم ومن طريقتهم عن محمد بن ابراهيم بن محمد الهادي عن ابي الحسن
قال ومن سكن البوادي من الاعراب في عليهم الافطام وبانعتاد وعلى الذين بايز اولي بالقوت
الافطام وهو قوت اهل البادية غالباً بخلاف الافطام فان اثنان منهم بنادور وصحة زراة من عليهم
عبد الله عليه السلام قال الفطرة على كل قوم بما تمدون عيالهم لبق او يسيب او غيره وعمره بنون
عن ذكر عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لاجل فداي الله عن البوادي الفطرة قال فقال الفطرة
على كل من خاف قوتاً فعليه ان يؤدى من ذلك القوت وعلى من لا زواير من ابراهيم بن محمد الهادي
عنه عليه السلام قال وعلى اهل طبرستان الارزق فانه المتي ولو اخرج احد هذه الاجناس وكان
قوت اهل البلد فيلجأ الى خلاف من علمنا في ذلك فله ان يدل على الاجناس اجناساً ما سوا
كان قوتهم الارزق لو كان غالباً لم يخرج غير هذا السبع فالفطرة اجزاء القوت بل من الاجناس
صحة زراة والافطام كونه ايجاباً غير قوت يتيق ويخرج من القوت والافطام وهو محتار والمص
في الخ وتعلم من هذه الاجناس والافطام الاول على كونها غالباً بالقوت والافطام لا يستحب
قامل والزواير في الاربع عشرة وكذا ما يدل على الثلثة للاربع اكله يربيه في النظر
ان الافطام هذه الاجناس هو الزواير صحة عشام من الحكم عن ابي عبد الله عليه السلام قال
التميز في الفطرة افضل من غيره لانها اسرع منفعة ذلك انما اذا وقع في يد صاحبه كدوسه ورواية
التميز بن عمار قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن صدقة الفطرة قال التمر افضل وما قرنته الصحيح
التميز بن عمار في رواية تصون من غلجه عنده عليه السلام ودواير زيد الخيام قال قال ابو عبد
الله عليه السلام لان اعطى صاعاً من تمر احب الي من ان اعطى صاعاً من ذهب في الفطرة ومائة
دواير عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال التمر احب الي من ان اعطى صاعاً من ذهب في الفطرة ومائة
الجنة الظاهر ان بعدد الزبيب لبطاكة التمر في العلة المذكورة وقال في التمر في اخرون افضل
ما يغلب على قوت البلد وهو قريب حديث ابراهيم بن محمد الهادي عن العسكري عليه السلام
في فطرة اهل البلاد قال اكتب عليه السلام ان الفطرة صاع من قوت البلد على اهل مكة واليمن
والطائف واطراف الشام واليمن والجزيرة والعراقين وفارس والاهواز وكربلاء وخراسان وعلى اهل
اهل الشام وزبيب وعلى اهل البحرين والموصل والنجف كلها واهل اواسطهم وعلى اهل الارزق وعلى اهل
خراسان والاهل لا اهل زواير فليعلم الافطام الفطرة والزبيب وعلى اهل مصر واليمن وسوى ذلك
فليعلم ما غلب قوتهم واسكن كان البوادي من الاعراب فليعلم الافطام الفطرة عليك وعلى اثنان

كلهم من يقول ذلكا وانني صغيرا او كبيرا او عبدا او ضعيفا فندعه ونزستنا رطال
 برطال المديته والوطا مائة ونحسة وقسمون درهمان تكون الفطره الفأومائة وسبعون
 درهم وهذا الفضيل من على الفطره عن جهة الاستجاب وفيه قال عدم صحة السند وبخالفته
 المختار المنقذة وبعد ما ثبتت في الفطره الشام وفارس والاخوان بالنسبة الى النبي
 وكذا الزبيب لاهل الزى وزوقا كون الفطره غلبت الارباب فان غالب قوتهم اللبن
 ويجعل فضله لاكثر قيمة كاقيل والمنظر الى حال السحق ولما هو اتفق له يكون افضل مما يقسم من
 قائل ولما اتفقوا فالظاهر ان صاع من الكل وهو ظاهر الاكثر ويدل عليه صحيح سعد بن سعد
 عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال سالت عن الفطره كم يدعى كل واحد من المنطه والشعر والمزب
 قال صاع بصاع النبي صلى الله عليه وآله وصحبه صفوان بن يحيى قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
 عن الفطره قال الشعر والكبير والحرم والبكر كل انسان صاعين صاعين من زبيب ورواية
 عبد الله بن الغيرة عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال يعطى من المنطه صاعين من
 الشعر ومن الاقطا قال في المنطه صاعين وفي الطريق جعفر بن محمد بن يحيى وهو غير ظاهر
 صحيحه معوية بن رباح عن ابي عبد الله عليه السلام قال يعطى اصحاب الابل والبقر والتم في الفطره
 من الاقطا صاعا واحدا في رواية جعفر بن محمد بن عوف قال كتبت الى ابي عبد الله عليه السلام
 بكرة الرازي فكتبت ان ذلك قد خرج علي من زاد انه يخرج عن كل شئ التمر والبر وغيره صاعين
 عندنا بعدوا جليسا في ذلك لثلاثين وقد روي بعض الاخبار ايضا مثل صحيحه عبد الله بن محبوب
 وانما يدل على ان نصف صاع في البر والشعر صاع في غيرهما ككثير من صحيحه زرارة وكثير
 ابن اعين والفضيل بن يسار وعبد بن مسلم وبين بن معوية عن ابي جعفر وابي عبد الله عليه السلام
 انها قالوا لاهل الجبل ان يعطى عن كل من يقول من صاعين وكثير يعطى يوم الفطره قبل
 الصلوة فهو افضل وهو في سعة من يعطيهما اول يوم يدخل في شهر رمضان الى اخره فان اعطى
 ثم اضعاف لكل واحد وان لم يعط ثم اضعاف صاع لكل واحد من منطه وشعر والمنطه والشعر
 الشعر صاعا واحدا عند المنطه والشعر بخير منه المزب والشعر في الاقطا وفي شهر رمضان
 على القرص صحيحه الجلي المنقذة ورواية عن بن سنان عن ابي الجلي قال في المنطه صاعين
 والظاها كذا لان الفطره انما عبد الله الله تعالى عن الجلي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن صدقة
 الفطره فقال على كل من يقول الجبل على الجبل والبكر والصغير والكبير صاعين من تمر ونصف صاع من

والصاع اربعة امداد وصحيحه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في صدقة الفطره
 فقال يصدق عن جميع من يقول من صغيرا وكبيرا حرا ومملوكا على كل انسان نصف صاع من حنطة
 او صاع من تمر او صاع من شعير او صاع اربعة امداد وفيها الفرق بين الشعر والمنطه
 مع الاتفاق في غيرهما في صحيحه محمد بن مسلم قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول الصدقة لمن
 يجد المنطه والشعر بخير عن الفصح والدمر والذرة نصف صاع من ذلك كله او صاع من تمر
 او زبيب ما يعرف الفصح غير المنطه مع انها مقيدة بعدم امكن المنطه وغير ذلك من الاقطا
 وقيل عليها الاقطا على التقدير من جهة نصف الصاع في المنطه وكانت باقية في عين على
 حالها بقية منة من العامة والخاصة ان الواجب كان صاعا واحدا غير منة منة الى نصف
 صاع في المنطه مثل امداد سلت بن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
 على كل صغير وكبير حرا وعبد عن كل من يقول عن من ينفق عليه صاع من تمر او صاع من شعير
 او صاع من زبيب فاما كان في نفع من حوله من قمح ورواية الحداد عن ابي عبد الله عليه السلام
 ان ذكر صدقة الفطره انها كانت على كل صغير وكبير من حرا وعبد وذكر ابي عبد الله عليه السلام
 من زبيب او صاع من شعير او صاع من ذرة قال فاما كان من معوية وخصب الناس عددا
 من ذلك الى نصف صاع من حنطة ولا يضر الجبل في السند والشعر ولما طبقه لصحبه معوية
 بن وهب قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في الفطره جرت السنة بصاع من تمر او صاع
 زبيب او صاع من زبيب او صاع من شعير وصحيحه ابي الحسن الرضا عليه السلام
 قال الفطره صاع من حنطة او صاع من شعير او صاع من تمر او صاع من زبيب فما خفف المنطه
 معوية الا ان يأس من وفوق ورواية ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
 جليلين من الركن عدل صاع من تمرين وبوبن الشعر العظيمة بحيث لا يعلم القليل بعينه
 وتختلف الاخبار لما دل على نصف الصاع وكون الزبيب بل الشعر ايضا اعلى منهما في غالب
 البلدان مع وجوب الصاع فيها ومع ذلك لو جلا القليل كان القول باسحاب صاع من المنطه
 والشعر جميعا من الاجراء اذ اعلم ان القول بوجوب ربع رطل من اللبن والاطا كما تفعل
 الشيخ لموجة ضعيفة عن الصادق عن الجبل ان لا يمكنه الفطره قال يصدق بربع رطل من
 اللبن بعد الفصح والضعف والتقيد بعدم الاكل مع عدم ذكر الاقطا ولما مر من عدم الفرق
 في الاخبار الصحيحة والشعر والاباين كمية الصاع فالزى يظهر من لادته هو اربعة امداد

بالمدينة وستة أرطال بالمدينة تسعة بالعراق وقد قارب عليه وبطل عليه أيضاً
رواية علي بن بلال قال كتبت إلى رجل على السلام أسأل عن القطر كذا دفع قال ستة أرطال من جرح
بالمدينة وذلك تسعة بالبغدادى وما في رواية جعفر بن إبراهيم بن محمد الهمداني قال كتبت إلى
الصاع ستة أرطال بالمدينة وستة أرطال بالعراق قال واخبرني أنه يكون بالوزن الفاضل
بصبعين ووزنه ويدر عليه الشبر أيضاً مدم ظهور دليل خلافه ويؤيد أيضاً ما رواه
الشيخ في كتاب طهارة الهندية في تعيين مقدار الماء للوضوء والغسل في الصحيحين زيادة
عن أبي جعفر عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يوضأ بمد ويغسل بضعه والمد
رطل ونصف والصاع ستة أرطال قال الشيخ يعني رطل المدينة فيكون تسعة بالعراق فيكون
اربعة امدا بالمدينة وستة بالعراق وهو ظاهر ولكن الكلام في تعيين الرطل قال في نسخة بخط
المتن الرطل المراتبة مائة درهم وثلاث وعشرون درهما واربعة اسباع درهم وسبعون مثقالاً
والثقال درهم وثلاثة اسباع درهم ثم نقل رواية سليمان بن حفص الرضائي في كتابها الشيخ
كتاب طهارة الهندية في تعيين مقدار الوضوء والغسل عن أبي الحسن عليه السلام أن الصاع تسعة
امداد والمدون مائتين ومائتين درهما ودرهم وزن ستة وثلاثين والدراق ست جبات
والجوز جبين من شعيرتين في وسط الحب لفرصها ولها رجاها وهذا غير صحيح
ومما لفته المشهور والمدان في رايض من حيث شتمها على كذا الصاع خمسة امداد وكون الدراق
ستة صاير الخ اذ المشهور ان ثمانية جبات من اوسط حب الشعير في الصاع اربعة امداد وكون
في المتن في بحث القطر والصاع اربعة امداد والمد رطلان وربع بالعراق وهو أيضاً
ما شأنه والشان يستوعون درهما ونصف والدرهم ستة وثلاثون والدراق ثمان جبات الشعير
يكون مقدار تسعة أرطال بالعراق وستة أرطال بالمدينة ذهب اليه علماءنا ثم نقل خلافه
العام واستدل بامانة رواية الشيخ عن إبراهيم بن محمد الهمداني الصاع وزن ستة أرطال رطل
المدينة والرطل ثمانية وخمسة وتسعون درهما تكون القطر الفاضل الفاضل وسبعون درهما
مذكورة في خبر رواية إبراهيم الفضل المتقدمة في خارج ما يجب على كل أهل بلد ثم رواه علي بن محمد
وجعفر بن محمد بن قيس قال في البيان الرطل احد وتسعون مثقالاً وقد روى انه تسعون وثلثاً
الفاضل وبما لعله ما ثبت كمية الرطل والمد والدرهم والمثقال عن الدليل مع وجود الاضطراب
في كلام الالهة في الجملة والاختلاف في الروايات يجوز من الله التوفيق في بعضها وسائر الجمل

امداد

٨٢

بالمدينة
ستة

7

واقب من دفعها واسلم عن الدين بعد ولا يباظاهرة فاقم وسندها ايضا صحيح فدان لفظا
 ان القيمة ليست بتعقيد بل الدواعي على سعر الوقت كما هو مقتضى القيمة ويدل عليه ما رواه ابن
 بن المروزي قال سمعت يقول انه بعد من قنع الفطرة فيه فاعزها تلك المسألة قبل الصلوة
 والصدقة يصاع من تمر او حبة في تلك البلاد ورايم والظاهر انه على التام حتى الاقام على التام
 ودواية الحق المتقدمة لا تدل على تعيين درهم واحد بل الدرهم كناية عن القيمة بقدر ما كان في صحته
 ايقاب وعلى تقدير التسليم لضعفه بالحدود والضعف جدا وغيره ثم الظاهر لاقتصاد
 في القيمة على التقدير المذكور وسادة الى الغرض من القيمة ولهذا يصرف اليه ما يصح ويشتري
 وفي التوكيد وغيره وجود الدرهم وفي الزوايا الجوزة لا غير ولو جاز القليل الدال على ذلك بل
 الاولى الاقتصاد على الدرهم للتلازم الخروج عن النص غير نص وعدم القبول بالمر في غير ذلك
 وما اعتقده ولبعض مسائل من الاحتياط مع ابن ادریس وكذا ظاهرا الزوايا والقيمة الصحيحة
 على هذا الموضع جواز الجوزة والقيق والسويق من الحظيرة والتعريف على الاصل وهو ان لا يصعد
 عليها الحظيرة والتعريف لان يكون حوتا للوجع ولا على انها قيمة لما روي في جوازها بعض الاحتياط
 مثل ابن ادریس ولما رده في المنتهى هذا على تقدير القول بالانحصار في الاجناس السبعة
 المذكورة التي هي غالب حوت الناس ولا يعتبر قوت البلد ولا قوت الحج كما هو اللفظ وقد يدل
 او لم يكن قوت البلد اما على ذلك التفسير فلا لانه لو كان هذه المذكورات بل غيرهما ايضا
 قوت الحج او البلد وينبغي جواز الاخراج من غير نزاع لما روي في رواية حماد ويزيد ومحمد بن
 مسلم عن ابي جعفر وفي عبد الله عليه السلام قالوا اسلنا ما اعطاهم الله عن كون الفطر والا
 صناع من تمر او زبيب وشعير ونصفه الى كنه الحظيرة او دقيق او سويق ورواه او سلمت عن
 الصغير والكبير والذكر والانثى والبالغ ومن يقول في ذلك سواء ولا يصح عدم صحة السند
 لا يروى ولا شتمها على نصف صاع لان النصف مغل على التقية كما روي في الباقي حجة
 فاقول لانه المنتهى ودواية عرب يزيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالته تعطي الفطرة فيها
 مكان الحظيرة قال لا بالاس يكون حوتا للوجع من الحظيرة والقيق محمولة على القيمة والاولى بقدر
 العجز عن الاجناس بقرينة صحيحة المتقدمة وغيره واضح وبعبارة واضحة اذ لا حصر ومعلوم
 جواز مطلق قوت الحج وقدر جوزه فيما سبق وعلى الاختيار بل يزوم الحج المنتفى لعل التراجع
 فيما اذا لم يكن قوتا فينبغي حمل المسألة الزاوية على تقدير كون قوت الحج وهو موطو كذا الكلام في

يدل على الثاني فهو صحيح العيص بن القاسم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفطر متى وفيها
 قبل الصلوة يوم الفطر قلت قال بقي منه شيء بعد الصلوة فقال لا بأس فأنعطي عيالنا منه ثم بقي
 ففترمه وبها ولا على إخواننا أعطاهم العيال أهل المراد غير من ثمانية أشهر من حيث نفقته ويدل
 عليه أيضاً رواية أبي بكر الحضرمي عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى قد أفلس تركي وذكر
 اسم ربه صلى فقال زوج إلى الجبانة صلى ورواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام
 الفطر أنا أعطيت قبل أن يخرج إلى العبد في فطره وإن كان بعد يخرج إلى العبد في صدقة وأبصر
 بمحول وثلاثة أشهر وفي رواية الضيف أيضاً لا لأهل الثاني فافهم وإنما دليل الثالث هو ما
 في صحيح زرارة وغيره المتقدم في تفسيره مقدار ما يعطى الفطر فوافضل وهو في سعة ما يعطى
 أول يوم يدخل شهر رمضان إلى آخره وذلك غير بعيد لكن الخبر يدل على ذلك وقت تعلق الوجوب
 موسعاً لا يفتي باستقرار وجوب دفع مضيقاً إذا طاهر عدم القول باستقرار الوجوب قبل
 خروج الشيء فلو تلف شخصه في الشهر وكذا يخرج عن العيلة قبل الهلال لم يجز الفطر عنه
 والثاني في بيع الأثر لو طهر وان تجزى فيه بالإجماع بخلاف الليل وما قبله مع عدم صرح دليل الليل
 والتصریح فيه بالنار في صحيح العيص بعد السؤال عن الوقت وحمل دليل الثالث على الجواز رضا
 كما ذكر في المال وعلى الزكوة مقدرة كما يشترط يوم الفطر أفضل أو يسيراً كون تأخير الواجب المأني
 إلى شهر من احتياج أهله اليه أفضل كان يجوز التأخير عن الفطر لأهل فاقبى الأول دليل قوي ولا
 الثالث ولا شك أنه قبل الصلوة يوم العيد أفضل لو طهر وكذا التجيل في ذلك فإن الظاهر أن
 التجيل بعد الصلوة يمكن كونه لا فضلية كماله عليه صحيح العيص المتقدم فيمكن الاجزاء أنهما
 يوم الفطر والصل والاستصحاب وعموم الصحيح المتقدم ويجوز كون التجيل بهما كما يشترط التجلد
 إلى بقائه ومنها وهو أن ذلك هو رأي المصنف في الحج والاولى في التربة المنتهى وأهل الأولى والوط
 وأما رواية الحرث عن أبي عبد الله عليه السلام لا بأس بأن يؤخر الفطر إلى أهله في ذي القعدة فإن
 جعلها على عدم وجود المستحق ومع ذلك لا بأس بالكثر منه أيضاً ولكن ينبغي العزل إلى صلاة
 بن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال في الفطر إذا غفلت أو نسي فطرك
 الموضع أو نسيته فطرك فلا بأس به فإنها أدل على البأس أن لم ير مع عدم وجود المستحق
 ويدل على جواز انتظار شخص معين مع وجود الغير فمأمل ويمكن بهم وسعة الوقت أيضاً فلا يكون
 محدوداً بالصلاة وصاروا استحق وغيره قال سألت عن الفطر فقال إذا غفلت فلا يضرك ما عطيها

٥٤

قبل الصلوة وبعد الصلوة وهذه تدل على أن العزل يجوز للتأخير مطلقاً مع وجود المستحق وغيره
 يدل على كفايته أيضاً لا ولا شك في صدقه مع الوزن والتعبد فلا يحتاج إلى التنية ولا إلى عدم
 المستحق في حق العزل وسقوط الزمان كما أشرط الشهيد الثاني في تركه المال على ما مر ولا يض
 الاضمار ووجود محمد بن عيسى عن يونس عن أبي بصير عن غير مع محبة في الفقيه إلى أبي الحسن فتأمل ويؤيد
 عدم اشتراط التنية ما تقدم من ضعف دليلها وعدم المستحق الضرر والخروج قائل وقريب منهما
 صحيح زرارة بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أخرج فطرته ففطر حتى يحلها أهلاً
 فقال إذا خرجها الحج فلا يفيد عدم المستحق والتنية فالظاهر الضمان على تقدير عدم العزل مع
 أيضاً إذا فرط في الحفظ كانت سائر الامانات الشرعية مع عدم المستحق فعد بالاطريق الأولى
تذييل لا تستطرق الفطر بخروج وقتها للاستصحاب وعدم الخروج عن عند الأجر
 وعدم الاشتغال وعدم كونه الوقت قبل الوجوب كماله الوقت ما علم صراحة ذلك فيما وكذا
 حقائق كالأقرب وسائر الحقوق وإنما الوقت التجيل والمقاب للتأخير وجعل ابتداءه
 فالظاهر عدم كونها إذا قبل الأداة ولا ضمان بينهما لو طهر والظاهر أن مراد ابن دريس بله دائماً
 أو إجماعاً كونه قائل **فروع** الأولى الظاهر جواز النقل مع عدم المستحق بالإجماع المنقول في
 المتن ومع وجوده على الخلاف مع الضمان وظن السلافة الطريق وعدم التفریط والتصدق ^{لصحة}
 محمد بن اسمعيل المتقدم قائل وما مر في كونه المال وإن كان بعض الأخبار كما ينبغي على المنع فجعل على
 الاستخبار ويؤيد قوله عليه السلام في الرواية الدالة عليه وإن لم يجد ما فقامت به ليس يحرم
 ويدل عليه العزل أيضاً رواية سليمان جعفر المروزي قال سمعت يقول إن لم يجد من يضع الفطر
 فيه فاعطها تلك الساعة قبل التلق والصدقة بصاع من تمر قيمته في تلك البلاد وربما فيها
 أحكام أخرى في جواز التبرك بالرواية متعب المتقدم عن أبي عبد الله عليه السلام قال ذهب عطعنا
 الفطر وعن الرقيق وأجمعهم ولا نعلم منهم أحداً قال إن تركت منهم إنساناً تخوفت عليه الفتنة
 قلت وما الفتنة قال اللوث ولا يضرب وجوده حتى ينع ما عتق غير المتأيد بالشهر بل بعد
 الخلاف على الظاهر الثالث روى في الفقيه في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت أبا
 الحسن عليه السلام عن رجل ينفق على رجل ليس من عياله لأنه يكلفه نفقته وكسوة ويكون عليه
 فطرته قال لا تأكل من فطرته على الصدقة ونية العيال والولد والمملوك والوصية وأم لا
 يمكن جعلها على عدم العيلة في شهر رمضان وقت وجوب الفطر وعلى عدم ما عدا مقدار

بالجرح عنهم لما تفرغوا من الدنيا والدا على الوجوه عن كل يوم من يقول وكل من جئت على عيا للآخر
 ولعل لاختلاف فيه قال في المتن ويجب ان يخرج الفطرة عن نفسه ومن يقول اى لونه ذهب
 علما ان اجمع الارباع الظاهر ان شرط الوجوب يخرج ما عنده ولا يستدوين لذلك الخامس لو كان
 من يجبه عن كثر من بحيث لا يفي ما عند عنهم فيمكن ابقائه قوت يوم وليلة وصرف الباقي وصرف الكثر
 وعدم الصرف الا لزيادة عن قوت السنة الا عن وجب النفقة والاختيار واشترط وجود
 الفاضل بعد ديس بجبه عنهم اوصافا عند المكتسب الذي يكتب قوته بما فيوما لفتح كلفه
 بالدين والسؤال ولا يخرج وعدم شمول نص له بخصوصه كذا في المتن في المني والذروا كما مر
 محتمل احتمالا لا يوافق ولكن الجرا مشكك مع شموله لخصوص له ولغيره من يحمل الزكوة مطلقا من غير ذلك
 الفاضل فاما لم يكن عمل صحيحه عبد الرحمن عليه وذلك لا يخرج عن قوة بعد حكم الشارع باعطائه
 ما في يده والار بالسؤال وغيره وان كان مثله موجود في ذوق المال ايضا والحسن فاما لا يخرج
 عن النص والاشراط المتكوس للفقير المشهور ان يستحقها من ستمن زكوة المال وانما يخرج المستحق
 المتن العامل والمؤلفه والظاهر لو فرض الاحتياج اليها لكانت منهم ويجوز استدللا بقولهم
 انما الصدقات وان الفطرة صدقوا الزوايا كثيرة تدل على ان يحملها الفقراء مطلقا مثلها
 يونس بن يعقوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن فطرة من اهله اى تزيههم قال لا
 يعد شيئا ويدل على اشراط الاسلام للاجماع قال في المتن ولا يقطر الذي اجاعا وادوا به مالك
 الجني **الجهول** قال سالت الجعفر عليه السلام عن زكوة الفطرة قال يعطها المسلمين فان لم يجد مسلما
 فستضعف واعطه اقربائك منها ان ثبت فبذل على احوالها غير الممنوع ايضا ما رواه
 محمد بن عيسى في الصحيح قال كتبت اليه ابراهيم بن عقبة يسال عن الفطرة كم يربط بعدد عن كل راس
 وعلى عونا اعطاه غايه من كتبت اليه عليك ان تخرج عن نفسك صاعا بصاع النبي صلى الله عليه
 وعن عيا ايضا لابن ابي عمير في زكوة الفطرون ولا يصح جعل ابراهيم بن عقبة وكذا ستر
 اسحق بن ابراهيم عليه السلام قال سالت عن صدقة الفطرة اعطها غايه اهل ولا يجرى من جبراقا في المجران
 ان بها مكان الشربة ولا يصرف وجود ابراهيم بن هاشم ولا محمد بن عيسى عن يونس بن ابي اسحق قال
 يسال به وجعلها الشيخ على المستضعف الذي لم يعرف منه لنصب واحتال التقدير ايضا ان
 مكان الشهرة وكذا رواية الفضيل عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان جدي صلى الله عليه وآله
 فطرة الضعيف ومن لا يجد من لا يتولى قال وقال في اهله الا لا تجدهم فان لم يجدهم فلم لا ينصب

ولا ينقل من ارض الى ارض وقال الامام اعلم بفتح يشاء ونصب فيما يرى وهذه تدل على عدم
 النقل عدم المستحق وكذا صحيحه على بن بلال قال كتبت اليه الجوز ان يكون في الجوز في بلد اخرى فلو
 لم يجدوا وقتا ولا يصرفه عن يمين ولا يكون زعفران ولا بعد العمل على الاستحباب لما مر وخوف
 الطريق ونحو ويدل على احوال اعطاء في المومن ايضا صحيحه على بن يقطين في الفقير وسال على بن
 يقطين في الفقير بالاحسن الاول عليه السلام عن زكوة الفطرة اصيل ان يخطي المجران والفتوة
 من لا يعرف ولا ينصب فقال لابي اس كان محتاجا ولا يجد جملها على عدم وجدان المومن لما
 مر ويدل على الجوز ايضا عموم ما دل على جواز التصديق وقدره فقوله الشيخ باعطائها المستضعف
 مع عدم المومن غير بعيد ولا يمكن كونه او من النقل لما مر في الله في المتن ولا يجوز ان يعطى
 غير المومن من الفطرة بعد المستحق او قدس ويظهر انها ويجعلها بلد مع عدمه الى اخره ولا يعطى
 المستضعف خلافا للشيخ والظاهر ان لا دليل على اشراط الايمان في مستحقها الا ان تقدم في
 المومن دعوى الاجماع على اعتبار الايمان وبعض الزوايا مثل ما قد فاداة زارة ومحمد بن
 عن ابي جعفر وابي عبد الله عليه السلام قال لا زكوة لاهل ولا لغيره صحيحه اسمعيل بن سعد الاشعري
 قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن زكوة هل توضع فيمن لا تعرف قال لا ولا زكوة الفطرة وصحيحه
 عن يزيد بن اسباط عن الصدقة على النصاب في الزيادة قال ان تصدق عليهم شيئا ولا تستقيم الماء ان
 وقال ابو بصير عن النصاب وما في الحسنة المشهورة من عدم اعادة الشيء منهم الا زكوة وكان في ذلك
 اشارته المتن في بحث الفطرة بقوله وقد سلف بيان ذلك في مستحق زكوة المال **فروع**
 يجوز صرفها الى واحد واغناؤه لما مر في بحث زكوة المال وصحيحه محمد بن عيسى عن علي بن ابي اسحق
 في الفقير كالتكليف في الطبيب اعسكروا على ذلك لاهل من يجوز ان تقطع الفطرة عن عيال ان
 وهم عسكروا اقل واكثر رجلا محتاجا موافقا لكتبة عليه السلام نعم افضل ذلك ولا يعد استحقاب
 تخصيصه لا يارب لما مر في زكوة المال المجران لما مر من قريب ايضا وارجع اهل الفضل
 مر ايضا الثاني يجوز لاهل ان يصرقها بنفسه قال في التهذيب بغير خلاف من العلماء كافة
 ويستحب فيها الى الامام لانه الحاكم واعرف لما مر وما رواه الشيخ عن علي بن ابي اسحق قال سالت
 عن الفطرة لمن هي قال الامام ولو تعدد ذلك صرفت الى الفقير المومن من فقهاء الامامية
 فانهم بصريوا فتمتوا وفيه تنزيها للمرض والباءة لانه فتمت من كل ان حكم الفقير حكم الامام
 وكذلك وفي زكوة المال فيمكن الدفع اليه وتبرأه لانه في نفس الامر ان يبرأه فتمت

فيه الثالث الظاهر ان اعطائها الصاحب الذاد والحداد ما في الرابع قال في المتن في الاكثر ثلثا
ولا يعطى الفقير اقل من صاع واطبق الجمهور على ثلاثة والاقرى عندنا ان يقول على الاحتياط
لان الدفع الى الكثير يصدق على الدفع المعلوم به فيجوز والاصل والعمومات مؤيدون وكذا ما رواه
ابن قتيبة في المصارف في الصحيح قال سألت ابا هريرة عن رجل اعطاه من صدقة الفطرة اربعة اشعرا قال الله
تعالى اقبوا الصلوة واقوا الكوفة فقال نعم وقال صدقة الفطرة الحب الى الان او صلى الله عليه وآله
كان يصدق بالثلاثة فقلت فيجعل قيمتها فضة فيعطى بها رجلا واحدا او اثنين فقال فيرقها الحب الى
ولا بأس ان يجعلها فضة والتمس احب الى قلت فاعطى بها رجلا ولا يرد من هذا الخبر ان قال نعم
الخير ان يعطى بها على الرجل الواحد ثلثة اشعير او اربعة اشعير قال نعم ففيها الجواز اعطاه القيمة
وافضل من التمر والخمر واعطاه ما اكثر من صاع الى واحد قال الشيخ معنى هذا الحديث ان كان
هنا جماعة محتاجين كان التفرقة عليهم افضل من اعطائهم واحدا فاما اذا لم يكن هناك ضرورة
فالافضل اعطائهم راس لرأس وذلك لاسباب ثلاثة الاشياء اولها ان ذلك والتمس من الفقهاء
الواحدة برؤية الحسين بن سعيد عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تعط احدا
باق من راس وتعمل على الكرامة مع الضرورة قال قال الشيخ لا يرسل ولا تقدم ويدل على جواز
اعطائه اكثر من صاع لو اجمع ما تقدم به من ان ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
قال لا بأس ان يعطى الرجل راسين والثلثة والاربعة يعني الفطرة وقال في المتن ويجوز
ان يعطى الواحد صاعا كثيرة بغير خلاف سواء كانت من دفع او احدا ومن جماعة على التعاقب
ودفعه واحدا ما لم يحصل الغنى في صورة التعاقب الخامس قال في المتن فيمنع فصد
الفطرة بالموت ويخرج من اصل التركة كالمدين وهو ظاهر لا يوجب في الزنة وتعلق بعد
الموت بالتركة كسائر الحقوق ولا يقطع له ويظهر من قوله فيه ولا يملك المستحق الا ان يقبض
من المال وانما لان المال المالك ومنعته شيء المستحق وايضا رتبة الاخراج فلا يملك الا
باعطاءه او ثلثه ولا يجوز للمستحق الاخذ بغيره في الطريق الا في غير ذلك من المال
الحاكم له كره ما عدا عدم الاعطاء ولا يبعد ايضا ذلك مع التقيد بكل وجهه كافي المقاصد ولا
فرق بين المحقوق للمال من الزكاة والجنس والفطرة والمندوبات وشبهها والربوي الا ان
بالمال وغيره وليس جميع العبارة الكتاب فقوله عند هلال شوال كما يتعدى دخول المعلوم
بغيره من النسيئة الفطرة لا يثبت شرعا بالهلال او مضي ثلثين يوما وقوله اخرج صاع من الفوت

الغالب يحمل ارادة قوت الغالب المعلوم الناس وبلاد الخرج وقوته وقد عرفت ان الظاهر ان وقت
استقرار تعلق الوجوب هو غروب الشمس وان الاصول يكون الاخراج في اليوم ويكون في
الخرج وان هذا الجناح كافيته وان لم يكن قوته وان الظاهر هنا جواز الدفع الى المستضعف
مع تعدد المستحق فقوله الى المستحق فيكون المال محل النال ولكنه مذهبه ومع ذلك ما علم عدم
جواز الاعطاء من النقرة الى الهاشميين من غيرهم والجواز منهم قتال فيجوز ان يملك في الثلثة الزكاة
هل يعلم الا لا يبعد التساوي ولا يعلم الخلاف في ذلك قتال الظان المراد بالتمكين من قوت
السنة اعطى من القوت ما كسبه ويحق والفعل والظان المراد بالقيام في قوله ولعلنا هو ان
نفقه على الخرج ويحمل المعتاد والمعارضة وان الاول هو بل المال بقوله وان لم يملك
يقوله عند هلال شوب صدقة العيول له في الشهر متصلا الى وقت الخروج عنه والتمس
في السؤال ايضا اذ عرفت ان الضيف الذي يكون له العيول من عند الهلال لم يجب فطرته وكما
داخلها قبل ذلك كن التصريح بالوجوب عنه كاقيل ولا يقيم عدم دخوله على العيول له
على ما كانه انما عند حقه والوجود الخلاف فيه ولنصر في ذلك في المنع بخصوصه
ومن المولود كذلك والتجديد في ملكه الخ يعني لو ولد مولود كان من قبل الهلال لم يجب اخرج
الفطرة عنه فكأن من مولود له وعاله ولو كان كذلك مع الهلال لم يجب اطاهر عدم الخلاف فيه
وقد رتبنا الاشارة اليه نعم يمكن اشتراط بقائها عند الخرج عند من يجعل اول وقت الوجوب
ذلك في ذلك ولو عثر ببعض المملوك الخ يمكن عدم الوجوب لكن عاله لم يدل على وجوب التعويض
الخ او وجوب الدليل على جميع من يعول وكذا البحث في المملوك المشترك ويدل لعدم الاصل عدم
خلو صدقة الادلة لانصرافه الى الراس المستقل ويؤيد ما روي في الفقيه عن زرارة
عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت فيمن يقوم عليهم فيه تكون الفطرة قال اذا كان لكل
انسان راس فعملية ان يؤدى عن فطرته الى قوله وان كان كل انسان منهم اقل من راس فاعطى لهم
واكن في الطريق كلام لوجود سهل بن زياد وغيره فيه ولعلنا لا ننوي ذلك **قوله** ويستحب
الفقيه الخ الظاهر ان شرطه فيه وجود الصاع عند كابد على راسه ومورد اية ابي عبد الله
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل لا يكون عند العيول يرضى عن نفسه من الفطرة ومما
نعتبه خيرا او كبر هو وعياله قال يعطى بعض عياله يرضى الاخر عن نفسه يردونه فيكون
عنهم جميعا فطرة ولغده فيدل على اخراج الغريب بالاشتراف ويكره جعل النية واحدة للادارة

بأن يقول ويرى هذا الصاع على عيني الخ فيلزم عليهم أي يقبضهم ثم يخرج إلى الجنب لا يبعد
ارجاعه إلى بعض من أدبر عليه ويكون كروها لا يبرأ ما يصدق اختياراً ويندفع الضرر
ويقبض عن الأطفال الولي من يقوم مقامه ويمكن كونه تعدد الشبهة الولي ويبرأ عليه أيضاً
في الجملة ولا يتردأه قلت الفقير الذي يتصدق عليه صدقة الفطرة قال نعم يعطى ما يتصدق عليه
وهذه مقطوعة كما ترى في الأصل ولكن قال المصنف في المنهاج في زكاة عن أبي عبد الله عليه السلام
وهو اعرف ولعل استخراج منه أوداها كذلك في شأنها وإتيانها الظاهر على تقدير القول عن
الطفل في كل الخارج ولعل جاز للرواية المؤيدة بالعمل والقنوي وإن لم يكن صحيحاً وصحته
تأمل **قوله** ولو بلغ قبل الهلال الخ لا شك في الجواب عليهم لكن مع باقي الشرائط وهو ظاهر
بناءً على ما قبله لا بد من إبقاء اليوم العبد معاً عند من يذهب إلى الجواب بوجه كما
ترتأمل فذلك أيضاً أن المراد بالواجب على من أسلم وجوباً يصح معه الخارج والالتزام
واجباً على حين الكفر أيضاً كما هو المقر في الأصول من عموم التكليف ثم وقدرة دليل
استصحاب الخارج عن المولود بعد الهلال ومن أسلم كذلك وهو صحيح عوذة الدار على نفي الجواب
مع ما قبله أنه قد روي من ولد قبل الروايات وأسلم أخرج عنها حملت على الاستصحاب الجرم مع عدم
سنده وأما التقييد بقوله لا يرسل العبد فكان ينبغي على جعل الوقت إلى الفعل الصلح وهو
غير جيد لما عرفت من الدليل بقيد الاستصحاب إلى الزوال ولعل يريد ما لم يخرج وقت الصلح
أذ بعد التخييد فيعلم بالانحلال فيخلف ويعد بهل الشان مع أمراً واحداً منوطاً على امر غير مضبوطه
بالنسبة إلى الاختصاص بل بالنسبة إلى شخص واحد وقد بحث عنه أيضاً **قوله** ويخرج عن
الزوجه الخ الظاهر أن الكتاب المطلق الذي لا يود شيئاً كذلك دليل وجوبها عن المشرطي
كونه ملوكاً له وهو جائز فيهما ولعل العتيد الخارج المطلق الذي أذى شيئاً وقدرة حاله ولكن
في الفقيه سهل على من يحفر أحاطه وسع من جعفر عليه السلام عن الكتاب هل عليه فطرة شهر
ومضان أو على من كاتبه ويجوز شهادته على الفطرة عليه ولا يجوز شهادته قال نعم هذا الكتاب
وطأ على الكتاب أن على الاختيار ويريد بذلك كيف يجب على الفطرة ولا يجوز شهادته على أن
شهادة جائزة كما أن الفطرة عليه واجبة وهي صحيحة فيمكن أن الصلح عليها على المطلق لا لا يقرب
إلى العتق وانقطاع سلطنة الولي من الشرط ويمكن تخصيص الكتاب من عموم أدلة الملوك
لهذه الصحة ويحتمل تخصيصها أيضاً بمن اعتق منه شيء وإن لم ير كمل على المولى أيضاً شيء

٥٧

يمكن الرجوع ضريحه عليه أيضاً إلى من كاتبه وإن كان يبيع أو خال وأعلم أن الحكم بالخارج عن القدر
والمملوك طلقاً واضح على تقدير عيولته أياها وكذا عدمه على تقدير العيول عند الغير
أما على تقدير عدم العيول لصلاً قطاً بعض الأصحاب الإيجاب بح أيضاً وذلك هو المنهوي
من المتن أيضاً حيث قيل بقوله إذا المرغين ولعل نظريهم إلى مطلق الملك والزوجية
سواء وجبت نفقتهم أو لا في لافرق بين المنقطة والدايمية والناشرة وغيرها كما قال في البعض
وكذا المملوك الغائب والحاضر بل لا ينبغي الفرق بين عيولته الغياباً وعلماً فتكون واجبة
على الزوج والولد ون القابل السابق الزوجية والملكية على العيول ولكن فرغوا بين الواجب
نفقتها وغيرها والعول عند الغير وغيره وذلك غير واضح الذي يقضي به ظاهر الاختبا
اشتراط الزوج بالعيول بالفعل وقسمه في بعض الاختيار بالاتفاق فلا يكتفي بالنظر إلى
الفقه وقرا الأعيان ومنه فرتأمل **قوله** وشق طعن الوتر الخ دليل السقوط ظاهر
وعلم الجواب الأمر وقد أدها من وجبت عليه وقدرة تفصيلها وشرح قوله وذكر المشرطي
عليها إذا علاه أو لم يرسل ولو أقصره أو لم يرسل كفى **قوله** ولو قبل وصية الميت الخ
أي لو وصي شخص ملوكاً شخص وقيل الوصية وقيل غريب الشمس ومات الموصي صححت
الوصية فقطر المملوك الوصي على الموصي ليع حصول الشرايط المتقدمة وجوبه عموم أدلة
وجوب الفطرة على المالك عن المملوك وصدق المالك عنها وإن لم يقبل قبله قبل بعد فطرة
ساقطه من الوتر لعدم الملك لأن القبول كاشف عن ملك الوصي له فلم يكن قبل الغروب ملكاً
لهم ومن الموصي أيضاً لعدم دليل على الجواب عليه لعدم ظهور الملك الذي يجوز معه النشر
ولو قيل إنه نافي بين الجواب على الوتر يكون منكم من الجواب ويحتمل قويا لعدم دليل
الجواب بل ما عرفت من الوصية فظاهر للزمن سقوطها أيضاً اقناع الموصي فظاهر وأما عن
الوتر فالحال أن كان ملكاً لهم وقت الجواب فيشمل الأدلة ويحتمل السقوط أيضاً لأن
حين الجواب مكان معلوماً يكون ملكاً لهم وعلى تقدير مكان مستغلاً لكونهم ممنوعين عن
النصرف فيه لتعلق الوصية به وحصول العلم لأن بانكا ملكاً مستغلاً لهم مع عدم
النصرف في ذلك الوقت غير معلوم كونه وجباً الجواب نعم الخارج في المحتمل لحوط والمالك من هذا
فهمت عدم الفرق بين كون القبول كاشفاً وسبباً لا يكون السقوط من الوتر على تقدير القبول
بعد الغروب مبني على الأول كما قيل فافهم وقول على رأياً إشارة إلى رد القبول الجواب على الوتر

بما على كون القبول سببا مع قبول صفة وعلى تقدير الكشف على الموجب لرفع ادعى القول به على
 الوارث حين الرد بعده فتأمل **قوله** ولو لم يقبض الخ أى لو لم يقبض الموهوب له المملوك
 الموهوب قبل الغروب لم يجب عليه فطرته كما ينبغي على مذهب من عدم تحمّل فطرته المانع لقبض
 فالظاهر أن يكون فطرته على الواهب الملك مع جواز التصرفات كما هو مستعمل أيضا في موات
 الواهب قبل الانتباذ أو تركه على الوارث لأن الهبة بطلت لو تروى وصار المال طلقا للورث
 وإن قلنا بعدم البطلان بل يتوقف على القبض فكذلك لما مر من الواهب **قوله** ونقطة
 الآخر يعنى موات الولي بعد الهلاك وعليه وإن ضاق التركة عنه وعن فطرته مملوكه سقطت
 التركة عليها بالقسمة لأن كلاهما دين واجب في نفسه وبعد فطرته مملوكه فيكون الاختصاص
 فلو كان الدين ضعيفا لفطرته يكون قسمة التركة بينهما كذلك وهكذا والمملوك أيضا من التركة
 أما لو مات قبل الهلاك واستغرق الدين التركة فلا يجب لفطرته ما على اشتغالها إلى
 الدين فلو كان على تقدير البقاء على الميت لهدم وجوبه على الميت وأما على تقدير البقاء
 إلى الوارث وعدم جواز تصرفه حتى يقضى الدين فالظاهر أن ذلك لعدم الاستقلال وقت الوفاة
 وأما على تقدير جواز التصرف مع ضمان الدين فيجب على الواجب على الوارث من عينه اللهم
 التركة بحسب مقدار التركة في الدين غير متخفى عنه الفطرة ويجعل السقوط عنهم ح أيضا
 كما هو ظاهر المتن لعدم الاستقلال في الجملة لتعلق الدين ولزوم الحسب مع بقاء الهبة تدان
 وهو بعيد من حكم الشارع فتأمل **قوله** ويجوز من الدين أربعة أرطال قالته المنتهى قال
 الشيخ في أكثر كتبه يجوز من الدين أربعة أرطال ولم يفتد على سند سوى ما رواه عن
 النعمان بن الحسن رقه عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل في البارزة لا يمكنه الفطرة قال يصدق
 بأربعة أرطال من ابن والاستدلال بهذا الزواجر باطل من وجهين ضعفها وأرسالها إلى التقييد
 بعدم الامكان وهذا موجود في النص أيضا عن أبي عبد الله عليه السلام بغير سند فالحال على
 التقدير بعيد كما هو ظاهر ما يؤيد من أن الشيخ ذكرها للجمع بين الاختلاف في كفاي الاختصاص
 مع ذكر احتمال الغروب بالجملة لفظ أن الواجب الصاع متغير من الجنس مع التام في وجوب
 الصاع في الخط والشمع للجنار الصاع الدال على وجوب النصف كما مر فتأمل فذهبنا
 إلى قول الشيخ بعيد عدم الاشتغال إلى الخلاف أيضا ويمكن حمل ما هنا أيضا على عدم الامكان
قوله والفضل التبع الخ قد تم تحقيقه **قوله** ويجوز إخراج القيمة السوقية قد قرأنا تحقيقها

في زكاة الفطر وغيرهما بالمختص فيها ايضا وان يجوز ان ينفقها بالزكاة ايضا وان لا يجوز
قوله ويستحب في آخره قدر قليل ايضا ويؤيد الوصية بالصلاة كثيرا بالجواز كذلك
 حتى نقل ان قال صلى الله عليه وآله لا يزال الجبريل يوصي بالزكاة ما كان في يوم من يوم **قوله** حتى
 يستحب الصدقة في جميع الاوقات وقيل عليه الايات والآراء منها رواية ابن ابي عمير
 عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال ارض الغنيمة بالمال لعل المؤمن فان صدقة فظلمة وقال
 الباقر عليه السلام البر والصدقة بغير ان الفقر وبزبدان والعسر ويصدق عن سبعين سنة
سوق الصدقة افضل عن الصادق عليه السلام الصدقة باليد تقي ميتة السوء وتدفع سبعين
 نوعا من انواع البلا وتقل عن يحيى سبعين شيطان كلهم يأمرون ان لا يفعل وعنه عليه السلام
 ان قال يستحب ليرضى ان يعطى السائل سكره ولا يرأسه ان يدعو له بصدقة السائل افضل من صدقة
 العالين بالنص والاجماع **قوله** عن ابي عبد الله عليه السلام ان صدقة السائل تطفي غضب الرب
 تحق الذنوب العظيم وتكون الحجاب وصدقة التار من المال وتزيد العسر **قوله** الصدقة
 اكثر ثوابا في الدنيا منها في الآخرة وكذلك كل وقت شريف بالجمع والاحياء والمختصين اوقات
 الحجابات **قوله** الصدقة على القرابة افضل من غيرها بالاختلاف لانها على ذي الرحم صدقة صلة قال
 عليه السلام لا صدقة ونور من غناج ولقوله صلى الله عليه وآله افضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح
قوله قال عليه السلام ملعون ملعون من اتى كلفه على الناس ملعون من ضيع من يعول **قوله** يجوز
 التطوع الى الخبز في ايام **قوله** انما ينبت الصدقة من فاضل مائة الرجل وعيا على الزكاة ان الله
 تعالى عن التبذير والعجز مثل قوله عليه السلام وابدأ من يقول وفيه تأمل مائة سورة هل اتي
 وفيه مثل قوله صلى الله عليه وآله وقدر سئل عن افضل الصدقة جهل من مقل الى فقير في السر
 وعلما على المنفرد وعده اومن يكون له مؤنة وكفايتهم وكان فاكسب فاداه الصدقة بجميع حاله
 وقول الجبريل في التوكيد العسر **قوله** لو صدقت بشفقة او نفقت من يلزم مؤنته اثم
 بالصدقة ويحتمل عدم الجواز للاخذ والتعرف فيه **قوله** يستحب الاعطاس من غير مسئلة **قوله**
 يستحب الصدقة اول النهار والليل لاستدفاع بلاه الوقين **قوله** يكره رد السائل مع القدر
قوله يكره السؤال ويتأكد من غير حاجته لعل على الكراهية معها ايضا **قوله** الحق يسل الصدقة
 لما يشاء عليه من كسر قلب المؤمن بل يطلق الحسن مثل الخدعة وقضاء الحاجة للآخرة وغيرها فاشال
 واجنب فان الاجتناب عن جميع سقوطه منفع خفي **قوله** يستحب طلب الفقراء فانهم كانوا فيهم

المجس والذرة وطون العسل والتلج وجمارة الرحا والمخفق الظاهر الجواب عن كل ما يصدق
عليه المعدن الواقعة الدليل ويمكن استخراج معنى لمن الروايات الآتية ولكن المعلوم صدق المعنى
الغوي على المذكورات وظاهر عدم رادته والعزلة والشرح غير ظاهر ففي تحقيقه اشكال
فيجب الاجماع على الصدق شرعا وفيه الاثر دليل وجوبه في الاجماع قال في المتن وقد اجمع
المسلمون على وجوب شئ في المعدن والواجب عندنا الجنس وبه قال في حقيقته وقال في الشافعي ان
الواجب فيه الزكوة والروايات مثل صحيحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سالت عن
معادن الذهب والفضة والحديد والرصاص فقال عليا الجنس جميعا ولا عموم لها وصحيحة
الحلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن المعادن كم فيها من الجنس وفي رواية قال في المتن
ويجب الجنس في كل ما يطلق عليه اسم المعدن سوى كان منطوقا بانقراده كالرصاص والفضة والحديد
والحديد ومع غيره كما لا يرق او غير منطوقه كالياقوت والغير وجع والجنس والعقيق والياقوت
كالقار والقطر والكبريت ذهب اليه لما في الجمع واستدل بقوله تعالى انفقوا من طيبات ما
كسبتموهما خريجا لكم من الارض وفيه الدلالة على صحة المعنى في سالت ابا عبد الله عليه السلام
عن الرصاص والفضة والحديد وما كان بالمعادن ما فيها فقال كلما كان ركازا فقيه الجنس قال
ما احاط به بالفضة ما اخرج الله منه من حجارته مرضى الجنس وصحيحة محمد بن مسلم قال سالت
ابا جعفر عليه السلام عن الملائكة فقال وما الملائكة قلت ارضيتم الله بجمع فيها الماء فيصير
محا فقال هذا المعدن فيه الجنس قلت والكبريت والنقطة يخرج من الارض قال فقال هذا
واشباهه فيه الجنس **قوله** بعد الموت الخ اشارة الى شروط وجوبه فيه وهو ان الارض بقا
شئ بعد الموت فانها تخرج منها وفيه دليل للاجماع المفهوم من المتن والعقل وهذا واضح والثاني
النصاب نقل عن الشيخ في الخلاف عدم اصله وفيه لعدم الاثر المذكورة والاجماع الذي
نقله ابن ادریس ونقل عن ابن بابويه الدنيا الى واحد وكذا عن ابي الصالح والمثبوت في بعض
دينار وفيه دليل للاصل وعموم ما يدل على ابعاده ما خلقه الله في صحته الزن في سالت بالجنس
عليه السلام عما اخرج المعدن من قليل وكثير هل فيه شئ قال ليس فيه شئ حتى يبلغ ما يكون في مثله
الزكوة عشرين دينارا فقيده عموم الادلة وخرج على رواية علي بن ابي عبد الله عن ابي الحسن
قال سالت عما يخرج من الجنين الذل والياقوت والبرجد وعمر معادن الذهب والفضة
هل فيها زكوة قال لا يبلغ قيمته دينار افيه الجنس للصحة والشرع والاصل والضربة في شئ

عشرين في المعادن كما يرضى في الاخرة مع احتمال الاستحباب ووجه الشيخ على غير المعنى
قوله لا يعد اعتبار النصاب فيما اخرج دفعة او دفعت لا يترتب العمل بينهما في احوال كما
قال في المتن ويجعل اعتبار الدفات مطلقا قال في الدرر خلافه في ان يكون الاخراج
او دفعت كالكتن وان خلاصتها بقاها وانواعها انتهى والصدق بلوغ نصاب الزكوة على
الخروج والدفعات الذي هو شرط الوجوب كما هو ظاهر الزاوية فيضم البعض الى بعض مطلقا
وهو الاصول **قوله** يزاد للمؤمن من الزكاة اعتبار النصاب بعد الاطلاق من دليله
بلوغ ما يقع في بلوغ نصابا وكذا من عموم ما يدل على اعتبار الجنس بعد الموت كما استمع في
صحيحة زرارة المتقدمة ايضا اشارة اليه فانهم المعدن ان كان في الارض الملوكة فهو للرب
ويخرج الجنس وان كان في الارض المملوكة فهو للرب وعمله الظاهر ان يساوي فيه المسلم واليه
وان الارض سواء كانت للامم خاصة كالانسان في زمان الغيبة مطلقا وفي زمان الحضور
الادنى والاعلام او كانت للمسلمين بان تحت عنوان عدم الادلة وعدم التقيده بهذا اطلاق النصاب
ايضا ويحتمل اختصاص ما في ارضه عليه السلام بشيعة كاشعير وبعض الروايات الدالة على ان
التصرف في ارضه وماله وما في الارض المفتوحة عنوة بمصالح المسلمين كاصالها فانها
تكون ملكا للغير الواجب اطلاقه لا يبيح للمعدن الواجب الاداء **قوله** الظاهر تعلقه بين
فلا يجوز التصرف فيه الا بعد الاخراج كالكوكب ويكفي جواز الاخراج من غير كالكوكب لئلا
يلزم الحرج والضيق لحصول الغرض وظاهر الادلة تقتضي الاول مع عدم التفرغ بجواز الاخراج
عن غيره والقياس على الزكوة من غير دليل غير معقول ولا شك انه لو شرط ايضا قال في المتن
الواجب جنس المعدن لكانت تجب على من يخرجه ليعمل في العوم الادلة مع صلاحية التملك واكتب
ثم قال العبد اذا استخرج معدنا ملكه سيده لان منافعه له ويجب على المولى الجنس في المعدن
هذا اذا خرج له السيد وانفسه مع القول بان لا يملك وفيه ما قال انما اذا اطلق يملك في استخراج
لنفسه باذن المولى في الصحيح ايضا ان ذلك للاختلاف في الشافعي في العوم فيه تأمل ايضا
عدم تسليم العموم الشامل لصورة النزاع بل ظاهر العموم الدال على ان يخرج الجنس كون البا
لواحد نعم اذا اخرج مطلقا وبان السيد ان يخرج له يكون للسيد لا من منع عماله
مع الادنى بالاجماع نفسه مع القول بملكه على ما هو المفروض فالظاهر ان وجه حكم التملك
ويدل على الايقاع له للمؤمنون عند شروطهم ودم في العمل بالقول لان يقال ان السيد

بحرمة الاذن باخراج ما يخرج ماصا وكله فتأمل فان كونه للعقيد مقتضى القوانين
والعدن تلك ملك الارض لا يخرجها **ج** يمكن ان يكون الوصول الى حد النصابين الاثنيين
من التقدريين كالمال في صحبة الجلبى كما يؤخذ من معادن الذهب والفضة والظاهر اعتبار
نصاب كل واحد فيه ولما في صحبة البرزخى من اى الحسن الرضا عليه السلام قال سالت
عما يجب فيه الحسن من الكنتز فقال ما يجب الزكوى في مثله ففيه الحسن والظاهر عدم الفرق
بين المعدن والكنتز وكثيرا ما يطلق عليه الكنتز كانه صحبة زوارة المتقدمة وما في صحبة البرزخى
المتقدمة ما يكون مثله الزكوى عشر مائة دينار كانه انشا فتأمل **ح** ما علم صدق المعدن عليه
يجب فيه الحسن مع الشرايط النقط والكيف والمال المائى اشتباهها المذكور ما في واية
مسلم المتقدمة في العقيدة وهي صحبة في التذريب مع الاشارة في غيرها واما الصدق في مثل
الحض وطريق الفضل والعلاج فير ظاهر وقدر التصريح في الدروس على الوجوب في الكل
لا ريب انه لو **قوله** وفي الكنتز المأخوذة الخ الثالث من الاصناف الواجب فيها الحسن
هو الكنتز وليله الاجماع قال في التتمية الزكوى الكنتز واللقص هاتهما هو المال المدفون
والمخزون في الارض ويجب فيه الحسن بخلاف بين اهل العلم كونه من جملة الغنائم عندنا
فتشكك في لايه وينبغي ان يقبل التعريف بقدم العلم بكونه من المال من غير التصرف في مال لا ينبغي
ولعله ترك الظهور وصحبة زوارة من اوجع عن علي السلام قال ما تنع المعادن ما فيها فقال
كلما كان زكوا ففيه الحسن الجنبه صحبة الجلبى قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المعدن وعقوب
الزكوى فقال عليه الحسن ما تنع الكنتز كونه قال الحسن من المعادن كحرفها قال الحسن نعم الزكوى
والصدق والحلاب وما كان بالمعادن كحرفها قال فوجدتها كما يفتن من معادن الذهب والفضة
وصحبة البرزخى من اى الحسن الرضا عليه السلام قال سالت عما يجب فيه الحسن من الكنتز فقال
يجب فيه الزكوى في مثله ففيه الحسن فلا شك في وجوبه في الكنتز في المجردة واما الوجوب فيه انما
يوجد فيحتاج الى التخصيص فيقال الكنتزان وجدناهما ملك بالادب والبيع ونحو من الاشياء
الملكه الاولى للورثه مطلقا مع العلم بانورثه بل مع تجزيم كونه ايضا فلا يخرج واندر
يقسم بينهم لا يثبت بد الورثه وكلما هو تحت يده فهو كماله في علم خلافتنا فتأمل فان الاصل
الترسيم القرائن والعمل بها وان علموا واعرفوا ان زكوى له فيقال الى المال المقدم على الورث
وصحبه حكم الثاقي وهو ان يعرف المال الاول فالاول حتى ينتهي فان عرفه مالكه مطلقا فهو له

٤١

نية ولا يمين لا يثبت بد مع دعواه لا يمين نازع ولكن ينبغي لعقيد الخلق مع قرائن الخلاف
ظنه وان لم يعرفه مالك او عدم المال ولا اشارة في لفظه مع كونه في دار الاسلام وان
فيه قبل الدار بسكرة الاسلام بنحو الشهادة واسم النبي والسيطان المسلم بل ما يدل على ملكية من الله
حرمة ولا يجوز اخذه بدون اذنه مطلقا مع عدم العلم به والظاهر عدم العلم به في صدق
اللفظة وان عليه الكنتز ايضا ولكن الظاهر المعتبر في الكنتز ايضا الذي يملك بعلاج الحسن
العلم بكونه ملكا للمسلم لا يجوز اخذه بالظاهر ولا كونه في الاثر الا ان العلم بعدم العلم بالزكوى
واما اذا لم يكن عليه العلامة ولا يكون كونه مالاً للمسلم لا يجوز التصرف في مال الظاهر كونه مطلقا
لواحد من الحسن لمعوم اذ لا الحسن مع عدم العلم بملكه له حرمة وان مجرد الوجود في ذلك
لا يدل عليه وان كان دار الاسلام لعدم ظهوره لا يصلح لذلك ولا احتمال كونه ملكا للمسلم
التصرف في مال مستقلا او تبعا للارض خصوصاً مع القرائن وقوله للمال المجمع ان كان
له قيل في لفظه لصدق تعريفها هذا مع طر يكون المال والارض من المال الحر غير عبيد
فتأمل وان وجدته ملك الغير فليس مع الاكل فيقال من سبعة حتى ينتهي الى العارفين
بجهل وقدم الحكم فيه والظاهر لو كان المال من لا يقبل اقراره بالصبي يحفظ حتى يكبر فيقبل
الحكم بكونه له بالفعل واعطى له من يجوز له قبض ما لا يلبس الا ان عليه مال خصوصاً مع القرائن
وان وجدته ارض وادب وادب مودة بالتملك من لا يجوز التفرد في ملكه ولو كان فيه تلك
العلامة فالظاهر لفظه مطلقا مالاً ايضا ولا اثر للدار اطلاقا على ما فهم فتأمل فيما ذكرته فانه
وان خالف بحسب الظاهر من بعض عبارات ولكن الظاهر صحيح ولا يبعد كون بعض
ذلك هو المراد وقد عرفت مما ذكرنا انه لا بد في التعريف من القيد المذكور وجعل شرط
واعلم انه يحتمل عدم حكم اللفظة في بعض اذكر لفظه بل يكون من قبيل مال مجهول المال
وسيجب حكمه بحكم اللفظ **د** من المشتى **ا** لوجود الكنتز في ارض مملوكة لمحمد بن عيسى
كان زكوا وفيه النحر وفيه قال ابو يوسف لعلم عدم ادلة الحسن في الكنتز فيظهر عدم الخلاف
عندنا حيث ما نقل الخلاف فيهم وكان يريد بالحرف من لحرمة مال وفيه تامل لان الظاهر الكنتز
الذي يجب خمسة كونه ملكا للمسلمين **هـ** لا يجوز نقله لغنا او خفي من بيت مخصوصا
اذا كان قد فواته بنية احكمه مع علمه نعم ان يملك كذهب من يجعل الحسن في مال استفيد
اذا وجد في قبر من قبور الجاهلية فكذلك بالبحث كما تقدم **ج** لو استاجر اجير ليحفر في القبر

المطلب الثاني في بيان قوة الاستدلال بالجملة لا بالجزء وذلك بخلاف ما ذهبوا اليه من الاستدلال بالجزء
والاستدلال بالجملة لا يثبت ذلك فالواجب هو الاجماع والكنز لا يثبت صحة الاستدلال بالجزء بل بالجملة
لما فيه مقدار الحرف والمقابل من عدم جواز الاستدلال بالجملة لاحتمال وقوعها في الملك غير المتين
والظاهر يجوز وقوف الملك بعدم تصديق كونه منفعلة لغيره على تقدير عدم احتياجه الى اليقينة
كما هو الظاهر وسيجي تحقيقه **ف** اذا استأجر دارا فوجد فيها كنزا فهو للمالك وقال بعض
المستأجر وهو بعيد فلما ذكروا اليه على المستأجر الاثبات لو ادعى به يجب المحسن فكل مكان
كانا وهو كمال من جود تحت الارض على اختلاف انواعه من الذهب والفضة والصفر
والنحاس والاولى وغير ذلك وبرهان ذلك الخ وادليل عموم الادلة والظاهر انه لا خلاف
لنا فيه لاحتمال تنقله عن بعض العاصم وان لا يثبت من الغيد المقدم ذكره **ف** لا يثبت فيه
الحول وهو قول اهل العلم **ف** يجب المحسن على ما وجد من مسلم او ذمي او حر او عبد او غني
او كبري كراواتي عاقل ومجنون **ف** الا ان العبدان وجدوا للكنز فهو لسيده وهو قول اهل العلم
فانهم انفقوا على ان يجب المحسن على الذمي الا الشافعي وفي الدليل ائمة ولعلم دليل الموم عموم
ويكون للكنز الاخراج الولي في غير المكلف ولعلم يريده الصغير والمجنون من يقدر على التملك
بغيره فيعمل الملك بما لا اخذوا القبط الاول بيرة والارث والحث في العبد والمكاتب
منه المعدن نعم في الذر وس ايضا والظ ان يملك بما يسمى ملكا لا اخذ لا يجد العلم والوجدان
ويجوز الوصول والاحتياكا في المعدن اذا احتاج الى العمل فتأمل ويجي تحقيقه في الظاهر عدم
الخلافة في جوب النصاب وان النصاب الاول من احد المتدين عينا او قيمة قال في المنتهى
ذهب الى انما ذنبا لجمع ويدل عليه صحة البرز نظى التقدير ويؤيد الوجوب في المعدن والحب
عن ذكره في المتن مع ذكره في المعدن تكاد احال على الظاهر والظ اعتبار الضم في الكنز والنصاب
للصدق وكذا ذلك في المعدن ويجوز اعتبار الوجع العرفي وعدم الياس عن الوجدان
وتألفوا انه بعد المونة كافي للمعدن ولعلك تأخر من التفصيل عرفت ما في المتن من الاجماع
عدم ظهور الاحكام مشكوك في تقدير وجوده في دار الحرب مطلقا وكذا الحكم بكونه
كذلك في دار الاسلام مع عدم اثر الاسلام وان يحسن بغيره بالمكن في ملك الغير كما في اهل
الظهور وبقرينة ما بعده وكذا كونه لفظه على تقديرهما والراي اشارة الى راي الشيخ بكثرة
كنز الح ايضا ولعلم عموم الادلة وكذا كونه للمشتري مطلقا لاحتمال اثر الاسلام وانه بلده وغير

فلا وقد في التحقيق فتأمل وقد ذكر **ف** وكذا لو اشترى دارا بالجزء يعني لو اشترى جزءا فاقبضه
جوفه والاعرف للبايع فاحترق بئتي فان عرقه ولو مطلقا لما في الاصل المشتري بعد الحكم
الاول والاضحى لما في وثائق الثاني وهو جوب المحسن على المشتري وغيره واضع لمدم كونه لاحد النصاب
التي يجب فيها المحسن وجعل مثل الكنز مع عدم صدق عليه من غير دليل بعيد بل يمكن المناقشة في وجوب
للمشتري مطلقا ايضا لاحتمال كونه لفظه الا ان يثبت عدم العلم ومع ذلك عمل التامل ايضا
لظهور كونه للمسلمين على تقدير وجوده في دار الاسلام وانما تفرقه وكذا قوله في السمكة فهو للوا
من غير تعريف بعد المحسن لاحتمال وجود اثر الاسلام بل كونه في دار الاسلام مع ظهور اثار
القدر يدل على كونه للمسلمين فالخاتمة بالقطع على انه لو ظهر لوجود المحسن وجبه الا ان
يقال عوض وهو بعيد على ان الظاهر ان السمكة وما معها ملك الصايب للقبض خصوص ما علم
اعتبار اليقينة في الحيوان الا ان يثبت ليس اخذ الصيد حيا في الماشي وهو بعيد ويقال في حيا
يملك للمالك اليقينة ويجعل على غير الحيوان وهو ايضا بعيد الظاهر كونه ملكا للصايب مع اشر
الاسلم ايضا لان الظاهر ان كان المسلم الا انه معرض عن وقوعه في البحر لان يظنه حيا
فيكون لفظه في حيا كونه للمشتري مطلقا لعدم شعور الصايب به كونه مطلقا لعدم شرا
الشعور فتأمل فان كل ما لا اكثرها من هذه الاحتمالات ولا دليل واضح على ما ذكره **ف**
وفي القوس الخ هذا راي الاصناف قال في المنتهى وهو كمال ما يخرج من البحر كاللؤلؤ والمرجان
والعقب وعنه ذلك ويجب فيه المحسن وهو قول علمائنا اجمع ويدل عليه ايضا صحة الجلبى المتقد
وظاهرهم اعتبار النصاب المذكور في المنتهى النصاب مع القوس دينار واحد قابل قيمته
دينارا وحيث فيه المحسن وما نقص عن ذلك ليس فيه شيء ذهب اليه علماءنا ويدل عليه في
محمدين على المتقدمة اعتبار نصاب المعدن مع عدم الضم فلو لم يكن اجماع فالظاهر عدم
اعتبار لعموم الادلة وعدم دليل القيد فالظ بعد المونة كغيره في الحث في اعتباره في الد
قطر او مطلقا ولو كان بالرفعات المتقدمة ووجود الترخي والترك بالكلية لانيته العود
واعتبارها اذا لم يكن القطع للاستراحة مع قصد العاودة كما في المعدن والكنز فلا يبعد المطلق
لصدقه وصوله نصابا على الرفعات ايضا مع اجماع اعتبار ما وجد الاثنا وجد وجب
ان اثارا وجد تعدد اثار اجماع في اعتبار في كل واحد واحد الاصل عدم اعتباره فيه مع
العوض والوجوب مطلقا في الكل لعدم بلد وس والتفصيل هو من ذهب للمنفرد **ف**

انما هو الجرح الذي يقتضي تقديرا بما اذا لم يكن مما يجيب فيه النفس بسبب ان كونه الغيب لم يرد ان اخذ
من وجه الماء بغير عوض فعدن بحسب غير النفس من جهة كونه معدنا وبغير فيه زصاب المعدن
ويجيب فيه الخلاف لانضاب الغوص كانه لا يترك للظهور ولا يفهم من المعنى فبذلك عدم الجواب
ظ وكذا عدم كونه ما يجيب في الغوص في العنبرج وانما جلد من المعدن فخلل التام الاحتمال
اختصاص الوجوب في المعدن على ان لا يخرج من معدنه كما هو للتبلي لان يكون معدنه وجه الماء
فلا يكون وجدا ما يصدق عليه المعدن على اي وجه كان وجبا للنفس ولهذا لم يجيب فيما اذا امك
بغير الوجه ان يمدل عليه ذكر الميزة والاصل فاذا التقط سلك من وجه الارض من غير معدنه
يحتل عدم وجوب النفس فيه كافي الغوص اكثر فانه وجد على وجه الارض ما لو كان فيهما
يجب في النفس ليرجى مثل الاواني والامعة وغيره وظهور معدن الذهب في الواقع في محبة
محمد بن مسلم والمعادن في محبة الحلي وما عالجته في محبة شجرة اقلناه اذ لا يقال القطعة من
الذهب الموصى في وجه الارض في غير معدن مثله معدن الذهب والجلية الاصل براءة الذرة
والصدق بحيث يكون محبة شجرة عن غيره واضمح على انه قد يناقش في كون العنبر من معدن المعدن
قانه المنتهي العنبر قال الشيخ انه نبات من البحر وقيل هو عين في البحر وقيل العنبر بقوله العنبر
جنم فلا ياك شي الاما فلا يظهرون معدنا والاصل عدمه قال ايضا قال الشيخ في بيان
المصادر من البحر الخمس في بيان اخرج بالغوص والحد في قبة النفس وفيه بعد والاقرب لكانه
بالارباح والغوايد التي يعتبر فيها مائة السنة لا بالغوص كان والظاهر انه على تقدير صدق
لا المعدن في الحاقه وعلى تقدير العلم فان صدق عليه ما يدل على وجوبه في الغوايد والارباح
يكون منها والافلاشي ثم قال المالك لا شيء وفيه وهو قول اهل العلم كافة الا رواية عن احمد
عمر بن عبد العزيز اننا انصيد فلان في كصيد البحر فيكون ادخال تحت الغوايد والمكاسب بل
صيد البحر ايضا خصوصا اذا كان على وجه الكسب الاكتساب ويدل عليه قوله قيل هذا
الاخر بالحق بالارباح والغوايد التي يعتبر فيها مائة السنة لا بالغوص كيف كان الا ان شفى
بالاجماع فتأمل وسيجيء دليل الاكتساب ويكن الوجوب من جهة الغوص ايضا على تقدير
بركاه على الكلام المتقدم للشيخ الا ان يكون الاجماع اخرجهم واعلم انه يمكن اجتماع بعض
الاخصاف خصوصا على ما تقدم من الحما كونه المراد بالمعدن ما كان من ذلك النفس سواء
اخذ من معدنه ام لا فلو كان كثيرا معدنا وغنمه بل يصدق على مثل العنبر بناء على ما مر انه

٤٣

لو اخذ بالغوص المعدن والغوص في وجوب الجميع ويرجع ما هو صفة اهل النفس والنجس
احتمالات والظاهر اعتبار الغنمة مع الاجتماع مطلقا لصدقها وجودها في الارض وان
بالاجماع وعدم التمسك بشقوق سائر احكام الغنمة فيها وكذا الغوص في الاجتماع مع الغنم والظاهر
عدم اجتماع المعدن والكثرة على تقديره ينبغي اعتبار كونه معدنا لانه لو طوع اعتبار كونه
نضابا يبان عدم وصوله الى عشرين دينارا وقدر ما يدل على عدم تعدد وجوب النفس في
يحتل كونه من عدم وجوب حقن فمال واحد فذكرنا ان اجتماع المكاسب مع غيره فالظاهر
ممكن بان يعمل في ارضه لان يتركها او معدنا فالظاهر الوجوب في عدم الغنم في الماء **وقد** وبما
يفضل عن مائة السنة الخ هذا اخص الاخصاف قال في المنتهى الصنف الخامس لربايع الاجزاء
والزراعات والصناعات وجميع انواع الاكتسابات وخواص الغلات من الغلات والزراعات
عن مائة السنة على الاخصاف وهو قول علمائنا اجمع وقد عرفت فيه الجمهور كافة في الغنم
ساقطة تكرار الزراعات لغيره يدعيها في الاول كما ذكر في ربيع العرس كاسيبي وعدم الغنم
الى ان زراعات بعد قولها غلات ومعلوم ان الراد بالفاضل من حوت الغلات التي يكون
بالزراعة ولعل عطف تفسيره وان الصناعات داخل تحت الاكتسابات وكان الظاهر للاختصاص
على المتن مع احتمال اولوية تبدل الصناعات بالاكتساب بناء على زعمه والظاهر لا يشترط
الاختصاص الا ان يريد به عدم الاشرف الذي هو خارج عن الحدود حرام وانما الدليل عليه
فكانه الاجتماع المتفاوتة المنتهى مع انه ينقل الخلاف فيما بعد وسيجيء واستدل عليه بالارباح
مثل قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله غنمه الخ والغنمة عاتقها ما بعد غنمته
ونعمه وما يدع حرج من خارج الدليل بقى الباقي تحت العموم ولا بد ان يكون الكلام قبله الغنم
وذكره ايضا بعد على كون المراد بغير غنمته دار الحرب فقط وان كان هو محتمل غير بعيد عن عدم
ظهور صدق الغنمة على كل ما ذكره ونفع ولو كان بالكسب والمجدد والطاعة مع خروج الافراد
مثل الميراث ونحو عند الاكثر فتأمل ومقتضى قوله تعالى بانها الذين امنوا انفقوا بطيات
ما كسبتم وما انجزناكم من الارض وجه الاستدلال في الثاني ان قد اتفق اكثر المفسرين على
ما يخرج من الارض والمعادن ولكن زعمنا انما التمسك هو النفس فكذلك المعطوف عليه فيه
تأمل ايضا بالزوايات مثل جمعية عبد الله بن مسعود قال قال ابو عبد الله عليه السلام على كل امرئ
اغتم او اكتسب النفس ما اصاب لفاطمة عليها السلام ولبن بل امرئ من بعد ما من وزنتها الحج على

الناس عليهم غاشية يصفون كذب حيث شافوا الظاهر عليهم الصدق حتى الجباط يخطب الحسن بخسة
 واثيق قلنا منته دافق الأمن احلنا من شيعتنا لتطيب لهم بالولادة ان ليس شيء عند الله
 يوم القيمة اعظم من الزنا انما يقوم صاحب الحسن فيقول يا رب سل هؤلاء بما اتقوا وانه هذه تأمل
 لاني الصفة كما قال في المنتهى ولفظ غرط لوجود عبد الله بن الحسن الحضرمي في طريق الكاثير بها
 رايته انه في غير ما قال في عدم حج واقفي جس كتاب قال يروي عن القلات الحنبرية ولا يعتد
 غرض ليس شيء البتة وقال المصنف مثل كلام جسن في صفة وفيها دلالة على عدم صدق الغيبة على الكتاب
 وانها لا تعلق في زناها ولائمة بعد ما وعدم اخراج المؤنزة في الكسب ومعلوم ان ليس كذلك
 وعدم وجوبها على الشيعة وان عدم وجوب الزنا وعدم وقوعه كحاج حلال وهو في غير ما من
 الاخبار وايضا وفيه تأمل واضح فتأمل واستدل ايضا برواية محمد الحسن الاشعري قال كتب
 بعض اصحابنا الى ابي جعفر الثاني عليه السلام اخبرني عن الحسن بن علي بن مفضل الجول من قليل في
 من جميع الصواب على الصانع وكيفية لا يكتب بخط الحسن بن علي بن مفضل في المنتهى في الصحيح
 عن محمد بن الحسن تأمل اعدم ظهور محمد الحسن الاشعري وسيد كل من الصغار ووقع نقله
 عن ابن مزيار ويعلم نقله عنه مع عدم شهرته بهذا القبول بل يكفي بان الحسن او الصغار
 ولهذا ما قال في المختلف صحة محمد بن علي بن مزيار في الدلالة ايضا غير محتمل وهو ظاهر
 ورواية علي بن مزيار قال قال ابو علي ابن راشد قلت لاسمعي بن القتيام يا امرئ واخذ حقتك
 فاعطت موليك ذلك فقال لي بعضهم واهي شيء حقه فلم ادر ما احببه فقال لي يجب عليهم الحسن
 فحي شيء فقال في امتعتهم وضاعهم قال فالناظر عليهم والصانع بيد فقال في ذلك انكم
 بغير مؤنزة علي بن راشد غير صريح بنو شيف بل قيل انه وكل من شكور وكان له لاسمعي بن القتيام
 ولكن كونه مستند فتأمل ورواية علي بن مزيار قال كتب اليه ابراهيم بن محمد الهندي افران
 على كتابك ليك في احوال علي بن مزيار قال كتب اليه ابراهيم بن محمد الهندي افران
 علي بن مزيار في صفة مؤنزة نصف الحسن ولا في ذلك فالتفت من قبلنا في ذلك فقالوا
 على الصانع الحسن بن علي بن مزيار في صفة مؤنزة الصيغة واخرجهما الاثر في الرجل وعبد الكتاب وقرأ علي بن
 مزيار في صحيح مع توثيقه ولكن المكتوب اليه غير صريح وابراهيم بن محمد الهندي افران
 انه يحكي انه كتب وقرأه علي بن مزيار كان صدق الزنا وتدل على انه لا يضر حيث فهم ان الحاكم على
 مع اننا في كتابنا به وقلت لا يخفى عن اجمالهم انها مكاتبة وغير هاس الزوايات ولكن ليس

وضيقا وشكها مستحقا في الشريعة الهللة والاجماع المدعى غير معلوم فان الظاهر الى الجنيح
مخالفة كماله عنده والمنتفى والمخ قال في المختلف المشهور من علمائنا الجواب الجنيح في ارباع
التجارات والصناعات والزراعات وقال ابن الجنيح فانما استبعد من ميراثه ولو كان
او صلبا او زوجا او نحو ذلك فالأصل ان لا يخلو لغيره لاختلاف الزواجر في ذلك ولو لم يكن
الانسان لم يكن كالأرض التي لا يخلو منها الا ان يوجب ذلك من لا يتوخى خلاصه على الجنيح
الناويل وكذا نقله عنه ذلك في المنتهى مع نقل الاجماع فيما تقدم واستدل في المخ بالاصل
في صحة عبد الله المنقولة واجاب بعارضته لاصل الاحتياط وهو غير جيد وهو فعل
ذلك كثيرا وبالاطال لاصل مع قيام الموجب وهو جيد لو كان وعن الثاني يجعلها على جميع
ما يتعمد كقول في الاثر وبها مشتمل على انقول يجوز فيه مثل القوض والمعدن والكفر
والجواب عنه ظاهر وهو تخصيص بالدليل ومخالفة أكثر الاجماع والشهر العظيمة وقيل
الاثر وبعض الاخبار ايضا سلكوا شذوذا لا يجوز جماعا على الشيعة خصوصا وجوب النص
حال الغيبة لو روي عنه في اخبار كثيرة كما تستمع في حمل ما يدل على الوجوب في هذا الصنف
على الاستصحاب مطلقا وجوب غير النص واستصحابا معه مطلقا ومع غير الحاجة ممكن
ولكن المخالف لا يخرج عن اشكال في الظاهر عدم المخالف في اشتراط الموقنة في المنتهى لا
يجب في نوادر الاكتسابات والارباح في التجارات والزراعات شي الا فيما يفضل بقر
وغيره في السنة كالمذهب اليه علماءنا واستدل بخبري محمد وعلي المتقدمين وقد عرفت
الاخبار الواردة عليه والظاهر ان الاحتياط بجميع ما يخرج من غير اسراف فهو خارج ما لا يجنب
تحقق الاسراف المحرم وفعله ما يوجب خمسة ولو لم يكن الاشتنا فلا يخرج من ما لا يجنب
له القوت للعارف ويخرج من الفضل لو كان ويحتمل عدم اعتبار ذلك والاحتياط عن الكل
يصرف الموقنة على ما يخرج ويتفق في الظاهر ان اعتبار الموقنة من الارباح مثلا على تقدير
عدمها من غيرها لو كان عند ما يورث من الاموال التي تصرف في الموقنة عادة فالظاهر
اعتبارها ما فيه الجنيح بل يجب الجنيح من الكل لانه لو حوط بالعموم اذلة الجنيح وعدم وضوح دليل
الموقنة وثبوت اعتبار الموقنة على تقدير الاحتياج بالاجماع وبقي الضرر وحمل الاحباد
عليه ولتبادر الاحتياج من بعد الموقنة وثبوت اعتبار الموقنة لواقع الخبر ولا بد في احوال
عدم الجنيح من لو كان كثيرا مع عدم الاحتياج الى صرفها اصلا مثل ارباع تجارات التل

٤٨

وذراعتهم والاكابر من التجار والزراع وميتا في حكمه في الجنيح في الجنيح ويحتمل التضييق
ليخرج من الجنيح ما لا يورث من احوط والظاهر اعتبار ما كان له في زمانه وان تبادر الى الزمن في
اول الامر اعتبارها من مال الجنيح فتأمل وظاهر العبادات مثل الاخبار وقول المصنف في ارباع
التجارات بيان لما فيها يفضل ويحتمل كونها صلة للموقنة الموقنة من الارباح
قوله وفي ارض الذي اشتراها من مسلم هذا هو الصنف السادس في المنتهى الذي
اذا اشتري ارضا من مسلم وجب عليه الجنيح ذهب اليه علماءنا اجمعين ويدل عليه ايضا صحة
ابن عيينة الحداد لم يمت باجفوي يقول بمازى اشتري من مسلم ارضا فان عليه الجنيح في
المخ انها موقنة وجهه في ظاهر بل الظاهر انها صحيحة وقدمت ما يدل على عدم الجنيح لا
في الغنائم ولكن جعله في الارض غنيمته على التام اذ يلزم دخول جميع الاسنة والاموال والظاهر
عدم الادارة فلا يجنب الناويل بزيادة الغنيمه مطلقا نعم يمكن تخصيص ذلك بالاجماع و
الخبر المذكور انما اذا كان الظاهر العبادات والخبر يكون ذلك في مطلق الارض قال في المنتهى هل
هذا الحكم يخص ارض الزعامة او هو عام فيها وانه الساكن اطلاقا لا سيما يقتضي الثاني و
الظاهر ان الظاهر ان مرادهم بالاطلاق هو الاول ويقتضي الاصل وان الساكن لا يقال له عرفا
الارض بل الساكن نعم اذا اشتري ارضا يجعلها اسكناحي فيه البحث ولا يبعد الوجوب ايضا
ظاهر ما عوم الارض ولو كانت مفتوحة غنوة وفيها ما لم يعد الملك المطلق بل الآثار انقص
فذلك ليست ارض فوجب الجنيح فيها كما قيل على التام بل ولو قيل للملكية بتبعيتها لآثار ايضا
فيه فاشرف ان الظاهر انها زول وبناؤها ويلزم اخراج خمسها مرتين فتأمل وعلى تقدير الوجوب
بالشرائط كسائر الاراضي **قوله** وفي الحل اذا اختلط بالحرام المخ قال في المنتهى ذكره كثر
علماءنا ويدل عليه رواية الحسن بن زياد عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان امير المؤمنين عليه السلام
اتاه جليل فقال يا امير المؤمنين اني اصبحت مالا لا اعرف حلالا من حرام فقال لا يخرج الجنيح
منه لئلا المال فان الله تعالى قد رخص في المال الجنيح واجنب ما كان صاحبه يعلم ومنه الله
جدا ما والسند ضعيف ورواية السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان جليل اصاب
الموقنة على ايام فقال في اكتسبت مالا انقضت مطاير جلالا او حراما وقد ردت الموقنة
ولا ادري للحلال من الحرام وقد اختلط على فقال امير المؤمنين عليه السلام تصدق بثلثك
فان الله رخص في الاشياء الجنيح وما يراى المال لك ولا تلتها واضع والسند غير واضح مثل

49

الحضرة

من المالك عليه السلام في هذه الكلية ويشل الأخير معنى ما يدل على الجزاء الزكوة والخمس إذا
أخذ الظاهر من قوله ويشل ما قال في الفقيه وسئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل
ياخذ من ماله ما لا يخرج منه أو خمس ما يخرج له من المعادن أحسب ذلك ما ينبغي كونه
وخمسه فقال نعم **وقال** القول قول ما لا يخرج يعني ما لا يخرج من المعادن ما لا يخرج
فيه فالأكثر على أن القول قول المالك فالمستخرج خارج وعليه البنية وعلى المالك البنية لأن
المالك لم يوافقوا وضع اليد عليه فكذلك ما فيه فهو تحت يده ونقل عن الشيخان القول قول
المستخرج لا لأنه وضع اليد على المالك بحسب الظاهر والمنفعة لا يكون واضعاً يد غيره على ما
فيه وهو بعيد لا سيما وضع الأرباح للمالك وهو منفعة البيت التي لا يخرج عنها
حرماً وقد روي أيضاً أن القول قول المستخرج في القدر المظاهر للأصل **وقال** في القسم
ستة أقسام إلى آخره كونه مقسوماً ستة أقسام نصفه للرسول صلى الله عليه وآله ونصفه
للإمام القائم مقامه والنصف الآخر لباقي المذكورين هو المشهور بين الأصحاب وعليه ليست لأكثر
الأخبار والكثرة وقال بعض الأصحاب بأنه مقسوم خمسة أقسام سهم له وللإمام بعن صلى
الله عليه وآله والأربعة لغير واستدل عليه خبر صحيح من فعل صلوات الله عليه في ذلك و
الجواب أن فعله لا يكون بمنزلة ما أوعى الأصحاب وهو متفق عليه وكذا في مسألة عماد القدر
التي ينبغي وبالجملة الأمر بالية حكماً ماضياً وليس وكذا الكلام في الخبرين في خروج
عن ظاهر الأدلة مع الشبهة فالثلث له صلوات الله عليه والسهم لله لا زكوة لهم والسهم للرسول
وسهم ذي القربى فإن سهم ذي القربى مع وجوده لم يعد للإمام القائم مقامه فكانت الأثر
والبنوة وإن عني به أوصاف الغراب ويكون التغيير للشيخ فامل وبعده له على السلام في حق
ع ويدل على ذلك الإجماع المنقول عن الشيخ في المنتهى والأخبار والأدلة التفسيرية مثل قوله
سهم ذي القربى الزكاة الرسول الإمام وقوله سهم لم يقسم من الله فله نصف الخمس مثل قوله
ممن في القربى الزكاة الرسول الإمام والأخبار في ذلك كثيرة وينبغي لبعض الأصحاب
أن يكون من بين هاشم ولأبيان والأصناف فهو المشهور عندنا قال في المنتهى ذهب أكثر علمائنا
إلى الأول ونقل عن ابن حنبل ما ذكره في غير المطالب بالشرع أن الإمام المسلمين وسائرهم ومن
السبل كلهم في النصف الآخر كونهم داخلين في الثلاثة الأصناف فلا يشترط الأول لأدليل عليه
وقد روي البحث عن سهم أبي الزكوة والثاني هو ظاهر الآية ولكن الأخبار تخصه بالرسول وأبي المالك

سليم

٤٧

الجهنمي عن أبي عبد الله عليه السلام واليتامى والميتة وما في رواية عبد الله بن كثير عن بعض
أصحابه عن أحد ما عليه السلام قال لا تملكوا خمس الله إلا خمس الرسول الإمام وخمس ذي القربى وخمس
الرسول الإمام واليتامى والرسول والمساكين منهم وابن السبيل منهم فلا يخرج إلى غيرهم لما في رواية
سليم بن عيسى الجعفي عن أمير المؤمنين عليه السلام قال سمعت يقول كذا كثير ثم قال أعظم من ذلك
كلهم في القربى الذي قال الله تعالى إن كنتم ألحتم والله غني بذى القربى الذين قربهم الله نفسه
وبنيته فقال الله نفسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل من حاجته
ولو يجعل لباقيهم الصدقة نصيباً أو كتماناً يطمعنا أو يساخ أو يرد الناس وما في خبر جدي بن
عمارة أحدنا بعض أصحابنا رفع الحديث قال والنصف لباقي والمساكين وابن السبيل من الجماعة
وغير من الأخبار والكثرة جعلوا اختصاصهم بخبر الزكوة تدل على تخصيص شيء لهم وليس غير ذلك وقد
ما لاختصاصهم في خبر عبد الله بن سنان وقد روي صحته ودليل ابن الجنيح العموم ويمكن أن يقال
لأبي بكر بن عمر بن أبيان الله وبين النبي صلى الله عليه وآله وعلى تقدير عدم تخصيصهم بآية من الأخبار
الكثيرة وما يسيح فيها من الأدلة وان لم تكن صحيحة ولكن كثرتها وأنها تدل على وقوع
مع الاحتياط فإن البراءة تحصل باليقين بإعطائه هؤلاء من بين هاشم بخلاف الغير مع الاحتياط
على عدم ترك الواجب وإن قيل بجوب إعطائه كل جماعة من كل صنف وقدر البحث على عدم
جواز إعطائه بني الخطاب وإعطائه من نسب إلى هاشم بالدم ولاشك في إرادة أولاد الإمام في
أحكام النكاح والارث وغيرها في الآيات والأخبار وكلام الأصحاب والأصل الحقيقة
والاحتياط معلوم أن الحكم إنما اعتباراً بالإيمان فما وجدنا يخصه شيئاً فنفعل ما يدل على اشتراكه
في الزكوة من الإجماع والأخبار فتشعر بذلك ومع كونه عوضاً وما يجدنا لغيره خصوصاً ولكن
الأصل وظاهر الأدلة يقتضي عدم الظاهر عدم اشتراط العد الزكوة يمكن أيضاً جواز النقل عنه
ظهور الدليل وما مر في الزكوة مع كونه عوضاً ولا تنافي في الجواز مع عدم المستحق وعدم الضمان
ح أن لا يفرط ويغني الضمان عنه وإن لم يفرط لما مر في الزكوة والاحتياط يقتضي عدم جواز
ظاهر بل لا يعدلهم بالجماع مع احتياج أهل هذه البلد والمطالبة بعد استكمال الشرط لأن منع
المستحق عن حقه والظاهر كونه نصيباً ولأدليل على الجواز هنا بخصوصه والظاهر وجوب إعطائه
بجميع المستحقين بل بجميع من في البلد لم يورثوا منهم صرفاً ولا يلزم الاشتراك ولا قال به وإنما يفرق
ويعم نعم بنعي إعطائه جماعة من كل صنف والتعظيم مما أمكن مع الوسعة والإعطاء قد روي الحاجة

اى وقت السنة وما يحتاج فيها من هذه الاحكام مستغنى عن الذكر لانها لا تملك الا بعمل ما يريد ان يلقى
 صلوات الله عليه وآله وذلك منتهج في الخبر ايضا وكذا صرح الزايد على النصف على تقدير الاعوان
 ولقد افاض على تقدير الزايد ثم البحث فيه ينفع حال الغيبة ويبقى التملك فيها واستعمالها
 هو الاحوط مع الاحكام **قوله** ويجوز تخصيص الواجب في المارة في الركعة ولكن هناك كان
 الدليل موجودا ولا دليل هناك سوى الاحتمال بان المصنف اظهره ولكن ينبغي الاحتياط ويدل
 على الجواز في الجملة ما روى عن ابي الحسن عليه السلام ان ابي كان صنف اكثر من صنف فصنف
 اقل من صنف كيف يصنع فقال انما الى الامام اريد رسول الله صلى الله عليه وآله وكيف صنع
 انما كان يعطى على ما يرى هو كذا لك الامام ويسمى ما يدل على الاعطاء بقدر الكفاية **قوله**
 ويقسم بقدر الكفاية الى قوله والمعوز عليه كانه اسم فاعل من اعوزته الشيء اذا احتجبت اليه فلم
 يتقدر عليه وقد مر ان على تقدير حضوره عليه السلام بفعل ما يريد ويدل عليه ما مر من ترتيب على
 التخصيص المذكور قوله والنصف للخاصة والنصف للشيء والمساكين وابن السبيل من آل
 محمد عليهم السلام الذين يحمل لهم الصدقة والركعة وعقودهم الله مكان ذلك الخبر عظيم **قوله**
 كفايتهم فان فضل بينهم شيء فلوله وان نقص عنهم ولو ركبهم اعطى من عنده كاصاله الفضل كذلك
 يلزم النقصان والسند يجمع وفيه بعض الاحكام ويدل على الملة التي ذكرناها قبل على
 اشتراطها شيئا في الاحكام كلها مع امر والاختيار في ذلك كثير جدا ونرى ايضا ما كانت
 الاحتياط حال الغيبة ويسمى وانما اعتبار الفقرة المسكين فظاهر وانما هو غير متفق على
 والعمل لان اعتباره في ابن السبيل عندنا الا في بلد ويدل عليه ايضا كونه مضافا الى الركعة **قوله**
 الاخبار ما يدل على الاختصاص على قدر الكفاية ويكون الفاضل له كما قيل وهو الظاهر من الشرح
 العظيمة وان قيل بخلافه في التيسر وان كان في لفظه الاية عانة كانه ترك التفسير المظهور
 يتناول محل المساكين على غير التيسر كما هو الظاهر ويقضي له بالبلد ويستبعد شيء بمجرد التيسر مع
 المحتاجين من اضافة واضرابه ولا شك ان لفظه او في تقدير الاعطاء فالتأني في احوال
 التيسر الذي مر به باب الركعة وقدر البحث في قوله ولا يحمل نقله وانما لفظه العدم والحوط
 غير بعيد عن الصلة كانه في الركعة وانما لا شك ولا تراخ في النقل الى قوله السلام بل الى ما شبه
 ايضا حال الغيبة لان القاسم وغيرهما من على احوال لفظ ان المراد باليتيم هنا مطلق الطفل
 لا الذي لا ابيه فقط كما قيل **قوله** والانتقال الى آخره كان التصرف في الخبر هو الامام

اللام بعل الرسول صلى الله عليه واله قوله اذ انا الله على رسولهم فما اوجعتم من قبل ولا كما
 قال الانصاف هذا واما قوله انا الله على رسولهم من قبل القرى فما عجزت له المعتمكان في قوله
 ذلك وليس لنا فيه غيرهم من سبهم الرسول وسمي القرى ثم شركاء الناس فيما بقي وهذا على
 قية الغيبة التي في القرآن المذكورة اخلافتنا في رواية الجلي عن ابي عبد الله
 قال سالت عن الانفال فقال كان من الارضين اهلها وما في رواية جابر بن عتيق رواه في
 بعض الصحاح اذ ذكر عن ابي عبد الله في الحسن الاول عليه السلام في الانفال كل ارض خربت
 باراهلها وكل ارض لم يوحف عليها بخيل ولا ركاب ولكن سوطوا عليها واعطوا ابايهم
 غنما ولا روس الخيل ويظنون الاقربة والاهام كل ارض ميتة لا رية لها ومن روايت طيبة
 فيها الحكم كبريت مثل ما في الحسن وتقسيمه ستة اشخاص وكون النصف صلى الله عليه واله
 للام القام مقامه واخصاص النصف لآخر ايتامهم وسالكينهم وابنا السبيل من اهل بيتهم
 وقال يقسم بينهم على الكفاف والعترة يستقون بركة سنتهم وان الغاضل له وان النقص
 وقال لا يملك الله هذا الجنس اختدع دون ساكنين الناس وابناء سبيلهم عوضا لهم من صدقة
 الناس تنزها لهم من الله لقرائتهم رسول الله صلى الله عليه واله وكذا سالت عن ارباع الناس
 فجعل طرية خاصة من عند ما يقسمهم عن ان يصيرهم في مواضع الزل والمسكة ولا يصدق
 بعضهم على بعض ونيران الذين هم قرابة رسول الله صلى الله عليه واله انهم بنو عبد المطلب كهم
 وانما كان من ارباعه فقط من بني هاشم ليس من اهل الحسن بل من اهل آلهم والاهام صفوا المال
 يأخذ من هذه الاموال صفوها الجارية والفارسة والثوب والمناع مما يجب ويشتهى وذلك
 لقب الغيبة ولدان يستبدن بالمال جميع ما يورثه فان بقي بعد ذلك شيء لغيره من الحسن والباقي
 يقسم بين القبائل ولورثت لغيرهم شيء وليس من قال شي من الارضين وما غلبوا عليه لانما
 احتواه العسكر وان الارض التي اخذت عنو بخيل ولا ركاب فهي وحق فتمت وكذا في ارباع
 عمرها وما يقيم عليها على صلح من يصالحهم الى على قدر طاقتهم من الخراج النصف الثلث
 او الثلثان وعلى قدر ما يكون صلحا ولا يصرهم قريبين الزكف بالنقص العشر ونصفه
 في موضعها ومن مصر فقرة ولا بعد الحسن الانفال كل ارض خربت باراهلها الى قوله لا رية لها
 قال ولا صوا في الملوكة ما كان من ايديهم من غير بيع الغصب لان الغصب كدود واهل وهو
 وارث من لا وارث له وقال الانفال الى الملوكة كل ارض تحت عنق في زمن النبي صلى الله عليه واله

الخ لا يملك ما كان احتياجا بدعوى النبي صلى الله عليه واله من اهل الجور ومن اهل العدل لان دمة
 النبي صلى الله عليه واله قال فان المسلمين اخبرني في حواشيهم يعني فيهم اذ قام وروا في الصالح
 قال قال ابي عبد الله عن قوم فرض الله طاعتنا الانفال ولنا صحتوا الاموال ونحن الراي
 في العلم ونحن المحسودون الذين قال الله تعالى امر بسدون الناس على انهم من فضل ورواه
 ذرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي يقول الله تعالى يسئلونك عن الانفال قال قل لانفال
 لله وان سؤل وي كل ارض جلاء اهلها من غير ان يحمل عليها بخيل ولا ركاب في غير فضل
 لله والرسول عليه السلام ما في رواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله في الانفال انما
 لرسول الله صلى الله عليه واله وما في رواية الجلي المتقدمة قال ما كان من اموال لم يكن فيها
 هو اقدم او قيل لانفال مثل ذلك هو غير لته ورواية جماعة من اهل ان قال سالت عن الانفال
 فقال كل ارض خربت او شي كان للمملوك فهو خاص للام ليس للناس فيها سهم قال ومنها الجريت
 لم يوحف عليها بخيل ولا ركاب وهذه تدل على كون جميع ملك المملوك له عليه السلام فالتمتع
 بالصفا والاطاع غير جليل لان يريد ما ينقل وما لا ينقل طلقا قال في شرح الشرائع القضا
 كما كان للسلطان اكثر من مال غير مخصص من محرم المال فهو لسلطان الاسلام وهو لما
 عليه السلام ون الجريت ليس يفتق عن ورواية ابا بن تغلب عن ابي عبد الله عليه السلام في ارباع بيت
 ولا وارث له ولا وارث له فقال هو من اهل هذه الاية يسئلونك عن الانفال وعنه ثلث على كونه
 وان ثلث لا وارث له كما هو ذهب الصحابة خاصة مع ما تقدم في المسئلة الطولية عن حماد
 يصير كون القسم من محرم الجوهري الواقع في الطريق مع ان قال في دفعه غير الذي هو الوافي وكنا
 عدم المسئلة الطولية في الخبر واعلم ان الانفال كان لرسول الله صلى الله عليه واله وبعد
 صار للمولى الفاروق مقارعة في دفعه المتقدمة للمراد لان وبعد صلى الله عليه واله وان كان
 يكون من ريس الخيل ويظنون الاقربة والاهام كل ارض ميتة لا رية لها ومن روايت طيبة
 الناس المحترمة والمسلم كما هو ظاهر الروايات والباريات ولكنه يميل لان الظان ما كان في
 ملكهم وايدى لهم كسائر اموالهم لان يقال الارض لم تملك الا بخيافها غالبا وعلى تقدير
 الوجود المراد الموت نها ويمكن ان يكون المراد ملك الغير تحت يده وقيد بملكه لا يملك
 وتتركه لا يملكه كالمص في الشيء لا ينادي ريس الجبال وبدون الاووية ما كان في ملكه
 والارض المختصة به فاما ما كان من ذلك في ارض مسلم ويملكه عليه فلا يستحقه ولم يرد

وسكت عليه فدل على رضاه ولكن ينبغي ان يقول بل هو بالمسلم عليه ما يكون في ملكه من الجحمة مع
ذلك بل ان يكون ذكر بطون الارضية ويحويها جدارا في الارض المختصرة عليه السلام لغوا او يمكن
لنعم نعم انما لا تخلو في شرح الشرايع لا يخفى ان المراد بها ما كان في غير ارضه عليه السلام لمقتد
والمرجع في الجبال والادوية الى العرف ففهمة قائل وان المراد بقولهم غير المقتضية الصفا بالقطعة
التي لا يكون ملكا للملك الكفار ويكون ملكا لمن لا يجوز له ان يكون له جنة وهو قائل وان ما
يجوز من ملكه المتقدم عليه السلام مما يجب فيه الخمس مثل المعادن والكنوز يكون له لا الواحد
وتخرج الخمس مع احتمال في غير ملكه المهور وتحت يد الفعل مثل داره وسائر ما في قصره فكم سائر
نقرا في الناس للعلوم الدال على ذلك كآثار وقلة وجود ما يخصه وهو بعد ولا يبعد ذلك
في زمان الغيبة لما سيجي من تجويزه من ذلك ولكن جعل عدم الخمس ايضا كونه المهور والاعطية
التي يكون ملكا للامام عليه السلام ويعطى كسائر عطاياها الناس منها انما في ملكه او ملكه شرع
او الموات وموت ملكه عليه السلام فلا حرج على كل التقدير فتأمل في العمومات بدفعه احتمال
التخصيص **قول** وغنيمة من قائل بغيره انما في ملكه الانفال ولكن يتغير لاسلوب عدم
عطفه على ما سبق حتى يكون مختصة بما كان له عدم ظهوره لملكه كغيره وكذا فضل غير المقتضى ايضا
وكن لا بد من اعتبار قيدته تعريفها حتى يخرجها والاهي داخله فيها وموظفها ويحتمل كونها منها
قال المصنف في المنتهى ذهب اليه الشرحان والسيلا المقتضى نعمته الله واتباعه وقال الشافعي
حكمها حكم الغنيمة الى قوله وان كان قول الشافعي في حقه ودليم رواية العباس الواقي
عن رجل ساءه عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا غزوا قوم بغير ذن الامام فغنموا كانت الغنيمة
كلها للامام واذا غزوا باكر الامام فغنموا كان للامام الخمس وفي السند الحسن بن احمد بن شهاب
المجهر ويعتقوب المشرق والارسال المقتول والخبر بالعمل غير صحيح لعدم الدليل وما يدل على
ملكته لما لا ما حذر عن اخره من الامام والجمع والجمع وغيره يدل على عدمه وكذا الاصل والافساب
على حصصه لعل السلام فيها تقدم من الاخبار وان لو كان ذكر فيها وظاهر انما غنمتم يدل على خروج
الخمس فقط ابا في لغتهم لعدم استحقاق الغير بالانفاق ولان ظاهره ان الباقي لغتهم كما يقال
في المعدن واكثر الخمس وهو الظاهر وايضا يحتمل تخصيص الخبر ببيان ظهوره عليه السلام
كما هو المتبادر من غير ذلك لانهم لم يتمكنوا من انفاقه في زمان الغيبة وعدم الامكان لان
ذلك القول غالبه على تقدير القول به مطلقا في الجملة فالظاهر انما اذا قاتلوا فاخذوا

بطلان اصطلاحاً تخصيصاً لبعض أفراد معاً اللغوي على آخرها هو عينه الله تعالى
 لرسوله وبعد الامام القائم قائماً في سورة الانفال قال الانفال والله والرسول وما في سورة
 الحشر وما آفاه الله على رسوله منهم فما اوجفتم عليه من خيل ولا ركاب وقدرة الانصار الدالة
 على ان لا يثقل به محمد بن مسلم عن عبد الله عليه السلام ان سمعته يقول الانفال ما كان من ارض لم يكن
 امر اقدم او قوم صولحو او اعطوا بايديهم ما كان من ارض خربت او يطون او ديرة فمذا كل من الغنى
 والانفال الله والرسول الخ وتدل على محل الآية الثانية ايضا على ان ليس بغنيمة لعدم اليعاف
 اي اسرارهم ولا تكون الغنيمة بدون ذلك وقد يطلق ايضا على ما ياراه الغنيمة المسكينة
 ونفل المعين المنقضي والانفال في مجمع البيان ويدل على اطلاق الانفال والي المعين رواية
 محمد بن مسلم عن جعفر عليه السلام قال سمعته يقول ان في الانفال ما كان من ارض لم يكن فيها
 هراقة او ما وقوم صولحو او اعطوا بايديهم ما كان من ارض خربت او يطون او ديرة فمذا كل من الغنى
 فهذا الله ورسوله فما كان الله فهو لرسوله يضعه حيث شا، وهو الامام بعد الرسول على
 الله عليه وآله وقوله آفاه الله على رسوله منهم فما اوجفتم عليه من خيل ولا ركاب قال الاثر
 هو هذا واما قوله آفاه الله على رسوله من اهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى
 والمساكين وابن السبيل فهذا منزلة المغنم ورواية اخرى عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا عبد الله
 عليه السلام يقول سال عن الانفال فقال قرية هلك اهلها او يحلوز عنها في نوى الله عز وجل فيها
 قيم من الناس ونصفها لرسول الله صلى الله عليه واله فكان لرسول الله صلى الله عليه واله
 فهو الامام هذا ظاهر لا يكون هذه القرية غنيمة وقسمها على ستة اقسام وغير مطلق على ذلك
 ويمكن كون القسمة اسداً مخصوصاً بهذه القرية ويمكن كونها ايضا بمعنى الانفال
 المتقدم فيكون التقدير لله والرسول والغنيمة على الوجه المذكور تكون مستحبة وتفضل
 عند صلوات الله عليهم ولعل للمساكين والفقراء المستحقين من قرابته وكذا الامام عليه السلام
 وهذه الفائدة تنفع في الجمع بين الاخبار والايات فلا اختلاف فتأمل فما علم ان امر الخمر مع
 وجود صلوات الله عليه والداية بفعل ما يريدوا الظاهر من صرف النصف في مستحبة
 المغنم من الاية والاحياء ويعني عدم ملكه وصرفه في جوارح نفسه نعم يجوز ان من جهة ان من
 المصالح كلها ان يراد بفعل ما يرى في المصلحة وما لنفسه مختار فيه ويفعل ما يريد وليطاهر
 الاية والاحياء الكثير المتشقة الدالة على كونه نصفاً نصفاً ونصف الغنيمة من الاضنا

والاصل وما ورد في ان عليه النقص وله الفاضل يمكن حمل مع عدم الصحة وعدم المقاومة
 بتلك الاية والرواية كثيرة مع عدم الخلاف والتشريع على ان عليه من جهة الحكومة والمصلحة وله
 ان يحفظ وبالاخص ما يرى من المصلحة وكذا الامام القائم مقامه عليه السلام وهو من صلب
 ائمه اديس وايضا ان الظاهر ان تقسيم الحسن في غير الغنيمة لئلا لا يصلح حصول الغرض كما
 كان كما نفع الغنيمة لما كان امرها اليهم صلوات الله عليهم لا يجوز لغيرهم كذا في القائل في الاول
قوله وان كان غاياساً على الخاصة في الظاهر ان اية هذه الاشياء من اموالهم عليهم السلام
 للشيعة في الاثنا عشرية مطلقاً سواء كان المال الذي فيه الحسن وكان الكل لهم عليهم السلام
 كالانفال مثل الغنيمة بغير ائمة عليه السلام فتخصيصه في شرح الشريعة غير جيد كما ذكره في حال الغنيمة
 والحضور والظاهر عدم الخلاف في المناكح قال في المنتهى قد باح الاثمة عليهم السلام المناكح
 في جاتي ظهور الامام وغيبته وعليه انما اجمع بل انما يعنون مطلقاً للصرف في اموالهم
 للشيعة خصوصاً مع الاحتياج لعموم الادلة وفي روايات وقد تقدم البعض مثل ما في روا
 عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال هي اى الغنيمة والله الا فائدة يومها فيوما لا جعل شيئا
 من ذلك محل تركوا وما في رواية عبد الله بن سنان قد اذعن بعضها في المنية حتى ان الحياض اقيصا
 بحسنة ورواية قلنا منه وادق الامر احللتنا من شيعة انتظيت لهم به الولادة ورواية
 محمد بن مسلم في التهذيب والفقهاء قال ان اسد ما فيه الناس يوم القيمة ان يقوم صاحب الحسن
 فيقول يا رب خسر قد طيبتنا الشيعتنا الطيبين ولادتهم وتركوا اولادهم وصحبتهم من ربي
 الكاسي قال قال ابو عبد الله عليه السلام ان الذي من اهل بيتي على الناس انما اقلعت لادري فمذا
 من قبل خسرنا اهل البيت الا الشيعتنا الطيبين فانه محلل لهم وليلاهم ومائة رواية في هذا
 انما لا رجا ما نشر بها وامرأة تترجها او امرأاً نصيبها او تجارة او شيئاً اعطيت
 ابو عبد الله عليه السلام هذا الشيعة لئلا لا تشاهد منهم والغالب والميت منهم والحي وما يولد
 منهم في يوم القيمة فلو لم يولد لاما والله لا يعمل الا لمن حلت له الخ وهذا فيما عموماً الاخذ
 والمأخوذة فليس بالمخصوص بالمناكح وتتميمه ولا يبرأ من دون اخراجه عليه السلام لولا ان
 الحكم بن علي بعد ان جاء بنحوه حصل له ولادة لثوب بعد اتفاق وتزوج واشترى لثوب من
 الانفال لما اترك لنا وقد قبلت ما جلبت به وقد حلت من امتهات اولاد وفناء اية النفقة
 فحمت وتلك على وعلى ابي الجهم وجمعة ابي بصير وذرارة ومحمد بن مسلم عن جعفر عليه السلام قال

قال الميراثين علي بن ابي طالب عليه السلام عليك السلام في جواب سؤالهم عن رجل يورث ابنته
الاوان شيعتنا من ذلك واما في رجل ورث ابنته داود بن كثير روى عن ابي عبد الله عليه السلام قال
سمعت يقول الناس كلهم يعيرون في فضلنا قلت الا انا احللت شيعتنا من ذلك وقد
يونس بن يعقوب قال في الجمع موثقة وليست بظاهر لوجود محمد بن سنان ومحمد بن سالم على اختلاف
الشيخ والاصح الاول قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام فدخل عليه رجل من القاطنين فقال اجعل
فداك في بيع في ادينا الارباح والاموال وتجارات نعرف انك فينا ثابت وانا عن ذلك مقصّر
فقال ابو عبد الله عليه السلام ما نصفناكم ان كلفناكم ذلك اليوم وما في كتابه صحيحة على من يزيار
كانه قال ادير محمد وقرأت ان كتابه في طريق مكة واما اوجب عليهم الحسن فستفي هذه في التمس
والفضة التي جعلها علي بن الحول ولم اوجب ذلك عليهم في شائع ولا نبت ولا دوام ولا خديم ولا بيع
ربحة في تجارة ولا ضيقة الاضيقه ما فيه لئلا يفتقر احد من وادي ومناشيهم لما نقل السلف
من مالهم وان كان فيه ما يدل على الوجوب ايضا وبعض الامور المنافاة لاصول مع ظهور كلف
اليه قتل وصحيفة الحرب بن المغيرة النصري عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت ليدان لنا اموالا
من فالت وتجارات ونحو ذلك وقد علمت انك فيها حقا قال فلم احللت اذا شيعتنا الا لطلب
ولا ذمهم وكل من والى ابي فيهم في حيا وفي اديهم من حقنا فليعلم الشاهد الغائب وصحيفة علي بن ابي
قال قرأت في كتاب لابي جعفر عليه السلام لكن جعل لي الان يجعله في حل مما في ايديهم من ما كدرو
شتر من الحسن فكتب بخط من اعوزه شيء من حق في رجل ورث ابنته الفضيل كانها صحيحة عن ابي
عبد الله عليه السلام من يجعل يرحمنا في كين فليعلم الله على والاشتم قال قلت جعلت فداك ما اولى
النعم قال طلب الولادة ثم ابو عبد الله عليه السلام قال الميراثين علي بن ابي طالب عليه السلام اجعلها
نصيبك من الغنم الا لطلب الطيبو اثم قال ابو عبد الله عليه السلام انا احللت اهنات شيعتنا
لا بانهم لطيبوا ورواية محمد بن كثير عن ابي عبد الله عليه السلام قال موسع على شيعتنا ان يغفروا
ما في ايديهم بالعرف وفناذا قام قائمنا ارم على كل ذي كثر حتى ياتق ببره يستعين به وما في
سمع من عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا قدر طيبنا لك وجلنا لروسته فضم اليك
مالك بعد ما جالت بال اعظم من حرمنا اكتسب من الغرض وقوله لما نكل لنا فقال لانا اهل اليك
المالك وكان من الف الف درهم يكون خمسة مائة الف درهم قال وكلما كان في ايدي شيعتنا من
الارض فيم فيه مخلون يمولهم ذلك الى ان يقوم قائمنا فيصير طشوما في ايدي سوامهم فان كسبهم

اجزى ما يخرج لمن المعاد والمحسب ذلك له في ذكوة وخمسة فقال نعم هذا ولكن في الاحتياط
 التام وعدم التقصير في اخراج الحقوق خصوصاً حصص الاوصاف الثلثة من كل غنمة عدوها احتمال
 الاية على الظاهر وبعض الروايات واصل عدم السقوط وبعد سقوط حقهم في تحرير الزكوة عليهم
 وكذا في ذلك عوضاً ويعلم اسقاطهم عليهم لانهم قد اجمع عدم كونه مخصوصاً بهم بظواهر الاية والاحتياط
 وعدم صحة كل الاخبار وصراحتها بذلك ولعلنا لا نعلم على العاقل كراهة التقية في البعض والتخصيص
 بمحققهم بعد التصرف وعدم اسكان الاصل وغيره وغير ذلك وكذا من باقى الاقسام مع الشك
 المذكورة من غير نظر الى ما ذكرناه من الشبهة المحتملة والحمل بالامر الثابت حتى يعلم السقوط
 بقدر كونه في ارضهم من الاخبار فلو صحت حصته لاشرف في الحاجات منهم لا يكون في
 الحجج بوجه وهو ظاهر ان شاء الله بل هو صفة حصته ايضا عليه السلام في الذرية العلوية لظن عدم
 البرزخ وبركة الذرية بل ان لم يقدر على الجزم بالوجوب والتصديق بذلك على صاحب الحق
 للاحتياط المذكورة ولما ذكرنا الاحباب من احتمال الدين والايضا وغير ذلك وبالحمل على مطلق
 في الذرية المحسبين ومن باقى الاقسام لا يتبين من الاخبار عدم الواجب بالتخصيص مطلقاً
 في الذرية الصرفة في نفسه فكيف يتصور الواحدة بالصفة فيهم مع ما من ثواب صلاته
 والمؤمن المحتاج وان صلت المؤمن صلته عليهم السلام فكيف اذا اجمع معه الاحتياج والقرابة
 والاحتياط ويكون الاصل ان الله عليه السلام من الاخبار الدالة على صفة عليهم السلام حقوقهم
 فيهم وفصل صلوات الله عليه والذلة والظن عدم الموازنة وان فعل المالك بنفسه من
 غير ان الحاكم لما لم يكن ان يمكن الايضال الى التقية العد للمؤمن فهو الاول لما قال في
 المشي اذا قلنا يصرف حصته عليه السلام في الاوصاف انما يتولا من اليه النيابة عنه عليه السلام
 في الاحكام وهو الفقيه المأمون الجامع لشرائط الفتوى والحكم على ما ياتي تفصيله من قبلنا
 البيت عليهم السلام على حجة التمسك بقصر عنه ايصاله بما يضطر اليه لانه نوع من حكم
 على الغائب فاني لا يتولا غيره اذ كراهه وما قال في شرح الشرائع لانه نائب الامام عليه السلام فيصنف
 فيقول عند الانتهاء باقى الاوصاف من اعوان يضعهم كما يجب عليهم السلام ذلك حضوره ولو تول
 ذلك غيره كان ضامناً عند كل من اوجب صفة من الاوصاف فان كان ذلك غيره فظاهر الدليل لما
 مر من الاجتناب والقول بان هذا حكم على الغائب غير مستحسن للزوم كونه عليه السلام عكوما عليه
 من رعيته بل الظاهر ان ووكالاته عليه السلام فهو من الاخبار وفعله عليه السلام ذلك

أو يكون معلوماً الجواب كقولهم لا يشترط الا ان يوصل الى الارض والحرمان
والاشترط كما يشترط في كل شيء حيث قيلوا لا اتفاق بالانحصار والمساكن مما يتخذ في الارض
المنقصة على ان لا يكون مثل المنقصة بغيره من رورس الجبال ويطلقون الاودية والمواد والاملاك
ويروون الاودية له سواء بنفسه وقلة الارض واستقل المسكن والارض اليه مما يتخذ
يرسل الانهار والاشترط وبغيرها وقيل فشرط انما يشترط من المساكن ان لا يحيط به الحقل
وهو دل على المنة المستثناة ايضاً وقد روي الجواب عنه في التيمم ولو لم يشترط الا ان يوصل
كما ذكره الشافعي ما يشترط من الاموال التي فيها خمس معلوم بعلم الخراج الخمس فليكون اشترط ولا يجب
الخراج الخمس في من لا يملك حصة الفقراء بل ينبغي تفسيره ايضاً بما هو على مثل ذلك في الخمس
أو يكون له عليه الكلام بالانحصار في حصة الفقراء او سبيل جوارح الشراعية قطعاً في الاملاك
بالعلم وهو عدم لزوم الحرمان على الشيعة على ان لا ينافي ما يقع الشرايع غيره ايضاً من
الاسباب للملكة والبيعة وقد عرفت الظاهر مطلقاً ولا خصوصية هذه الثلاثة مع ما كان
ادخال كل الاشياء فيها كما اشترطنا ايضاً الظاهر التيمم فيكون هذه الاشياء من الشيعة
وغیرها القابلين بوجوبه وعدم اعدام الاخبار قال في شرح الشرايع وقد علم هذه الثلاثة في الاجابة
بطريق الولادة وحصة الضلوع حصل المال وهذا عقيد العوم وما رايتم حصة الضلوع ويمكن استيفاء
حلال المال من بعض الاخبار كما اشترطنا ايضاً في حصة الضلوع اشارة الى عدم حصة من يتبع ذلك مع التحريم
وقد صرح بذلك في منع الزكوة في العبادات والادوات قال في الكافي في رواية اخرى لا يقبل
لصلوة وفي التفسير في حصة الضلوع ولو لم يورثوا لزموا حصة الضلوع وقد روي الدليل عليه في حصة
الحقوق فيكون قوله ما علم ان هذه الاخبار للفقهاء وكثيراً ما دلست على عدم جواز التصرف في الشيعة
فيما يخص الاملاك وفي المال الذي يجب فيه الخمس وان سبب تجريد الولادة والتمسك وتحريم المال
فالمخمس متعلق بالعين وان المشتري من المخمس في حصة الخمس لا يكون له حصة بل هو مستبعد
وكذا الخمس في المال الغير الخمس وهذا دليل على عدم اشتراط الشر الحقيقي في المالك في حصة الخمس
مطلقاً فلا يجب جواز اخذ المنقصة بغيره على ان لا يعمى سرفه وقهر احد من احتمال النعم لاحتمال
انحصار الجواز بما يصدق عليه التجارة او ما تافون فيه في التمسك بالملكية للشبهة ظاهراً لا اختطاً
في التزويج ان ذلك من الارض وغيره ان يشكك فيهم في الارض المنقصة وذات الخمس فيكون
الاخذ منهم قائل ويدل على ذلك في الارض المنقصة ما روي في حصة من عبد الملك فان كسبه

من الارض المأخوذ ويغيب ويغيب عن زيد قال سمعت رجلاً من اهل الجبل سأل ابا عبد الله عليه السلام
من اجل اخذ ارضاً أو انا زكيتها اصلها ضمها وكذا ارضها ربا في ما يوتى وعرض فيها اخلاص
وشجراً قال فقال ابو عبد الله عليه السلام كان امير المؤمنين عليه السلام يقول من احيا ارضاً من المؤمنين
فهي له وعليه قسطها يورثها الى الامام فقال الهذلي فاذا ظهر القائم فليوطن نفسه على الدنيا
منه ومن المذكورات كلها دل على اية التصرف للشيعة في الارض المنقصة بل مطلقاً ما
لم يكن ذلك غير ما كان له ايضاً في حصة من جهة الامانة بل من جهة شركة سائر المسلمين بل
هو العدة لانهم شركاءها اليه وهو المتولى والناظر فيها والحاكم على الاطلاق او المتعبد
مثل رواية اخرى عن ابو عبد الله عليه السلام قال سمعت يقول رفع امير المؤمنين عليه السلام رجل لم
اشترى ارضاً من رضى الخواص قال امير المؤمنين عليه السلام ما لنا وعليه ما علمنا سألنا كان
او كافر لما اهل الله وعليه ما علمهم مع الصلوة في شراء الارض الخيرية وكذا غيرها وعدم الصفة
لوجود على الحسن بن فضال عن عدم حصة الطريق اليدني في تحقيق البحث في الاراضي في كتاب
البحار في اشارة الفقهاء الى

كتاب الصوم

والاول الصوم هو الامساك عن الشيء الى اخره قبل الصوم في اللغة هو الامساك
مطلقاً وفي اصطلاح الفقهاء المنطبق على ما هو الصحيح المعبر عن الشرع والمأخوذ منه هو
الامساك كما قال المصنف هنا كما ان تخصيص ونقل المعنى الغوي ببعض افراده سواء قلنا بالتحقيق
الشرعي ام لا او بالانقل عند الفقهاء قطعاً وهو ظاهر ولا معنى لاجتماعه على التعريف بل هو
النفس كونه تخصيصاً او كون الثاني بقتل الاول خير من بداهة من يحق النقل مطلقاً وان
الاطلاق على الفرد الخاص بخصوصه يكون حقيقة لسانه هو الشرع وان ارادة المعنى المذكور
من ليس من جهة كونها اسماً كما يمكن ان يقال ان اوله اولى اكون اقرب وانسب الى المعنى المفعول
التوطين ولعله راد المخرج وكذا الكلام في الحج ونحوه ولعله قال في البيان الاول تخصيصه بالاشياء
نقله في الاول لئلا يشترط في الثاني التبعيض والثاني هو تعريف المقصود في العهد الذي
اقلنا في المعنى في حصة نية الصوم لان المصالح النية في تعريفه عدا ايضاً وقال في تعريفه
على الاستناع مع التيسر ولا ووقوعها في الليل مع جواز فعل المبالاة واشترط لهم الظهارة
في الصوم قبل الفجر يدل على ذلك وهو ظاهر وان الامساك والتوطين متقاربان فان الامساك
متعدد فقام من الانسان بنفسه عن الفطر ومعنى التوطين هو التفرغ مع النفس ان لا يفعل

كذلك كما في سائرهم بل هو وان لم يكن تقيده والمراد ذلك اللان فيكون المقصود واحدا وان المراد ليس
معناه الظاهر الذي هو متعدد مستلزم لصدور فعله في النهي حتى لا يقال ان تصام لان منع نفسه
او يوجب العلم وجوبه لك بالإجماع ولهذا يصح الصوم مع الغفلة والنوم وكذا الكلام في الكف
ويحتمل المراد معناه اللان وهو عدم حصول المفطر على الوجه الشرعي فالتعريف بمشله واضح
ولا يحل في التحقيق ان المراد بالمعنى هو عدمه والترك لا الكف كما قاله وهو معصية تعيق عدمه مكان
التكليف بالعدم مع كون النبي تكليفه الذي في المنيات غير التارك مطلوب لان مطلوب الشارع
عدم وقوع هذا الشيء على اي وجه كان لصدور فعل النفس وهو الكف في جميع النبي ايضا والامر
ولا يلزم عدم اشتغال الشارع لان قصد كلف نفسه عن النبي ويكون معاجلة تارك الكف
مع تركه المنية عنه ايا وهو يظن بالعقل والنقل وهذا الوجه في المنيات الشريعة اجماعا واعتبارا
في الصوم لانه ليس تقيدها او ان التكليف بالترك والعدم يمكن باعتبار القلة على ذلك
وتلك الاستقامة بل يمكن التكليف بنفي معين الاشتغال بالفعل ولا يمكن لعدم مع عدمه وفي الفعل
عكسه فانه مع الوجود لا يمكن مع العلم فلو استلزم عدم الامكان في الجملة بل يكون في
الفعل ايضا قائل والحاصل ان المطلوب منه في قوله لا ترك مثلا عدم صدوره عنه والتعبد به
وعدم انصافه وعدم بكونه بحيث يتصف بفعله وترفع منه ذلك الزناح لعدم فقط لا لعدم
العدم ومعلوم مقدور به هذا المعنى وان كان التارك لا يمكن له السبب فعل لا موقوف عليه
ويلزم طلبة ايضا بالعرض وضعا فعملية كون التارك والعدم مقدور في الجملة ظاهر كما قيل في
كونه في جواب ادلة الحكماء على ابطال قدره الواجب تعالى انها تستلزم مقدرة الطير والعدم
بمقدور ويحتمل ان في الجواب صدق المحققين في التجريد والعدم مقدور في الشرع ويذكر ان
مع التمكن على ما نعلم في الشرح الجواب في قوله القادر قادر انهم لم يقولوا ان عدمه مقدور
فصار كونه مقدور في الجملة متوقفا عليه من العقل من التمكن والحكماء وان لم يمنع من ذلك
ذكرها في جواب الواجب تعالى عن ذلك علوا كبيرا وذلك ما مطلوب وقد اشار اليه في محله
البحث وان كان خارجا عن ابي الفقيه ولكن ضارضا ورويا بالتوقف السبل الفقهية على تحقيقه
عالمنا بغيره ولزاد في تحقيقه بطلب من الاصوليين ولنا ايضا هناك بعض الكلام ولعل من
كون الامر مستلزما للنهي عن الضد الخاص ويكون افراد النبي عنه المطلق منهي عنه في الجملة وفي
ما قاله في ذلك فاعلموا اننا ذكرنا الشيخ على تعريفه حديثه لا ناسا قلة الى السوطي لان الترو

حيل لخصصا عن مثل المصنف كثير لا يستحال ويكون طوبى لبراد المقدسة الجار وتكثر كتب الفقه
 قل وكان ان لا يوجد الا لغيره لولا تصانيفه لكثير التي بقي منها شيء قليل لما بقي من هذا الفن لا سيما
 الاقل القليل وهذا الزمان وكان الامر يصير شيئا من هذا العلم الاطلاع على الاقوال والافروغ فانه
 الان مثلهما بقي من قسبة ما بقي من الشيوخ المفيد على ما ذكر الشيخ في فهرست الافقه من
 شيخه في التذيب في بعض البلاد من ثلث وثلاثين تفرقا من كتب الشيخ الصدوق التي ذكرها
 ايضا فيه ومنها ما قال في الاخر وغيره من الكتب والرسائل لم تحضر في الان اسمها الا ان
 يحضر الفقيه وقوابل الاعمال في بعض البلاد وما ذكره كنية الامالي والمجالس وكوابل الاعمال
 وفي وجوده ايضا وما بقي من كتبه رحمه الله السنين التي صنفها المصنف تصنيفا خلاصة
 وذكرها فيها فضلا عن الاضافات بعده مثل كتاب الفقيه وغيره على ما ذكر في السبل الشاذ
 في بعض التقديرات على الحاجة فليس اللهس وروى عنه وعن سائر العلماء عن سائر الفقيهين
 جعلتهم يمتدوا وطرفا بالجملة المساحة والمساهلة في كلامه لا يبعد ولا ينظر اليه
 خصوصا في كلامه كانه قول الاول الصوم الى النظر الاول في نهاية الصوم وهو الخ واما كون
 من طوبى الفقيه الثاني الى الذهاب فليقل قول تعالى حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط
 الاسود ومن الفقيه عتوا الصيام الى الليل والاحبار ايضا وقدم البعض قوت الضيق
 واول الخلاف فيه والثاني في فيه الخلاف من الشيخ في بعض كتبه بجعله استنار الفقيه
 ولا شك في كون الاول احوط فوجب لاساك في هذا الوقت ط واما جوب النية فيه
 وشطبه فدل على الجملة ما قد يشك في الله في المنتهى وفي شرط صحة الصوم ولما كان
 او نذبا رمضان كان او غير ذلك الى علماء زمانهم وبقوا اكثر العقاب ويدر عليه قوله تعالى
 وما امر الا بيسلوا الله مخلصين له الذين فتأمل فقال في التذيب روى عن النبي صلى
 الله عليه وآله قال لا عمل بالنيات وروى بلطف اخر وروى قال انما الاعمال بالنيات و
 لكل امرئ ما نوى وروى عن الرضا عليه السلام انه لا قول لا عمل ولا نية ولا نية الا باصا
 السند وكما يشترط الجوب ايضا في الجملة ولا كلام في ذلك وانما الكلام في اجزائها وشروطها
 وقد تقدم البحث فيها ما قال في المنتهى قال الشيخ رحمه الله تعالى في كتابه في شهر رمضان
 الفقه وهو ان ينوي بالصوم متقربا الى الله تعالى لا غير ولا ينسحق الى النية بمعنى ان ينوي
 وجعل ذلك الصوم كوصلة او غير قال في ذلك لا بد من نية العتق في ذكره في الطرئين والمجاهدين

النية

والفضل الواجب المتيقن وقته والكفارة كذلك وان لم يكن الا واجباً وان لم يتعين بغير قصد
 الوجوب والظن مثلاً لقصد صايفاً اذا احتل المور لكثرة الاحتال كونه واجباً بالاختيار او بالادوات
 فكون الوجوب كفاً وبغير ذلك فمائل وقدرة هذا الظاهر ان التيقن هنا في النديب يحصل بمجرد
 قصد ولا يحتاج الى تيقن كونه من اول غسل الشهر الفلاني ويكون من الغدير او الباهلة ثم
 يجب وبغير ذلك ان الواجب كونه واجباً بغيره مثلاً اداء وقضاء وضأن والنجس بقوليل يجب
 الاداء والقضاء وان التيقن المطلوب لا يحصل بغيره كما في قوله ان لو نوى وجباً والرض
 عدم شوبت صوم في نفسه الا ذلك الواجب يمكن وكذا في القضاء في النديب فلو لم يكن في
 نفسه هنا واجب فاذا نوى قضاء يكون كافياً لعدم الاشتراك لان الظاهر قضاء النافلة
 في الصوم والى يحصل ثواب الاداء والقضاء المطلوب صوم ذلك اليوم وهذا يحصل بقضاء
 ثلثة ايام الشهر فمثل ذلك لا نوى قضاء صوم كثير الثواب مثل القدي لان يكون في
 قضاء اصلاً وهو بعيد مثلاً من ماضى القديما بالنية كما نقل الشهيد الثاني في شرح الالفية
 اكبر لان الذي لا بد منه فهو معلوم والباقي في غير ثابت فما احسن ما اوصى به الحق خوله نصير
 المتوكلين الذين اطوى برحمة الله في الاداء بالرجوع الى العتيق وترك المتعذبات ومن ترك
 نصير القديما علم عدم الاجماع فمائل واما وقت النية في المعين كرمضان فالظاهر ان الليل
 مطلقاً للعالم العابد اعني في المنتهى على جوازها ليل مطلقاً الاجماع ويدل على ان رتبة
 وقومها في الليل الخليل المشهور ولا يصح لمن لا يبيت الصيام من الليل ولكن السند غير واضح
 الاصل الواضح كبره الاحكام المتعلقة بالهارة اكثر تدل على الصحة اذ نوى قبل الزوال
 ويؤيدها صحة الصوم الواجب الغير المعلن كما ينبغي بل ينبغي هنا الى انه يتعين ولا يقع فيه
 كونه صوماً اقرب من الذي لا يتعين لا يحض النية فاذا لم تكن النية للشرط فيبقى الواجب
 بالطريق الاول ويؤيد الاول ان الصوم عبادة محتاجة الى النية من غير خلاف ولا نية
 والعدم واقع فلا يتحقق كونه عبادة الابالنية ولهذا ورد في نية الصوم بعض الآثار كما
 وقال المسلمون كلهم بوجوبها فيه مع عدمه في غير فلو لم يقع في نية من لم يكن ذلك المخرج
 وعبادة فيجوز العبادة وما تقدمه الجز شققدم الكل وخرج النسيان والعذر بحمل الجهر للسنة
 ونحوه ليلته بقى العمل على حاله والحج المشهور مؤيد فلا يضر عدم العلم بالسند وكذا علم
 الخلاف عندنا ومنه ان العمل العا ليرتلك الواجبات حسن وهو الفرق بين المعتبرين

غيره بوجوب الصوم بيقين في الاول بخلاف الثاني ولان الاقصور ويصوم يوماً اخر وهو ظاهر
 فالقضاء عليه غير بعيد دعانا الكفارة فلا لعدم الدليل والاصل ولما دلت على صحة الصوم المتيقن
 مع العزيمة اثناء النهار وشك كونه سافراً وحضر قبل الزوال ولم ينظر على صحة صومه فانه
 لا شك في صحة صومه وعدم النية الى الان كما ينبغي ففصح نيتهم وكذا مع ثبوت الحلال في النية
 وكذا الثاني لان النسيان عذر على الغالب لدليل دفع وكذا الجاهل لا يتعدى عالمه يعلم والظاهر
 عدم الخلاف ايضاً في تخصيص الخبر المشهور المتقدم لوجه فرعان **اول** الظاهر ان الاختلاف
 عندنا في جواز النية في أي جزء كان من الليل بل يجوز المقارنة لطلوع الفجر وان منع النقض
 وان يجب مسايرة من الليل من باب المقتضى فكل وجوب النية معه غير ظاهر فان لمسا يجب
 من باب المقدرة لا لان صوم اجزى كما في غسل الوجه فانه لا يشترط المقارنة بجزء من الراس بل
 يمكن عدم الاجتزاع فمائل بعمان وقوع هذا فيفيد جواز بل يحجز العقل بعدم العلم بزمانه بكنه
 في نفس الامر **الثاني** الظاهر ان لا يخرج من فعل المفطر بعد النية ولا يجب تحديدها في لوجوب النية
 التي شرط طمع عدم حصول النية في اذا الاقمار في الليل لانيام في الجزر وعدم نهار الذي هو الصبي
 وهو ظاهر ومضج به ولا يعلم الخلاف غير عندنا في النية بعد الجنابة على انظر من الدوة
 ولما في غير المعلن كقضاء وضأن والسند المطلق فالظاهر جواز نية ما من اول الليل الى الزوال
 والعمل للاختلاف في فعل الظاهر بل عليه يقص بانه في صحة عبد الرحمن بن الحجاج قال بالنية عن
 الرجل يقضي رمضان الران في طهر بعد ما يصح قبل الزوال اذا بدل الفتح اذا كان نوى ذلك فله
 ان يصوم ولا يفطر ويتصوم وسال عن الرجل يبدو الابد ما يصح ويتنعم النهار ان يصوم ذلك
 اليوم وبعض رمضان وان لم يكن نوى للسنن الليل قال نعم يصوم ويعتد به اذا لم يوجد
 شيئاً ومنه وان كانت مضرة على الان الظاهر عن الامام عليه السلام الامر بالقرينة التصريح في
 غيرها مثل ما رواه ابن الحجاج المذكور قال سالت اباه الحسن عليه السلام عن الرجل يصوم ولم يطعم
 ولم يشرب ولم يمتنع يوماً وكان عليه يوم من شهر رمضان الران يصوم ذلك اليوم وقد غلبه
 النهار فقال نعم لان يصوم ويعتد به من شهر رمضان ولعل يجوز على ما السند لا يضر ويريد
 بعامة النهار والبعض المعتد به قبل الزوال لما روي عنه عيسى بن اوهاب ابن الحجاج في الصحيح عن ابى
 الحسن موسى عليه السلام وما رواه صالح بن عبد الله عن ابى ابراهيم قال قلت لابي جعفر عليه السلام
 فيصوم وهو ينيى الصوم يبدو الفطر يصح ويلايى فيبذل فيصوم فقال هذا كلامنا

وصحيفة من سنان من أو عدا الله عليه السلام قال من أصبح وهو يريد الصيام ثم بدا له أن يفطر فله
أن يفطر ما يشاء من نصف النهار ثم يقضه ذلك اليوم فإن بدا له بعد أن يصوم بعدما ارتفع النهار
فليصم فإنه يحسب من الساعة التي تولى في الظاهر أن عبد الله الشفيع عن اللام وفعل قصر عنه
ووفقه مثل هذا السند وهو الاحتساب من ذلك الوقت موجب الاحتساب الصوم تاماً وبذلك
ما بعد ويمكن أن يعمل الارتفاع على قبل الزوال وصحيفة هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام
قال قلت لدا رجل يصوم ولا يتوكل الصوم فإذا تعالي النهار حدث له ما ينافي الصوم فقال إن هو تولى
الصوم قبل أن تقول الشمس حبت يومه وإن نواه بعد الزوال من جرحان القضاء لا بد من احتساب
صوماً تاماً أو لما يحصل النية قبل الزوال فيجوز نية في ذلك لا بد من واما الذي يدل على
الجواز في القضاء أن يؤدى بعد الزوال مثل رسالة البرقي عن ذكر عن أبي عبد الله عليه السلام
قال قلت له الرجل يكون عليه القضاء شهر رمضان فيصبح فلا يأكل شيئاً إلى العصر فيجوز له
أن يجعل قضاء عن شهر رمضان قال نعم فلا تعارض ما تقدمه لا رسالته وإن قيل يقبله رسالته
البرقي لما ثبت ما في الميسل وإن المصنف قد رد برسل ابن أبي عمير عنه بحيث يظهر النار والاحالة
وقال المصنف في المخرج بعد زوالها لا رسالته ليس فيها انه لا يؤتى من الليل ويجوز أن يؤتى صوماً مطلقاً
ونفى القضاء تجاز لمصرفه إلى القضاء وهو بعيد لكن ظاهر ما عدم الاعتداد بالنية حيث
ذكر النية ح أيضاً فكانها متروكة الظاهر بالاجماع الذي نقل في المخرج والظاهر وجوه خلافه
في عدم الجزاء بالنية بعد الزوال سوى ما يفهم من ظاهر كلام ابن أبي عمير في الخبر ما يدل على قبل
الزوال على الأفضل والأولى وأيضا الذي مشغول بيقين فلا بد من المسقط الشرعي وليس
والاحتمال أيضاً يقتضي ذلك كما لا بد من الجزاء أيضاً انه لا يحوط ولكن حمل المسألة على القضاء
صوم تقصير وقته ونسباً ذلك قتال وإن الظاهر مختار جليله في بعض روايات عبد الله
بن الحجاج أحدهم وصحيفة ولا تافيه لا الجزاء المشهور وهو غير ثابت في طرقه وصحيفة هشام بن سالم
صحيفة في الواجب ومع ذلك غير صحيحة وعدم الجزاء بعد الزوال والاحتمال حمل الاحتساب من حين
النية على قبله الثواب بالنسبة ويؤيد خبر صالح وصحيفة ابن سنان قال سمعته يقول في النية بعد
حمله النهار على قبل الزوال مع أن تركه التخصيص دليل على أن الاحتساب فيها قال لا الأكثر قنناً
ويبقى أن يكون الجزاء قبل الزوال أيضاً لمن لم يحظر سبيله الصوم والفطر ونفى النية إذا
واما إذا قصد الصوم ولكن تركه النية المتبعة عندهم عمداً ففي المحصر تأمل بحصول الضيق

المجدد تركها عمداً والاختيار كلها أيضاً غير صحيحة في المطلق وبالحجة بعد اعتبار النية على الوجه
الذي يقتضي الصحيح على التام وإن كان الظاهر الصحة لظاهر الأخبار وأعلم أن ظاهر بعض هذه الأخبار
شأن المطلق الصوم متبعاً كرمضان وغيره وأما ما يدل على الجزاء في الصوم مطلقاً ولو كان بعد
الزوال فينبغي حملها على النافذة مثل صحيفة هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان أمير
المؤمنين عليه السلام يدخل على أهله يقول عندهم شيء ولا أحب أن كان عندهم شيء أقبروا الصيام
لعدم صلاتهم بل عدم ظهوره أيضاً الواجب ولما تزايد على عدم الجزاء بعد الزوال وبعد ذلك
على ذلك الصوم الواجب وإن كان وسعاً وصوم ذلك عدم شيء وهذا الرواية تدل على جواز الصوم
لعدم حصول شيء ولا ينافي قصد القرية بعده ولا ينافي ظاهرها انه لا يكتفى بقوله ولا أحب أن
نية الصوم فتصح اليرع الشرط ويلفظ نعمت وكان منتهى استسكت بقرابة الله فيصوم عدم الاحتيا
الى القعود الآخر مثل كون رنداً ومن الشهر الفلاق في اليوم الغلاة فأمل وموثقه أبي بصير قال
سالت أبا عبد الله عليه السلام عن الصائم المستطوع تعرض له الحلة قال هو بالخيار وينوب عن العصر
فإن كنت حتى العصر فزيد الزوال يصوم ذلك ولو كان نوى فله أن يصوم ذلك اليوم ومضى صحيفته
هشام بن سالم المتقدمة وإن نواه بعد الزوال المخرج ويدل عليه أيضاً رواية محمد بن قيس عن أبي
جعفر عليه السلام قال قال عليه السلام إذا لم يمرض الرجل على نفسه صياً ثم ذكر الصيام قبل
أن يطعم طعاماً أو يشرب شراباً ولم يفطر فهو محتار إن شاء صام وإن شاء افطر ويجوز على
النافذة يحمل بعمومها فيجوز النية في النافذة ما دام النهار باقياً ويجوز صوماً تاماً إن كانت
قبل الزوال ومن بعد الزوال من قبل النية كما يجوز أظفار وهو موجود وموثقه أبي بصير المتقدمة
في الحجة وكذا تارة روايتاً سمعته عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال فطره وقتاً إلى غروب الشمس
ولما جاز تقليم نية شهر رمضان كل يوم يصوم أو أياماً ولا أكفاه بما إذا نية يومه كذا
الزوال فليس له دليل موجود في الكتب الذي يأنه وكذا إجماعها عن شهر كثرية أو ليلة إلا أن
هنا نقل الإجماع على ذلك من السبل في الشيخ قال المصنف في المنتهى ولم يثبت عندنا ذلك والحق أنه
عبادات منفصلة وهذا لا يتصل بالعص بفساد الآخر فالأولى بتجديد النية لكل يوم مدلية
وبغيره الخبر المشهور في الاحتياط وما اعتبره النية من المقارنة بالموتى وقد علم الجواز هنا
من أول الليل وعدم المقارنة للعصر والجماع والخبر وفي الباقي دليل فتلهم فتلهم بالاجماع

مع عدم ظهوره في ذلك دليل على كونه دليلاً وقد يكفي بأقل منه ولعل المصنف يقول قولهم والاشك
 أن الخبر لا يحوط على ذلك جوازاً فالظاهر بخصوصه بشرطه وضمانه فقط فلا يقاس عليه المنع المبيح
 وتشبهه لعدم نقل الإجماع في الأول مع خلاف القولين فتخصر على موضع الإجماع فتأمل **قول**
 من الأكل والشرب الخ دليل بوجوب المساءة عنهما وعن الجماع هو الكتاب والسنة والإجماع
 مثل قوله تعالى فالآن باشروهن وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الأبيض من الخط الأسود
 من الحمر فأنقوا الصيام إلى الليل والاختيار الصحيحة الصريحة على الأكثر مما في صحته عند
 مسلم قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لا يضر لصائم إذا شرب ماءً من الخبز ثلث خصال الصائم
 والشرب والنساء وفي صحته الحديث عن أبي عبد الله عليه السلام قال النبي صلى الله عليه وآله
 إذا سمعتم صوت بلال فادعوا الغمام والشرب وما في صحته أبو بصير فقال عرض العجلى بحرم
 الطعام والشرب وخفف في النهي على الإجماع المسلمين **وقد** **الأول** قال في المنع من الأكل
 والأكل والشرب المعتاد فلا يفصل إلا بخلاف وإتمامه ليس يعتد فذهب علماء في أنه يفتقر بحكم
 حكم المعتاد وهو قولنا ما أصل العلم إلا ما تشبهه وما استثنى الحسن بن صالح ومضى عن أبي
 طهارة كان يأكل الرقي الصوم يقول ليس طعام ولا شرب ويقال في الخ خلاف السيد الخميني
 في ذلك أنها يقولان بعدم الفطر لا باعتبار وطء الأثر والاختيار تول على الفطر مطلقاً للعموم
 وعدم ظهور ما في العادي لعدم ظهوره في الاستعمال الأكل والشرب في العادي ثم لا يترك ولا
 يشرب عادة إلا البعض وذلك غير موجب في الاستعمال والأكل لفظاً عليه كما ثبت في الأصل
 فلما لا يصدقان عليه لغة ولأن الحكم إنما يناسب ذلك لأن الصوم يحصل بالجماع والعطش
 فاذ لجوز غير المعتاد لم يحصل الحكم بجواز دفعه ابتداءً للمعتاد ولأن العادة مختلفة فيلزم تجويز
 أكثر شيء لبعضه ثم غير الأكل إذا كان يكون البعض صائماً والآخر مفطراً وإن كانا مثلاً في
 نص صحيح مشكل لأن محل على العادي في الجملة فتأمل وكان من في المنع يجمع ما عندنا وما عني
 عندنا فلفظ حصول الإجماع بعد ما أوّل قولهم بخبر الاحتال لا الفتوى لا نقل عن السيد الأثر
 لا تشبه وغير ذلك **الثاني** لا فرق في الإبطال بين الأكل المتعارفين ما يمتنع كالأكل الغشوش
 ابتلاع ما يستلحق تحت الأسنان وابتلاع السكر ونحوها قالوا بعدم بطلان الصلوات بها
 ودليله عموم الأدلة المتقدمة والظاهر عدم الخلاف هنا عندنا وهذا دليل على السيد وابن السكيت
 لأن الواقع في الأدلة هو النهي عن الأكل وقد سلمنا كونه أعم من العرفي وغيره فتأمل **الثالث** لا

شبهة في جواز ابتلاع الريق الذي في الفم الإجماع والحد والاصل عدم صدق الأدلة والحكمة ولما
 إذا خرج من الفم فمات لم يتبعه فتاوى الأئمة لا يصدق لا يرقى إلى كونه يرقى ويمكن الجواب بكتابنا
 بالخبر لا يمتنع يقولون أنه إذا خرج من الفم لم يمتنع كقولنا نعرفه ليهم وقال في المنع لو ترك في فمه
 حصاة أو دونهما فخرج به وعليه لفتنة من الريق فعادة فيرجع إلى الأكل ولا يترك ولا يترك لابتلاعه
 البطل الذي على ذلك لا يحسم وقال بعض الجمهور لا يضر إلا كان قليلاً لفظ عدم الأكل لا يصل وعدم
 صدق الأدلة ولهذا لم يوجبوا الأكل بالأسواق إلا داخلها في الفم وكذا أكل النواكح
 بعد العز في ريقا الرطب يرفى موضع العز وكذا في الشربة في ريقا ما كثير بحيث يصدق عليه
 الريق يمكن ذلك لا مجرد البلية فإن لا يرقى البلية ريقاً ولا وضع ما فيه الريق في الفم لا يترك في الشرب
 وليس ذلك أعظم من السواك المبلل بالماء والريق والماء المضمضة ودون الطين فتأمل وهو
 أعلم وأما ريق غيره فقالوا أيضاً بالحرام وما عرفه ليهم وما رأيت دليلاً يترفع عن ذلك
 المشتمل عليه فيلزم تحريره من الحيوانا تها وأما بطلان الصوم به فقال في المنع لو خرج ريقه من
 فيه لم يترك في ريقه من الحيوانا تها وأما بطلان الصوم به فقال في المنع لو خرج ريقه من
 يرقى ريقاً في الأكل والشرب مع شرب الماء لا يترك في ريقه من الحيوانا تها وأما بطلان الصوم به فقال في المنع لو خرج ريقه من
 اللسان لا دليل على أن صدق الأكل والشرب الذين ما دليل الأكل والشرب وهو ريقه من الحيوانا تها وأما بطلان الصوم به فقال في المنع لو خرج ريقه من
 أن النبي صلى الله عليه وآله كان يقبل ما يؤكل من طعامه ويصوم ما يصوم من طعامه من طريق رواه الشيخ
 في زاد المعاد في الحديث في كتاب الصوم في الصحيح عن أبي حمزة الثمالی عن عبد الله عن
 أبي حمزة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله قال سألت عن الرجل يصام إلى أن يصلي لسان المرأة
 أو تفعل المرأة ذلك قال لا بأس قال في المنع حسنة على بن جعفر في ذلك فخرجنا عن عبد الله
 الجمهور ولا يترك في ريقه من الحيوانا تها وأما بطلان الصوم به فقال في المنع لو خرج ريقه من
 لأبي عبد الله عليه السلام الصائم يقبل قائم ويعطها ما يشاء من طعامه وهو ريقه من الحيوانا تها وأما بطلان الصوم به فقال في المنع لو خرج ريقه من
 الصائم بالمقسط جواز ابتلاعه ولا يشترط عن التفصيل وهو دليل العموم والأدلة لا يغني
 والاصل أيضاً في خصوص ما علمه من يعتد بكل المعتاد وشربه وصحته في الصلاة من غير
 القول في الجوف وتترك التفصيل الاختيار وعدم مفيد للعموم أن كان ينبغي الفطر مطلقاً
 لو كان مفطراً كما في موضع شيء من الغيبة والعبادة لم يترك في ريقه من الحيوانا تها وأما بطلان الصوم به فقال في المنع لو خرج ريقه من

المصلا يستلزم الاستلزام وحديث في ولادته كونه ان الربق وصل الجوف بالمصل لاستلزامه
ذلك في البيت شرعا فان لم يبلغ شيئا من ريقها سبيل القبلت من غير شعور بعمل المائل وذكر
في شرح الشارح وما ورد في تسوية الامتصاص لا يستلزم الادراء وقد عرفت جوابا
يكفي صحة ابي ولاد وما ذكر الجواب عنها وقال في الدروس بعد منع الاستلزام نعم في التفتة
عن ابو ولاد لا شيء في قولنا قبل البنت المقتله في الوكوف ويجعل على عدم القصد ولو كان مبطلا
لكان عن ابي ولاد شيء مع عدم القصد ايضا كذلك كما مر مع انها عارة من غير معارضة قابل **الربق**
قال في المنتهى لو ابرز لسانه عليه ريق لم يفطر لانه لم يفصل عن محل المعاد وهو مظهر
بالاصل وعدم صدق دليل المبطل **الحائض** الحائض المقتلة من صدره او راسه لم يفطر
اذا فرق عند المص في الشئ والتذكر بينهما وبين الربق فلو خرجا فارتبعا ففطر في الشارح
فرق حكم يكون الاول مثل الربق والفطر الثاني وان لم يصل الى التيم ونقل في شرح الشارح
عن الشهيد التسوية بينهما في جواز ادراهما ما لم يصل الى فضا التيم والمنع بعدم وصولهما
اليه لرواية غياث لانه لا ينفك عنها ثم حكم بان كلاهما عدل وادرايت في السنة في الدروس الا
فيما ينزل عن الدواعي ان يختار المص في الاصل وفي عدم ظهور صدق دلته وعموم مؤثقة غيا
ثا برهم عن ابو عبد الله عليه السلام في الاياس ان يزدرد الصائم فحاشته والظن صدق الحائض عليها
اعمن الوصول الى الفضا وعدم وصول اختياره اذ زاده وعدمه وموتيه فلا يضر عدم صحته
سندهما وينبغي الاحتياط وجوب كفارة الجمع على تقدير ثبوتها في الحرم وثبوت تحريرها
من غير ومن غير موقوف ريقا او فحاشته وكذا غيره في ابتلاع الحائض بعد الوصول الى فضا
ثم الذي قبله من خروج الحائض المملعة وقبل المعجزة بعد القول بان يرخ مفطرا في قوله في الدروس
ونه وجوب الكفارات الثلاث هنا فطر ولا ينبغي ذلك لان وجوب كفارة الجمع على تقدير الفحش
برأها فمما ثبت تحرير من غير صحته الصوم وعنا غير ثابت ولو كان ثابتا لم من غير نظر ولا
مع التردد في الترخيم مع انه لا ينبغي لعدم دليله والاصل الحل وانما الجماع نفى القبل ففسد ابتلاعه
على ما قال في المنتهى وفيما تقدم من لا يبرأ الاشارة لانه عليه واما في الدروس في الانزال كذلك
بل الانزال مع عدم العلم والاختيار مطلقا من غير فرق بين المرأة والرجل وانما يردونه فافطروا
ازكركم الاشارة من اجاب الفصل عليها او الفظ انه مستلزم لبطلان الصوم لانه مشروط بالطهارة
في الجملة فتأمل وانما ما روي في زيادات التمهيد عن بعض ائمة الكوفيين نعمنا ابو عبد الله عليه السلام

قال في الرجل باق المرأة قد برها وهي صائمة قال لا ينقض صومها وابر عليه غسل فقال الشيخ في هذا
الخبر ومعمول عليه وهو مقطوع الاسناد ولا يمول عليه على ان ليس من ادب الشيخ رد الخبر بل هو
مما يمكن ويكن الشاغل بل عدم حصول غيبوبة الحشفة الموحية للجماع فقل ان الاصل معه قد
تقدم واما احوط في عدم الفطر فغير ظاهرا لاننا من غير فرق بين الفاعل والمفعول وقد تقدم
مع الشاغل المصل وعدمه نص صحيح صريح بل بعض الظواهر والتمس ويدل على الفساد به ويوطئ
في المرأة ما سيجي في تحريم الجماع والحفص واما في الهباء فالظاهر عدم دلاص وعدم دليل
قوي على كونه مفسدا ولا على كونه موجبا للفطر كما تقدم وانما دليل كون الانزال مفسدا
موجبا للفطر مع القيود مطلقا ولو لم يلبس حقه بينهما او بخاصة المحبوب فالظن الاجماع المدعي
في المنتهى قال الانزال مفسد للصوم مع العلم سواء انزل باستمناء او لهسة او قبل بالجماع
ويدل على بعض افراد الخبر مثل صحته بعد الرجم من الجماع قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
عن الرجل ينيب لاهلته شيء ففطر حتى ياتي قال عليه السلام كفارة مثل ما على الذي يجمع وفيها
دلالة على وجوب الكفارة على مطلق الجماع فافهم وروى في سماعة قال سالت عن الرجل ينيب لاهلته
فانزل قال عليه السلام ستمسك امدا لكل مسكن وروى في بصير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
عن رجل وضع يده على ثمن من حذرة فادق فقال كفارة ان يصوم شهرين متتابعين او يعطى ثمن
مسكنا او يتيقن بقبضه وروى في حفص بن سودة عن ذكر عن ابو عبد الله عليه السلام في الرجل يلاعب
اهله او جارية يوسيه رمضان فيسقه الماء فينزل فقال عليه السلام كفارة مثل ما على الذي يجمع
في زمان واجاب الكفارة مستلزم الانزال للصوم ويجوز عدم الفرق في لزوم الكفارة في النسيئة
مع التبيين واما حصول عقوبة النظر للملاعبة والسر والنقبيل لهما وغيرهما فالظن ان كان
من عادته فذلك تعدد فهو مفسد وجوب الكفارة وحكمه كجماع الجماع ولا يبعد ذلك فمن قصد به الاشارة
اذ ليس باقل من الاستمناء بايد المص لذلك بالاجماع المدعي ذلك وكذا بدو قصد مع تعا
الجماع يربط ذلك وفطر ذلك وانما يبدونهما فافهم فالظاهر عدم وجوب شيء مجاوز ذلك مع عدم العلم
والظن بحصول اللجب مع احوال الفضا كما في المفضضة لغير الصلوة وسيجي انشاء الله تعالى
قوله وعن تقدم البقاء على الجماع في هذه المسئلة شكه في خلافه لاختلاف الاجاب
والذي ذهب اليه الاكثر خصوصاً من المتأخرين ان ذلك مفسد وموجب القضاء والكفارة وقيل
ابن ابي عمير لوجوب الاول فقط الصدوق بعدم وجوب شيء وانما لا يجب لئلا يعتذر بل يجوز

البقاء على الجنبية بعد ما يصح فغسل الصلوة فقصص الصوم والصلوة ويدل على ما اختارناه الاصل
وعلم ظهور دليل صحيح الاول والجمع بين الادلة المذكورة والمنقولة وظهور كون حتى غاية لكل
بعد عدم بيان الغاية للبشر مع بيانها لآخرها وظهور قوله لان بشر ومن في الليل كله
وصحيفة العيص بن القاسم الثقة في التهذيب والاستبصار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
عن رجل اجنب في شهر رمضان في اول الليل فاخر الغسل حتى يطلع الفجر قال يتم صومه ولا قضاء
عليه وهذه مع ظهورها في الهدى وصومها نال على صحة الصوم والاختيار في ذلك كثيرة جداً
وادلتها صحيفة حبيب النعماني عن ابي عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه واله يصلي صلاة
الليل في شهر رمضان فيحسب ثم يخرج الغسل ثم حتى يطلع الفجر فيظن ان لا يكفها ولا يلبس الا
يكلف بعد هذه من كورة في الاستبصار بطريق اخر اطلق صحته ايضا وحسنه عبد الله
بن المغيرة عن حبيب النعماني في الفقيه قال قلت لابي عبد الله عليه السلام لشبهة عن الطبيع
وعن هذه الثلاثة الايام اذا اجنب فقام متمدا حتى ينجر الفجر صوم ام لا قال نعم وصحيفة ابن
بصير بن نفي عن ابي عبد الله الطاطري وهو صاحب الدين سعيد الثقة قال ان رسال ابي عبد الله عن
من اجنب في اول الليل في شهر رمضان فقام حتى اصبح قال لا شيء عليه وذلك ان اجنبه كانت
وقت حلال وهذا التعليل لشارة الى الفرق بين البقاء على الجنبية في الليل وبين ابقائها في
النهار واستدلال العلامة في المختلف بانه يجب ما يجب في الثاني على ايجابه في الاول غير ظاهر
وصحيفة العيص بن القاسم وصاحب العيص بن القاسم عن الرجل ينام بعض شهر فيحتمل ثم يستيقظ
ثم ينام قبل ان يغسل قال لا بأس وانما يدل على مذهب ابن ابي عقيل فهو ايضا اخبار كثيرة
صحيفة مثل صحيفة احمد بن محمد عن ابي الحسن عليه السلام قال سالت عن رجل اصاب من اهله
في شهر رمضان او اصاب اجنباً ثم ينام حتى يصبح قال يتم ذلك اليوم وعليه قضاءه وصحيفة
ابن ابي عمير في الثقة في التهذيب والاستبصار والفقيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال
قلت له الرجل يجنب في شهر رمضان ثم يستيقظ ثم ينام حتى يصبح قال يتم صومه ويقضى يومه اخر
فان لم يستيقظ حتى يصبح يتم صومه وجاز له وصحيفة يعقوب بن عمار الثقة قال قلت لابي عبد الله
عليه السلام الرجل يجنب من اول الليل ثم ينام حتى يصبح قال لا يقضى ذلك اليوم عقوبة وصحيفة محمد بن
مسلم عن احمد بن علي بن التلام قال سالت عن الرجل يصيبه الجنبية في رمضان ثم ينام قبل ان
يقبل قال يتم صومه ويقضى ذلك اليوم الا ان استيقظ قبل ان يطلع الفجر فان نظر ما يحسن

اوله حتى يطلع الفجر فلا يقضى يومه فيها اشعار بان تقدم الوجوب وضيقا لعدم وجوب التيمم
للصوم فافهم وانما يدل على الاول المشهور وعليه الاكثر وهو لزوم القضاء وكفان على ترك
النسل بعد ما لم حتى يطلع الفجر الثاني هو ما اشترنا اليه من استدلال العلامة في المختلف وهو ان
ذلك من وجوبه ما في وقوع الجنبية نهارا مع مضي بعض النهار قبلها منقطعاً فمضى عدم حصول الظاهر
فيما صلا بالطريق الاول وقدر جوابه مع انه لا يتم الا في بعض الافراد وهو ظاهر وارواه ابو
عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اجنب في شهر رمضان بالليل فترى ان الغسل متمدا حتى اصبح
قال يترك رقبته ويصوم شهرين متتابعين او يطعم ستين مسكينا قال قال انه يحل ان لا يركب
ابداً وقال في المتن انها صحيفة رتبة المختلف في ما هو ثمة والثاني اظهر لوجود برهين من عبد الحميد
الذي قبله واقتضى بقاءه ورواية سليمان بن جعفر الرزدي عن الفقيه عليه السلام قال اذا اجنب الرجل
بليل في شهر رمضان ولا يغسل حتى يصبح فعليه صوم شهرين متتابعين مع صوم ذلك اليوم ولا
يدل لفصل يومه ورسالة برهين من عبد الحميد وضرة عن بعض واهيه قال سالت عن احلم الفقيه
قال اذا احلم بها في شهر رمضان فلا يتم حتى يغسل وان اجنبه لا يفسد ان ينام الاثنا
حتى يغسل فمن اجنب في شهر رمضان فنام حتى يصبح فعليه عتق رقبة او اطعام ستين مسكينا
وقضاء ذلك اليوم ويتم صيامه ولن يركب ابد وهذه الثلثة مع عدم صحتهما لا تعارض تقدم مع
حضور متن الاخرين والخالف بينهما في ايجاب الكفان كما قال وجعل الشيخ التي تدل على عدم شئ
على تمام اليوم بعد العلم بان الجنبية بقصد الغسل قبل الفجر ولزوم ثبته اتفاقا حتى ادرك الفجر لانه
تعد ركعة الغسل وقد بعض الاحباب في الجواز الصوم على كون الانتباه عادة له والتي لا يمكن
ذلك في مثل صحيفة حبيب بن حمزة على التقيبه او العذر مثل البدل لا تنقطع السجدة الماء ولا ينبغي
الماء كما روي صحيفة محمد بن مسلم ويمكن حمل الفجر بها على الاول ولا ينبغي بعد ذلك كله لوجود التمهيد
المعنى والعزم في الاخر وبعد التقيبه لان نقل الخبر من غير سؤال احدوا اسناد اليه صلى الله عليه
والآله في الاستعداد التقيبه فيلزم له يظهر ضرورة الانشغال عندئذ من سؤال ولا يحتاج
الاسناد اليه صلى الله عليه واله ولو لم يفرغ الغسل متمدا كما صرح في عدم العذر والمبتدأ
من الفجر والثاني لغة والعرف ولا الظاهر ان كان يصلي صلوة الليل في وقت الفضية سيما
في ليالي شهر رمضان حصل ايضا ما يدل على القضاء فقط على من انتبه بعد النوم ثم واصل بعد
العلم بالجنبية ثم نام بقصد الغسل وانفق الفجر قبله بقية نياما حتى صبح في ذلك الساعات والاشبار مثل

صححة معوية وابن ابي عمير وهذا غير بعيد بحال المطلق العام على التقيد والخاص كقولهم
 قبل النوم بقصد الغسل كانوا يفترون الاختيار على ما يمكن جعل المطلق والعام على العام والعالم
 والكل على الاستحباب وتعمل ايدل على وجوب القضاء والكفارة مما مر من الاخبار على انتباهتين
 بعد العلم بهذا بعد جعلها وما رايت له شاهدا بل ولاداعيا لعدم ايدل على وجوبها بعد ما
 لعدم صحته من الاخبار المجهولة والقصور في المتن والدلائل التي يكون ظاهر الاولين عنها في العا
 العالم والتمكان جعل الاخير على ذلك كما هو المذهب المشهور كما جعلها عليه في الاستبصار ثم علم
 ان ذلك في اخبار ايدل على وجوب القضاء على من بقي على الجنب بغير غسل ما مر من اوله ايدل
 عقيل وهي صححة الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في رجل قتل اول الليل واصاب من
 ثم نام ثم ايقظ في شهر رمضان حتى اصبح قال تم صومه ذلك فمقتضيه اذا افطر شهر رمضان
 وليست غفيرة به وهذا كما نال على وجوب الغسل للصوم وتحريم التردد والنوم بعد العلم بالجنبة
 مطلقا ثم نقل رواية عن ابي حمزة الثعالبى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 بن المغيرة عن عبيد بن الحنفية عن المتقولة عن الفقيه وعلم الياس بالاختلاف في نهار
 رمضان وصححة ابن سنان قال كتب الى ابي عبد الله عليه السلام وكان يقضي شهر رمضان وقد
 اتي بصحبة بالغسل واصابني جنابة فلم اغسل حتى طلعت الفجر فلما بتر الانصم هذا اليوم وصم عدا
 ولعل معنى صحته بالغسل ان ارادت ان اصبح غريبا ورايت سماعه من موانع التهذيب
 سالت عن رجل اصابته جنابة فغسل في الليل في رمضان فنام وقبل بها ولم يستيقظ
 بل ذكر الفجر فقال عليه السلام تم صومه ويقضي يوما اخر قلت اذا كان ذلك من الليل وهو يقضي قال
 فيما كل يوم ذلك وليقض فانما يشبهه رمضان من الشهر فيفهم من ذلك كله عدم اشتراط
 الصوم المندوب بالغسل مطلقا وعدم صحته قضاء رمضان بدون غسل الجنابة بل على الفح
 وصحة عبره من الصيام غير شهر رمضان مطلقا وصوم شهر رمضان من الجنابة ليدل على
 الفجر مع التسيان والعدو وانما صحته من الجنب العام العالم المختار وسقوط القضاء
 والكفارة فعمل الاشكال لما عرفت من اختلاف الاخبار والاقوال ويمكن الجمع بينهما باعتبار
 بما مر من جعل المطلق على التقيد مع عدم تفصيل ايدل على عدم القضاء بالنوم مع عدم قصد
 اكثر الاخبار والدلالة على خلافه فلا يكون على الذي ولا بعد العلم بالجنابة حتى يطلع الفجر حتى اصلا
 وعلى الذي نام من اخرى بعد النوم الاول ان يتيه وقد طلع الفجر القضاء كما مقتضى الاخبار

فلزم ذلك على العام الباقي على الجنابة حتى يطلع الفجر بالطريق الاولى ولا استبعاد في سقوط
 القضاء مع النوم عند ايدل وروى هذا الخبر وعده مع البقا كذلك واستقام ايدل على الكفا
 بالكلية لعدم الصحة والاصل ولا يدل على القضاء فخط ما مر ولا يدل على عدم الشيء اصلا كما مر
 حمله على الاستحباب ويكون غسل الجنابة واجباً للصوم شهر رمضان ويؤيد الوجوب صححة
 الحلبي المتقدمة قال وليست غفيرة به وهذه تدل على تحريم الافطار في شهر رمضان وجوب القضاء
 ولكن بقي ايدل على عدم شيء كما هو مذهب الصدوق ويجعل حمله على جاحل الحكم وناسيه ولكن لا
 يتم في صححة الحلبي على غير الاختار والمعلوق والنفية فيتم بغيره بعد العلم بالبعد عن الاختار
 الكثيرة الصحيحة فيكون صوم شهر رمضان مشروطا بغسل الجنابة ليل من العالم المختار
 العام لا غير ويمكن ايضا حمل ما يوجب القضاء فقط على من نام سحرا بعد العلم بالجنابة على الا
 ليعم ذلك يكون البقاء على الجنابة بغير ما ولا موجب شيء فلا يكون غسل الجنابة شرطا وهو ايضا
 بعيد كثره الاخبار الصحيحة الصريحة في وجوب القضاء على من نام بعد العلم بالجنابة مرة اخرى فقام
 الفجر وعده على الباقي وحمل ايدل على ذلك ايضا على الاستحباب وعدم ايجاب شيء اصلا
 علم اشتراط صوم بغسل اصلا كما هو مقتضى ظاهر مذهب الصدوق بعيدا ايضا مخالفة اكثر
 الاخبار والشيء العظيمة والخبر اكثر الصحة خصوصا صححة الحلبي والجملة تحقيق
 هذه المسئلة من المشكلات ولا ينبغي ترك الاحتياط بوجه ولا يبعد مذهب ابن ابي عقيل
 ومذهب ابن ابي رباح ايضا وانما وجوب القضاء والكفارة في الصوم العتيق واشترط الصوم
 بغسل الجنابة لا كما هو المذهب المشهور ويمكن حمل كلام البعض على مثل قولهم يجب غسل الجنابة
 للصوم فانما تدل على ذلك خصوصاً في صوم غير شهر رمضان لما تقدم من اختصاص
 الدليل الموجب لشهر رمضان فمتعلم بعد من ذلك ايجاب الصوم مع ضيق الوقت لا يمتداد
 الغسل كما قرب من المخرج من غير دليل واضح وظاهر الاخبار المتقدمة الدالة على مذهب ابن
 ابي عقيل والمشهور ييدل على كفاية الغسل من الجنابة مطلقا للصوم في شهر رمضان وكذا
 كلام اكثر الصحابة على تقدير القول بالوجوب في الاشتراط الظاهر صحة بنية الوجوب للصوم
 في غير ما كان من الليل وقد روي في رواية اقل الكتاب والاحتياط لمن لم يكن في نفسه مشغولاً
 بالغسل وكذا الشك في ذلك ايجاباً بنية الغسل وشبهه والمشرط به والمشغول بنية قصد
 فعله في المشرط بل هذا ايضا وبعد من الاحتياط في الصوم الصوم بذلك من المنذور والمعينة

ويجوز ما أمّا المطلقة فيجب أن تكون كالمنطوق للأصل ويجوز أن يكون قضاء شهر رمضان كما هو بعض
 عملوا من الأحكام لا يشترط في الوجوب الغير المعين ويدل على اختصاص الحكم المذكور على تقدير ثبوت
 بصوم شهر رمضان قوله في رواية جماعة من رواة رمضان لا يشبهه شيء من المشهور وكذا بعد الحاق
 الحائض بالمنقطع وهذا قبل الفجر المحجب قال المصنف في المنتهى لم يجب لأصحابنا إضماره بما في حكم
 المحض من ذلك بمعنى أنها إذا انقطع عنها قبل الفجر لم يجب عليها الاغتسال ويبتل بالصوم ولو
 حتى يطلع الفجر والأقرب بذلك أن حدث المحض مع الصوم فكان أقوى من الجائز ونقل عن
 ابن أبي عقيل القضاء فقط على الحائض والنفسا ورويت في باب ما إذا لم تنضب في حكمه من
 والنفسا ما رواه الشيخ مسندا عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال إن ظهرت البلية من
 ثم فوات أن تغسل في رمضان حتى أصبحت عليها قضاء ذلك اليوم ويكسرها دليل لا البر
 عقيل ولكن سنة غير صحيح وإيجاب القضاء بمثل شكل لا يجوز والنظر في الأول فيخصي
 عدم شيء عليها أصلا وعلى تقدير وقوعه خصوص شهر رمضان بدليل الخصوص فيه وإذا لحاق
 ما من الميت بغيره ولو أن الحاق المستحاضة التي يجب عليها الغسل في رمضان هو أيضا بعيد
 الذي أرادوا في غسل الجنابة فطعا لعدم ثبوت الحكم في الأصل ولما قضاها على تقدير ثبوتها
 الاغتسال أكملها في نهار شهر رمضان وجوبها ليس بجواب كاتبة صحيحة عن علي بن بابويه أن كتبت
 إليه عليه السلام امرأة ظهرت من حوضها أو نقاسها في أول يوم من شهر رمضان فاستحاضت
 فصلت حاضمت شهر رمضان من غير أن تعمل أو تفعله المستحاضة من الغسل لكل صلوتهين
 مما يجوز صومها وصلواتها أم لا فكتب يفتي صومها ولا تنقص صلواتها أن رسول الله صلى
 عليه وآله كان يأمر فاطمة صلوات الله عليها والمؤمنات من نسائه بذلك على أنها ليست بحرة
 كقول القضاء من جهة ترك اغتسال المستحاضة لاحتمال كونها من ترك غسل المحض والنفسا إذا لفظ
 تركه أيضا على أن عدم قضاء الصلوة لا معنى له وقد رتبه في أول الكتاب مع النواويل وكذا بعد
 على ذلك التفسير وجوب قضاء باقي الصلوات المعينة وإيجاب الغسل بالمعنى المشهور بالبر
 الأولى وأبعد ذلك كإيجاب التيمم مع ضيق الوقت لا يمتدده أو التيمم مع وجوب علم النوع
 حتى يطلع الفجر في جميع الصيام الواجب شهر رمضان فقط وكذا اشتراط صحة الصوم المندقة
 بالغسل والتيمم مع المعتدلة ذلك الوقت وأعلم أن قوله في المنتهى أن الجنب يلائم نام وناويا
 للغسل حتى أصبح صومه ولو نام غير الغسل غسل صومه وعليه قضاءه وعليه ما في المصنف

وان الظاهر علم تخصيص الحكم بشهر رمضان للاصل وعدم الدليل فاعلم وان ما قد وايزه مسئلة
ابراهيم بن عبد الحميد المنقولة على عدم جواز التخيير بالكلية حيث قال اذا اعتلم فها في شهر
رمضان فليس ان ازيه نام الا ساعة واحدة ويدل على الحكيم معاً في الجملة وثقة من يكبره الكفا
سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يحب ان يصوم في يوم من الايام ثم يفتقره في يوم آخر
هو بالخيار وبينه وبين نصف النهار قال وصالت عن الرجل يحب ان يفتقره في شهر رمضان ثم
كاهم في الايام ومنه ترك الامم بالاستحالة لانه على جواز التخيير والاصل دليل قوي وان قد
حسنته في جواز الطرح من الصبح جنباً كابدل عليه اول هذه الموقفة وان قد روي في صحة ابن
ايضا في عدم جواز الفضل من الصبح **قول** وعن النعم عليه من غيرة الغسل الخ يعني
يجب الامساك عن النوم جنباً من غير قصد الغسل سوى نوى عدم الغسل ولا علم الغسل
والشعور على الظاهر فيجب ان لا يتم او يتم مع قصد الانتباه والغسل قبل النوم وقدر
بالعادة وقيل الانتباه وذلك غير بعيد على تقدير الوجوب ويجوز الاول فقط وقدر تفصيله
فأما **قول** وعن معاودة النوم الخ يعني لو نام الجنب بعد العلم بالجماعة الغسل وانتهى فنام
مرة اخرى كذلك ينبغي عليه ان يسلك عن النوم مرة اخرى مطلقاً وكذا الواحدة ايضا
كاستدراك مقوله بعد انتباهه ويلزم منه الاول ايضا الا ان كان الحكم مختلفاً ذكر معاً وانما
قوله بالنية لانه قد علم وجوب الامساك عن النوم من غير نية مطلقاً وانما دليل الوجوب فليس
بظاهره اكل ولا شرب من الاضطرار الى ذلك على وجوب القضاء على من نام جنباً
حتى يطلع الفجر مطلقاً وعلى من نام بعد انتباهه وعلى وجوب الكفارة ايضا على من ترك الغسل
وقدر تفصيلها والجمع بينهما ولا يفتقر الى ذلك غير ظاهرة **قول** وعن ايصال الغبار والغليظ
الحاق المراد تعدد ذلك اختياراً كسائر المفطرات قبل الحوائذ الغلظة الى العرف قال في التبيين
ايصال الغبار والغليظ الى الحلق اختياراً لمفسد الصوم مثل غبار النفس والدميق والغليظ
الجمود الظاهر ان كان يصدق عليه غباراً او غلظة اكل الغبار ويكون حكمه حكم الاكل والافلاوح
لا يبعد كراهية كالتعمد في رواية سليمان بن جعفر المرزوق قال سمعت يقول اذا تمضمض الضائم
في شهر رمضان واستنشق متعمداً ثم راح غلظته او كسب بيتاً فغليظة انفه وغلظته غيباً
فليس يوم شهرين متتابعين فان ذلك لا يفسد مثل الاكل والشرب والكباح لقريش وقاضيه بالتفويض
والاستنشق والرائحة المذكرة لعدم صحة الاستنشق والافلاوح والاكثاف يحصل واحدة ^{كأن}

طير يرفع لما يشاء في الكافي جميعا وكذا في التهذيب قال سائعه عن الرجل والمرأة صل وصلا
ان يستغفلا الدوا وما صابغ في اللباس فان ظاهرهما عام في الجاهد والمابع كما قال في المنتهى ويؤيد
ذلك التفصيل ويدل على التحريم مطلقا صحيحا جدي بن محمد بن وانصر عن ابي الحسن عليه السلام ان رجلا
عن الرجل يحقن يكون برأه العلة في شهر رمضان فقال الصابي لا يجوز لما ان يحقن وحمل المص في
المنتهى الاول على الجاهد والثاني على المابع على الحكم بالتحريم واما كراهية الجاهد مع عدم الفساد
القضاء مطلقا للاصل وعدم الدليل واستلزام التحريم في هذا الخبر في المختلف القضاء للاستلزام
وهو المختار هنا لعدم الظاهر ويدل على التفصيل في الجاهد وانصر عن الحسين في الكافي ومنه
التهذيب على بن الحسين عن ابيه قال كتب الى ابي الحسن عليه السلام ما تقول في اللطف يستدل
الانسان وهو صائم فكذلك لابس الجاهد ومنه الكافي في كتابه وسندها في واضح اللطف يستدل
شيء في الفرج فحل الثانية على الكراهية اقرب من التخصيص فهما القلة وجوب مثل هذا الجاهد
كثير ان قلنا ان التخصيص من المجازة في الجملة فتأمل ويؤيد الاصل وبعض الاخبار الظاهر
عدم الفرق بين الرجل والمرأة وبين القبل والبرء والعلاج وعدمه لان يكون مضطرا فلا تحريم
ويجوز لما في الزواجر على عدم الضرورة ويؤيد ذلك لوداوى جرحه فوصل الدوا الى الجرح
فقال في المنتهى انه يفصل صوره والظاهر عدم الامع التعمد وعدم الحاجة فتأمل فمرة لا يوجب
نفسه بجمع ويحق فوصل الجوفه وامر غير ذلك قال الشيخ بنفسه صوره فقل عن الشافعي
عدم الفساد وهو ظاهر لعدم الدليل مع الاصل وقد شرع قوله وعن معاودة النوم انتباهه
قوله فلو فعل شيئا من ذلك الى اخره يعني لو فعل ما ذكر من قوله عن الاكل الى هنا يبطل صومه
فيجب القضاء والكفارة في الكل الا في الثلثة الاخيرة فانها توجب القضاء فقط وهي تعدل التي
والحقنة ومعاودة الحبب النوم بعد انتباهه واحدة فالجهاذا في الوجوب والحمل والشرط
فقال المص في المنتهى وانما يبطل الصوم بمعاذناه اذا وقع عند انما اذا وقع شيئا فلا عندنا
وكذلك لا يحصل من غير قصدك الغبار الذي يخلقه من الطريق والزيادة وفيه ما هو مسموع
من صدقة عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيهم عليهم السلام ان عليا عليه السلام سئل عن الزيادة تترك
خلق الصائم قال ليس عليه قضاء لانه ليس يطعمه او يبرئ له الداء فيدخل في سلبه وحلقه والحق
فيما يفصل الجوفه او يسبق الى حلقه من ماء المضمضة ويصب في انفه ويعلق شيئا كذا
فهذا كذا لا يفصل الصوم بل يضاف للمؤمنين العلماء كذا كذا لو اكل على الاطاريح ويترى في ذلك الماء

كرها لم يقطر ولو توعده ويخوف حتى اكل كذلك عندنا وقال الشيخ في فطره والاصل في دفع القلم عن
الخطا والسيان وما استكرهوا عليه وعدمه عقوبة التكليف مع عدم الاختيار لا يدل عدم الاختيار
فالكفارة ولا قضاء مع عدم الدليل على الوجوب **فروع** الظاهر عدم الفرق في المص بين المفطران
مطلقا وبينها وجوب الصوم على الاتفاق واما العلم بكون المفطر مفطرا فلا يبعد كون شرط
في وجوب الكفارة للاصل وعدم ظهوره ليل قومه مثل صورة الجهل فتأمل ولما في القضاء فقط
فهو ايضا محتمل مع عدم علمه بوجوب الصوم وانما علمه كان وليس الاضطرار في الامور الخفية
الدينية التي لا تعرف الا بالجهل وعقوبة العلم لما مر من دليله على الجاهل وان الناس
تأملوا في الامور ولا راد زارة وابو بصير قال اسالت ابا جعفر عليه السلام عن رجل في اهله
في شهر رمضان او في اهل صومعه وهو لا يرى لان ذلك لعل قال ليس عليه شيء ويحتل
عمل ما ورد في وجوب الكفارة على العلم العالم مثله اسيا في ومضرت سماعة قال سالت عن رجل
اقر اهله في رمضان تعدل افعال علي بن عتيق رقبته واطعام ستين مسكينا وصيام شهرين
وقضاء للناوم وابن اسحاق قال لا شيء وقال الشيخ الوان منها يعني او المراد بالوطي الحرام
مثل الوطية المحض ويحمل موثقه عمار الساباطي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل
وهو صائم فجميع اهله فقال انقبس ولا شيء عليه على الناس وعلى الجاهل ويظهر من التمسك
والاستصحاب الفتوى يكون الجاهل معذورا ويعمل في شرح الشرايع عن الشيخ كونه معذورا
مطلقا ويؤيد ذلك كونه معذورا من النسيان وعدم الاختيار من الاجماع والخبر في الكتاب
والعقل ايضا فتأمل ثم ما ثبت وجوب الناس عنه وشرطية الصوم عمومها مثل الاستسقاء
عن كل المعتاد والشرب كمالا القاب بالنسب من الكتاب في السنة والاجماع بل كونه ضروريا
من الدين فالظ وجوب القضاء بعدم الجهل ايضا ولا مثل الغبار والحقنة والبقا على
النجاسة والنوم عليها حتى يصبح والنوم بعد الانتباه والعزم على الاطاريح وتترك البنية في جرح
من انما يمكن العلم مع احتمال عدم القضاء مطلقا والقضاء كذلك الله يعلم ولا يبعد وجوب
القضاء على العالم بعدم جواز العزم على الاطاريح بنية الصوم بسبب وجوب استدامتها
بالعزم عليه وان لم يقطر وان لم يعدة لك كما اختاره في قوله ويمكن العلم الامع عدم العق
كاختاره في المنتهى لان بعض زمان عتيق بمنزلة والنية والعزم على الفطر ويمكن العلم
انفاده شرعا وجوب استدامتها بحيث يكون عدمه باطلا ولا غير ثابت بدليل شرعي ويدل

على حصة الصدقات في الأجر وان الغنم هو المفطر لا التصديق لا لافطار ويؤيد به مختار الصوم
منع من الشبهة الى ان والى الولى المعين من انسابنا وفي غير هذا ايضا ومع العزم بالافطار الى ان
بل الى الفطر فيه والى قبل الغروب في النصف الثاني وبها قال من منعها في الفطر لان استئذان
النية سكا المشروط بان في الفطر وان كان دليل مختلف لا يجوز اذ هو وقت ودقة الصحة وعدم
هو مختار السيد المقتضى بعد ان كان البطلان مذموم ايضا فاقول فان المستلزم من المشكوك
الظن عدم الفرق بين الصوم والوجوب وفيه ما من قوله صلوات الله عليه ان كان عندكم شيء فلا
تصمتوا به بل على عدم ضرر فعل المفطر نسيانا بعد الاجماع المقتضى بحجته على من ادعى ان
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يذكره الا في فطرنا هو النبي صلى الله عليه وسلم في قوله صلى الله عليه وسلم
داود بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل ينسى في كل شهر رمضان قال ثم صوموا فانما هو
شيء طهر الله تعالى وقرب منه وادبره ما وجدنا الموجب ففطرنا لاكل والشرع لعلنا ان والوطى في
قبل المرأة ولبيل الاجماع المدعى في النسي في الاخبار الصحيحة مثل صحيحه عبد الله بن سنان عن
ابي عبد الله عليه السلام في رجل نسي شهر رمضان متعمدا يوما واحدا من غير عذر قال ففطره
او صوم شهرين متتابعين او يطعم مسكينا فان لم يجد فصدق بما يطيق وقد مر ان الاجماع
مفطر ويصح جعله في رجب عن ابي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نسي شهر رمضان
متعمدا فقال ان رجلا في الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال هلكك يا رسول الله فقال ما لك قلت
ان ابا رسول الله قال وما لك قال وقعت على امرأتي ففطرته واستغفرت له فقال الرجل فوالله
عظم حقد ما تركت في البيت شيئا الا قليلا ولا كثيرا قال فدخل رجل يكال من تمر عشرة من صاعا
يكون عشرة اصوع بصاعا فقال الرسول صلى الله عليه وسلم عليه واله ففطره فصدق به فقال
يا رسول الله علي ان تصدق وقد اخترت ان لا يس في بيتي ولا كبيرة قال فخذ وطعم عيالك
واستغفر الله قال فما خرجنا قال اصحابنا انزلنا بالفتى فقال اعنوا وامنوا وصدقوا وصح
هذه المسئلة في هذه الرواية على ما رواها القاضي قال وقعت على امرأتي في شهر رمضان
فقال النبي صلى الله عليه واله ففطره فصدق بها قال لا قال قبل يستطيع ان تصوم شهرين
متتابعين قال لا قال قبل يستطيع اطعام مسكينين قال لا اجد الخبر وشهرا روى في الصحيح
عن عبد الله بن سنان وقال في لغيره اكلت واهلك فانه كفارة لك وانه كان في الكيال خمس
عشر صاعا ولا يذلل على الرغيب هذه الرواية على هذا الوجه وفي هذه الرواية الحكم جوب

مؤمنة يصوم يوما بلديوم وهذه تدل على القضا ايضا ولا يصير الجمل بحال المشقة لا يؤيد
ولا الاختصار على العتق ويدل عليه ايضا قوله عليه السلام فيما تقدم منا على الذي جامع قنابل
ولما التوب فهو احد الانوار الثلاثة المنقذة على التخيير وهو ذهب كثر الاحباب ونقل عن
ابن ابي عمير في الاثر ترتيب دليل الاول الاصل صراحة من الاخبار ودليل ابن ابي عمير حديث
المشرك المنقذ حيث ذكره الاثر فيكون قدما او غير خاص من الدلائل مع عدم صحة
والعارض بالادلة القوية وصحة الاعراض المنقذة وما يشترط في ذلك مثل ما يدل على الصدق
فقط حسنة عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل وقع على امرأة ومضت
فلو ما تصدق على السنين سكتا قال تصدق بقدر ما يطيق وكذا في سماعه قال سالت
رجلا في امرأة رمضان متعمدا فقال عليه السلام عتق رقبة واطعام ستين مسكينا وصيام
شهرين متتابعين وقضا ذلك اليوم وابن ابي عمير في رجل قال لا يوم نزل او قول بالاستسباح او عن
عن اكل المار من كون ذلك ومع العجز عن اكله وصحة عبد الله بن سنان المنقذة لعدم
صحة السنن الاضمار وانها الشيخ باعها كوزا او معنى او لاحتمال كون الاتيان غرضا
لكونها في الجبض بآية عاروا الصدوق عن عبد الله بن صالح المروعي قال قلت للرضا عليه السلام
يا ابن رسول الله روى عن ابيك عليهم السلام في رجل جامع في شهر رمضان او فطر فمئة ثلاث مائة
ودى عنهم ايضا كفارة واحدة فباي حديثين يأخذ قال بهما معا حتى جامع الرجل حرما او افطر
على حرام في شهر رمضان فعليه ذلك كفارات عتق رقبة وصيام شهرين متتابعين واطعام
ستين مسكينا وقضا ذلك اليوم وان كان في حلال او افطر على اول فعلية كفارة واحدة
فاذا بقي من شهر رمضان جامع محرم عليه بوطعام محرم عليه لوجود ذلك سنة وادب ابي الحسن
الاسدي رضي الله عنه فيها ورد من الشيخ ابو جعفر محمد بن عثمان المروعي في هذه الزوايا
غير معلومة بل ما نقلها عن الامام عليه السلام ايضا والذي نقلها الشيخ عن الصدوق
عن عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيشابوري عن علي بن محمد بن قتيبة عن احمد بن سليمان عن
عبد الله بن صالح المروعي في الرواية المتقدمة فليست معلومة كونها مبالغة لظانها عندها
لعدم وقوع ابي الحسين الاسدي في جامع الصدوق ودوايته عنده بلا سيطرة لاندل على
التوثيق كما قال السيد الثاني في شرح الشرايع وافق ذلك مع عدم توثيق علي بن محمد بن محمد بن
حسن انه اعتمد عليه في كتاب رجاله لا يدل على توثيقه بل يدل على جهل حاله عنده واما

المروعي فقال في رواية عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل جامع في شهر رمضان او فطر فمئة ثلاث مائة
ودى عنهم ايضا كفارة واحدة فباي حديثين يأخذ قال بهما معا حتى جامع الرجل حرما او افطر
على حرام في شهر رمضان فعليه ذلك كفارات عتق رقبة وصيام شهرين متتابعين واطعام
ستين مسكينا وقضا ذلك اليوم وان كان في حلال او افطر على اول فعلية كفارة واحدة
فاذا بقي من شهر رمضان جامع محرم عليه بوطعام محرم عليه لوجود ذلك سنة وادب ابي الحسن
الاسدي رضي الله عنه فيها ورد من الشيخ ابو جعفر محمد بن عثمان المروعي في هذه الزوايا
غير معلومة بل ما نقلها عن الامام عليه السلام ايضا والذي نقلها الشيخ عن الصدوق
عن عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيشابوري عن علي بن محمد بن قتيبة عن احمد بن سليمان عن
عبد الله بن صالح المروعي في الرواية المتقدمة فليست معلومة كونها مبالغة لظانها عندها
لعدم وقوع ابي الحسين الاسدي في جامع الصدوق ودوايته عنده بلا سيطرة لاندل على
التوثيق كما قال السيد الثاني في شرح الشرايع وافق ذلك مع عدم توثيق علي بن محمد بن محمد بن
حسن انه اعتمد عليه في كتاب رجاله لا يدل على توثيقه بل يدل على جهل حاله عنده واما

رمضان قال كان اقله قبل نزول النبي فلا تثنى عليه ليعلم مكان يومه وان كان اقله بعدة وال
 الشرع في عيادته تصديق على عشر مسكين فان كان له رفيق رثا يوم امكان يوم وصام ثلثة ايام كفا
 لما صنع وصحبه شمام ان ارسا قال لا يعبد الله على التام بعمل وقع على امله وهو يقضى
 شهر رمضان قال كان وقع عليها قبل صلوة العصر فلا شيء وما يلد يوم وان فعل بعد العصر
 كان اليوم وطعم عشر مسكين فان لم يكن صام ثلثة ايام كفارة لذلك ونقل في المتن عن ابن
 ابي عمير عدم الكفارة لصلص وطعم وثقة عمار السابغ عن ابي عبد الله عليه السلام سئل ان
 الصوم ثم افطر بعد ما زالت الشمس قال قد اساء وليس عليه شيء الا قضاء ذلك اليوم ولان الزوايات
 الدالة على الكفارة مختلفة مثل اربعة رزاة في الطريق على بن الحسين بن فضال عن عم
 وضوح الطريقي اليه قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن رجل صام رمضان شهر رمضان واثني
 قال عليه السلام كفارة ما على الذي اصاب في رمضان لان ذلك اليوم عند الله من ايام رمضان فاجل
 على الاستيعاب وجعل في الزاوية الاولى في صحيفته لوجود المحاراة بن محمد بن ابي ومعه يقول غير
 المذكور في نسخة و قد بحثت على ارسا في رواية ثالثة في المتن في الصحة والثانية تدل على عدم
 الكفارة بعد الزوال ان كان قبل صلوة العصر وعلى الكفارة بعد ما حل العصر على الزوال ان كان بعد
 الاضطرارة على انهما في الواقع فقط وقاس غيرهم على الاول في غير صيد وعدمه القابل بالواسطة
 في ايام من ايام صايفه نعم في كجواز الاطوار قبل الزوال وعدم جوازه بعد الاضطرارة وصحيفة عبد
 بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال صوم النافلة لان فقطر ما بينك وبين الليل حتى شئت
 وصوم قضاء الفريضة لان فقطر الى زوال الشمس فان زالت ظلمت لان فقطر ودواية
 حارة بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله الصائم بالخيار الى زوال الشمس قال ذلك في النية
 فانما النافلة فله ان يفطر في ساعة شاء الى غروب الشمس ومن تدل على مطلق الفريضة
 لان قضاء شهر رمضان فقط الايام في صحيفته ولعموم ما في حسنة الجلي عن ابي عبد الله
 هو بالخيار ما بينه وبين نصف النهار وقد بين في هذه الرواية وان المراد الفريضة في صحيفته
 قيل بوجه اخر عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في الذي يقضى شهر رمضان انما بالخيار الى زوال
 الشمس وان كان فقطر ما فانه الى الليل بالخيار ومنها رواية اخرى عن ابي عبد الله عليه السلام فيمن حمل فقطر
 بعد الزوال من الحجاج قال سالت عن رجل يقضى رمضان الذي ان يفطر بعد ما يصبح قبل الزوال
 فاذا لم يقل اذا كان يومه من الليل وكان من قضاء رمضان فلا يفطر ويتم صومه على خلاف

كل النظم لا ينبغي في رواية بصيرة قضاء شهر رمضان لا ينبغي ان يكون لها بعد الزوال على النظر
ان قضاء شهر رمضان ليس فيه شيء من الكفارات الاصل وعدم الدليل وبطلان القياس مع الثبوت
في الاصل وكذا في الوجوب المطلق بالطريق الاول وهو موقوف ولكن ينبغي عدم الافطار بعد العشاء
مطلقا ولا بعد الفجر بعد الزوال لما مر به من انهما مطلقا وانما المعين بالندوة وشبهه
فيكون وجوب الكفارة في غير من جهة ابطال الندوة ونحوه في كفارة الندوة ونحوه وسيجوز في عمله
ويؤيد عليه صحة على من مر به من ان كسب بند او مولى ادريس في يدى نددت ان الصوم كل يوم
فان لم يصمه باليمن من الكفارة فكذلك وقوله لا يثبت الاثر عليه وليس عليه صحة سفر ولا
مرض لان يكون نية ذلك فان كانت افطرت فيه من غير علة ففسد في كل يوم على سبعة
ساكنين قال الله التوفيق لمعجب وبرضاه ولا يصير عدم توفيق بندار في الصحة ولا انكسار به
ويستفاد منها وجوب الكفارة بالصوم بالندوة المعين بكونها لا يصدرق عليه التصديق مطلقا
ويمكن جملة على الدوام الاطعام كافي غير وعدم بطلان الندوة باطلان هذا ايضا كقولهم النظر
وسيجوز وكذا العمل باليمن ومقروط الصوم للندوة وسفر او مرضا وعدم سقوطه سقوا مع
قصده ذلك في الندوة مخصوص على ما ذكره فكانهم قوا ذلك من الاستثناء بقوله الا ان يكون
النحو باجاء على السفر عدم الضرر احتفال بكفارة اليمن بخلافه ولما غفر غير ظاهره سيجزى
ولما كفارة ونحوه فلا كفارة فيه على الظاهر وما يجده ليلها على المشهور بينهم من وجوب كفارة
افطار شهر رمضان في افطار يوم معين بالندوة لان اول ما عرفت ليست الا في شهر رمضان
والقياس باطل قال المصنف في المنتهى في مسئلة وجوب الكفارة الصوم على غير نية الغسل هل يختص بها
الحكم بمرضان في غير تردد في شئ من تخصيص الحارث على رمضان من غير تعميم ولا قياس بل
عليه ومن تقسيم الاحكام قد رتب الاشارة الى عدم التردد وقال بعد ذلك باو ان الكفارة
ايضا في قضاء بعد الزوال وفي الندوة للمعنى قبل الزوال وبعد وندوة الاحتكاك في فصل اليه
علما اننا نقل خلافه من ابن عقيل بعد ذلك بصحة قضاء القضاء ونقل في المختلف عن ابن ابي
عقيل ما يدل على عدم الكفارة الا في اداء شهر رمضان فتأمل فان الاجاب لا دليل وجعل
مجرد قول ما راي من الاحكام بلا مشكل والاحتياط يقتضي التردد في الفتوى والتمسك
بما التحل فهو الذي يجب عليه الصوم والظاهر الفرق بين الرجل والمرأة وقد مر البحث فيه
في الجملة وما يفيد ذلك وانما وجوب كفارة الكفارة ايضا على زوجة الذي كرهها في صوم شهر

عدم دخول الجمع فيه على ان الاطوار والقبائر والتخاتير وغيرها غير ذي دلالة على ابحاثها ما روى في فضل
 بابتلاعها في المسجد فليعلم له واعتبر به صحة على ان عبد الواحد من نقل عن الصدوق في وسط
 وان لم ينقل عن غير الشافعي وان المصنف في الخبر ان الصحيح وان ذلك تعديل له وان مؤلفه
 سمع من يروي عن ابيه في مواعيد كذا ما يقع الغلط في امثاله فلا اعتبار به وبينه اصول الحديث
 انما اذا قال الرواي اروي عن عبد الواحد في العمل به وقد عرفت في ان عبد الواحد ايضا الصحيح
 فلا يكتفى مجرد تعديله وان مؤلفه سمعته مطلقا ليست مقيدة بالحرم والحلال وقال في الحديث
 يحتمل ان يكون الواو بمعنى او يكون المراد الوصل المحرم وانما مثل الوصل في الحرج في الاشارة بالاهل
 خاصة وانها مضمرة وفيها عاين بن عيسى وثبوته غير قطعي والحمل على الاستحباب يحمل وبالحمل لا
 فتا على العموم النسخة المثل ان ذكره لا يخالف عن ثمال وجعل وجه الترجمة في الشرايع عدم ثبوته عند
 الولد فقط على التزديد فتأمل وانت وانت بعد الاحاطة بما ذكرناه بعرف قوله فلو فصل الى قوله
 خاصة وما فيه فتأمل **قوله** ويجب القضاء ايضا بفعل المفضل هذه اشارة الى ما يجب
 القضاء فقط وهي ثمانية وقد مر ثلثه والرابع الاطوار في القبائر والصوم للمعنيين مع عدم العلم
 بطول الفجر مع القدرة على المراتع ومن كماله ظن بقاء الليل ولو لم يقدر او يراعي الظلمة
 علم بشئ عليه دليل حسن الجليل لا يبرهن وقال في المتن صحة عن ابي عبد الله عليه السلام انه يسئل
 عن رجل شرب خمر من بيته وقد طلع الفجر فقال اتم صومه ذلك فريضة فان شرب خمر من بيته
 بعد الفجر فطره قال ان لو كان ليلا يصلي وانا اكل فانصرف فقال اما جعفر فقد اكل وشرب بعد
 الفجر فامرني فا فطرته في ذلك اليوم في غير شهر رمضان والظاهر ان المراد بغير شهر رمضان
 الصوم الغير المعين اذا الصوم المعين مما لا يؤمر باكله ويدل على التفصيل رواية سمعته من
 قال ما لتصن رجل اكل وشرب بعد ما طلع الفجر في شهر رمضان فقال ان كان تمام فطره ولو
 الفجر اكلتم عاذتكم الفجر طمعت صوم ولا اعادة عليه وان كان قام فاكل وشرب ثم نظر الى الفجر
 فرأى انه قد طلع الفجر فليتم صومه ويقتضيه يوم اخر لا يرد بالاكل قبل النظر فعليه الاعادة
 فيقيم من المتن كونها اجماعا فلا يضر عدم صحة الرواية الثانية والعقل ايضا ساعدا
 عدم القضاء على الاول فلا يصل لعدم تكليفه باكثر من وسعة وقد بذل الجهد فهو مقيد
 وليس باقل من الناس وانما القضاء في موضعه فليتم صوم في الجملة وان ظن بقاء الليل وان
 كنى الاكل جائزا فسدق **قوله** لا ياكل مع الظن ويحتمل مع الشك ايضا قبل المراتع

للصل وعدم العلم وقت الصوم الممنوع اظان وكذا اصل ما يشترط فعله في الليل مثل صلوات
 وجوب القضاء لا يستلزم الاثم ولا يشترط **الشافعي** الظاهر عدم الفرق بين الصائم مطلقا
 صفة الثاني وعدم احتسابه صوما في الاول فلا بد من بلوغه في غير المعين وان لم يصل القضاء
 فيبقى كماله **قوله** الظاهر انقطاع التتابع في الجملة فيما يشترط فيه التتابع في اكل ويستأنف
 عدم الفرق بين التكفين في ذلك والمفطرات جماعا وغيره ويمكن الصحة مع الفجر مطلقا كما يفهم
 من تقييد الاحصاء ويمكن ان يقال بوجود الاعادة لصداق الاطوار عند اختيار المستلزم
 للقضاء غالب الكفارات ايضا لكن هناك سقط الليل والعدول ولا يصدق عليه اقطر قبل المراتع
 وهو المستلزم للقضاء الخ كما يفهم مما في المسئلة ثم خرج من بيته وقد طلع ويمكن سقوطه عنه اذا
 اعتمد على من يجوز له الاكل بقوله القضاء مطلقا **قوله** الاطوار لاخبار الغير بعدم طلوع
 الفجر مع القدرة على المراتع بنفسه وقد طلع وهو قريب من الرابع قد لا يدرك دليله ليرفع
 حسنة معوية عن عارة قلت لابي عبد الله عليه السلام امر الحارث بن ابي منصور طلع الفجر لم يفتقر
 لم يطعم فاكل فافطر فاحديه قد طلع فظن ان قال تم يومك فريضة انما انك لو كنت انت الذي
 نظرت ما كان عليك قضاء في الظاهر ان يخرى فيه الفريضة المنقولة ويؤيد عليها عدم الفرق بين
 الفجر يكون عدله وغيره ولو كانا عدلين فيمكن عدم القضاء لانهما حجت شرعية والظاهر القضاء لان
 كونها حجة شرعية لا يستلزم كونها كذلك دائما وعلى تقدير ان لا يستلزم عدم القضاء
 لان الحجة لا يستلزم عدم القضاء عند ظهور الخلاف فيجعل القضاء لما في تمام ومع عدم القدر
 يكون المخير على ما يمكن سقوط القضاء والظاهر عدم ولا شك انه احوط **قوله** الاطوار
 الاخبار بطول وعظم كونه والقدر على الاطلاع وقد طلع وهذا ايضا مثل سابقها **قوله**
 دليل لا يبرهن القضاء اوضح لعدم الاطلاع مع القدرة والاخبار به واما علم الكفارة فله عدم
 العلم والاعدا الموجب لها ولا يصلح عدم الاطوار في الظن كونه دليل ولا على القضاء فقط
 ايضا صحيح العيص بن القاسم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل خرج في شهر رمضان
 واحصا بيشتمون في بيت فظن ان الفجر قد ادم وكلف بعضهم وظن بعضهم انه شرب فاكل ففطر
 فقال اتم صومه ويقضى وهذا مشترك في بعض الفروع الشك في ذلك انما المتن لو كان
 الفجر عدلين لزم الكفارة ايضا في صوم يجب في افطار الكفارة كشهر رمضان لانه حجة شرعية
 وغيره لا يبرهن الاصل علمه وان قلنا بعدم الاكل وعدم صدق قوله الاطوار الموجب لها وعدم

التفصيل في الخبرين على تعميم الحكم سواء كان الخبرين من باب إبطال الطهارة أو إبطال النكاح والفرق بين القدرين على إبطال
الطهارة بنفسه أم لا فلا يلتزم بتدبيرها كذا في السامع الاضطرار للفتيا ويدخل الليل ولا يدخل
هنا حيث لم يثبت عدمه ويمكن هنا عدم الجواز خصوصاً مع كونها فاسقا وعدم حصول الطهارة
للكفارة أيضاً بحيث لا يمكن جازاً للافطار لأن يكون جازاً بذلك فالنظر لعدم ختمها بالثبوت
لافطار النظرة الموهمة ودخول الليل ولو لم يقطع يعني لو توهم بحيث لم يحصل لظن ودخول الليل
بالوهم أو الشك فافطر فعلم عدمه لدخول جبهه نقصاً فقط دون الكفارة ودليله لأن الأصل
عدم الدخول وحكم الاستصحاب يقتضي عدم الاضطرار فيكون انما يجب عليه القضاء بل يمكن
الكفارة أيضاً لأن يقال ان يوم جواز الاكل بذلك فيكون جازاً للافطار في الكفارة
ولكن غير معذور عند المصالح كما صرح به في المتن فيمكن أن يكون محل الوهم على ما مضى فافطر فافطر
ولو لم يقطع الظن القالب وهو بعيد والذي يظهر وجوب القضاء مع الظن مطلقاً كما هو معنى المتن
بل مع الخبرين أيضاً مع بقاء الفساد وصدق الاضطرار في نهار الصوم الواجب فيكون باطلاً مع
للقضاء وعدم حصول الصوم كما في ساق الصلوة وسقوط الكفارة بجملة وحصول من الصوم
الشبهة والأصل مع عدم ثبوت التكليف والصحة في بصيرة ومعاينة عبد الله عليه السلام في فهم
صاموا شهر رمضان فنهضهم سحابة سوداء غروب الشمس فوافوا بالليل فافطر بعضهم ثم إن
السحاب انحلى فإذا الشمس على الذي افطر صيام ذلك اليوم إن الله عز وجل يقول واتقوا الصيام
إلى الليل فمن أكل قبل أن يدخل الليل فعليه قضاءه لأنه أكل بعد ما أدى شهرها ساعة يسند له
ولا يضر وجود محمد بن عيسى عن يونس لأنها الإياس بما مع السند المتقدم وهذه جماعة منهم
الشيخ في التهذيب إلى عدم وجوب القضاء أيضاً للظن وجملة هذه على الشك والوهم رواية
أبي الصباح الكوفي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صام ثم ظن أن الشمس قد غابت في
السماء فافطر ثم إن السحاب انحلى فإذا الشمس لم تغرب فقال قد صم ولا يقضي رواية زيد
الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل صام ظن أن الليل قد كان وإن الشمس قد غابت وكان
في السماء سحابة فافطر ثم انحلى فإذا الشمس لم تغرب فقال قد صم ولا يقضي وصححه زرارة
قال قال أبو جعفر عليه السلام وقت الغروب إذا غاب القمر فإن رأيت بعد ذلك قد صليت
أعدت الصلوة وضعت يديك فكففت عن الطعام إن كنت أصبت منه شيئاً واستبدلوا أيضاً
بأن التكليف منوط بالعلم العلم والعلم وقد حصل وإيجاب المص في المتن بعد اختيار الأول و

والاستدلال عليه بما قلناه وإن الحديث الثالث دلالة على إبطال النكاح وهو سقوط القضاء
والتكليف منوط باستمرار الظن ولم يحصل هذا لأن ظن الطهارة وصل في مرتين فبطل
وإن مجرد القضاء لم يثبت من المصريح بتوحيده والضيقين وما عرفت كونه ضعيفاً وهو
أعرف وإن في الحديث الثاني على بن الحسن بن فضال وفيه ما فيه مع أن الطريق إليه غير صحيح
زرارة شتملة على كون دخول الوقت مجرد غيبوبة القمر وقد البحث فيه وإن ظهر ما يقتضي
عدم القضاء مطلقاً ولو لم يخص عن القمر بل إن مجرد ان الغيبوبة سقط وإن عمل الناظر على
إنها غير صحيحة عدم القضاء لأن قول بعض صواب لا يدل على عدم القضاء بعد الاضطرار خصوصاً
مع الحكم بوجوب عادة الصلوة فإنها لما كانت واقعة في غير وقتها مع بقاء الوقت لم تكن
يقول عدلت والأعادة في الصوم ما كان يمكن فقال ضي ولكن لا يأكل شيئاً آخر فيمكن أن يجب
القضاء للدليل الذي ذكره فكانت لذلك والحدوث الثالث إلى آخره فاقبل ويمكن الجمع بينهما بعمل
الدليل على الاستصحاب وجملة روايات القضاء لا شأن الرواية الأولى على محمد بن عيسى عن يونس في رواية
صحيحة زرارة خالية عن القصور فكان القول متيناً وبقي عدم الاضطرار مثله وعدم العمل
بالظن فإن التكليف يعني والأصل يقاوم حتى يتحقق الدليل والخروج عنه يتم العمل بالظن
في التمسك بالإياس مع التعقيب في السحر وقد يضطر إليه مع أن الاحتياطية الكل يترك كل شيء
لا يترك شيء وقاله الفقيه بعد نقل هذه الروايات لثبوت الدلالة على عدم القضاء هذه
الاحتياطية ولا ينبغي إلا الجواز الذي حجب القضاء لا يروى ساعة من مهران وكان واقفياً
فكانت ما طلع على رواية أبي بصير وبذلك كلمة إرضاء على عدم توثيق كل من كان في كتابهم **قوله**
حكم الموطأ بحكم الموطأ في رواية كذا مع الشرايط والدليل **قوله** ويحرم وعلى الدابة الظاهر
عدم الخلاف في الخبرين وعلى الدابة في شهر رمضان وغيره على الصيام وغيره وإنما الكلام في
اضداد الصوم وجوب القضاء والكفارة وعدمه وقد بحث عنه وقال المص في المتن إن
العدم مخوف وهو قول ابن إدريس للأصل وعدم الدليل وبطلان القياس **قوله** والكذب على الله
لا شك مخوف مطلقاً لكن بطلاناً على الله كذا على رسول الله صلى الله عليه وآله وعلى
الأنبياء عليهم السلام قريب منه وعلى الصيام أكدوا شخصاً في الولعب وفي شهر رمضان
اعظم الظن أن نوسباً للمسايل الدينية على خلاف ما عليه فينبغي الاحتياط التام وأما الافتاء
بالموجب لوجوب القضاء والكفارة أيضاً فنقله في المتن عن الشيخين واستدلنا عليه

برواية بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول الكذب ينقض الوضوء ويفطر الصائم
قلت هكذا قال ابي حيث ذهبنا ذلك الكذب على الله وعلى رسوله صلى الله عليه وآله وعلى
آلئمة عليهم السلام واللفظ مستلزم لهما لما مر في الصحيحين الموجبة لهما ابراهيم سماعة قال سالت
عن رجل كذب في شهر رمضان فقال قد انظر وعليه قضاء وهو صائم يقضي صومه ووضوءه
اذا تم وبما لا يحتاج ثم نقل احتجاج الاخيرين بالاصل والجواب عنهما بالحدوثين مستلزم على ما استعتم
من العمل وهو ينقض الوضوء بالكذب فيكون الاستدلال ضعيفا ورواه بما سيجي على ان الحد
الثاني ضعيف السند لعمري بن عيسى وسماعة وبما واقفان وايضا غير مستدل الى الامام بل
مضمر ولائم ان الاخطار يستلزم وجوب الكفارة اذ قد يحصل ولا يجب الكفارة كما في الاجماع
ثم مع وجود الخلاف ثم قالوا لا قرب الاستدلال وعمل الرواية الاولى الذي دلته في التذنب
هو وجوب القضاء فقط وان اشار الى دفع الجواب عن استمالها على المنعوانه بقوله بعد
نقل الحديث من قول علي السلام في هذا الخبر يقضي وضوءه على وجه الاستحباب بدل الالتزام كما
في كتاب الطهارة وليس ينزل على ذلك قضاء الصوم لاننا لو خيلنا وظاهر الخبر كما نقول بوجوب قضاء
الطهارة وانما فيه انه الى الاستحباب الدليل الذي قلناه وليس ذلك وجودا في قضاء الصوم
فيبقى على ظاهره في وجوب القضاء على من ضل ذلك على المحدثين نعم النسيان نعم وجوبها ما صح
في كلام الشيخ المفيد الذي نقله التذنب فاجاب بما عيدهم الكفارة فيما والثاني كما صرح
في القضاء فقط وهو يدل على عدم في الاول ايضا حيث قال لا تقدر فطر مع ان الماء واجب
الا لقضاء معلوم عدم استلزام المفطر الكفارة وان الاحتياط لا ينفذ الوجوب وهو وظ
ولا بعد حملها على الاستحباب للاصل وعصا المفطرة الخبر الصحيح المتقدم ولا يضر صيام
اذا اجتنب ثلث خصال والكذب ليس منها ويؤيده حمل الثاني في قضاء الوضوء على ذلك
اذ بعد حمل المفطر يقضي صومه ووضوءه على الوجوب في الاول والتذنب في الثاني مع عدم
دلالة على الوجوب على ان سبب التجربة الوضوء على الاستحباب هو مثل ما قلناه من محس
النواقض من امور ليس الكذب منها وليس ينقض الوضوء بالكذب خبره بما وهو ظاهر بالنظر
الى تقدم في اولنا افضل الطهارة وايضا الحديث الثاني ليس فيه تنبيه الكذب واللفظ
عدم القابل لوجوبها بالكذب المطلق وان الحديثين يصحان اما الاول فلو جرد من صور
بنو نوح وقال في الخلاصة قال الشيخ انما هو في الجائز انما نزلت في الوجوه عندئذ التو

الاجماع وهذا قال الشيخ ايضا في بعض كتبه عدم وجوبها بل على العدم وبزيد موثقه اسحق بن
 عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل صام اوتس في الماء متمدا عليه فضا ذلالي اليوم قال ليس
 عليه قضا ولا يموتون وتغني القضا استلزم لثبتي الكفارة وبزيد ايضا ما تشر به الاحرام في صحيحه
 حريم مع عدم وجوبها في الاحرام قال الشيخ في الاستبصار الوجه في عذير المخبر اي الاخيرين وما
 جرى مجريهما ان يجعل عليهما من الشك لان ذلك هو في العادة ويجوز ان يكون ذلك مختصا باسطة
 القضاء والكفارة وان كان الفعل محظورا ولا يجوز ان يكون له وجوب القضاء والكفارة ولست اعرف
 حديثا فييجاب القضاء والكفارة او يجاب لهما على جزاء الدماء بل هو الصحيح في ذلك فذهب اليه
 غيره بعيد وينبغي ليطا قول على في اشارة الى مذهبنا وطول الدائرة والكذب لا ينافي الخلاف
 فيها واعلم ان الاخبار صحيحة في علق الحكم بعسر الراس فقط في الماء فلا يبعد التميم في الانفاس
 والصحة صحة الفصل مع الانفاس مطلقا لان يعلم كون وصول الماء الى الراس بالانفاس الحر
 هو بعيد فتأمل فيه فانه دقيق ويكره تعجيل النسيخ هذه اشارة الى عمالكرو وهادت في الصوم
 ومنه ما ناسم انسانا يدل عليها الاخبار مثل صحيحه عدم مسلم ووزارة عن ابي جعفر عليه السلام
 انه سئل هل ياشتر الصائم ان يقبل في شهر رمضان فقال لا يخاف عليه فليتمه لان بيان لا يسبقه
 ميتة وصحيفة جميل وزاد عنه عليه السلام ايضا لا يقض القبلية الصوم وغيره الحسن الاختصاص
 وفيهم من الاول كراهته للس والملاعبة ايضا وجوز ما من غيرها ايضا وما رواه ابي بصير
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال لا يشر من يعني النساء في شهر رمضان واجري له عنه في
 المباشرة ليس بها بأس ولا قضاء عليه يومه ذلك ولا ينبغي ان يتعرض لرمضان وهذا ايضا
 في جواز مص اللسان ما يدل على الجواز والظاهر طلاق الكراهية ويكون بالنسبة الى الشرايط
 صاحبها اليوم اكثر من اشتد كما يشعر به بعض الاخبار ومثل حسنة الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام
 انه سئل عن رجل من المرأة شيئا يفسد ذلك صومه او يفسد غيره فقال لا ذكركم للامانة
 وقال لا يقض القبلية الصوم وصحيفة تصوريه حاتم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما تقول في
 الصائم يقبل الحمار ويراه المرأة فقال ما الشئ الكبير مثلي ومثلك فلا بأس ولما الشايب السبق فلا
 لانه لا يؤمن والقبلية لعدى الشهوتين قلت فأتري في شئ يكون له الجارية فلا يجازيها فقال انك
 سئلتني بالاجازم كيف طعمت قلت ان شبعنا صرنا وان شبعنا صرنا فقلت انك انك انك انك
 والنساء قلت ولا شئ قال ولكني بالاجازم اننا ان يكون ذلك شئ لا فعلت ويجوز الاختصاص

قاله

98

الكرامة الاخرى محل المطلق من الاخبار على التبدل منها كما في الاخبار مطلقا احوط وايضا الظاهر
 انه اعلم من ظن حصول المنى معه لم لا يفيهم اجماع الاختصاص على المنى حيث ما نقل في الترمذي
 ح نافع عن بعض الشافعية ويمكن المنع خصوصا اذا كان العادة والغالب حصوله ففت اهل
 وفقا لاكتحال فقال المصنف في المنى ويكره الاكتحال باقية مسك وطعم يصل الى الحلق وليس يخطو
 ولا يخطو رذيل علمنا فانا ويدل عليه رواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في الصائم كتحل
 فقال لا بأس ليس بطعام ولا شراب ورواية ابن ابي عمير رسالة ابا عبد الله عليه السلام عن التحل
 فقال لا بأس ليس بطعام ويكره فيها دلالة على عدم الافساد بكمال ليس بطعام ولا شراب فبشعر
 ان هذه المسند ولكن السند غير صحيح وفي رواية عبد الحميد ايضا ان الراس بالكل للصائم وان
 تعلم انه ليس بجمعة في عدم الكراهية ولا في الجواز بحيث سلم دخوله للمعدة فيتحل الكراهية
 بدون الفيد والحرم مرة تامل وانما يدل على كراهية التبدل في المسك والاصبر كما هو المشهور
 والمذكور في رواية سامة قال سالت عن التحل للصائم فقال اذا كان التحل ليس في مسك وليس
 طعم في الحلق فليس بأس بصحيفة محمد بن احمد ما علمنا التام ان سالت عن المرأة تحل في صبيحة
 فقال اذا لم يكن التحل في طعمه فليتحلها فلا بأس فيتحل على المطلق من الاخبار والدا على المنع
 والجواز وعدم الكراهية مثل ما مر مثل صحيفة الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الرجل
 يتحل وهو صائم قال لا في التحول ان يدخل راسه وصحيفة سعيد بن سعد الاشعري عن ابي
 الحسن رضي الله عنه قال سالت عن رجل يصيبه الريح في شهر رمضان هل يدع عليه انما
 وهو صائم قال لا يذرها اذا افطر ولا يذرها وهو صائم وقريب منه رواية الحسن بن علي قال
 سالت ابا الحسن عليه السلام ان الصائم اذا اشتكى عينه يتحل بالزبد وما اشبهه انه لا يذبح
 له ذلك فقال لا يتحل وفيها دلالة على جواز الصوم مع الودع على الكراهية لا التبرير لا شاعا
 وفيها دلالة على قول المؤلف ولعلهم ان المنع هو الاكل ونحوه ما يصل الى المعدة على امر
 وهنا غير علوم الوصول ونحو الحسين بن عبد الله قال قلت لابي عبد الله عليه السلام التحل يحل
 فيه مسك وانما صام فقال لا بأس ولا يبعد الكراهية مطلقا والشك فيها في المسك ونحوه
 ولا شك ان الاخبار مطلقا احوط والى وما رايت خبره خاصا في الصبر على ما هو في المنى وكثير
 الشوق خوجه التحصيل غير ظاهر كما نذكره صوف المسك على سبيل التمثيل **قول** واخراج الدم
 الى اخره الذي في الرواية هو الجواز لا مطلق بل يخرج الدم يمكن التقيم لاستخراج العلية ويكون خبرنا

رأيتهم فيهم للاجماع على كراهة القضاء ايضا من المنتهى واما الذي على كراهته مع الضعف
فقد روي عنه سعيد الاجماع قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الصائم يجتمع فقال لا بأس
الا ان يتخوف على نفسه الضعف فيجتمعا على من ابى عبد الله عليه السلام قال سالت عن من
اجتمع فقال ان يتخوف على نفسه الضعف فليجتمعا على من ابى عبد الله عليه السلام قال سالت عن
بعضهم قلت رايت ان قوي على ذلك ولم يخش شيئا قال نعم ورواية الحسن بن ابي العلاء
ابا عبد الله عليه السلام عن الصائم يجتمع فقال لا بأس الا ان يتخوف على نفسه الضعف فيجتمعا
قول لا بأس والذي ورد في النهي مطلقا والنجواز مطلقا يمكن حملها على التقييد مثل صحيحه عبد الله
بن ميمون عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عليه السلام قال ثلاثة لا يفطرهن الصائم القوم والاحتلام والجماع
وقد اجتمع النبي صلى الله عليه واله وهو صائم وكان يرى بأسا بالكل الصائم وعلى النجواز مطلقا
فان كراهية لاشئ في النجواز لا يوجب الاكراهة فيمكن تقييده بما ذكره فلا يكون كراهية لاشئ
وعلى عدم الاضطرار والاحتلام في النهار لم يطلعه الصوم وعلى عدم الاضطرار والقوى يمكن حمل النفي
على ما يحصل فيه الاختيار ولا يوجب الاكراهة في موجب القضاء ويجوز الاضطرار على ايجاب القضاء
والكراهة وهو بعيد في صحيحه عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس
بجتمعه الصائم الا في رمضان فاني اكن ان يفر بنفسه الا ان يخاف نفسه وانا اذا اردت ان اجتمع
في رمضان اجتمعت اياهم من النكاح كراهية في شهر رمضان لعل الشدة الاهتمام بصومه او
كثرة قنوته الضعف فيه اكثر وحمل المنع المستفاد من هذه الاخبار على الكراهية لاشئ التحريم
للاشعار فيها بما كان فيهم من تقليل خوف الضعف وهو غير مناسب بل الكراهية ونسب الاجماع
في المنتهى قال ويكره اخراج الدم المضعف بعصا بجارة ولا يفطر بجارة وليست محظورة ذهب
اليعلاني واما ما يدل على كراهته دخول الحمام الضعف فهو صحيحه محمد بن مسلم عن ابي جعفر
سئل عن الرجل يدخل الحمام وهو صائم فقال لا بأس ما لم يخش ضعفا فانما تدل على البأس معه فيكون
مكروها وللعلامة وكما يجوز على التقييد نفي البأس غير بصريحه ابي عبد الله عليه السلام او البأس
على التحريم واما السقوط فقال المقصود في المنتهى ومنع المعيد من السقوط وهو الذي يحصل في الخارج
من انقضاء وابو الصالح ايضا واخذ في الصوم مطلقا الظاهر بمرسوخه داخل الحلق لا لا يفطر
في المختلف عن الشيخ المفيد وسلا القضاء والكفارة وعن ابي الصالح وابن البراج القضاء
خاصة ونقل عن الشيخ في المبسوط انه مكروه ولا يفيد الصوم سواء بلغ الدماغ ام لا ما ينزل الحلق

فانه يفطر ويوجب القضاء قال علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام في الاضطرار مع عدم وصول الحلق
فهو الاصل وعدم صرفه المفسر فانه لا يكون مع دخول الدم وهو ظاهر ومنه يعلم تحريمه مع ان
عدا عاذا اختيارا والقضاء وهو ظاهر واما عدم الكفارة مع كراهية عدم دليل خاص وعدم عموم دال على
وجوب الكفارة بمطلق ما يصل الى الحلق عمدا وقد ذكرنا محله لان اتصال الغذاء من الحلق الى المعدة
عدا عاذا اختيارا وبوجهها وهذا اختار وجوبها ايضا في المختلف ولا تراعى في الوجوب مع عدم
الاحتمال لان الجمل على الجمل وعدا عاذا دليل الكراهية فهو احتمال الوصول والخلاف ومما
في رواية ابن ابي عمير في السالت ابا عبد الله عليه السلام عن الصائم يجتمع ويصبي في الزمان قال
لا بأس الا بالسقوط فانه ذكره ومن تدل على نفي التحريم ايضا على جواز النجاسة وصبه الدم في
الان قال الشيخ لما السقوط فليس شيء من الاختيار ان يلزم المسعوط الكفارة وان لم يورد
الكراهية ولكن في التقييد لا يجوز للصائم ان يستعطا لظان من ثمه صحيحه ابن فضال في الظاهر
من التحريم ويمكن حمل النفي على الكراهية وعلى وصول الحلق والاحتياط في نفي العلم مطلقا واما
كراهية الصوم وليس دليل جواز الاصل وعدم كون الشئ مفسرا في المفسر والخبر والكثرة
مثل صحيحه محمد بن مسلم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الصائم يشرب الرمان والطيب فقال لا بأس
والاخبار في ذلك كثيرة واما الكراهية فيدل على النهي الواقع في الاختيار مثل رواية الحسن بن
داود عن ابي عبد الله عليه السلام قلت الصائم ليس يصوم الثوب المبلول فقال لا ولا يمشي الزنجار
قال لا لا يمشي ويكره ان يمشي وحملت هذه على الكراهية للفظي كره وعدم صحة مسند الاختيار
ولجميع وقال في المنتهى وشتم لربا من كرمه وبتا كرمه النجس وهو قول علامنا اجمع قال في النهي
شم لربا في الغليظة يصل الى الحلق فيوجب القضاء والكفارة وبه قال ابن البراج واستدل بمرسوخ
سليمان بن جعفر المروزي في نفي تقييد مسند الاختيار واجاب عن صحة استدلاله بالاضطرار
الجواب عن الغبار والاشتم والقول بالوجوب فان القاطع صفة الاجسام فحاز ان يكون ذا الزاوية
قلت على هذا يمكن ارتفاع الخلاف كون مرادنا ايضا ذلك كانه علم وصوله الى الزاوية الى الحلق
وبالحجة القول بالتحريم والفساد بخبر الشئ لهذه الرواية بعيدا والظاهر ان كراهية في الزاوية
للاطباء لانك لا تصل لعدم صدق الرمان وانه من عدم البأس بالطيب ولو لم يزل
بن داود قال كان ابو عبد الله عليه السلام اذا صام يطيب بالطيب ويقول الطيب تحفة الصائم
والعلم ما يدل على التزيين بالطيب من الاختيار ولعدم صحة اختيار الكراهية في شتم الرمان

والعلم فهو قول الأصحاب بكراهية الطيب وطهارة الرأحين ثم يدل على كراهية المسك ان يطيب به
 الصائم وقال في الشقيه روى ان من تطيب طيب اول النهار وهو صائم لم يكد يفقد عقله وانما يدل
 على كراهية التمسك به روى واثير محمد بن العيص قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام ينهى عن التمسك
 بملابس قال له في ذلك لا بد من ثياب الاعام قال في اخبرني بعض اصحابنا ان الاعام كانت تنم اذا
 صاموا وقالوا ان عبيدك الجوع وعمل شدة ما من حجة ان خصامه بالتمسك مع قوله في المطلقات وقال
 الشيخ بخلاف ان يراد بما في المطلقات التمسك فقط **قوله** ويلل الثوب على الجسد الظاهر ان يريد
 لبس الثوب للبلولة ويلل الجوز ظاهر ويدل على الكراهية روى الحسن الصيقل المقتدر وروى الحسن
 بن داود عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لما مضى بقضى الصلوة قال اكلت فغضى الصوم عن ان نعمت
 من ان جاء ذالمت العين من قاس باليسر قلت والصائم يستنقع فلما قال نعم قلت فيلزم ان يعلل
 قال قلت من ارجاه ذاقه من ذال قلت الصائم يثم الرمان قال لا لانه لا يكره لان يتلذذ والفظ
 ان على تقدير عصر الثوب روى الكراهية لما دالمبول البلبل الكثير لا يجد الرطب يكره فيهم من شدة
 عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا تاكل ولا تشرب وهو طيب وانت صائم
 حتى تصوم ويحفل العوم كما هو ظاهر غير هذا ويكون صوم من شدة الكراهية واما الاستسقاء
 في الماء فالظاهر عدم الكراهية لاجل المصلحة من شدة الجوع المحلى ومحمد بن مسلم في الاكل
 ولو روى الحنان الاثنية واما الكراهية للمرأة فدل عليها روى يحيى بن سعيد قال قلت لابي عبد الله
 عن الصائم يستنقع في الماء قال لا بأس ولكن لا ينغمس فيه والمرأة لا تستنقع في الماء لانها تحمل الماء
 يفرجها وهي محمولة على الكراهية لعدم صحة السند وعموم الاخبار الكثيرة في الصحة والاصل فلان
 الصوم انعقد شرعا ولا يصدق على ذلك اللفظ والحمل غير محقق فيكون المراد في الرواية لئلا
 احتمال حمل الماء وخوف ذلك كما يقال في الكراهية لئلا ذلك وعلى تقدير الحق كون مثل ذلك
 حراما ومفطر لمن ظهر وان كان القول بغيره لعنه المانع في غيره ومن هذا علم عدم قوة القول بغيره
 القضاء بذلك كما نقل عن ابي الصلاح والحوط الترك **قوله** ولو اجب غلام الى اخره هذا كله
 واضح ودليل الاصل وعدم ثبوت ما روى عنه وقدر تحقيقه ايضا ولكن ينبغي تفهيد النوم بطن
 الاثنية لعداءه ونحوها وايضا بما اذا لم يكن بعد انقباضه فيجب القضاء بعد انقباضه من وجوب القضاء
 والكفارة بناء على ان من اقتضا مذهب المصنف في المن ذلك وتقيد قوله ولو اجب غلاما بعد كونه
 اختيارا وعلما بل يكون بالاحتلام ونحوه وكذا قوله والنظر والاستماع بعدم قصد ذلك مع العادة

بحصول الخبيخ تمام وان الظاهر مثل الاحتلام بانها لا يرضى بطلان الصوم بها وواجب امسيتها
 وغيره من عبادته للمتن في الاحتلام بخلافه وقدر ما يدل وما ذكر في الفقيه من احتلامها
 في شهر رمضان فليتم صومه ولا قضاء عليه كانه في صحته منصور من جهات **قوله** ولو غفص
 للشر الى اخره قال في المتن لو تقطع المضمض بخلاف والمزيط وكذا الاحتلام في وجوب القضاء
 والكفارة مع تعدل بلع الماء وخلفا ان ابتلعه بغير اختيار فان كانت للصلوة فلا قضاء عليه
 ولا كفارة وان كانت للشر او العبث وجب عليه القضاء خاصة وهو قولنا والشر يقتضيه
 الاصول عدم القضاء ايضا وعدم التحريم ويدل على عدم التحريم الاخبار مثل شبهة القبلة لها
 في الصوم ولكن يفهم من المتن وغيره وجوب القضاء والتحريم اذا لم يكن لغرض صحيح حيث استد
 على القضاء للشر والعبث بالتحريم ويقدم على عدم القضاء للوضوء وانت تعلم على عدم ظهور دليل
 التحريم واستلزام القضاء قتال واما الاكرابات فهي مثل صحبة الجملية في زيادات التمدد بين
 ابي عبد الله عليه السلام في الصائم يقضى للصلوة فيدخل الماء حلقة قال ان كان وضوءه وصلوة
 فريضة فليس عليه قضاء وان كان وضوءه وصلوة قال في رواية القضاء ومثله في الكافي في الحسن بن
 حماد ومثلهما روى في موضع اخر في شهر رمضان يستأمن شيئا وان غفص في وقت فريضة قد
 الملاحقة فليس عليه شيء وان غفص في غريضة فريضة فدخل الماء حلقة فعليه لاعاده و
 الافضل للصائم الاجتناف عن ظاهر ما عدم القضاء في الوضوء للصلوة الفريضة والقضاء في
 مطلقا وهو خلاف ما ذكره الاصحاب بنهم روى جماعة قالوا سالت عن رجل عبت بالماء بمضمض
 من عطش فدخل حلقة قال عليه قضاء وان كان في وضوء فلا بأس بشيء يذكر الاصحاب في المتن
 ولكن ما عرفت مع الاصحاب ويدل على شيء مطلقا الامع قصد موثقه عما لا باطل قال في
 ابا عبد الله عليه السلام عن رجل بمضمض في حلقة وهو صائم قال ليس عليه شيء اذا التمسك
 قلت فان غفص في الثانية فقال لا بأس بالبر على شيء ولا قضاء ويمكن حمل الاول على الاستسقاء فيمكن
 هذه غير صحيحة مع صحبة فيها وتفصيلها فحمل على الوضوء للفريضة كما هو مقتضى الاصول
 وان كان هو خلاف قول الاصحاب فيشكل ذلك ولكن القول بما قاله ايضا مشكل لعدم دليل
 الواضح بل الواضح القول بغيره من الاول كما هو مقتضى الدلالة ويشكل ايضا الجمع بين ما في المتن
 من عدم شيء في المضمض للعبث وبين اجماع المفهوم من قول المتن وان كان للشر او العبث
 الى اخره وفي رواية زيادة الشام في رجل صائم غفص قال لا يبيع ريقه حتى يترك ثلث مرات وقد كره

والكان هذا الوجه لا فسد قد بين ان عدم العلم بالاختيار والعلم بفسد وجوب القضاء والكفارة
 وانما الجاهل كونه معدوماً لم يطلع على الزيادة والاصل وكونه كالتاسي وهو واجب اذ ليس
 وظاهر التمسك بكثرة الاضلال للموجب القضاء والكفارة صدق فعل المفسر الموجب لمخالفة
 له بالواجب وتفصيله ان في العلم الممكن والواجب القضاء فقط اعدل لعدم ثبوت كلية الجاهل
 في كل غطر على حال والمزاوية الدالة على عدم شيء عليه بجملها على الكفارة للجمع بين الادلة مثلاً
 زاردها في بصيرة ابن جعفر على التلام قال اجمعاً سألنا ابا جعفر عن الرجل يجهل ان عليه
 في شهر رمضان واقي امه وهو محرم وهو لا يرى الا ان ذلك الحلال قال ليس عليه شيء والاصل
 ويكون العلم شرطاً للتكليف فافطارة ليس يحرم لعدم التكليف ويمكن عدم حصول وجوب العلم
 اليه وما لم يدر فيكون الجاهل عدواً مثل الناس وضع مما لا يعلمون ولا نعلم شيء على التام
 لعدم علمه بحال وهو في الجاهل اعظم ولعدم صدق ادلة الكفارة لثبوتها بالافطار ونحوها
 والظاهر صدق ذلك مع الجاهل اذا المتأخر من الافطار عمداً كونه على سبيل العلم بانفسه
 مع عدم جواز ولا شك ان الحوط والحوط منه ايتاء الكفارة ايضاً فامل قول والاكراه على
 الافطار غير مفسد ليله واضع وهو عدم التكليف عقلاً ونقلاً مثل عما استكرهوا ويؤيده
 ما يدل على وجوب الكفارة على المكره زوجته دونها سوى قلنا عليه كفارتها ايضاً ام لا الظاهر
 الفرق بين ان يجر في حلقه المفسر وعدمه ما ليسوع له الافطار بمثل الضرب لا لئلا يجهل في
 الفصل والمواصلة على ذلك ويدل عليه ما يدل على جواز الاكل للتقية روى في الفقيه صحيحاً عن عيسى
 بن ابي منصور انه سئل عن رجل في خلاصة من اهل الجند وفي اخر الفقيه ايضاً
 بان خياره الدنيا وخياره الآخرة انتقل اكن عندنا في عبد الله عليه السلام في اليوم الذي شك
 فيه فقال لا غلام اذهب فانظر هل صام الايام الا فمصة عارفاً قال لا فادعوا العدا فتعدت
 معه فقال الصادق عليه السلام لو قلنا انك تار الى التقية كادك الصلوة تكنت صدقاً وقال
 لا يربان لا تنقية له هذه تدل على ما قلناه في التقية حيث بحث الغلام لينظر فروى
 في زيادات التهذيب بالاسناد عن خلاصين حمادة قال قال ابو عبد الله عليه السلام دخلت على
 العباس يوم يوم شك وانا اهل من رمضان وهو يتعدى قال يا ابا عبد الله ليس هذا من
 قلت يا امير المؤمنين ما صومي الا بصلوك ولا افطاري بافطارك قال فقال لا دن قدوتك
 وانا اهل انزلوا الله من شهر رمضان في ليل وناسي غسل الجنابة الشهر يقضي الصلوة والصوم

الاحتياط للصحة في النسيان يصح ولا يقضى بالطريق الأول ويعد لها على التقية وعلى النوى
 عند اتيان الغسل فالتقية وقد طلعت الفجر وانزع الغسل على عدم الاثم لا على عدم القضا
 ان لم يكن مع الشروع على الثاني فانه اذا رجع الغسل فليس ينفى عدم الوجوب مع النسيان بالطريق
 الاول ويمكن ان يعرف بانى العاد يقصد الاحتياط والغسل قبل الفجر خصوصاً اذا قيدنا بكون
 عازراً لاحتياطه على ما قيدناه كما تجد في الناس فان لم يقصد الغسل قبل الفجر ايضا وقد يكون
 لذلك صلة في الحكم ومثله في غيره وبانه اذا كان جنباً في تمام النهار بخلاف صورة المعد
 فان كان في اول دخول النهار جنباً وهو نائم ولو فرض تساقط باقي النهار لم يلزم وجوب القضا
 عليه ايضا ويمكن كونه ذلك مذهب الصديق فان يجوز في دخول الغسل في الصوم جنباً مع الجاهل
 والظاهر كونه شرطاً للصحة الصوم عند كفا في غسل الاستحاضة على ما يقوله الاصحاب من غير
 صومها باعتبارها النهار ايضا فافترقا وبالحجة لانا فارتبنا بوجوب القضا الجنباً ^{في} ^{الوقت}
 طول الشهر للغسل الصحيح الصحيح في ذلك ومن عده على تركه العمل ونافوا في قبل الفجر مع
 تجوز الشارع النوم لرجح فاتفق الفجر لترك ذلك بعد الجمع بين الخبر المتقدم مع الجمع بينهما
 مشككاً كما ذكرنا من ما يدل على عدم القضا على الباقي جنباً عند الطلوع الفجر ومن هذا
 الحكم وانما بالنسبة الى حكمهم هذا لعدم القضا في النائم عداً بالوجوب هنا فلا اشكال اصلا
 بعد صحة الحكم فاستشكل الشبه بجهل الله في الشرح بين حكمه هناك وبين حكمه هنا الذي يفتي
 وكذا رده بامور بعده لا يكاد ان يتم وكذا الكتاب لو رغب في معلوم ان قال به غيره فارجع قائله
 مذهبنا وادرس في حديثه وهو بناء على اصله ولو تم مع ما يجده بذكره في امارا وصل الى التواتر
 فتأمل على ان يمكن تصحيحه مع قطع النظر عن محل هذه الزوايا على استحياب الجمع بين الادلة
 الا ان يعيد بقاء الصوم بالصلوة ولا شك في كون الاعادة بالنسبة اليها واجبة فكذلك في
 الصوم على ان زاد ذكره لا يصلح لهذا الجمل بان الاصل لا يقيم الادلة وكذا خبره في عدم القضا
 لعدم التصريح بعدم القضا يمكن تخصيصه بغيره بعد تسليمه وانما ما ذكرناه دليلاً فلا بد من
 من الجمع بينه وبين ما تقدم وجح لا يفيحجه كما تقدم وبالحجة انما الاشكال في الجمع بين الخبرين
 الله الموفق وانما باقي الاغتسال فالظاهر ان غسل المراء دخل في الصوم للاصل وعدم الدليل
 وقدر البحث عن الحيض في الجملة والنقاس مثله وقد ادعى الاجماع في المنتهى انه كونه حكمها واحداً
 وعلى ان الطهارة منها شرط في الصوم بمعنى عدم جوازها مع الدم فلا يعد عدم الطهارة

بالجنبه كون غسلها شرطاً للصوم قبل الفجر فيه كونه مطلقاً وقد ذكر الخبران على ذلك في الجملة
 يصح مع غسل الاستحاضة فانها بحكم الظاهر مع الاغتسال والظاهر عدم الخلاف فيه وانما اشتراط
 الصوم بها كما قيل بمعنى عدم شرونها في الصوم الاغتسال فليس شرطاً فيمكن توقفه على
 الاغتسال النهائي بمعنى انه لو تركت الكلى لم يصح صومها ويحتمل البعض ايضا الصحة على من يترك
 زيادة التهنيد والكفاي قال كتبته ليدل المرأة طهرت من حيضها او دم من فاسها في اول يوم
 شهر رمضان فاستحاضت فحصلت وصلى شهر رمضان كله من غير ان يعمل ما تم له المستحاضة
 من الغسل لكل صلاتين هل يجوز صومها وصلواتها ام لا فكتبته على ان لا تقضى صومها ولا تقضى
 صلواتها لان رسول الله صلى الله عليه والكان يأمراً فاعطى عليها السلام والمؤمنات من نسائها ذلك
 كما ما تدل على التحاق في وجوب الغسل لئلا يعقدوا الفعل ومنه وجوب القضا والكفارة بالترك كما
 قيل في الجملة بل يدل على عدم جرحه فيهم وقبح ذلك عند عدم ان ليس بوجوب الكفارة ويجوز كونه
 باعتبار تركه غسل الحيض او النقاس او اعتبار جميع الاغتسال فلا يكون ترك واحد كذلك ولا يترك
 في الدليل كذلك على انه لم يفسر فانها تدل على عدم قضاء الطلوع وهو غير معقول وانما مشتمل على امر
 فاطمة بالقضاوة لا لا يقع منها ويمكن ان يقال لظاهر ان المجمع هو الامام عليه السلام لم يترك
 والوجود لفظاً على السلام في الكافي والتهذيب وهو كما الصريح في ذلك وان يقال المراد قضاء كل
 الشهر وذلك غير واجب في الصلوة لوجود ايام الحيض فيه والمرا تقضى صوم ايام حيضها
 دون صلواتها وذلك عليه الاخبار الكثيرة الدالة بقضاء الحائض صومها دون صلواتها ويؤيده
 وقوع امر فاطمة عليها السلام في تلك الاخبار مثل قوله وان المراء يامرها ان تأمر النساء بذلك قال الشيخ
 في التهذيب قال عمر بن الخطاب لما بعثوا الصلوة اذا لم يعلم ان عليها كل صلاتين غسلها و
 لاعلم بالزم المستحاضة فامامهم العلم بذلك والترك على الدليل بقاء القضا هذا التاويل
 على كون الجاهل عند معدوم في الطهارة والصلوة دون الصوم اختاره في الصوم لاننا نقل
 من روايت زرارة وابي بصير في ذلك فلا يكون شرطاً للصلوة ايضا مطلقاً وهو خلاف المشهور
 الاخبار وقد تضمنت في باب الطهارة على ان يترك من كونه معدوم في الصوم ايضا بالطريق المذكور
 لان الجاهل على ما يجوز غسل الصوم دونها ولكنه يجب له غسلها اذا ذكرناه اقرب قتال في
 وانما يجب الكفارة الى آخره الظاهر بوجوب كفارة الصوم عند الاحتكاك بالنجس وان الوجوب في المذ
 وعنده من جامع على ان الظاهر من المتن دليل عدم الاصل ايضا مع عدم الدليل على ذلك

في شهر رمضان ونحوه بعد الزوال والنذر المعين قد تقدم ودليل الاعتكاف سبيل وكذا النذر
 وشبهه وقد تقدم شرح قوله في رمضان وغيره إلى غير ذلك سبيل أيضاً **قوله** ولو افطر
 قارة بتقصيها وتبقيتها ولو اكل بعد الظن إلى آخره الظاهر عدم وجوب الكفارة مع العضا
 أو كان عبداً أو كان عالماً أو جاهلاً **قوله** والمنفرد بروية الهلال إلى آخره الحكم فيه أيضاً ظاهر
 ويمكن استظهاره من صحيحه على من جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عن أبيه قال سألت عن الرجل
 يرى الهلال من شهر رمضان ويحذر من أن يفطر فيه **قوله** ان يصوم قال إذا لم يترك فيه فليصمه لا يفطم
 مع الناس والظاهر أن لو كان جاهلاً لم يكون معذوراً في الكفارة كما تقدم وأنه يريد بالرد على
 بعض العامة القائلين بعدم وجوب الصوم عليه إذا اردت شهادة وهذا حكم عجيب مثل حكم بعضهم
 بإباحة المال للغائب العام لا يفسد دعواه على تقدير حكم الحاكم بشهود الزور وهذا العجيب
 ليس يجب من ترك النص ويعمل بالإي من التيسر واستحسان عقيله **قوله** والمجماع مع علم
 إلى آخره أي علم بعدم بقاء الليل مع دار الجاهل والغسل بعدة وتبين الأمر بعدة كالأمر سواء
 وقع الجماع في الليل أو النهار بعد علمه سعيه للغسل يجب عليه عند المصم القضاء والكفارة لأن
 حكمه كمن ترك الغسل في الليل أو النهار وقدر الكلام في الأصل ومع شؤنه ذلك
 الابنية غير بعيد ما لو علم كذباً وقع كلاماً في الليل وظن وسعة الوقت للمفعل والغسل في
 اللحو في الصوم متطهر أو انتفى الجماع أو الغسل في النهار فلا كفارة على الظاهر لو كان ثلث
 الوضوء لما عاتبه بنفسه الوقت أو الشاهدون فلا قضاء أيضاً ولا دفع العقوبة على المرأة اتفاقاً
 القضاء وفي ظن الوضوء مطلقاً ويمكن فيمنه الجاهل من رواية زرارة قال سألت أبا جعفر
 عن وقت افطار الصائم قال حين يبدو الثلث النجم وقال الرجل ظن أن الشمس قد عابت فافطر ثم انبصر
 الشمس بعد ذلك قال ليس عليه قضاء وقد مر مثله أيضاً لأن في الطريق إبان وأن اظن أن زرعاً
 وأن من اجتمع عليه أنه لا بأس به لكنه في كلامه ومضمونه الخبر خلاف الأصل المجهول وظاهره
 الآخر وكلام الأصحاب مع الشك إلى أن يكون دخول الوقت بثلث النجم فإنه التذويب قال محمد بن
 ما تقدم هذه الرواية من ظهور ثلث النجم باعتباره والمجموع ما تقدم من سقوط الفدية وعلاوة
 نهاب الحرم من ناحية الشرق وهذا كان يعتبره أصحابنا في الإفطار لعنه الله وهذا كما يضاعف
 الاعتناء به في مثل **قوله** ويكره تركه في آخره لأشك في وجوب تكرار الكفارة بتركه
 موجباً للبوس عند أصحابنا وقد روي عليه جماعة في المتن ويرد عليه أنها ما تكرهها

بتركه للموجب في يوم واحد فيه خلاف فليصم بوجبه مع توسط الكفارة والبعض من أصحابنا
 الموجب وهو مذهب المتن ويحتمل مع التوسط أيضاً أن لا يكون وجباً والمختلف في المعصية
 مطلقاً مع كل زاد واد وظاهر مذهب التكرار مع تكرار الوطى والبعض لا يوجب احداً وهو
 الشيخ والمصنف في المتن وهو الظاهر لأصل المناسبات الشرعية البهلة الصحة وعدم الدليل والظاهر
 الأول الموجبة في ذلك حيث أصيب بها أحد الأمور الثلاثة من غير تكرار فيها وعدم سواها
 والموجع مع الاختلاف فهو في قوة العموم ولأن ورودها فيها باللفظ لا يفطر وهو غير صادق في
 الفعل الموجب ثانياً لعدم الصوم فلا يفطر ولا يصدق على تقدير تعدد انكفاره عن الإفطار وإن
 وقع تكراراً ولكن هذا لا يتم مع التوسط لأن شرطه الرواية في ما أشترطه البيهقي مثل صحبه
 عبد الله بن سنان في رجل افطر بريقه ورجل افطر في صحبه جميل أيضاً وصحبه عبد الله
 بن سنان في رجل وقع على أهله ورجل افطر وهو صائم وصاية ما يدل وقوع المتوجب
 على الصوم وصديق الإفطار وغيرهما وقد تقدمت هذه كلها فأرجع إليها وأملها لا خير بعيد
 لعدم العموم الدال عليه فما قبله لعدم صدق الإفطار على الثاني وإن كان ما فعله في الأول فلا
 فلا يتم دليلان الأول وجب الإفطار بالوطى مثلاً لدليل إباحة ذلك وكذا الثاني إذا كان ما لا ياكل
 مثلاً لدليله وسنه يعلم أن دليلنا في ما إذا كان المراد بالخالف هو ما يكون له دليل يخصه
 على ليس في كل الخالف دليل وان مجرد الاختلاف في الجنس أو النوع فما نجد له دليلاً فما قبله
 لعدم بقاء الإفطار أيضاً سواء أكله أم لا في المتن في حال الشيخ ليس لأصحابنا في مثل التكرار
 في اليوم نفس والذي يقتضيه من هنا أن لا يكرر الكفارة إلى قوله والآخر ما اختار الشيخ
 ثم قال في الجواب عن استدلال السيد على التكرار بما روي عن الرضا عليه السلام أن الكفارة تكرر
 الوطى ودواير الرضا عليه السلام لا يحضر في حال إلا حال روايتها في قول الشيخ رحمه الله ليس
 لأصحابنا نص يحتج على قبله فتوجه على هذه الرواية المنقولة عن الرضا عليه السلام ويحتمل أن يكون
 مراده نصاً صالحاً للاستدلال في مثل هذه المسئلة فإن أثبت تكرار الكفارة بعد تقدم بحثنا
 إلى دليل قوي لا يمكن إثباته بغير ما ذكرناه وقصور لعدم الدلالة لعدم العموم بحيث
 يشتمل جميع المفطرات في جميع الأوقات كصوم المذموم والكفارة بعدم القابل لمثلها مع أنه غير
 أيضاً مشكل على أنه يجب تكرارها في بوس والاستحار أيضاً وليس فيها ما يفيد الوجوب
 على العمل وقتاً إلى أن عليه ما رواه في كتابه ولا في غيره ما أعلم أن المصنف في المختلف أشار

بروايتهما والجلال بن ابي عقيل ذكرهما بن الحسن ذكرهما بن يحيى كتاب من المذهب عنهم عليهم السلام ان الرجل
 اذا جامع في شهر رمضان عاد اظلم الفضا والكفارة فان عاود الى الجامعة في يومه ذلك مرة اخرى فعليه
 في كل مرة كفارة ولم يفت هو على ذلك شي في قوله على ضعفها ايضا مع انها ايضا مخصوصة بالوجوب لها
 وهو الظاهر من هذا الحديث انه ذكر في الشهر كله التمتع في الاكل والشرب وتردد في المختلف وقال
 لو اختلف السبب كان جامع وكل يوم واحد من تكرار الكفارة ام لا فيه ترد في شمس تعليق الكفارة
 بالجامع والاكل مثالا وقد جلا الخ وهذا يدل على ما فهمنا من معنى الاختلاف ودليل على اريت الاستسباب
 المختلف ايضا دليل لا يخص بهما بل يشمل امرين من يعلم ايضا انهم انكره مطلقا فاما في قوله ان ليلة
 بعد الرواية المتقدمة مثل صحة عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يبعث
 باهله في شهر رمضان حتى غاب في الليل من الكفارة فمثل ما على الذي يجمع الظاهران للمراد به الصيام
 كالشهر بيشه شهر رمضان فان اتي بغير الصيام لا يجب ذلك وهو ظاهر ويشعر به ايضا مثل
 وهو صيام والا فظاهر انما تقدم مع عدم فهم العموم للمطافئ **قول** ولو اخطأ الى غير ما يجب له فظهر
 من يجب عليه صوم شهر رمضان فظاهر انما سقط الفرض بسبب شرع مثل ان جازت المرأة بعد اكلها
 في نهار شهر رمضان وصاف شخص بعد الاطوار لوجوب عليه الكفارة ولكن يات وجه عدم الكفارة
 ان سببها انما هو الاطوار في نهار الشهر واداء الصوم وجوب الصوم عليه معلوم ان الصوم
 انما هو في نهار الشهر وقد علم عدم وجوبه عليه فيما ابدلت بثبوت علم عدم الوجوب في باقي النهار وانما الاثم
 فظاهر ان يتحقق لعدم جواز اكله في نهار الشهر وهو ظاهر وان لم يعلم للسقط فيما بعد وان علم وجوده
 بعده فالظاهر ان ذلك ايضا لعدم جواز الاكل في النهار لوجوب اساك في الجملة وان علم عدم وجوب
 الاكل في جميع النهار فطحا تجب عليه النية والصومها الرضا وان علم سفره على ما قالوا وكذا
 لمعلم الحيز والمض وغير ذلك ان وجوب الاكل ليس فرع الصوم اذ قد يجب مع عدم كونه صوما
 كالواقد صوم بمسند ما بل لو لم يكن وجوب الكفارة متحصرة المفطر الذي يقيده ومنه ورده
 على الصوم لعلنا ان وجوب الكفارة ايضا مع احتمال الكفارة صح لصدق المفطر ايضا فظاهر او فضا
 الصوم كان ذلك فعله في نهار شهر رمضان مع الشرايط والظاهر ان يقيده في الفساد لا في الضطر
 مثل الحيز والمض وقريب في الاختيار في مثل انشاء السفر بعد الاطوار فيكون الاول والاصل
 وعدم ثبوت ايجاب فعل المفطر الكفارة مطلقا بحيث يشمل ما نحن فيه وما ذكرناه يعلم التام في النظر
 ففعل الخلاف في المسئلة عند الاصحاب كما اشير اليه من غير مبنيا على المسئلة للاصولية وبني

على يجوز التكليف مع علم المكلف بان شاء شرط صحة التكليف التي ليس بالاختيارى التكليف وقت
 العمل لا بالاختيارى بل بالوجوب يجب الكفارة والقبول بالعدم القديم الثالث وهو التكليف وقت الاكل
 وكذا في تحريم الاطوار والاثم قبل حصول السبب وقد مر نحو ذلك في عدم جواز الاكل المسافر حتى
 يصل الى موضع التخص ولا ان الحق في المسئلة في الاصول لعدم الجواز وان لم ينفى في الخلاف عند
 احتجنا فيها بانه على اصولهم كما هو عند المعتزلة من عدم جواز التكليف بما لا يطاق لعدم التكليف
 لا المقصد حصول المأمور به وطالب الاشياء اخرى كحقن موضوعه لا ان نقل الخراف عن الشيخ فيهما
 في الايضاح وكان زعيمه جوا لخصوص الثاني فلا يتقدر تكليفه فلا شئ في عدم افطاره الصوم
 الذي هو الوجوب اذا امسك في بعض النهار ليس بصوم ولا اوجب له كفارة وهو ظاهر ولا ان التكليف
 على تقدير القول به ليس لطالب الصوم وحصوله لا فصلية فيه بل المصلحة في الامر نفسه
 لا امتناع على منع ووضو نفيه على عدم الاطوار ثيابا ولا ماعية كحقن الله سبحانه
 وغيره في موضعه ومعلوم ان التطويل وعدم الغرم على افطاره لا يكون في نفس الامر صوما في
 موجب كفارة وهو ظاهر ولا يمكن الكفارة مع القول بعدم امكان التكليف للمعرفة واعلم ان الظاهر
 ان ليس ما تخبر به ما لو علم كونه عيدا لم يأتخ فانه يعلم عدم التكليف في وقت الاطوار في نفس الامر
 بالتكليف بل النسبة الى الظاهر فقط فيمكن حصول الاثم فقط من جهة التكليف الظاهرى بالنسبة
 اليه بخلاف غيره فانه يكلف بنفسه لا بالاسناد وان تحقق العلم بعدم كونه صوما لم يحصل
 للفرد فيه كما مر وانما الفرق في المسئلة من كون المسقط اختيارا مع تجويز المكلف اياه كالسفر
 الاختيارى وعدم الحيز والسفر الضرورى وكون الاختيار لسقوطها وعدم لما في وقتها
 المص في عدم سقوطها في الاختيارى في تمامها ولا يمكن عدم الكفارة مطلقا كما قال المصنف وان سمي
 والخلاف هو كون الوجوب الكفارة هل هو طلق فعل المفطر في نهار رمضان مع التكليف بالاسناد
 في الجملة والصوم ظاهره لا بل ان الوجوب هو افطار يوم وجوب صومه واطواره انما لا يميزه
 كفارة هنا في غير الصوم اذا المفروض كفارة الصوم لا غير ومعلوم بالاجماع عدم وجوب صوم
 اليوم في نفس الامر وتحقق عدم ذلك بعد حصول المفطر فظاهر ايضا ان الذي يقيده
 بوجوب الصوم ويجوز هذا التكليف لا يمكن القول بطلب الصوم من التكليف نفس الامر علم
 باشتاء وهو ظاهر ومعلوم ان ذلك سعة ولا يقع من عاقل اصداء فكيف من الويل تعالى علم
 من الحزم حتى من بعض الغالبين بعدم امتناع التكليف ما لا يطاق فكيف لا يجب القول بالقر

من التكليف قد يكون حصول التكليف وقوله يكون شيئا اخر مثل الثواب على التوطين والقبول
 والتبني للتعطيل وفيه عدم ذلك ولا يتحقق ذلك للمع وغيره وأشار إليه قوله في الايضاح
 حيث قال وهذا ايضا اي المسئلة الاصولية مشتملة على اصولية اخرى اصولية على بحسب الامر الصلي
 كالمسئلة النفس الامر التي نفس الامور وقد علم لا يحسن الجمع مصلحة ناشئة منها فلا يطلب الحق
 حقيقة بل التوطين فقط فلا يكون مما نحن فيه هذا الا ان الامر حقيقة بالتوطين لهذا اللفظ فيكون
 مجازا ولا شك في حصول ارتباطه وعدم لغتانه كما هو المفروض وهذا كلام جيد فافهم لا لما
 قيل المسئلة الاصولية المشتملة لماز ولهذا وجب الكفان من لا يقول باليجازية المسئلة كالحقق
 على التقاد والمصدق لله في عدة المسائل اختيارا بعد تدارك الاقطار واستقضا في السفر الضرب
 على اي بل لا معنى للقول به بعد تحقيق المقام في العجب عن التيسر الثالث في شرح الشارح يستل
 بتك حرة الصوم مع قوله يعني المسئلة على المسئلة الاصولية وكيفية المسئلة المتقدمة وقد علم
 عدم الصوم في نفس الامر وعدم البناء ولا يبين القول في المسئلة الاصولية بالبراز والفظا انه
 لا يقول احدنا بعد التحقيق كما اشار اليه في امل قوله **فول** ويعبر بتعداد الاقطار التي الظان مراده
 من افطن عمدا اختيارا علما يكون ما افطن بها لا يجوز في الصوم فعلة والفتاوى مع اعتقاد
 تحريمه فيجب على الحاكم تعزيره بما رواه كما في كبر المحرمات ودليل امتناع المكلفين عن المحرمات خوفا من
 ذلك لحفظ احكام الشرع وحرمة الاسلام ويمكن الاجماع والخبر والامع اظهار اباحته لذلك فهو موز
 يقبل اذا كان مسلما فظروا لان لا يمكن نصفه الجمل بغير مشل فعلمه وبعده احكام الشرع وثنا
 تخويم ما افطن بظواهره بعد فعله بمراد على العالم والظاهر انه هكذا يمكن لو كان مسلما فظنوا و
 فتدويرا لاحتكامه وذكره في عمل ومما يدل عليه اختصاصه بهذا العمل صيغة يزيد العبد قال سئل ابو
 جعفر عليه السلام عن رجل شهد عليه شهوة وانظر من شهر رمضان قال ان شاء الله ان يسئل عليه عليك
 من افطاره في شهر رمضان قال لا فان على الامام ان يقتله وان قال نعم فان على الامام ان
 يتركه حتى يبل المراد بالقطر فيها من علم يكون الاقطار حراما وفيها دلالة على وجوب القتل
 التعزير على الامام وكون التعزير بالضرب ولما يدل على القتل في المرتبة الثالثة كما هو مذهب
 البعض لعدم يدل على بعض الاخبار مثل رواية سماعة قال سئل عن رجل افطرت شهر رمضان ثلاث
 مرات تقديره في الامام ثلاث مرات قال عليه السلام في الثالثة ولكنه مضى وغيره صحيح مع الاحتمال
 في الذم والاصل يقتضي عدم القتل فيها بل في الرابعة كما هو مذهب البعض في قتل فاعل الكبيرين

ولاشك ان الحوط يسبغ بتحقيقه ان شاء الله تعالى واعلم ان جواز قتل المتعمد غير المستحل المظنون
 والمكره قد زيد في محله كما في الشرع وان المراد بوجوب الكفارتين وان المحل مجاز وكذا ان
 بمقدار التعزيرين مع الاكراه عليها وادله وتعين ترك واحد بخمسة وعشرين سوطا مع سوطا
 وهو خير بفضل عمره وافر من غير صحيح وان ليس هذا الجمع لوجود القابل بعدد وان قيل نعم
 اجماعهم في المنتهى على ضرورة يمكن حمل على الاستحباب ولا شك ان المحل الحوط ولا شك في صحة
 صومهم مع الاكراه لما تقدم من عدم بطلان الصوم بالاكراه ونفاؤه مع المطاوعة وكذا ان
 ايضا الوقوع العجب وهو الاقطار مع الشرايط وانما المحل عن الاجنبية المكره فغيره لا يكون
 المحل وعدة دليل الاولى مفهوم الموافقة فان المحل في الزنا او في كتمان قبح الموجهنا وهو متبع
 اذا ليست مفهوم الموافقة في الامع العلم فان المحل في الزنا او في كتمان قبح الموجهنا بالعلم في المنظر
 ويعبر بها في مفهوم وهو هنا غير معلوم والاصل يقتضي عدمه وهو مع عدم الدليل لا يشا
 وكان الحكم من استوقف مع اختياره في فعله المحل وفي المنتهى عدم كماله الاولى والاصل وعدمه
 كون العلم بالظن الذنب وعلى تقدير التسليم قد لا يسقط بخلاف الاصل في كونه في المنتهى وهو دليل
 سقوط الذنب بالتكفير في الاحتمال لا في الجزئية كما هو اياه وهذا الاول ضعف لعدم ظهوره
 وثمة وعلى الثانية وهذا بعد غفلت عن الشيخ هنا ايضا المحل يمكن لو فعلت وهو نائم واعلم
 انه ما يفهم من المتن وجوب التعزير على المرأة على تقدير المطاوعة ولا وجوب المحل عنها على تقدير
 الاكراه مع وجودهما في السند كلام الاحباب وصرح ايضا في المنتهى وذكره لم يذكر المحل التعزير
 في هذا ايضا ويمكن ان يراد بالواطي اعلم من الفاعل والمفعول ولكن مع المطاوعة فلا يلزم
 محل المحل لكن التعزير عنها ايضا كالقراءة وهو بعيد ايضا استعرب في عدم المحل في الامنة المكره
 محل الامانة لعدم شمولها للمصالح وعدم مفهوم الموافقة هنا وهو اظهر من عدم المحل في الاجنبية
 وانما المقتضى يمكن المحل عنها الوقوع امره في المستند مع ترك التفاصيل فوطئة العموم وعدم
 الفرق وكذا اوجبهما على المسافر لكن امره مع احتمال عدم كونه لصداقة النص فعلة الاكراه
 وفيه تأمل في الظاهر من التصرف كونه من الضام ولهذا وجب عليه ايضا الكفارة فيه وقد يكون
 العلة صومه مع اكراه الصاينة **فول** ويتبع المحل بالتكفير بمراد الميت المصدر بعد الوفاء
 المضاع وغيره من الحكم خلافه فظاهر اكثر العبادات تعيين المراد في الميت خصوصا اذا كان
 ذكورا لان الظاهر ان المراد حصول الشفع الى الفقراء السبب في سبب قتل فاعل الكبيرين

وهو يحصل بفعل الغرض في الاطعام والعرق ظاهر في الحي والميت لان في الميت اظهر ينبغي
 الجماع في الصوم ايضا في الميت ما لم يكن فعله عنه وكونه اياه فسته امره بطول الشارع
 وبذلك اليه جواز الصلوة والصوم وسائر العبادات عنه وله وما يدل على انتفاء بفعل غيره
 له مع انتفاء الفاعل وفي الحي يمكن المنع مطلقا لان عبادته متعلقة بنفسه فيكون المطلب
 حصولها منه بخصوصه فادام امكن حصوله عند انتفاء عن التكسائر العبادات ويدل على الحي
 ما مر ويؤيد جواز ان كان فيهما على الظاهر خلاف العبادات فلا يفسد عبادة محضه وطول فعلها
 من حصوله بل الغرض حصول من يكون ولا يلزم يتحقق التوكيد ايضا في مائة من جواز فراغ
 الزكوة عن الحي باذنه لان عيبتها ايضا الاذن مع ما عرفت في اشتراط الاذن فذلك يعلم
 مما ذكره من ذلك في غير الصوم كما هو عندنا في الشريعة وانزلوه علم بحر الحي عنها يلحق بالميت كما قيل
 في الحج فتأمل ولا يخفى انما يمكن الايتراك **قوله** يكفي في المعين نية الصوم قد عرفت ان قصد
 الصوم والقرية يكفي في المعين من رمضان وغيره في قوله اوند جرح جعل من المعين قسما
 ولا شلنا في المعين والاداء وتعيين الشهر وسبب الجواب مع ما ذكره لحوط والى وكذا عرفت
 ما يجيب في المعين والاحوط لا يترك **قوله** ويجب ايقاع دليل الخ قد عرفت دليله ايضا **قوله**
 فان زالت الخ هذا في غير شهر رمضان ممكن كما مر ويجعل فيه الى العصر كما مر في النافذة يكون
 بقائه من النهار بعد النية لما مر **قوله** لا بد من كل يوم الخ قد دله والخلاف فيه مع ما فيه
 وان الاول اولى **قوله** ولا تكفي المشقة الخ اشارة الى انهم جرح وتقليم النية على الشهر كله
 او يومين وثلاثة ولم يقل بسقوط الجواب في الشهر بل في ذلك يرجحها في غير ما ذكر
 وفائدتها الجزاء بالنكاح في غير ذلك الى الدليل فلا يقضى في ذلك اليوم وقد مر ان الدليل عليه كالدليل
 عليه كالدليل يستدل على الجواز في اول ليلة او بعدها الى اخر الشهر ولا كفاية بها عن كل ليلة كما
 قال بعض الاصحاب ولا يخفى ان كونه عبارة واحدة وهو يدل بعدم اعتبار بقا نية النية على الوجه
 المذكور لكنه بعيد فقال **قوله** والايقاع في رمضان وغيره الخ لاشك في ذلك اذا كان عمدا عالما
 لان رمضان متعين شرعا تبين من الكتاب والسنة والاجماع فيلا يرب عليه ولا ينقص فلا
 يقع فيه غير فلو نوى فيه صوما غير صوم الشهر عدا ما لا يقع ذلك الصوم صحيحا شرعا لما مر في
 المستفاد من الامر بايقاع صوم الشهر فيه فقط فيبطله في عدم النزاع فيه لان يكون
 وقتا لا يجوز فيه صوم مثل السفر فمما يجمل وقوعه في غير ما نقل عن الشيخ في سبغ واقتا اجزاء

من صوم فيه واختار المصنفه فساد هذه النية كغيرها منية ولم يدم نية صوم الشهر
 لان الغرض انما نوى غيره ونقل عن الشيخ في الخلاف والمبسوط عن المعتبر الاجزاء **قوله**
 الزمان لصوم الشهر فقط فلا يمكن لصوم الاخرة فلا ينصرف الى الغير بقصده ويكون لا ينفق
 مجرد قصد الصوم والقرية لثقتين زمانه له وعدم صلاحيته للغير ويكون انما يدعى او غير تأويل
 لان ادلتهم المقنضية لوجوب النية يقتضي عدم حصول صوم الشهر لانه ثبت في كل ارضي
 ما نوى واغما الاعمال بالنيات والمفروض ان ما نواه بل نوى ما يجتمع معه قصد صوم غيره فهو كما
 يقصد الجواب في مقام التذنب وبالعكس في لفظه جرحا وشلا وجزاء عدا ما وان قلنا
 بالاكتماف بالقرية وعدم الاحتياج الى الزيادة للفرق بين عدم اعتبار شيء واعتبار ما ياتي فيه عمدا
 عالما فلا يلزم من الاول جرحا اعتبار الثاني وهو ظاهر وكشوف ولان هذه النية من العالمات
 متى عتته والتي يدل على الفساد ومع فسادها يفسد الصوم فلا يجزى عن شيء كما مر وبعد
 الحكم بان نية الصوم منعها غير منهي فلم يطل علما الذي كونه من غير الشهر فهو سبيل لانه قصد واحد
 الى جعل فعل الامور فليس المقصود والمعقول الامار واحدا عند الفاعل بقصد فيجعل متعددا
 وجعل بعض صحيحا مع اعتقاد عدم فعله في كل مع اشتراطه بعيد فتأمل وانما الجرح اصل وانكنا
 مطلقا فيمكن الصحة لما مر من دليل الصحة مع عدم النهي المذكور واصل الصحة وكونه بعد ذلك
 وحصول الغرض وهو الاشكال في ذلك وعلى وجه القرية مع عدم تعلق نية به وعدم النزاع في
 ذلك ولهذا قيل ان دبر كل ام من يقول الاجزاء حال النسيان والجرح في لصوم الصوم الشك
 عن صوم شهر رمضان فلا يجيب القضاء بعد العلم مثل صحة سعيه الا عرج قال قلت لابي عبد الله
 عليه السلام اني سمعت اليوم الذي يشك فيه وكان من شهر رمضان افا قضيه فقال لا هو يوم
 وقت له وصحته وموته يوم **قوله** قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يصوم الذي يشك
 فيه من شهر رمضان فيكون كذلك فقال هو شيء وفق وموثقه سامع قال سالت عن النبي
 الذي يشك فيه من شهر رمضان لا يدري امو من شعبان او من شهر رمضان فضامه
 فكان من شهر رمضان فقال هو يوم وفق لم يقض عليه والظاهر ان من اللام في روايته
 يشك في البال ان ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن صوم يوم الشك فقال هو فان شكك
 كان تطورا وان لم يكن من شهر رمضان فيوم وقت له وغيره من الاخبار الكثيرة فمن الاجابة
 كلما على اجزاء الصوم في شهر رمضان عن وجهه كل من سأل عن ذلك لا يجزى عنه وان صام بقصد

شعبان يومه بالعلم يورده في ذلك لأن الظاهر انما يتوحيح الاغن شعبان وهذا للنصر
 بذلك من غير ما عمن ابي عبد الله عليه السلام حيث قال فيه بعد قوله اعتد به فاما دني وقتك
 الله انما يصام يوم الثالث من شعبان ولا يصوم من شهر رمضان لانه قد نهى ان يصوم
 الانسان بالصيام في يوم الشك وانما يتوحيح من الليلة انه يصوم من شعبان فان كان من شهر
 رمضان اجزا عنه بتفضيل الله عز وجل على عباده لولا ذلك لكان الناس ولدا وابتدعوا
 شهاب عن علي بن الحسين عليه السلام يقول يوم الشك من شعبان يصام ونجسنا اعتدرا ان يصوم
 الانسان على ان من شعبان ونجسنا عن ان يصوم على ان من شهر رمضان وهو يابى لالهلال
 وحمل الشيخ على الصوم بنية شهر رمضان ما ورد في النبي عن صوم يوم الشك وقضا يومه
 صوم مثل صحبة عدي بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يصوم اليوم شيك في رمضان
 ضالا على ذلك لم يقله وان كان كذلك فيكون القول بالجواز والاجزاء عن شهر رمضان وان
 قصد ايضا مع جملته جواز ذلك للصوم الاخبار مثل صحبة ابي قال سالت ابا عبد الله
 عن اليوم الذي يشك فيه من شعبان قال ان اصوم يومه من شعبان احب الي من ان افطر يوما
 من رمضان بل هو ظاهر في قصد من شهر رمضان فانه يوم من يكون في الكافي والتهذيب
 والفقهاء من مع شهره مصون بها بين الاصحاب ونقل الصدوق فيها ايضا عن امير المؤمنين
 لان افطر يوما من شهر رمضان احب الي من ان اصوم يوما من شعبان ان بنية من شهر رمضان
 وقال قال مصنف هذا رضي الله عنه وهذا حديث غريب ولا اعرفه الا من طريق عبد العظيم بن عبد
 الله الحسين المدفون بالذي هو سابقا بالثمرة وكان مرضيا رضي الله عنه هذا ونحن نجد الامر بالعكس
 وهو علم ويؤيد ما في حصة معوية المتقدمة فان الظاهر ان قول من شهر رمضان صلا يصوم
 اذ لو كان صلا يشك الاحتياج الى تقدير مثل لا يدري هل هو من شهر رمضان او من شعبان
 او يحذف ضا في غير ما يكون ويؤيد قوله فيكون كذلك لان التشبيه انما هو للنية وفيها
 بعينه استدلال في المنهي على كون النية وقص من شهر رمضان في صحبة عدي بن مسلم لا ان كان
 رواه هشام وروايت في الطريق وحمل عدم الجواز وعدم الاجزاء والقضا على العالم ويمكن حمل
 على التقييد ايضا كما حمل ذلك في الاستبصار وصحبة عدي بن مسلم المتقدمة ونحوهما ما يدل على
 عدم الجواز والقضا يوم الشك فتأمل ويفهم ظهور الشيخ في ذلك من المنهي حيث قال لو نوى
 من رمضان فقد بينا انه لا يجزي وتردد الشيخ في الخلاف وليس بخلاف الاجماع واعلم ان في ذلك

المستلذذ والخيار لانه على اجزاء نية الدبيب عن الوجوب مع عدم العلم به وكان في الواقع
 وقد ذكرنا في اول الكتاب جواز العكس في نية الوضوء والغسل وذكر في الذكر ايضا وان
 كان دليلها الذي يجب على امكن القول بتقديم يكون فيها دلالة على اجزاء نية الوجوب
 مع عدم علم به وجوبه في نفس الامر وعلى اجزائها ايضا عن الدبيب فتأمل ولا يصوم من عدم
 جواز نية الوجوب واجزائها عن الدبيب مطلقا حتى مع الحمل والنسيان ايضا من النبي عن
 صوم رمضان لانه كونه ذلك باعتبار قصد من الشهر مع عدم العلم بالعلم كالمطلوب
 لان صحة قصد الوجوب بل الدبيب فيهم ايضا انما يكون النية في الليل والاعتدال في الصبح
 بالنية في الحلة كما تقدم في اويل كتاب الصوم من الاشعار بها فاعلم كونه نية ايضا لا يختص
 كون عبادة الاجزاء لان الظاهر انه لا بد من العبادة في تكليف من فطره من غير انما يجب
 النبي حتى يظهر جواز التكليف وقد اشارنا الى الحق في الحال انما تقدم فذكرنا ايضا ان قول المتقدم
 نوى الى اخره لم ينعقد على مجرد قوله ولا يقع الى اخره ولا يقع فيه خلاف لعدم الخلاف في عدمه
 وقوع الغير فيه مع العرف والعلم وهو المراد على الظاهر كما بينا بل تقدمت اخرى ظاهرة
 عنده وهي عدم اجزاء عبادة مع نية غيرها فتأمل **وله** ولا يجوز صوم النية بنية رمضان
 دليله جواز التسريع والاختيار المتقدمة ورواية قتيبة الاشعث قال لا يصوم الله
 نبي رسول الله صلى الله عليه واله عن صوم سنة ايام العيد واما التسريع واليوم الذي
 فيه من رمضان وما روى في الصحيح عن عبد الكريم بن عمر الواقفي الشافعي قال قلت لابي عبد
 الله السلام ان جعلت على نفسي ان اصوم حتى يصوم القيام فقال لا تصوم في السفر ولا العبد
 ولا ايام التسريع ولا اليوم الذي يشك فيه وقد جعلها الشيخ على قصد شهر رمضان في هذا
 الحمل ببداهة مع بعد وقوع هذا التدبير من غير علمه اياه في زمانه الا ان يريد انما يجزى
 وفيها دلالة على نية صوم ايام التسريع مطلقا بخلاف صوم النية في السفر **وقيل** ولا
 بنية الوجوب الى اخره الظاهر انه لو نوى الوجوب على تقدير كون الغد من شهر رمضان
 والندب على تقدير كون من شعبان بان يتوحي صوم غدا الوجوب كان غدا من شهر رمضان
 وهذا ان كان من شعبان لم يصح صوم الا من شهر رمضان على تقديره ولا عن شعبان بان يتوحي
 اصوم غدا الوجوب ان كان غدا على تقديره عدم الجزم بالنية وجوز التسريع والتدريج وهو مذهب
 البعض وعند البعض البعض لا يصح ولا يجب لقضا الظهر كونه من شهر رمضان ولعله لا يظهر لعدم

التقوى والشرع والوصول إلى الجنة فاعتل الاجتماع في الأكتفاء بالقرية في شهر رمضان فتأمل
 فيروا الأصل عدم وجوب ما يرد عليه أو لظنه قصد شيئا ولو يقصد به أيضا كان ذلك معلوماً
 الوجوب على ذلك المقتضى فلا يضر هناك فيه وفيه من المتيقن حيث نقلت فتوى الشيخ بالاجزاء
 وعدم من الشافعي ودخل في دليل الشيخ الذي استدل به هو الأكتفاء بالقرية والظنه لو توفى
 غدا أو لحيث أو فدا من غير قصد البناء المذكور لم يصح لعدم الجزم بوجوبه على تقدير اشتراط
 الوجوب ولكن قد مر عنه في شهر رمضان ويمكن أن يقال القرية تكفي ولا اعتبار بالوجوب والتعيين إذا
 علم أن شهر رمضان وأما إذا لم يعلم فلا شك في ذلك كمن المصنف نقله عن الشافعي في دليله ودأ على
 دليل الشيخ على الاجزاء وقد مر أيضاً الفرق بين اعتبار شيء واعتبار ما يشاء فيه فيضرب في التعيين
 أيضاً عند العالمين فانه لا يفعل فيما عليه ما توفى عليه من القدر عمداً ولكن ان يقال انه لا يحقق
 يرجع إلى الشرع بل لا يلزم فيضغ إلا أن يقصد فيه مثل أن يقصد كونه من شهر رمضان وجوباً
 فتأمل **قوله** ولو صدقوا في الآخرة فقد تحقق عن قريب والظن لو صدق من غير رمضان
 وجوباً كان أو نداء الجرح عنه إذا ظهر أو نية من فعل المراد من قوله من شهر رمضان **قوله** ولو
 ظهر في أثناء النهار إلى غير وجهه ظاهر ما تقدم ولكن إذا روي في الأكتفاء في التعيين أظهر فتأمل
 والفرق في الوجوب على تقديره بين الظهور قبل الزوال وبعد قبل الغروب قليل **قوله** ولو أصبح
 إلى الآخرة قد تحقق في أول بحث النية وجوباً لأنها بعد العلم بكونه من الشهر بعد الزوال
 ليس بعبثية كونها بالتحريم الأكل والشرب في الشهر من غير عذر الظاهر أن ذلك غير مقيد
 بعدم التناول وإنما يبعد الاجزاء وعدم القضاء وان الاجزاء مقيدة بالظهور قبل الزوال بقرينة
 قوله ولو زالت وهو عطف على قوله ولو لم يكن تناول **قوله** ولأن استقرار النية حكماً إلى آخره
 كأنه يريد بقوله ولا بد لاشتراطه أو لكان يتفرع عليه قوله فلو جدد في أثناء النهار نية الأمتنا
 بطل صومه على رأي يري أن لو توفى وقتها المعبر بحبان يستديم حكمها إلى الغرض من الصوم
 وأن ذلك شرط لصحة يعني أنه لما كان لا بد لصحة من النية بمقارنة لها ولو كان جزء من النهار
 وبما سقط ذلك لاعتدله تعين بقائه على حكمها إلى أي عدم الخروج بالنية عانوى وبأن لا يحدث
 صدق ما توفى ولأن ما توفى عدم الأمتنا في عدم القرية أو عدم شهر رمضان أو عدم التوفى
 أو عدم الأداء لو كانت واجبة كما ذكر في سنابل العبادات فالحكم هو واضح بعد تسليم شرطية
 ولا يلزم صحة المشرط بدون شرطه ومجبه الحصول من الصوم في النهار بالنية وبلا

حكمها وذلك لا يصح فلا يصح الصوم لاغتناء الكل بانتفاء الجزم ولكن لا اشتراط ما يعرف له حذراً
 سوى أنه ليس بآدم لأن امتناع وقوع من عبادة قد لا يجد وجوباً لنية الأصل عبادة المشاهدة
 للاجتماع حصول جميع شرائطها وعدم حصول ما يفسد شرعاً علة لغيره التكليفية بعبادة
 بجزمها قلنا من النية بدون حصول حكم من غير لزوم محال بل بدو النية مطلقاً ولا نقل ذلك
 عليه فليتبين فكان ذلك لما نرى في الصحة وقال الوتر في الصوم في رمضان قد يخرج منه بعد
 انعقاده لم يسطر صومه قال الشيخ رحمه الله والشافعي في أحد أقواله وفي الآخر يبطل لأن النية
 شرط في صحة الصوم يحصل بانضمام شرطه وهو النية فكان مجزياً ولا يبطل بغيره انعقاداً ويعتبر
 كون استدامة النية شرطاً ونقل عن المعتمد منع اشتراطها بعد تسليم وجوبها وكأنه لذلك يصح
 السيد أيضاً بعد الفتوى بعدم الصحة ويؤيد الصحة وعدم صحة دليل عدم الصحة فيقال في الثاني
 لو أن بعد عقد الصوم ثم عاد لم يقصد صومه قال الشافعي فيسقط وكأنه لا خلاف عندنا
 حيث نقلت لاغتناء فتأمل وبالجملة المسئلة لا يخرج عن أشكال ولهذا لا يفسد قولاً العالم لعدم
 واختلاف الأقطار ولو شخص واحد الوقتين ولغنا والمص في الخلط أيضاً عدم الصحة **قوله**
 البحث في منع نقل كلام السيد الصحة ليست بعيداً ما قرأه الأصل الصحة وعدم النية وحكمها
 وعدم نص فيما نحن فيه لا عموم ولا خصوصاً مع عدم الاجتماع ولصدق فعل الصوم عن قائل
 شرعاً أيضاً لأنه لا نية مع النية عاماتاً لو اقتتل من غير عمد الأمانة وعدم عقد قصد
 المفسدات في كلام الأصحاب والاختلاف مع ذكر المكرهات وما فيه الخلاف وسند بيان الصوم
 ولو كان مفسداً لم ينافي بالاجزاء بالجهل وليس بظاهر حتى يقال أنه لو ترك المظهر والاشك
 أنه بعد ما كان مثلية الشيخ مع ذكر المندوبات والمأمور الغير الضروري وكذا عدم نقله
 نقلاً ما سواه ولقوله عليه السلام في الصحيح لا يصح الصيام إذا جنب ثلثاً كما مر ولأن ذلك لا
 يضر قبل النية في الصوم ولجبا كان أو مندوباً أو ليجب أن النية بعد قصد المفسد المظهر
 إلى الزوال في الأول وإلى قبل الغروب في الثاني بل في الأول أيضاً إلى العصر على الاحتمال
 كما مر على ما هو الظاهر في كلامهم والاختلاف وقوله ما يدل على عموم الاختيار ونقله التفسير
 فيكون صومه أيضاً كذا لا لعدم الفرق بل بعد ما أولى بعدم الجلبان لوجود النية مع حكمها في
 الجملة فانه يمكن في الأول له تأثير وحكم الأقطار فحق الشافعي بالطريق الأولى وما ثبت في سنابل
 من عدم ثبوت حكم الشيخ لقصد وإن كان ذلك أيضاً مقبهاً وصحة قول القائل بنية الصوم

الاعتناء بها هل يستلزمه ولو فرض اشتراطها في الصوم ولأن اشتراطها في سائر العبادات مثل
الصلوة والوقوف على النعل كونها أصلاً لا يخلو عن بعض أجزائها كركوع سلا مع قصده برفع العشاء
فإنه يفعل عبادة ابتداءً مع قصد غيرها غير عبادة فتخل تلك ويطلبها إذا لم يكن مما يمكن استدراكه
أضماراً ولا كثيراً خارج الصلوة مثلاً أحياناً كما ثبت في سبيلها بطلانها كالأشياء التي فيها
سبق وشبهه في الرضوخ والمنسل في البعض ولا يوجد لها ما يؤيد قول السيد أن عدم الانشأ
قول جميع المنع في الصوم فإنه مجرد التماس في الأجزاء ولا يشترط الأجزاء كما لا يعمل قصد المحلل عملاً
فكذا قصد المفسر في أن الظاهر لو قصد الربا في بعض أجزائها بغير قصد عدم الاختصاص في
الجزء وهو محبتة عندنا لكل ما يطل مثل أن يحضر طعماً ما وكلف بالأكمل وظاهره إصرامه وقصد
بذلك الأصلية لذلك الزمان الربا وكذا باقي أجزاء النية فإنه لو قصد اشتراطها بصوم شهر
رمضان أو النذر أو القضاء بعد أن لم يكن في الأول كذلك تنقلية الجميع قبل الزوال وفيه البعض
بعد أيضاً لأن قد علمنا بعينه لقد فعلوا قصد في الانشأ عدم شيء رمضان وبنينا القلب
وكذا الأجزاء أو القضاء وبدل الأصل بعده وبذلك العلة وجوب حكم النية واشتراطها في
الفرق بينها فاستغنم الله فإن المسئلة من المشكلات والله الموفق لرفع التوكل والمبهمات
قوله ولو نوى في آخره الظاهر أن مراده هنا أن يصح نية الإفطار وقصد قبل النية
فترى في الصوم بخلاف الأولى فإنه إذا قصد الإفطار والانشأ بعد النية المعترف كما
أشرفنا إليه من المراد بالتحديد فيما مجرد أحداث نية الانشأ والصوم لأصططاً أخرى
لأولى والأولى الثانية فتقول التمسك بالنية الأولى فنية الإفطار مسبوقه بنية الصوم
وأشار إليه بقوله لا بد من العلم بالنية الأولى أيضاً وقد علم ما يدل على صحة علة
القول بالبطلان في الأولى أيضاً لعموم الروايات الدالة على صحة صوم النافذة قبل الغروب
من غير تفصيل وكذا الواجب الغير المعلوم من قضاء شهر رمضان إلى الزوال إلى العصر فإن كان
أيضاً من الزمان عن التمسك ونحوه أشرفنا إليه هنا فيذكر الظاهر أن هذه ليست بمنزلة على
الأولى نعم إنما الخلاف فيها بعد القول بالفساد في الأولى ولا يلزم من القول بالفساد فيها
القول بالفساد هنا بل يمكن القول بالصحة هنا لعموم الروايات فإن قلنا بالفساد هنا بل يمكن القول
بالصحة هنا لعموم الروايات فإن قلنا بالفساد في الأولى وكان التمسك به بالمتفرع مجرد توقيف
الخلاف فيها على القول بالفساد في الأولى ودليل الفساد قد علم ما سبق فلا يحتاج إلى الإعادة فكذا

يقيم من فائدة التفتي لوارثي الإسلام افضل للاختلاف بين اهل العلم وعليه قضاءه ولكن مشروط
باسلم كالأداء وطأ الأصحاب ان لا ينقطع منها الا للغير الأصلي فقط **قوله** الصوم اربعة الى غيره
هذا المشهور لعدم جواز كون العبادة متساوية الطرفين ولو نظر الى محض الصوم وقطع الطريق
اليه يمكن مجوده القسم الخامس وهو المباح ولكن ما وجد الاستعرا، وليست الاباحة التي ذروا به
الزهرى المطول بله للتعرف المتعارف الذي كلسا فيه ولنا الاربعة الباقية في موجوده فيها
وعده غيرها دليل وجوب الكافي في بعض شهر رمضان والكفارات في الحلة وبدا الهدى في
ايضا دليله في السابق من الوجبات لا جامع وهو دليل الاستدلال في الحلة والكل دليل
الخرقة في الحريرة السمر **قوله** وسدوب وهو ايام السنة لعل دليل استحباب الصوم في جميع
الايام التعميمات لما لعل في ضيق الصوم والترتيب في محض قول صلى الله عليه وآله على ما روي
في المشي وغيره الصوم جند من النار وقال تعالى الصوم لي وانا اجزي به فقال عليه السلام الصيام
في عبادة وان كان نائما على فراشه ما لم يغيب سلا وفيها لا يعل بغير غيبه المسلم مطلقا
كغيره مثل الاية وانما منع من العبادة فافهم وفي الحقيقة قال صلى الله عليه وآله قال رسول الله صلى الله
عليه وآله من صام يوما فادخله الله الجنة عدوى عن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان
ختم لصيام يوم دخل الجنة ولكن قال في الحقيقة سال ذرارة ابا عبد الله عليه السلام عن يوم
الدهر فقال لم يزل مكرهنا والطريق الصحيح وكان لذلك قال في القواعد كرو وفي رواية
الزهرى ان حرام الجلبريد ما يدخل فيه العبدان وغيره من الحرم ولو كان مستعمل جميع الواجبات
والمحرمات والمكروهات التي استثناهما بقوله الاما يستثنى **قوله** ولا يجيب بالشرع دليله لا
والاستصحاب وانقل من الاخبار ان لا يعل بخيار في الصوم المستدوي الى الفقير والعزير
فذلك **قوله** واذا اول خميس لجمعناه ان جميع هذه المذكورات كدما سوا بمعنى كون الشوا
فيه اكثر من الشايع الى فعله ان غلب وحش على فعلها بحضوصها وان كان بينها ايضا فتاوت يعلم
من اولها فاما كيدا الثلاث فيدل على تحريم كثير جدا وكذا على تعينها مثل سنة محمد بن مسلم
لا يريم عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله والبراء ما بعث يصوم حتى
يقال ما ينظر ويغفر حتى يقال ما يصوم ثم ترك ذلك وضام ثلثة الايام العشرة ترك ذلك
ورفعها في كل عشرة يوما خمسين بينها الايام اقتبض عليه السلام وهو يعمل ذلك عينا في رواية
عامة عن ابي عبد الله عليه السلام بعد ان لم يقض على صيام ثلثة ايام في السنة لانه يبدل ان صوم

الشهر ويدين بغير الصدوق والجماد الحرام الوسوسة قال حماد قلت ذاك الجاهل من قال في
خميس في الشهر اول ربيع ابعدا لعشر منه واخر خميس فيه وحسنة الجاهل عن ابي عبد الله عليه السلام
ان سال عن الصوم في الحضر فقال ثلثة ايام في كل شهر خميس من جمعة ولا ربيع من جمعة والخميس
من جمعة اخرى وقال لما ابراهيم بن عبد الله عليه السلام شهر الصيام شهر الصبر والشمس من كل شهرين يمين لا
بل الصبر صيام ثلثة ايام من كل شهر صيام الدهر ان الله عز وجل يقول من جاء بالحسنة
فله عشر مثلها فانه في رواية ابن نعل قال سال ابا الحسن عليه السلام عن الصيام في الشهر كيف
قال ثلثة الشهر في كل عشرة ان الله تعالى يقول من جاء بالحسنة لائة وموئنة ذرارة
قال سال ابا عبد الله عليه السلام عن افضل ما يصوم به السنة النطق من الصوم فقال ثلثة
ايام في كل شهر الخميس في اول الشهر ولا ربيع في وسط الشهر والخميس في اخر الشهر قال قلت
له هذا اجمع لم يجز به السنة في الصوم فقال نعم الاضطرار ان المراد ان افضل ما يصوم به اول الشهر
ثم ان كيدا يصوم هذه الثلثة حقيقة العيص من القسم قال ساله عن اربعين من ثلثة الايام
وهو يدعي الصيام هل فيه فاذ قال لا بد من طعام في كل يوم والظان المسنون عنه هو الامام عليه
وساير عقبة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام جعلت ذلك في كل ريت وضعت عن الصيام
فكيف اصنع هذه الثلثة الايام في كل شهر فقال يا عقب بن صدق بدم عن كل يوم قال قلت بدم
واخذت اهلها اكثر من عندنا وانت تستقل الدنم قال نعم الله على سابقه فقال يا عقب
لا طعام مسلم من صيام شهر وكذا ما يدل قضاءه في الشنا لور بصيرة الضيف مثل رواية
ابن حزمه كانه لما قال قلت لابي جعفر عليه السلام ثلثة ايام اخرها الى اشتائم صومها قال لا بأس
ويغير اختيار في هذه الثلثة يعني كما قالوا واعلموا ان اكثر الاخبار تقتضي كون الخميس من اول الشهر
والاربعة من الوسط والخميس من الاخرة وبعض يصرح كما ذكر كون الخميس لاول والاربعة
من العشر الثاني والتحليل الاخير ويدل على يضار به ويحرم من وان عن ابي عبد الله عليه السلام
في اول الشهر ولا ربيع في وسط الشهر وخميس في اخرها من قتال ورواية عبد الله بن سنان
قال قال ابي عبد الله عليه السلام اذا كان في اول الشهر خميس يصوم فانه افضل واذا كان في
اخر الشهر خميس فاصم اخرها فانه افضل واذا كان في اخر الشهر خميس فاصم اخرها فانه افضل
فانما الجاهل بها الاربعين بن الخميسين يذبح على هذا الفضل مع اعتبار التحريم وكذا ما يدل على الاربعين
مطلقا مثل حسنة جبرية قال ابي عبد الله عليه السلام ما جاز في الصوم يوم الاربعين افضل قال ابن

ان الله عز وجل خلق لنا اليوم الاربعاء فاجب صومنا فيه من النار ويدل على ذلك ما
 عدم ذكر الاحاديث استحباباً بطول او بقرينة من سنان عن ابي عبد الله عليه السلام ان رسول
 الله صلى الله عليه وآله سئل عن صوم الخميس بينهما اربعاء فقال ايها الخميس فيوم تعرض فيه الاعمال
 وآما الاربعاء فيخلق فيه النار واما الصوم فيه وما في الصحيح عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال قال ابا بصير يوم الاربعاء لا يدرى ما فيه من فضل الا ان في اليوم الاربعاء وسط الشهر
 فيسقى فيصام ذلك اليوم ولا يضركم من عسى من اسحق لما مر في غيره وكذا يمكن التخيير بين ما
 تقدم وبين الاربعاء بينه وبين الخميس خصوصاً في الشهر الثاني لما دل عليه رواية ابي بصير في ليلة
 من صوم ثلث ايام في الشهر فقال في كل عشرة ايام يوم خميس واربعا وخميس والشهر الذي عليه
 اربعاء وخميس واربعا فليعلم ان هذا الصوم المستعمل في رواية اسحق بن عمار في الشهر الذي عليه
 عن الصيام فقال ثلثة ايام في الشهر الاربعاء والخميس والجمعة فقلت ان احاديثاً يصح
 اربعاً بين خميس فقال اباس ولا بين خميس وبين اربعاء فيكون الانسان مخيراً بين الشهر
 وعلى جملة الشيخ وقال الامام في هذا الصوم التفضل والتطوع فكيف ترتيبه والظاهر ان
 اوله اكثر الايام واوسطها والشهر بين الاحاديث ولكن قال في المنتهى روى ابن بابويه
 عن ابي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال في الشهر الاول فليعلم ان التفضل
 بالاحد وتؤيد المشاركة الى الغنى والجمع لحوط واما تأكيد صوم ايام البيض وثالث
 عشرة وثالث عشر واربعة عشر وخمس عشرة الترتيب وجوه في روايات العامة الزهري الطبري
 مذكور بعد وصح الصوم الذي صلح به بالجمعة والجمعة والجمعة والجمعة والجمعة
 يوم الغدير فهو مذكور في بحث صلواته في الترتيب ولما ذكره في قوله ايضا في محل ذكر
 صلواته في يومه ما يدل عليه ايضا وثالث ايام المأتملة في يوم المشهور يوم الرابع والعشرين
 من ذي الحجة وقيل الخامس والعشرين من صوم استحباب صوم مذكور في المصالح وغيره من الكتب
 ولما تولد البقعة في يوم السابع عشر من ربيع الاول على المشهور بين الاحاديث وفيه اكل في مو
 الثاني عشر منه ذكر في بحث التواريخ يدل على المشهور استحباب صوم وصوم المبعث و
 دعوا الارض والغدير ورواه الشيخ في كتاب صوم التهذيب عن ابن اسحاق قال صلى الله عليه وآله
 ما الايام التي تصام فقد صدقت مولانا ابا الحسن على بن محمد عليهما السلام وهو صومنا ولما دلت
 لاحد من خلق الله تعالى ففضل عليه ولما ابصر في قال صلى الله عليه وآله والارباب اسبقنا في الايام

التي يصام منها يوم الاربعاء او من يوم السابع والعشرين من رجب يوم بدت فيه محمداً صلى الله
 عليه وآله الى خلقه رحمة للعالمين ويوم ولد صلى الله عليه وآله وهو السابع عشر من شهر ربيع الاول
 ويوم الخامس والعشرين من ذي القعدة فيه وحش الكعبة ويوم الغدير فيه اقام رسول الله
 صلى الله عليه وآله واكرامه علياً عليه السلام على الناس واماماً بعن قلت صدقت لذلك قصديت
 انك تحب الله على خلقه وفي رواية سهل بن زياد عن بعض اصحابه عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال
 بعث الله محمداً صلى الله عليه وآله واكرمته للعالمين في سبعة وعشرين من رجب فمن صام ذلك الله كتب
 الله له عز وجل صيام ستين شهراً وفي خمسة وعشرين من ذي القعدة وضع البيت وهو اول شهر
 على وجه الارض فعمل الله عز وجل شاتير الناس واما من صام ذلك كتب الله له صيام ستين شهراً
 روى محمد بن عبد الله الصيقلي قال خرج علينا ابي الحسن الرضا عليه السلام في يوم من ايامه فقلت
 من ذي القعدة فقال صوموا في ايامي اصيبت صاماً قلت جعلنا هذا في يوم هو قال يوم نشر فيه
 الرجز وحيث نشره الارض ونصبت فيه الكعبة وبعث فيه ابي عبد الله عليه وآله والرواية
 ايضا عن الحسن بن راشد عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لعلنا في ذلك المليون عديدين
 العبدان قال نعم يا حسن اعظمها واشرفها قلت واي يوم قال هو مضى امير المؤمنين في قبره علماً
 للناس فقلت جعلت فداك وما ينبغي لنا ان نصنع فيه فقال تصوموا حاسبين وكثرة فيه الصلوة
 على محمد وآله وتبوا الى الله عز وجل من ظلمهم وان لانفيا صلوات الله عليهم كانت تامر الايام
 عليهم السلام باليوم الذي يقام فيه الوصال فيخذه عداً فقلت فالمن صام قال صيام ستين
 شهراً ولائع صيام ستين شهراً ولائع صيام سبعة وعشرين من رجب فانه اليوم الذي نزلت
 فيه السورة على محمد صلى الله عليه وآله ونزل برشل ثواب ستين شهراً لكم واما تأكيد صوم يوم
 عرفة العبدوا كراهية بدو سنة مستفاد من الاخبار والجمع بينهما وكذا لا يعدل كراهية في
 الشك واحتمال كونه يوم عيد بل على الاول صحة سليمان بن جعفر الجعفي قال سمعت ابا الحسن
 عليه السلام يقول ان ابي عبد الله عليه السلام يصوم يوم عرفة يوم الحار في الوقف ويام بطل موقع فيه
 له فيقتل ما يبلغ من الحر وفيها الاعتقال للثبوت وتحصيل الظل لذلك ويمكن كونه يوم
 في السفر فيدل على بجان الصوم سفره على الثاني مثل رواية محمد بن قيس قال سمعت ابا جعفر عليه السلام
 يقول ان رسول الله صلى الله عليه وآله يصوم يوم عرفة من ذل صيام شهر رمضان ويعد المحل
 هنا مع عدم الصحة والصحة ويدل على الجمع رواية حنان بن سعيد عن ابيه عن ابي جعفر عليه السلام

قال يا ليتني يوم عرفه فقلت جعلت فداي لئن لم يبعدهم من سنة كان ابو عبد الله
 لا يصوم قلت جعلت فداي ان يوم عرفه يوم دعا وسيلة وتغفر لنا بعضنا عن الذنبا واكلنا
 الصوم بخوف ان يكون يوم عرفه يوم اضحي وادل منها صحته بعد من سلم ولا يصوم وجود ابا بن
 عن ابي جعفر قال يا ليتني صوم عرفه قال بن قويه ليس من ان لم يبعدهم من الذنبا فان يوم
 دعا وسيلة فصح وان خشيت ان تضعف عن ذلك فلا تصم وفيها اخفيل للذنبا على فضلية
 الذنبا من الصوم في الجمل فافهم وقد ظهر فائدة العيد في استصحاب الصوم عرفه لعدم حسن صوم
 في يوم عرفة والضعف عليه يحمل بعض الاختصاص العامة كانه **يوم عرفة** واستواؤه من الذنبا
 في صوم عرفة بعضه بل على استصحابه وان صوم كانه سنة وان صوم التاسع يكون يوم
 سنة وان صوم الله عليه والاصح وان يوم عرفة كانه امريص من الجوع والاسه لا يبرق سقينة
 في هذا اليوم على الجوع وروى عن ابي جعفر عليه السلام انه اليوم الذي تاب الله على آدم وفتح
 الجحيم وقلب في روى عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 على قوم يونس وولد في عيسى ويقوم في القيام وبعضها على كراهية بل يبرق مثل سنة الا
 وان صوم من ولدوا ولا يصام ولا في تركه ولا يصوم الا في صوم ابن مرجان عليه السلام
 والفتنة وان صيام الادعياء يقتل الحسين عليه السلام وان يوم شوم بنسب اهل الاسلام
 ولا يصام في مثل ولا يتركه برهان يوم الاثنين يوم تحس قرض فيه النبي صلى الله عليه وآله فمن
 صامها ما يتركه صلى الله عليه وآله عز وجل مسوخ القلب وكان محشر مع الذين تنوأسوا بهما في البر
 بها وان من صام كان خطه من صوم خطه ابن مرجان بن خطه النار ويكن فيخ الاول حمل الاخر
 على صوم التبرك والشكر بوقوع قتله عليه السلام فيه وهو حرام بل هو كمنع العلم بغير الله منه
 لا يرضى في ذنوب القبر الذين يحب مودتهم بالقران والاشيا من ضرر روايت الذين وبعضهم كعد
 ويمكن اكثر مما يتبع عدم ذلك لعدم كون سنة شومها فافهم بضعافهم والاشعار بهم مثل ابي
 في كراهية الانصاف باوصاف اليهود والنصارى والاستحباب ايضا مع الانصاف
 بالحن بحيث يقتضي ذلك الاشعار بالكلية ولا يبعد استحباب بعض الاستناع عن الاكل والشراب
 كساير المشتبهات لا صوم رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم عرفة من الصوم ظاهر اكلهم المشهور للمعول
 ام لا يمكن حمل مثل المتن على ما قلناه من الاستحباب كما هو الظاهر وعلى ما بعد ايضا قتال واما
 صوم الكهين والجمعة وطلعا فان رايه في شيئا مخصوصا لما في رواية الزمري واهل البيت

11

الذي صاحبه بالخيار نعم قال في المتن وروى المعتمد رحمه الله من صام في شهر حرام من الجوع
 والسبت كتب الله له عبادة تسعة ما نرسد ونقلت في الدرر ايضا وانظر جميع هذه الايام الثلاثة
 في اي شهر كان من اشهر الحرام الاربعة ذى القعدة وذى الحجة وعمره وجب وما يولد على الفاقة
 اول ذى الحجة وقبل التسعة ذكر في المصباح وغيره فانه الفقيه وروى عن موسى بن جعفر
 من صام اول يوم من ذى الحجة كتب الله له صوم ما بين شهره وان صام التسعة كتب الله له صيام
 الدهر وروى عن اول يوم من ذى الحجة ولا يصوم الجليل من صام ذلك اليوم كان كفارة سنين
 مستوية تسع عن ذى الحجة زلت فدية وادفن صام ذلك اليوم كان كفارة تسعين سنة ولما كان
 صوم رجب شعبان فمؤخر عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ابو جعفر عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 احب الله له الجوع وجعلت في رجب يوم القيمة ومن صام يومين من رجب قبل ان يستأنف
 العمل فقد غفر له ما مضى ومن صام ثلثة ايام من رجب قبل ان يغفر له ما مضى وما بقي في اشبع
 لمن شتم من مذني اخوانك واهل بيوتك ومن صام سبعة ايام من رجب غفرت عنه ابواب الجنة
 السبعة ومن صام ثمانية ايام من رجب تحته لادب الحجة الثانية في غفر له من ابواب الجنة
 وما في الزواجر الطويل ينفذ الاسناد عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 الان رجا الله الله لاهم وهو شهر عظيم الى قول صلى الله عليه وآله لاف من صام من رجب
 ايماننا واعلم ان اسقوب رضوان الله الاكبر واظن في صوم ذلاليوم غضب الله وانفق
 عنه باي من ابواب النار ولما عطف على الارض له ما كان بافضل من صومه ولا يستكمل احد
 بشئ من الدنيا دون الحسنات اذا اخلص الله عز وجل ولما اذا السعي عشر عودات مستجابات
 ان دعوى ثمن من عمل الدنيا فاعطاه الله عز وجل ولا ادر هل من الخبر افضل ما دعوى ردا عن
 واهل البيت واصحابهم وعقدوا في كل يوم الحان قال صلى الله عليه وآله لاف من صام من رجب
 من يخرج عن صيام شهر رجب اضعف اوله كان تبا وانه عز ظاهره تصنع ما ذا النبال ما
 قال تصدق كل يوم برغيف على المساكين والري نفسي بين ان اذا تصدق بغير الصدقة كل يوم
 نال ما جفت وأكثر وادبوا لاجتماع اهل الخلائق كلهم واهل العورات والارض على ان يقدروا
 نولهم ما بلغوا عشر ما يصيب في الجنة في الفضل لادب رجا الله صلى الله عليه وآله عليه
 فالذين لم يقدروا على هذه الصدقة يصنع ما ذا النبال ما وصفت قال في رجب الله عز وجل من رجا

عنى بر

تمام الشهر يوم الجمعة المستبحر من سحابة الاكل الجليل سبحانه من لا ينبغي التسبيح الا للرب
 الاكل الاكل من سحابة من البرق وهو اهل ونقل ان سحر امير المؤمنين علي عليه السلام وانما شرب
 فهو من رسول الله صلى الله عليه وآله في نقل ان قال رسول الله من اعانني على شربي وناوى بذلك
 وروي عن امير المؤمنين انه اذا اخذني صوم من سمعت منادي رسول الله صلى الله عليه وآله
 ولن يموتني ايام حيوت في سنة الله تعالى ولعله في العمل بصوم في السفر فتا لم يره وروي
 عن امير المؤمنين عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وآله في شهر شعبان وشهر رمضان
 شهر الله عز وجل من صام يوما من شهرى كنت شفيعه يوم القيمة ومن صام يومين من
 شهرى عقر الله اوما قد من ذنبه وما اخر ومن صام ثلثة ايام من شهرى لم يلد استأنف
 العمل والعبادة في ذلك الشهر في التذنب ايضا وفي عدة اخبار في صوم شهر ربيع شعبان
 فوجس الله كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله في شهر شعبان اخبار كثيرة ما ورد في النبي عن ذلك فهو
 مقبول ومجمل في صيام الاصل كما عمل عليه النبي **قوله** وكروا في كل يوم من صوم شهر ربيع
 في العبادة في طاعة الله في الشهر المعنى المشهور الاصول في الصوم والعبادة في الخمسة لان العبادة
 على تقدير وقوعها موجبة للشواب قطعا فان يكون تركها او لم يكن هو كما ان يقال يروج كون
 تركها او لم يكن كون فعلها موجبا للعقاب ولا بد من قول الشارع لو فعلت هذه العبادة في وقت
 كذا او مكان كذا في هذا الوجه فلا ثواب ولا عقاب ولو لم يفعل كان لعبا الى المحصول في الحرام
 نعم لو قبل الشارع تلك من التكليف فاسقط التكليف به لو كان مكرهية فهذا المعنى بل المعنى الذي
 قيل لان قول العبادة واجزاها عن الموضحة لا بد من ثواب جبرها وهو طاعة الصلوة والعبادة
 في المكتوبة لان سنة كذا ويدل على ان الله اعدم ورود النبي بهذا المعنى في الاصول والقرآن
 الا ان لا بد لا يحسن النبي مثلا عن صوم اول يوم من جملة السبع بمعنى ان الثواب قبل بالنسبة
 الى المحصر كما قيل نعم يمكن بالنسبة الى عدمه وما يقولون به وما ايضا ان عدمه ليس عبادة
 فتأمل لا يلزم سبب مع شخص عن عبادة في وقت لعله ثوابها بالنسبة الى ثوابها في وقت آخر
 مع عدم إمكان عمله الا في الوقت الثاني خصوصا مع عدم القرينة فان قيل ان نوى فضائلا
 حراما لا يبرئ من شرع كما هو المفروض وان لم ينوى فلا يكون صوما مكرهه فيكون لا يمكن ان
 الاخير وان المراد بالصوم للكروا ليس كونه صوما شرعيا وكروا هابل بالنسبة كالحرام فان
 الحرام ليس بصوم شرع وحرام المراد بقصد الصوم والعبادة في الجملة لا مع تحقق جميع

شرائطها ويكون النبي عز وجل النسبة بالعبادة بين العبادين وان لا يكون مع النسبة والشرائط
 المعبر في الصحة ويمكن اختيار الاول ايضا وعدم التسليم للشرع يجوز ان يكون صوما
 مما يقرب الى الله مكرهها بالمعنى الذي قلناه بنص من الشارع ولا يجوز ولا يلزم اعتقاد
 انه صوم وروى الشارع يدل على الفعل مع النسبة احتمال كون ما يقرب ويجوز الشارع لو احتمال
 اراد كون نهي الشخص فقط وقلة الثواب مثلا وعلى نقل يلزم الاعتقاد والجملة في نية هذه
 العبادة مثلا لكونها صوما فقول يلزم كون الاعتقاد حراما وتبرعا او اما الفعل على هذا الوجه
 الذي لم يظهروا شرطية فثبت كون حراما وانما البحث فيه في النسبة والاعتقاد كما اشار اليه
 في الذكر في نقد الاستسقاء على المقتضى بقصد الاستسقاء من جواز كون القصد
 الحرام حراما دون الاستسقاء وهو ظاهر والمجمل بعد ورود النص في الصوم مثلا وشيئا
 نصرا على عدم تحريم الصوم فيه نقول بعدم هذا الشرع مع ما ذكرناه واشارنا الى كثير من المعنى
 والمجيب عن قراءة القرآن الكريم وطهنا فان لا معنى للمعنى عن ذلك لعله الشواب وهو شرط والحاصل
 ان ينبغي القول بالاقسام الاربعة وانما كراهة الصوم النافذة سفرها فموجب لبعض
 قبل الجهر لعدم الفرق بين الفريضة والنافذة في ذلك فيصنع النافذة سعة لا يبرأ من
 النافذة لما منع من الفريضة والصوم اذ يمنع الصوم في السفر مثل رواية محمد بن حكيم قال سمعت
 ابا عبد الله عليه السلام يقول لو ان رجلا مات صائما في السفر ما صليت عليه فكانها ميمون على النبي
 والذي يصدق شرعية مع ثبوت خلافه مكره لا يصلي عليه وان كان سندا ضعيفا في التمسك
 فلا لا يضر لان جميع في الفريضة وصححه صفوان بن يحيى عن الحسن عليه السلام عن الرجل يصاب
 في شهر رمضان فيصوم فقال ليس من البر الصيام في السفر ظاهر عام لانه ذكر السبب ليس
 بمختص ولكن سنة دلالة على التحريم لعله وان كان الظاهر لا حيث ورد في منع شهر رمضان
 وصححه احمد بن محمد قال انما الصيام على الحسن عليه السلام عن الصيام بكه والدينه ونحو بسفر فقال
 فريضة قلت لا تكن تطوع كاتطوع قال يقول اليوم وقد اقلت نعم فقال لا تصم
 فيها ولا على التحريم في المكتوبة لاربعة فافهم وصححه زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال لو كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصوم في السفر في شهر رمضان ولا غيره ولا يصوم
 وجود ابا بن عثمان في السند لانه الدلالة على التحريم تأملوا ما روي في الفقيه عن ابا بن
 عن ابي جعفر عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله في الاخبار التي اذا سافر واذا طهر

وإذا استنوا استنوا وإذا استغفروا استغفروا وفيه اظنه في الصحيح عن عثمان بن
 الثقبة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت من سافر قصر وافطر الا ان يكون رجلا سقيا في صيد
 اخيه نصيب الله له وسواك او رسول الله صلى الله عليه وسلم فطلب عروضا او سمات يضر على قوم
 من المسلمين ويؤثر في التذويب وانكا ايضا ان يخرج وقال عليه السلام لا يفطر الرجل في شهر
 رمضان الا يحق وجسنة الحلي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل صام في السفر فقال ان كان
 بقية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفر من ذلك بحلية القضاء وان لم يكن له فيه فاشي عليه في
 الدلالة فما فهم وما في مقصر سماعة فقال لا صيام في السفر وما في ذلك من عبد الله بن سنان عن ابي
 عبد الله عليه السلام فقال لا تصوم في السفر وفيه ثمة زيادة في صوم ام زارة سقيا على
 جعفر بن محمد بن زياد فقال لا تصوم وضع الله عز وجل حقه وتصوم هو لانه على سقوط النافذة
 بالطريق الاولى فاهم وموثقة عمار الشاذلي في ان زيادة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
 الرجل يقول لله على ان اصوم شهرا واكثر من ذلك او اقل يعرض له امر لا بد ان يسافر يصوم وهو
 سافر قال اذا سافر فليفطر لانه لا يعمل الصوم في السفر فريضة كانا وغيره والصوم في السفر
 ولا يجزى فيه من المباح من صوم فاهم ولا يحل المطلوب من الادلة التحريمية وهو ذهب بعض
 مثل الشيخ المفيد لما نقل عنه في التذويب ولا يجوز ان يصوم في السفر تطوعا ولا فريضة ولا فيه
 بعد نقل بعض ما تقدم من الاخبار ولو خليا وظاهر هذه الاخبار قلنا ان صوم التطوع في السفر
 محظور غير ان يورد فيه من الرخصة ما نقلنا عن الخطابي الكراهية وذكر على ذلك دواير اسمعيل
 سهل عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال خرج ابي عبد الله عليه السلام من المدينة ايام قتيبة بن
 شعبان فكان يصوم فدخل عليه شهر رمضان وهو في السفر فافطر فقلت لا تصوم شعبان ففطر
 شهر رمضان فقال نعم شعبان الى ان شئت منه وان شئت لا وشهر رمضان عزم من الله عز وجل
 على الاطاعة ورواية الحسن بن سالم الحارثي عن رجل قال كنت مع ابي عبد الله عليه السلام فمابين مكة
 والمدينة في شعبان وهو صائم فمرنا بهلال شهر رمضان فافطر فقلت له سمعت هذا راكبا كان
 شعبان وانت صائم اليوم وشهر رمضان وانت مفطر فقال ان ذلك يطوع وانا ان نفعلنا شئنا
 وهذا فرض فليس ثمة ان نفعل لانا انما قلنا ان هذا دليل القائلين بالكراهية لكن سندها ضعيف
 جدا وليس فيه جعل معلوم التوثيق الا نحن بن يعقوب واحد من الدواعي الاولى عن عدة عن
 سهل بن زياد عن منصور بن العباس عن محمد بن عبيد الله بن رافع عن اسمعيل بن سهل عن رجل وعده

بأنه في يومها والآخر عن أبي عبد الله عليه السلام قال جارت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 يا رسول الله سألني الزوج على المرأة فقال هو أكثر من ذلك فقالت أخبرني ما من ذلك فقال
 ليس لها أن تصوم إلا بأذن ولا يصوم من جهة سندها أيضاً وكان لا قبل بالفضل ويؤيده
 فيجرب طاعة الولد لها ما وجد طاعة العبد للمولى في ذلك من جلته فقال والمرأة للزوج
 أيضاً رواية أخرى الطولية في الطاعة عدم الصحة في الاعتقاد بل دون الأذن لا لاظهار بالحق في
 مع احتمال الصحة قريباً في الولد والعبد إذا لم ينع من العمل للمولى ما لم ينع من العمل صحة
 الدليل فيصوم المرأة الصلوات والصلوات من سائر العبادات على أن المرأة الصلوات
 المتدورات في حقها من المنع عدم الخلاف في عدم جواز صوم التطوع لمصلحة العبد دون أن يكون
 وعدم اشتراط طاعة الزوج وما ذكره في صوم الولد كذلك بل قال لا ينبغي للولد أن يتطوع بالصوم
 للابن والداه وكان المفهوم من دليل عدم الفرق بين الولد والوالد والولد والعبد قال في
 الدرر في الآداب في شرط الأذن في أكل وشرب في المعتبر لا يلزم استئذان الوالد فيبقى الاستئذان
 في الولد والعبد أيضاً ولا دعوى الإجماع فقال والظاهر عدم الفرق بين الابن والعبد ويكون المثل
 ذكرنا في وكذا في الولد لا يوقف على إذن الوالد بحال والد الولد فقط كما هو في بعض العبادات
 مثل المني ويمكن التبرع ولداً ولا أيضاً وإن كان من الألف مع احتمال الكراهة في غير المرأة لعدم
 صحة الدليل وعدم شؤن الطاعة إلى هذه المرتبة نعم يمكن عدم الجواز وعدم الصحة مع المنع بحكم
 التبرع في الصوم دليل مع الأصل حتى ثبتنا نقله ولكن الخروج عن كلامهم من غير دليل مشكل
 كما هو ومقتضى الدليل عدم التوقف ويؤيد عدم توقف سائر الطاعات على مثل الأصل في
 وغير ما على ذلك ويمكن الحمل على الاحتساب **قول** وعنه كتحريمه في ما بعده **قول** وعنه
 العيدان في آخره قال في المتن وهو مذهب العلماء كافة وروى عليه الأخبار وكان يحرم صوم
 يوم العيدين في الجملة معلوم لا يحتاج إلى الدليل وما ذكره في الأذن من نقل عن الشيخ في المتن أنه
 ذهب إلى جواز صوم العيدين كفارة القتل في الشهر الحرام لرواية ذرارة عن أبي جعفر عليه السلام
 قال ما التزم من يعمل خطأ في الشهر الحرام قال قد علمت عليه الدية وعليه عتق رقبة أو صيام
 شهرين متتابعين من شهر الحرام قلت فانه يعمل هذا في الشهر الحرام وقلت يوم العيد واليوم الثاني
 قال يصوم فانه يعمل في الشهر الحرام عند خلاف ذلك فإن الاتفاق بين فقهاء الإسلام
 قد وقع على تحريم صوم العيدين وإخراج هذه الصورة من حكم جمع عليه بهذا الحديث مع أن ذلك

١١٤

طريقه شهرين زادوه وهو ضعيف لا يجوز فالأولى البقاء على التحريم على أن الرواية ليست إلا بعيد
 الاضطرار ولا يثبت طاعة الولد أيضاً كونه أفضل خطأ وإن ترك فيه الاعتقاد إلا أنه لا يثبت
 ذرارة في الحسن لإبراهيم قال قلت لأبي جعفر عليه السلام رجل قتل رجلاً في الحرم قال لا يرضى
 ويصوم شهرين متتابعين من شهر الحرام ويقترب رقبة ويصوم شهرين متتابعين من شهر الحرام
 في هذا قال لا يرضى قلت العيدان واليوم الثاني قال يصوم فانه يعمل في الشهر الحرام ولا يعمل
 وتحصيل الإجماع والأخبار العاين بها قائل وأنا تحريم صوم أيام التشريق فقال المصنف في
 صوم التشريق لم يكن ممن حرم ذهب إليه جماعة من الفقهاء ونقلوا عن الشيخ في الشهرين
 في العيدين وأنشأ الجواب المتقدم وأعلم أنه لا يطلق أيام التشريق على العيدين بل يوم
 وهو موجود في الأخبار في صحيحه وإن الشهور أنها الثلثة يعمل لاضطرار الأخبار والرواية على تحريم
 صومها بعضها مطلقاً مثل صحة أبي أيوب عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال يصوم شهرين
 متتابعين في شهر رمضان والقعدة وحمل عليه في التحريم كيف يصنع قال يصوم ذاك المحرم كله لا
 أيام التشريق ثم يقضيها سنة أو يوم من المحرم حتى يتم ثلثة أيام فيكون قد صام شهرين متتابعين
 ولكنها غير صحيحة في التحريم بخلاف كون التي هي صومها عن الكفارة لغير التحريم وإن كان يصليها
 أطلق أيام العيد يوم التشريق جعل الحرام يومين بعد فقط لأن الأول يدل على وجوب صوم
 الشهرين في قولنا مع حصول التتابع بالشهر واليوم على جواز اختيار صوم التتابع في زمان لا يتم فيه
 ذلك فقال في صحة زيادة يومين أو جلال الثلثة قال أبو عبد الله له صيام بعد الاضطرار ولا يعمل الفطر
 ثلثة أيام إنما هي أيام كل وشرب وهذا أيضاً غير صحيحة في التحريم لعدم صريح النبي وذكر الأيام بعد الفطر
 مع عدم القول بتحريم صومها على الفطر وفي رواية أخرى في عدم المحرم من الصيام وثلثة أيام
 أيام التشريق وصحة صومها قال ما التزم من صيام الفطر فقال لا ينبغي صيامه ولا صيام أيام التشريق
 ما في رواية تركه ولا تصوم في الشهر ولا العيدين ولا أيام التشريق وبعضها معية بمن كان
 بمن شل في صحة عوبية بن عمارة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صيام أيام التشريق فقال لا بد
 فقل على عوبية بن زيد ولا بأس وعدم صراحة الأول في التحريم وما يدل على كراهة الأيام بعد الفطر
 ولأجل على الكراهة ما رواه زرارة في السنة الأولى بعد الفطر في غير الصيام الذي صلي به بخير
 بعد الصحة والصراحة وإن كانت ظاهرة في قول الأئمة وهو غير يعلم التأكيد فلا يستدل به
 المصنف في المتن على استحباب المذكورات في صوم الصوم الذي صلي به بخير وهو صوم الجمعة

مجلسه
 في شهر رمضان
 من شهر الحرام
 في شهر الحرام

والجواب على ما قيل من أن السبيل مطلق أقوم من المعنى الأول فإن الظاهر من أن السبيل مطلق
 يتحقق وقدمانه لا يتحقق البنية فإنه المقطوع بسبب مقتضاه على ما ذكره ولا يبعد حصول القطع
 والابطال بتلخيصه بل مع عدمه البنية حصوله حتى لا يمتنع خلافه بنية
 قطعة منها فإن ابطالها بغيره منعها شرعا لو كان لا بد من قطعها في غير ذلك أيضا
 الصوم لا بد من بنية والحجزة المزمعة السبيل لا بد من اتصال الحقيقة ولا كما في كفاية أدنى شيء
 عن حصوله الصوم وبنيها أيضا فإنما يجب اتصال الظاهر بالباطن لا في غير ذلك من غير
 الاستصحاب تأخير عن الصلح كما لو كان لا بد من الخبر في الاستصحاب تأخير عن الصلح في الخبرين
 عن جميع التقديرات والأدعية لا يبعد فلو كان لا بد من الصلح في الخبرين في الخبرين
 بالاجماع وبغير بعيد ولو كان محتملا فمعنى لا بد من وجوب الصوم في تمام النهار وعدمه هو أنه لا
 لا وجوب للأطوار وعدمه العكس فيه فلو كان لا بد من الجملة الظاهر عدمه يتحقق الخبر ويعلم بالأطوار
 ما لا يتحقق وقت الصوم سوى نوى الأطوار لا لالتماسه وعدمه لا يدل على الخبر لا في وقت الصوم
 معناه وعدمه لأنهما متماثلان للأطوار في وقت الصوم فالظاهر تأخير بجمع البنية وعدمه مع
 بنية الأطوار وعدمه الصوم وتأخر عدمه بنية شيء يمكن تأخير بجمع نية الأطوار عدمه الظاهر الخبر
 الصحيح أن لا شك في أنه يصدق على المؤخر فظاهره عدمه إلى السبيل لا بد من عشاؤه ونحوه وهو مضمون
 الخبر من غير قيد نية أو عدمه وقدمه بالخبر في بعض الأصحاب أيضا وإن قال البعض بعدم تأخير
 في الظاهر الخبر بجمع نية الأطوار أيضا إلا أنه قد يمكن تأخير خبره لعدم القول بعدم وجوب الكل والنشر
 على الظاهر كون الأعمال عديم بآثارها كما يحصل الصوم بها وسائر العبادات فكذلك وجوب الأطوار
 وعدمه الوصال فلو كان الظاهر هو الصوم ولا شك أنه لو حصل مع عدمه ما يصلح معارضا إلا أنه يستبعد
 والاستبعاد وبعد رواد الصلح الصحيح الظاهر لا في التخييل والظاهر أن المراد بالسبيل ما هو المشهور
 في العرف لا الظاهر عدمه ونقله ويحتمل تحقيقه في ثلث الخبرين السبيل لا النصف الأخير تحقيق
 الاستغفار في السجدة الموحدة في القرآن بقوله المستغفرين الإمامان في الاستغفار في البوت
 وفيه من معناه أول وفيه على ما يظهر من قوله والواجب في السجدة أن لا خلاف عند
 في تأخير الصوم والواجب على المسافر مع تحقق شرائط القصر المستندة في الصلوة ولو صام لم يمتنع
 قال في المتن من حيث العطف والجمع والادلة على كفاية الجملة في السنة والجماع وقد نقله
 بعض السنن في كثير من صحيحه عيسى بن المسمى عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا خرج الرجل في

والتحسين والبصيص من غير عشاءوا والسند بعد القطر ويدل عليها أيضا صحيحه عبد الرحمن
 بن الحجاج قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن البيوعين الذين بعدوا الفطر أيضا ما كان لا يقتل
 أو فلو كان الصوم ما فلا يبعد القول بكراهة هذه الثلثة الأيام الروايتين الصحيحتين الأولى
 في الثلث والثانية في الاثنين والثالثة في الاثنين وروي صحيحه كراهة صيام ثلثة أيام بعد
 الفطر بغيرتين من الأرباع والأطراف وأما روي في الثلثة في صحيحه وروى غيره
 عنهم عليهم السلام قال إذا فطر من رمضان فلا تقص من بعد الفطر فلو كان لا بد من ثلثه
 أو من على الحسن وهو يعلم مع عدم مقتضى الطريق إليه وهو أعلم ولا يبعد كراهة صوم
 القضاء على من الواجبات فيها وفي غيره السائر بالخبر مع الاحتال وإنما تنبيه من
 كان في كونه السكك في المتن مع ما يوجب كسبا المصحة فلو كان لا بد من ثلثة الأيام
 وهو صوم السبيل في أيام التشريق وأطلق مكانه نظر إلى المومات وقد عرفت أنه ليس بمسند
 إلا أنه لا بد من التقديرات في ثلثه لا سيما لما سمعت من عموم بعض صحة بعض العبادات في
 الأخبار وكذا في الصوم الثلثة بعد الفطر لا في وقت تأخير الصوم يوم الثلثة بنية شهر
 ويدل عليه رواية الزهري حيث عده في الحرم ولا يبعد كون ذلك مع العدم والعلم وكذا في الأيام
 قابل فمضى قوله ويوم الثلثة في رمضان تأخير الصوم يوم الثلثة بقصدته أن من رمضان وكذا الصوم
 نذر المعصية مذكورة رواية الزهري معناه نذر شكر الخصال المعصية ولا يبعد تأخير الشهر
 أيضا مع العدم والعلم وكذا الصوم يحصل المعصية وكذا الصوم الصمت فيهم تأخير من رواية
 الزهري ويؤيد ذلك التبريع الحرم على ما يظهر منهم وكذا الصوم الوصال المذكور تأخير من رواية الزهري
 وأدعى الإجماع في المنتهى عليه ولا حقيقة في ما لمعنى من صحيحه الجلي عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال الوصال في الصيام أن يجعل عشاءه ونحوه فذلك الحرم وفي رواية يترجم سليمان عن أبي عن
 عبد الله عليه السلام أن قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا وصال في صيام يعني لا يصوم الليل
 يومين متواليين من غير فطر قال في المتن هذا مذهب ابن دبري والجمهور يحكمون على ما على النية
 وأرادتها أيضا أن لا خلافات في الثانية يستند على الأولى في الجملة فاتهم والطا عدم النزاع في
 الخبر بجمع النية وعدمه في الكل بل مع ادخال من أمن الليل معها أيضا وإنما يظهره ابن الخلاف
 قيل في الخبر من غير نية الأطوار قال في المتن لو سلك عن الطعام يومين لانبية الصيام بالنية
 ١١٥ الأطوار فالأقوى فيه عدم التأخير يمكن أن يقال ظاهر آية وأقوا الصيام إلى الليل يدل على وجوب

۷۰۴
۳۵۲

jabir_abbas@yahoo.com

در کتابت این کتاب از طرف
مکتبہ اسلامیہ کراچی
در سال ۱۳۵۲ شمسی
توسط آقای سید محمد
حسین نقوی
مکتوب شده است
و در این کتاب
از طرف مکتبہ اسلامیہ
کراچی
در سال ۱۳۵۲ شمسی
توسط آقای سید محمد
حسین نقوی
مکتوب شده است

۳۵۵



ولاعن الغيرة بان كان اول وجب ان يقتل من المشرك فلك عن اصحاب ابن السكيت واكثر المتكلمين
ابن حنفية ان يصح عذابه وان كان وجب وقتل المرتد عن الشيع في البسطين يقول احمدا وابن
جوانا يقاتلهم صوم الواجب غير الشهر فالدبغية هو بعيد لما في **المراد** معلوم ان شرط القسوة
بالشرط التي تقتل من القتل حتى ان امره بغير الجدل الوصول الى محل التخص فلو انطوا عليه
القتال ويقتل عدم الكفر فلهذا قال المصنف في القضا على وجوبها ومنها كون السفر سببا في اقامته
في المشرك وعليه ما بينا في صوم عليه ايضا لما تقدم خصوصاً في رواية ابن عمر وقد عرفت
في تحريم صوم النافله سفر او دابة او سبي الحراس في قال الخطيب يمان على ان الحسن انما اقامه
بجراسان فمالا عن التخصيص في الاحكام يجب عليك التخصيص لان مقتضى قولنا انما وجب
عليك التمام لان مقتضى القول بان المانع هو طلاق العصبة فكل واحد من الروايات
خصوصاً الاولى التي هي في حيث قال واستعصية اهل الغالبان الرسول امره من الله ان يقتل
نفسه بالوفاء لان العصبة التي ارسلت في ذلك الذي يقتل السلطان والقوله هذا واضح
كلام الاصحاب صريح به وقدره تحقيقة التقييد الذي تجده في كلام السيد الشافعي ومن تابعه في
ذلك يكون قصد العصبة فالناشر انما افادته وقصدت به التوفيق لا في صوم وان لم يقصد
ذلك يتخصر وان كان سفره مع عصبة وهو اعين به كذا لا في عدم صحة نصه ذلك مع تسليم
الصحيح بالعموم وفي كلام الاصحاب والزم عدم تعرض الناس لادانته بعد وقدره تضعيفه
فذلك كونهما القوم الواجب ان لا يستثنى عن الصوم اخره سفر او اربعة الاول صوم التذمة
بالسفر قاله المشرك وهو من المشيخين وانما هو لا تعلم حافيه مخالفات علامنا في جواب المصير
اليه لغيره اشارة الى ضعف دليله وعدم تحقق الإجماع كنه قد عذب البعض بالتحريم المصوم
سفره نداء فيلزم عدم انعقاد نذره سواء كان سفره او انضمامه الى الحضرة وقد ذلت الاخبار المتقدمة
على انهم في الصوم في السفر مطلقا ويدل على خصوص التي عن النذمة ما في رواية كرام الجول ولا يتم
في السفر وقد عرفت في عماله مثل القليل السفر ورواية علي بن ابي حمزة عن ابي ابراهيم عليه السلام
قال انما عن رجل على رجل في نفسه صوم شهر بالكون شهر بالدينه شهر بكم شهر بلا ديني فقتضى
انضمام بالكون شهر ويدخل الى الدينه فضاء بها ثمانية عشر يوما لم يقدم عليه لجل اقل الصوم
ما يوجب عليه الغنى بالدين وهذا يدل على انعقاد النذمة ان كان لو قبله في الظاهر علم الاحتياط
الى الفضيلة للغير العبد بالكون ويدل على جواز تركه البلد الذي يذره فيه وصوم فيه غير اعتد

وختلفوا المشهور بل لا يعلم القابل بما يمكن جعل الاستثناء من سقوطه وإن جعل الضرورة و
جعلها على عدم القدرة على التمسك بذلك كما هو المشيع في ذلك غير منطبق بما ذكره في كتابه السلسلة
فتأمل ويمكن جملة الصوم والخروج إلى السفر ولكنه بعيدة الجملة الخارج عن المشهور وإنما
مع عدم القابل بشكل وكذا القول يخرج هذه الأدلة وتقر بغيرهم كما قال في المشي وأما في
دلالة على عدم بطلان التقيد بغير الحق كما هو المشهور من التثنية ويقتضون عن الفقهاء
إشارة إلى الشبهة في القواعد وكذا لا يخرج عدم العلم بالعبادة من وقوعه بواسطة البطال
أخرى لا يصوم كل يوم عبادة على أن كفى إلى الأثران في أول كتاب الصوم وهو أن لا يجب
بواسطة التقيد بصوم كل يوم فصير إلى يوم كل يوم يوم الصوم شهر رمضان كما لا يخلو
ذلك الباطن يومه فذلك غير وهو صريح في التثنية في مواضع ولابد من التثنية فثبت نعم إن
كان النذور بحيث يصدقه على أن يكون عبادة واحدة ولا بد من كونه سنة عبادة على أن يكون بطلان
بعدمه الباطل في العود وإنما يكون ذلك إذا كان من التثنية ولا يفي إلى شخص وذلك
كما نقل عن البعض وسيجري زيادة ويدل عليه مكتبة أبيهم من غير أن كتب على إلى العقبه
على التام بل ولا يثبت ذلك في ما نحن صلو على الليل الصوم في حينه بأثره ذلك كيف يصنع وفي
الحسن ذلك يخرج وكريه عليه من الكفارة في صوم كل يوم وذكر أن كفارة إذا رد قال كتب
على التام يعني من كل يوم من طعام كفارة ومكتبة الحسين بن عبيد الله كتب إلى بعض
أبا الحسن الثالث عليه السلام بآسب على أن هذا الصوم يوم الله فوقع في ذلك اليوم على أصله
ما عليه من الكفارة فجاب عليه السلام بصوم يومين وبمأد ليعم ويخرب يدق فتأمل ونقله باب النذر
من التثنية عن علي بن إبراهيم في مكتبة أبيه فأنزل الخبر صحيح وسجى تحقيق هذه المسئلة أن شاء الله
الثاني صوم ثلثة أيام بالدرم السنة لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلثة أيام في الحج وعليه
بعض الأخبار أيضاً وسجى تحقيقه وتحقيق الثالث وهو صوم ثمانية عشر يوماً فافض
من عرفات عاداً فالما ويخرج عن هذا وهو البنية الرابع صوم من صوم الحاضر وهو الذي
وهو الذي لم يجز له التقصير وهو كثير السفر الذي يجب عليه التام وهو الكاري ويخرج
قدرة تحقيقه والمشاريع العصبية والسفر والجلوس بينهم الصلوة في السفر وقد فراده
ونقصه وليلعن الحر أيضاً الصوم الواجب له في المرض المضروب والمجوع في المنصر
هو فلهذا الحاصل من الخبرين وغيرهما قد قرأ المراد بالمرض وهذا المرض الذي لا يخلو له

[illegible]

11A

لجميع فقال فان قطعهم كرامة صوم هذه الايام فيها اصلاً **قول** ويستحب لانساء الزكاة
 اشارة الى استحباب سجدة الانساء تأنيهاً وقطيعة المصوم بحيث لا يصدر منه ظاهر ما ينسب
 في موضع الاول المسافر اذا حصل له ما وجب الاطعام بعد ان فعل ما يفسد الصوم من عدم حرمته
 عليه ما حصل ذلك بعد الزوال فله ان يفسد الصوم وجوباً لانسائه عليه ح وأستحبنا **قول**
 في المتن ان ذهب اليه علمنا في قولنا اجماع ونريد انما يجب الصوم او الانساء اذا كان الاغتسال
 حراماً وليس يتحقق فيها شرطه لان الاغتسال في الشتر واجب فلا يمكن الصوم وكذا
 بعد الزوال مع عدم الانساء ادهم فتكامل الصوم لغوات محل اليه على وجه شرعي بالنسبة للصائم
 في المحل المطلوب لمطلوب بل على القول ايضا في الجملة روايته عن مسلم قال انسابنا عبد
 عليه السلام عن ابي بصير في سنن موال المعشر شهر رمضان فيصير امره من طهرت من
 ايوامها قال لا بأس به كان يريد الصيام وقتها وهو قريب من الزوال والبرغم ثبت عدم
 القابل للفرق وتزكك التفصيل بعد على الصوم سواء افطاره لا ولا يصح وجوده عن بعض
 في الطريق وكذا على الاستحباب في الجملة بل على الصحيح في قولنا ان المسافر الذي يفعل الله
 في شهر رمضان وقد اكمل قبله قال كيف عن الاكل بقية النهار وعلى القضاء ولا يصح وجوده
 بن عيسى عن ابي بصير عن روايته عن عطاء قال ان التبرع سافر ففعل الله قبل ذوال النحر
 وقد اكمل لا ينبغي ان ياكل يومه ذلك شيئاً ولا يواقع في شهر رمضان ان كان له اصل ولا يصح
 السند كان فيه اشارة الى ان الاجتناب عن الموانع المذكورة قبل ابتغها في السفر المبيح للامتناع
 وقيل يجوز مع اكرهية مع وجوب الاطعام ويبنى لافطاره السفر والاكل والشرب لا
 يعلم النية فقط بل ولا ينية الاطعام يظهر الاشارة الى ان النية لا يكون مشبهة
 بالصيام من سفر ولا يبنى في جعله ايضا لذلك ساعته والنية ايضا يحصل الثواب على
 الشيع والى على البطن من الاكل والشرب يعظم الشهر وكذا في الزوال فله مطلقاً وما
 من ايضا الماسيحي ولما اشرى اقدم قبل الزوال وعدم الاغتسال في الظاهر وجوب الصوم
 لشكنا لعدم تحقق الفسوخ في وقت محل النية قبل على ان الصوم وانباره وتوبه
 منع الحاضر عن اكله في شهر رمضان الاما استثنى مع عدم كونه منسوبة ويؤيده روا
 ابو بصير قال سالت عن الرجل يقدم من سفره في شهر رمضان فقال ان قدم قبل ذوال النحر
 عليه صيام ذلك اليوم ويعد به ولا يضره ضعف السند والاهم روايته احمد بن محمد بن ابي

أبو بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة ذات الطهر والنفاس قال فصل وتتم يومها
وتتفق على الاستبراء بعد صحة السنة ولم تقدم من الطهر أعز من النفاس والمحيض
وأما ريت فليأخذها التفصيل المذكور في المسافر والمريض بل لا يأخذها ثابته وكذا إذا ريت دليلاً
فيها التفصيل المذكور في المسافر والمريض بل لا يأخذها ثابته وكذا إذا ريت التفصيل
في غيرهما من الكافر والفاجر والمنجوس والمعتص عليه من حيي عدم وجوب القضاء عليهم وإن
تفصيل يوم يمكن التستية في غير المريض فله طلاق الاستبراء في الجملة أعز وأعلى ما ينبغي وقد
قبيل الأسلوب والأحكام في قولنا لأننا لا نعلم ما دلل عدم الوجوب على هؤلاء فقد
شروط من الصوم في بعض أحوال من الإسلام والعقل والبلوغ وأعلم أن يومه في رمضان
في الأقطار على ما يرتفع عند الضرر بالصوم والانساء عنه فلا تعدى إلا أن لا يضره
مثل الجماع ولو تعلق على موضوع التغير لأن الجوز هو الضرر ولهذا قيد المريض
في الأقطار بشرطه على ما ذكرنا في حصول الرخصة بسبب الضرر في بقية أن وجوب الانساء
عن المفطرات إنما هو بسبب الصوم وأما لو قد ارتفع وجوبه عنه وهو طاهر أو لا في المسافر
أيضا لا يقتضي على إبطاله في الأقطار ولما لا يحصل معه الضعف وكذا عدم الجماع لما
نزول صحته بخبر مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا سافر الرجل في رمضان فلا يقرب النساء
بالنهار في رمضان فإن ذلك محرر عليه للصحة بن سنان وهو عبد الله لقرآن وقد صرح به
الفتية قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يافقه شهر رمضان ومعه جارية له
أن يصيبها بالنهار فقال سبحان ما يعرف من شهر رمضان أنه في الليل بها طويلا قلت
اليس له أن يأكل ويشرب ويقصر فقال لا والله عز وجل قل بعض المسافر في الأقطار والتقصير
رحمة وتحقيقاً لموضع التقبوعت السفر ولم يخصصه جماعة النساء في السفر بالنهار
في شهر رمضان وأما في قضاء الصيام ولم يوجب عليه تعلم الصالح إذا أتى من سفره ثم قال
والنسبة للنفس وإن سافر في شهر رمضان ما أكل إلا القوت وما الشرب كالأول ويدل
على الجواز صحة على بن الحكم قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل في أصلية شهر رمضان
مسافر فقال لا بأس في التذيق والاستبصار في الكفا على من الحكم عن عبد الملك بن عتبة
الهاشمي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل في شهر رمضان ما أكل إلا القوت وما الشرب كالأول ويدل
داود ولهذا ما رايته في خبرنا نقل عنه عليه السلام مع كثير من وقوعه في هذا السند والنقل عنه

فقلنا عن غيره وعلى التقديرين الخبر الصحيح كون عبد الملك أيضاً ثقة وأنظر أن على هو أيضاً
الثقة الواقع في مثل هذا السند والنقل عنه ونقله عن غيره وعلى التقديرين الخبر الصحيح كون
عبد الملك أيضاً ثقة وأنظر أن على هو أيضاً الثقة الواقع في مثل هذا السند كقولنا وشيخ
نقل الجدي عن محمد بن عيسى عنه لأن فرع ومثله رواية سهل بن اليسع الثقة عنه عليه السلام أيضاً
ولا يضر بمؤيد ابنه محمد بن يحيى بن محمد بن علي بن أبي الخطاب ثقة أيضاً قال سألت أبا عبد الله
عليه السلام عن الرجل يافقه شهر رمضان في السفر فيصيب من النساء قال نعم ورواية محمد بن
المقدم في جواز الوطء بعد التصريح وهذا صريح في النكاح والظاهر أن الأول أيضاً ذلك لأنه
لا دليل على أحد من الوجوه في السفر الدليل على أن كل التفصيل خصوصاً في مثل هذا المقام
دليل العموم والالزام لا العزاء بالمثل والمصلحة وعموم أدلة الأقطار في السفر من آثار
السفر والاجماع ولأن الظاهر وجوب الحسا والاعتناء بالاستبراء من وجوب الصوم ومعلوم عدم
وجوبه على المسافر وأما ما يفتقر إلى وجوب الصوم ويؤيده الشيخ أيضاً من الأصحاب وهم
القيس والجمهور في الضرر والتعب فتعبرنا ونقل الإجماع في عدم وجوب الحسا من غير منبه
شرح الشرايع وفيهم الخلاف في التعليل من الأكل والشرب أيضاً من الدروس في الأصل أيضاً مع أدلة
إبادة وعلى الأهل والجمع بينهما يحمل ما يدل على التحريم على الكراهية ويؤيده قوله ما أكل إلا القوت
فإن الأكل قوت القوت ليس يحمل على ما نقل فيه الإجماع نقل الشيخ في كتابين أخبار الجواز على ما
الضرورة والمشقة الشديدة وعلى النهار غير الأخيرة لا يتخلو عن بعد الاحتياط معه وأعلم
أن أقطار عدم الفرق بين الرجل والمرأة مع الاحتفال بعدم ذكر المرأة أيضاً عدم الفرق بين أصلي
مع الاحتفال بعدم ذكر غير شهر رمضان وبين الوضوء والامتناع **قوله** والواجب له ما مضى إلى آخره
إشارة إلى صحة الصوم ولو لم يكن باعتبار تقيته وعده وإرادته بالمضيح مما صوما لا بد له
لتحريمه ولا يكون بدلاً عن غير قربته قوله وأما محرم الآخر ولعل أن أدبنا بما يبره وشبهته
أصغر من أن يفتقر إلى الاختيار والبرهان الذي يدل على غيره بعد الجرح عنه وقوله ونقل المخا
عطفت على الذين يكونوا التقدير بصوم كتمان مثل المخا وكذا التقدير فيهم بعد ولوقا
القضاء غير الضيق كان أو لم يشر قضاء الشدة وشبهه والظن الغرض للمثال **قوله** أما
يجب على المكلف السليم أن ينقل في المنتهى الإجماع على تحريم الصوم على غير البالغ والمنجوس والاحمل
والجواز أيضاً دليله والظاهر أن الإجماع كالجون لعدم العقل الذي هو مدار التكليف فإيهام الوجوب

مع سبق النية سلكا فاعل عن الشيخ العيني والظاهر ان المراد سقوط القضاء عنه مطلقا لا يكون تركه
 جازا لا خفيا وادى عليه ولا يحكم حكمه كالحق في كفاية النية في الظاهر ان الحكم
 التام كذا في المتن عدم وجوب شيء على من لم يتركه في الصوم فلا على الواجب ككفارة
 في سقط التكليف عنه بالكلية كما هو من العقل والنقل مثل دفع القليل من التام حتى ينشأ عنه
 في المتن يصرح في سقوط الصلوة عنه لا في الواجب بل في الواجب لا في التام
 الوجب لا يلزم سقوط القضاء سقوط الاذان والاشارة في اليوم الصائم بهما وكذا سقوط
 الصوم عنه لعدم ايجاب القضاء الصدوق النية من شرع في الصوم لم لا يلزم الاحتياط تحقيقا
 وبطلان وجوبه وليس هنا استعاطا بل على عدم ايجابه بالذات في بقية النية المتضمنين
 عمل وان ذلك يبعد كذا في الشبهة الثانية في شرح الشرايع من كون تكليفه دون المعنى عليه
 والمحتوى في غير ذلك في قوله في البحث في شرطه وانتم وهو علم وايضا الظاهر ان الخلاف في
 الوجوب خلافا بين من قال بالانكسار عن الكل قبل الفجر وايضا الظاهر على الاستحباب بعبءه في غير الفجر
 والمسافر مع زوال عذبه ما بعده الا قبل الزوال او الابدان في الزوال وبعد الزوال
 الفرق بينا في الصبي والمجنون وبين من تقدم في المسافر والمريض من الوجوب عليه ما مع زوال
 المانع قبل الزوال وعدم الاستحباب فيما مطلقا هو انهما غير صالحين للصوم وليس لهما صلاحية
 الصوم الواجب في غير من البنا لما تماثلوا في المسافر والمريض فان المانع فيهما لا يجزئ في
 المجنون العاوي في الاصح كذا في تامل ولفظ الفرق وفيه ان الفعل شرط التكليف مطلقا بحيث
 لا يجوز التكليف بدون ان السفر والمرض مانعا من الوجوب الصوم رحمة وخصية
 منه تعالى وانما الواجب انما هو الصوم وهو عبارة عن الامساك في كل ايام ومع فذلك في الحاضر
 والفتاوى بين المسافر والمريض فما تقدم من كون الاضطرار رخصة وجوب الصوم
 عليهما بالشرطين النص كالتقدم بخلاف الاولين فان اضرارا بالاعتقاد في الشرط ووجود النقل كل
 واحتج بقوله لا يلزم للصوم في قوله لا يثبت من غير ما على اشتراط التكليف نفى الوجوب عليهم
 مطلقا سواء وجد الشرط قبل الزوال وقبل الانقضاء او قبله فيما سبق والناقص والنفاس
 المانع غير لازم لا بد على شأوى حكمه حكم المسافر والمريض وقد عرفت انه ليس كذلك على ما
 صرح به هنا وما سبق في هذا شأنه كقول ولا المريض في قوله ولا يشترط شترع على شرط
 السلاط والظهاره وكان الاولى ان يقول المقيم بدل قوله ويشترط وقد عرفت الاستئذان على عدم

الحائض الاضحية خصوصاً الذي يمتنع من القياس والصلوة وقد قرأوا او لم يقرأوا ان
 التكليف بقضاء الصلوة شاق لكونها وكثيرها مع تكرار الحصة في كل شهر كما هو القالب في
 الصوم فان شق الشهر واحد وهذا بين والنسب لما يطرأ والاجماع حكم بالاتفاق على الطواف
 الطواف الصوم مع سبق لنية يقضي كذا ما مع سبق النية يقضي كذا ما مع سبق النية
 على القضاء الذي لا يرد من امره يوم ان يذوق وقصد الصوم وما تم من تركه وما اعتد على ان
 الصوم غالباً امر غير اختياري وقد يكون ضرورياً مع اقرب من التكليف لهذا قيل ان تركه في
 فصل المرض من الصوم وهو الاشارة الى الحفظ ان الله في الجملة لم يتركها لو ارجى بالقضاء
 لو لم يتركها لغيره من غير ما عليه في هذه النية فيجب القضاء على الكبرى اجماعاً فتأمل وتبين
 ما ورد ان يوم الصيام عبادة فلو كان الصوم مطلقاً لموجباً للقضاء وبفساداً لم يكن كذلك
 ففهم من عدم منع الصيام عن الصوم شيئاً من قومه ذلك ان تركه بعد اتمامه من الدوام
 معلوم ويحل للمراعاة التي يفسد الصوم نسياناً او قلة عدم الفساد وبهتة صومه فلا قضاء
 ويمكن ان يكون المراد من العاقل عند قيام النهار بعد نيته ان لا يكون مثل النائم وانما لو لم يسنو
 اصلاً شيئاً اختياري لم يترك وجوب القضاء عليه فلهذا في النائم من الفتوة عنه والبقاء
 في العمد مع احتمال عدم اللصل وعدم ظهوره فيكون ذلك وجوباً مع كون القضاء باجراً به لا
 ظاهر **قوله** ولو اسلم الكافر الى كثر قدره ذلك ويدل على عدم الجواب على الكافر اذا اسلم
 في اثناء النهار مع ما مر من الهمل وقد شرط صوم الذي هو ان يكون في تمام النهار وفي ذلك
 حقيقة العيص من القسم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن شهر رمضان وقد
 من ايام هل يعلم ان يقضوا ما مضى من ايامهم الذي اسلموا فيه الى ان يمسوا عليهم قضاء ايامهم
 الذي اسلموا فيه لان يكون اسلموا قبل طلوع الفجر وهذا مذهبنا من الفرق بين الكفر وعدم الفعل
 والمحض وبين السفر والمضي فاما في الاخبار على عدم وجوب القضاء على الكافر بعد ذلك
 الا لا يام الذي اسلم وقتل كثر والعقل يساعده والخبر المشهور الاسلام يوجب ما قبله في
 الاتفاق على بعضه من العادة والمخاطبة على الطواف ولكن خبر الجعفي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
 جعل اسلم بعد اكل شهر رمضان ايماناً بالقضاء فانه لا بد من وجوب قضاء ما فات من يوم
 الشهر ولكن غير صحيح لوجود القسم بمحكمة كراهية الجهرى الواقفي وان يفتن وفيه قول وحمله
 الشيخ على اقله اعراض عن شيء بعد الاسلام وكان من لا يعلم وجوب صوم الشهر عليه وهذا

كان يومئذ في شهر رمضان اربعة عشر يوما جميعا ويصدق عن الاول في جملة اربعين
 الكثر في التفتة على ما سألنا بعد الله على السلام عن رجل كان عليه من شهر رمضان طائفة ثم ادرك شهر
 رمضان قال ان كان معك من ذلك ثلث بقضيت حتى ادرك رمضان فابل ان عليه من شهر رمضان
 عظم كل يوم مستحبا وهذه طائفة من الامور المتعلقة على الظاهر على العمل بسنن الثاني وادبر
 سبعين سعد بن زيد عن ابي الحسن عليه السلام قال ما المصنوع من رمضان في شهر رمضان
 ثم يصح بعد ذلك في رمضان سنة فاقول من ذلك ان اكثر ما عليه من ذلك ان الحب لتجديد الصيام
 فان كان امره فليس عليه شيء ولا اصل ولا غنى ما فيه لعدم بقاء الاصل بعد الدليل الا مع عدم العمل
 بالخير والواحدة من هذه هي ان ادرى من هذا نقل عنه القول بالقضاء فقط وضعف الخبر
 بالارسل واليقين ولا شتمنا على عدم القضاء وعدم الاثم بالتأخير عن السنة ايضا من غير ضرورة
 والقد انما يقول له القليل ولما قيل المشهور من سنة محمد بن مسلم لا يصح عن ابي جعفر ع
 وادبر الله عليه السلام قال انما من جعل من لم يصح حتى ادرك شهر رمضان آخر فقال ان
 كان يومئذ في رمضان يومك الاضرام الذي ادركه وقصد من كل يوم من طعامه على يكن
 وعليه ضاؤه فان كان يومئذ في رمضان حتى ادركه شهر رمضان اخر ضام الذي ادركه وتصدق
 عن الاول بكل يوم تدعى مسكن وليس عليه قضاء ورواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال اذا مرض الرجل من رمضان ثم صح فاما عليه بكل يوم افطر فدية وهو من كل مسكن قال الله
 ايضا كفارة اليمين وكفارة الظهار ومداها وان صح فيما بين رمضان فاما عليه ان يقضي
 فان تناول به وقد صح فيه الصدقة والصيام جميعا لكل يوم وما اذا فرغ من ذلك رمضان وما
 مقيدان ويبدلان على وجه ما مع التهاون والتواني فلا يجبان بدونهما فيجب العمل بالطلاق ما تقدم
 على المقيد كما هو مقتضى الاصول ولكن سندا لاخير ضعيف القسم بخبر كان الجور على الواقع
 ونقل عن ابي بصير ان ابا علي بن ابي حمزة الباطني قال ابا بصير وهو يروي عن ابي القاسم وليس عليه
 وشتمنا على تأخير الكفارة وعن رمضان اخر وليس يجيد وفيه تأمل اما الاول لعدم صراحة
 التهاون والتواني في عدم العزم على القضاء الاحتمال ان يراى بما يجزئ ترك القضاء لكل من
 كما هو عادة اكثر المسلمين في سنة الفصح انهم التمسك به والوقار في يده قوله تعالى ويشق
 في الارض هو ما هو عدم الاستحباب والوقار على الظاهر وان كان بمعنى الاستحباب ايضا كما
 غير ناسب هنا او اطلق على مجرد التأخير الاستحباب وقال في رمضان في الضعيف والعتو

فقال

والاكمل والاضمار هو ايضا ان يخرج في اداءه ويلتزم ظاهره فيما قلنا فانما انما قلنا انما قلنا انما قلنا
 ما قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا
 حسن المقابلة بين التواني والاضمار المصنوع من دون حصول بل او ايعا انما يتناوب بينهما
 حكم التواني والتهاون وليس منهما ما ذكره الاشقي ولا انما قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا
 بالاصل والمفهوم فيقال ان الاخبار الصحيحة الصريحة بقدره على المفهوم قد افقده الاصل
 لنا فالتأخير عن الاضمار حتى يعمل المطلق على المتعدي من شرط الان يقال انما قلنا انما قلنا انما قلنا
 من عموم المنطوق وهو كما ترى وقد تحقق في علو الاختيار في الاضمار وكذا اكثر الاخبار
 وضممتها بل في الحقيقة هما ايضا دليل للاختيار في هذا فدية الدروس وتسلية عن الصدقة
 وجهما الله الظاهر كونه لما في مثل المرفوع في وجوب الكفارة لا سقوط الكفارة ان كان السفر
 واجبا ما الركن سقط الاختيار ويجوز سقوط ايضا ويمكن فدية من رواية كافي والماسبي
 من نحو رواية ستصور في انما قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا
 مسئلة خلاف الاصول فلا بد من دليل قوي في عدم الخلاف بين الاصحاب فيها في الجملة في
 المتن ولو لم يكن من رمضان ما نأخذ فيمن من القضاء او يقض حارة قضى عنه وليه ذهاب
 الرجل في الظاهر ان مراده هنا ايضا ذلك بقوله وانما قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا
 انما قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا
 وغيره والذي يدل عليه هو مقتضى خفض الجنازة المشقة وحسنه عن ابي عبد الله عليه السلام عن
 الرجل يموت وعليه صيام قال يقضى عنه ولو لم يكن من الاضمار انما قلنا انما قلنا انما قلنا
 انما قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا
 مطلق المذكور الذي هو باعنا لا ريب فيه اجمالا في جملة من مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 سالت عن رجل ادرك رمضان وهو رمضان ايضا فتوفي قبل ان يبرأ قال ليس عليه شيء ولكن يقضى
 عن الذي هو في الموت قبل ان يقضى فظاهر ما عصى به في رمضان كان متمكنا من القضاء ولا يذكر
 فيها الولي وعن فلا يبعد الوجه من المراسل وصلى المكون من الاصل فافهم فانما قلنا انما قلنا
 الطفل والنزاع وانما قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا
 فالاولي فاما في جملة من لا يبرأ من الموت فافهم انما قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا
 جعلت وعليه قضاء من شهر رمضان عشرة ايام ولم يبرأ من شهر رمضان ان يقضيا عنه جميعا

وكان

حلت في يوم الاثنين من سنة ايام الاخر فوقع عليه السلام كبر اولاده وولد له عشر ايام وولد له ان شاء الله تعالى ابنه في القبة هذا التوقيع عند
 في من توقيعاته الى محمد بن الحسن بن طه عليه السلام
 بعد ذلك اوصى محمد بن الحسن بن طه عليه السلام في
 من النساء وقرى عن الصادق عليه السلام في
 عن محمد بن شاذان عن ابي عبد الله عليه السلام في
 والرواية في علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام في
 في كل قضاء في الشهر وكل ما لا يصدق الا
 الولي من الوارث غير موهوب في غير وقت على التتابع ايضا لعل الاستحسان في رواية
 حامد بن عثمان عن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام قال ما تلت عن الرجل يموت وعليه دين من شهر رمضان
 من يقضي عنه قال اطلق الناس فقلت قال كان اول الناس امرأة قال لا الرجل وهذا ايضا
 عامة في كل فانت من صوم شهر رمضان والولي ان يقرى كونه امرأة ولكن سندها ضعيف
 ذلك مسند ودائرة في الانصاري عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا صام الرجل رمضان
 كذا في التهذيب والاستبصار والظاهر ان شهر رمضان كافي في الفقه فلم يزل ايضا
 حتى يموت عليه دين وان صام ثم يموت وكان له مال يصدق عنه مكان كل يوم يذوق
 لو كان له مال يصدق عنه وفي الكافي والتهذيب مثلهما عن ابي عبد الله عليه السلام في
 يكن له مال يصام عنه عليه وهذا يدل على فدية الصدق من الرجل صوم الولي وصدقة عنه
 ايضا مع الاطلاق في الولي وتخصيه القضا والصدق عنه من مال اذا لم يكن له مال مع عدم
 السند في الكافي ويقتل في التهذيب والاستبصار لان الظاهر ان ابي عبد الله عليه السلام
 الشك وكذا في الفقه على تقدير توثيق ابي عبد الله عليه السلام في رواية عبد الله
 بن بكير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال من صام شهر رمضان ثم صام بعد
 ذلك فلم يقضه ثم مرض فمات فعلى وليه ان يقضي عنه لا يصدق عليه فليقضى وجب عليه يعلم من
 وعرضا وجوب القضا على الميت مع استعراة عليه امانة المرض وكذا في المحض والنكاح
 لماسيا في فوائده في السفر فيقضي عنه مطلقا ويدل على ذلك اخبار مثل رواية منصور بن حازم
 عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يصاب في رمضان فيموت لا يقضي عنه وان امرأته ماتت
 في رمضان فانت لا يقضي عنها والمرضى في رمضان ولم يصح حتى لا يقضي عنه ورواية

محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة مرضت في شهر رمضان وولدت صاحبها فماتت
 قبل ان يخرج شهر رمضان هل يقضي عنها فقال الصادق عليه السلام في المرأة التي ولدت صاحبها فماتت
 سندها جيد وان كان فيه على من اسباط وفيه قول لا يصدق عليه في الفقه في التهذيب في
 قلن فان رواها على من الحكم النكاح واليه يرجع كانه من الفرس وغيره عن ابي حمزة عن ابي عبد الله
 ابن دينار النخعي عن ابي جعفر عليه السلام عن امرأة الحيرة ولدت لولدها كاهن الحسن بن علي بن حمزة
 مخرج في الكافي والاستبصار والتهذيب عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال سمعته يقول
 مات الرجل وعليه دين من شهرين مثلهما عن ابي عبد الله عليه السلام في الشهر الاول ويقضي الله
 وهذا يدل على قضاء غيره من شهر رمضان ايضا حجاز النكاح في كل صوم وكل سنة
 ضعيف عن من سهل بن زياد ومع ظهوره فيجب له الصوم والصدق كذا في الولي وحلف الفقهاء
 واعلم ان ههنا الاول المقضي عنه الظاهر سابق انك تكلف الذي يجب عليك القضا
 الاساقفة فيجب القضا عنه وان لم يجب عليه كاسيا في لم يقض فماتت سواء كان رجلا
 او امرأة ابدا واما وغيره الصدق في رواية علي بن ابي عبد الله عليه السلام في الكافي وكذا في الشافعي
 حكم الرجل ولما لم يزل عليه ويشرى بالتهذيب في القضا في الفقه في التهذيب في الكافي في
 الرجل ورواية عبد الله بن ابي عبد الله في صحيحته في الفقه عن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام في
 القضا عن المرأة الزينة السعة السعة في بعض اصحابنا الحكم بالرجل الاصل وذكر الرجل
 في الروايات والاختصاص على موضع المتفق على التام وكذا تخصيصهم بالاب وهذا ابع القضا
 القضا في الظاهر يطلق الصلح والصوم الذي يجب قضاها سواء كانت الصلوة اليومية وغيرها في
 شهر رمضان وغيره ثابتا في الاخبار ام لا سقرا ام حضرا ليعوم في صحيحته في بعض اصحابنا في سفره في
 القدرة على قضاء ما رجع وقام فماتت الصوم بخلاف المرض والحض والنفاس لما مر في التهذيب
 ويمكن ان يكون السران السعة يحصل بالتهذيب والكلف من الرجل وبخلافها وان القدرة في المسألة
 دون وان المسافر قادر على الاداء قضا سفره من غير حصوله من ربه وان يولي لا يذبحها
 من علم الفرق بين المسافر والمريض واستمر كلهما في الصوم ان لم يكن وجوب القضا على الكلف
 نفسه بقطع السفر المتصلان لو كان وجوبا ولا يصدق على الانقطاع بالطريق الاولى حيث
 وجب على المريض ان يولي ولو لم يكن كذلك لم يوجبوا سقوط الصوم اكلية ان يكون مسافرا
 دائما بحيث لا يقضي شهره كله اصلا والكفان مع تحمل البعض الذي يترك القضا في الطريق الاولى

حيث وصيت على المريض في شئ ما في ذمته لا يكاف فلا يبعد إيجاب قطع الشعر غير لصيقه
مع صيق وقت القضاء مع عدم خلع ذمته كفارة التلويح أيضاً فتأمل الثالث القاضي المشهور
بين المتأخرين أن أكبر أولاده الذكور معني أن لا يكون ذكراً أكبر منه في الأولاد قطاهم لم
الولد الأول له الولد من بعده ما رتب له في الأصل ما علم وقد تمت ما في الأولاد وذكر الأئمة
من فقه المولى والظاهر أن ذمته لا يورث من الذمته المتصرف وأولى الناس ميراثهم من قبلوا البعض
بل يقتضي قطع أعضاء الذمته في غير الأولاد لو كان المولى يتصرف في ميراثهم والظاهر على الاحتياط
الاحتياط في حق الجواب عليه يمكن إخراج من لا يرث من الأولاد على المبدأ القائل مع احتمال عدم
لصدق الميراث في حق ناسو لغيره إذا لم لا لأن الظاهر من الأصل بالميراث على تقدير التفرغ لا يحسن
إلى التعليل بقوله لا يورث من الميت مع احتمال التوقف على ذلك مع تعذر ويمكن تعليل مع
تعدد الأكثر نصيباً وتقدم من قدم في أحاسد الناس والاشتراف في ذمته ويكون أكبر
كتابياً كما قيل في الولد من الكبير من الذين ولدوا من ذمته من واحد وظهر بعض الأخبار في حق
الأول لأن صحيح محمد بن الحسن يقتضي أن لا يرث مع التساوي للمورث الذي متى مع فرق كون
الصغير بالغاً دون الكبير فيجب الجواب على الأول وظاهر الخبر هو الثاني والظاهر الاشتراط
لذكونه للفقهاء الصريح في الخبر الصحيح مع كونها أولى بالميراث في حق ويحتمل سقوطه من الميراث
وظاهر مع عدم الذمته أيضاً فيسقط القضاء عنها ويحتمل التصديق وإخراج الصوم من أصل
ماله لو كان وسيجي أيضاً الظاهر عدم اشتراط وجود شرط التكليف ونحوه من التمسك
فيجب على أولى الناس به بعلة تصافيه بالشرط كالبلوغ مع احتمال عدم الأصل في حل الاحتياط على الفعل
بطلان لا فصل في لفظ أن هذا الجواب ترتيب بين المتعلق من مال الميت فالصوم في حق
ويحتمل التخيير بينهما وتعيين الصوم كما هو في أكثر المتأخرين وأما الصلوة فتعني في الأول
منسوب إلى الميراث في ذمته الدروس أن مذهب المرتضى أنه يصدق عنه فإن لم يكن له مال أصام
وليه والظاهر التصديق به على استحقاق الزكوة عن كل يوم لما فهم من صورة عدم القضاء إلاختاً
وصريح برقي الدروس وهو شرط بل لا يوجب إيمانه في مال أصام عنه ولا يوجب تأنيه
الصوم عن التصديق من مال أيضاً لما مر في هذه الرواية طريق التذويب والاستصحاب
فإن لو كان وير ما في الكافي والفقيد وما في الأخبار الدالة على القضاء ويحتمل التخيير بين القضا
والصدق مطلقاً لمن مال له ولو كان ولا فمن مال غنم للجمع بين الأخبار فإن الأخبار الأكثر

واردة في القضاء وبعد تقييد الحكم بعدم التصديق أصلاً بخلافه في غير ذلك من حيث يمكن
المنافسة في صحة سندة وإمكان حملها على جواز التصديق واستحبابه وإنه على تقدير التخيير
الصوم والتخيير موافق للمهور أيضاً في الجملة بأن عمل القضاء أنه يخرج عن العهد على المشهور
أيضاً ولكن القائل بغير ظاهر لا أن قال لو تصدق الولي بالأصم الصوم من مال الميت أو ماله
لويح ويظهر من كلام الشيخ التخيير والترتيب من جهة السيد وهو غير بعيد ولا قصور في
الاحتياط والثبات في تضعيفه وأصل البراءة من ذمته الجملة وبعض الأخبار والآيات وإن
ليس للأصم إلا ما سعى وإن دليل التخيير هو الأخبار الأول ويلزم حذف الخبر أو ماله ويحتمل
قائل أن لفظ أن التصديق عن أصل المال لا يثبت لظهور الرواية وإن ظاهره في الخبرين
هو التخيير هو الولي بحيث لا يجوز لغيره قريباً كان أو بعيداً بالأذن وعدمه وكذا ظاهر أكثر الأخبار
حيث أوجب على الولي وسقوط الواجب عنه يحتاج إلى دليل وليس بواجب الأصل عدم تقييد
الدروس أيضاً، الشبهة مع عجز الولي وقدرته وأجزاء التبرع على التام لظهور بعض
الأخبار ومثل صحيح محمد بن مسلم يقتضي عن الذي هو أرحم بغيره من حق قبل الأول ثمرة ذلك
بل يحتمل جواز القضاء بالبحث لستاً من أصله ولو كان له الولي ولو لم يكن الوارث
قائل أن ذلك يفعل ذلك الحكم أو من بين ماله وبعض المردف على تقديره مع المال والفظ
تقييد هذه الصيغة في كفارة أي التصديق بالوجود ما في بعض الأخبار وفي بعض الصور
والقضاء مع عدم الولي أصلاً غير بعيد لوجود التكليف في الصيغة والأصل عدم تقييد ما
بوجود الولي فيجب جواز القضاء عن صلب المال كما لو لم يرض عنه المال كما لو تقرر عليه
مع التوقف مع احتمال عدم صلها على جوب على الولي كما يراها فيسقط بالأصل وغيره في الذمته
مع عدم الولي تصديق من أصله لكل يوم بعد العدة فظاهر أنها اشتراط البهائم قال وقال النبي
ما قلناه هذا عدم الولد مطلقاً في الدروس الولي عند الشيخ أكبر أولاده الذكور ولا غير
المعتمدون عند أكبر الأولاد فأكبر أهل من الذكور فإن صدقوا في النساء وهو ظاهر القديما والأخبار
والخيار وإن كانت قد خرجت خلاصة الأخبار وإن لم يفسر فيه اسم الولد بل تقدمه وليته توجب
بأنه من قد يكون ذكراً أو أن النساء في الحكم عنهن خصوصاً في الأخبار ومثل صحيح حفص مع
حصار الأدلة فمن وهو أعلم بالأخبار وكلام القديما والخيار وقال في الفقيد فإن لم يكن له

منه الى اخره من غير ان ينسأ **قوله** وقد ذكرنا في مقدمتهم وجوب الصوم الكلي
يوم واحد من الشهر في الصوم من الميت بالاستحباب وغيره قبل بناء على عدم وجوب الترتيب
في الصوم يجوز وقهره انما في يوم واحد بخلاف الصوم فان فيه قضاءها لا يترب فلا يجوز
ايقاع صلواتها في ايمان واحد **قوله** في يوم واحد بخلاف الصوم فان فيه قضاءها لا يترب فلا يجوز
الصوم من ابقائه في المروءة على اتم افعال الامعاء في يوم الكفارة ذلك وان لم يكن المانع
ان الحاجب على الميت كان صوم ثلثين يوما فكيف يوم الصوم في يوم واحد قد يكون الزمان فضلا
من جهة الشرف والطول والعظمة قبل شمس كفاة ثلثين مسكنا يجوز مقتضى الاصل والاحتياط
في الشرع وظهوره في المسألة الى الخيرات خصوصاً في الوصية وعدم ثبوت وجوب الترتيب
ولو كان في الكفارات احدى ثبوت الامعاء مع الاصل الاخرى وعدم ثبوت وجوب ثلثين يوماً
ثلاثاً صوم يوم او سنته الا انما يتجوز عملها في سائر احوال لو كان معدوداً يتجوز فعله ايضا
في زمان يسعه ويسوغ وان كان على الميت ان يقضي ثلثين يوماً ما كان غير ذلك لا لانه
الامعاء في كماله لا كما صلتها من ايامها في اوقات مخصوصة كل يوم خمسة فقط
وفي القضاء بسبب القعدة وتوقيده عدم تعيين الوقت للقضاء لان القضاء ما هو فيه المخرج
عن الوقت وعدم توقفه بعد ان كان وقتاً مع الاحتياط لو كان حسن **قوله** ويوم الكسوف
على كفاية لوجود الوجوب ولا ترجيح فيكون كفاية مع احتمال القرعة ولعل الاول اظهر لصدوقه
والاولى بالارث على كل واحد يجب عليه ما دل عليه الخبر فلو علم في واحد من اذنته وفيه
الاخر بخصوص الواجب وعدم بقا يتجوز فعله هو وغيره والاثم على الاخر كما في سائر الواجب الكفارة
وهذا معنى قوله ولو تبرع احد مقتضى اهل الاوليا الا الاضطرار لعدم تكليفه به والاصل عدم
تكليفه الا في فعل غير ما لا يسقط سائر الواجب للكلف بفعل الاخر الا في مواضع مخصوصة
كفداء الدين ورد العلم على ما قيل وهو غير ظاهري لان يجوز لو دمن سلم عليه فيدخل تحت التكليف
مع الاحتمال لان الغرض من ثبوت الميت وقدره من ذلك وبدل عليه بوقوع عمدا المنقذ
تقامل ولو كان الاكبر ائتم كونهم الوجوب على الاثني فلو قدره وليه واما التصديق فغير ظاهري
دليله اشرنا اليه لان اراد الاستحباب في بعضها ببعض صوم المصدق مثل ان مات قبل
الاستقرار على ما قيل فربما جاعل الخلاف وان تحمل الصحة ويجوز في بعض الروايات وان لم
يكن بصورة علم الولي وبالحاجة ما اعرف وجهه اعرف **قوله** ولو كان عليه شهران الخ

١٢٤

دليله خبر الحسن بن علي الوشاء المنقذ مع بيان ضعف السند ويصح في التصديق من الشهرين
والصوم على الثاني كما هو ظاهر الخبر وان المصدق هو من طعامه عن كل يوم وظاهر الخبر
ذلك ويجعل التخيير وظاهر الادلة المتقدمة تعيين الصوم في الصوم للمعين مع ضعف هذه الرواية
قائمة الدروس فواجب ان يدرس قضائهما الا ان يكون من كفارة غيرهما فباعتبار الفاضل لا
الرواية ولا في ظاهر المذهب وكلام ابن ادريس جيب ولكن استبانة في ظاهر الخبر في الكل
لا يستلزم التخيير في الاجزاء كما يحل في الخبر فيكون الاول ايضا ظاهر المذهب غير ان قتال
في مسئلة وجوب القضاء عن الميت على الوفاء من المسككات وما قضاهما عما ذكرهما الا
بل قد ذكرت الروايات والاحتمالات لعدم الفتوى على الجمع من المشهورات والخبر عن التخيير
قوله ويصح تتابع القضاء دليله سنة عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال انما اضطر
شيئاً من شهر رمضان في عديان قضاءه تتابعاً افضل من قضاءه وتفرقاً فحسن لا بأس به
صححة التهذيب وسنة الجلب عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كان الرجل شيئاً من صوم شهر
ومضان فليقتضه شهر ما دام ما سبعة فان لم يستطع فليقتضه كسراً ولعل الايام
فان فرق فحسن وان تابع فحسن وهذا صححة الفقيه في التهذيب ايضا مع زيادة قوله قال
قلت انما انما يقتضي من صوم شهر رمضان ايقضه في شهر ذي الحجة قال نعم في مثلها
دلالة على اربعة صوم ايام التشريق وعدم فورية القضاء في الجملة قال ومحمول على الفضيلة
لما تقدم وفي اخرها وغير ذلك من مثل ما في رواية سليمان بن جعفر عن ابي الحسن عليه السلام قال لا
باس تبرع قضاء شهر رمضان وانما الصيام الذي لا يفرق كفارة الظهار وكفارة الدم وكفارة
اليمين ورواية عبد الرحمن بن عبد الله قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن قضاء شهر رمضان
في ذي الحجة واقطعه قال قضه في الحجة واقطعه وان شئت وهذه صححة الفقيه في رواية
على عدم جواز في السفر ما قره خبره في رواية عبد الله بن عبد الله عليه السلام رجلاً من شهر
ومضان فلما اراد الحج كيف يصنع بقضاء الصوم قال اذا جمع فليصمه فاورد في التهذيب
بين يمين وخمسة ايام وان لم يدر ان يصوم اكثر من ستة ايام في رواية عمار بن ابي ابي
الشيخ على الجوانع عدم صحة السند صافراً لاكثر ولا يصح ومنع المناصرة الى الخبرات المتقدمة
في الكتاب سنة وكذا عملها ما روي عن المتع عن قضاء سفر ابقية ما تقدم في خبره
مع عدم صحة السند والمعارضه ما تقدم من التصريح بالجواز في ذمة الصيغة وغيرها وهي

عن ابن ابراهيم عن ابي جعفر عن ابيه عليه السلام قال قال علي بن ابي طالب في قضاء شهر
 رمضان ان كان لا يقدر على سبعة فخره وقال لا يقضى شهر رمضان في عشرة من الحجرة يمكن
 حملها على الكراصة لا يستلزم طول الشايع الذي هو الخصل كما عرفت على بعد وعلى التفرقة باعتبار
 المشركه هذه يجوز له ايضا على الاستحباب والنقل باعتبار قول ان كان لا يقدر على اكثر
 من سبعة من الحجرات في آخر هذه العيان صرح بكونه من عباراتهم في صحة صوم المميز
 عليه السلام من صحة العبادة الترتيبية فلو لم يرد مع صحة وهو المميز وصلواته غير طاهرة وقدرت
 اليه مرارا واول على صحة صوم النائم مع سبق النية بعد الاجماع ككل امرئ ما نوى وصدق الا
 مع النية فيخرج عن العبادة واشترط كونه كافيا في وقت الصلاة فيصير صوم ولو سلم قول ابن
 الهادي الصحة عدم جوب القضاء وصول الثواب بنيت لانرضى المأمور به في وقتها
 به وفي رواية اخرى الفقيه قال الصادق عليه السلام يوم الصائم عباده وصحته تسبيح
 وقراءة القرآن واشترط الصوم بالنية وجوب قضاء ما فات بغيره وجوب القضاء مع عدم
 النية والاشتمال بالحقبة سببا لقضاء هو ترك النية ولهذا لو كان في غير نية ايضا كان
 كذلك وانما اختلاف فيه بناء على اشتراطها وصحة من المتأخرين التي يجب عليها الاقتضال
 مع صلها طاهر ولا يقبل الخلاف وان كان ظاهر كلام المقيدين بالاشراط يجب عليها
 على نقل عنه لفظا ترك الوضوء لا يضر وان قلنا الوجوب مرة للاصل وعدم دليل على اشتراطه
 به وكذا على اشتراط صحة الغسل به ولما انزلت الجميع فوجب القضاء في غير ما ذكر في صحة
 على بن مزيار مع انها واما ترك البعض فغير الدليل لان يكون اجماعا وهو غير ظاهر
 والرواية تدل عليه ولا ينبغي التردد في عدم وجوب قضاء صوم النهار المتقدم بترك الغسل
 اليه ويمكن ان يترك ترك الصوم الا في دليل عليه ايضا ولا يعاد اليتم على تقدير اشتراط
 الغسل فاقول وكذا البحث في غير رمضان يحتمل التنبه في جميع ما تقدم كما ذكره في حكم المستحب
 فقط كما قيل وعلى كلا التقديرين دليل الحاشية في شهر رمضان بغيره واضح فان صحته على
 من زاد بخصوصه شهر رمضان فاقول وقد مر قولنا ولو اصبغ جنبا فمدا يعني لو اصبغ على
 او اصبغ كذلك مع عدم العلم بالجنباء مع العلم والنوم بنية الغسل ولم يترتب حتى يرد
 الغيرة ولا يبعد شموله لو اصبغ جنبا مع عدم الغسل لكن الاول مع العلم صوم شهر رمضان
 وفي المعين بذلك ونحوه ايضا وقد مر دليله والاصل ايضا دليل مع عدم ظهور العارض والله

انما خلافت شهر رمضان والمعين واما في غيره كالشهر والطلاق والقضاء فلا يبعد فلا يجب
 الاتمام بل يمكن عدم الجواز والدليل قضاء شهر رمضان بيمينه عبد الله بن مسعود قال كتبوا
 الى ابي عبد الله عليه السلام وكان يقضى شهر رمضان وقال في اصبغت الغسل واصابني جنابة لم
 اغسل حتى طلعت الفجر فلما جاز لا تصوم هذا اليوم وصم في الايام التي قبلها على الجاهل بالجنابة حتى طلعت الفجر
 حقا فاقم ورواية سائلة لا تميز واما في رواية اخرى فلما ذكر في شهر رمضان في رواية اخرى عن علي بن ابي طالب
 بن مزيار قال سالت عن رجل اصابته جنابة فغسل في اليوم في رمضان فنام وقد علم به ولم يستيقظ
 حتى يدرك الفجر فقال له ان ينام في صوم ويقتضي يومه الغرقة ان كان ذلك من الرجل وهو يقضي
 رمضان قال عياكل يومه ذلك لا يقضى فانه لا يشهد رمضان شي من الشهر ومن قول لا يشهد
 الا في سنة واحدة ولا ينها وعدم ظهور الحكم الاول فيها الا ان يفيد عدم نية الغسل
 مع يقضي القضاء والكفارة ايضا عند عدمه ومنه من بعدهم الكفارة فاقول في الحكم في الكفارة
 ولو في القضاء اذا صام صيقا القرب شهر رمضان وكذا الشذوذ لطلوعه خصوص اذا اتفق
 والكفارة خصوصا مع اشتراط الشايع والحكم بقضاء الصوم وانما ما في رواه مع قطع
 الشايع في الكفارة ليس له دليل واضح وتخصيص الكفارة فقط بالاشاق الى شهر رمضان
 غير محتاج الى دليل كانه الاصل والمخرج عن عمدة الواجب بالامر بالمع التعيين وعدم جواز
 القطع كانه الصوم المعين دون غيرها وهذا على تقدير تسليمه انما يتم مع فورية الكفارة و
 ليست واضحة في الدروس وهو غير فوري خصوصا اذا كان حوالا الله وعدم جواز القطع بعد
 الشروع وهو ايضا غير واضح وان كان غير بعيد للنهي عن بطلان العمل وغيره مع انها قد تكون
 ايضا بهذه المثابة كما اشار اليه في تخصيص الكفارة بالاعتقاد يحتاج الى تخصيص لا يرد
 فيها ايضا مع ومن الدروس عطف علي بن ابي طالب مع شهر رمضان بل هو مطلقا من المريض
 اذا لم يضره بسبب الصوم وقد مر دليله وهو الاصل ولذا الصوم مع تعييد الاحبار المريض
 في الحائض يحصل بعد الضرر كما في التيسر والاختيار والاجماع والعطف مؤيد الارادة المعنى
 من الصحة في المعين ايضا فاقول قولنا ويعلم رمضان الى آخره اشارة الى العادات التي
 فيها الشارع يعلم شهر رمضان لموقف الصوم عليه وهي اقسام في الرواية بنفسه في
 شك في اعتبارها عندنا لا يحصل العلم الضروري بدخول وقت ما تكلف به ولا شيء فوقي
 ذلك والاختيار الصريحة الصريحة الدالة على ان الصوم للرؤية والفطر كذلك في المعين ونحوه

انه شهد الشهر فوجب عليه الصوم والا فافطرا له فلو انما انقضت الصلاة على وجهه لم يضر
عنا بعد لان الظن المراد من شهد الشهر انهم اوتوا ليلة العيد ثم فطره كما هو المشهور ولو لم
يكن ظاهره محال عليه لما من ان قد حصل العلم بعدم إمكان التوبة في هذا البلد ولم يصر صوم
اقوم تسعة وعشرين يوما وكان هذا راجع الى عدمه في سائر كتبه وفيما المستدل المنقولة
على هذا القول ففطره **قوله** ولو اشبه شعبان الى ان يكون عدداً من اثنين وكذا شعبان
ظاهر لان الاصل والاستصحاب يقتضي عدم الخروج عن الشهر الاول حتى يعلم ولا يعلم الا
بالعدولتين وايضا يدل على ان الشهرين الامر باكمال العدة للثلاثين والقيام بهما بقا
مختلفة مثل ايام الخروج عن اليقين **قوله** ولو عتقت الشهور كلها في الاول العمل بالسنة
اي العمل بالحياب يعلم من الشهور كلها ان بعد خمسة ايام من السنة الماضية مثلا لو كان اول
رمضان السنة الماضية يوم الاثنين يكون يوم الجمعة اول سنة هذه السنة في ذلك
الطريق معرفة وقد قد تغيرت فمبين ذلك وتكون طريقا يعلم حياب الشهور السنة
فان التفاوت يكون ذلك المقدار غالباً وتؤيد فيه عزلة العرفان قال قلت لابي عبد الله
يطبق علينا بالعراق اليومين والثلاثة فاق يوم تصوم قال انظر الى اليوم الذي جمعت من
السنة الماضية وصوم الناس وكفى كونه الغالب في غيره معلوم والخبر ضعيف السند ويؤيد
الشهر لو كان هذا الحكم صحيحاً كان الواجب العمل به دائماً سواء كان من الغيم الامور رمضان في
وكان ذلك محالاً الشيخ على الصوم من شعبان فكانه يصير مثل يوم الشك فيصوم على من
شعبان فاق كل من الشهر كتب ويوم وفق لهما الاحسب فافطرا لاني خرج من الامر كما
التي ليستفاد من الاثر والخبر الصحيح مؤيد به بالاستصحاب والاصل تعيين شغل الزمان
هذه مع ان الشيخ والاعلام اذ عاينوا شواهد احوال العلوص الملتزمين الزمنية مضى للثلاثين بل ان
الشيخ فذلك ففطروا القرن ايضا كما سيجي فكانه لذلك قال العلامة في غير هذا الموضع اعتبار
العدد ففطروا ثلاثين وثلاثين ويوم المدة من يوم تحقق دخول الشهر فلا اعتبار بالجدول ولا
الحساب مطلق ولا اعتبار بغيره بعد الشك فلا يحكم بكونه ثلاثين ويعمل بقصاصة ما من
دليل الحق والنفق جعل الشيخ خبراً يعمله بن الحارثي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا
الهلل قبل الشك فمولى السنة اذا غاب بعد الشك فمولى الثلاثين ويعمل بقصاصة ما من
مع عدم ظهور الصحيح والضرورة ايضا يجوز ان تكون ثلاثين من نفس الامر ما نحن بكونه آمون

هذا ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في حق من اعطى النخل في الملال وقدره عليه مطلق
 الرزق فيكون له الشئ على ما يشاء من صور وغيره من الاخبار الدالة على اجماع العبدان اتفاقا
 على القول بكونه من خارج البلد فهاين ويمكن ان يقال ان ما تقدم من عموم شئوا سمعنا في
 الاثر المذكور انما اعطى ايضا ما لا يلزم تعطيل اكثر الاحكام الخافى للحكمة يدل على تقديم مائة
 الاول بوجوه كثيرة العظيمة بين الطائفتين بعد اخذ الاخبار الضعيفة والكثيرة على اهم
 القول لا يكاد ان يقع مع عدم صحة الخبر وعدم وضوح محتمل ان رد جمادى ولا يعلم نقلها عن اهل
 المذكور ذلك ولا اسناد المتأخر وقيل على ما رواه الشيخين مع قوله ومعنى المقصود في
 الشئ محتمل ان يوجب كانه لا يوجد بغيره من بعد الزمان وقوله حضورا اذ كان منفردا
 بالنقل فانما ذكره وانما نقل ايضا في خبر جيب وولست الصريح كما هو الظاهر بقول الشيخ
 ونفيته فيقال لمن ذلك مع كثرة فيها وجهتها من غير كلام والتايد بالمر على هذا ليس بالقول
 من اجل هذا على التقية ومع قن الخطا بعد ان يشهدون الخمسين بالزينة مع كثرة التايد
 سلبا بحسنه معهم الموضع اخره على ان لا يقل بالنسبة الى الخاصين ولا نظر في مطلقا
 ويحتمل دون الخمسين على عدم العدول بهذا المثل اوجب اذ يلزم اطراح القول بشهادة العبدان على
 اخباره على التيمم مع كونهم خارج البلد مع ان تلك الاخبار دليل صحيحها منافى لمعقود
 الاثباتين الذي هو مذاهب الشيخ قائل والمقتضيات كبقائه والكوفة الخ ينبغي ان يراد بالثبوت
 ما لا يختلف في المطالع والمقارن كما قال في الشئ وقال الشيخ ان كانت البلاد متقاربة
 لا يختلف في المطالع كبقائه والبصرة كان حكمها واحدا وان تباعدت كبقائه وبصرى كان
 لكل بلد حكم نفسه ووجهه ظاهر بعد العرض لثبوتنا انظر وما راي في هذا البلد وما راي في بلد
 اخر صدق عليه انما راي في قطر الصدق الدالة للقبدة ان الذين من الشئ هذا البلد فلا
 تنفع الزينة بل لا يخل هذا البلد ولا يستلزم الصدق مع ان علم بالعرض مع مخالفة
 المطالع عدم استلزام إمكان الزينة هناك بل قد يكون منتعفا فلو لم يكتف في الصدق بل مع
 اقل من ستة وعشرين يوما ولا يخل بتبع النواحي كما في اوقات الصلوات فطالع الفجر في
 بلد لا يستلزم ايجاب صلوة الفجوة بل لم يطالع وان علم ذلك بالدليل وبالجمود انما يطالع
 الفجر هذا الوقت فقول المصنف في المتن عدم الفرق بعد الزينة بل في ايجاب الصلوة
 والافطار بين المتقاربة والمتباعدة بدليل ثبوت الزينة بل في الشهادة اخر صدق عليه

بالعلم قبل الظاهر كما قبل الاعتبار بالطريق المستفاد من صحيحته لزوم الشك عن أبو عبد الله
 أنه لا يتحقق لهلال أو قوس لليلتين وإنما رأت قبل ذلك من قبله ثلثت وحملها الشيخ على حمل عليه
 وهو ما جعل لا يخرج عن عهد وما سبق للأصابع المتعاضد لثلاث ساعات بين الأول والثاني في كنه
 الجمع عن ذلك كناية على الخبر بعد ذلك السبق والاختلاف في كثر الأصحاب عنه وإنه قد ي
 المتعلق مع الحكم على كونه من حيث هو وإنه لا يفرق بين الظاهر وبين ما يتفرع عنه ولا يعلم قول أحد من
 كان يفرق العمل على الجمع على الشيخ كما في العمل بالاختصاص أو يمكن ولا لأجل قول فربيع ^{العلم}
 الثاني فيحمل العمل على التقية والطريق البكرية غير ذلك الله يعلم والمصلحة تتشكل كالمعلم إن رتبة
 قبل الزوال وبدء ما يدل على حسن ما يترتب من إجماع عن أبو عبد الله عليه السلام أنه إذا رآو
 لهلال قبل الزوال فهو ليلة ليلية ثم إذا رآو بعد الزوال فهو ليلة المستقبل ورواية عبد الله
 زائدة وعبد الله بن بكير لا لعل أبو عبد الله عليه السلام إذا رأى لهلال قبل الزوال فذلك اليوم ^{من}
 السؤال إذا رأى بعد الزوال فذلك اليوم من شهر رمضان وسنة هـ أيضاً لجيد وليس ^{من}
 من قبله الحسن بن علي فقال والظاهر أن شعبة قد روى في أن قبل أن يفتي في ذلك وعلم
 المتعاضد الصريح بينهما وبين ما تقدم من ظاهر القرآن المستفاد منه لا مراكبا للصوم ويكون لأهل
 مواقيت وتكمل العدة والأخبار الكثيرة الصحيحة والصحيحة في اعتبار الأتمام بالثلثين ورواية
 شكل لعدم صريح المنع عن غيره وعدم الصحة فيها فلهذا كانت ذاتيت علامته أخرى بليلة والظاهر
 دليلاً على ثبوت العمل بالخبر وحده فتقول الشيخ بهذا الخبر بما لا يصح الاعتراض بما على ظاهر القرآن
 والاختبار المتواتر لتمامه بعد معلومين وأبو بكر هذا كما لا يجب الضمير ليرجع عنهم الوصية بخارج
 أن يكون المراد بها إذا شهد مع رويته قبل الزوال شاهدان من خارج البلد بأن ذلك اليوم من شوال
 مع عدم المناقضة والعتق من شيم ونحو في السما وهذا بناء على ما يترتب من عدم العمل بالشاهد من الأعم
 القيم وكونه مانعاً خارجاً ولا خلافاً في الروية ولا في بين الروية بعد الزوال قبل الزوال
 بعد وقد صرح بالاجتماع في تأمل وكذلك قول العلامة فان الطريق الثاني ابن فضال ومضعيف ومع
 ذلك لا يصلحان لمعارضتهما لأحاديث كثيرة الدلالة على انحصار الطريق في الروية ومضى ثلثين
 لا غير سادسة الأولى كما يفهم من كلامه أيضاً وعدم ظهور ضعف الحسن بل مع بعد رتبة الخلاصة
 وعدم الحديث الذي يخصه وإنما الجود الأمر بما لا يحصل ليس بصريح في ثبوت غيره بل دليل شرعي
 بحسب ما يتعارف من تأمل قد يرد في شواهد الأولى على رتبة تأمل الأولى يجب حملها على وجود العمل

١٣٦

المفتيش ويدل عليه أيضاً خبر عبد الرحمن بن أبي عبد الله عليه السلام قلت له الرجل أسير الروم ولم
يضم شهر رمضان ولم يدر على شهره وقال يصوم شهراً فتجاءدوا بحسب ما كان الشهر الذي
صار قبل رمضان لم يدر متي كان بعد الحرام ويبيح أن يترك شهراً إذا خرج بيحيى إلى بلد
ليلة ثلاثين من شعبان لأجل أن يكون من الشهر فلا يكون اليوم الشريف العظيم معها في شهر الغنى
وقال في المفتي تحريمه في بلد لا يدرى هو رمضان أو غيره ويجب وكذا الاضطرار إلى الجسد فيجب
التوصل إلى ما يدرى به من غير ما يقع التكليف على وجهه إلى الجواب والظاهر أنه كاتج برهانه أو كلاً
وأمره بالجلب الحقيق الاستحباب ويؤيد الأصل وعدم الجواب لأن العلم كانه المبدى علم
يجوز علم سورة المجيدة وحفظها بحيث يمكن كونه من غير أن لا يقرأ في وقت على جوازها
ولا حفظ السجدة حتى لا يسر الجواب عند قولها والظاهر في كل القرآن حتى لا يسره وقت
عدم الجواز ومثلها كثير فماتل فيها والظاهر أن الجواب في مثلها شرط العلم بالأصل بل
حتى يعلم النافذ وليس بواضح ولكن الاشتراط حسن ويذكر الشرائع أو قول أيضاً في كل الشئ
للإطلاع على الأيام الشريفة وما فيها ولا يكتفي بشهر رمضان وغيره مستجاب وشعباً
وفي المجردة وقوله الدعاء المنقول في رتبة كل شهر والحضور في شهر رمضان والتصدق في
أول يوم من كل شهر وصالح ركعتين بالغاخرة وليس ثم قله الله أحده الأولى وبالغاخرة
والثلاثين ثم أنا الزيادة في الثانية على ما ذكرنا في المصباح ويؤيد عدم جواز الفطر هل طلع الفجر
أم لا يجوز التحريم على ما هو ظن الأصل وبعض الأدلة وكلامهم وقدره وكذا علم جواز النظر
ليعلم حول وقت الاضطرار ليضطر لأن الاضطرار واجب ولكن فيه انزعاج وهو قلنا لا يلزم أن لا يبرأ
يطلب الصوم بخلافه دخول الليل فلا يجب شيئاً آخر وقد صرح بركة المفتي بغيره عدم نيته الصوم
يصرمه لا وقد صرح **ولكل** الصوم الآخر من يدرى الصوم الواجب وهو طي النذر المحرم الصوم
الواجب بالنذر الخالي عما يفيد التابع لفظة مثل قوله تعالى ومعنى مثل الصوم هذا العشر وهذا
الشهر الفلاني وشبهه العهد واليمين الحامية عند الفطر عن الغير فضا لا يجب فيه التتابع
وبالجملة والولاية ويمكن إدخال الأخيرة القضاء بأدلة مطلق القضاء كانه ولا يجد عدم
وجوب التتابع في القضاء لو كان من نذر واجب في ذلك الأصل وعدم الدليل وعدم صحة الفتيا
على ألا تكفص شهر رمضان قاله الزركشي من شائع قضاء النذر المقيد بالتابع ومما نفي
صحيحه وهو لو عرسه فعدم وجوبه صوم كفارة الصيد في الأهماء فاما من صاف في النذر والفتنة

الشيء مع الثالث الاطوار العبد الاضحي بعد صوم يومين قبله في الثلاثة التي يولد الهدى وتعيد
 العشق بعد العلم في وقوع العبد في الشهور ومنه ولما كان الميل هو العموم وسبب في الحج وقد عرفت
 ان في استناده على الشريعة الشائع منه وانرا اعتبارا لظن اذ يستدعيه لا اعتبارا ولا اضطرابا
 فلا يكون داخل في المستثنى من وجوب الاطوار **والام** من بعد تحقق المسئلة في الكلام فيه
 فنقول دليل الاول صحة الجلب في الترتيب حسنة في الكافي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ما
 كان في الجوارح الاطوار شهر رمضان واما ما كان في الصوم شهر او يصوم من الاطوار ما اشتهر
 منه فان عرض له شيء ففطره فانه قد اصاب في صوم شهر فانه من شهر فانه من شهر فانه من شهر
 من الاطوار فانه من شهر فانه من شهر فانه من شهر فانه من شهر فانه من شهر فانه من شهر
 وهذا غير موجود في الكافي بل في الترتيب فقط وهو دليل جوي في الشائع في كتابنا **باب**
 من الاطوار والاختيار في صحة تصوم من جاز من عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال انما الله جل جلاله
 فطرا شعبان ثم اورد شهر رمضان قال يصوم شهر رمضان ويستأنف الصوم فان صام في
 الظهار فزاد في الصيام او ما قضى به من وجبة جليل ويحرم من وجبة جليل ويحرم من وجبة جليل
 على الاطوار في الرجل الحر في صوم شهرين متتابعين في ظهار فيصوم شهر ثم يرضى قال يستقبل
 فان زاد على الشهر الاخر يوما او يومين بنا على ما ياتي في صحة او مريم الالية معها فيها وقد تقدم
 ايضا وخمس سماعه من مهران قال ما ترون الرجل يكون عليه صوم شهرين متتابعين اير في ثمانية
 الايام فقال اذا صام اكثر من شهر ففطر فلا بأس ان كان اقل من شهر او شهر فعليه
 ان يبدل الصيام وما في رواية اخرى عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال ان كان رجل يصوم شهرين
 متتابعين فافطر او مرض في الشهر الاول فان علم ان يبدل الصيام ففطر في رواية اخرى عن ابي بصير عن ابي
 عبد الله عليه السلام وان صام شهر الاول فصام الشهر الثاني شيئا ثم عرض له العذر فافطر عليه
 ان يقضى واعلم ان هذه الاخبار ايسر تصحيحها في جوازها على ما صام وعدم وجوب الاستيناف
 على تقدير الاطوار بعد صوم شهرين من عدم علمه وعارض ما منع في كل شهرين متتابعين بل
 ظاهر ما مع العذر والعارض والعلة في رواية اخرى في الالية الاول صحة الجلب في الثالث
 الخلق لكن الظاهر ان المراد لا يصوم الاطوار والافطار والافطار لما ذكره لا في الاطوار
 مطلقا وتحقيقه انما كان المتبادر من وجوب التتابع شرطية وعدم الاعتماد على الصوم مع العلم
 وجوب الاستيناف بالانصاف مطلقا لعدم كان او غيره بين ان المراد ذلك فطرت قبل صوم شهر

الرض

فبوم فان الامتناع معه وجب الاستيناف مطلقا وانما بعد فطرت كذلك بل في انصاف العبد
 عذر فطرت يومها في الاطوار وكان الاحكام من وجوب التتابع في الشهرين فطرت في الشهرين
 في الجمل او ما على ذلك فلا يجب التتابع في شهرين اصله بل في شهرين يومه من وجوب الشهرين
 مع وجوده في القرآن في الاخبار الصحيحة الكثيرة المعتبرة على ذلك بعيد ولا يستلزمها في اوجه
 الاول في الظاهر عرفت وكما سمعته منصوص من كلامه فان قد يكون في شهر رمضان عذر فطرت
 مع صوم شهرين ولا بد منه لا يكون ذلك بطريقا فيما لا يخفى فيه اصله انما في كتابنا الظاهر
 فقط الا ان اولها في صحة الجلب في معنى تابع الشهرين هو صوم شيء من شهرين او كان
 السبب خاصا هو الظاهر وليس قولنا لا يوجب التتابع في الشهرين بل في شهرين عليه معنى حصوله
 واجتماع الاطوار سواء كان عذرا او وجب ذلك في الشهرين لانها في صحة الصوم ام لا وهو المعنى
 غير بعيد وكان الاحكام في ذلك حتى اقتوا المشهور وكذا الخروج عن مقتضى ما ذكرناه من ظاهرا
 القرآن في الاخبار المعتبرة الكثيرة بغير ذلك لا يخرج عن اشكال في جعله مستندا في التتابع
 نحن نقول ايضا اننا ليس في هذه الاخبار ما يدل على عدم وجوب الاستيناف لو افسد وا فطر
 قبل صوم شهرين يومه لعذر بل الظاهر اكثرها صريح بعضها يدل على وجوب ذلك مطلقا بعد غيره
 واضمحلال الواضع منها الوجوب مطلقا قبله وعدمه لعذر وجعل نعمه على عدم الاستيناف
 بعد صوم شهرين اذ مرض في حاضرت المرات مطلقا صحة رخصة قال السالك يا عبد الله عليه السلام
 عن رجل عليه صيام شهرين متتابعين فصام شهر او مرض في شيء عليه الله حسب قلت امرأة
 كان عليها شهرين متتابعين فضلت وا فطرتا يا محضها قال يا عبد الله عليه السلام فانها قضتها ثم اشفي
 من الحيض قال لا يفيدها الجوارح ذلك في رواية اخرى في الترتيب جاسا وصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي
 جعفر عليه السلام انه قال في شهرين متتابعين في شهرين متتابعين في شهرين متتابعين في شهرين متتابعين
 قبل الشهر ايضا كرواية سليمان بن عمار قال يا عبد الله عليه السلام عن رجل كان عليه صيام
 شهرين متتابعين فصام خمسة وعشرين يوما ثم مرض في شيء عليه الله عليه السلام فانها قضتها ثم اشفي
 كذا قال بل يضي على ما كان ثم اذها غلب الله عليه وليس على ما غلب الله عز وجل عليه شيء فبما
 متناقضان للاخبار المتقدمة غير صحيحة منسوبة لعل الشيخ الاول على الاستيناف في العذر فيها
 على المرض الذي لا يمنع من الصوم وان كان يشق عليه بعض المشقة وما في هاتين على الذي
 يمنع منه وهو بعيد لعدم التفصيل ولا ان كان ينبغي ان يقول ح لا يفسد ولا تستقبل ولقد

وبعد

في غاية الاشكال لا يشذبه شائباً وهو موقوف لكل من رجع سيما اذا كان المقصد من ذلك هو لفظ
والغالب الا ان يكون عالماً بهذه المسئلة وقصد فلان اذ يرجع الى المعنى الشرعي فهو لا يلا
فابقاباً لا يندفع له معلوم الوجوب وكذا في قول الخطاء اذ الطهار من العبد متى قلت اشغول الا
لما جعل العمل على ما اقبل العمل بالاسطة كالنداء وبواسطة فعل شيئ من الاثرين وما جعل على
الاول كما هو الظاهر على الثاني عدم الفرق بين الطريق الاول لاندفاعه من وجوب التمسك بالحق
على نفسه بتمسك اقتضاء وجوب التمسك بالحق في موضع ما علم ارادة العبد في العمل
ولو علم فاعلمه انما يقتضي الحال كفاية النصف فمثل فان الظاهر عدم التمرد على نفسه
تحقق الاجماع في المنذور ان الحكم على نفسه يشوبه لا يصدق في الجواز وعن النصف الجبيع
مثل اربعة اشهر او ستة اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر
فان في الثالث لفظاً بالعبد وقدره في جبي تحقيقه وقدره في مختلف الاجماع على كونه
شائباً وعدم ضرر الفصل العبد بعد صوم يومين واعلم ان لفظ ان يفرج عن ايام التشرع
ايضاً اذا كان بمعنى وجوب الجزر صوماً كما فرج صرح به في المختلف وغيره بمحمل اولوية التامير
مطلقاً فان لفظاً من الاول عدم صوم ايام التشرع لما من اطلاق بعض الاخبار في التفر
الان يقال هنا قد عارضه وجوب التتابع مما لم يكن وقد سبقنا بالعبد النص والتعذر في
نص في مسأله ويمكن الاستدلال على ذلك وجوب الشرع بلاثامير وجوب التتابع بعد الاثنا
والاقتداء بالظاهر عدم اذ انظر ان خرج يعلم ان المراد بالتتابع فيما قال الشارع هو تنابع المقدار
المذكور لا غير فيبقى اصله من وجوبه للملحق بفرجه وفيه يد في صحة الحمل الذي هو المراد
الحكم وهو قوله التتابع ان يصوم شهرين ويصوم من الايام اياها او شيئاً منه وايضاً يعلم منه
عدم وجوب فورية الكفارة في الجملة شيخنا لا اظن ان بعد شهرين ويوم خمسة عشر يوماً ولم
يوجب الشرع بعده فما اقبل ولكن قد رجع في وجوب الشرع فيما بقي محتمل في مخرج في عبد
الله عليه السلام في جعل كل ايام صوم شهرين متتابعين في اظن ان قضاء هذا القدر ودخل عليه
ذو الحجة قال يصوم ذاك الحجة كل الايام في التشرع في قرضها في اول ايام من المحرم حتى يتم ثلاث ايام
فيكون قد صام شهرين متتابعين قال ابو يونس لادن يقرب اهل الحق بقضى ثلثة ايام في التشرع التي لم
يصمها ولا باس ان صام شهرين في صام من الشهر الذي يليه اياماً فمر عر ضلته علم ان يعطيه
بقضى بعقله الشهرين واعلم ان قد رجع في انطلق يوم التشرع على العبد ايضاً ولكن ان كان جواز

ولا يجعل له واحدًا من موجبات الاستئناف لغيره في موجبها بانضمام يوم إلى شهر وعده فوقه
كله مع غيره من الفرق من المستبين من الانضمام بل من الانضمام وعده على الأول أكثر ودعاية
زاعمة في التلاوة على الاستئناف لفظ وفي التذويب لفظ وقامان التذويب مخالفهما
مع عدم ذكر شهرهما بعد قوله صام ^{فيكون} ^{على} ^{أعلى} ^{يوم} ^{شهر} ^{يوم} ^{على} ^{تقدير} ^{موجبه} ^{أيضا} ^{بأن} ^{يكون}
في الشهرين يوما ويكون الشهر الأول ناقصا وفي الشهر الثاني فبقية كون الحكم فيها ذلك لا يلائم
هذا النتائج عاليا بين الشهر واليوم أيضا وجوه المحصورة في كل شهر تكليفه غير مقول ودعاية
سليمن ليس يصح الاستدلال بما في ذلك من فصل على الاستئناف جيد ولا سلب مؤيد ولكن الاحتياط
مع الأول وقد حصل الفصل والقارئ وغيره بالجلد في انظاره والقارئ من كل حال في القهار للقتل
وتخصيصه بالجميع عدم المعارضة لغيره في خلاف في الحصول شكله بما عده الانواع
في الخلق الاجماع على جواز البناء بعد الاطوار لغير عدله واصام شهرين يوما متتابعين ونقل قوله
في الآثم وعده وهو يدعي دليل على عدم كون هذه الاخبار دليلا ولا الالاء الخلق في الآثم
ولا يترك الاحتياط وان ادعى الاجماع في الأول عدم التفرقة في الثاني ويدعي عليه وهو يترتب
منه بالاثنية فما لو نقل فيه ايضا عن صاحب النهاية وجوب النتائج الشرعية لاحتياط وقال
ان كلا يعطى وجوب النتائج في الشهرين وانما بعد الشهر الثاني يوم الاول ما يكون رفع العهود
كلا وهو يجب مما احتملنا من الازالة فافهم فان القول به هو الاوطو وكل في الازالة انما بعد
الكلام المحقق فان صام شعبان ورمضان لم يجز الا ان يكون قد صام من شعبان شيئا
ما قد من الامام فيكون قد زاد على الشهر يجوز له ان عليه يومين شهرين وهذا لا يوجب اقصته
للمشهور الا ان يكون دخول رمضان حجة عندا فيكون حصول النتائج مخصوصا به على ما ذكرنا في رد
منصور وما دلائل الثاني في موضعين فيمكن ان يكون عليه في الآثم في جعله على يومين
شهرين صام من خمسة عشر يوما فغرض الازالة ان كان صام خمسة عشر يوما فلان يقضي
ما قبل عليه وان كان من اقل من خمسة عشر يوما لم يجز حتى يصوم شهرا واعلم ان توثيق
موسى غير ما قاله في الاخرى في الباب الثاني في انواعه في كتاب حسنة ذكرنا في المحل المذكور
غير مجموع كما سمعت نعم ان ثبت لجماع في وجوب المتبع والا فافهم عن وجوب النتائج للعلوم في دليل
مثل ان يكون من ذواتها من الرواية مع عدم ذكر النتائج في مثلها في غاية الاشكال لانه في
منابعها وهو في الكل بل مرجح سيما اذا كان القصد ذلك كما هو الظاهر من ذكر النتائج في مثلها.

صوم يومه الشكر فان جففت اعد وجعلت بولدا ايضا بناء على الظهور وذلك الصيغة على عدم
 جواز الاطعام بعد الشهر واليوم ايضا الا بعد ان يشرع بوجوب الشاي والظهور بعد وان كان
 الظاهر بما على ذلك القول ولا يمكن على ذلك على الاحتساب كما يشترط في الظاهر في تمام
الكل ويجب عليه شهران **الكل** فان لم يجد حجة ودليله وجوبه في جميع شتمه على العجز
 عن التحق والتصدق ايضا فكانت عمن الكون **الكل** ويثبت لانيان بما الطاق والتقابل
 فيجب الاستغفار بعد العجز عن الكفارة لانه واجب كالكفارة تكون بسبب وجوبها على كل
 كل المعاصي وجوب التوب والنداء عن كل ذنب لان المراءيه والحق في ان يظن من كل ذنب
 السبل في رتبة العجز الى التوب في اعطاف على العجز مع انه لا يمكن منه ثم وانما يحتاج الى الكفارة
 حلاله ظهوره في طلب المغفرة فيسأل العفو عنه والعقاب ما وقع اذ يقع من المعاصي وقا
 داود بن قزوين في عباد الله عليه السلام وكفارة الوصل في الطاعة ان تصدق او كان في اوله
 بدو ثار في ان سطره بصفه منار ومنه اخر ربع دينار قلت فان لم يكن عند ما يكفر به
 فليصدق على مسكين ولعله الاستغفار الله بقره وكفارة من لم يجد السبل الى شئ من الكفارة
 ورواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال كل من عجز عن كفارة التي يحب عليه من صوم
 عتق او صدقة فريضة او نذرا وقيل او غير ذلك مما يجب على صاحبه في الكفارة بالاستغفار له
 كفارة ما خلا بين الظهار فان عجزه ان يكفر بيمينه حرمت عليه ان يجامعها وقرى بينهما الا ان يرضى المرأة
 ان يكون معها ولا يجامعها ورواية اخرى بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ان الظهار اذا انحصر
 صاحب عن الكفارة فليستغفر ربها ويأتوا ان لا يعود قبل ان يواقع ثم التواقع وقد اجاز ذلك
 من الكفارة فاذا وجد السبل الى ما يكفر به يمين من الايام فليكفر وان تصدق بكفارة او اطعم
 وعيا لم ينجز به اذا كان محتاجا وان لم يجد ذلك فليستغفر الله ويتوب الى الله يومه ونفسه
 بذلك والله كفارة واعلم ان المفهوم من الاخبار ان الاستغفار يدل كالكفارة عجز عنها
 فيكون ذلك فلا يجب شئ بعده اذا وجد ما يكفر به كساير الكفارات المرتبة الا ان كفارة الظهار
 فان خيرا وبصيرة على عدم وقوع كفارة عند فعل العمل بالخيرين الآخرين او لم يجرى في بصيرة
 على الاحتساب او رجا حصول ما يكفر به طنا وعلى الجمع ولذا يلزم الضيق والخروج وعدم
 فيه الحق بول على وجوب الكفارة فيه بولا الجودان ويمكن جملة على الاستغفار لعدم الصحة فيكون
 فحسبه الى آخره وما ذكره الظاهر عدم الاحتساب على تقدير القول به في الظهار وايضا الظاهر

كل يوم

١٢٤

ان يحتاج الى النية وقصد الكفارة وعدم العود الى ما وجب الكفارة على الظهار والحرام وان
 المذهب لا يوسى في الرواية وينبغي كونه بالقصد مع النية لا بالنية ورضنه مع احتمال الكفارة
 بها وبعدم اعتبار القصد ما قبله في جميع البيان في تفسير قوله تعالى انا لله وانما اليسر لاجمعه
 عن الصادق عليه السلام عن ابيه عليهم السلام اربع من كثر في كفارة الله من اهل الجنة الى اخره
 اصابه ذنبا قال استغفر الله وانك تكثره وامن الاصل والصدق لا تمتثل قال في العذر
 ويكون مع واحد بالنية ولما قيل قوله ولا يجوز صيام المارة بمعنى عدم حصوله للنتائج به
 واعتقاد ان كفارة فان تقدم من الروايات مع اوله وجوبه للنتائج **الكل** والشيخ والشيخ
 الى آخره وهذا العفاش من قوله ويصلي عليه وعلى المراءيه من بصره ترك الشرب والظ
 ان الاكل كذلك والقول الجمل فيهم **الكل** والكثير لا يصر عن الصوم بحيث يثبت عليه شقة
 لا يخل منها فينظر وتصديق عن كل يوم بعد ولا قضاء عليه الا اذا فرضه والى ما فيه فيمكن القضاء
 والظاهر لو لم يكن قادرا اصلا فذلك كما هو من هذا الشيخ في التهذيب وغيره وحض الغاية
 والتصدق بالاول **الكل** الشيخ المنفرد بمقتضى الله في ان التهذيب يرايه ولذا فان الاخبار تدل
 على العموم من غير فرق سوى ان يقال ان الغدنة كفارة وكفارة مع الجواز لان الغرض ساقط
 بالمرء وهذا ليس غرضي الا بعد ان لا يبرح التبرع اعجاب قد يبر بالالصوم على تقدير عدم الغدنة عليه
 فتأمل وانما الاخبار في صحة عجز عن صوم من ابو جعفر عليه السلام في قوله الله عز وجل
 الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قال الشيخ الكبير الذي يدين العطاش وعن قوله عز وجل
 فمن لم يستطع فاطعام مسكين فاق من مرض وعطاش وصحبة عبد الملك بن عتبة
 الهاشمي الشفة قال الشافعي بالحق عليه السلام عن الشيخ الكبير والحنو الكبير التي تضعف
 عن الصوم في شهر رمضان ان تصدق عن كل يوم بمد من خبز حسنة عبد الله بن مسعود
 قال الساند عن رجل كبير ضعف عن صوم شهر رمضان فقال تصدق كل يوم بالخبز عن طعام
 مسكين وصحبة عمن مسكين سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول الشيخ الكبير الذي يفتقر
 لا يخرج عليه ان يفطر في رمضان ويتصدق على واحد من كل يوم بمد من طعام ولا قضاء عليها
 فان لم يجد ذلك فليست عليه ان يصوم في شهر رمضان عن ابي عبد الله عليه السلام قال الساند عن رجل كبير يضعف
 عن صوم شهر رمضان فقال تصدق بالخبز عن طعام مسكين كل يوم واعلم ان الظاهر
 من الاخبار هو الصوم بل الظاهر الجواز بالكلية مع احتمال الشقة العظيمة المعسر لسقوط الاداء

والقضاء يكون وجوب القديرة بالإجماع قال في المختلف لا يشترط على من قبله وعلى الذين يطبقون معنى
الذين كانوا يطبقون من قبله يطبقون من قبله كذا في المتن مجمع البيان وبذلك عليه رواية ابن بكير عن بعض
أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى من أجل وعلى الذين يطبقون رواية طعام سكرين في
الذين كانوا يطبقون في الصوم فإمامهم كبروا وعظموا وشبه ذلك يعلمون بكل يوم بعد أن قيل لا يبر
معنى آخر ليس صاعداً وتفسيره في الحديث مطع صبح وقال في قريب منه صحيحه محمد بن مسلم الشيخ
الكبير في التمهيد والظاهر أن المراد بالقضاء الصوم في الأخبار الأخرى هو الحج عنه كما يدل عليه القصة
بين وأن الظاهر هو إجماعهم على مقتضى الشريعة السهلة والصلح والذهب لأكثرهم
أكثر الأخبار حصول الشيع بهما بالواو التصريح في بعض الأخبار في الطعام سكرين وطعام سكرين
الذين لا يبرطهم غير أيضاً بما يدل على زيادة أو إكمال وجهها صراحة في المسائل المحيطة
سلم قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام وذكر الحديث لا يقال ويتصدق كل واحد منهما في كل يوم يبرط
من طعام لما في جعل الشيخ في التمهيد الأول على الخبر الأول ولما ذكرناه الاستصحاب
ثقة المتروك في الأخبار وأوليتها لمن التقدير المذكور وما يدل على المطلبين جميعاً رواية
الحول على الاستصحاب لعدم وجوب الصوم على الولد والغاية كذا في الاتفاق وهو رواية أبي بصير
أبو عبد الله عليه السلام قال قلت لعل الشيخ الأكبر لا يقدر أن يصوم قال يصوم عنه بعض ولدت
فإن لم يكن له ولده قال فدفعه عنه قلت فإن لم يكن له قرابة قال يتصدق عنه كل يوم فإن لم يكن
شيء فليس عليه شيء ويشعر بما ورد في التصديق من الثلثة الأيام في الحديث قال كان ابن
أبي عمير في كل يوم وإن لم يكن له العشاء يقتصر على سدر الوقت ورفع الضرورة لأن الظاهر
المقصود من الضرر الحالى فحجب الاختصاص على ذلك وبذلك عليه رواية عمار عن أبي عبد الله عليه السلام
في الرجل يصيبه العطش حتى يخاف على نفسه قال يشرب بقله ما يشرب معه ولا يشرب حتى
يروى وفيها إشارة إلى أن ذلك ما يكون سبباً للاختصاص مع خوف التلف فيم كونه أكبر من ذلك
بينهما وإن الظاهر أن الضرر العظيم فيما كانت وهو طرد ويل عليه بشاراً ومقتضى من جرحه في
لا يبرط الله عليه السلام أن لنا فتاوى وشبهاً لا يبرطون على الصيام من ثمة ما يصيبهم من العطش
قال في التمهيد ما تروى في نفوسهم ولا يبرطون وإن المطلوب عدم القضاء لعدم الدليل في العلم
ظهور بطلان الصوم وحكمه ذلك وبذلك عليه الحديث في الروايات مع وجوب الاتيان والاختصاص
على الموق فإلزام عدم الفرق بين من رجع في الروايتين في وجوب القديرة وعدم القضاء وإن

قال العبد في بعد الفرق بأن يجب على الأول القضاة والقضاء على الثاني كما قاله البعض
لعدم ظهور الدليل وظاهره من هو العموم وظاهر المتن مع ما إذا كان القضاء والقضاء مطلقاً مع
التمكن فيقوت لأوامر القضاة أو يوجب القضاء على البعض بعد من أيام أخرى فيصير ما ولا
شك أنه لو طردوا ما كان يجب القضاء والمبدأ على الحال المقرب والمضمة القليلة الذين
محمد بن مسلم قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول للحال المقرب والمضمة القليلة الذين
أن يبرط شهر رمضان لأنها لا يطبقان الصوم وعليها أن يتصدق كل واحد منهما في كل يوم
يفطر فيه من طعام وعليها قضاء كل يوم فطر ما فيه يقضيانه بعد أخرى عن محمد بن مسلم
مثلاً أيضاً البعض منها ما إذا كان الحرف من الصوم على الولد وإذا كان على نفسه فالتحريم
الكفار وهذا التقيد غير بعيد كما يشعر لفظ قليل الذين ولكن الطعام المعروف كما يشعر لفظ
لأنها لا يطبقان في الأخرى ولأنه من ذلك من يبرط في العطش وقد كان الغنا هنا
وكذا ما ينبغي في الطريق الأول وفيه دليل على أنه لا يبرط في إيجاب الكفار على الأم من جهة
ولدمع أنها انتفعت من الأضطرار وهو طرد من الأضطرار كونها من الأم لا من الولد كما يبرط من المخرج
على النص بالإجماع ويمكن طرد هذا الكلام في مطلق الصوم للمعتصم وفيه ما قالت من التصديق
في المندوب قوله ولا يكون الخلق إلى آخره قد تم تحقيق كراهة التلى والجماع وكذا تحقيق جدال من
الشيخ محمد كذا له وشروط قصر الصلوة والصوم وأحد إلى آخره قدرة الإشارة إلى ذلك كذا قد
من تحقيقه أن المعتز خفاً أحد ما رواه لو افطن قبله فينبغي عدم الكفار مطلقاً سوى كان
السفر من رواية وغيره كما هو مقتضى الدليل وهو عدم إتمام الصوم والولي المعلن في نفس الأمر
للكفارة والموجبه من العلم بعد ذلك وقد فرقوا في القواعد بين السفر الضرورى
وغيره أيضاً ظاهرهما تقدمهما في عداية عدم الكفار ومطلقاً على تحجب عن الأحكام بهم
المسئلة على التمهيد المسئلة الأولى مع فهم فيها بعدم الوجوب في التكليف قالوا أنها بالكفارة
لعل الاضطرار المنع عنه وهو صوماً ظاهره عدم ذلك من تحقيقه فتذكر ما علم أنه قد زاد بعض
أخره في الصوم وهو ثبت في السفر بالدليل مع ذلك أن المخرج للأبعد الزوال ويسبب الصوم
والقضاء أيضاً وهو من الشيخ ولا يبرط في شرط بعض الأخرى مخرج قبل الزوال مطلقاً وهو
الشيخ العبد في البعض يتصدق باسم السفر وإن كان قبل الغروب قليل وهو منسحب على التوبة
مختاراً بين أدريه بعد قوله ولا يقول الشيخ المنفردة التي دلتها من الأخبار التي تجب العمل بها بعد

وجوب العمل بها بعد ثبوت وجوب العمل بالخيار لو اكدوا شأوا ليلزم ايضا حيث قال في المختلف
 واجتنب ما بلغت تلك هي صحة العمل بها التقية وهو حجة لا يرد عليها الكافي المنزيب والاستسقاء
 عن أبي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من بيته وروى السق ووصاهم قال ان
 خرج قبل ان يتصفا النهار فليطهر وليصوم وان خرج بعد الزوال فليستصم ويصوم بعد
 ان يسلم فيها عن أبي عبد الله عليه السلام قال اذا سافر الرجل في شهر رمضان فخرج بعد نصفه
 على صيام ذلك اليوم ويصوم من شهر رمضان وصحيفة فاعلم من موسى زيادة استحب قال
 سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يربط السفر رمضان قال اذا اصبح في بلد فخرج فان شاء
 صام وان شاء افطر حتى يؤبره بالبلد فخرج من شهر رمضان وادارة الاربعين عن أبي عبد الله
 في الرجل يربط شهر رمضان قال اذا اصبح في بلد فخرج فان شاء صام وان شاء افطر حتى
 مؤثره يصوم او يفطر قال ان خرج قبل الزوال فليطهر وان خرج بعد الزوال فليصم قال بعض
 يقول على عليه السلام اصوم واقطر حتى اذا نلت الشهر ثم على الصيام وموتة عنه عليه السلام
 قال اذا خرج الرجل في شهر رمضان بعد الزوال اتم الصيام واذا خرج قبل الزوال افطر هذه كلها
 دليل على صحة الشيخ المفيد الاصححة فاعلم وانما دليل على صحة الشيخ هو اختياره في صحيحه ولا صراحة
 في تفصيله مع مكانه الاول واما دليل ذهبين ابي يوسف فهو قوله تعالى فعل من ايام عمر
 يجده ان المريض يفطر حتى يقع ذلك وكذا عموم الاخبار الكثيرة الصحيحة الدالة على الافطار شريطة
 امتن من اذا سافر افطر وكان عليه السلام اذا سافر في شهر رمضان فطر وقد تواترت ولا يعتد
 مثل انما الصيام في العيل لكونه مخصوصا بنيل الشاف والمريض لانه وان امكن المناقشة بما لا
 يجوز تخصيص ذلك اذا كان السفر قبل الشروع في الصوم فتأمل ويمكن جعله على المفضلين
 الاخبار والتقية اكثر كما يقتضيه الاصول فذهب الشيخ المفيد لموسى عبيد الله من انك
 وجوبه وجوب تمام الصلوة والصوم في القصر والتمام الا انما استثنى بدليل وجوب الجمع بين الاذان
 والقاعدة الخلافية وجوب الافطار لو سافر قبل الزوال مع نية السفر لا يكون الا بالعمد
 يدل على عدم وجوب القضاء لو سافر بعد الزوال فصام فقيل الشيخ بوجوب القضاء مع ذلك بعيد
 هذا كله واضح بخلافه الا ان في المناقشات بين خبره وقاعدة الاخبار والمفضل فيمكن جعلها على الاحتياط
 بمعنى ان المسافر في شهر رمضان كان يحرر من الافطار والصوم واختار في الصوم يكون
 مستحباً بعد الزوال كلافطار قبله لوجوب الجمع بين الاخبار الصحيحة ويمكن تأويله بقوله فاعلم

قوله بعد ذلك فغير بالتحليل في اسافر بعد الزوال إلى محل رواته فاعده عليه مع عمومها على قلوبها في قبل
 الزوال مع سكونها في تلك الأوقات وأما أيضاً أن الظاهر الحكم في جميع الأيام المعتبر لعدم الفرق
 وهو يدل على صحة تعليق يمكن إخراج نحو المذهب للمفيدة المستولاة من قبل المذهب المتقدم وبطلان
 الصوم المطلق الغير المعتبر بالصوم إلا في محل مخصوص على صوم الشهر والعين وقصد تأويل عدم
 المقتضى فمال في تلك الحقائق أوجه قد يفرق بين هذه الأول والثاني فلهذا من كتاب السنن والامتناع في
 الامتناع من الاستسقاء في شهر رمضان أو قبله فثبت جواز الإفطار قبل مجيء غيبة في الجملة وثبت
 عدم علم جاز في السنن للحكم مطلقاً بالاستسقاء وتخصيصه من قبله بالسفر الصريح
 غير ثابت فاقدم يدل عليه الأصل وإدعاء اليه عدمه الضيق والاستصحاب وبعض الاحتياط
 أيضاً لئلا يتردد بعد الله من جناب قال في السعيان بين يمين وانما نحن من جعل عمل على نفسه
 تأدياً من الغضبية في زيارة أو عبد الله عليه السلام قال يخرج ولا يصوم في الطريق فاذبح
 قضى ذلك وصححه عبد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سافر في شهر
 رمضان فقام في شهر رمضان فقال لا بأس به إذا لم يفطر ولا يصوم وصححه عن أحمد بن حنبل
 التام في الرجل يشيع لغاه مسيرة يوم أو يومين وثلاثة قال كان في شهر رمضان فليفتقر
 به أفضل يصوم أو يشيع قال في شهر رمضان فليفتقر قد وضعه عند رواية سعيد بن يسار
 قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشيع لغاه في شهر رمضان اليوم واليومين قال يفطر
 ويقضي قبل ذلك أفضل ويقوم ولا يشيع قال في شهر رمضان فليفتقر فان لا حق عليه في جملة جاز
 برعنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال رجل من أصحابي أخبرني عن أحوال في شهر رمضان
 انقلبه ولطيف قال ثم قلت اتقاه ففطر أو قيم واصوم قال اتقاه ففطر وغيرها ولا يجد
 كون الاقارن أفضل لصحة الحلي في التقية وهي مستثناة في الكافي عن أبي عبد الله عليه السلام قال
 سألت عن الرجل يفطر عليه شهر رمضان وهو يقيم وهو لا يريد برأحه يبدو الرأيا فيك
 فما أظن من قال في قيم أفضل لأن يكون له حاجة لا يرضى عنها ويتخوف على ما لو كان كتابة
 محمد بن الفضل البغدادي إلى أبي الحسن العسكري جعلت ذلك يدخل شهر رمضان على الرجل يقيم
 قبله زيارة الحسين عليه السلام أو زيارة أبيك بعد ما يقيم ثم لم يخرج عند شهر رمضان
 ثم زور من أو يخرج في شهر رمضان ويفطر فكتب شهر رمضان من الفضل والأجر ما ليس
 لغز من الشهر فإذا دخل فوالله ما أوردنيكم حمل أديم من التسبيح والاستقبال أفضل من الزيادة

على الباقية أو غيرها بالنسبة إلى بعض الأشخاص يحصل أمر مثل أن يكون في قوله عليه السلام
 غبط المتلقي وغيره أنه لو لم يفعل لغات بالكلية بخلاف الزيادة مثلاً فأنما يستدل به
 يكون في العيد مثلاً مع عظم فوائدها على الشيخ أبراهيم بن سليمان في صوم من حيث حاله لا
 بعد ذلك وعشرين يومه منتهى والتجرب مطلقاً ولا حتى في الحديث المعتبر بهما الضيق
 على السنن زيادة الحسين عليه السلام في زيادة عيد الفطر مع الشا والجزيل الذي لا يكاد
 يوصف ولكن ما رأيت أحسن من ذلك بخصوصه ولا يعرفه اعتبار الخبر وهو الذي ذكره في الفقه
 وليست بصحيفة ولا حسنة ولا حسنة ولا مؤثقة بل ضعيفة وهو يعرف مع احتمال حصولها
 عظم من ذلك في الصوم مع المثل إلى الزيادة وقد كرهه لصوم الشهر وكذا على الكراهة
 يدل على الخبر ويشهد رواية بصحة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الزوج إذا دخل شهر
 رمضان فقال لا إلا في الغيرة يخرج منه إلى مكة أو غيره في سبيل وما يخاف هلاكه أو في
 هلاكه أو ليس من الألب فالام ورواية الحسين بن المختار عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا
 تخرج في رمضان إلا الحج أو العمرة أو ما تخاف الموت أو زرع نخيل حصان مع عدم صحته
 وإن ادعى في المختلف صحته الأول وجود القسم بنحو ما ذكره الجمهور في الواقع أو اشتراكه على
 من أو من كان الباطني لشره في زيادة بصيرة وهو يحمي من القسم والظن عليهم أضعفان خصوصاً
 الأول وما عرف فتعباً قارئة المختلف وهو يعرف به ضعف الثاني أيضاً فاهل نظر
 فيه في زيادة أو التذنب على الأول وفيه رخصة في التحريم الثاني أيضاً ورواية أبي بصير عن أبي
 عبد الله عليه السلام قلت جعلت فداك يدخل على شهر رمضان فاصوم بعضه فحضرته في زيادة
 قبله عبد الله الحسين عليه السلام فأزوره وفطر ذمياً وأجاشاً أو قيم ففطر فأزوره بعد ما
 فطر يوم أو يومين فقال ثم فطر قلت جعلت فداك فافضل قال نعم ما تفرغ له كتاب الله
 فمن شئتمكم الشهر فليصم وهذا على التحريم وإن المنع مفهوم من الآية في صحة ولا يمتنع
 لغز آخر معارض بالآخرة والأصح قال في المختلف المشهور أنه مكره الوضوء في الثالث
 وعشرين يوماً واستدل بالأصل وهو أن كان رمضان الآية وبصحة عبد بن مسلم المتقدم ورواية
 زيادة المتقدم لكن نقله عن ابن بن عثمان وابن عثمان عن زرارة كافي في صحته
 حماد بن عمن ولا يخفى عدم دلالة استدلال على ما طوله في صحة الصوم بل ذكره فوايد
 بل يكره لأن يستدبوا بالخصوصاً بالربط والخروج الدم في الجملة وقطع الضرر في

عليه راية عن أبيه عن عمار بن عبد الله عليه السلام في الصيام تمنع من كل ما لا يليق به ولا
يستأكله وادعى الله في الشهي الاجماع على كراهة اخراج الدم المصغف بالصدء والجمرة وفي رواية
لا يلبس وادعى على الاول حسنة الجلب عن ربه من عبده عليه السلام في امساك عن
الصيام يستأكله الا لیس هو لا يستحب الرب حسته عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله
عليه السلام انه كان الصلوات يستأكله رطب والاصحاب يلبسوا كراهة الجلب فينفضه
حتى لا يبقى منه شيء وعن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في الصيام يضع المرز الرطب ويحرقه وفي رواية لو كان رطلان بدلا
يصلح ان يرسل الرطب على نخله ويحرقه لا يضر على ان البلل الحرام يجوز استعماله في الصيام
فانهم واخبرنا ان الاصحاب اذا كرموا كراهة السوا ليدخلوا الرطب في غواصة لان الابل ويجتبل
السوا كراهة التمر واية السابقة في الرطب على الشدة وتخصيص كراهة الرطب في الاكل
على المقيد به فاما قوله كراهة ايضا باشارة اذ في عليه السلام في الاجماع في المنع مع وجود الدلالة
في الرواية قبل كراهة الاكتمال بما فيه سلك وطعم يصل الى الحلق فانه في المنع في رطب الجلب
فكذلك يجوز الحام مع الصغف الرواية ويمكن بالاشوب الرواية فقط الرواية انه مع الماء الكثير
بان لا يضره ولا يمنع العصر والبلية التقليلة فلا وقوف **الاشك** في الامانة الجارية مع الماء الرواية
والمرجع عن خلاصة في الصالح ينبغي العمل به في الفقيه عن جارية الرطب عليه السلام يجاز
الجابر بن عبد الله عليه السلام رضاهم نهال وقام ورد امن ليله وحفظه جارية رضاهم
بصره وكذا اذا خرج من الزنوب يكون ولدته امرا جارية قلت لمجمل في هذا الحسن هذا
من حديثه قال اما اشده لمن شرط كذا في الفقيه وفي الكافي في الترتيب باسناده عن ابي جعفر
قال قال رسول الله صلى الله عليه واله الجابر بن عبد الله اجاب هذا شهر رمضان في صام نهال
وقام ورد امن ليله وعف بطنه وقربه وكذا سائر خرج من ذنوبه كجره من الشهر فقال جابر
يا رسول الله الحسن هذا الحديث فقال رسول الله صلى الله عليه واله هذا شهر رمضان الشرط
من جراح الماني عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الصيام ليس من الطعام والشراب من رة اقلت
مرحبا اني قد كنت لمن هو ما اذا صمت تلحظوا السننكم وغضوا ابصاركم ولا تنزعوا الى
تغسلوا قال مع رسول الله صلى الله عليه واله الدارعة فبما جارية لها صائمة فذكر رسول الله
بطعام فقال لها اني فقال في صائمة فقال كيف تكونين صائمة وقد سني جارية وان الصوم ليس
من الطعام والشراب فصعته عن مسلم قال قال ابو عبد الله عليه السلام ان الصيام من الغسل من الغسل

الصالح الكافي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل عليه من شهر رمضان أيام
الطلاق فقال لا حتى يفتي ما عليه من شهر رمضان وترتب عليه **فوق** كثيرة فمائل وأعلم في
صحته شرا في الصباح الكافي فمائل لأشتر السعي من الفضيل والأصل والعمومات يقتضي الجواز
على وجه المنع فهو مخصوص بقضاء شهر رمضان اختصا من النهي وبطلان الشك **فوق**
وهو الأصل الشرع عند وجوب وجوب التذوق شبهة قال لا حتى لا يعتكف في اللغة هو الشك
الظنيل ولا يوم الشئ وجوب النفس عليه إذا كان أو غير وفي الشرع ثبت تخصيص العبارة أنه
من هذا التعريف لعدم عبادة أخرى يكون الغرض من اللبث تلك فلا يتحقق دونها والظن عدم
الزوم لأن يومين يصوم الصوم والعبادات الواجب قسائل الصلوات الخمس ويقتضي كونه للعبادة
اللبث مخصوص بفعله لأن الشك كونه عبادة وهذا أيضا بطلان وإنما التصرف في العبادة
باعتبار الإجمال والجامعية والمناجعة فكذا لما تقدم واستادليل منهجية فهو الإجماع فأنه
المستحق المسلوب على أن رتبة قال الله تعالى وظهر بيني المطافين والعاكفين ولا يشتر
وأنه ما يكون في المسلوب منه الإشارة إلى استدلال الإجماع هو الكتاب ولا شك في استفادة
كون عبادة من الإختيار أيضا كما استمع من وجوب التذوق أيضا فأنه وأما وجوب التذوق فهو
أيضا إجماعي قال في المستحق إجماع أهل العلم على أنه ليس بمنزلة ابتداء الشعاع وإنما يجب بالبدء
وشبهه وأدلة الأبياء بالتذوق دليل أيضا وهو وظ وبنوعه عدم تركه لأنه عمل صالح فدخل فاعله
بفعله فمن عمل صالحا ولو صل غير أيضا معد في كل من عمل الصالحات الموجبة للفوز بالجنة
ولما روي من هذا ومنه عليه السلام ذلك فإنه والعقبة قال أبو عبد الله عليه السلام كنت يومئذ
شهر رمضان فلم يعتكف رسول الله صلى الله عليه وآله فإما كان من قابل اعتكف عشرين عشر
العشر وعشرين فإنا من هذا من ذكره في الكافي عن الحلبي أسند حسن بوجوده يومهم بهاشم فبهم
منه الاختلاف كونه شهر رمضان وكونه عشرين يوما ومنه وشروعيه القضاء ولشأن
في الشهر أيضا العلما برتبة القضاء المعنى المصطلح وينبغي لفتار العشر الأخيرة بشهرة ولما رآه
في الكافي في العقبة بالاستناد عن أبي عبد الله عليه السلام قال اعتكف رسول الله صلى الله عليه
والإعتكاف عشرين شهر رمضان بقول المجتهدين ومترين وقول المعلوم ويستمع ولا يضر
ضعف أسنده ما عرفت من إجماع المسلمين والأخبار على وصول الثواب المستوفى وإن كان النقل
لو كان بآن نقل **قوله** وقيل لا يعتكف يومين وجب الثالث نقل فيه ثلثة أحوال الوجوب مطلقا

والأخبار على اثنين وما دلت غيرهما وهما صحيحان ظاهران في المطاع المجتهد اعرف غافله
 وأعلم ان الصحيحين يدلان على وجوب كل ثالث بعد اليومين خصوصاً صحيحه اوعين ويشترع
 الوجوب بعد ما نقل عنه على الله على المؤمن الاعتكاف في العشر مطلقاً عليهم وانهم قالوا لا
 الزينة وشروطه المذكور في العبادات من جهة **الوقت** والوقت في الدروس وقتها قبل طلوع الفجر
 تكون في الايام المكتوبة اليقين **الاجيب** انما **الاجيب** في اول المطاع
 تكون في السنة قبل الغروب ويجوز ان يكون مع الشك في الغروب في غير المعين ايضا لان
 ظالم في ذلك يكون ثلثة ايام وثلاثة ايام **الاجيب** بتقديم الشك على الوقت انما **الاجيب** على ما في
 وجوب الاعتكاف وقد حصل الوقت فيشرع في الايام مع اول العمل بحيث لا يقع
 منه غير ما لا يمكن بعد الدخول ويكره ان يحل وجوبها قبل الشروع في الزمان يحصل اليقين
 بكونها في السنة فيكون ذلك الجواب القديم من باب المقدمه كما مر من اسن الاصل فلم يكن
 المقتضى ان لا ياصل الا بغيره ولكن بعدة ان المقدار متفرق في كل وقتها الاول الفعل ليس ببعض
 عدم الفهم لو تحلل زمان ما سبق الحرج والضيقة فقالوا نقلوا والشرعية الصحيحة تقتضي مع المطاع
 من الشرع في امرها انما كانت العبادات خصوصاً الاعتكاف عنها ولعل كونه مثل ذلك
 الفعل لله فلا يبعد ما يجوز في السنة بعد تحقق اول الوقت عدم تحقق التكليف لا بعد ذلك
 ولا يكون خيراً من ذلك الجواب باعتبار عدم تبصره او بكونه المقصد السابق او انه ليس بداخل حقيقة
 زمان الفعل المكلف فاقوا الوجوب بعد دخول الوقت وفعل السنة وهذا بعينه مثل سنة البيت
 بنحو والمؤمنين ثم ان الظاهر انما يكفي السنة الاولى فلا يحتاج الى تنبيه في بعضه من اليومين وانما
 واجبا لدخولها في السنة الاولى وان كانت مستحبة باعتبار الاصل والشرع فان الظاهر ان
 يكون فلا يستلزم قبل ان يلزم للجماع الوجوب والندبة في الثالث في الصلوة الوجبة المشتملة على
 المندوبات مع نية الوجوب وكما هو الحال في المندوبات حيث يجب بعد ذلك فانما في السنة حذر
 الواجبات الوجوبية والمندوبات المندوبات التي تدعى الى ما سار العبادات المشتملة عليها ولا يخطئ ان
 ينوي في اليوم الثالث فعله من اول الليل لا على تقدير القول بوجوب الثالث في الظاهر
 وجوب الليل السابق على ذلك لعدم جواز الفصل عند بين السنة بعدم الاعتكاف فينوي
 وجوبه مع النهار وصوم النهار ايضا كما مر في الاول يخطئ ان ينوي في اول النهار ايضا
 لاحتمال دخول الليل في اليومين السابقين فلا يكون الاعتكاف بعد واجبا وانما لا يجب الا لاحتياط

كما هو في المتن وهو لا يشرع واضع إذا الأصل عدم الاستصحاب وهو جواز الخروج بعد الوجوب
 العمل عقلاني لا اعتكاف في المنادى وغيره مع التصريح بالعارض في رواية عن زيد بن
 علي قال لا إذا اعتكفت الصلوة لم يجره قال لا يكون الاعتكاف أقل من ثلاث أيام واشتراطه على
 في اعتكاف كالشرط في ثلاثين من ثلاثين اعتكاف عند عارض من عارض من عارض من
 أمر الله والتشبيه بصلواته على من وجب في حقه أو جبره بصلواته على من وجب عليه
 قال في المعتكف ان شرطه كما يشترط الذي يجره في حقه أو جبره بصلواته على من وجب عليه
 الحائط المشقة قال لا بأس باعتكافه على السلام من المراكب في حقه أو جبره بصلواته على من وجب عليه
 بالزمن وجبها خرجت حين بعثها قدوة من المسجد إلى بيتها فليست له وجبها في حقه أو جبره بصلواته على من وجب عليه
 اعتكفت في المسجد قبل ان يجره من ثلاثين من ثلاثين اعتكافها فان عليها المظاهر لان
 يجره ما طلق الشرط وظاهرها ما سقط الكفارة مع الشرط الذي يكونه عقيداً بالعارض إذا نظر
 في الجواز ما حصل العارض المعنى المتعبد به بل يجره على الخروج كما يظهر منها ويمكن جعل التقليد
 باعتبار ما قد تكون عارضة من قبلها إياه ويمكن تجزئ شرط الخروج متى شاء وأراد الخروج في سنة
 لا الوجوب يكون فيه سقط الكفارة المذكورة ثم ان لم يقل بالوجوب بالشرع والواجب أيضاً
 مع القول بما يقتضيه من سنة المندوب الأصل ان لا خلاف بين هذا الوجوب والشرط لعدم بعد
 تعيين بعده ولا يمكن ذلك سنة الواجب بالنذر لأن الخروج متى شاء سنة هذا الوجوب وسعيد
 تعيين يوم المشقة نعم يمكن ذلك سنة الواجب بعد الشرع على بعد الان يشترط في عارض
 في الجواز ويجعل العارض عام ما يشترط عدم الزوج فتأمل على انها اشتملت على وجوبها مطلقاً
 قيل الثالث قد عارض على عدمه وعلى كون كفاية تمتل كفاية الظاهر والشهور انها لشك كفاية
 الظاهر لعدم صحة دليل على كونه شرطاً على معنى من جعل القدوم مانعاً للوقوف مثلاً والظاهر عدم
 وجوب الاعتكاف في الندوب إلا اليوم الثالث وجواز الخروج من الاعتكاف الواجب وعدم
 الكفارة مع الشرط وعرض العارض للمانع ويجوز الشرط أيضاً معه ومع عدم كونها مانعاً في سنة
 الفصل على الظاهر من الخبر المذكور على لا في الواجب المندوب فقد يكون الفايده جواز الخروج في
 الجملة وعدم الكفارة أيضاً كذلك حفظ كلام الشيخ حيث ملحق الخروج بدون الشرط في ثلث
 جهته معه وكذلك الأقدم أيضاً في عدم لزوم كون العارض مانعاً عن الاعتكاف ويمكن
 كون الفايده تسوية الخروج كقولنا وإما جعل القدوم مانعاً من غير تقييد كالعرض وجعل الفايده مع

وأما من ادعى أن أقل من ثلاثة أيام فقليل فثبت ثلثه لأن من توقفه على ما يحكمه ويمكن أن
 يكون بمعنى أنجب لخصه هذا الاحتكاك من وجوده احتكاك في ثلثة أيام وإن كان الزائد
 الغير المذكور وقاصا بطريق الدواب فلو لم يكن ندوبا لم يجرى الوجوب من المذكور
 بصريحها ولو لم يكن ثلثا لكان على من ادعى وجوبه أن يثبت أن أوله من ثلثه أيضا
 فلو ثبت فحصل عدم الوجوب وبطلان الدليل المذكور فغير شرع في الأول منه بالبطلان
 أو قبله دون الثلث قطعاً عن احتمال الوجوب هنا في الدواب مثلاً كما تقدم فثبت في **المراد**
 قال شرط المتابع لفظاً أن يقول اعتكف مستديراً من غير أن يثبت أن أوله من ثلثه أو معنى
 أن يقول اعتكف مستديراً من أول الشهر مثلاً يجب عليه أن يثبت أن أوله من ثلثه
 فالاول المشروط وهو المتابع فإن كان لفظاً قال المتابع فثبت أنه متابع كما هو الشرط ولا يخفى
 التلوه فالظاهر أن كثره يختلف لئلا وإن كان معنى مع ما فعله وقسم سابق والظاهر على تقدير **كونه**
 ما فعله فالثاني لا يثبت هنا أيضاً وجب الاستيفاء في الأول لعدم الالتئام بالمورد بشرط
 في العدة لا يجب عمله مع عدم تعيين الزمان واضح ومعه أشكال الالتئام بالمتابع في محل
 والاستيفاء في الغضا الحوط وأعلم أن المسئلة التي عن النص يمكن أن يقال إن الالتئام
 مطلقاً من التعديل المذكور وإن لم يترك المتابع لخصه وقوع ما فعله احتكاكاً فالاول عدم
 اشتراط صحة بقول الباقي ولا يثبت فيه بشرطه المتابع بل إن ما يقتضي الوجوب فقط وهو
 الالتئام في المتابع معنى وبالجملة يحصل عدم الفرق بينه وبين الالتئام ووجه الفرق أن
 شرط المتابع لفظاً يقتضي كون المذكور وهو المتابع فلا يخرج عن العدة إلا بغيره ولا والمتابع
 معنى فإنه ما يقتضي وجوب جميع المتابع فلما وقع صحيحاً يخرج عن العدة فإن صوم شهرين
 مثلاً لا يلتزم عدم صحة الالتئام بالكل أو قسمه مع وجوب شهر رمضان وأما الكفارة
 فيمكن وجوبها مع تعيين الزمان وعدمه مع عدم الفرق لا بحيث يمكن الاستدراك بل يجب
 الاستيفاء في وقتها مطلقاً لأن الظاهر المشروط كونه جادة واحدة بالشرط المذكور فيستند
 بالبطلان عدم الالتئام بالمورد مع وجود زمانه في فعله فيه ويحصل عدم الالتئام أيضاً لعدم
 عدم التبيين بالشرع ويمكن أن يقال أيضاً بعدم فصل ما خرج وقتاً في الباقي لالتزامات
 وقتها والقضا لا بد من أمر بدو ليس ولكن الظاهر الفصل ماورد في الخبرين الصحيحين كما
 سيأتي من وجوب الأحادة على الحائض والمرضى بل دفع المانع وهما بالشرط المذكور في وقتها

وجوب القضاء في سائر المقتنيات وان على المدين بقاءه فان ابيع اعتكافا فيجب له ان لا يخرج
ما يفي بموافاته من الاول وان يجب كفاية الاعتكاف لرفع الجوع بها مثل الزرع وتوابعه
بعد الخروج لما في الصبح وجوبها على المرأة المعتكفة باذن زوجها وان خرجت قبل الثالثة
واقعة هازجها ويحمل لعدم نفي الحكم بطلان الاعتكاف للخروج ونحوها مما لا يوجد بها
وماتلوا ان التعريف للثلاث اشاع عدم شرط التتابع طلقا فهو لا يصدق الاعتكاف في المشرط
مع وجود الشرط المقتضى **قوله** ولو طلق الا بعد ثلثين ان يعتكفها الا ان قد يتم تحقيق هذا
ما سبق فذكر ان في ثمة الوجوب خصوصاً في غير الرابع فلما لا يجوز فيه التنبه فيها
مطلقا لا ما يقع في الشاعلي الاحتال وكذا يجوز في ثمة الاربعه مثل الرابع **قوله** ولو نزل اعتكاف
النهار وجب الليل ايضا فذكر ليله ايضا ولو قيد بقطيعة يحمل البطلان وكذا ريل قوله ولو
عدم اعتكافه في الزرع او اعتكافه في الليل **قوله** ويشترط في المدين بقاء الزرع والولي اشتراط
الزرع مع ايقاعها بالصوم من باطل ما سبق في الصوم وكذا المملوك على ذلك التقدير
مع الصوم والبيع فلا ان الظان منعهما ما احضرها في شيء ومنعهما يحتاج الى الاذن وهو
المملوك اظهر في صحته ولو لا المقتضى اشارة الى اشتراط اذ ان الزرع حشر قال فيها
بشيء معتكفة بان ذبحها فاما ثلثين الظاهر ان الرجوع بعد الاذن لا يجب لانه لو كان
بالاذن لا يجوز الاخراج والظاهر ان ذلك لا كان في الصوم مندوب مع القول لاشترط
وايضا الظاهر وجوب التام ان لو انا السقط بعد الوجوب **قوله** ولو هابها او اخذها ولو ناز
مولاه الايام واعتكف العتقة فوبته حاز له الدار والدينه مولا عنه فلا يجوز ويخرج لو شغ
هذمه الضرب المولدة فوبته ضرر ان يذله يحصل للاشتغال بغيره ما لا لغارة في الكتب
ظاهر واتسع عنه فليس واقع لا يجوز له التصرف هذا اليوم باق في زاد وهذا من جلته
ومن علم انه لا يجوز صرف فوبته فيما يحصل الضرر بالمولدة فوبته اذا لم تكن عادة ولو اشتغل
للولي عيشة فخال وايضا ان هذا على تقدير كون صورته شرعا **قوله** ولا يجوز الخروج الى غيره
اشارة الى عدم جواز الخروج من المسجد الى غيره المستثنى على ما يشرح في بطلان اركان الاحتال
بغير ثلثين الا ان لا اثم مع الاكله ولا يبطل نسيانا لانه عدد عكده ظاهر كلامهم وفيه تأمل
اذ الاكله والنسيان كلاما مذكور في عدم البطلان مطلقا لا مع طول الخروج المناقض للاعتكاف عادة
من غير ليل فارقوا والظاهر عدم البطلان مطلقا لا مع طول الخروج المناقض للاعتكاف عادة

المسجد ساقية خرج اليها الان بجميع اعضائهم ان يكون من اهل الاستقام فيجدوا المشقة في نقلها
لكامل الناس وقد رتبوا ما يجوز ان يولد عنها الى منزله وان كان بعد ما يولد له المصدق من الزاوية
وهو قريب من المسجد ففضلوا له من ارباب الاحبار من المشقة في الاستقام بل يعضوا الى منزله لا
فريقين ان يكون منزل بعد ما يولد له في ارض اخرى فاشترط ذلك المخرج عن سبيل الاعتكاف
ان يكون من خارج البلد لا يولد في داخله ولا يخرج من خارج البصرة ولا ضرورة في ما ذكره
خصوصا في نقل الصدوق الذي هو في الاموال يبيت من غير ان يحصل اليه الشر ويأمن بمشايخ
في الدعاء منه لان يقال ان اداء ايجاز المخرج لصورة فعله يخرج الى ابن بري وفيه بعدا
فقد استوطى بعدا في ضرورة والمعارف فقل وكذا يجوز المخرج لشهادة الجناح لعل المراد
الخروج للحاكم الجناح مثل الشيع والصلح لا يخرج للمصادفة وقد رافق العيصيين المنفقين
اجزاء والاجزاء ما يوجد مرضا وما في الاخر دليل عيادة المريض ايضا مع العموم الواردة
في ذلك وعلل شيع المؤمنين الى ذلك يحصل وكذا اقامت الشهادة والاشك في الجواز على نقله وانما
الشاهدة المعتكف وعدم مكان الا اذا ابا المخرج واتان عن غير فعل التامل كما ذكرنا في جواز
المادة وتيسير الجنازة فقل في المنة يخرج من المخرج سواء كان الاعتكاف واجبا او ندبا
متابعة وغيره في غير غير الامام وقال ايضا يجوز زيادة الوالد في الجنازة لانه طاعة فلا يكون
منافا للاعتكاف وفيما قلنا في الجنازة ولا يفسد كونه عيادة والاشك في هذه الا زيادة
الاجزاء وسائر الاجزاء واجبات المؤمنين وغيره لا عيادة فلو كان لهم فيها نص واجماع فيها والا
والمنع والخطو القدم وقد نقلت في الفقيه ما يدل على المخرج لفضل عيادة المؤمنين من سائر
مؤمنين من مات قال شيخنا العبد المخلص بن علي عليه السلام فانه رجل قال له ابن رسول الله ص
انيت اعتكافا فقال له المراس ولكني سمعت ابا علي عليه السلام يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وآله
قال من سقى وجعته المسلم كان الله شفعه الا ان سقى وجعته اثم قال ابن رسول الله ص
يشترط ان يخرج لفضل حاجته كل مسلم وكل ما يكون غايته كثيرا وعظما اعظم من الاعتكاف
واكثر غرض في الاعتكاف الواجب مع الارسال وعدم العلم بمؤمن الا ان نقله الصدوق في
كتاب الذي ضمن صحة ما فيه وكونه بينه وبين الله تعالى وهو معروف وقال في المتن في الاشيع
يجوز الخروج ان يؤخذ ثمان خالج المسجد واليكه وبين المسجد فقل الخراج عن بعض
الحائز قال ايضا يجوز المعتكف الضعوف الى سطح المسجد لا يشر من جلته وفيها تامل لان سطحها

بحيث لا يخلو من مكنت في لغة النبي لو خرج مع شيان وقطاول بطل الاعتكاف فخلوا وما تأويل
 عليه من الخروج فهو الإجماع وهو قول العلماء كقولنا لا يخلو من مكنت ولو خرج من المسجد
 أو كنت بالمدينة وشهر رمضان قلت لا عبد الله عليه السلام في إيمان أن اعتكاف فإذا أقول
 وماذا الغرض على من ينسب فقال الإجماع من المسجد لا يخلو من مكنتها ولا يخلو من مكنتها حتى تعود
 إلى مكان من غير مكنت في النقيض وان لو كنت بمكة في حجة عبد الله من سنان عن أبي
 عبد الله عليه السلام قال ليس المعتكف يخرج إلا إلى الحاجة **والحاجة** وما يخلو من مكنت الحلي في
 الفقيه وهو سنة فكان في عز وبقية الله عليه السلام لا يخرج من المسجد إلا إلى الحاجة وما يخلو من مكنت
 الحاجة لا يخرج من المسجد إلا إلى الحاجة وما يخلو من مكنت الحاجة لا يخرج من المسجد إلا إلى الحاجة
 ويخرج وقال الاعتكاف والمراد به أن لا يخرج من المسجد إلا إلى الحاجة وما يخلو من مكنت الحاجة لا يخرج من المسجد إلا إلى الحاجة
 الزمان وقيل الخلاف عن بعض العامة وكذلك خلاف عندنا وبينهم في المنافاة بين الخروج والاعتكاف
 من مفهوم الروايات وتفسير الاعتكاف في الإجماع يخرج راسه ليدخل في شئ ويخرج منه ويخرج
 بعض حواصليهم من حليته إلى ذلك المنافاة في الاعتكاف فخرج به حليته لا يخرج بعض
 وجوبه تعالى شئ من ذلك إلا أن لا يخرج من المسجد إلا إلى الحاجة وما يخلو من مكنت الحاجة لا يخرج من المسجد إلا إلى الحاجة
 عدمه حافظ التعليل بقوله لأن المنافاة التي هي إخراج البعض إخراجاً لا يخلو من مكنت الحاجة لا يخرج من المسجد إلا إلى الحاجة
 يؤيده وصريح في الشئ من ذلك عدم التراجع في إخراج الراس إلى ما قبله من المكنت الحاجة لا يخرج من المسجد إلا إلى الحاجة
 ما نقل وسنعه إلا الراس ليس له الخروج من المسجد وإن كان ذلك نظراً في وجوب الكون في المسجد ولا
 صدق مع إخراج البعض لأن المتبادر هو الكون بمجدة المسجد فتأمل فيمن أتباع العرف في المنافاة
 مع مثل إخراج اليد إلى كونه غير صحيح في الإتيان فتأمل **قوله** فإنه مضت ثلاثة على الوقت
 خروجه واللازم أن يخرج في الإجماع لم يخرج قبل مضى ثلثه بطل الاعتكاف بالكلية
 فلا يصح شئ من سنان خرج بعد نصف ما فعله كان بالشرائط قوله لا في الضرورة مستثنى
 قوله لا يجوز الخروج أي لا يجوز ذلك إلا في الضرورة المحتاج إليها في الجملة وما ورد عليه النص
 كقضاء الحاجة كتركها عن الخروج إلى الخلاص ليدخلها مع ما تقدم في الرواية خصوصاً في
 أحوالها ويمكن التعميم وكذا الفصل الرابع عشر في إجماعنا أن يباودر الخروج باليتم
 إذا كان في المسجد ويخرج ويقبض ويخرج ويبقى في الإقتضار على الواجبات واحتياطاً
 قريب الطرق وأقربها مواضع الخلاف والغسل ولو كان في غير وقت الصلاة النبي لو كان في المناسبات

فبإبصار العتق فقال لا يصل العتق في أمر واجب عليه والخبر كان الغرض
رباعا إلى المسألة وأما رابع الحكماء هو الظاهر بأن قوله أيضا بما أو من آخره وهو
متمم لغيره في الأمر ولا يخرج العتق من المحذور إلا بعلامة فيدل على جواز العتق وقد وثق
الأخبار المتقدمة مع عدم صحة هذا الخبر وأما ما ذكرنا من الظاهر أن الإمام عليه السلام قال
يخرج قوله على إلام والظاهر يجوز من وجه إلى الجملة إذا كان الوجه في غير وجه الاحتكاف
وقد وثقه **قوله** والمطلقة يجبها في الأمر ولا يلزم فيها من الاحتكاف الواجب وهو وجه
الاعتداد في بيت فوجهها وعدم جواز الخروج والإخراج عندمكن وجوبه غير ظاهر لا يجب
الاحتكاف أيضا والمضرب مقدم مع التعارض لأن يقال الأمر معلوم بالقرآن بحسب
إجماع الأئمة والأخبار أيضا بخلاف الثاني ومع ذلك لا يلزم الإجماع لعدم دلالة الأول على
الخروج عن محل الاحتكاف والاعتداد في بيت لا يخرج المستلزم لذلك فقل ولا يعد الخروج
في بيت المعين كإشغال في الدروس وقال المصنف في المنتهى وأما قلت العتق إيمان وتوجيها
أثبت وأحدث في بينها استبعدت الاحتكاف قال الشيخ وجوب الخروج عن ظاهر خصوصاً
أثبت وقد كان في كلامه إشارة إلى هذا ما هو واجب القضاء بعد فترة فإن لم يوجب القضاء
وجوبه كما في حال المرض والحض فقال ويدل على القضاء حال المرض والحض صحت عند
الجماع التفحص عن عبد الله عليه السلام قال إذا من المصنف لو طهر المرأة المستكف فانه
في بيتة بعد إلام أو بصوم امرأة الاحتكاف قال في الكافي وفي رواية أخرى عند ليس
بوضوء الذي يمكن حملها على من اشتهد تقدم من عدم ظهور السند ويدل عليه أيضا صحة
وجوبه عن أبي عبد الله عليه السلام في العتق إذا طهرت قال في توضيح إمامنا وأما طهرت
فقت ما عليها والظاهر أن المراد بوجوب القضاء مع وجوب الإسهال وعدم الاشتغال بالعتق
لأن حكم النساء في المحاض والمساكن لا يمنع من الاحتكاف لأنها يحكم الظاهر مع الاحتكاف
وهذا في المنتهى وهذا يدل على جواز إلام الجائسة في الجائزة الحمد كاستثناء بالجماع وأما أن
قال بعدم إلامها مطلقا كآدم وعلامة شرط من الكوش ويخرج المظان **قوله** ولا يخرج
الزوجهما التام الخ الثاني من الخبرات النساء نظرا إلى اعتبارها بالشرع وإجماعنا أنما نقرهم
أما في جواب المضرب بالجماع أمّا النص في قوله تعالى ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساكن
لأنه إذا دارة الجماع والخيار لا يجزي وأما الجماع فقد نقل المصنف إجماع الأئمة على ذلك في المنتهى

يكون جناس المسجد كما قد يقع بيت في المسجد فيكون سطره اخلا ولا فسكلا لا لاطوط المنع
يقوم الى اخره يعني اذا خرج من جوارحه لم يجد الجرح ليدخله الجرح والمشي تحت الظل
والصلوات خارجا لا يكون حقيقيا في وقتها اذا خرج من قبل ثم رجع الى وقتها ايضا تحت الظل
عن الشيخ والزمي رواه في مشرق الشمس في سنة ثمان مائة وسبعين عن ابن عبد الله عليه السلام لا يخرج
عن المسجد الا لحاجة لا لغيرها ولا للتعديت ظلاله من غير ان يملك وما في صحته العبد للشد
من قولا لا يخرج حتى تصح المنع من الجلوس تحت الظل او مطلقا ولا يخرج من المشي تحت الظل
ولا الوقوف على اربابهم وقد نقل الامام على عدم الاستقلال بالوقت للمعتكف مطلقا
لا يخطئ ان يحصل اليقين في العبادة ولا يحصل مع غيره ولا شك ان احوط ما ذكره هو
في غير محل الاحتكاك بالخرج مطلقا خصوصا تحت الظل من هذه الديات واما ما ذكره في
شك الخلل بالخلاف واما اكل الجلوس من حراما وكذا تحت الظل حرما لغيره القول بان الحرمة
القاتية هو الجلوس تحت الظل احرما او كانت تحت الظل احرما قال الشيخ على العمل بالمثل فتأمل
كما يحرم المشي في اكثر العبادات وهذا اشارة الى الخلاف واما الضلوع في غير المسجد اعكتف
فيهما الظاهر وجاز هذا الامر ضرورة بحيث يضيق الوقت بعد الخروج ضرورة ولا يجوز
اذا كانا محمودا في كل واحد بل يجب والظن عدم ابطال الاعتكاف وعدم اعادة الصلوة
الخارج المنصبة فيكون الاول لا في ثبوت كراهة الخروج من حياها بل يصلي في بيت اراذه
مكتوب على وجهه منصوص من حرام في العقيدة والا كافي عن ابن عبد الله عليه السلام لا يعكف في غير
صلى في اي بيوتها شاء سواء عليه المسجد صلى فيه بيوتها اذا كان القاري او العاقل لما
مرور في هذه في العقيدة الصريح عن ابن عبد الله عليه السلام وحل الشيخ ذلك بعد الخروج في غير
المعكف من عدم جواز الخروج الا للضرورة ويمكن الخروج والصلوة في بيوتها الا للضرورة لظاهر
الرواية وتحصيل المنع بالخروج للصلوة في غير بيوت مكهظن الزواجر والاولى بان ذكره ايضا
على من رواه ابن عبد الله بن سنان قال سمعت يقول المعكف في بيوتها شاء ما شاء
في المسجد او بيوتها وفقا للاصلح المعكوف في غيرها الا ان يكون سجدا صلى الله عليه
والرأى في مسجد من سجد الحائز ولا يصل المعكوف في بيت غيره من المسجد الذي اعكف فيه
لا يكره فان يعكف بغيره شاء الا انها كراهية الله ولا يخرج المعكوف عن المسجد الا في حاجة
قالوا عليه السلام فان لم يمكنه بغيره شاء ان يلبس به صلى الله عليه الاعتكاف لا في ارضه

مستقبل وابعده عن جميع الصانع المتقصد عن العبادة مثل الحياطة لعل الدليل والاصل
 حصر الخيرات وبعدها عن ما عدت من الخيرات في الدروس والشرائع والمتن
 غير ما تم لو كانت ما اعتد من الواجبات والمصلين عن صلواتهم في المسجد من حرام على المعتكف
 وغيره وابعده عن جعل الكفاية التي هي عبارة عما كان الغرض منها ان يحصل المال ايضا ولا
 شك في استقامه ما يحتاج اليه وادب من ان يتكلم في المعتكف على ما يحرم على غيره
 حتى ليس الخيط وشرا لاس ولا يذلل له الا انما هو المستوفى على ما يجد ويدل على ما
 سبق على ان يكون مثله لتقل عن النبي صلى الله عليه واله والائمة عليهم السلام والفتاوى
 وفي الله عليهم فتأمل ثم اعلم انه في اعتكافه من الحج والشرافيل بنفسه وان لا يحصل ذلك وقد
 تفصيل منه في البيع بعد الشراء وان كان القطع افساد الاعتكاف فخرج للاصل وعدم الدليل
 فكما يخرج الخيرات مثل الطيب ولسر النساء وتبيلها الخمر من شهوة الاجماع وان كان لا يحرم
 في غيره والدليل ايضا الاكل والشرب وان كان المراد بالثلثة الايام الحان شرب ولا
 يجوز ثم الحان والظان المراد به ما كان في الدليل في طيبه من النباتات ويجوز دخول الفواكه
 الطيبة فيرجع وليس بظاهروا للاصل دليل قوي وانما تفرق واستدعا الذي فيه ظاهروا في الدليل
 كما افادوا الاعتكاف فخرج وهذا ما عده في عبادات المعتكف من الدوس ثم نقل في المتن على الصحيح
 ما يصلح ولا يلا عليه حيث قال في الشرح في الجملة ويجب على المعتكف ان يتجنب جميع ما يتجنب
 الحرم وقال في المبسوط قد روي ان يجب طيبته الحرم وهو مخصوص بقلناه من الوحي
 والمباشرة والقبلة والملازمة واستقر المأل بجميع اسباب الخروج من المسجد الا الضرورة
 والبيع والشراء ويجوز له ان يتكلم في كل طيبات وليم الطيب واكل الصيد ومعدا تكاح
 والرواية التي اشار اليها في وجوه في الاصول المشهورة الموجودة لان على الظاهر كبر
 صحتها وبعدها عن ما يتجنبها بالكلية فيكون الوجه لعله الاجماع ويحرم وبيان ايضا ان
 فحاشا له ان يريه قوله ان يتكلم معدا تكاح لنفسه ولقوله معدا تكاح لغيره وحضوره
 عنده ويحرم ثم الطيب ايضا غير ما يناسب ما في صحته بعيدا عنه على الكرامة بالنسبة
 الى الله فقط وهو غير مناسب مع عدم المقصود في المباشرة والقبلة والملازمة
 وهذا يعم الحوازم من التديب كما قلناه انما ولوجود دليل يحرم ثم الطيب قال الحق
 في المتن بعد كلام المبسوط الاخر بما قاله في النهاية لانه الحديث على ما يستعمل في صحيحه

عبده والاحتياط ايضا يقتضي الاجتناب قال الحق ولا يلازم ان يكون في المسجد ويقتل
 في طينته بغير خارج المسجد ولا يجوز له ان يخرج للعبادة ولا لغيرها ولا يجوز له ان يخرج
 في المسجد اذنية ولا ان يقتصد ولا يجوز له ان يخرج للعبادة ولا لغيرها ولا يجوز له ان يخرج
 في خارج المسجد لاستقبال الا لظن الخواص في المسجد ايضا وان يريه العبادة الوضوء في
 الغير لانه لا بد من الاكبر والتيمم بها ولا يقتضي رفع الحدث الاكبر ولا يحل الخروج منها
 ثم الظاهر عدم الخروج للاعتكاف المتقصد ايضا ويرد عليه ما سبق ويحرم من قوله ولا يجوز
 يخرج لعل له ولا من منه بدخول الخروج الى الملبس بسند يروى في تامل لان في مقتضى ما سبق
 فكيف غير ما يفي على الخروج الى الملبس في الاضداد وانما العبادة فقط غير في الاعتكاف في
 ابو عبيد وغيره مطلقا ايضا ظاهر من ان لا يغنيهم الامر بظاهر اي وانما حسن ما
 التطف واللازمة للمادة والترك من قول تعالى وفيها لهم بالحق هو الحسن ولا يستعمل معهم
 حواسل للمادة واللازمة لا يطرأ حسن وهو غير المباشرة في الملاحظة الدعوى الى الحان
 عدم اذى الختم في البحث حتى لا يرفع الصوت وجميع ما ياتي في الحان الطهارة والادب لا حسن
 وتكره الطهارة ولهذا قال تعالى في ارسال موسى وهو يرون عليه التلذذ في فرعون وقوله
 قولنا ليتنا وعذرا كان وجبا مع الكفار في دعوتهم الى الاسلام فكيف مع المؤمنين الذين
 في الامور الخفية والذين يلهي بغير الجهاد والمزاجية وفي تركه ثواب عظيم ولو كان محققا
 من روى ان قال صلى الله عليه وسلم من ترك الجهاد فهو محق في البيت في الجنة لاهل ومن تركه المراء
 وهو بطل في البيت في ارض الجنة وعمن سلم روى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه
 واله وان اول ما عاهد الله في وفيها في عهده عبادة الاقوام وشرب الخمر والاعتكاف
 فقال صلى الله عليه واله لا يستكمل عند حقيقة الايمان حتى يدع المراء وان كان محققا في الاضداد
 المراء وروى في الانسان فضله شرب الخمر وخلق بغيره منته فلا يمارى في احوال
 كان لاجلها لا بنفسه وينبغي وعمره من حقائق الدين ودعى عن المراء واول ما عاهد الله في
 وان قالوا خرج علينا رسول الله صلى الله عليه واله في ارضه حتى تمارى في من امر الله في غضب
 غضبا شديدا لم يرض مثل قال انا لله من كان قتلتم هذا رداء المراء فان المؤمن لا يمارى
 ذر طمنا فان المراء قد شربا رتد والمراء فان المراء لا تشفع في يوم القيمة وذو المراء
 فاني نعم شلتا ايات في الجنة في انفسها واسطفا واعلاها لمن تراء المراء وهو صادق ذو المراء

بالدين ويحفظ ان لا يكون ذلك محموا وما لم يعلم مقصوده وان كان هذا وان كان
تطويلا خارجا عن رده في الجملة ولكن لما كان المقصود توضح المقام فلا يضر من ان الله تعالى
يعقوا ولما المناظره الخاليه من المسفه مثل المراء وغيره فلا يشك في جواز بله استحقاقا
قال في المتن يجب في دين العلم والمناظره فيه وتعليمه وتعليمه الاستكشاف بل هو افضل
من الصلوات المندوبه ولكن خلقه من المفسد الملكة فادرجا فيمكن الانشا في تركوا الاشياء
بغير من العبادات خصوصها بالنسبة الى بعض المعلمين والمعلمين قال في شرح الشريعة وافي
الغرض من الجدل في المسئلة العلمية مجرد اظهار الحق ودره التحصن عن الخطا كما ان من افضل افعالنا
قالا في زهير ما يجوز منه وما يجب ويستحب اليه فخصه بالكل من يجوز والى بعض كونه وجوبا
الجملة من كابر القبايح فمران الظاهر عدم تحريمه في المباحات مثل الحديث والكل
بالمباح بل قال في المتن انصت حرام وقد تقدم ولا تعلم غلغا ان المسلمين في شرع الاسلام
عن اكلهم ولهذا قال المصنف وغيره ويجوز النظر في المعاش والنحو في المباح اي بدونه
معاشه من الزناعات والتجارات والنظر في اصلاح القرى والمساكين ونكته الاشياء
بل لا يضره ولا يشغل اياها بالمباحات سوى الواجبات ولكن ينبغي صرف الاوقات في العبادات
دايم مخصوصا في الاحتكاف قال في المقام كما يقتضي الاشتغال بالادب الديني من اضاف
المعاش ينبغي القول بالمتدبر علاما بمفهوم الذي على البيع والشراة لا السيد المقتضى في تحريم
والبيع والشراة الاختلاف في عدم ظهوره في تحريمه في الاشتغال عليه صحيحه او غير ذلك وانما لا ينطبق
ولام مفهوم فيها بل على تحريمه من المعاش بل المفهوم حيث فحقنا بعض المتكبر بل على عدم
تحريمه الغير كما نرى بل المفهوم غير المصطلح بل يمكن شراة البيع والشراة الاشتغال على الاشياء
به وليس ذلك بمفهوم والاول من تحريمه في الاشياء الضرورية ولا في بل قد يصح يجوز الاستشغال
بالمباحات كما تقدم وقال ايضا **المعبر** تحريمه في الصنائع المشتهلة على العبادات وكما قال في غير ايشه
وما عرفت وجبه وم اعرف وقيل ايضا بفساده جميع افعاله مثل البيع وغيره وممكن
قوله وينسب كلما يند الصوم وهو ظاهر وقد رت الاشياء **قوله** فان افطره المتعين
حجب الكفارة في افطار الصوم في الاحتكاف المتعين لو كان افطار الصوم موجبا لكفارة كان لغرض
بند وشبهه من على وجوب الكفارة في الصوم كفارة تركه ذلك الصوم اما لو يكن الصوم
كذلك كالتصاقل انوارا وشلا وانما الشدوب فاختار الكفارة فالظاهر مطلقا بل من كفارة

ظان ان اعاني عند شئ بعد عبادة الاوثان المرو عنه صلى الله عليه واله لثقت من اني الله عز وجل
بين خلق الخلق في اربابا من حسن خلقه وصلى الله في الغيب والمخطف وتزلزلنا واواركا
عقوا وغير ذلك واتحقيقه في الظاهر ان المراد بالحوادث في البحث ورد كالم الحزم وذلك
لذلك ونحوها بشرط عدم قصد صريح في اظهار الحق على وجه ظاهر من غير ستم في التبع
سلكا كما في الاشارة وفي الاشياء بل قد يكون في التواخيلا وقد يكون سببا وهو لو قد
يكون سببا اذا كان في الغرض من اظهار الحق مع عدم تعقل النفع وبين فيه وجه له ولو نزع علم
الشيء على الحق وقد يكون سببا في الاشتغال على ما ترفع اعتدال في الوقوع ما قد يكون
حوالما ان يكون في الغرض الاثام واظهار الغلب وقضيض الحزم وتبين في الحق وابطال
تجديد اظهار له وتكرية نفسه وغير ذلك من الاعراض الفاسدة البهكت التي لا يخرج عنها
الامر عند الله بل الحاصل عن الغرض الصحيح واظهار الحق مطلقا والمستمر تركه في الحق مع تعليم
او تعليم ورى وغير ذلك في الشهاد الثاني رحمه الله في شرح الشرايع الحامات والمراعاة
الحادثة والجدل والمراد هنا الجدل على الدين وسوى محمد ونبات القسيسات والغلبة
للمؤمنين المتبين في العلم وهذا النسخ محررة غير الاعتكاف ايضا كما في الحزم من يقر بقول
المراعات في كلام الغلبا حقل فيه لغرض من سوى تعقير فائدة اظهار توبك عليه الحق
وهي انما يعلم بانتهى واسيا في قتال وسته الاوابية انما عين رد الحق في موضع منها
في موضع اخر واعلم وحقيقة المراد للاعرض على كلام الغير باظهار حقل فيه لظنا او معنى
ان قصد الغيرة من بين امر الله تعالى برفق له المراد يحصل في تركه في الاعراض بكم كلامه
فان كان حقا وجب تصديق بمراد القلب واظهار صدق حيث يطلب منه وان كان باطلا ولو
كان متعلقا بالمواد التي فاسكت عنها في المحض الذي عن المذكر بشرط الحق والظن ان اراد
بيان المراد من الغيرة في الآخرة والخيار وكان يريد ما رآه الله به ما جوده الله والاقتد علم
ان من المراد ما هو جائز بل واجب وان قد يكون المراد محقا وان لو قصد امره بنبينا جازين
اظهار وليس بمعاقب وليس ذلك لغرضي ومع ذلك لفظه ديني ايضا كما في غير مناسبات قد بين
الانسان حقل كلام شخص لاظهار الحق فقط من هو موثقه كثيرا في بعض الاعراض بعض العلماء
على بعض المباني والاتفاق بالموافاة لاصلا بانه يجوز الاحتضار بها وانما قلص عن المقصود انه
غير منطبق بعقوبت المرء من غير ان يحل قبل المعنى الشرعي الذي في المسائل التي لا دخل لها

الاعتكاف قال عدم الدليل وإنما الدليل في تحمل كفارة شهر رمضان وقد مر مع ما مر ولو قيل
 بالتحمل في الألفية مع القول بالجمع للفناء بالحرم في الصوم والاعتكاف بالصواب في عشر
 كفارة وعلى احتمال التثنية التحمل بالجمع ثمانية عشر فافهم وأعلم أن العذر على رجل المولى قضاء
 اعتكاف لميت وجوز المقام الاستتار فيه بله ولا دليل على جواز رجل المولى أن لا يعبد الله في
 وبالأستاتية مع احتمال الجواز وإن نقلت قال الدرس في خبره وجوب قضاء الاعتكاف
 قال وأما الذين فرغ القصة في الأمل بالطلاق والأصوصة الاعتكاف في غيرها فأنظر أن ذلك
 لعدم ظهور الشخص وان الكفارة في راتنا الصوم شهر رمضان أو الصوم التذوق وشبهه
 الاعتكاف في غير هذه الثالث على القول بوجوب وكذا فهم من الدرس أيضا ولكن في
 ظاهرها وإيات كفارة الاعتكاف في العتق وغيره أيضا وإن كفارة الظاهر والكفارة شهر
 على ما هو بعض الأخبار ومتى كثرت الأضحية لم تحدد وإنه لا يلزم وكثير ما لمع الأضحية كما هو
 الصدوق في العتق الأولى على كفارة الشهر على الألفية وسواء من العكس لما ذكره وكثير
 الأصحاب عرف بما قالوا في أوقافه ويمكن القدر ونظم كفارة خلف التذوق والصوم والأصل
 مؤيد لعدم ثبوت فاعلم في تعيين كفارة ما تقدم وصرف كغيره فلا يقدح في ظاهر
 الروايات الصحيحة في قضاء المحاض في المعين وغيره بالواجب وغيره فيمن يخصه بها
 بالواجب مع عدم الشرط على الرب الرجوع فيها فلا يجب الاستئناف في المطالب أيضا وقد نقل
 وجوبه من المعين ويحمل على ما على الأعم من الوجوب والتدبير فيكون واجباً في الواجب وسد في
 في التدبير وأنه لا يتابع في القضاء وإن كان إذا شاع بالأصل وعدم الدليل وقيل الوجوب كذلك
 لا يتابع للأدوية ومنع منه وكل مشروع وإن الإخلال بالتتابع بعد فعل اعتكاف في الشهر
 فيرسلها بوجوب الاستئناف في المشروع بالتتابع فضلاً عن كونه وجوباً عاماً وإن قول ابن
 إدريس بنسب الاعتكاف في جميع ما يفعله غير العبادة والضرب وعن المباحات على ما فهم
 نقل كلامه في الحج بعد وليس دليل وقال المقام في رد دليله ونعم هناك وباحتساب ضعف من أن
 يكون شبهة فضلاً عن كونه نتيجة فإن الاعتكاف في أحسنه طرفة أمة العبادة بطلان التوهم ولكن
 وأما العبادة وليس كذلك بالإجماع ودليله أن الاعتكاف هو البت للعبادة فإذا أهمل قباح
 صلوات لأهلها إنما ثبت للعبادة وخرج عن حقيقة العتق بالظن أن العبادة التي هي القرض
 هو محض الكون والصوم ونحوه لا غير إلا أن المنع من سائر المباحات وهي نفقة العتق والنقل

خلاف التقدير لو كان الاحتكاف تعيناً بكونه كذا للاضطرار للصوم لو كان موجباً لها أو بالجملة
 وجوب الكفارة فلو كان الاحتكاف على ظاهرها بالشروع والجماع وغير الجماع في غير الأوقات يكون موجباً
 للكفارة لثبوتها ولو انقضت أو فليس موجباً لهم لعدم الشرط على من لم يخرج وإنما وجوب الكفارة
 بالجماع لا في المتعين فتدبره كذا ما إذا كان في الأول بل قد ربما لو كان الصوم موجباً لها
 في كل الثالث في مثل هذا رمضان الاحتكاف في كل الثالث للصوم والامتناع في البذل والنداء
 بين النداء والاحتكاف في خروج من الدروس أو أثناء الكفارة خلاف النداء وبه في المذكور في
 الظاهر كقراءة الاحتكاف أنه يحقق في الأبيوم الثالث من المندوب واجبته للجماع وفي الأول
 المطلق وبه شبهة البذل أيضاً محتمل مع التعيين بالشروع بينهم كونه كقراءة النداء في مثل هذا وفي غيره
 التعيين فلا كفارة عند الله الاحتكاف لما لم ينجح لعدم الإلزام أيضاً ولو كان موجباً لثبوت
 الرضا للضمان واجباً كما يشعرب قضاءه نداءً كان ندباً وعلل الرضا إشارة إلى القول ببعضه ويجوز
 كقراءة الصدق في الاحتكاف بما وجبها للجماع على استحقيق الكفارة لهم الدليل الدال على
 وجوبه من غير تعبد بالمتعين وغيره بل يصح في أوله ولا ريب في صحة سماعه ولو رتب تعبد بالعلل
 وقد نفوت بل لو لا الإجماع على النكاح والبدل المحكم القول بالكفارة في المندوب أيضاً للعلم
 بوجوب الكفارة لطلوع الأبي المندوب لعدم المعقولة لجملة أو الإجماع على الظاهر منه في الجملة
 بالشرع متعيناً فليس مثل الصوم الواجب للمؤمن المتعين المضي بالشرع فيه فقامت أوجبه لهم
 فهو الاحتكاف في غير متعين يجوز لسانه بل بعد هذا الزمان في فعله آخره لاصل ولأن الرضا
 عدم التعيين ولا يعلم التعيين والوجوب بالشرع كالصوم الواجب فخص ما يدل على الكفارة
 بالمتعين والعدم صريحاً في الأخبار بل عوى الموعوم العزلة والاستسبابان إلى التذليل فيما
 يقبل منه لعدم عموم قول **لو** ولجامع في نداء رمضان كقراءة ان إلى آخره وبه المعتبران
 الاحتكاف وصوم شهر رمضان كلاماً وجوباً لهما ولكن الأول غلو وجب عند المصنف على اتفهام
 إذا كان معينه مثل الثالث في كل المرات كقراءة في الظهور وإن كان المحقق هو الوجوب شبهة طلق
 الواجب لمن عموم الأول في مثل الثالث لو كان متعيناً بالنداء كما في قول الثالث في كل الثالث
 وقدر معنى قوله وعلى المساواة مثله في تعين مثل ما يجب على كل من الكفارة على المرأة أيضاً
 مع الشرايط إذا لم يكن كرهة على الجماع بل طاعة ومع الكراهة فانتفاء عطف الحكم من دليله
 كقراءة اثنتان واثنتان في كل شهر من الكراهة وأعمال الثالث مع العمل بصيرته ولكن في حكم كراهة

2

معتبر من حارة بيان وجوب الحج التمتع ولا يعلم فيه خلافاً بعدد وقدره على بعض الناس ان يقولوا
 بحسب كل سنة وهذا محكاة لا يثبت وهي مخالفة للاجماع وقال ابن الترمذي لاختلاف بين المسلمين
 في ان يكون جوب مرة واحدة واستحبوا لزيادة صلاة التمتع يتشاغل بأمره الاحاديث فيه
 وان كان من جوبه خمس سنين وكل سنة على امر واحد ونحن نقول على تأكيد الاستحباب
 خمس سنين في كل سنة ويستطيع من يسهل له فعله على ما يصل للشرع ويجوز من غير احداث
 من المكنت بالتمتع للشرع من غير من كل شيء يخرج من الاقسام الاخرى كما وجب باصل الشرع
 وتبين ما في اصل الشرع فان طهر من حجب بالزمن ومن وجب لو كان بالسنه الذي حدثت بعد
 الشروع في وجب الشروع وفي الفرع وهو الحج الاسلام اي حج بقصد جوبه من الاسلام وانه
 لا يثبت على المسلم سنة كالتعمير والتعمير عن تركه بالكفره الا ان كان تاركه فليست له وجوب الاضطرار
 في الاضطرار وفي الواجب والتدابير تكون المراد به الحج الذي هو عبادة ظاهر وكما قسمه الواجب
 الى ما ذكره وغيره من الحظ الاستقامه العام الذي استقيده من حصره بسبب جوبه في المذكورات
 وهو ظاهر في كل جوبه الى الوجه بالانقضاء وسببه دليله وبيان الانقضاء الذي يجب فيه الحج
 فانزاعه من ان يكون انقضاء وجب وباقى الاصل وقيل لانقضاء ان لا يوجب الحج لجوبه
 بالشروع بالاجماع ونحن نبيح وانما دليله قسمه مطلق الحج الى الامتثال التمتع فهو ايضا كانه
 الاجماع الى الاختيار الكثير في كل سنة ومعتبر من حارة لا ريب في ما يعتد به الله عليه السلام الحج
 ثلثة اصناف حج منفرد وقرآن وتتمتع بالعمرة الى الحج الى اخره **والله** ويقدر الى هذا الفعل العمره
 في كل شيء لا الحلق على ما قبل وهذا انقضاء على التخصيص لمعبر بينه وبين الخلق كما في
 العمرة المنفردة والحج وكذا فعله غيره بل من وجب الزوم الكفار لوجوبه في التخصيص وسببه تحقيقه
 ان شاء الله تعالى **والله** ثم الاحرام للحج يوم التروية الظاهر ان على طريق التفضيله والاستحباب
 كما سببه والواجب ان شاء الله في وقت فسخ الوقوف الاختياري جرات تمامه فيقف بها من زوال
 الشمس يوم التاسع من ذي الحجة الى الغروب ثم يقضي اي يرجع فان الانفاضة هو الرجوع الى
 المشعر فثبت به تلك الملة ثم يقف به من طلوع فجر يوم العاشر لطلوع الشمس فزال البيت
 به غير مناسب فكان تركه اعتقادا على ما سببه من التخصيص فيما في معنى يحلق واسه بعد الذبح او
 يقصر كان المقصود على الاول لانه الافضل خصوصاً للصورة والميلد ولحوط طاهر
 ياتي من يومه او بعد مكره يطلوفاً وتركه من يومه وعده المشعر بالوجوب في اليوم العاشر

الظهور كتركه ترتيباً كما لا يلزم الوسط في العقب كتركه تقييداً بالانقضاء الاول لمن اتقى
 الصديق النساء اعتقاداً على ما استذكره بالتفصيل والعمل فيه في ربه راجع الى الثالث بخلاف
 المضاف اي وضيفته من حارة حارة او الى حارة الثلث باعتبار المذكور والمقطوع في ذلك
 وبالجملة تركه التخصيص المستدرك **والله** والمقدور من المقاتل الى ان يحبسك بحرمه
 بالحج التمتع على عزة ولا فرق بين افعال الاحرام والتمتع والابتناء في التمتع والتفريق
 في ربه كما سببه في يوم العبدية والذبح والفرق بين الافراد والقرآن ان يسوق الهدى في
 وبين التمتع بالتمتع والتفريق والتفريق في ربه وسوق الهدى فيه وعده في التمتع وانما دليله اصله
 فما ذكره فظاهر ان حامي ويدل على الاصل مع وجود المذكورات سنة الاختيار وسببه ان لا يعمل
 في عمل ان شاء الله تعالى **والله** والتمتع فوض من ذبيحة من ذبيحة عشر ذبائح الى الحج في
 مختلفات من الاختيار مثل الشروع في النهاية والشروع في الطهر في تفسيره الكثير في غير ذلك
 المخلاف في التمتع والمحقق في الشروع مع الاشارة فلعن مستدرك عموم الاختيار والارادة
 وجود مثل السنة مستدرك من غير حارة عن ابي عبد الله عليه السلام المتقدمة في قسمه الحج بفتح المع
 الحج وبها امر رسول الله صلى الله عليه واله الفصل فيها ولا يمان الناس الا بها فصحته عليه
 السلام في سبب نزوله من تمنع بالتمتع حيث دل على وجوب التمتع على جوبه من لوقين الحرة
 وما في صحيحه الحلي فليس لاحد الا ان يتبع لان التمتع في ذكائه جبريت بها السنين **والله**
 صلى الله عليه واله وصحبه اجمعين عليه السلام قال فيمنع ثم قال انما انا وقت بين يدي الله
 قلنا يا ابن ابينا انك تكلم وقال الناس لا يمان ويقول الله لا يمان وماذا ان ادوا مشاهدوا في ذكائه
 وصحته معوية ذبائح اخرى عليك بالتمتع ودواية صفوان الجمال عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 من لم يكن معه هدي ولم يذبح فذبح من ذبح الله وقال الشيخ في التهذيب وانما ما ورد في
 فضل التمتع الحج هو اكثر من ان يحصى مثل صحبة صفوان عن ابي عبد الله عليه السلام فقال
 لو حججت الفوا لعلنا اتممت وصحبة صفوان عن ابي عبد الله عليه السلام قال التمتع لله
 افضل فها تزل القرآن وجعلت السنة وصحبة ابي بوبكر عن ابي عبد الله عليه السلام اي
 انواع الحج افضل فقال التمتع قال وكيف يكون شيء افضل منه ودسول الله صلى الله عليه واله
 يقولوا استقبلت من امر ما استبدت فقلت كما فعل الناس وغير ذلك وخضت بغير اصل
 مكره ومن كان بينه وبينها اني عشر ذبائح بالاجماع والايه والخبر مثل صحبة عبيد الله الحلي عن

القواعد

يحصل التفاوت بالنية ويحصل الحرام بالحج المقدم ومن حكمه ان الزيادة الحجة المفردة كان من
أولى الحلال وأما الواجب ويستحق تحقيقه في السنة الواحدة وانما لم يأنظر في خوف الخيض
التي يحصل منها الفصل المتقدمة على طواف إذ خيف خيق وقت الوقوف الاختيارى من غير خوف
الخطأ عن الزيادة من غير حرج يحتاج إليها فان كان الوقت واسعا لم يخوف الخبز ودخل مكة
في الوقوف لا بعدد ولا عكس وكيفية الوقت لا لبيان الصورة قبل الوقوف وخوف
نقصه الرجوع إلى البلد لا اقتضا للمناسك او خوف عدم رفعة المقاتل الحرام بها والنصف
عن الطواف عند ما صلى الحج أو العكس وعن السعي بين الصفا والمروة وغير ذلك وينبغي عدم
الخلاص في جواز لا ابتداء بكل واحد من العزم عن الآخر ولا على ثلاثة الجمله الضرورة مع
كل واحد منها بما جماع قلنا التفاوت ما في رواية عبد الملك بن عمر وانه سأل ابا عبد الله عليه السلام
انما فرق الحج في ثلاث ايام او بعد فقلت اصلها ان الله سألك فامرتني بالتمتع وادركت فقلت
الحج العام فقال أما والله ان الفصل بين الزمان لك في كفى ضعيف غشوق على طواف بين الصفا
والمروة فقلت انما فرقته ورواية جميل قال قال ابو عبد الله عليه السلام ما وصلت قط الا فترقا
الا في هذه السنة وفي الصفا اخرج من المسجد حتى تغسل في ارضي والى صنعتم افضل
صل الشانق الشئ متصل بالقدم والخروج إلى منى والا فلا بد من سعي لجمع الاوقات في العمرة
المفردة ايضا لان يجوز تأخيرها عما قبل ان الظاهر منها ومن غيرها من الاشارة عدم العمرة
مع الاقراء والقران كما سبق وأعلم ان المص في المنى جواز العدول المفردة بعد فعل كبر الى
التمتع اختيارا لكن لا يلزمه طوافه ولا بعد سعيه لئلا يجعل تعقد لحاله واما لقارن
فليس له ذلك قال في عمدة العلماء وانا نفعه لضعف اولها من اخذها عن الاختيار او اوثقت
ذلك وأعمل الماراهن مع عدم التعيين بخلاف الاول ولاد لا في الزاوية التي يسهلها وهي
رواية امره صلى الله عليه واله والناس إلى العدول في ذلك لانها كان الحاضر الذي تعين بعد ذلك
لاية وثبوت الاختيار المعين فكلام شارب الشرايع عالما بالواجب جواز العدول بهذا الشروع
دونا لا ابتداء وهو بعيد بل العكس ولو وايضا جواز ابتداء العدول إلى الاقراء للتمتع وذلك
بان يضيق الوقت عن فعل العمرة ويحصل خض ومنه ومن غيرهم من علمت مع ذلك والتمتع
على وجهه جميل بن دراج قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة الحائض اذا قرئت مكة
يوم التروية قال غشي كاهي إلى عرفات فجعلها حائجة ثم يقبض حتى تظهر فلتخرج إلى النعم فحرم

فجعلها عمرة قال ابن ابي عمير كما صنعت عايشة كائنا العمومها وترك التفصيل ذلك على الجواز
مع تعينه عليها ومع ذلك لا يلزم على السابا ابتداء الشروع وكان من باب المواظفة واحتج
على عدم جواز عدول القارن إلى التمتع وعليه جواز المفردة بعدم عدوله صلى الله عليه وآله إلى التمتع
وقاسقه يسوق الهدى والقرن من ذلك ويؤيده ايضا احتجنا على الله عليه وآله ساق
الهدى ومن ساق لا يجوز حتى يأتي الهدى عمله فاستعلم ان فعل الحج والضيقة زيادة اليقين
عدم ارادة العزم مع صحيح جميل المتقدمة بذلك على الجواز مطلقا مع الاضطراب مطلقا
مع التعيين وعدم من كل واحد الحاصل وان الظاهر جواز العدول مع الاختيار والتعيين مطلقا
ابتداء وفي الاشياء وجهه واضح ولا يجت على جواز العدول من الاقراء دون القران مطلقا
في الاختيار المظا فقرة امره صلى الله عليه وآله والناس على خلاف ذلك للمعرفة فقام على الجواز
بدون ذلك على الظاهر مطلقا وجهه ايضا ظاهر في انما اشارت في اكثر كتبه ايضا
المنا فائدة المنى يقول ويجوز للمفردة لا لقارن او دخل مكة العدول إلى التمتع بعد منة
او يجوز اضطرارا مطلقا بل هو موجود في اكثر الكتب وأعمل الماراهن من كونه مع عدم التعيين
وكن لا خصوصية للمفردة بل ينبغي جواز القارن ايضا في غير المشدود والمندوب المطلق
والاستيعاد المطلق او جاز من غير فرق ويجوز ذلك للمفردة مطلقا او بعد دخول مكة لا لقارن
لنص ولا استبعاد فاما ان الفرق بين حال الاختيار بحسنة ومويرة وسبغ فاعلم ان لا يجز
خلف العدول في الاشياء التي اقبلت من احوال من احوال الحج الاسلام الى منى التمتع عن الاكل
قربة إلى الله تعالى بمعنى جعل ما تقدم وما لاخر من الشا في كقولها في المنى من الصلوة
للتخارج مع النساء إلى المتقدمة بل يكفي فعل ما يفعل بقصد الثاني وان كانت النية اولية
احوط والظاهر ان الماراهن لا يكون له طواف في الرواية وتجعلها كذا لانها ذكرنا ونقط لا نية
مع احكامه ويشعر بحسنة مويرة من عمار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي بالرفق
تقدم مكة وقال في البيت وصلى ركعتيه عند مقام ابراهيم وسعى بين الصفا والمروة قال
فليحل ويجعلها نعمة لان يكون ساقا لهدى وكان من يدعيه ليجوز التحلل والتقصير
لان العمل من غير التمتع كما هو المذكور في دليله وقول الاصحاح في تحلل الجوارض والامر
والتحلل بجوارض لانه الظاهر ولما في موثقة زرارة قال سمعت ابا جعفر عليه السلام قال لو طاف
بالبيت والصفا والمروة اهل احوال ومن سلة يونس بن يعقوب عن اخبر عن ابي الحسن

قال في التهذيب قال محمد بن الحسن وقتله هذا الحديث لا يقدح في القارن والمقارن فيقدح بالحق
الزيارة قبل الوقوف بالمحرمين فحق هذا ذلك فان لم يجدد التلبية يصح الجلس والجلوس فلا خلاف
فلا يجلد الملقود السابق بتجدد التلبية عند الطواف مع ان السابق لا يجلد وان كان قد طاف فالتجديد
الهدى في بيته بعد ما اذن من الحج فخرج الى الجحفة فخرج الى الجحفة فخرج الى الجحفة فخرج الى الجحفة فخرج الى الجحفة
قال في التلخيص هذا الحديث لا يقدح في القارن والمقارن فيقدح بالحق
مكافئ الى يوم الترويض فلا يثبت قال في التلخيص هذا الحديث لا يقدح في القارن والمقارن فيقدح بالحق
بهموم ولكن اذا دخلت فطفت بالبيت واسع من الصفوف والمقارن فطفت ليس كل مقام بالبيت
بين الصفوف والمقارن فطفت بالبيت واسع من الصفوف والمقارن فطفت ليس كل مقام بالبيت
بالتيه الحديث يتجمل ان معنى قوله يقيم عشر ايام في مكة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
يعني ليس بكثير وان البيت ليس بمحرم وليس يقطع عند الطائف والطواف اعدم طوافه فان غير
بطون ويتجمل ان يراد لا تكا في قوله يقيم عشر ايام في مكة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
بالتيه فطفت بالبيت وهذا النسب يقولون وكان الخ واعلم ان هذه الآية شاملة على جميع
الافراد على المجازة العام الاولى وجوب الطواف في السعي بعد دخول المسجد فاولى في الحج ومن
الحرم لادن دون في الاصل كل في خلاف المشهور فيمكن لكل من الحج والعمرة وان ذلك بعد حجة الا
التي علم وان هذه الاخبار تدل على ان في كل طواف في مكة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
مكافئ او الطواف في مكة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
بعد الصلوة والسعي والي في مكة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
الطواف لا يجلد وان لم يجدد التلبية في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
قال في الطائف قبل الوقوف بالمحرمين فحق هذا ذلك فان لم يجدد التلبية يصح الجلس والجلوس فلا خلاف
يقيم من بعض الاخبار في مكة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
البيض الحرام كذا في الحديث لا يقدح في القارن والمقارن فيقدح بالحق
وقته هذا الحديث لا يقدح في القارن والمقارن فيقدح بالحق
فتم وجوبها على من صرح صريح وما ذكرناه احد من الاول وقبل بعدم الوجوب عدم التحلل
مطلقا لاعم النية وباعتبار تجديدها في التلخيص وجوبها حصول التحليل بدون
بتجديد التلبية مطلقا وهذا هو الواقع الاول في شرح الشرايع الاولى يوقف انعقاد

قال في طواف بين هذين الحجين الصف والطواف اعدم لا اهل الاساق في هدي واعلم ان هذه الآية
حق الاول تدل على العدم من الافراد في التمتع مطلقا ومقتدا اعدم التلبية وان معها يتم على حجة
الافراد كما في قوله عليه بعد الشروع في الحج وتدل الثانية على بعد الطواف والسعي والاحلال
لكن لا بد من التلخيص والاختيار وكما ذكره من الاطلاق وفي التلخيص فاقم وان فيها
ولا بد من التلخيص والاختيار وكما ذكره من الاطلاق وفي التلخيص فاقم وان فيها
مع عدم الاتيان بنية التلبية في افعال العمرة في الاقتصار في اوان ذلك على حصول الاحلال بعد
بذل السعي طوافه السابق او بعده في بعض وجوبه ليا في الطواف اخرج من التمتع للرد
المال على حصوله بعد التفسير ويولد طوافه ايضا في التفسير ان موثقة زارة احب او اكرم
الافراد في عام ذلك اسواق الهدى واسعه وقلة قوله واشئ بيان لسوق طوافه والمولد
انقله وان القول يرفع ذلك شكل اعدم حصوله في التلخيص ايضا لا اهل الحلق والتقصير
ما قاله في زيارته لكل شئ فان حل النساء وقوف على حصوله من وانهم مدم حصوله الا
بذل السعي ومجافاة ما ذهب اليه المصنف من حصوله الطواف فطوافه على حصوله مسواه
لعموم الاعم ولا بد من بعض الاخبار على تجديد التلبية في كل طوافها ايضا فذلك لا اعتبار
وتجديد الطواف وسعي فانه يقيم من التلبية بعد الطواف وان تركها وجب الاضلال في كل
ولو دخل القارن والمقارن الى اخر هذا الكلام احرم من كون ذلك الطواف طوافها الحج او طوافا
لشركاء او طوافا للمحرمين لان طوافها اكثر الاخبار في كل طوافها وجوب التلبية بعد الطواف
وكتبت وان تركها عمل بعد السعي والي في مكة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
بالصالحين على انهم عن القرية في كل طوافها في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
قال في التلخيص هذا الحديث لا يقدح في القارن والمقارن فيقدح بالحق
لعموم موثقة زارة قال في التلخيص هذا الحديث لا يقدح في القارن والمقارن فيقدح بالحق
طوافه في كل حال في حجة لكن ينبغي ان يفصل ذلك ان اذا قدم قام حتى اذا أصبح الناس الى منى
راح معهم فقلت لعمري شئنا قال في التلخيص خالف عن رجل فذا هو لم يزل على من الحرس عليها فقام
لان لا يفي ذلك على حجة الطواف وجوب التلبية وان تركها يصح عملا في حجة وهو يثبت
عمار عن ابن عبد الله عليه السلام قال وما لعمري في كل طوافها في البيت بعد طواف القرية
قال في التلخيص هذا الحديث لا يقدح في القارن والمقارن فيقدح بالحق

من كلامه و دليله لان احسنه معونة المتقدمة تنزل على الله المتقدمة فلا يجد القول بغيره من
القول ما تقدم و يوجد بنى القول من هذا الصاعد و لما تروى من حجة صلى الله عليه و آله و سلم
متقدمة فتذكر و لا تترجم من كلامه و حصول القول بعد الطواف بمجرد ذكر القبلة بل الخيرة هي الصلاة
والذي يترجم من الاخبار المتقدمة حصول القول مع الترتيب بعد السجدة الاولى و اما قوله و لا يجزئ
الاولى فانها انما هي متعلقة بقوله في تحصيل الحج و لا فرق بين ما و انما لا يخفى ان هذا القول لا ينافي
و لكن الماد البينة غير قوله بل المراد بانها البينة الاحلال الطواف و السجدة الاولى لا يعمل الطواف و بعد
ان يجزئ بعد صلواته و السجدة الاولى لا يعمل الطواف و السجدة الاولى لا يعمل الطواف و بعد
عن المتقدمين و بعد الطواف فقط بنا على حصول الاحلال بعد فقط في صورة التلبية كما هو رأى
المتقدم على ما يجب و ما عرفت من مستندنا على وجهه و قد كان الاستصحاب و مثل انما لا ينافي
لكن عموم الاخبار المتقدمة و عدم ثبوت كون الاحلال امر مستقل و عباد و عليه و وجوده و غيره
فانها بينهما بوجه هذا الذهب مستند و اما ما عرفت عدم الاحلال و طلاق الاحلال كما ذكرنا مستندنا
في الروايات فنقول الشبهة في الدروس على النام هذا كله فيما و اما التمتع فلا بد من تقديم الطواف
لما لا يمنع الضرورة و تجد بعد التلبية كما ذكرنا طواف النساء و لا بعد التجدد منها ايضا و لا
بعد جواز طواف الزيارة و تقدمنا في بعضه قيل عن و عبد الله عليه السلام في الفقيه و التمهيد
بما على التمتع يقدم طواف وسعيه الحج فقال ما شأنا قوت و امرت و صحى شخص ^{الضيق} من
بما على ما على السن عليه السلام في جعل الطواف قبل الحج و في اتمى ما اسوا اخذ النساء و قد بين
افترق و في من الاخبار في الفقيه و التمهيد ما مثل ما ذكرنا من الحج و ما على ما على الفقيه
في ضرورة انما بعد السجدة دليل التمهيد و الضرورة بل على التحريم في الاولى فنقول التمهيد
لعمري انما لا يمنع الضرورة و على النام و الطواف ايضا جواز الطواف في العمومات و لصحة اسحق بن
ان في الفقيه و الاصل منع الثاني و لا في حال جلدان الحج و لو فعل ذلك بعد ايضا بعد و كانا
تلبية للضرورة لانص صرح بل الظاهر صحيح خافنا بل و هم عرفت ^{في} و ذو المنزلة
من فرض عليها الاخره انما فرض عليها اقامته عليه و دليله ان المسافر في التمتع و هو الحكم
لا كونه الا كمن مثل اعتبار الاكثر الهادة فضل الصوم و عدم ضيق التلبية الى التمتع و السعي
في التمتع و صحة زيارته عن و جعفر عليه السلام ان ما قام بكم سنتين فمن اهل مكة لاسمعه و فقلت
و جعفر و اريت ان كان له اهل بالعراق و اهل بمكة قال لا يظن انما اغلب عليه من اهل
من كان له اهل بالعراق و اهل بمكة قال لا يظن انما اغلب عليه من اهل

لأحكام على وجهه، وبالله التوفيق، بعد الطواف والنصوح الكثير في الدار التعليمية، وينبغي في العورة وفي
 خلافه من غير فرق بينهما ولا يفتقر إلى إعادته، يستلزم الأحكام قبلها، على أن التلبية لا تكفي من أجل
 أن التلبية فيها الماسية من ضعف ذلك لهذا الحكم، والى هذا ذهب الجمهور، ولو أضاف إليه
 صلواتهم، وانقلب ثقتهم كما سترجح جماعة الخ، وهذا الكلام غير واضح لأن ما رآه الأخيرين
 من على تقدير التلبية بعد الصلوة، ثم التفتيح على ما تقدم، الطواف طوافاً كثيراً، وكما ما يدل
 على تحلل من طواف وصلى، وسعى وقد ذكرنا ما رأينا في هذا المقام، فكان رد ذلك ولا يعد العورة
 بعد ما كان في من ذلك، ولوجود الفرق بينهما سابقاً للفرق في الدعاء، والفرق واضح، لا يستنبأ
 من سابق الحديث، وقد أخبرنا المتقدم مع عدم ما يدل على حكمه، القادر لما في سنة من حيث لا يشق
 والقادر بتلك الترتيب، عدم الضرورة بالفضل بعده ولا يرفع من قوله، وقد ثبت انعقاد الأحكام
 ولا يفتقر الخ، أنه التحلل فلا بد من التلبية لنعقد لأحكام، وذلك غير واضح، وإن كان في الأخيرين
 ذلك أشراً إليه، لأن الظاهر أن المراد أن يحصل التحلل من التلبية وهو ما نعتوه وهو المأثور
 والعقد بالتلبية، فكان عازلاً لا يحصل أحكام مجردة كما هو الظاهر، كلام الأصحاب ليس موزع
 لأنه ليس بالأحكام بالتحلل، ولا بالبرئ، لا يسبق بعض عمل الخ، وعدم فعل العثم، وهو طمع حصول الأحكام في
 إتمامها ولا يرد ذكره وقت ولا يفتقر، ولا نألو ذكره لنية، ولو أن قال به لعد على الظاهر مع أنه
 لا بد من الصلوات كما من النية على ما روي، وسلم عنه أيضاً ولا ينشأ إلا الأولى، قد رقت
 فانه كانت لأحكام، وعلى أحد طريقتين، كسقوط التحلل في غير هذا الموضع، وكان التمام المحل في الصلوة
 لأن كان في غير محل فصار الثاني عبادة مستقلة على محتاج إلى التلبية لأجل القادر، لا يفتقر
 معنى طواف أصلاً ما خرج من ضعف المقتضى على تركه، فإن كان ذلك الذي ذكرنا من كونه عبادة
 مستقلة على تعدد حصول التحلل فينبغي ضعف ذلك، لا بد من نفي دليل متى ينفى المدلول مع
 أن الاحتياج إنما ثبت بانعزال الصلوة، فقد يحصل التحلل ويحدد الأحكام، وذلك لا يفتقر
 استئناف التلبية من غير احتياج إلى ذلك، لقدرته على أن القادر لم يرد عن عدم فلو ثبتت
 عنه مثلاً، فإنه القادر بذلك، والأصحاب الذين يثبتون شموله، وتعلوه على ما يظهر من بعض
 ما رأينا من كلامهم، والظاهر أنهم لا يقولون بما هو قائل بها، وهذا يدل على ما قلناه، فقلوا
 يعلم الأول، فلو لم يكن هذا الحكم، والحق، ولا يفتقر، فتعطلت طريقة مشكوكاً أيضاً، قد يكون غير
 أشراً إلى عدم التحلل من عرف التمتع بغيره، فيصير مع أنه لا يكون التحلل مثلاً، لا بالنقص، كما في غير

والأما التفسير مع المساواة لعدم التحاكم فلهذا التفسيرين حمل وكذا المشتبه ولا يجب أن يكون ذلك
التمتع هنا المتأخر من أجل حادثة تركه ولا يستبعد في إمكان أن يكون أصل حادثة تركه في المحل الحرام في الجملة و
باعتبار أهل البيت وهذا في المشتبه أولى وهو تركه وأعلم أن هذا الحكم من عدم تحقق المجاوزة
الموجبة لنقل الحكم وتركه لا يصح من أصله باعتبارها وهو قوله تركه الظهور وان يجوز للمتلزم
أن يتركه ولو كان من صدق أهل البيت كذا الوضعين المتضمنين الحكم في فرض أنواع الحج لا لا الواقع في ذلك
والترك يقتضي دسات لأصحاب المتلزمين والظاهر المراد ولكن بسبب التفسير غير ظاهر ومع ذلك
والإخراج عن دليل **و** وأوجب الحكم على عتقات الحرم منه خبر **أ** أو يوجب الحكم ثم يرد به كالحج
يرون تركه عتقات في غير ذلك فكون لزوم ذلك للمقاتلة في غير محله **و** يخرج من ظاهره أنه
يجوز للحاكم وضع عتقات لأحراراً ولما ابتدأ في تخرجه وارتجح المتعمق وغيره فلهذا المثال في الظن
يرفع ما يجب عليه فلو كان الحج واجباً على قبل أن يخرج عن مكة بالأقوال القارئة بناء على أنها
ليس ذاتاً لولا أن يكون واجباً على عبدان من أهل البيت لاحتج بالامام الأول لما عارضه على
وجوبه على أهل مكة وان التمتع لم يكن أصل حادثة تركه ولا العتق وان هذا أصل من حادثة تركه
مظهره ويحتمل اعتبار المجاوزة في غير محلها ما اعتبره في مجاوزة مكة كما سبق في الظاهر لعدم
عدم النص وعدم صحة القياس وجواز التمتع لمطلقاً من أوليته للأفراد لصحة رتبة الخروج
في غير أهل مكة وكونه أحراراً من موضع أحرار التمتع وصحة عبد الرحمن بن الحجاج وعبد الرحمن
بن عيسى قالوا إننا أبا الحسن موسى عليه السلام عن رجل من أهل كثر خرج إلى بعض الأمصار
وجمع من بعض المواقيت إلى وقت رسول الله صلى الله عليه وآله والناس يجمع فقالوا إنهم
ذلك ليس له والأهمل بالحج أحسن إلى روايت من سئل الجعفر عليه السلام في قوله في قدوة
الحج عنك إلى قوله وعن نفسي فكيف أصنع قال تعف فرد عليه القول لثلاث مرات يقول له أرف
قيم بمكة وأهلي بها فيقول قطع في حديث طويل ولكن ينبغي أن نأخذ في معنى الاستسلام إلا
أن الظاهر من الحج الأول في التمتع لا تقدم حكمه بعض لأصحاب يجوز التمتع لمطلقاً على أن
كان من غير بعد الرواية الصحيحة المتقدم مع التأييد لا تقدم من التزويج التحريم على
التمتع وغيره ما ينافي عن لم يخرج المصير من الأمصار كما هو مقتضى هذه الرواية وقد
انفصل مع الحج الإسلام وغيره بفيد العموم في الجملة وكذا أوليته للتمتع من قوله الأهل
الحج إلى التمتع **قوله** وينقل فرض المقيم إلى الظاهر المراد أن الناس من مكة بالمقدار

١٥٧

المستقيم

المنقح اذا قام بجاستين كالميتين فخرن بالاقامة للمعان فيقول فيضدا الى اهلها بمعنى انه يصير لاهل
من الحاشية الذين فيهم من الاخوان والقران في السئلة في قصير الشرع في الثالثة من اهلها
وهو صرح بالذلة الملتقى ونقله عن علي الانباري ومن الهاترة لوهة كذلك حتى يتم لنا وهو
للقن نقل في الدوس الحول عن الهاترة والمبني طوعا لم يطهر من اكثر الروايات انه اذا ابر
ودوي محمد بن سالم قام بكسنة فمؤثر اهل مكة ودوي حفص بن ابراهيم وفيه ما لم يعلم
وتنقح اهل علمي وهو علم زمانا في صحبة زذارة المتقدرة في والشرع من اقام بكسنة
سنتين فمن اهل مكة في صحبة عمر بن عيسى قال قال ابو عبد الله عليه السلام لهوا بكسنة جميع اهل مكة
الجميع الى سنين فاذا لم يورس سنين كان قاطنا وامر ان يمتنع ومكة في صحبة الجعلي قال سالت ابا
عبد الله عليه السلام لاهل مكة ان يتبعوا فقال لا يسر اهل مكة ان يتبعوا فقال لا يسر لاهل مكة ان
يتمتع قال قلت قال فاطمة بن بها قال اذا قول سنة وستين سنة كما يصنع اهل مكة عن عتيق
الناس وفي رواية عبد الله بن سنان عن ابو عبد الله عليه السلام قال سمعت يقول لهوا بكسنة
سنة يعمل عمل اهل مكة فكان دون السنة فلان يمتنع ولكن سنة الطوفان جميل من زمان
وهو مجهول ورواية سامة عن ابي الحسن عليه السلام قال سالت عن الهوا والذات يمتنع بالعرض
الحاج قال نعم يخرج الى العمل اضطررنا انشاء وابست وانفع السند والذات ومسلية حرة عن
المبر عن ابو جعفر عليه السلام قال ومن دخل مكة بكسنة فمؤثر من ثم اقام سنة فهو كمن في اداء ان
يخرج من نفسه هوارا اذا نهتم بعلمه انصرف من عرفه فليس لاهل الحرم بكسنة ولكن يخرج الى
الوقت وكلما اهل الحج الى الوقت ويصلها اذ قد تارة الى الفضل ان كنت تجاوز ايمك فاضلت
ابا عبد الله عليه السلام من ابراهيم الحج فقال من حيث علم رسول الله صلى الله عليه واله من اهل مكة
اتاه في ذلك المكان فخرج الخ الطائف اليهم في مشا في صحبة عبد الله بن ابراهيم المتقدرة
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني اريد ان يكون بكسنة كيف اصنع قال اذا رأت الهلال صلا في
الحجرة فخرج الى المجمع وان فخر منها الحديث ورواية حفص بن ابراهيم عن ابي عبد الله في
الهوا في كسنة يخرج الى المجمع فيرجع الى مكة شيء فيقول قال ان كان فقه بكسنة اكثر من سنة ليس
فلا يمتنع وان كان اقل من سنة اشهر فلان يمتنع ورواية محمد بن سالم عن احمد عليه السلام
قال من اقام بكسنة فمؤثر لاهل مكة ومكة سنة عاد وغيرهم ممن ذكر عن ابي عبد الله عليه السلام
قال من اقام بكسنة خمسة اشهر فليس لاهل مكة يمتنع ومنه ورواية في الهوا الاولى مقطوعة

المعقوب بن يزيد والثاني إلى عباس بن معروف وعليه ما لا غير طوارا لكن نصيب
 الأول من الغرض يستفاد من الأكثر المعتبر وهو كون الجواهر في الشاغل
 وهذا هو المتبع لرواياتنا فيكون على تقدير كونها في الإسلام المتعين عليه كغير
 ما قد اختلفوا في صحة ثبوتها في الإسلام لم يأن يجعل في مثل هذه المسألة
 بعض الأخبار المتقدمة من الحديث في الشك في ذلك في سنة شهر رجب
 أيضا يرجع عن الأخبار في ذلك دليلها في صحيحنا على ما لم يرد في طبعه أو يقول الجواز
 ولا في سنة رجب في الإسلام مما لم يرد في العلم فيكون المراد الجواز سنة وستين
 سنة في جميع النسخ المتكلمين في الحديث من قبل سنة رجب وهو غير بعيد بل ربما
 يتبادر في هذا المقام ويؤيد بعض الأخبار المتقدمة في صحة ثبوتها في الإسلام
 الثاني فيمن سكتوا في المراد بالآلة فيكون بعد أن كان ثابتا فيكون في الموضوع الذي
 فيمن سكتوا في المراد من ليس في صحيحنا في الإسلام عليه قبل خبره في الجواز في المعنى
 المراد في هذا القول في المسألة في هذا المقام على ما نقول من اشتراط الاستصحاب
 من لكان الذي في المراد في الجواز في العلم كذا عطفنا على بعض الأخبار على ما
 تقدم أن يكون خبر ذلك الفصل القاطع في الاستصحاب في الجواز في العلم في الجواز
 هذه الأخبار يثبت جواز التمتع لاهل كراهة في الاستصحاب في القدرة على الوجه المعتبر
 في هذا الحج في أي مكان في حفظها في التمتع وهو وضع ويحيى تحقيقه وان غرضه كقول الجواز
 بعد تحقق الشرط على ما ذكرنا من حكم أهلها في الحج والعمرة وعلى الميقات وغيره ولكن
 فلا بعض الروايات المتقدمة في خبره من أن في الحلال مثل صحة عبد الرحمن فلا بعد التخيير في
 ينبغي على الجواز الذي يحصل الشرط لا يستفاد من الرواية التي تدل على أن في الحج
 الاستصحاب أن يكون ذلك مع العمل على أنها غير حجة في الإسلام والجواز مع عدم الشرط مع وجوب
 الحج عليه وعدمه فالظاهر يجوز أن لا يرد بالعمرة التمتع بها إلى الحج مثل الجواز في الجواز
 وأنما هو من أد في الحلال وهو الوقت لحرام المرأة المفردة ويدل على الأصل في هذه الميقات
 وعدم وجوب الحج في الميقات بعد أن لا قبل لم يكن عدم الجواز في هذا في هذا الزمان
 مثل ما في صحيحنا في هذا القول في أشهر الروايات في إرسال خبرين ولكن يخرج إلى الوقت ويثبت
 في أد في الحلال في الجواز في الفضل في صحة عبد الله ابن مسكان من أبيهم بن ميمون قال في

الحاكم يكون الحرام ما انصاف الشارع للحرام والاحوط الرجوع مما لم يكن مع الاستيفاء في اذى
الحلال وهذا يجعله ادلة لا لتمامه والشارح فاما ما يدل على الخروج مما لم يكن بعض الصور
منه البعض العدم وسيجيئ مثله ما ورد في الخروج الى الحرم والحرام من كبره الاحرام من بين
وغيره الى مثل ما في رواية الحلبي **الاستيفاء** هو المفهوم من كلام المصنف والمستهي وغيره ولا
يضا يقتضيه مع الاستيفاء ان الواجب هو الاحرام في المقامات والركعة المبرين ليس يثبت في
ايضا في كل تعيين ذلك المقام الذي يكون من احوال من اخره فمثل **الاحرام** ولا يجوز
الجمع بين الحج والعمره في هذه تلك مسائل الاول عدم جواز الجمع بين عمره بنية واحدة
بان يقول ما في رواية بقصد اسوا حكمه ما مثل ان يقول البيهقي في معام الام لا يقول
ليست وقصد ما واثابه دخل احدا على الاخر يعني فعل الثاني بنية وبدونها قبل الاشارة
عن الاول كما كان او عمره فظاهر مع هذا الخلاف فيه وكذا الثالث وهو فصل بين عمرتين
واحد في الاموال من الاخر وبعد واما الاول فغير جائز عندهم في حج التمتع والافراد واما
القرآن يجوز ان يقرأ في وقت بين الحج والعمره في احرام واحد في حج القران وجعل القران
عبادة عن ذلك وهو راي الجمهور على ان الفعل والشروع في الحج او طلقا لانها عبادتان مستقلتان
بل هو راي عمره على من يجب عليه في كل حال الى الدليل في حجي والظاهر ان البيهقي يميز بين الحج
هو ظاهر وسيجيئ في الحديث ايضا وفيه من التمس ويدل ايضا اخبار كثيرة صحيحة مثل صحيحة
من عازم التمس عن ابي عبد الله عليه السلام لا يكون القارن بالسياق الهدى وعليه طواف البيت
وسعى بين الصفا والمروة كما يفضل الفرد ليس بانفضل من المفرد لاسيما في الهدى وصحيفة
معوية بن عمار التمس عن ابي عبد الله عليه السلام ان قال له القارن لا يكون لاسيما في الهدى
وعليه طواف البيت وكفان عنده مقام ابراهيم عليه السلام وسعى بين الصفا والمروة وطواف
بدل الحج وهو طواف النساء وجعل الدلالة في انشائه انما هذه انهم حصروا فيها ذكرها
يحصل الاحلال والحرام من منفصل ذلك فقط وان وجدوا نقرأنا وامتيازها السوق فقط
لا يكون غيره معتبرا فيه ولا يكون احراما قريبا بعد هذه الافعال فلا افعال ولا دخول ولا
عليه ايضا صحيحة الفضل بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام قال القارن بسوق الهدى عليه
طوافان بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وينبغي ان لا يشترط ان لا يكون حجة فممن ومن
اصح فافهم وصحيفة الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال انما نسلك الذي يفرق بين الصفا والمروة

[illegible][illegible]

وقيت لا يمكن ادراك الحج فلا يجوب بك عدم الوجوب على تقدير عدم لان المتعلق بالشرائط
للاقرار وعنف ذلك اختلته مكان المسح **فلا يجب على الصبي ولا الجنون حجا الى آخر**
تقدر عدم الوجوب لان الحج على اسبق ظاهر يعني ان الحج بها الولي مع عدم التيقن
حجها ماعد في الجملة وذلك لان الجنون لا يحس شي وكذا يمكن ولا بد ان لا يكون موصيا في الحج
الحج لو يحس منها يعني ان لو ادرك الحاج وعنفه او وجد في الشرائط يجب عليه الحج الاسلام والشرائط
عنها ما خلاها فلا فعل شي قبل حين لا يمنع وجوب حصول الشرائط وهو ظاهر وكذا لو حج عنها
يعني ان حج بنيتها الواجب لهما ان يبا فانه يمكن جواز ذلك ويحتمل ان يراد بالاول حجا لهما فيها
وبالثاني الحج بها وهو الظن بجوازهم وادراك الاول وفيها العبادة الا ان يلزم فعل الجنون الحج
وهو بعيد فليس من تخصيصه بالصبي تحريم الفعل بل هو ايضا ان لو حجها نداء الكوفة
ايضا شرعا باعتبار فعل الجنون وقد يرتفع عليه فلا يرد فيه ليعجزون ما وادراك قوله
بعبء هذا يخرج من الجنون بشر بعد جعل فعل غير فعل **قال في** ولو حجها الحج انما شرط
الحج على تقدير كمالها اربع الجنون على ما قبل المشعر فاذا كان كل من مع وجود باقي الشرائط
شلت حصول الاستطاعة من كان على ما لا يحتمل من بلده كما قيل فما ادرك ما يجزئ للقطر
فيخرج من عمر ادراكها باقي الناسك بالمر الشارح وهذا اوضح عند ولا في قول بصحة عبادة
الصبي الجنون شعاع الشرائط مطلقا وهذه للسنة فائدة فافهم وفي الخبر الدال على الاقرار
من العباد او كعدمه كما تراه اشارة الى الاجزال من الصبي ايضا ولا بعدة ذلك في الجنون
ايضا ولا ينبغي الحكم من يقول بعدم شرعية فعل الصبي بل يحسن التيقن لعدم صحة الاحرام
سائر الاعمال بخلاف العبد فعلى ما قلناه ينوي وجوب الوتوف فقط قطع شفع وعلى المشهور
يلغى بتجديد الاحرام ايضا وهو شكل في ما لو ادرك الحرم بها اباها مما انقبل بقتل من المشي
وفيها لا يفعل من يعجز عن فعلها او احتسها عما يجب حتى لا يسهل الخط وعقد
الكحل وكل الصيد للطيب وغيره او يوطئ بها وينتوي ان يضع لمصاحبة بلدها ثم رى
بلدها لم يرد ونحوه من قوله ان لا تمتد يد بل يعجز الروايات وقوله في هذا ايضا
وكما يلزم الحرم من كفارة فعله او فعله الصبي وجبت الكفارة على الولي اذا كان ما يلزم عمدا
وهو انما لصيد في قوله وما يلزم بالعمد لا بالمو فلا يشيخ جهان احد ما لا يلزم لان عدم
الصبي خطأ الثاني يلزم الولي لا من فعله والاول اقرار في ان لا التذكير كالزمن فيه الكفارة

على المانع للاختيار الكثيرة مثل حقيقة معرفة من عارضه أو بعد الله على إتيان ما يمشي على الحق
ولم يطفئ من كبره فامر به بغيره بل بالحق عتروا واه ايضا عبد الله بن سنان في الصحيح
فتبره من الأختيار والظواهر ان المراد بعد استقرار الوجوب بولده وإتساعه أو حفظ
عن أو بعد الله على إتيان من أبيه ان ربه لا يعلل الله له ولا يحج قسطا قال في كنت كيتا
المال في طرفة العين كيت مني فقال انفسه طبع الحق فقال لا تقابل على إتيان ان شئت
بسلامه البتة يحج ضل ما لو لم يبقه الوجوب استطاع في وقت المنع وعدم القدرة
فالظن عدم وجوب الاستيحاء والاصل عدمه والى عليه وادع الإجماع في المنع على عدم وجوب الاستيحاء
على المانع مع عدمه الناس وقال ان استحب المراد بوجوب السب يغفل عن الحق المانع يكون
الطريق سائقا في ذلك لا يرجع الى أهله وديان رفته بل من عهده ووطنه قال في المنع في
فتوى علمنا في ذلك الإجماع وما في الخبر المتقدم أو سلطان بمنه العقل والنقل الدلائل
على نفى الفسق والحرج وقد انشأه القصر لعل ولا يعبد خوف البضع خوف تلف المال لا
يقول له وإتاعين مع القدرة ولو كان كثيرا يشترط من سادته ما مع الوصول الى المقصود
والرجوع الى أهله فيعطى يكون وإنما ان الإجماع ولا عبرة ولا إبرة والأخبار الدالة على وجوب
الحرج وكذا كان المنع موقفا على ذلك فلا بعد الوجوب مع عدم الضرر ووجوب حفظ
المال على اطلاع من عتق موقفا اذا عارض وجوب وطهرا وجب شر الما باضافه عنه وقد
قره قبله وفتوى العلماء على ذلك كما نصاب جميع ما يجنبه الطريق ولو فرض كونه ذلك المال الكثير
مؤثر بالطريق فإن يصرفه في الزاد والعلو والماء والدليل مثلا الطاعم الزاع في حق زعفر
بل وجوبه والذهاب الى الحج معه ولا يجعل مثله في الزمانه ولو يجب له الحج في ذلك الزمان عدمه وجان
السفره اليه طلقا فإظهارها بخلاف السفر عن إتيان المال فمثل العشر وغيره مما يأخذ لا
الأعراب سلطون على الأموال والنفس في أكثر الطرق ومنه يعلم ان توقف الحج على ذلك
ما ليس بولده وحقه والطريق وجب ذلك لعدم الدلتع وجوب الحج مع عدمه وأياضا لحا
للمنع وتحصيص ذلك لانه لم يثبت إجماع ونحوه فتدبر ثم انظر عدم وجوب الاستيحاء
على تقدير الحرف المانع من المباشرة نعم لو علم الياس وهو بعيد وكان الوجوب سابقا مع النفيس
يمكن ذلك مثل الكبير المعصوب مع اعتقال الأدم لاقتصاص ظاهر الالة لا بغير الحافض تأويلها
اتسع الوقت للحج فظا اشتراطه ويدل على الإجماع والعقل والنقل فلو حصل الاستطاعة

قبل المشهور مع ذلك خصوصاً على تقدير وقوع الفساد بعد العتق وقع في حق القضاء قبل الحمل
 ذلك أيضاً على القول بأن القضاء هو حجج الإسلام في غير هذا الصور ويشترط فيه قولنا هذا
 بأن القضاء ليس على أن القضاء لا يخرج من حجة الإسلام على تقدير كونه إلهياً لا على تقدير كونه
 تحقيقاً له بل لا يخرج من إرادته القضاء عليه **والفاسد** هو قلنا بأن الأولى حجة الإسلام
 لا يجوز قتل **والأخلاق** أو وإن لم يفتق قبل المشهور لا يخرج القضاء عن حجة الإسلام **والأخلاق**
 من وجوبه إلا إذا كان يفتق على حجة الإسلام واعتباراً بالقدرة على المسحوق وعدم المشقة
 مثل أن يكون قادراً على العمل والحرارة والعكس للحمل وغيره وكذا إذا لم يعتبر الرخصة
 والشأن المأمور به فذلك أيضاً من عدم اشتراط الرجوع إلى الكفاية واشتراط غيرها **والأخلاق**
 ولا يحتاج ثبوتها إلى الأمر دليل عدم وجوبها مع الاحتياج إلى العادة من الثابت والدار والحكم
 والاعتدال في شأنها ما تقدم من الاستطاعة في الأثر والأخبار ما يقتضيه الحجج من غير
 هذه الأشياء ولو قلنا بصحة الاستطاعة منها يمكن أن يقال إنها لغرض اجتماع الدواعي
 في الشيء فإنما الاجتماع دواعي القول وعليه في اتفاق العلماء أن الظاهر من هذه الأشياء
 أيضاً استصحاب الاحتياج إليها بحيث لا يشترط في ذلك الكتب وغيرها
 يحتاج إليها بحيث لا يقال بعدم استطاعتها ويجب مع ذلك الاحتياج إلى العادة كما
 في المتن يجب مع ذلك على ذلك الاحتياج والاختيار والاختلاف التي لم يثبتها بدليلها
 دار محله كما إذا حصلت بالاستصحاب من تعيّن وجوبه في وجوده دائماً أو حصلت
 من الوقف حتى فلا يحتاج إلى الأمر مثلاً الدواعي على الظاهر وكذا الثمن بل لو أجمعت واستحاجت
 دار وقعت الدواعي فاصلاً عن كونها يجب وجوب الحجج والجزاء عن حجة الإسلام وكذا الكتب
 والحكم وإشهادها على احتمال قتال والأخبار المتقدمة قد على المبالغة في أمر الحجج وشدة
 وخرج ما خرج بالاجماع والعقل والنقل وبقي الباقي وما يجد فيه هاهنا هذه الأمور شيئاً
 وفيه في النظم والندرة في الأمور كلها فادعوا بدليل الاستصحاب والاختلاف لا
 وأكثر الأخبار وجوب الحجج على الماشي مع القدرة على المشي في البعض والركوب في البعض
 تقدم إلا أنهم اخرجوه بالاجماع وبعض الأخبار **والأخلاق** ولو قيل بأن الحق في القوة أو لو وجد
 الزاد إلى العمل بالحق يجب شرائها وإن كان بأضعاف مضاعفة الثمن وبدل على ما مر وهذا
 نعم لو وصل إلى الضرر والخراب عن الاستطاعة لعدم بقا مؤثر الغالب ونحوها لم يرد في

ما سبق أن الرأي المذكور صحيح وغيره ظاهر **والأخلاق** والمدون في عدم الرجوع بل عدم
 الجواز مع الطلب صحيح وإنما إذا كان الزمان خاضعاً للقتل على تخصيصه يمكن جواز
 الحجج وبدل عليه مثلاً في حجة الإجماع الثقة قال قلت للرضا عليه السلام الرجل يكون على الحق
 ويحضر الشيء ما يقضي فيه الحجج قال يقضي سنتي ويحجج بغيره فقلت اعطى المال من أعيته
 السلطان قال لا بأس عليكم ودعا يرفعون ويبع من أيدى غير واحدة أو قلت لا بأس
 عليه السلام يكون على الدين يقيم في يدى الزمان قال ومن عتبه بينكم لم يثبت شيء فالحج بها أو لا
 بين الزمان فقال الحج بها أو لا قال نعم يقضي عنك ببلدة الأولى أو الثانية فقلت صريحة
 فكيفما حملت على وجودها يقابل الدين على أمر الاختيار أو عقيدة بركة الكفاية ولكن الحل بعيد
 فافلتنا ليس بعيداً يمكن وجوبها أيضاً تحقق الاستطاعة المستلزم لها والدين غير الحجج
 يجوز صريحة غير يمكن فيه الطريق الأولى خصوصاً مع كثر الأول نعم لا شك في ثبوت
 عدم الحجج الزوائد الدين بخلاف ذلك وخرج عن الاستطاعة ويمكن حمل ثبوتها على عدم
 الوجوب على المدون على ذلك قتال **والأخلاق** ولا يجوز صرف المال في الكساح حجة ما تقدم
 من صدق الاستطاعة وعدم استصحاب الكساح في ثبوت صريحة في وجوده ما رواه الحسن
 بن حمزة الحسن عن أبي بصير عليه السلام قال قلت له رجل كانت عليه حجة الإسلام فإذا كان الحج
 فقبل التزويج ثم حج فقال لا حاجة ففلا يزوج قبل أن حج فقال اعتق غلام فقلت له لم يزوج
 بعثته وجه الله فقال إن زدت طاعة الله والحج أجمع من التزويج وأوجب عليه من التزويج
 قلت فإن الحج تطوع قال وإن كان تطوعاً فهو طاعة لله عز وجل فقد اعتق غلاماً وفيه بعض الحكماء
 فافهم لأن يحصل برشفة شديدة أو من سبب تركه لا يحمل عليها فلا يصح حجاً أو صرفه
 بل وجوبه فيه وكذا لا يجوز صرفه في سائر النذور بل في كل البر والاهتمام والاهتمام وأعلم
 أن الظاهر أن المراد بذلك وجوب الحج ونقله على الكساح وعدم استصحاب مؤثر من الاستطاعة
 ويكون ذلك في زمان وجوبه وخرج من الغالب ونهاه وأسابره وإن كان قبل يجوز الصرف فيه
 وفي غيره على الظاهر يجوز صرفه فيه غيره على قدر قدرته معه بالشيء **والأخلاق**
 ولو قلنا لا دور العمل إلى آخره قد عرفت دليل الوجوب بالبدل على حسن قوله ولو ذهب
 ما لا يستطيع به لم يجب قبول المحرم إلا أنه يصدق الاستطاعة والمبالغة في وجوب الحج
 والعمره بالكتاب السنن وكذا عدم الفرق بين النذر وبين النذر المعين وضريحه وانما

بعد العلم بجواب على شخص يذبح من قتال الجملد الجواب هو صدق الاستطاعة في القدرة
 الجمع الزاد والحد من غير شرط ولا شبهة تصدقها مع الحقيقة واليدل على إعطائه والحد
 والحد من الاستطاعة والحد من القدرة والحد من الاستطاعة على أن يكون دليل أيضا
 واضح من تقدمه وكذا التقيد بالذات الموقوف على من قبله الكفاية مثل من يتعمد إلى الواجب وكذا عدل
 وجوب التقيد بالشرط الزاد والحد من الاستطاعة من غير شرط ولا شبهة المشقة مع وعدم وجوب
 تحقيق شرط الواجب بشرط الأدلة وغيره بل هو الجواب عن قبول الاستيفار مؤيداً على
 مع الفرق بين **قوله** ولو لم يكن الفقر من كفاية الخ يعني لو لم يكن المستطاع لم يكن حجة ذلك عن
 حجة الإسلام فلا استطاعة بل لا يجب عدم صدق الاستطاعة أولاً وعدم إثباتها قبل الدلائل
 بالمشقة من كفاية العمل على مشقة والظن بالمشقة غير لازمة فلو فرض أنها كذلك لما
 تراوحت من ذلك من وجوب العمل على ما هو مستقر بان معنى دمان الخ وهو ما يوجب شرطاً آخر
 فصار غير مستطاع فيجب على من يبره قد عورضوا وشكوا في أن على تقديم الفعل في
 عن جميع الإسلام وليقتضوا وكذا لو تكلم المستطاع وكذا لو حج الغائب معسر ومشتكاه يجرى عن
 التوب لا عن نفسه بل لا استطاعة وهو شرط وكذا عدم الإجراء عن المستطاع الخ القادر على
 الحج لو حج عنه لم يجر عليه نفسه **قوله** ولا يجب لأمر فرض الحج بمعنى أن يعمل نفسه مستطاعاً
 بالفرض بل لو فرض حجاً أو لم يقرب عليه الحج على ما فرض كونها لا استطاعة فم لو كان ذلك
 ما يقابل الفرض فضلاً عن مستثبات الحج يجب الفرض بخلافه يمكن إخراج ما عذره والاستعينا
 ولا يفتي الفرض والأول صرفه والدليل إبطال الفرض ومع الاستعانة بتحصيل الفرض والزيادة
 والقدرة الاستطاعة مثل ثلاث الأوتار والأوتار مثل القرية وغيرها بل هو يوجبها يمكن تحصيلها داخل
 فيها للتأخر عن الإجماع على الظاهر وعدم المشقة في تحصيلها داخل فيها للتأخر عن الإجماع
 والإجماع على الظاهر وعدم المشقة في تحصيلها ولائها ودخلت في سداد باب وجوب الحج غالباً
 ويقيم الفرق بين ما هو داخل وبين ما هو خارج بالذات مثل فوجوب الحج مفيد بالنسبة إلى
 الأول ويطبق بالنسبة إلى الأول ويطبق بالنسبة إلى الثاني فيجب تحصيل الثاني دون الأول
 لهذا قال في المنتهى إن ما يشترط الزاد والحد من الاستطاعة يحتاج إليه العبد المسافر وإنما الفرق بين
 السير من الأجرة بنسبة طهره والكي لا يقبل الرحلة في حقه وبكيفية تمكن من المشي وتزويد
 صدق الاستطاعة ويخرج ما يخرج مثل وجوب الرحلة للبعيد للإجماع والأخبار مع التأمل

ويتناول ما يقتضيه ويقتضيه هذه القاعدة فإنها تنفع في هذا الباب كثيراً **قوله** ولا بد للولد
 الآخر ألا يجب على الولد بذل الواجب له الحجير وكذا لا يجب على الوالد بذل الواجب له من ما يملكه
 كان أو لا على سبيل القرض وغيره نعم لو فرض مع الاستطاعة مع الشرط المتقدم يجوز
 كائن من غير ذلك بالجملة عدم الفرق بين الولد والوالد وغيرهما وهو مقتضى بعض الأصول في القرض
 الشرعية ولكن ورد في رواية سعد بن يسار النخعي أنها صحيحة قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام
 الرجل يحج من مال أبيه وهو صغير قال نعم يحج من غير أن يسلم قلت وينفق منه قال نعم فله أن
 الولد له أن يجعله اختصم ووالده إلى النبي صلى الله عليه وآله ولو نفقني على الإسلام أن الولد
 المال الوالد من قبله على أن يحجز من مال الولد من مال الوالد ولو نفقني على الإسلام أن الولد
 للفقيرين قال المصنف في المنتهى يجوز على الزاد كمال المال ما يمكن من الحج ويضمن على سبيل القرض
 لأن مال الوالد ليس للوالد بل من هذا المثل على كماله نعم إن ينفق وقوله لا يملك مال
 الولد الوالد وقضاء صلى الله عليه وآله وسلم الحج ويمكن أن يكون الاختصاص من جهة وجوب نفقته
 في الولد لعقره وفنائه والولد جارة تحفظه وحفظها لو كان المال للوالد كما ذكره جواز التصر
 فيما لا يضره الوالد ولو لم يكن تصرف مع المصلحة وكذا القضاء أو قصره قد يكون الواقع
 كذلك إن كان المال للوالد ولو كان المال بمعنى المال الشائع لا يطلق مال ويكون هذا القول
 إشارة إلى تعظيم الوالد وعدم حسن النزاع معه وقوله لا يملك لولده غيرها أيضاً مما يدل على
 تصرف الوالد في مال ولده والحج به موجود في الأخبار ولو لا خوف الإجماع على ما نظر في ذلك القول
 بمضمون الرواية لكان ذلك ما ذكرنا تكلفاً بعيداً ولا تفتيها القواعد الشرعية فليست من هذا
 هذه النص الصريح على ما قلنا إشارة إلى رد هذه الرواية فلو قال لا يجب على الوالد إلا أن
 لأمر فرض منه كان أم **قوله** والمرضى وجوبه مع القدرة على الكوب وجوب سائر
 الشرائط واضح مما تقدم لعدم الوجوب مع عدم **قوله** ولو افتقر إلى الرقيق مع عدم الآخر
 أي لا يجب الحج للأنام المذكورة لعدم صدق الاستطاعة التي هي شرط الوجوب وهو أن كل واحد لا
 في بدله المال مع تمكنه فالظاهر وجوب صدق الاستطاعة وإشارته إلى رد هذا القول بقوله
 على ما هو وغيره واضح وقوله ما ينفع في ذلك مثل وكذا عدم الوجوب مع منع العبد بالكتابة وكذا
 عده على المعصوب الذي لا يستعمل في الرحلة بوجوبه وكذا عدم وجوب الاستئذان على من
 المنوع ولو كان ما يؤمنه عن البر وكذا المنوع بالعدو وسائر الأعداء والأصل وعدم القدرة

والاستطاعة التي هي شرط الوجوب بالآية والأخبار والاجماع مطلقا وان في بعض الاحكام
 التقدير يصح بعدم الوجوب الاحتمالية الترتيب وعدم الرضى وما بعد ذلك بعدة الله فيه
 والى الجواب الثاني يكون الوجوب بالنفس والمال اذا قلنا ان مقتضى ما يقتضيه ظاهر الظاهر
 الاية الاخبار وجوب فعل الحج بنفسه بشرط القدرة وانعم فلهما الوجوب معلوم علم
 الوجوب في المال بعد منها ولهذا لا يجب من المال بغيره يجوز ما شئنا وتسكنا وان المال
 وجوبه ليس بالاصالة بل هو قفالة على شرطها فانها فانها من الشارع لا راد له فيكون
 ونفي الحج والعمرة وهو كالتفادى والتمسك بالشرع لا راد له فيكون
 مستقرا قبل المانع وتخصر للمنع الى ان حصل المنع لا بعد وجوب الاستحباب بل يجب مع اليأس
 كافي للميت والظاهر ان مقتضى ما يقتضيه بعض الاخبار ان مقتضى ما يقتضيه بعض
 سنان المتقدمين من امر الشيخ كذا في الحج وحيثما لم يعلم عن الوجوب عليه كذا في
 كان على ظاهر الظاهر يقول ان رجلا اذا حج عزم من حاله لم يستطع الخروج فليحرم
 به لعمري والشرع لم يكره ان لو كان يحرم في ذلك الموضع على ما تقدمه والمتنبيد بوجوب
 الحج سابقا في جميع النسخ المتقدمة بيان الاستطاعة وقد تقدم هذه المسئلة ايضا
 فتذكر ان العلم بعدم وجوب الاداء بعد الموت على ذلك انما هو على خلاف التوقيع
 والعادة ويحتمل ان الاداء فخال **المراد** وليقات بعد الاستقراء ان وجوب قضاء الحج
 اصلها لا من ثلثة لثلاثين كسرا الذين هم في وقت يمكن اداء الحج منصفها بشرط ان
 ثم مات لظن ان جماعه ولا نزاع فيه وبذلك عليه الاخبار الصحيحة ايضا وكذا علم بوجوب علم
 الاستقراء وانما كون من اقرب للموت جنى اقرب بمقات بلده من غير خلاف على الظاهر وهو
 مؤيد لعدم وجوب خروج المتمتع الى ميقات بلده من احد الميقات المشهورة التي في الشها
 التفصيل اربع المشقة من بلد الميت المكان المراد به بل الموت بان يستاجر من تلك البلد
 ويجز منها بحيث يصدق ثلثة وعرفا الذهاب الى الحج منها ولا يحتاج الى موضع الموت والى حفظ
 ومع الضيق مع اقرب المكان وان وسع المال من غير البلدة والظان يكون مراد القائلين بل
 الموت مطلقا بوجوب الاستحباب من اي مكان يقع المال من بلد الموت حتى ادق الحال بحيث يكون
 واجبا بما وسع المال في هذه المسئلة كما يعلم من الدليل المحمل له وهذا مؤيد لاداءه في الحال
 الظاهر تبين ادق الحال على تقدير الضيق او التاخير حتى ضاق الوقت والاجزاء وان قلنا

١٠٥

بتحريم التاخير في الوجوب من بلد الميت وقد صرح في الحديث بان يخرج من اقرب الميقات
 مطلقا اجماعا فقلل الوارث فقلل المال الموجب وان فعل جازما بترك الاستحباب من بلد
 الموت مع القول بذلك غير بعيد في غير الوصية بالطريق الاولى وهو موقوف بجهلهم ان
 العلم بالمقات ويغيبه ابرز الحج المستحب من مكان مثل كوفة ومع من البصرح انهم لم يروا
 من لغزى كاسيحي ما يدل عليه الاخبار وجهه ان المقصود هو الحج وليس الطريق والظاهر وقد
 فعل وهذا يدل على صحة الاحرام من ادق الحال في كل حال ودون السنين بعد ضيق الوقت وان قلنا
 بوجوب خروج الميت الى ميقات بلده اصبحت على ما تضمنه ما قلنا بعض من اقرب المكان
 والتفصيل كما نرى في ان السعة مطلقا موجهة الى التفصيل ولا ينبغي القول بعدم الوجوب
 اصلا ولو رجع الى ما بين البلد وبين ميقات الوجوب من البلد مع هذه الوسعة وقد عرفت
 الفرق في كل فاقا لاداء دليل الوجوب من البلد انما يجب على الميت الذهاب منه وان قطع تلك
 المسافة عبادة فالحج واجب على القابل لقضاءه لعدم علمه بوجوب صرف المال وهو غير الحج
 لان الواجب والحج والعمره وقطع المسافة انما يجب عقلا لا شرعا لقصوره بل لا يمتنع قوته عليه
 ولو كانا ممكنين دون ترك يجب القطع قطعها فالحج واجب الوجوب والقطع بقصد فعل القطع
 من وجب الحج وقطع في الميقات على اي وجه كان مثل ان يكون نائما او غافا وعسى عليه وفي
 السفيه او قبل وقت الحج لعرض بل الوجوب من الميقات على اي وجه كان مثل ان يكون نائما او غافا
 ومعنى عليه وفي السفيه اقبل وقت الحج لعرض بل الوجوب من الميقات مع العلم بوجوب الحج الى البلد
 لم يفعل بحرا لان يكون فاصلا تركه ولا شك في صحة الحج وعدم وجوب الرجوع وان فعل جازما
 وهو لا يتركه قطع المسافة بقصد التجارة فقط خصوصا قبل ان يقرأ انشاء الاحرام من
 مكة كذلك لا يتركه لعدم وجوبه وكذا عبادة بوجوب صرف المال لغيره وهو ظاهر على تقدير التسليم
 ان كان وجوبه يعلم علمه ان الحج الا بوجبه انما يمكن بان يستاجر من مكان في الميقات كانه
 قريبا للصوم كان واجبا عليه وتعداه في الايام المتعددة لو قضى بنفسه لعدم امكان صوم
 يومين في يوم واحد ويجوز وقوعه عن النائب ولهذا يجوز قضاء شهرين سنة واكثر في يوم
 واحد عن الميت الذي يقضي عنه ثلثة ايام على الظاهر وتعدى بوجوبه عليه عبادة مستقلة وجب
 القضاء عنه غير مسلم لمنع الكبر على ان واجب القضاء هو الحج وليس من الحج وهو ظاهر
 متفق عليه وبذلك عليه الاخبار الصحيحة الدالة على حقيقة الحج وكذا عدم واجبات جميع انواعه

حج

وحدها وقدرة الاشياء اليه وما ذكرنا علمه بل الفصل والخصص على الاقرب كالمصروف ويوم
 الأصل والاحتياط في الجملة ليس انصرف في حال الغيرة مثل الاطفال لالعب اليقين او مثله
 شيء هنا في ايات اخرى انصرف في حال الغيرة مثل الاطفال لالعب اليقين ولتبارك والالجام
 العقل ايضا دليل على المشاهدة كذا كذا الوصية الثالثة فاقم وان الجميع منه متفق عليه
 ومن غير مختلف فيه فيخصر على المتفق ومن علم ايضا عدم جوب خروج العاوردون البنتين
 الى سقاته دليل على الميقات ما رواه هذا الدليل على انهما من اقرب المواقيت
 بالطريق الاول ولا ندره علم جوب خروج التمتع الثاني نفسه اذا علم ان في الحل فله عدم جوب
 قطع المسافة لئلا يتبع فلا يجب على التائب لحرمان الميقات بالطريق الاول فاما وايضا يروى
 خلقا لغير قضاء الحج عند اشتغال التابع وجوب مع تحقق معنى الحج هذا مع قطع النظر في الابطال
 واتبع النظر فيها فان يظهر من بعضها التفصيل مثل ما في صحة الحجلي عن ابي عبد الله
 فان اوصى الى الحج بحجة الاسلام ولم يشر الى طبع عنده من بعض المواقيت في صحة
 وايضا عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل اوصى ان يحج بحجة الاسلام فلم يبلغ جميع ما رواه
 خمسين ومائة الحج عنده من بعض المواقيت التي وقتها رسول الله صلى الله عليه واله من قرب
 وما في زيادة التمسك بالخير في الكافي ايضا وما روى في الكافي في الصحيح عن محمد بن عبد
 قال سالت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن الرجل يموت قومه في الحج عنده على قدر ما له
 ان وسعه ما الذي تولى وان لم يسه ما ليس منزل من الكوفة فان لم يسه من الكوفة قبل المدة
 لان محمد بن عيسى بن مكي بن داود وغيره في الخلاصة رواية اخرى عن ابي عبد الله عليه السلام
 في رجل اوصى بحجته فلم يكف من الكوفة انها تجزى حجة دون الوقت واخرى ضعيفة عن ابي عبد الله
 عن رجل اوصى بمائة حج قال حج بها رجل من موضع بلغه وانت تعلم عدم صراحت
 هذه الاخبار في التفصيل والجواب من بلاد البيت مع السعة بل يمكن كون البعض دليلا على
 عدم حشمة ما اجبت مكانا في ذلك المقدار لا رواية محمد بن عبد الله فانها ظاهرة في التفصيل
 في الحج اوصى المطلع عدم الصحة ويمكن جعلها على فم من البلدان كل من بلاد المؤمنين
 اوقافا والحال فلا شك انه لو تم ذلك متبع ولو بالقرابة مثل بين المال اكثر بحيث يعلم عدم تعيين
 ذلك المقدار من غير البلد يمكن تخصيصها بالوصية وفي رواية القول بالاجرام من الميقات ومطلقا
 من الروايات رواية ذكرها بن آدم قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن رجل اوصى بحجته لغيره

١٤٧

ان يحج من غير البلد الذي مات فيه فقال اما كان دون الميقات فلا بأس وفي طريقه سهل ولا يضر
 وايضا في رواية صحيحة عن محمد بن عبد الله عليه السلام عن رجل اوصى بحجته لغيره لغيره
 يحج بها عنه من الكوفة فيجوز من البصر قال لا بأس اذا قضى جميع ما سلكه فقد حججه ولا يضر
 واختاره فاقم ويمكن حمل الاول على التدريب ايضا للجمع وان لم يكن حمل ذلك على التفصيل بحمل
 المطلق على المفيد وعلم ان بعضها يفيد وجوب الحج على قدر المال من اى مكان يسير وليس على تقدير
 الضيق من البلد يجوز من الميقات بل يجب ان كان اشرفا اليه وان القول بالتفصيل ليس بعيد
 مع الوصية فانه لو حوط العمل بالبرهان لان ذلك جميع ما تقدم له رواية في طريقه لغيره شكل
 فان الاجرام من الميقات متفق عليه في عدم الوجوب من البلد فامل ويروى في صحة ومعية
 بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال من مات ولم يحج حجة الاسلام ولم يترك لغيره نفقة الحج
 فونشده لغيره بمائة اشياء واجوز عنه وان شاء اكمل فان ظاهر ما علم يدل على عدم وجوب
 اخراج الحج مطلقا ولو كان من استطاع قبل حين يمكن جعله على الغير من بلد من البلدان عدم الاكل
 وبين اكل البعض والحج من اقرب الأماكن وحملها الشيخ على من لم يحج عليه الصلاة وانظر
 ان المراد باقرب الأماكن هو الاقرب الى مكة من المواقيت وان كان كلام القراء شيئا لا يقرب
 الى البلد الذي يخرج منه فيكون مبعدا عن المبدأ بالوجوب من اقرب ما كان هو اقل الواجب
 فان الظاهر ان لو فعل من اى ميقات كان فداء الواجب وصح من البلد ما كان من المواضع قبل
 الميقات كما فهم من دليله فان ظاهر البعض وجوب الاخراج من الاصل في الحج الواجب مطلقا
 سواء كان حج الاسلام او الهند وشبهه وان اوصى او لم يوصى ويجوز الاختصاص بحج الاسلام
 مطلقا لظهور الروايات فيه مثله في حشمة ومعية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل
 توفي واوصى ان يحج عنه قال ان كان ضرورة فم جميع المال انما يتخذ الدين الواجب وان كان
 قاصح في نفسه وحشمة اخرى لم يترك عليه السلام ومثل ما في صحة الحجلي المنفردة ببيان الاشتغال
 الدالة على وجوب اخراج الحج عن العاجل للموسر بعد استقراره من قوله عليه السلام يقضى عن الرجل
 الاسلام عن جميع ما له وصحته ومعية بن عمار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يموت وله
 حج حجة الاسلام وترا لا اقل عليه الحج عنده من مال رجل ضرورة لامل له ورواية سماعة بن
 مهران قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يموت وله حج حجة الاسلام ولم يوصى بها فو
 موسر قال الحج عنه من صلبه ماله ولا يجوز غيره لا ليدل على عدم الاختيار الى الوصية ان كان الدين

كانت قد اذنت بالخبر وولدت ايضا على ذلك محجة محمد بن مسلم قال كانت بالبحرين على يد ابي عبد الله
ولم يخرج حجة الاسلام ولم يوص بها ايضا قال لم يخرج حجة محمد بن مسلم قال كانت بالبحرين على يد ابي عبد الله
عن رجل من اهل البيت وادعى بان حج عنده قال ان كان صرورة من جميع المال وان كان نطوقا عن ثلثه
وقد مثل هذه الادلة على اخراج الوصية **والثالث** من الكتب والاصول وعدم دليل ظاهر وبطلان
قياس بل لا يكون الحج الواجب بالذوق شبهه **والرابع** من الكتب كاستخرج بيته التهذيب ومجل
على الوصية **الخامس** الخرافة وقد يشتركون من **الثلث** فضل الاعمال المتقدمة مثل الاول حيث
دلت على كون **الثلث** على تقدير جمعه واعمير من الواجب وغيره وان الظاهر لو ادعى بان حج من
شخص موافق بمقتضى ذلك الشخص لصحة العمل عن ابي عبد الله عليه السلام بل لا يفي حجة الخرافة
ابو عبد الله عليه السلام مثل ما في حجة المتقدم مع زيادة ذلك وان حج جعل يلحق ذلك العمل فانه
ممكن جعل حجة العمل المتقدمة في وجوب الحج من المقاتل والبلد على الاستصحاب فيكون من
البداهة واستصحابه ويجعل الحديث المستفيض معادات الاعداء والاعمال من رواته وكذا رواه
من رواه بعد ذلك فثبت معناه في غير حجة بل لا يمكن فهم عدم الحجاب مما امكن بل
انحصر على المقاتل وكذلك في المقاتل في حجة على راي المتقدم في ذلك
ويذكر على كون حج يخرج الاسلام من **الثلث** وعدم الاحتياج الى الوصية حجة على راي
ضرب من امين قال كانت بالبحرين على يد ابي عبد الله عليه السلام ونفذت في حجره
فانما جعل الذي نذره قبل الحج حجة الاسلام وقيل ان بقي الله بنذره قال ان كان ترك ما لا يحل
حجة الاسلام من جميع الدين يخرج من ثلثة ما يحسنه عند الله وان لم يكن تركه الا لا يفتد
حجة الاسلام ما تركه وحج عنه ودية النذر فاقوه من وان كان ضرب من عبد الملك بن
اعين لان الوجه في ثلث الاعمال وقد عرف الاب وياسب الى المداكثرة وهو ثقة فالحج صحيح
ويحتل ان يكون عبد الملك اسقطا من قلم الناس في نفي وقد حمل الشيخ حج الولى على النذر في
مثل يكون دينا فان الدين لا يجب على الولى تضاهه وايه الشيخ لصحة ابن ابو عميرة قال
لا يعبأ الله على الدار رجل نذره لان قال الله ابنه من جمعه **الحج** لا يعبأ الله الحرام فقا
الله ابنه صارت لابن فقال **الحج** على الاب يؤذيها عنه بعض ولد قتل هو وامية على ابنه
الذى نذره فقال هو وامية على الاب من ثلثة ويصعب ابنه حج عنه هذه تدل على اصل
المط ايضا ولكن فيها تأمل من حيث الصالح الجاهل والويل من المال بالجملة ظاهرا

في حجة الاسلام فان فضل من ذلك شي فهو لو رثته قلت اذ ايتى ان كانت حجة قطعية فاما
في الطريق قبل ان يحرم لمن يكون جلد ونفقت وما ترك قال الورثة لان يكون علي في قضى
عند او يكون اوصى بوصية فينفذ ذلك ويحمل الدين من الثلث يستفاد منها اموكون
الوصية من الثلث وعدم صرف المال في دفع الطلاق اذ مات قبل الفعل وتقدم الدين و
الوصية على الاربعة لعدم جوب الحج للارث والحج وضع الموت عن اصله على تقدير كونه
ضرورة ولا يحد من جواز ذلك لكونه من الرضا مع بعد الورثة والوصى الحاكم حيثما
قد وافق هذه الدليل وبقي الباقي وان لا يحتمل كونه بل يجب الاحتياط على ما يحج به
ويبقى لغيره من الاربعة والاربع على الميتا على ان يرد الضرورة حصول الشارح المتناهي لضعف
الوجوب قتال وهو بمنزلة ما على وجوب ذلك على تقدير كونه ضرورة مطلقا او لا يتكفل في
صورهما استقر الوجوب على ما في تمام الوجوب فان يحج يكسب عدم التكليف لعدم بقائه
للكلف وقت الفعل ومشرط من غير نزاع فيمكن جعلها على من استقر ولكن العمل بظاهرها هو
ما ولى الورثة قتال كما فعل الشيخ على عمومها وبخاصة في المنتهى ذكرناه لما ذكرناه من تعليق
الارث ما يقابل حصوله في السن في الطريق خصوصا اذا كانت الاجارة على السعي ايضا مذكورة
في المتن والظن ان تركه لما ذكرنا ايضا لانه لا يتبادر والمتعارف لان كونه في سنة وسقطه
لذلك ولما اذا مات بعد الاحرام وقبل دخول الحرم ففيه خلاف فقال ابن اديس والشيخ في الخلا
على ما نقل في المنتهى بعدم الاجازة وجهه ان الذي كانت شغولته بالحج لا شك انما فعل في
في العدة ولو لم يكن النص والاجماع في السقوط بعد ملكان القول الاجازة غير محقول
الذي استدلك به على الاجازة ما روي في الصحيح عن ابي بصير قال سالت عن الرجل يموت
فمن حجة فيموت رجل رايته يحج بها عن يموت قبل ان يحج ثم اعطى الدرهم غيره قال ان مات
في الطريق وبكره قبل ان يقضى مناسكا فانه يخرج عن الاول قلت فان ابتلى في نفسه عليه
حجة يصير على جميع من قبل ان يخرج عن الاول ان لم يمت لان لا يضمن الحج اتم وما روي في
الصحيح الحسين بن عثمان ذكر عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اعطى رجلا بالحج فخذ
بالرجل حدث فقال ان كان خرج فاضا بركة بعض الطريق فقد خلت عن الاول والا فادرك
تعليم ما فيها اسندا لان الحق فيه قول والمنقول عنه غير قطعي لاسيما لقوله عن ذكره ولا لا
لعدم دلالة ما على مال التكليف بنفسه بل في الاول عدم السقوط عنه وجوبه ودلالة ما على الاجازة

مطلقا بالموت في الطريق ولا يابى له لو لم يعمد بما فان اظن انهما مطلقان لا يردلان على الخط
والتحصيل من الاحرام دون الحرم يحتاج الى مرجع غير كون الاجماع على عدم الاجازة قبل التحريم
بالمرء والنص والاجماع المتفادين ولا تملك له قوله ان ابتلى في الحج قتال ويؤيد به التحصيل في السنة
بين الموت في الطريق وبكره فانه قد يفهم القريب منها على ان الاحكام لا تذكرها بعد قول مات في
الطريق ولا في قوله قبل ان يقضى بل قد يعمد عدم الاجازة بعده وهو خطأ الفاسد ومع
حصول الشرايط التي قد علم هذا ما تقدم فلا يحتاج الى ذكره لعله ذكر مع قوله يجب على الكافر
ليسب الخان الاسلام شرط الوجوب فاذا حصل غير من الشرايط يجب فيستقر الوجوب للحج
يفعل مع بقاء الشرايط الى ان مضى ليدرك به الحج فيجب عليه المضي اليه ولو فانه لا استطاع
لوسيط بل يجب الاستيعان على تقدير كونه كاذبا وجوب على الكافر قد علم ما سبق وقد بين
في الاصول عدم التقيد بالاجماع على الظاهر وعدم حصول القربة المطلوبة فان احرم حال الكفر
الآخر عدم الاجازة الاحرام طال انكفر ظاهر وكذا العود الى الميثاق بعد الاسلام مع الاحتياط
فا في الشرايط لان الاحرام غير صحيح فوجب بعد الاسلام انشاء الاحرام من الميثاق والاحتياط
الغالب في ايدى ويمكن الاجازة من ادنى الحل لما قرره ولو تعدد الغائب الى ميثاق فالظن
الصحيح من ادنى الحل وان لم يكن الغائب في الجملة وكذا يحرم من موضعه ان لم يكن الغائب
المراد في الحل وهو خطأ ولو اردت بعد احرامه لربط الغائب بوجه عدم البطلان فظاهر لان
الباقي بعد ان تحت لا يبطلها شي بل لا معنى للبطلان بعدها فان الصحة عبارة موافقة
امرا شامع او سقوط القضاء وعلوم حصولها بعد الايمان على وجه امر الشارع برغم يمكن
توقف المتأخر والانتفاع به على عدم الكفر جميع الموت وعل قوله اشارة الى رد في اضعاف
بالبطلان وهو قولنا بخلافه والشيخ في البطلان على ما نقل في المنتهى بعد ذلك بمعنى وجوب
القضاء بعد الاسلام كان بقاء الاسلام شرط لبقاء الصحة عند اقبال وجهه غير ذلك بل الظن
خلافه لما مر ويؤيد به بعض الروايات مثل رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال كان مؤمنا
فخرج فاصابته فتنة ففكر فمات بحسب السك على صانع عمله ولا يبطل منه شي ولا يدل على
وجوب الاجادة والبطلان قوله ومن كثر بالايان فقط حفظ عمله لان المراد عدم الانتفاع
بالعمل الصالحات في الكفر وهو ظاهر ويؤيد قوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه
فمات وهو كافر فمات كذا جملته والعمل بما قلنا قوله لو تاب كان كفر بغير الاشارة الى التلقين عدم

والعلم أن هذه الزوايا هي من جهة عباداتهم والبر عليها والثواب بها فريضة الله عليهم
الاستبصار من غير قيد علم الأفعال بل من الصحة ولكن يمكن إخراج من جهة أن الزوايا
ويجوز عليه وفريضة الله هو العبادات الصالحة لا غير لأن الظاهر أن كونها كذا لا يوجب
الفاعل إلا في نفس الأمر لا في الزوايا فعله حال الفعل لا في الظاهر إنما عتقت صحتها وقبولها
لا في وقت حكم الزوايا بل من غير قيد أصلا فلا يكون التيقن للمحقق في الاستبصار
باعتقاد الفاعل ومذهبه قائل وإنما قد علم على جهة عباداتهم جعل الاستبصار كما هو مقتضى
استبصار صحة ثابت واجز عليها والأدوات وجوب كذا لا على بعض الزوايا بل على كل
الأعمال بغير قيد أهل البيت عليهم السلام ليست باهنة ويكون ذلك من أصل شرط الأيمان في الصحة
وكم بالبطالان بدفعهم ولا بد من وجوب القضاء بل الأيمان وصحة العبادات كذا لا على كل
رحم الله أن عدم القضاء هنا صحة العبادة وفعلها لما ينتمون إليها حصلوا لبر عليها وأنه
قضى فريضة الله ليس سقوط القضاء بالاستبصار وجبا الإيمان سابق والأفلا معنى لبر
والثواب الأيمان بفريضة الله تعالى والخروج عن واجبات الله تعالى لا لا معنى للتعلق على
الفعل أصلا وكيف على الفعل شرط عدم الإخلال بالركن كما اعتبره الأصحاب وإنما قد علمت
العبادات ولو لم تكن تقول على الوجه الذي كرهه ويجوز موافقة الأيمان لما في نفس الأمر هو
الصحيح بناء على شرط الأيمان بالركن عند عدم الإخلال بها وانتهى إلى أصل الإسلام هذه
الجماعة والأفلا معنى لصحة عباداتهم وخروجهم عن عهد فريضة الله تعالى لبر عليها أو
على أنهم يخلدون في النار قتال ومظاهر فالمراد بالناسيب الذي في الزوايا هو أنها الفتح
قطر لكافة البعض لأهل البيت عليهم السلام وهذا الإطلاق في الزوايا كثيرة ولهذا ورد أن
نصيب غيره ذلك وإنما بالناسيب معنى البعض أهل البيت عليهم السلام فهو كذا لأن بعضهم
نفوذ الله كذا لا أنكار الضرر ويرى الجمع عليه وللشأن فالظن من جهة عباداتهم بوجبه ليحصل
القضاء كالمعلوم أدلته وعده كالكافة لأصل لأن الإسلام يجب قبله فيجعل كونهم أيضا
مثل غيرهم من المخالفين في عدم القضاء لهذا المصنف في المنتهى المخالف من أهل القبلة ولم
يستد الإسلام وقد مر في الزوايا أيضا كذا كذا فاعلم وإنما يدل على وجوب القضاء عليهم
فيكون جملة على الاستصحاب المنقذ من الزوايا الصالحة من عدم الامارة والجمع لبر على
رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال إن من جلا معصي الله كانت أجرة فأن الله

الامارة القضاء بالبر بغير خلاف قول الشيخ وأوجبه فانه يجب الامارة بعد التوبة **قوله** والفتا
يصدق إخلالاً وإن يوجب الامارة الخالف من فرق المسلمين صحيحة بعد الاستبصار
خلاصاً للأمانة عليهم لا بد من معرفت معنى الصحة الأصح لإخلال الركن الظاهر يدا الركن عندهم
لا بد من العلم بكونه من جهة الظاهر لم يثبت فيكم فمعرفة ذلك عليهم كعدمه وقد علم أنه
مع عدم العلم بجهتها ولا بد من الركن الأعظم عند الإيمان ومعلوم تركه في وقت أيضاً
من الثابت الشرط المعتبر عند الكوفة في باب الطهارات والنجاسات فلو اعتبر الركن
عندهما لا يثبت صحة عباداتهم ولأن الظاهر أن هذا انفصال عن طهارة النية اليتم كالكافر
حتى يلبوا إلى الإيمان فلا ناسيب عدم اعتبار ما هو المعتبر عند ولا بد من كونه في الزوايا كما ينبغي
فعلوا أهل على ما فاعلموا جميعاً عندهم وطهارة أقدار فكان بعض الأصحاب في الحج والعمرة في سائر
العبادات يوجبونه فخلوا الأخبار الدالة على الإيمان من التيقن بشرط عدم الإخلال بالركن في صحة
الفتا في الحج والعمرة على ما يستدل به دون غيره وإن الظاهر أن صحة الحج على الحج الصحيح عند
ويجوز إرادة الركن عندنا كالحج في المنتهى وغيره وإنما الزوايا هي صحيحة بغير
معنى الحج في سائر التاباً أبداً الله عليه السلام من حج وهو لا يعرف هذا الأمر فمن الله عليه غيره
والذي يوجب عليه صحة الإسلام وقد قضى فريضة فقال قد قضى فريضة ولو حج كان أحبالاً
قالوا من وجب وهو في بعض هذه الأصناف من أهل القبلة ناسيب من المؤمنين الله عليه
فعرف هذا الأمر يقضي صحة الإسلام فقال يقضي أحبالاً في كل عمل هو في حال نفسه فضلاً
لأن أهل الولايه وإنما الصلوة والحج والصيام ليس عليه قضاء حسنة عرب أذينة قال كتبنا إلى
أبي عبد الله عليه السلام أسألك عن حج ولا يرى ولا يعرف هذا الأمر فمن الله عليه غيره
والذي يوجب عليه صحة الإسلام قد قضى فريضة فقال قد قضى فريضة والله والحج لبر على
رجله هو في بعض هذه الأصناف من أهل القبلة ناسيب من المؤمنين الله عليه غيره في هذا الأمر
يقضي عنه صحة الإسلام وعليه أن يحج من قبل أن الحج أحبالاً وحسنة ذرارة وبكبر الفضل
محمود من مسلم وزيد العجلي عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام هما قالوا لا في الجبل يكون في
بعض هذه الأصناف المحورية والمحسية والعثمانية والقدرية فيسبغ يعرف هذا الأمر
لا بد من كل صلوة صلاها أو صوم أو زكوة أو حج وليس عليه إعادة شيء من ذلك إلا لبر على إعادة
شأن من ذلك غير أن لا بد أن يوضع الكون في غير موضعها أو فلو موضعها أهل ولا يتر

ذلك كان عليه الحج وكذلك الناصب اذا عرف فعل الحج وان كان قد حج مع ان في الطريق على ما
 حزم في الظاهر الباطني الضعيف باب بصير ايضا موحي لان على ما بين وفيه ايضا قول الضعيف
 وفيه من على الناصب الحقيقي واجباب القضاء على كل ما ذكرناه ولا يرد على من يزعم ان كل كتاب
 من حج من حج الله الى الحج على الله انما هو في الحج والتمتع وكنت ضرورة فافعل مقاما
 بالبرج الى الحج فكتب اليه بعد حجته مع انه كان في الحج في الطريق بهل من زيارته ومجمل اداء القضاء
 على من حجته على تقدير تسليم شوط المأثر فيه تخصيصه من الاخبار وبالجملة الظاهر من
 وجوب اعادة العبادات التي فعلها المكلف من اصل القبلة بشرط الصحة اما على من ذهب الى
 اولى من نصيب الحكم كما استدلته فكما قول قوته قصيرة وتوهم قبول الإيمان والعبادة
 نقض لمن افترجه **والسنة للمرأة الى آتوه** عدم جواز حج القنح للمرأة الا اذا كان زوجها طلاقا
 حقه على ما يجب في فروع ولا يجوز اسقاط الواجب بالندوب وما يستلزم ترك الواجب
 فمن حرام قال الله في المنهي ولا تعلم فيه خلافا ويقوم من ان الامر بالشئ يستلزم النهي عن عكسه
 ويدل عليه ايضا ما روي في صحيحه عن النبي بن عازم عن ابي هريرة عن النبي قال لسانه
 عن المرأة الدوسرة قد حجت بحجة الاسلام فتقول ان زوجها حججني مرة اخرى لا اؤتمنها قال
 نعم يقول المأثري عليه اعظم من حقه على ما في هذا الظاهر المقتضى الرجعية بحكم الزينة
 عدم اشتراط اذن الزوج في حج الاسلام والظاهر ان الطريق الاول كان لا خلاف فيه يدل عليه
 ايضا ما روي من مسند من كان من ابي عبد الله عليه السلام قال لا حج للمطلقة في عتقها الله
 في المنهي بعد اثبات الحكم الاول على التطوع بجمع بين الاخبار واعلم ان ظاهر كلامه في حديثه
 الحج تطوعا باذن الزوج حيث قال المعلن رجعية بحكم الزينة لان الزوج الوجع في طلاقها
 والامتناع والحج يتبعه من حق الامتناع لو وجع فيقف على اذنه استدل بالخبرين المتقدمين
 وذلك محل التامل لوجوب العدة في فروعها وعدم جواز الخروج لها لاعم الضرورة كما هو المذكور
 في محله وسبقي ولا ضرورة في الحج ندوا وان اذن الزوج فليس للمنع خصته عدم اذن الزوج
 في الاخبار لانه على ذلك لا يخرج موعنة من عمل التطوع عدم الجواز ام لا واية منصور
 صريح في عدم جواز التطوع حتى تنقضي العدة ولو كان باذنه لم تكن الغاية غاية ويؤيد ان الشيخ
 زاد ان لم يتبين مع ذلك المستدل بالبرية في حلال من ابي عبد الله عليه السلام في التي
 يموت عنها زوجها يخرج الى الحج والعمرة ولا يخرج التي تطلق لان الله تعالى يقول ولا يخرج

تكون طلقت في سفره او حلالا لم يعمل على قصد المص انما اذاجانها الحج تطوعا اذاجانها الحج
 تطوعا لا يجوز الا باذن زوجها وانهم ذكروا عدم الفرق بين الاسلام وحج واجب قضاء
 ونحوه باذنه او سابقا على الزوجية عدم الاحتياج الى اذن الزوج والزوايا في العمل
 فخطول صحيحة زارة من ابي جعفر عليه السلام قال سالت عن امرأة زوجها تخرج ويحرمه
 ولا ياذن له الحج قال نعم وان لم ياذن لها وصح عبد الله بن ابي عبد الله عن الصادق عليه السلام
 قال حج وان ذم افقه وصافي صحيحة بخلافه من ابنه مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال لا طاعة لغير الله
 في حجة الاسلام ولعل الاخبار بالفرق وان الظاهر ان عليه وجوب الحج فتأمل وعلى تقدير كونه
 فيحتمل انها المبادرة اليه بغير تركه في الفصل في اول الوقت فيجوز قضاء الصلوات في الصلوة
 الواجب المطلق ويجوز عدم حتى يتسبب الأصل والجمع بين الخبرين لعدم صحة القياس في الدليل
 الا في المصنف فتأمل وما مر في علم عدم جواز حجة السيد الا باذن ولا بالطريق الاولى وكذا لا خلاف
 عند اصحابنا عدم صحة حج من دون اذن ولا ولاء عدم اشتراط امر الحج بل يبيح ولا وكذا
 وعدم الوجوب عليه مطلقا لما مر من اشتراط الحرة في حجة فسدل صحيحة فسدل من ابي الحسن
 ليس على الحج ولا عمر ولا دليل عليه لا قبل الدالة على وجوب الحج عليه بعد العتق وقد تقدم نعم
 لو جازاه مولاه ووسع زمان فوبت الحج والعمر او الطوارق فخطا فيكون جوازه لولا ان اثار
 يحصل ضرورة فوبت الحج ولا يشترط المحرم الامتناع والحاجة ولا اذن الزوج في الواجب
 قال في المنهي شرطا وجوب الحج على الرجل من عينها في حق المرأة من فريضة فاذا اكملت الشرط
 وجب عليها الحج وان لم يكن لها عمر ذهب اليه علماء اجمع فليل عدم اشتراط المحرم هو
 للاجماع وظاهر الايات فانها تقتضي الوجوب بمجرد الاستطاعة وقد فسرت في الاخبار المنقذة
 بالنزول والاحالة وسعهم الاخبار الدالة على وجوب الحج وعلى الترغيب والترهيب في الحج
 خصوص صحيحة مغوية بخلافه قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة تخرج بغير طلاق الايمان
 صحيحة صفوان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام فخرجتني بعلى انا تين المدة عرفها بلسانها
 وجها اياكم ولا يشترط لكم لغيرها عمره قال اذا جاء المرأة المتنة فحملها فان المؤمنين يحرم المؤمن
 ثمره الا بالزينة والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولئك بعض ولا بعد اشتراط المحرم على تصديقها
 وعدم فائتها والخوف على البضع ونحوه لضرورة وجوب حفظ البضع والغرض من ذلك
 ايضا دعاة ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن المرأة تخرج بغير طلاق الايمان كانت

امراة من نكح مع اخيه المسلم وهاية عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال انما
 من المرأة نكح بغير محرم فقال اذا كانت مائة نكحوا لم ينكحوا على محرم ولا بأس بذلك قوله ثم قل
 على الناس مع وجود القدح فكان يعمل ولم يفتد على الاستحباب والكراهة والحاجة لا يحتاج
 الى المحرم واللعن الضرورة والظن للمزوج على تقدير اشتراط المحرم ومعها حتى يوجد لا يلزم
 على الزوج وسائر المحارم الذهاب معها وان بطلت ما نكح بغيره وانما زيادة وهو طوان اخرج المحرم
 على تقدير الاستحباب من مؤثراتها ودخلت استطاعتها وظهورها اومع وجودها و
 عدم المحرم لا يلزم يمكن عدم الجواز فاقول **اول** ويشترط في النكاح العقل والاخت
 وجب اشتراط البلوغ والعقل في انعقاد النكاح ونكح ما يستلزم تقوية منتهى ظاهره واما
 برة فكان لا يحتاج الى ركيب ولا ينصرفه نفسه وهو مملوك ومشروع عن ذلك وقد ثبت
 الاشارة الى بعض النكاحات في صحيحنا ايضا في كتاب الامانة في صحيحه منصوص بان من عاين
 الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله ولا يمين لولد يبع والد في المولود مع ولده ولا
 للمرء مع زوجته ولا لانه متعصب ولا يمين بقطعة ولا فرق بين النكاح واليمين على الظاهر
 وفي الاخبار اشارة اليه ومنه علم اشتراط نكاح الولد ايضا باذن والده وصحى بحقيقة ان
 شاء الله تعالى واشاء يقول ولو اذن الى آخره على ان نشر اما الحرته واذا نكح الولد والظن ان الله
 انه لو اذن قبل النكاح لكانوا اجاز بعد نكاحه فالنكاح عدم الانعقاد لا وقوعه من وقوعه بطلان
 وانما لا انكحوا ولا انكحوا مع احتمال الانعقاد ولا اجتماع علم بطلانه بل يكون موقفا ولما
 كثيرة ولعل من قول المص في المشتري قوله قد كان ولادة ان يفسخ النكاح الى آخره اشارة الى الوجه
 في نكاح الزوجية كالحث في المألويس ويجوز ان يكون اشتراط نكاحها باذن الزوج مخصوصا
 فيما اذا استلزم تقوية سائر الزوجية فيصير نكاحه فصحها ونحو مع احتمال المنع مطلقا لما مر
 ولما ورد في بعض الروايات الصحيحة عدم جواز انعقادها وتصديقها الا باذن الزوج لعدم محيل
 على الاستحباب الاستيناد وكراهة فعلها الا باذن الزوج وصحى بحديث عبد الله بن سنان
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس للمرأة مع زوجها امر عتي ولا صدقة ولا تبر ولا صبه
 ولا نكاحها الا باذن زوجها لانه زوجة لزوجها او برها او صلة قرابتها الله يعلم والمطلقة
 العجيزة لا تزوج بخلاف الباشع للتوقي بها زوجها فانما النكاح تطوعا وغيره والنكاح ونحو
 ونكاح لا يبرأ منه بغيره فوقفوا على انما وقفوا على ان لا يملكوا المدة النكاح وغيره في غير طر في الخبر

فكان ذلك ما ذكر المص وقدمنا في كتاب الصوم البحث عنه فتذكر في صحيحنا ان الله تعالى
 ولو مات بعد استقرار النكاح او مات فلان النكاح ما انفكوا وما هان بعد استقراره وجوب
 النكاح عليه اشكال الشرايط انعقاد النكاح وشبهه فيه ويصحى زمان النكاح في غير ما نكح
 بعبان يقضي عنه من اصل تركه لعل له ايجاب ما في نكاحه من الاصل كالحاجة من الاصل كالحاجة
 والركون وسائر الديون فلو ضاقت التركة عن اكل تقسط وتخصيص على اكل المستحقا
 ظركلا وفيه يحوش الاول ان وجوب الفضايلة لعدم الدليل ولا شتم كونه زوايا اما اثبات
 محض حتى يجب الفضايلة ان كان عبارة واجبة على ان يفعلها بغيره فليثبت سقطت مقتضا
 عنه يحتاج الى دليل والقياس غير مقبول ثم على تقدير التسليم فالأخبر عن الاصل ايضا ان
 ولا دليل الا في حجة الاسلام والديون وليس ذلك شيئا منها والقياس مردود وما يدل على ان
 ليس اثبات الاصل بالعدم الجواب من الاصل وكذلك في صحيحه من المتقدمه ويخرج
 ثلثه ما في عندنا وقد بحث فيه فتذكر وهو قوله لا يبرأ منه القبيحة بانه انكاس وهو
 نكاحه بالجماع ولو برأها من نص فبيع ولا الاصل مع ما تقدم مستكمل فوى ولا اعتبار في الإجماع
 على الوجه خصوصاً الاطلاق نعم لا يحوط على ذلك مع القابلة والافاق في التفسير فلو تقدم
 حجة الاسلام خصوصاً مع تقدم سببها وهذا الوجه انما يقتضي بلع الاحتجاج ويدل على عدم التقييد
 وتقدم حجة الاسلام ما رواه في صحيحه المتقدمه والثالث لا يبرأ من التقييد وجبلا من وان ينقلد
 الى الديون وليس مثل النكاح بعد ضيق التركة عن ذوا النكاح وتقسيم التركة عليها بالنسبة فيلزم عدم
 كفاية ابن مثل النكاح لان يقال قد يوجد من اخذ قبل من اخذ ثم نكحوا نكاحا فصحى اذا كان
 من المألويس او بلع التركة الواجبة بذلك وعلى القول بمطلقا فاقول **اول** وان عتبه
 الى آخره اي لو عتق ثمان بجمعة نكح وشبهه تعين ومن فعله ذلك الزمان بعينه مع الاك
 وذلك ظاهر وجوب الاتقاء بالعهود والنكاح والسنه والاجماع ولو لم يفعله قبل عتبه
 القضاء والكفار وهو غير عتق الدليل والقضاء لا بد من دليله بل لا بد ان يكون اجماعا على دليل
 وجوبها ظاهر بثبوت كفاية خلف النكاح وشبهه كذا في الاجماع وبعض الاماير والاختيار مع ما
 فيها من الاختلاف كما مر وصحى وانما الوجه انما يثبت من شأنه ذلك الزمان حتى فاق
 منعه ولو سقط بلعها وكذا لعدم تحقق الجواب فان لم يبرأ من وجوب طلاق وهو غير
 اختياره في احد الاثبات الصالحة لظاهره يستحب التحجيل لعدم دليل القوية واولا استحباب

المسيرة إلى الخيرات ولو لم يتعين حتى يظن الضيق بأنه لو لم يفعل بما بعد الموت ونحوه فلو تركه
 شيء فالتفت إلى نفسه كما ذكرنا من الكفر ولو لم يكن يتوقع الكفر ولو لم يحصل شيء من ذلك
 عدم الوجوب فلا كفارة **ولا يجوز** عن حجة الاسلام **الح** لو لم يستطع وغيره
 كما أن قصد حج الاسلام وجب ذلك **بالنذر** أيضا على القول بتعلق النذر بالوجوب في جميع
 الكفارة وإن يأتى عقاب لترك اختيار الشيء ولو قصد غير ما يجب بما هو وجوب فصله
 به حج الاسلام فيكون مستطعا لعل النذر ظاهر بها وإن لم يصح مثل المق في الشيء
 وجوب تقديم حج الاسلام مطلقا وإن تقدم سبب وجوب النذر حيث أطلق وجوب تقديم
 من غير تقديم ما سبق كالتكليف في غير وقتها أو من المندرجة في غير وقتها
 أو حين زمان النذر وانفق في الاستطاعة ويكن أن يقال حج بتقديم النذر سبب وجوبه
 باقي لأن منه حج الاسلام إذا علق النذر واشتراط بقاء الاستطاعة إلى العام القيل العام
 حج ويجوز عدم الاشتراط لكونه للخاص من التكليف وهو غير لازم ترك الحج في عام الاستطاعة
 فاستغرق في النذر والاول أظهر وإن يقال بتقديم حج الاسلام لما عزمه الأثر والاختيار
 في الوجوب مع الاستطاعة مطلقا ويكن سقوط النذر وعدم وجوبه لعدم صلاحية
 الزمان المعين لم تكن غير حادثة الزمان المعين ويجوز عدم وجوبه في عام آخر وجوبه بالنذر كحصول
 الشرايط وتعمد المانع عن الزمان فضلا عما بعده للزمان والاول هنا أيضا أظهر وأما
 لو لم يفصله بل قصد حجها مطلقا بحيث يكن صدق على حج الاسلام فظاهر كلام الأثر وجوب
 المحجب مع الاستطاعة وعدم الجزائية لكل واحد من الآخر مع تقديم حجة الاسلام مطلقا
 وفيه يلزم لزوم تعدد السبب عند تعدد الأسباب ولا شك أن النذر سبب مستقل وكذا الاستطاعة
 التي هي شرط وسبب وجوب حج الاسلام والاصل عدم النفاذ ويجوز التداخل المانع من أدائه
 في بعضه فصل فذكرنا لأن الأصل عدم التعدد وبراه الأثر وصدقنا على حج الاسلام فهو أفراد
 المندرجة كغيره وصرف النذر لغيره وخرجنا عن أفراد الماهية المندرجة لخلق الأصل يحتاج إلى
 دليل وجوبه بالشرع لا يصلح لذلك على القول بجواز نذر الواجب لأنه منصوص عنه لم يرد
 النذر وعدم صلاحية الواجبة للتعهد وهذا البحث بعيدة في نذر صوم وصلوة ثبت تعدد
 لأننا ثبت تحقق السبب فيجب السبب من الأول لا من صلاحه لكونه سببا عند أيضا ولم يثبت
 في الحقيقة سبب وجوده وسبب معلولى بل معرفة وعلماء ولا امتناع في تعدده

١٧٤

نذر

ولهذا لو قصد حج الاسلام لم يتعد ويجوز أن يزعم محله وادعاء امتناع لقول الشارع حج
 حج الاسلام لكونه مستطعا فأذا لم يتكون كل واحد منهما علم بأن الشارع طلب الحج
 من التكليف على أن يزعم يلزم تعدد السبب أيضا في فرد واحد واعتبارا وصافه وحصول النذر
 خاص على نذر حج من حيث حج الاسلام وعقابه خاص على أن يكون ذلك المحجب في وقت
 النذر والعقبات الكفارة على تركه كما زعموا لبيان فاعلم ولا يصدق على من حج الاسلام
 النذر وما كان الواجب عليه غير الحج فإلى المندرجة يخرج عن العمد وأورق بالنذر ولا يرد
 ذلك لعدم ولا يرد لوقال الناذر أنا نذرت بحج وهذا حج بل كل أفراد قصد الحج المعنى بعدم
 قتالهم ولو لم يكن هناك عرفا وقربة ذلك الذي وجب في الحج الاسلام فيكون وجبا
 أو يكون الناذر قادرا لعدم تعلق النذر بالواجب يفعله والحجة للمدار على الناذر ولا يكون
 بحيث يشك في الحج لغيره أيضا لبراه من الحج عن غيره وفيه ما يقبل في الأثر والوجوب
 من الناذر والبراه من الحج ولكن قصد ذلك في الجملة وحل محل الواجب عليه لاصل البراه والاختيار
 والصدق في الجملة وتروا في زعمنا لا يصح من ذلك أنهم في الحج لا يبعد الكفارة الحج النذرية
 عن حج الاسلام دون العكس قال الشيخ رحمه الله في النهاية على ما نقلناه المنع عند لان حج الاسلام
 لا يحتاج إلى قصد الحج الاسلام مع فعله من دون قصد ما ينافيه بخلاف النذر فإنه زاد وجوب
 سبب من حجة التكليف فيجب قصد فلا يخص حج الاسلام الذي هو اقوى مع إيجابه معه وجوب
 تقديمه وهو غيرته ولأن الظاهر الخلاف في عدم جواز الكفارة بنية حج الاسلام عن حج النذر
 لا يعلم القابل لأن القابل الأول هو الشيخ مع نقله من العكس فاعلم أن في الفرق تأملوا ولو
 وجد القابل لعدم الفرق كان القول بجهلنا والظان مجرد حضور النذر وحج الاسلام بالباقي
 عدم العفلة عنها في الجملة عند الفعل كانت النتيجة كما في الإشارة إلى مشيئة الموتى
 والصلوة وغيره ما والله يعلم والاحتياط طريق السلامة فلا يمكن وجوب منافع في المنع
 احتجاب الشيخ بصححه دفاعة من موسى ثقة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نذر أن
 يشي إلى بيت الله الحرام هل يجزى عن حجة الاسلام قال نعم قلت لا يشاء حج عن غيره ولم يكن له مال
 وقد نذر أن يحج ماشا المجزى عنه لا من مشيه قال نعم وروى محمد بن مسلم أيضا أول الرواية
 إلى قوله قلت شذرا ذات التذنب صححا في أوائل الحج وبها أيضا فقه صححا في باب النذر
 ثم قال إنه المنع والجواب يجزى أن يكون النذر يتعلق بكيفية الحج لا بنفسه وبين بقوله

كان

يضعف عن الدماء العادة كالتعب بالثانية وعلى الاحتياط المركب الاحتياط يصفه فكريك لو
تله العزوصرفه لما لا يدل عليه الثالثه ونوبه حجة على ان العزوصرفه كثيرة الاشياء على ذلك
مع الصحة وكذا عدم افضل الامور احرها واقرت قدم في مسيل الله لا يدل عليه حجة في جميع الحسن
يرى عن هشام بن سالم قال سئل عن عبد الله عليه السلام انما وعته من مصعب وضمة عشرين
أصحابا قتلت جللى الله ذابها افضل الماشي والركوب فقال لا عبد الله بنى افضل من الماشي
فقال ايما افضل تركب المكة فقيل يعقيم بها المان يقدم الماشي ايوشى فقال الركوب افضل
على الشيخ ما يدل على افضلية الركوب على من يريد التقييل العبادة في مكة بقرينة عدم العبادة
الظان للمشي افضل ويؤيد اشتراط عدم التلازم على افضلية الركوب على ارباب عبد الله بنى
افضل من الماشي فيعدم نفعه ونفعها ما شيا ولا يعد ذلك ولو قلنا بعدم افضلية لانه
يكون كونه عبادة افضلية في نفسه ولا يحتاج الى افضلية وسيجي تحميمه وقد مر ان
تذكره ويدل عليه ايضا الامعاء المنقولة المشي الى نوزد ما شيا وجب عليه لا لا طرأه فصح
نذكره بالترافق لقوله على التلازم من نداء بطبع الله فله طعمه وسيجي ايضا الاخبار الصحيحة
وهي وانما ما يدل على عدم الاعتقاد على صحة ارباب الحزب الثقة قال ما لا يابحفت
عن جعل نداء بنى الحكماء فقال ان رسول الله صلى الله عليه واله اخرج حاجا فخطب الى
امرأته بنى بنى الجبل فقال من هذه فقالوا انت عقبك بنى عامر فندت ان تبنى الى مكة فافيا
فقال رسول الله صلى الله عليه واله ارباب عقبك انطلق الى الخث فرفها فترك قال الله فبنى عن شيها
يجفياها قال اركب شينى وايلها قال المصطفى صلى الله عليه واله ان ذلك كارتجال فلا هم لها فقال صلى الله
عليه واله علم من حال المرأة العرج من الماشي فارضا بالركوب لكن لعلته نذله على العموم وان كان
الشديد شيها بغيرها فافيا الاختصاص بها فقال وقبل حصول العرج الحكم بحكم العرجة شيها
يكون عدم القابل لعدم الاعتقاد فيمكن انجاب ما ذكره وان كان بعيدا وايضا يمكن جعلها على
المساواة على الله بعدم حجة نذرها على الادلل بشرط من الصيغة كما هو المشعار في بين العوا
الى ان قوله نذرها من ان تقع لم يجد قوله نذرها على الحضور والبالا من صيغة شرطية و
قوله نذرها من الزوج وبغيرها لست صريحة نذرها شيها بل عايقا ويمكن عدم الاعتقاد ذلك الشقة
ظنية ولا يكون للمشي للسك والعبادة بل ان نذرت للمشي الى مكة ولو جعل القابل للحكم القول
حجة نذرها ذلك مقتصر على موضع النص وقال بالجملة الظاهر اعتقاد نذرها المشي للمشي

انه انما انشئ صا قال ان الحج والظن للراي من نذر ان ينشئ الحج هو الحج ما شئت
 الى الحج مطلقا لا لمرئيه بل لادولان في كذا عن النبي عن السوال ولا نذر قال يجوز ان ينشئ حجته الاسلام والمشي
 ما لم يخرج عن حج الاسلام وعقد المصاف اوله في حجاج العلم المعارض في دينه ثم لا بد
 فله ان يمشي على نذر الحج ما شئت الى المشي خطا **باب** في عدم تسليم داخل المشي المتوفرة المشي الواجب الحج
 الاسلام فيمن يسلم المدين من غير ان يكاتب **كتاب** غير مري ورى فاما لو كان بعد صلها على المشي
 المتوفرة المشي الواجب حج الاسلام لعدم التقيد وكما اجاب على الحج وقصد حج الاسلام
 فاما لو لم يخرج عما حج اليه فاما لو اعلم ان يمكن استغاده لغير كل واحد من الاخر وان كانت سنة
 الاولى اظهر فاما **باب** لو نذر ما شئت واجب ان يفتني عدم النزاع في وجوب الحج ووجوب
 المشي فيه لو نذر الحج ما شئت او في الاضاح على وجوب الحج لو نذر ما شئت او قل خطا
 في سنة غير سنة وجوب المشي وبني الواجب على افضلية المشي وهو غير واضح نعم اوله لا ينافي
 بالذوق وانما اجاب ان لا الحج عبارة بغير شرك والمشى فيه كذلك لما في صحيحه عبد الله بن سنان
 قال لا بعد الله في المشي والفضل ومن تدل على افضلية المشي على جميع العبادات **باب**
 في ايراد حصة الزعم والدين والصلوة في المسجد وغيره او في جميع الجبل قال سالت ابا
 عبد الله عليه السلام عن فضل المشي فقال الحسن بن علي عليه السلام قاسم بن ثعلبة مات حتى نذر
 ونعلا وثوبا وثوبين ودينارا ودينارين وعشرين حجة ما شئت على نفسه وعلل عنه انهم علم
 انما الوعد الفقراء وسبيل الله ثلاث مرات حتى انما نذر نعلين وثوبا واعطى الفقراء كذلك و
 في رواية اخرى عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بعد الله في افضل المشي فالظن انه افضل
 من الركوب وما يدل على افضلية الركوب مثله وابتدع فاعا قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
 عن ركوب الركوب افضل ام المشي فقال الركوب افضل من المشي لان رسول الله صلى الله عليه وآله
 ركب وعانه ووايت سيف القامع ابو عبد الله عليه السلام يكون احبا في نذر الله في المشي على الله
 والعبادة ودوايت عبد الله بن بكير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام انما نذر لي الخروج الى مكة ففعلت
 لا تشوا وركبوا اقلت افضل ان الله انما نذرنا ان الحسن بن علي عليه السلام حج عشرين حجة
 فقال ان الحسن بن علي كان يمشي ويساق معه محامله وصالا على عشرين حجة فان الاول
 حسن بن علي وهو مشترك وان كان الظن ان لرواه سنة الثانية سيف القامع وهو مشترك
 وان كان الظن ان لرواه سليمان الشافعي سنة الثالثة عبد الله بن بكير وهو فاضل ويجوز انما علم ان

والاخبار المشتهرة على هذا القول في هذا الموضع فليس ينبغي ان يكون المشقة من بلاد الهند ويقتل من موضع قصد الحج والميقات الى مكة وفعل جميع اركانها شيئا لا يكون جميع افعالهم مقدما لها كذا حتى يتخلص من مشاغل ايام التشريق وروى في التقييد عن الحسين بن سعيد عن اسمعيل بن همام عن الحسن بن الرضا عليه السلام عن ابيه قال قال ابو عبد الله عليه السلام في الذي في المشقة في الحج اذا روى الحج فاما البيت فكما قلنا في الجاهلية ايام يوم النحر في بيته طواف الوداع وهي صحيحة في الكافي واللفظ اذا روى الحج وهو اظهر في المطلوب ويؤيد به ما ذكره في قوله ايضا صححه جليل قال ابو عبد الله عليه السلام اذا حججت ورسيت الحج فقل هذا قطع المشقة فلو حجج راكبا مع القدوة ولو في بعض الطريق ولو لم يترك المشقة فلو تدارك قبل فوات محل تركه على ما لا يمكن ان يصح حجة بمعنى حصول الثواب ولو لم يكن معناه بالوقت الذي فعله فاشي ولا شيء من كفارة وهذا يجب على الحج المنذور مع الوصف المشروط ويكره ان يذبح عن حج المنذور وجوب كفارة مع فعله بنسبة التذوق من ترك المشقة في تركه فاما لو كان معناه وما فعل تكاثيره في الذي نذر فعله بوجه الحج ايضا وبرأ منه من التذوق لم يجب القضاء الا انه يجب عليه كفارة بخلاف التذوق لو لم يكن حال المشقة يمكن ان يكون كفارة واحدة لا تدرى واحدة عبا واحدة شرعا وغيره وان قيل ركا بغير المشقة لم يصح للمتنى الا ان من الامر بالمشقة في العبادة ومفسد له وهو واضح بناء على كون الامر مستلزما للشيء من الضد الخاص وكونه في العبادة موجبا للبطلان كما هو الحق وانما العجز بالكيفية في المعنى يقتضي وجوب المشقة بل الحج ايضا لا يترك من نذر او وصف وهو غير صفة حاجب بالذوق الذي نذر والفرق عدم وجوبه منه اخر ولا يتم الاستدلال باليسقط لليسور ولا ياباذا الامر بشي فاقوا بما استطاعت ونحوها ان لا يطلو الحج ولا وجوب لليسور ولا ياباذا الواجب ان كان انذارا له بما بقي الا ان عدم وجوب الامر من اليس الامر ركبا وفيه عدم تعدد الاثبات به فلا وجوب له صلا لانعدام وجوب الركب والمقيد بعدم وجوب الجز والعديد والوجوب الجزين والمقيد لافي ضمن الوجوب المتعلق بالجمع وبدليل وجوب الجمع وقد قدم بالاتفاق وهو واضح فالج يسقط عند سوا غير قبل الشرع او بعد فلو ركب وحج صح حجة لكنه عرج التذوق لقطع وفي المطلق ينبغي ان يتوقع الكثرة لوصف المنذور فلو حج راكبا بغير الوصف المنذور مع الحج وبغير التذوق في ذمته الى ان يحصل الكثرة فلو لم يكن حتى مات لم يأنم ولا قضاء ولا كفارة في جحيم القضاء

هذا هو مقتضى النظر في الاصول والقوانين الممهدة مع قطع النظر عن كمال الاحكام والنصوص في خصوص هذه المسئلة واما كلام الاحكام والاشياء فيها فقال في المتن في انذار المشقة ترك طريقه اختيارا اعدا الى قوله ولو ركب بعض الطريق قال الشيخ رحمه الله يقتضي ويشي ما يركب ويركب المشقة الى قوله انذارين يقتضي ما شيا لاهلا والصفة المشقة من غير انذار او بغيره فان ركبا جازا لان الجففسقط للوجوب لا التكليف مشروط بالقدرة او امره على ما قال الشيخ رحمه الله اذا ركب مع العجز سابق هذا بغير كفارة عن تركه الى قوله وقال بعض اصحابنا لا يخرج التذوق لان يكون معناه او مطلقا فان كان معناه ان ركب مع القدوة فكذا وكذا في التذوق وان كان مع العجز بغيره يعني وان كان التذوق مطلقا وجب القضاء بعد ولا كفارة وهذا قول جليل ثم ذكره ليدل على هو ظاهر ما تقدم في قول الحج الشيخ رحمه الله عاروا في الصحيح عن الحلبي قلت لا يركب الله عليه السلام رجل نذر ان يمشي الى بيت الله ويحجز ان يمشي قال فلو ركب وليس يدرى ذلك بغيره عنده لا عرف الله منه بغيره عن ذبح الحارفي قال ابن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل حلف بيمين ما شيا فحجز عن ذلك فلم يطلعه الا بركب فليس له حدى وهذا ايضا صحيحة وما اعرف علمه تسميتها في المتن بها ويكره عطف عن على عن فيكون الصحيح قبله ايضا كما هو الظاهر ثم جعلنا على الاستحباب لعدم الوجوب في صحة الوعيد المتقدمة في اخذ عقبة وفي صحة دفاعة من موسى المشقة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل نذر ان يمشي الى بيت الله قال فليس قلت فان تعذر ركب فيه تامل الراجح عدم الفرق بين الفرقين المطلق والعين والظن الفرق كثر وعدم ذكر حكم العجز قبل الشرع وقد عرفت انه قول الشيخ بركوبه ماشيا غير بعيد فان حصل التذوق وجوب المشى الى البيت والاختيار بالافعال عند ما شيا وقدا في المشقة في بعض الطريق والاصل عدم اشتراط صحة ما فعله بعد الباقي والحج ولهذا اوجب جميع الطريق ولم يحج ليريق على الا بالحج ماشيا لا المشقة في الطريق فلو اقام هناك لم يجب عليه الرجوع الى اهل بيته لم يكره ولا يجب له كفارة عن ما نذر في الطريق من بلاد الميت اتفاقا على الظاهر بل من الموضع الذي مات لانيته ببعض واجب عليه صحا بل يموت في المشقة في الطريق وقيل لحرمان او بعد على انه يستاجر عن من الموضع والمجاعة اذا فعل المكلف بعض واجب عليه ولم يعلم اشتراط صحته علمنا لم يفعل صح من ماضى ولم يتج الى عادة وهو ماضى بغيره فيادة قول ابن ادريس في قول الشيخ حتى وهو عرف ولان ذلك كلامهم وانما بات ايضا ان نذر العجز عن المشى يجب الحج

وكما طلعت وصوت على المنع فان الظاهر عدم وجوب الحج في المعين وهو قبح المكنت في العيشة
 المطلق والسقوط مع اليأس لاعلى تقديره التخصيص فيكون الوجوب على وجهه بعد واستصحاب
 من يشي في السقوط ايضا لانرا احوال الواسعة وان يجوز له ذلك فلا تنصير في الحج الاسلام
 فان قوتها في التامير حرام وهذا الوجه يجب ولو مشيا او ركبا ولا يستباح على تقدير الحجر
 والاسلم في قوتها في كل كلامهم الذي يمكن ان يردوا به على جواز اركوب الحج لاعلى وجه
 الحج كما بعد الجرح فان السقوط الوجوب كالحج في الشرع عن المشي كما في سائر الواجبات
 المذكورة وقد رتب حقيقته ولهذا قال المصنف في المنتهى اذا ركب مع الحج لم يكن عليه شيء لان الحج
 مسقط لاجل الحج فلهذا قلنا في وجوب الحج في الزوايا من المختلف على ذلك في وجوبه ما بان ذلك
 امرين فاذا حج عن احداهما بقى الآخر ويمكن حمل كلام بعضهم على هذا ايضا فان لم يعلم فلو كان
 وجوب القضاء للركب في المعين مع القدرة فانه يحتاج الى دليل جديد وما رايته وما ذكره
 ولا يظهر الروايات وجوب الحج مع عدم القضاء ولو كان مطلقا ولا اكتفا
 بالحج واكتفاء عن حصول الحج في الطريق فلا بعد القول كما هو ظاهر كلامهم في الروايتين الصريحين
 ويمكن كون الجرحان بالهدى لعدم القضاء وان كان مع الحج فالحج عليه على الاستصحاب في خلاف الظاهر
 والاندلج صحة الوجوبين ورفاعة التفتيشين على عدم الوجوب في لثافات بين عدم الزكوة
 والذكر في غيرهما لان الزيادة مقبولة وعدم ذكرها في بعض الروايات لا يستلزم عدم وجوب
 فلا بعد التعيين بعد ان ينفصل بالشرع للمالك الزوايا من قبل التفصيل يدل على العموم
 فلا بعد ما ذكره فتأمل قوله ولو نذر ما شيا الى الحج وقوله صبا الى الحج ما شيا كما سمعت
 قوله اعداى الحج ما شيا ويحمل المشي فيما ركب كما هو مذهب الشيخ والمشى مطلقا **قوله** ويشتر
 في التائب الى آخره لعل اداها كمال العقل البلوغ ايضا انما اشترط اصل العقل فقط وكذا
 التمييز ولما اكل البلوغ فالمشهور هو الاشتراط فلا يصح من المميز الغير البالغ ويؤيد عدم صحة
 عبارة على المشهور وان رفوع القلم وان قد لا يعمل الاعتقاد ان الوجوب عليه فحج بالواقع
 مع عدمه فلا اعتماد عليه فيبطل لان الظان عبارة شرعية صحيحة وان قد يوثق به اكثر من غير
 وايضا الكلام في انه اذا قل من صحيح وتبرأ من التوبى ام لا والظاهر ان ركوب ذلك الاحتياط
 واضح وهذا في ان المنتهى قد بينا التردد في نيابة التعيين اما العبد المأذون فيجوز وما رايته
 بل رايته من عدمه قيل على دليل وهو عرف واما الاسلام فاشترطه واضح لا شرط في صحة

العبادة والاحكام والوجوب المنية مع بقائها غير يمكن وجوب الايمان واشترطه فيكون
 ان يراد به ذلك لا بشرط البعض العدالة ولكن بمعنى توقفه براءة ذمة الوصي والذي يخرج الحج
 عن التوبى على هذا لا يوثق به لا بمعنى صحة حجته نفس الامر براءة ذمة التوبى عند وفاء
 لا يمكن حج بطلان اجازته لا يمكن ان يكون الوصي منسبا عن استباحه فبطلان الاجارة ولا راد فانه بعد
 بقصد الوجوب عليه الاجارة فلا يصح انما حجته على هذا القصد هذا بناء على قوا عدم والافاق
 الصحيح مع الشرط براءة ذمة الحج على تقدير الوثوق والاحتياط بفعله ذلك ممكن بل قد قيل
 العلم بان فعله والظاهر ان يكون من يوثق به وقولا ما اذا احتياط واضح وان لا يرد بشعوبها حال الحج
 في الحج من الاجارة ويعلم العمل الذي يعمل به ويجب عليه ويغني عن الاجرة المذكورة ويكون عند الفعل
 الحج مع معرفته بغير شرط كونه من يجوز تقليد ويوثق به فاما اشتراط ان لا يكون عليه حج
 فان كان الحج عليه فيصير اجازة الواجبه له فلو ان ذلك لم يكن عليه ما في الاجارة من اخرج شخص
 صفة لئلا وهذا القيد لا يكون له احراز صحيح ورواية يعين عبد الله الاعرج النقة
 الفقيه ببابه في الحج الموزن يخرج بينهما وهي صحيحة التفسير بسبب ابا عبد الله عليه السلام عن
 الضرورة الحج عن الميت فقال هذا العبد الضرورة ما حج به وان كان له المال فليس له ذلك
 يحج من ماله وهو يخرج عن الميت كان له المال اذ العبد له المال بول عليه ان الاعتبار بوجود المال
 الموجب للحج بالفعل في عدم جواز الحج عن الغير لا الوجوب الحج لعل المراد بقوله وهو يخرج الى آخره
 اجزائهم من حج من ماله عن الميت سواء كان له المال ام لم يكن فتأمل وجوب نيابة من يجب عليه
 مع عدم القدرة بالفعل وجوبه لا بعدل يمكن وجوب الاستجارة عليه فيمكن من وجوبه ايضا
 وان كان وسفاجوز تخير كالتدليل المطلق وان كان مع القدرة فاشترطه فلو نذر التائب عنه
 غير ظاهر والاحتياط واضح وانما وجوب تعيين التوبى عنه قصد في تيرة كل فعل منوع لا لفظا
 بل قبل استيفاء التوبى عنه ويعد من جهة ان حج نفسه ولا فائدة من على قصد
 كما هو العادة فلان نيابة واجبة وهو فيها عدم العمل بحج نفسه وغيره فلا يرد
 الاشياء والغير مشتركة فلا بد من التعيين وقد رتب في بحث النية ما يمكن فهمه فيكون في بعض
 الروايات ما يدل على عدم الاحتياج الى ذكر مفصل مخصوصة مثل ان قاله الفقيه وروي
 عن ابن زبني ان قال سال ابا الحسن الاول عليه السلام عن الرجل يحج عن الرجل يسميه باسمه
 قال الله تعالى لا تخفى عليهما في قوله يسمي بن عبد الله عن ابن عبد الله عليه السلام في الرجل يحج

[illegible]

الجهم غيران بل فيج عند قمع مة وواير عن بل فقال الامج عن الناصب ولا يجز وهذا ممكن
 على من يراى عدم التصريح بالامام عليه السلام من المستل على القول بكفرهم من ضلوعهم في
 وعدم استحقاقه الثواب الامن حيث لا يستحق فكيفه من صحة عبادته بعد القضاء وقدره
 بعد وثاق على غيره فلا والاصل فيهم واوله وجوب القضاء على الميت والحي وغيره الجوان
 ما يدل على وجوب قضاء العبادات فانظر على المثال الخالف والواقع وعلى تقدير صريح الجح
 يلزم عدم وجوبه على الولي الا لا يستثنى من احوال نائب فاعلم ان الله في المشتري والدليل انما يجر
 في العاصب لا كافر ويعني من يظهر العداء وانما لا يجر الوثنيين والائمة من بعد عليهم السلام
 ويسمى من لما يعلق في العداء للكلوايح ومن ضارهم ونقل الرواية المتقدمة والظاهر ان
 بالناصب في روايته هو الخالف الغير لا كافر كانه اجاب صحة عبادته بعد الاستبصار لقوله
 وان كان اول قمع بان الظاهر ان الناصب لما سبقه بعد القول بصحة العبادات عن الكافر
 بما هو با الكفر واسحقه لولا ان الظاهر وهو طاهر قول اما الخالف الذي لا يعتاد عنه
 ولا يقتضيه لاهل البيت عليهم السلام في اشكال الامجاع على اعبادته التي عليها تجزى عنه
 الا لا يركى وما ان ادرى سبحانه فانزع من الشيايع عن الخالف مطلقا سواء كان اهل البيت
 او اجنبت وادعى عليه الامجاع هنا ولو يظفر في المنع باكثر من هذا الرواية فان كانت شاذة
 فالاستثناء والمستثنى منه ممنوعان وينبغي الجواز عملا بالاصل وان كان محمولا وكيف سلم
 احد الحكمين الذين استأثرت الرواية عليهما دون الاخر وهذا لا يحكم بعض والظاهر ان دليل
 ادرى هو الامجاع لا الرواية على انه قد قبل المستثنى من طوافقة كلامهم وبترك الاستثناء
 للشذوذ والجملة القول بصحة الحج يعني حصول عبادته صحة للخالفا الذي مات مخالفا وانما
 بما لا يجزى اشكال مع القول بالخلاف ولو جاز احد بغير عبد الله يعم وقد يميز من بعضه
 في الكلام على باب من قبله من التجرد بالخلاف وان للناصب في ذلك المشقة وان القول
 بكفرهم بجزمه نسبة ما خالف العبادات الى احد من اهل بيت عليهم السلام ولو تارة ليعرودة مشكل
 وفيه بعد الكفر بسلام غيره وكذا كلامه في غير هذا الموضع بل انما ايضا شأيت مثل الخوايح و
 انما الخالف الذي قاله فانزله على ان ليس عند بغضه ليس كما في قول كلامه الاول ولكن
 قاله بحث الزكي لا يجوز اعطاء هذا الخالف لا كافر وهو يدل على ان الخالف عند كان يجوز
 العمل عنه هنا وصح العمل بالمال وكما دعوى الامجاع هنا على صحة عبادته وانظر ان الصحة على

كونها معاملة بعد الاستصا لا مطلقا وانما الكلام ههنا في الميت على خلاف كما هو ظاهر
فماثل **القول** ولا يثبت الجواز على رأي قد عرفت حاله **القول** ولا العبد له لان تصرفه نفسه
من غير ان لا يجوز او لا يصل عدم اشتراط الحرية ولا يقلل لمعنى **القول** ويصح نيابة الصلوة
لأنه قد عرفت صحة ومنع الشيخ جميع المراء الصلوة عن الغير لعدم في بعض الروايات قد
نقلها الى الكرامة ويجوز رواية سليمان بن جعفر قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة
صلوة قال لا يفي فانه في الكرامة ونقل الجميع في المنتهى بالراجح الرجل من مثله وعن المرأة
وكذا المرأة **القول** وانما التائب الحج قد عرفت في البحث فبما ذكرنا الاستعانة بالاجرة
في ظاهره وكذا وصديق الامام وانما جاهد في سبيل الله المصدور والمجور **القول**
ويجوز ان ياتي المشتط في الطريق الحج الذي يقتضيه النظر وجوب الانيان ولو في
الطريق وعدم العدول عنه مطلقا لان الواجب عليه والمشتط بالمعنى فضا لان الرواية
الرواية فيها ولكن اشتطوا في العدول علم التائب بان بعض المستأجر الامر بغير ائتماع الانيان
بالأفضل وعطف في ان غير التمتع بشرط ذلك وفي حجة **القول** انما التائب عن ابي عبد الله
عليه السلام في رجل اعطى رجلا حججه بها من الكوفة فخرج عن البصرة قال لا بأس اذا قضى
جميع ما سكره فقدم حجة وشكره الصحيح عن جريز بن عبد الله عن علي بن السلام وهذا يدل على
اجزائه الحج عن الميت من غير ان الميت من الميقات فافهم وان الذي يفهم منها انه يصح الحج ونما
ذمة المتوب عنه وانما سأل العدول عن الطريق للمشتط فحق فيه ما قال ما فاقم ولهذا اتفقنا في المنتهى
المنع عن علي بن رباب الراوي وحده في المتقدم فماثل وكذا استحقاق جميع الاجرة وعدم فالقطر
وجوبه ما اشتراطه ما كان وحده من ما تكرر من الطريق وبشره وعدم جواز العدول كما يدل عليه
حسنة الحسن بن محبوب عن رجل اعطى رجلا حججه بها عن مفرقة قال ليس له ان يفتح باقية
الحج الى الخائف صاحب الدار لان العلم حصده وجاز منه فيجوز ولا ينقص من اجر شيئا
فالرجل مطلقا ومع عدم تعلق فرضه في اذني كافي من بعض عباد الله عمل التائب والظاهر
انما البعد يحصل الغرض الذي في كفايته بدونه افضل لمحصل الثواب بالكثرة المشقة
والخطوات وتكون عملها على العلم بعدم اطلاق فرضه في ذلك وهذا الوجوب بالجملة الاتفاق
او يحيل الافضلية كما قيل في حجة ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اعطى رجلا دارا
يخرج بها عنه مفرقة يجوز ان يتبع بالعمرة الى الحج قال نعم نعم انما لمعه الى الفصل والخبر وحي

١٧٨

خالية عن القيد المتقدم نعم انها محمولة على صورة تكون التمتع فيها افضل بل ظاهرها كونها
افضل وفيه ما لا قدر فيمكن كونه في المنزلة والمنذور المطلق والمنذور الثاني فيمكن
بالقيد في القرآن ايضا على تقدير كون افضل من ذلك ايضا العمل المذكورة في الروايات والاقتضار
الحوط ولا يفهم ذلك بوجوب بعقد الاجارة ويقوم من خط الزمان استلزام الجواز من الميت
من غير عقد اجارة وانما قد عرفت من غير مقتضى فاما **القول** ولو استأجره اثنان وجب صحة
الاجارة السابقة فكونها عقد وقسم اجارة عمل وكذا بطلان الاجارة لا ينافي وتحت
عمل من غير اجارة لا لا يجزئ بكنه الحج في العام الذي استجر له فيه غيره الى الحج وهو خط وكذا
البطلان على تقدير لقائهم بثلث ان يبيع لهما ما بنفسه والاخر في كل يوم المقارن بثلثا
وعدم الرجوع والتوقف بثلثا على بطلان الاخرى وليس كل واحد صحيح الاخرى والظاهر
ان كذا مع الاشتباه مطلقا سواء علم سبق واشتبهه ام لا لا يخطو الا مع العمل في الاجارة
هذا اذا كان الاستيجار من الاثنين في الحج في عام واحد ولو كان ذلك على من هو امساكوا التجر
في انما ام لا يجب تقديم المقدم هذا اذا كان الشاغل من قبله او بعد ذلك مطلقا عن الحج
بالكلية فلهذا كان واجبا في ما مضى وفي العام الثاني على التام الوجوب الحج عنه في العام
الاول فيكون التاجر لما فيكون العقد منوعا بل باطلا وان كان بهما في غير العبادات لانه
يؤمل في العبادات ولان الغرض من النية عدم وقوع العقد وصحته وعدم قابلية العمل الاستيجار
ح فاعلم من استلزام الامر الذي عند الضد فانه يكون مفسدا في غير العبادات في الجملة فافهم وان
فرض تقديره لا يقع في هذا العام بحد ذاته ومع ذلك غير فاعلم ايضا ان يكون الاخير مشغولا
وقوع المنع عن اعطاء الحج من وجوب عليه الحج وهذا اعطاء الحج لمن لم يحج في العام الاخرى على
التام ويظهر عدم الجواز من عموم المنع ويؤيد انه قد عرفت من هذا العام عن الاولى
او ينفذها فافهم هذا فاما هذا المخرج الضمير هو الجامع لشرائط التباينة وهو كون السن
والمراد السابق الذي معلوم السابق لان وقوله لا ان لا يكون هناك سابق معلوم سواء
كانا معا واشتبه بعد العلم كما مر تفصيله بطلان العقدان جميع هذه الصور وهو موقوف
على شرط عذوف وهو ان كان سابق معلوم وهو **القول** ولو افسد حج من قابل واستبعد
للحج لعل مناه انما افسد التائب حجه وهو الجامع بعد اتمامه بالتحريم قبل الوقوف في المشركا
سبب وجب عليه عام الفاسد والتاخير من الحج من قابل ولا اخرج لمدان الاول فاسد فلا يفتحن

يد
عطف

الاجرة على الاثر انما استخرج على الحق الغير الفاسد وانما فيه من منه بائنا فقلت للامارة وانما
عقوبة على بعض الاثر انما فيه المستاجر عليها على تقدير القيسر وعلى الاطلاق انصرف الى العالم الاول
فخرج ان يخرج عنه مرة اخرى اعدم حصول ما استخرج على هذا ظاهر كلامه صناعه وهو على تقدير
القيسر والى قول بان السبب عقوبة غير بعيد وانما على عمومه فلا كما سيوضح لك فقهه والى
بعضه النظر ان يقال ان كان الحج المستاجر عليه مطلقا غير مقيد بالعام الذي هو في نفسه
يجب عليه من قبل ويستحق الاجرة وتبرأ من ثلثين عنه سواء قلنا ان الاول يخرج من نفسه
وانما في حجة الاسلام والثانية عقوبة او بالعكس لان المطلق عين فعلية هذا العام في الجملة وجوز
عليه ذلك فورا وادركه بان الشرع فيه والاستحجارا واقع من حجة الاسلام المتولى عند الله
كما قيل عن الاصل السبب عنه ليعمل بنفسه وليس يواقع على اكثر من ذلك قد عمل ذلك في حجة
ولان في ايجاب اجرة من غير ان يبيع بغيره بل يبيع على الاصل وقال الاصل ساير المصالح الكفارات
ولان الاصل عدم زيادة التكليف والان تكليفه بالحج مرتين من غير اجرة تكليف شاق حرج
منق من متغيرات ولا سبب الشريعة بالسلطان اصل المهر وعدا ولا يشمل الاول والى هذا على انحصار
حكم النفس في العام والحج عن قابل من غير زيادة عند الاجرة ويقا بالحج ولو كانت خاصة بغير التائب
بالجسبيات وكذا لو كان عليه زيادة على ذلك فاعمل وان ظنا لا لئلا حجة الحج ورواة الزمر بعد الاثبات
بما اوجب عليه من العام والحج من قابل وكفارة ولا سيما في الاجرة بالمقدرة وغيرها عند حاج الى
دليل وكذا تكليفه الحج اخر بعد القضاء ولا بعد قبول الحج الفاسد عن التوب يعني حصول الاثر
لوجبه فثبت على تقدير القبول ان الحج الاسلام كما اذا فعله الاصل ولا في انتقال فثبت في العام
بان يفعله فيه بعد كون الاجارة مطلقة فالحكم في اوضحه كان اخر وكذا ان كان مقيدا بالعام لا
ان الانتقال ههنا بعدية الجملة ويمكن ان يقال لا بعدية ذلك بعد التامل فيما مر خصوصا في
اوله انحصار ما يجب على النفس وكذا في عموم حجة اسحق بن عمار وكان في اسحق بن كثر فثبت
قال ما له من الاجل يوتى عن حجة يعطى بجله راجع بها عنه فهو قبل الحج فاعطى الزم
غيره قال ان ما في الطريق او يكره قبل ان يقضى مناسكا فان يجري عن الاول قلت فان ابتلى بشئ يفسد
عليه حتى يصير عليه الحج قابل يجري ذلك من الاول انما نعم قلت لان الامور مناسكا للحج قال نعم
وروي عن اسحق بن عمار ايضا ان اوعى الله عليه ان لا في رجل حج عن رجل فخرج في حجة شبا يلزم
فيه الحج وكفارة قال هي من الاول فانه وعلى هذا الاخرج وعلى الاشتغال من خصوصية عقد الاجارة

فكانه يصرف الى ان كان لو يفسد يكون في هذا العام لا في غيره فاعمل انما في المنهي لو افسد
حجة النابتة قال الشيخ رحمه الله وجب عليه قضاء ما عمن نفسه وكان الحج باقية عليه في نفسه
فيما قال كانت الحجز عنه النفس الاجارة وانما المستاجر انما استاجر من غيره من غيره وانما
يكون بعينه بل يكون في الزمر لو تفسخ وعليه ان باقي الحجز اخرى في المستقبل عن استاجر بعد
ان يقضى الحجز التي افسد ما عن نفسه ولو كان المستاجر في حجة هذه الاجارة عليه في الحجز الاول
فاسدة لا تجزى عنه والثانية قضا ما عمن نفسه وانما يقضى عن المستاجر بعد ذلك على ما بينا
الى قوله ونحوه قول ان قلنا ان حج عن نفسه فاسدة كانت الاولى حجة الاسلام والثانية عقوبة
على الحان الشيخ رحمه الله براءة ذمة المستاجر عنه كما كان في القضاء في القابل عقوبة على الاجرة
ولانفسخ الاجارة وان قلنا ان الاول فاسد والثانية قضا ما عمن التائب الجميع ولا يجري من
المستاجر لان الفاسد لا تجزى عنه ولا العقوبة لانها على الجاني وتستعد من الاجرة وان كان
الاجارة متعلقة بزمان معين وقد فات فان كانت مطلقة لم يتبدل الاجارة وكان على الاجارة الحج
عن المستاجر بعد حج القضاء لانها تجب على القبول ولو قيل الحج الثانية يجوز بغير قضاء الحج الثانية
كاجزات عن الحج نفسه كان وجب احسا وبعض مداراه الشيخ في الصحيح عن اسحق بن عمار
وقيل الروايتين كانت تعلم بعد تقدم ما فيه من وجوب القضاء عن نفسه مع عدم الاداء عليه
عن نفسه مع ان الظاهر ان القضاء انما يكون عوضا عن الاول وهذا واضح بناء على ان الاول
عقوبة ولو لم يزل ذلك الاول ولو لم يزل ذلك حج عن استاجر حجزة ولم يزل وهو شاق وخلاف ظاهر
اوله لو ازم الاهسا وتاجر حج الاجرة ثلث سنين بل قد يزاد قبل هذا من لوازم العقد مع
الافساد فيكون قوله ذلك مما لفته ويخبر ذلك فاعمل **قوله** والاطلاق يقتضي التجيل لان الحج فوري
ولا مطلق الاجارة يقتضي اتصال فان مدة استاجر بزمان العقد وهنا يقتضي عدم التا
عند العام الاول والعمل للاعلاف فيه ولو قيل بالعام الاول في العقد تعين ايضا بالطريق
الاولى فظهر الفالفة في الانقضاء بالتأخير وعدم **قوله** وعليه يلزم من الكفارة والهدى
لان السبب انما بعد منه فلا يجبي الاعلاف ولا الهدى انما يجبي مع الوعدان على المتعقد والاقيد للصوم
كافي الاصل ويسمي **قوله** ولو اصرع على الهدى لم يجز تحلل الهدى وعموم دليل تحلل المحصور
به وسمي وانما عدم القضاء عليه عن نفسه لعدم وجوبه عليه وثان من التوب عنه فلو كانت
الاجارة معينة تفسخ بقوات الوقت فلا وجوب والظن ان المرحل مما فعله وروى عن سابق وبق

الحج في ذمة المنسوب عن هذا المثل وان كان اوجب من بلد الميت وان كانت مطلقه فالقطر علم الا
تفاسخ ويجب عليه الحج بعده لان لا يعلم الغد عنه مطلقا يمكن الضحك ويمكن سقوط الحج
عنه ويجوز الاجرة على القول بان الاحرام كرامة السقوط لومات التائب بعده وبعد دخول
الحج على القول الآخر فاساسا على الميت **بعبدا** قوله ولا قضاء عليه ليس على الحلافة وكذا الكلام
في المصدرة ولو لم يرد عن المنسوب ثم نقل الميت **بعبدا** الحج وجبه عدم الاجرة عن نفس التائب
عدم الميت لمن الاول وعدم جواز ذلك عن نفسه لوجوبه من غيره وكون النبي القسار وعدم الاجرة
عن المنسوب عدم استواء الميت وعدم الميتة في باقي الاعمال المستعدة للاجرة بكاملها لو كانت
الاجرة معية لان فسخ الاجارة بالفتنة ومع عدم فعل المستحق للاجرة مع الاطلاق يمكن بقاؤها
حتى يفعل المستحق للاجرة ويمكن الفسخ واقتطاع عليه وانما الاجرة ليست اجرة تارة واحدة لان
يفعل انما كذلك قال على تركه كاشارة الى رد قول من يقول بجحتم عن المنسوب ويقع الفعل
لنوا يستحق الاجرة قال الميت ولو لم يرد عن التائب عن استباح ثم نقل الحج الى نفسه ثم يصح فاذا لم
يخرج الاستحقاق للاجرة وفيه اشكال من جهة ترك الميتة في باقي الاعمال عن المنسوب وقصد نفسه
ولعل وجهه عدم الاعتماد على نيته الاعمال فان الاحرام وقع عن المنسوب في جميعه الباقي
وقد ايدى على عدم الاعتماد بالنية وبنيوه ما قاله الفقيه قال عليه السلام في جعل اعطى رجلا
مالا الحج عنه فخرج عن نفسه فقال هو عن صاحب المال يمكن حملها عليه وعلى نقله فانما في حجة
كان نقله المص في المنسوبة بالجملة في الاجرة عن المنسوب فحمل وان كان غير بعيد وابعده عنه الاجرة
عن نفسه وعلى تقع عن المستاجر عنه في اشكاله من عدم القصد اليه مع اشتراطه
من الرواية التي رواها ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام ونقل الرواية المتقدمة والعلل
الربط بان الزمان قصدا بقوله لا الحج عن المنسوب فلا اعتداده بنية بعد فلا يقع الاخذ
موقوف عن الغير لان الاول والاولى وقوع الاحرام مع ذلك عن المنسوب فالاولى ان لا ينطبق
على قوليهما في الميتة ويدل على سبيل الامر فيها وان المزموم في الميتة نقلناه هو القول
بالصحة وانما كان قوله فاقال **قوله** ولو اوصى بقدا الحج يعني اذا اوصى من يصح منه الميتة
بقدا ومن لان الحج عنه وكان زائدا على غير تشمل الحج فوات يخرج اجرة المثل من الميتة
بالدلى الخلاف وان الظاهر من الثاني من اصل ما رواه ابن ابي عمير في ثلثه ان وسعه والافها
وسعه مع عدم اذن الوثر ان كان الحج الموصى به لغيره ولو لم يكن سوى كان باصل الشرع او بالنية

وعنه والافا كل من الثلثة عرفت ان الحكم ان يخرج الاسلام من الثلثة مطلقا وان كان
او نديا او كان ذللا ذهب الشيخ لصحة خبر ابن ابي عمير في الفتية وغيره مستحب
عبد الله بن ابي عمير في الثلثة ان حج النذير من الثلثة والعجب ان المصنف انما كان من الاصل
في المنسوبة مع ان اهل الاصل بخلاف الصحيحين والاولى ان لا يرد على عدم شيء الميتة في الثلثة
واستدل بالقياس على الذين حج الاسلام للثلاث وروى في الاحتجاج بالرواية بغير جواب
وهو اعرف من الله نفسه فلا يتبين **قوله** ويكفي المرأة الحج يعني اذا اوصى من يصح عنه و
اطلق لم يبين عدد الحج يكفي الخروج عن عمدة الوصية ان الحج عنه مرة واحدة لانها القدر للعلم
غيره ما فيه بالاصل وعدم الدليل وان الامر لا يقتضي التكرار وما وجد غير ذلك بالاصل
بقا الشر كلوارث والجمع والايه والاختيار والاولى ونقل عن الشيخ المتعدد بمقدار الثلثة
فيه لرواية محمد بن الحسين ان قال لا يجزئ عليه السلام جعلت فداك قد اضطررت الى هذا
فقالوا فقلت معدن سعدا هي حجتي عنى بها والرواية شيئا ولا تدري كيفية ذلك فقال
الحج عنه فادام له مال ورواية محمد بن الحسين في خالف قال سالت بالغير فقلت انما من جعل وصي
الحج عنه بما فقال الحج عنه ما بقي من ثلثه شيء قال في المنسوبة ومن جعلها على ما اذاعلمت التكرار
ولم يبين المراتب وهو بعيد لكنها ضعفتان مع عدم التخصيص ومنافتهما القواعد اذا علم
ارادة التعدد يخرج عنه الحج كذا بمقدار ما يسهل ثلث المهاد ظاهر كلامهم وفيه تامل لاحتمال
الاكتفاء بما تحقق التكرار الا ان مع الاصل فلا يجب اكثر من مرتين كالايجاب اكثر من مرتين مع الاطلاق
لان يعلم ارادة الاكثر فاقولوا وصي التكرار بمقدار معين في سنة من جاصل عقار شلاو وغير
ذلك المقدار للحج ولو من الميثاق فيجمع مال سنة او اقل واكثر الحج واحد وهكذا دايما ودليل العقل
والنقل مثل رواية ابراهيم بن محمد بن ابي عمير في الثلثة ان مولاه علي بن مزاريا قال
ان الحج عن صفة صير ربهما لا تكل سنة حجة في عشرة دينارا ولا زينة انقطع طريق البصر
قضاء عفت للزينة على الناس فليس يكونون عشرة دينارا ولا دواهي عن مواليد فيجمع
فكيت بعمل الثلثة حجتي ان شاء الله وعن ابراهيم بن ابي عمير في الثلثة ان علي بن محمد الحصري بن ابي عمير
ان حج عنه بمائة عشرة دينار في كل سنة وليس يكفي فاقامه في ذلك فكتب عليه السلام فحجبت
في حج واحد ان الله عالم بذلك فظاهر ما وجب له لا يستجانب من بلاليت ولو كان لما اقتصا
لرغيف بذلك فاقامه في الثلثة بالقول بوجوب الحج من بلد الميت مطلقا ولو لم يصح فظهر الفرق

هذا القول وبين القول بالتفصيل وصار للمذهب ثلثا وما رجع القول بالوجوب من البدء مطلقا
 الى التفصيل فيسقط الاعتراض الشيخ زين الدين وغيره بان المذهب اثنان لثلاث فتأمل الا ان
 الرواية ضعيفة المستعانة بكثيره والارسل يقولون حديثه وفيه ذلك كما يقبلون عند من يروونه
 ويحكمون على الوصية من البلوغ فيوارث الوارثا وسعة الثلث فتأمل **قوله** والمستوفى
 يقتضيه المثلث وهو يخرج اذا لم يبق الوصية ويقال له الموضع بالغنى ايضا بمعنى
 الموضع عند شيء المراد ان الموضع الذي عند مال يكون الموضع الذي يجب عليه ما في الموضع
 واستقر في ماله ووات ولا يخرج من نفسه عنه واخذ بالخرج المثلث ورد الفاضل فكان
 الى الرواية لصحة من يروونه بحجة العجلى الثلث من او عبد الله عليه السلام قال لا تنص على شيء
 ما لا يملكه ولا يورثه شي ولا يخرج حصة الاسلام قال حج عنه عطاء فضل اعظم واعلم هذا
 القوي على خلاف الاصول لال الوارث ان يخرج بنفسه عن ماله ولا يخرج ما لا يورثه ان يخرج
 بالاجرة المثلث من او مال او يورثه المثلث ككلها هذا واضح وعلى القول بالثقل الى الوارث
 او خرج والنص في الرواية الموضع بالاجرة المثلث والحج بنفسه على خلافها فيمكن ان لا
 يتقدم الحكم عن نفس الزكاة بخصوصية وانما علم بالحق لا عمومها بل ولا اطلاقها فانها تقتضي
 بزياد العتاس مع عدم العلم بالجماع فيزيد ذلك يكون ليس يقتضيه عن ذلك الميت لوجوب ما علم
 او يكون ذلك شرطه طاردا على التام ثم يمكن التقدير اذ كان يمنع الوارث وهذا الشرط المص
 هنا وفي المتن وغيره علم الموضع عن الوارث لان الحكم مطلقا او لعدم الوصية والوصية
 او غير ذلك فيتمدح في الجملة والتقدير في الجملة والتقدير عن ورد الرواية الى المثلث لو لم يكن
 دليل اخر من جماع ونحوه شك في كونه على ما قلناه من كون حج التذلل كذا في الزيادة وسائر الروايات
 الملية وفعل غير المالك ولا عطاء الغير ان يفعل ذلك وبدون اذن الحاكم ومع عدم العلم بالثقة
 وغيره ذلك ما يشاهد ان ظاهر الروايات وجوب ذلك على الموضع وهو بعيد مع عدم اذنه
 ذلك فان تكليفه مطلقا يخرج من غير جعلها على الجوان ولهذا قال المص في المتن جازا فيقطع
 اجرة الحج الى اخره وانع القول بالتقدي والعلم بالمنع وعدم التقدي على الاختصاص بالحج لوجوب
 الحاكم في قدره فيمكن ان يكون غيرا من ان يفعل بنفسه وهو اوسع اعلم به او يبعث الثقة
 ويثبت ان يكون ذلك بان بعض العدول ونظرا اذ لم تكن الحاكم وان الظاهر ان ليس له بالحد الا
 مقدار اجرة المثلث من اقره الموافقت الى مكرهه على وجه المص وظاهر الرواية الاجرة من موضع

كان فيه الوصية ولا يبعد جعلها على الاول ولانها لا حج عنه مما فضل الحج لكان الغاية اجرة الحج
 لا غير والحج فاهو الميثاق فتأمل انه انما في اصله الى الميثاق وكذا في غيره هذه الصورة لا
 وهو ان يكون الحج الميثاق فاهو ويحكم على المثلث الوصية او وقع موت الموضع في بلد الحج
 المأمون بالحج فتأمل فيكون الحج حيا وان عطل الحجته الى الغير الوصية من الرواية ان قوله حج عنه
 اعم من ان يكون بنفسه او غيره وهذا يقبل القسمة له وان قال المص في المتن ولو في الشقة
 الحج لا يجوز الاستحجار عن واستنا لان الاجرة وقعت على فعله وفعل الغير ليس بفعله ذلك غير
 بعيد لا في المبدأ نعم يمكن القول بالجواز مع القرينة بان الغرض حصول الحج من اي شخص كان خصوصا
 اذا استأجره فحصل مندوبه والى الجواز الدلول الى التمتع استأجره لغيره مثلا وان ذكره قبل
 العقد لم يمكن قرينة اصلا او ظهر انتم امكن المص حيا ليشان يقول بنفسك لا يجوز الاستئجار
 كما لا يجوز على تقدير التصريح بالبيان بان الحج بنفسك او بالنيابة وتحصل الحجة ويؤيده الجواز في
 الصورة الاولى عموم رواية عريضة عن الرضا عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما تقول
 في الرجل يعطي الحج فيفعله غيره قال لا بأس بعمله المص على الصورة الثانية انما على وجه
 الحج في التصرح واعلمه غير لازم لما نرى بالحجة لو علم الغرض ففعله غيره بعد كافي الدلول الى
 التمتع وعلى طريق المشتط الى عريضة دليله حديثه قال اذا قضى جميع مناسك فقد تفرج حراما شاعرا
 به فليقم وهذا وشاها مؤيد الجواز الوصية ان يكتب الوصية اليه من اخرج العبادات مع ممة
 الغرض ما لا يشهد القرائن اذا التصريح قبل الوصية او بعد وان كان ظاهر كلام الوصية من ان
 فعل الغرض وكذا عدم الاستحجار اذ حصل الاطمينان بالفعل وغيره بان يكون معه حاضر في جميع
 الاعمال الحج مع التوفيق له لولا ان يرضى ويقصد غيره نعم ينبغي الاجابة اذا قال الوصية استأجر
 ولم يكتب بنفسه ايضا مع العلم بالمقصود فيكون ايضا في الاولى الاثبات بما امر به المص
 الا ان يجدان غيرا ووقع العلم ويؤيد الجواز كتاب الوصية بنفسه ما قال في الفقهاء كتب
 بن سعيد انما ياتي الى وجعه في ذلك لاسيما من جعله في بيتان الحج عنه ثلاث رجال
 له ان ينفذ نفسه حجتها فوقع بخطه وقررت ان شاء الله فان المثلث اجرة ولا ينقص
 من اجرة شيان شاء الله ولا يضر كتابه ولا علم ظهور صحة السند لا يرويه ولا يرويه الفقهاء
 صحة ما يجمع من عدم الصدقة بان وقع بخطه عليه السلام مع عدم ظهور والمعارضة فيؤيد الجواز بالفعل
 بنفسه على تقدير القول بالحج عن فاهو والظاهر ان الاجرة من الميثاق الحج والحج لو كان عليه

مجله

او قوله في ما قبله من الشيخ روادير فاعتر على الفضل والاولى ويحكم جملها على الاطراف عنها
 ايضا كما قال عليه قوله وقال يجرى من عنه والاولى الاثنان بما امكن والتولية غير ويدر عليه
 يجرى من عنه في الرواية السابقة ومصلحة جيل بن دراج عن بعض اصحابنا عن احدهما عليه السلام
 في رخصه على فلم يعقل حتى اتي الوقف فقال لهم عند رجل يحتمل التبرع والاستبجا ان كان
 وليا فاحل المؤمنين في حقه فاعلة المتقدمة بل على استثناء الخطابين والذين يتلبسون الاشياء
 من الخارج الى كبر من المنطقة والشعر وغيرهما من الاطعمة والاشربة والمواكل ولا يبعد غيرها
 تكل بذكر يصعب واكثر يتلبسون الاشياء من الخارج الى كبر من المنطقة والشعر وغيرهما
 الاطعمة والاشربة والمواكل لا يبعد معه الاطعمة الاشارة الى المعنى للمعروف المذكور في
 كلام الاصحاب ويحتمل عدم التعدي عن موضع النص ولما استثنانا من خرج وحل قبض من
 من اول الادلال على الظاهر لوقوعه مما ذكره في الخروج لمدخل ذلك الحرام على الظاهر
 فلو انما شاع لم يسلخص من يخرج في ايمان بن عثمان عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل
 يخرج في الخارج من الحرم قال ان رجع في الشهر الذي خرج فيه دخل بغير احرام وان دخل في غير
 دخل بالحرام وحسنه ما ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام قال من دخل مكة متمتعاً في اشهر الحج
 لم يكن ان يخرج حتى يقضي الحج فان عرض له خبيرة الى عسقاء او الى الطائف او الى ذات عرق
 خرج عمره ومحلها بالحج فلا يزال على احرامه فان رجع الى مكة رجع عمره ولم يقرب البيت حتى يخرج
 من الناس الى منى قلت ان جهل وخرج الى المدينة والميخوخا غير احرام فخرج ابا النخعي في اشهر الحج
 يريد الحج ايضاً لم يحرم او بغير احرام فقال ان شهوه دخل بغير احرام وان دخل في غير الشهر
 دخل عمره ما قلت اني الاحرامين المقتبين متعة الاولى والاخرى قال لا غير وعمره وصلى المقتبين
 الى وصلت بحجته قلت فافرق بين المفردة وبين عمره للتعنة اذا دخل في اشهر الحج قال الحرم
 بالعمرة وهو يتي الى اتم احرامها او لم يكن عليه دم ولم يكن محسباً بها لان لا يكون يتي
 الحج ويحجته اسحق بن عمار قال انسا الحسن عليه السلام عن التمتع في قضى متعة ثم يبيد والحج
 فيخرج الى المدينة والذات عرق او الى بعض المعاد قال يبيع المكة بعمره ان كان في مكة
 الذي يمتنع فيه لانه لكل شهر عمره وهو عمره بالحج قلت فان دخل في الشهر الذي خرج فيه
 كان او محمداً عنها فخرج يتلف بعض هؤلاء فلما يمتنع فبلغ ذات عرق فخرج من ذات عرق بالحج
 ودخل وهو عمر بالحج وحل هذا الفضل ويحتمل ان يكون بعد شهر لانه لا يكون محمداً عليه السلام

من اشهر وان كان خلاف الظاهر فلا خلاف في ما سبق كما هو صحيح جيل بن دراج الثقة عن ابي عبد الله
 في الرجل يخرج الى جده والحاجة فقال لم يدخل مكة بغير احرام على من خرج من مكة وعاد في الشهر الذي
 خرج فيه لم تقدم من الاخبار في اعلم ان هذا الاصحاب وبعض الاخبار المتقدمة عدم جواز الخروج
 للمتنع بعد العمرة قبل قضاء الحج من مكة بعد شهر حيث يحتاج الى تجديد احرام للمتنع الحاجة فيخرج
 عمره بالحج فحضر في عرافات ذات عرق الوقت من دخوله مكة بما يدل على حسنة خفض بين الختري
 الثقة عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قضى متعته وعرضت له حاجة او ادان بعض اليها قال
 فقال فيلغتسل بالاحرام او يهل بالحج ويلبس ثوبه لم يرد على الرجل في رخصه على الرجوع الى مكة متى شاء
 وان دخل مكة قبل طيبا بالحج ولم يقرب البيت وعرضت له الناس الى عرافات كوت عليه حسنة
 حامداً للمتقدمة وان خرج من غير احرام فان دخل قبل قضى الشهر قبل بغير احرام وان دخل بعد
 شهر يحرم باليمن المتنعت بها وهذا الاخير هو متعة كانت عليه حسنة المتقدمة وحسنه
 قال السالك ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يمتنع بالعمرة والحج ويدخل الحرم الى الطائف قال يهل
 بالحج من مكة وما احسب ان يخرج الا بعدوا والاحتياجا والطائفة ما اقرت من مكة كدليل على جواز الخروج
 من غير احرام فيكون احرامه مستحياً فلا يكون خروجاً بغير احرام اراما بل كونهما وعليهما الحق الاحتيا
 الدلالة على عدم جواز الخروج الا بعدوا وكان له لشارة التذبيب بقوله ولا ينبغي للمتنع بالعمرة
 الى الحج ان يخرج من مكة قبل ان يقضي مناسك الا الصلوة فان اضطر الى الخروج خرج الى حيث
 لا يفتوا بالحج ويخرج عمره بالحج فان لم يكن الرجوع الى مكة والتمضي الى ذات عرق وان خرج الى غير
 احرام فاعاد فان عوده في الشهر الذي خرج فيه لا يضره ان يدخل مكة بغير احرام وان كان دخل
 في غير الشهر الذي خرج فيه دخل عمره بالعمرة والحج ويكون عمره الاخرة هي التي يمتنع بها
 والحج ويحكم جملها على الاستبجا قبل الشرف فاما ان القول بالاستبجا بغير طه وان
 تاكله من عا على ان يقاتل حج التمتع هو نفس مكة وان سنة بعض الاخبار المتقدمة اشارة
 الى اشتراط شهرين احرامين ويحتمل تحفته والظن الدال على الاحلال وان هذا في الذنق
 في ثلثون يوماً ان لم يتفق ويحتمل اتمام الشهر كافي في ذلك والاولى ان راد بالشهر الذي يحرم
 فيه الخروج او يكره التمتع هو ذلك ايضا وان يخرج من الدخول الاخرى المراد بدخول مكة كما هو
 المستخرج في بعض الاخبار وكلام الاصحاب ان كان في بعضها الحرم والمادة بمرع ارادة هنا
 اذا الظاهر ان لو اراد دخول الحرم فقط والرجوع لا يجب عليه الاحرام وان عام بالنسبة الى من

متكاملا ولا شرعي فلهذا عدم ذلك عليه يلزم اتمام العبرة لا نوصي بها فلا بد للاصل من
 افعال العبرة ثم يحل اطلاقها ولا اذا احرم لا بد ان يحرم او بالعبارة اولا احرم كذا
 لا ان لا يكون عليه ما يتصور ذلك وفعله وذلك كقولنا لا تاكل من العبرة وايضا ان طاهر
 وجوبها على كل من خرج من مكانا خارجا بحيث يصدق عليه ان خارجا ويريد دخولها سواء كان
 من اهلها ام لا الا ان يستثنى ولعل المراد ان الحسية او الباطنية اذا صار بحيث يصدق عليه
 الكبرياء فلا يستثنى في عباراتهم وصرح في المنتهى بصحاح الضعيف والآخر انما يستثنى
 الا ان يفهم من الخطاب والاعتبار انما لا يكون محصورا بين ما يخرج من البيت
 او الخارج المحرم ويكون المراد بذلك كونه خارجا عن الحرم للاصل من صريح في ذلك
 اراة ذلك ولا غير ذلك ككيفية شاق في حقها العقل والنقل والاعتبار يخرج من بينها
 عنها ودخولها مع عدم الاحرام ولعل كان ذلك من زمانهم عليهم السلام الى الآن ولم يخرج من ذلك احد
 ولا ان الطان الاحرام لا بد ان يقع من عتبات عند الشارع وهو محصور في المذكورات وليس يخرج
 هذا الاحرام من كونه في حيزها ولا من عتبات احرام العنق قلنا ان في الحل واحد المواقيت لظان ذلك
 بالاجماع والنسب ولو لم يكن المراد الا في الحل فخرج الحرم من احرام دون ذلك لزم خلافهما
 ويؤيد رواية روي عن ابي الحسن عليه السلام قال من كان سكر على مسيرة عشرة اميال لم يرضها
 لا باحرام قتل **قوله** فلو احرم قبلها الى آخره قد علم من قبل عدم محرم احرام من احرم قبل المقاتلة
 وان لا بد من تجديد فيه والظن عدم الخلاف فيه والاجارة على ذلك كثيرة مثل صحبة الغضبي
 يار الشقة المتقدمة وغيرها وقد استثنى عنه نادر الاحرام قبل المقاتلة فيصح قبله ويتعقد
 فكذلك من عتمة رجب يخوف ان يقضي الجنب قبل وصول المقاتلة فيحرم قبله ويصح ويكتفي
 بمن غير تجديد وينبغي كون ذلك عند التضييق في العزب وقربا من المقاتلة وكلام
 الاعراب في ذلك دليل ايضا عام لما الاستثنا الثاني فالظن ان الخلاف فيه ويدل عليه من
 الاخبار حسنة متبعة من عماره الكافي وصحيفة التهذيب قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
 يقول في رجل اذ يحرم دون المواقيت التي وقفها رسول الله صلى الله عليه واله الا ان يخاف
 فوات الشهرة العرس لعل المراد ينبغي يجوز ان يشره الجنب لغيره من الاخبار والاجماع وصحبة
 اصحاب عماره عن ابي الحسن عليه السلام قال سالت عن رجل حج وعتمر امره رجب فدخل عليه
 هلال شعبان قبل ان يبلغ الوقت ليحرم قبل الوقت ويجعلها الجنب او يخرج الاحرام الى العقيق

ويجعلها الشعبان قال يحرم قبل الوقت فيكون الجنب لان رجب فصل وهو الذي نرى في حقته
 وقبول القول فان قيل ان دخل في الاصل والشهر بل الاجماع ولكن ذهب اليه كثير من الصحابة
 وفعل المنع عن ابن ادریس ونقل عن السيد وغيره ايضا اطلاقه في حجة الاكل من حيز الجنب
 المذكورة في الاستبصار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل جعل لله شركا من حجر من الكعبة
 قال لا يحرم من الكعبة وشركه قال لا يحرم من الكعبة وشركه قال لا يحرم من الكعبة وشركه
 قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام
 خراسان كان عليه ان يتم وصايتة علي بن ابي حمزة قال يحرم من الكعبة وشركه من المقام حمد الله انه
 اختاره في الخلف مذهب ابن ادریس مستدلا بعنونه ما يدل على منع الاحرام قبل المقاتلة وما
 قلناه والى باب من الاخبار يضيف الى ابن ابي حمزة كانه قد فهم انه البطاني الضعيف والواقع على
 الرجل انما انما الشقة نعم انما شدة ولوجود ساعته الواقية في راية ابي بصير مع ان شدة
 وكما عبد الكرم لواقع فيه ونقل صحبة الجنب المنفذ عن علي بن ابي حمزة مع انها على الجنب المعتد
 على اديته في الاستبصار والتهذيب بطريق صحيح يعني اسناد الاستبصار عن علي بن ابي حمزة
 ان ابي حمزة ويحكي عن علي بن ابي حمزة انما وافق الاستبصار فان ربيته مذكورة في مسند
 ولو كان المراد برأى في حجة ايضا لم يصلح لغيره في الاستبصار في الاستبصار بطريق صحيح
 عن الجنب لا عنه ولا ينبغي تركها ونقل الضعيف والرد وهو ظان ان في المنتهى بعد كلامه
 والجملة فالتحليل ضعيف من الجانبين فحق في هذا من المتوقفين والاقرب ما ذهب اليه الشيخان
 علمه وراية الجنب فانما صحته وهذا صريح في ما في المختلف فلو لم يسمع من لا يخرج عن يدافع
 ما هو اعلم واعلم ان جواب عدم ادلة المنع هو تخصيص الاخبار الخاصة بصحة الجنب للذي
 يرواية ابي بصير وصايتة علي بن ابي حمزة وهو موم ادلة انعقاد النذر وكذا تخصيص تلك القاعدة
 بها بان النذر والحرم قبل النذر لا يقتضي نذر وحرام ولا استبعاد بل هو رد النص بان
 هذا الفعل حرام عليك وبدون النذر وانما يجب معه في اداة خاصة بخصوصية ما عليها وان
 الظاهر الفرق بين النذر والخبر وبين الكوف وقتر مع احتمال التخصيص بما اعتصم ا على
 موضع النص فيما هو خلاف القوانين **قوله** ولا يكون في ذلك من الاحرام في الاحرام
 الاحرام التي تحصل قبل المواقيت مع الرد على المواقيت التي يجب تجديد عند المواقيت التي
 نذرنا وهو ظان بعد ما تقدم الاحرام النادر قبل المقاتلة خلاف بعض ما يقال في تجاوز عنه

من غير قيد يجب عليه الرجوع اليه فان تعدد الحجج ونحوه اعم من موضعه وان دخل الحرم
فقلنا الرجوع يخرج الى ادف الحبل واهم منه وجوه هذا فان تعدد الحرم واحد وجوه من وضعه
وقدره لعمالة الرجوع مما امكن وكما الناس الاحرام من الميقات وغيره الماصد للموت والحج يجب
عليه الاحرام فان تعدد من غير انشاء احرام منه يجب الرجوع اليه الى اخره ان تقدم وكذا المقيم
الذي فرض التمتع يجب الخروج الى الميقات اصل الحديث يقال ما على الحائض ان يتقصر من قل
تعد خرج الى ادف الحبل وقدره دليل والبحث عنه **والاخر** عاذا الخ او اخر من
يجب عليه استئنا الاحرام من الميقات عمدا عالما وجب عليه الرجوع الى الميقات ولا يجوز به
غيره فان هذا المستند هذه السنة والاجرة الاحرام لو اعم دون الميقات ولو فعل لكان بطلا
مع تركه ويكون محلا لمخالف الجاهل المسئلة او الميقات فانه معدود للعقل والنقل مثل
صحيحة ما في صحيحه عبد الصمد بن بشير الثقة المذكورة في باب كيفية الاحرام من التهديس
عليك الحج من قبل او بعد رجاء كسب امرأته ان تغلس على شيء وكذا الناس فان التهييس غير مبدية
والعلم برفع ويدل على كونه معدودين وصحة تحريمه اولون وضعه ما صححه عبد الله بن سنان
فاذا كان فطريق التهديس عبد الله بن المشرك الا اننا لم نطأ ان التمتع ان يصحح في الكافي وغيره
وجد شتره كويود الصفة تصحيحه في المتن بانه رواها الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان
عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل على الوقت الذي يحرم منه الناس فسيء جعل
فلم يخرج حتى اتي مكانا فابعد الله عن الرجوع الى الوقت فيفوت الحج قال يخرج من الحرم ويحرم فبذلك **معلوم**
ان المراد على تقدير إمكان الخروج وعدمه فثبت الحج والاجرة من موضعه ويدل عليه ايضا
صحيحة الحلبي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ترك الاحرام حتى دخل الحرم فقال يرجع
الى ميقات اهل بلده الذي يحرم منه وان خشي ان يفوت الحج فليمر من مكانه فان استطاع ان
يخرج من الحرم فليخرج وقدره ايضا ما يدل عليه فتذكر وهذه اعم من الماصد وقدره وحسنه
الحلبي في الكافي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل على ان يخرج حتى دخل الحرم وقال لا يخرج
الى ميقات اهل بلده فان خشي ان يفوت الحج اعم من مكانه ان استطاع ان يخرج من الحرم فليخرج
فخرجهم ودوا في الصباح الكافي الثقة قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل على ان يخرج
حتى دخل الحرم كيف يصنع قال يخرج من الحرم ثم يبل ارجله في الماء لعله يعلو بعد وجوب الخروج وما
اكن وقدره الحديث وفيه بعض الاخبار اشارة الى ذلك ان صححة معوية بن عمار قال سالت ابا

119

المغرب

عقيلين يربطهم من غير إلهام فن أراد الحج والمعجم ومن طريق الخاصة عن أبي الحسن عليه السلام قال
 سألت عن قوم فقهوا المدينة فغافوا عن البر وكشوا الإلزام بمعنى الإجماع من السجدة فأرادوا أن
 منها إلى ذات عرق فخرجوا منها فقالوا وهو منصف من دخل المدينة فليس له أن يحرم الحرم
 ولما أحسب على كل من من المدينة الإجماع من علم أن ميققات أهل البيت خاصة بل كل من يمر
 عليه فكذا في غيره وهو ظاهر ولا خلاف في غير ذلك إلا أن المراد بالمدينة مثل ما مر على ميققاتها أخذ
 واضح ولكن وجوب الإجماع على من دخل المدينة منها وعدم جواز الخروج إلى طريق أخرى غير ذلك وأفتا
 في التهذيب عدم جواز الخروج إلى ذات عرق طرد الرواية فتأمل فان الميققات هي مسجد الشجرة
 فقل المراد من دخول المسجد وقرب منه أو إذا أراد هو الاستحباب ومن خصائص المدينة
 والتفتوا ولكن المراد الإجماع من المسجد كسبني فتأمل وبذلك على التاويل صحيحة عبد الله بن سنان ^{الثقة}
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال من أقام بالمدينة شهرا وهو يريد الحج فربما دلل يخرج في طريق
 أهل المدينة الذي يبتدئ فليكن أحرا من سيرة لمبال أهل المراد أن ينادى لميققات أهل
 المدينة فأنفذ في مسجد الشجرة من البقاء وقد صرح به في آخر هذه الصحيفة الكافي حيث قال فيكون
 خلافة من البقاء وقد صرح به في آخر هذه الصحيفة الكافي حيث قال فيكون خلافة من البقاء
 ثم قال في رواية أخرى يخرج من الشجرة ثم يمشي إلى بيتها ويكسب أهل الاستحباب أيضا فاعلموا أيضا
 فليظهر من بعض الروايات أن ميققات أهل المدينة هي المحفة أيضا وقد جعل على ميققاتهم عند
 الضرورة والحاجة والمرضى الذي يدل على قلنا وما في صحة على من يخرج من بيته من الحج
 وأهل المدينة من ذي الحليفة والمحفة وصحيفة الحلي قال إسماعيل بن أبي عبد الله عليه السلام من حج
 الرجل ذلحوا في الشجرة قال من المحفة ولا يجاوز المحفة إلا محفة وصحيفة معاوية بن عمار إن سال
 الصادق عليه السلام عن رجل من أهل المدينة وكان حلالا في المحفة فقال لا بأس
 وهذه غير ميققات أهل المدينة بل هي ميققات أهل الشام وإن كان من أهل المدينة
 وكذا خلاف الظاهر في ذلك التفصيل وحملت هذه الروايات على العليل المثل في بصيرة العليل
 عبد الله عليه السلام فحضرها فقامت عليه أهل مكة وأما هو فقلت قالوا الحرم من المحفة ورسول الله
 صلى الله عليه وآله من الشجرة فقال المحفة أحد الوقتين فقلت باذاجا وكنيت عليلها ليس
 بصريح غير بل ظاهرها يدل عليه أنه اختار مع فقال عبد الله عليه السلام في إبان بن عثمان جاشتر
 أبو بصير فتأمل وكذا رواية أبي بكر الحضرمي قال قال أبو عبد الله عليه السلام إن خرجت باهلي فاستبأ

١٨٧

فلم اهل حتى است المحفة وقد كنت شاكيا فجعل أهل المدينة يشلون عنى فيقولون احشاه وعليه
 ثيابهم ولا يعلمون وقد رخص رسول الله صلى الله عليه وآله لمن كان مريضا أو ضعيفا أن لا
 من المحفة ولا أنها بالمعجم على الأخبار للثقة بصحيفة معاوية فيكونها أيضا ميققاتا وصحيفة
 بحسب البنية ورفع الصوت بها ما يدل على أن المحفة ميققات حيث يجوز للبلية من هناك بحيث
 لا يمكن تأويلها إلا على وجه بعيد والمراة يكون دورين أهل ميققاتا ميققات الحرم والحج في المنع
 كسائر المواقف وإن المراد من كان منزلا قريب من مكة منزلا قريب من مكة من الميققات إليها الصيغة
 معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام من كان منزلا دون الوقت إلى مكة فليخرج من منزله وإلى
 التهذيب وقال في حديث آخر إذا كان منزلا دون الميققات إلى مكة فليخرج من دورين أهل للصيغة سمع
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا كان منزلا إلى الرجل دون ذات عرق إلى مكة فليخرج من منزله وإلى
 صحيفة أبي سعيد قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن كان منزلا دون المحفة إلى مكة قال يحرم منه
 وما ورد من كون المنزل ميققاتا فالمراد به الدار أو علم من مسجد النقة في الصحيح عن علي
 بن أبي بصير قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام يردون أن علينا على السلام قال لا من تمام جعل
 عن رواية أهل مكة فقال سبحان الله فلو كان كما يقولون لم يفتح رسول الله صلى الله عليه وآله
 تسبيل الشجرة وإنما معنى دورين أهل مكة كان أهل مكة ورأى الميققات إلى مكة ورواية أخرى عن علي
 المذكرة الكافي قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أنا مريء بالكوفة فلهذا صلوات الله عليه قال
 أن من قام الحج والعمره أن يخرج الرجل من دورية أهل مكة إلى مكة على قدره إلى أهل المدينة
 صلوات الله عليه لمن كان منزلا خلف المواقف ولو كان كما يقولون ما كان يمنع رسول الله صلى الله عليه وآله
 أن لا يخرج بشيا إلى الشجرة ^{والمراد} ولو سلك إلى أقصى الحج أهل المراد أن الذي يريد أنسك
 إذا سلك طريقا لم يصل إلى ميققات أصلا بحيث يجب الإجماع منه فيجب أن يخرج من ذات
 قوله في ميققات يصلي إلى على حسب خلفه لا أن يجب قطع مقدار المسافة من الميققات إلى مكة
 محررا وصحيفة عبد الله بن سنان الثقة عن أبي عبد الله عليه السلام قال من أقام بالمدينة شهرا
 وهو يريد الحج فربما دلل يخرج في طريق أهل المدينة الذين يبتدئ فليكن أحرا من سيرة
 لمبال فيكون هذا الشجرة من البقاء قال الكافي في رواية أخرى يخرج من الشجرة ثم يمشي إلى بيتها
 فان لم يجد ميققات أصلا فلا بأس أن يرد من حراء من أدنى الحلال ومن مساوات أقرب المواقف
 إلى مكة ويجوز أن يبتدئ من مساوات بعد المواقف واعلم أن العليل غير قائم على وجوب الإجماع من مكة

أقرب المواقف إليه ما ذكره من أن وجوب قطع قتل النفساء عموماً إنما يجب على تقدير المروءة
على الميقات لعدم الدليل على غيره والأصل لعدمه ولأن المحاذير ما عدا ميقاتاً مخصوصاً بالمواقف
في غيره مشعر بعدم كون ميقاتاً وعدم وجوب الأحرار منه وبدل عليه أيضاً أنه قد لا يتفق
المحاذير بحيث لا يستقدم ولا يتأخر ويؤيد عدمه وجوب المقدار في غير المحاذير كما ينبغي فتأمل
وفي صحة عدمه من سنان المتقدم غير محتمل في ذلك لاحتواء اختصاص الحكمين داخل الميقات
ليس لأن يحرم اللبسها وإشارة إلى أن التنبه فينبغي الاكتفاء بالحمل المستيقن وغيره وغيره
ظاهر فلو أحرمت قبله يمكن عدمه بخلاف الصحة لعدم كونه متبقيات شرعية بل هو لا يحوط التخذ
فيه بعد الأحرار في المحاذير والظاهر يكفي في إجماع عدم المحاذير في الطرق الأولى وكأنه
هو مختار القواعد في المتن ولو سلك طريقاً بين ميقاتين برز أو جازاً فيجوز في الأحرار
بجواز الميقات يعني بجوده في حصوله في المحاذير فيجوز موضع فكل ذلك سواداً في برز
وكذا أنه لا بد من العقل عن أن لا يكون من ميققات من يصعد إلى الحرم فيجب التحديد
هنا على تقدير وقوعه قبلها وحصول هذا الظن والتكليف به والاكتفاء بشكك في هذا
التكليف يحتاج إلى دليل قوي وقد تقدم عدم الدليل فيقال في المتن لو لم يعرف أحد في
الميقات طريقه احتياطاً وأحرمت من بعديت يتيقن أنه لم يجاوز الميقات إلا حرمنا وفيه
تأمل لأن الأحرار قبل الميقات لا يجوز فلا يصلح ولا يكفي عدم التجاوز عن الميقات إلا حرمنا
بأن يفي الاحتياط والتخديع في كل مكان فيجوز المحاذير وهو تكليف شاق فلا ينبغي إيجابه بل الاكتفاء
بأن في الحل يعلم فالأحوط الأحرار بعد يتيقن المحاذير وهو تكليف شاق فلا ينبغي إيجابه بل الاكتفاء
بأن في الحل يعلم فالأحوط الأحرار بعد يتيقن المحاذير وهو تكليف شاق فلا ينبغي إيجابه بل الاكتفاء
التيقن قال في المتن ولا يلزم الأحرار حتى يعلم أنه قد جازاه أو يغلب على ظنه ذلك لأن الأصل
عدم الوجوب فلا يجب ذلك ويمكن جعل هذا بلا علم عدم الوجوب بالظن أيضاً لعدم جزمه إلا أن
أدنى الحل كما شرنا إليه ثم قال أيضاً ولو علم ثم علم بعد ذلك أنه قد جازاه أو ربما يجازيه من الميقات
غير محرم فهل يلزم منه الرجوع فيه ثم تدور الأقرب عدم الوجوب لا يتكلف اتباع ظنه وقد
نقل الأخر وفيه تأمل لا يحصل فيه فساداً وظنه يمكن الاستدراك فينبغي الرجوع والاستيناف
مثل الناسي الأحرار من الميقات والظاهر أن غير الميقات ميققاتهم يمكن الاكتفاء بدفعه القدر
أو المشقة أيضاً فإما وهذا أيضاً مؤيد بعدم الوجوب من المحاذير أصلاً لأنه يلزم

يصح

مثل هذا التكليف فقال أيضاً يحرم بجوار الميقات الذي هو إلى طريقه أقرب الأول أن يكون
أحراراً بجوده لا بعد من ذكره فإن كان بين ميقاتين متساويين في القرب إليه أحراراً من جوارهما
وفيهِ أيضاً تأمل أن ذلك كان الميقات له هو أقرب للمواقف إلى طريقه لم يكن الأحرار
من بعد المواقف من كمارة قد يكون ذلك بعد إلى طريقه أيضاً فلا يكون ميققاته واحداً إلى
من الأخر وذلك شكل من غير ضرورة أيضاً فلا يكون أحد المتساويين في القرب إلى الطريق الآخر
لأنه قد يكون غيراً بهما شاء أحراراً مع الحكم بأن الأول الأحرار من الأبعد من كمارة ولو كانا
متساويين فلا فائدة في العقل بأن يحرم من أهما شاء بل لا معنى لرد عذارة أحدهما هو محاذات
الأخر والظاهر أن القرب للميقات إلى الطريق بالنسبة إلى الجواز لا إلى آخره كما لو جاز
قد يكون القرب ليس بعد من كمارة وإنما كسر الحكم بأن الميقاتين أهما شكل ويحل للمصالح
من كمارة إلى غير ذلك مع عدم الدليل في صحة عدمه من سنان والدليل المتقدم وهو كون
ميقاتاً القتل والقتل أيضاً إلى طريقه لم يجز ميققاته ولا عذارة قال بعض الجمهور بحر من
خلتين من كمارة أن الميقات هو ذات عرق فها هو الاكتفاء بما قال وهو ما لفت تخلفاً في
القواعد من كون الأحرار من أدنى الحل وهو الظاهر وهو مسترد وهو متوقف في حيث سكت في ذلك
وأيضاً الذي يسمي أن أقرب المواقف هو قرن المنازل لميقات أهل الطائف وهم أعرف بفتح
أخر من المتن الأول الموضع ما منع من مرض فليس عن بعض أفعال الأحرار يفعل ما يفعل ما يقدر
ويؤخر إلى أن يتمكن وهو وظاهره ويؤيد عليه سدوا بتر أو شعوب عن بعض أفعالهم
أحد ما علمهم السلام في مرض عني عليه فلم يعقل حتى أتى الموقف قال يحرم عند رجل الظاهر أن
عقله يكفي ذلك الأحرار وفيه ما يتوقف من قطره بحجة الواجب عليه ويصعب أن لا يحتاج إلى ذلك
الجلد حشواً ولعل ذلك كلام الأصحاب ودواب الشخص الذي يتولى الأحرار فتأمل في لوجهاً ومنه
عليه يمكن الميقات عالماً عالماً بعد الجواز يجب عليه الرجوع والأحرار منه يجوز له أن لا يصح
بالج وهو واقع وكذا عدم صحته على تقدير تركه الرجوع مع الامكان في الحج بذلك وما التزم الرجوع
سواء كان يمرض ويخوف وتيرة ذلك لفظ الأصحاب عدم الصحه أيضاً للقول المحجب عليه
حج في القابل بأن يرجع إلى الميقات لعله يحرم من ميقاته على إرادة الأضلال قال في المتن إن كان
ترك الأحرار من موضعه عالماً استنكاه فبطل حجكم تركه ولو تركه في غير موضع هذا قياس سهل في
لعله ليل وجوب العبادة في موضع خاص وعلى شرط خاص صلا إلى أهما عالماً فيقيت في ذمته

والمجمل ما ياق بالمعروف على وجهه الذي هو مبني على صحة ما عليه الخروج من العهد ولا يصح فيه
ذلك بل لو لم يكن في الناس نص لما كان القول بعدم الصحة فيما ايضا وايضا لو خرج هذا الباب
لا يمكن ان يفعل ذلك ما عدا هذا الى ان يتحقق الوقت وهو منكم فخرج من ادق الحل بل من ممكن
وباق بالاعمال التي لا يخلو ان غاية اشتراط الاحرام من الميثاق هذا الا ان الشريعة الهللية
وصلها الضيق والخرج واردة بالسردون العسر مشربا للصحة فان فعل احراما وعصى ويثوب
ويغفوا عنه تعالى ويؤيد ايضا ان يلزم جواز تسليح الواجب الفوري مع عدم الامس من الموت
والغوث بالكلية ويجوز الترتيل لاح والاشتغال بغيره في شأن الحج وان الذي ثبت تجوز الاحرام
عن الميثاق وثقا اشتراط صحة الحج بالاحرام من الميثاق ولو مع تعدد الوصول اليه فلا علم كان
ذلك ما امر به بهذا المعنى والاصل عدم وكفى القايده عدم جواز التعدد عند الاحرام واعلم
الصحة مع الاحكام وكذا يؤيد صدقنا حجها امر موضع يجوز فيه الاحرام في الجاهل وايضا قد يؤول
ذلك الى عدم الحج اصلا بان يتعد ذلك العام المقبل ايضا وهكذا اذا يؤول ايضا الى صحة
العومات مثل صحة الحج على قالات ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تراءى للاحرام حتى دخل الحرم فقال
يرجع الى ميثاق اهل بلده الذي يجوزون منه وان خشي ان يعود للحج فليحرم من كان زمان استطاع
ان يخرج من الحرم فليخرج بهل هذه في المنتهي عن ابي الصباح الكاظمي هذا رايه عنه بل على الحلبي
صحيحا في التذليل ورايت غيره اعنه في الكافي وفي الطريق محمد بن الفضل المشترك وضمنه
حكم الجاهل الذي ياتي بصحة الحلبي عام فمن تركه عاذا او ناسيا او جاهلا وتركا لاستفصال
دليل عليه وبالجمل ارايت فصاعلي المشهور فلو لم يكن اجماعا لاياس القول بالصحة لكان تاب
واراد الرجوع وحصل المانع الشرعي مثل المرض وفيها دلالة على الرجوع الى ميثاق اهل بلده
لعل المراد بالميثاق الذي في نفسه وتوكل الاحرام متعذرا لا يحتاج الخروج الى ما يمكن الجانب بالميثاق
ولا الى الحل وقد بحث فيه ويدل عليه ايضا بعض ما سبق في الثاني اذا ترك ناسيا او جاهلا
بالميثاق او بالاحرام فيه فيرجع اليه من كل وجه لا يجرى من الحل معها والافق موضع الصحة
عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل على الوقت الذي يحرم منه الكا
ضني او جهل فلم يحرم حتى اتي كثر خاف ان يرجع الى الوقت فيخون للحج قال يخرج من الحرم فيحرم منه
ويحرم ذلك وحسنه الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل منى ان يحرم حتى دخل
الحرم قال لا يخرج الميثاق اهل ارضه فان خشي ان يعود للحج احرم من كان وان استطاع

ان يخرج من الحرم فليحرم وفيما ايضا دلالة على عدم جوب الخروج مما ان كان يمكن حمل ما يرد عليه
على الاستحباب والاولى في مثل **قوله** وتجيب فيه النية البحث في النية وكيفيتها وقد تقدم
ويزيد هنا ان الاختلال بالاستدانة هنا ليس بطل الاحرام على ابي وجعل كان فتأمل المراد بغيرها
غير جنة الاسلام وانما عطف عليها الاعلى تنوعا وانما عطف عليها لبيان الحج وليس العسر وكذلك
وقوله والنيات ودليل جوبها الاجماع والاختيار الكثيرة ويستمع بعضها ولما صورتها كما
فالذخيرة في المتن هو المشهورة والمذكورة في اكثر الكتب حتى قال في المتن في صورة النيات لا ينج
الواجب ليلك الى ان يها هنا في ذكر الشيخ في كتابه وقال ابن ادريس ان هذه الصورة ينبغي
بها الاحرام كما انعقاد الصلوة بتكبير الاحرام واجبة في الصورة ابا الصلاح وابن البراءة
فهذه النية على هذه الكيفية ما يجعله اصلا لا يصحها ولا يصحها الاستحباب ولا يندرج
مع انها مشهورة في الكتب المطولة والمختصرة والرسائل المخصوصة بالحج والعسر فمن علمنا انهم
اعفوا الذي يظهر وجوبه بالليل والليل هو ليك اللهم ليك لاشريك ليك وهو لا خلاف بين
علمنا في وجوب ذلك في الكلام والحد في وجوب الزيادة في النية المنتهي ذهب الميراث الى
وجوب النيات الاربع وشروطها القنوع والمعرفة والاعتقاد والجمع وبقا الوحيته والشورى
واصل عدم جوبها في اربعة في صحة دعوى بن عمار الكافي والتهذيب عن ابي عبد الله
قال اذا فرغت من صلواتك وعقدت ما تريد فقم وامسح به فاذا استغفرت بك الارض **قوله**
كنت اوركابا قلب والنبية ان تقول ليك اللهم ليك لاشريك لاشريك ان المحرم
والملك لاشريك ليك في المعارج ليك الى قوله وان تركت بعض التلبية فلا يضره غير ان اتاها
افضل واعلم ان الزيادة من التلبية لا اربعة التي هي في الكلام وهي الفريضة وهي الموقد
وبها ياتي المرسلون واكثر من ذي المعارج الحديث قال في المتن بعد نقل وجوب الصور المشهورة
عن الشيخ وغيره كما سبق قبل الواجب ليك اللهم ليك لاشريك لاشريك وهو الذي قبل
عليه بن شعاع بن عمار في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام وقد تقدم واذا ثبت هذا فافاد
مستحب التلبية من المصحة لله والله وانما نثار المشهور هنا وفي اكثر كتبه وهو عرف ومن التلبية
ان قال في الدعوى فاتها ليك اللهم ليك ليك ان المحرم النية ذلك والملك لاشريك لك كما
حسنا فان جعل ما لا اصل له على اريانه اقر والذي ذكره في الصحيح من الاخبار حسنا مع ان قد
يقال بجوبها وانما يتحقق عليه من الخاصة والعامة رواية ورأيت لاهم هكذا يعملون وقال المصنف في

الحج الشافعي وأبو جعفر بن محمد الصادق عليه السلام عن أبيه الباقر عليه السلام قال تلبية رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم التلبية اللهم ليك لاشريك لك لبيك ان الحمد والشكر تليق بالملك
لا شريك لك قال المصنف في المنتهى فعل ذلك الواجب كان واجباً فلهذا لم يرد عليه كلام على أن
هذا أيضاً عجيب عن المصنف رحمه الله حيث قال لعدم جواب الحمد إلى آخره كما قد يمكن أن يكون
المدعى بانه صيغة معوية تلبية الانبعاث التي كن أول الكلام إلى قوله لبيك للمعارج ويؤيد
قولنا أن الحمد لله في التسمية والتحية تلبية المسلمين كما تلبية التلبية التي صلى الله عليه وآله وسلم قال
فيها وهي التوحيد وبالجملة بالرسول وكذا قوله وأكثر من في المعارج التي فانه يدل على الجلالة
في أصل التلبية ولحكم فيه هذا ويؤيده أيضاً صحيحه عبد الله بن مسعود في التقية عن أبي عبد الله
عليه السلام قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لبيك اللهم لبيك لاشريك لك لبيك ان
الحمد والشكر لله والملك لاشريك لك لبيك للمعارج لبيك وكان عليه السلام يكثر من ذي
المعارج الحديث في التقية في غير موضع بل قال عز وجل قم بين يدي وشد من ذلك قيام العبد
الدليل بين يدي الملك الجليل ففعل ذلك موسى فخاض في شاطئ وجرى بالانه عجلوا بكم في أسرار
إياهم وأرجاهم إلهاتهم لبيك اللهم لبيك لاشريك لك لبيك ان الحمد والشكر لله والملك لاشريك
لك وفي آخره في المير المؤمنين عليه السلام أخبر عن لبيك لبيك لبيك لبيك لبيك لبيك لبيك لبيك
التيك شعاعاً من نورها فرفع صوتك تلبية لبيك اللهم لبيك لاشريك لك لبيك ان الحمد والشكر لله
لك والملك لاشريك لك لبيك ان الحمد والشكر لله والملك لاشريك لك لبيك ان الحمد والشكر لله
لبيك لبيك لاشريك لك لبيك ان الحمد والشكر لله والملك لاشريك لك لبيك ان الحمد والشكر لله
بغزة إلى الحج الان لبيك في الأولى خمسة وفي الثانية ستة لعلمهم من تيمم المندوبات في وجهه
في غيرهما من لبيك لبيك للمعارج جلاء علم الأربع مع الحمد على ما سبق ففعل ان جواب هذه التليبات
وهي لبيك اللهم لبيك لاشريك لك لبيك ان الحمد والشكر لله والملك لاشريك لك لبيك ان الحمد والشكر لله
ورد وهذا الخبر الكثير في بعض الكتب على ما سمعت وعدم وجه
الاحتياط والاعتناء بصلواتها كما يكتفي بصلواتها ثم عمل الناموس اعلم ولكن الظاهر الآن
اختياراً وما اشتمل عليه الأخبار الصحيحة وجوبه بحتم الحوط ويحتمل كونها أحد فرعي الواجب
الخبر فيسوان لم يكن واجباً معناه الأصل وعدم ظهور الأخبار في الوجوب ولهذا اشتمل
أكثرها على المدعى بمثل أن زيادة المندوبات فيها فافزع الصوت وعدم ظهوره ففعل على

عليه وآله لبيان الواجب مع ظهور صيغة معوية في عدم جواب الزيادة في التليبات الأربع
قبل الحمد فهو أول الكلام ويؤيد عدم اشتغال الحمد بالتلبية من الأربع وتحقق التوحيد
بقوله وجودها في تلبية المرسلين فصدقاً لبرجى بها المسلمون وان زادوا فيه شيئاً استجابا
وبالحجة الأصل مع ما تقدم دليل قوي والخروج عنه وبإيجاب الزيادة في هذه التليبات بشكل
فالظاهر أن الأولى بحجة كما أشار في المدعى والشرايع وشرحه في النافع أيضاً في الثانية التي
مذكورة في الأخبار وقد ذكرنا هنا أنه ولو حظ فلا يرد له الثالثه المشتملة على تمام المندوبات
من قول لبيك لبيك للمعارج إلى آخره انهم المشهورون أكثر الكتب من قوله للمعارج والمفروض
يجب باعتبار كون التلبية في الأصل معناه تلبية على التبيين لا التحيز في المقطوع والثالثه
فان يخرج منها وبين الأشعار والتقليد والظاهر أنه لا إشارة إلى أن أحرامها لا يعتد
بالها وأحرام القادرين بغيرها أو بلدها أيضاً كان أحدها شرطاً واجباً لا اعتقاد الحرام
فلا يتحقق الأحكام بدونها ولا يعتد بالأحكام بمعنى أن لا يترتب الأحكام عليها من غير
مخرجات الأحكام وجوب كفاية وغيرها الأربعة قبله بحج زكركا من غير كفاية
وان غسل وليس بأمر بل كان يؤى أيضاً فان الظاهر وجوبه مقارنة للنسبة لاجل ما على تقدير
وجودها كما هو الظاهر من الأدلة وهي الأصل مع الاتفاق والجماع بالانقضاء ونسبها وعدم
دليل واضح عليه قبلها وصيغة معوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال الأبا من يصلي إلى
في مسجد الشجرة ويقول الذي يردان يقول في يميني يخرج فصف من الصيد وغيره فليطرح
في يميني فما في صيغة المستندة في بيان كيفية الأحكام بحج ان يقول هذه مرة واحدة حين تحرم
ثم تم فمشره فاذ استوت بك الأرض ما شيا كنت أو ركبا فليتب وصيغة عبد الرحمن بن
الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يقيم على الصلاة بعد ما يعقد الأحكام ولو لم يلبس
شيء وصيغة حفص بن الخضر وعبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام أنه صلى ركعتين في
مسجد الشجرة وعقد الأحكام فخرج فأتى فخصيص فبزعفان فأكلمه وصيغة حفص بن الخضر
عن أبي عبد الله عليه السلام حين عقد الأحكام في مسجد الشجرة فرفع على أحد يمينه أن يلبس إلى
عليه شيئا في الصبح عن علي بن عبد العزيز أنه انفسل أبو عبد الله عليه السلام للأحرام بركب الخيف
قال الغلامان هما قنا غندم من الصلواتي أكثر فاقبلت من قنا غندم قال الشئ في التهذيب بعد هذه
التروات والمعنى في هذه الأحاديث أن من اغسل الأحكام قال أو أرا من القول بعد الصلوة

لو يكن في الحقيقة محرماً وانما يكون عاقداً للجمعة والعصر انما يدخل فيكون محرماً اذا لم يكن في الحقيقة محرماً
 ما رواه موسى بن القاسم عن صفوان عن عمار بن محمد عن عمار بن محمد عن عمار بن محمد عن عمار بن محمد عن عمار بن محمد
 المتقدم وقال هو عندنا مستفاض عن ابي جعفر وابو عبد الله عليه السلام انهما قالوا اذا صلى الرجل
 ركعتين وقال الذي بين يدي ان يقول من حج او عسى في وقته ذلك فانه غافر عن نفسه الحج وعقد
 عقداً له وقالان رسول الله صلى الله عليه واله يحيى صلى الله عليه واله وسجد الشجرة صلى الله عليه واله وعقد الحج ولم
 يقول صلى الله عليه واله ذلك صار عندنا ان لا يكون عليه فيه اكل مما يحرم على الحرم ولا انه
 في الرجل ياكل الصيد قبل ان يلبى وقصلي وقداً الذي بين يدي ان يقول ولكن لو لم يكن في الحقيقة
 بان من تغلب عن ابي عبد الله عليه السلام ياكل الصيد الى قوله واذا فرض على نفسه الحج فقام
 بالثلبية فتدحرج عليه الصيد وغيره ويصلي عليه ما فعله ما يجب على الحرم لا في الحرم ولا في الحرم
 اشياء ثلثة الاشعار والثلبة والتقليد فاذا فعل ثلثاً من هذه الثلاثة فقد احرم واذا فعل
 الوجه الاخر قبل ان يلبى على فقد فرض وما في الفقيه لعل الراوي ذهب من عند ربه لا في الحرم
 وكتب بعض اصحابنا الى ابي عبد الله عليه السلام في رجل دخل مسجد الشجرة فصلى واجرم ثم خرج من
 المسجد فبدأ قبل ان يلبى ان ينصرف للعبا فقه النساء ان ذلك يكتب عليه السلام نعم لو لا
 براءه ايضا فيمنه الصحيح عن حفص بن الجهم ومعوذ بن عمار وعبد الرحمن بن الحجاج والحسين
 جميعاً عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا صليت في مسجد الشجرة فقل وانت فاعذت في الصلاة
 قبل ان يقومها يقول الحرم ثم قل حتى تبلغ الميل وليستوى بينك وبين الله فاذا استوتت قلبك
 فاذا اهملت من المسجد الحرم الحج فان شئت بليت خلف للقيام وافضل للوقوف حتى تاتي
 الرقعة وتلبى قبل نصير الى الاطبع وفي نسخة هشام بن الحكم فيه ايضا عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال ان احريت من عمره او تريد البعت وصليت وقلت ما يقول الحرم مرة في الصلاة فقل
 بليت من موضعت والفضل ان يرضى قليلاً ثم يلبى ويدل عليه ايضا صحيحه ومعوذ بن
 المتقدم قال السابغ عبد الله عليه السلام عن النبي للاحرام فقال مسجد الشجرة فقد صلى فيه
 رسول الله صلى الله عليه واله وآله وقد رآنا ناساً يحرمون فلا يعقل حتى ينبي الى البيت حيث الميل
 فيحرمون كما انهم يقولون الميك الحديث وصحبه منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال اذا صليت عند الشجرة فلا تكن حتى تاتي البيت حيث يقول الناس تحسف بالجيش وصحبه عبد
 بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان رسول الله صلى الله عليه واله لم يكن يلبى حتى ياتي

البيد اصبه ولا في هذه الاخبار على وجوب اسرها وترتيب الاحكام عليها ظاهر وكذا على تأخير التلبية
 عن عقد الاحرام فلان بعضها يدل على وجود الاحرام وتحققه بجهلها بظاهر العمل الشيخ على تحقق
 عقد الحج دون الاحرام ويدل على صحة معوذ بن عمار وغيره بغير المتقدم في ظاهر النص
 بعقد الاحرام في بعضها كما تقدم ويدل عليه ايضا حسن معوذ بن عمار في الكفا في جواب
 عبد الله عليه السلام قال اصل المكتوبة ثم احرم بالحج والتمتع والخرج بغير تلبية حتى يصعد الى
 البيت او الى ميل عن البيت فاذا استوتت بك الارض راكبا كانت اجازة فقلت وهذا تبطل
 التوجه لاق ايضا للشيخ على في لا يظهرون معنى تحقق عقد الحج قبل تحقق عقد الاحرام ولهذا قال
 في المستقى اذا عقد الاحرام وليس فيه تلبية لم يلزم له شجرة لم يقله جاز لان يفعل بالحرم
 على الحرم صله ولا كفارة عليه في الجرح من غير ذلك فيلزم بعضا يدل على جواز التخليد في الحرم
 عن الميقات المقررة عندهم مع قومه فيجوز بعقد الاحرام فيه لان يقال يجوز في البيت
 او بالحج ايضا سابقا كما دل عليه بعض الاخبار المتقدمة ايضا فيكون التلبية والصلوة متلا
 في اول الميقات مثل مسجد الشجرة والتلبية وتحقق عقد الاحرام بحيث ترتب عليه الاحكام بعد
 في الميقات البعيدا ويكره جاز في الاول ايضا كما دل عليه بعض الروايات مثل صحيحه هشام بن القاسم
 وماد على كون مسجد الشجرة ميقاتا وعقد الاحرام فيه مما تقدم فحمل ادل على عدم عقد الاحرام
 وفيه والتمس التلبية عنه على عدم وجوب التلبية في جواز التخليد فقل قال الشيخ في التهذيب
 بعد من الاخبار وقد رويت رخصة جاز تقدم التلبية في الموضع الذي يصلي
 فان عمل الانسان بما لم يكن عليه فيه بالسوق ونقل رواية عبد الله بن سنان ان رسالا ابا عبد الله
 هل يجوز للتمتع بالعمرة الى الحج ان يظهر التلبية في مسجد الشجرة فقال نعم انما يلبي النبي صلى الله
 على البيت الا ان التلبس لم يجرى التلبية فاحل ان يعلم كيف التلبية وهذه كالصريحة
 فوجاز التأخير وعدم مقارنة التلبية بها ان كان عقد الاحرام في المسجد ولكنها غير صحيحة
 على اراء جماعة التهذيب فتأمل في قوله في هذه الروايات ان كان ما شئت يستحب له ان
 يلبى من المسجد وان كان راكبا فلا يلبي الا ان البيت اقامت له بغيره عن زيد بن ابي
 الله عليه السلام قال ان كنت ماشيا فاجهر فاصلا لك وتقبلت من المسجد وان كنت راكبا فاذا علت
 راحلك البيت او لا تحتاج الى هذا الوجه البعيد مع حصول وجه الجمع القريبة قبله فان قيل
 تلك الاخبار الكثيرة كلها على الركنين بعبادة الارض على الاستقبال في التلبية للمشي للمسجد

عن محمد بن الفضل عن أبي الصباح الكوفي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سالت عن البدن كيف شئتم
فقال شئتموه وبارك في شئتموها لا يمشي في شئتموها ولا يمشي في شئتموها ولا يمشي في شئتموها
يعني بن يعقوب قال خرجت في عرفة فاستريت بدينه وأنا بالمدينة فاستريت بدينه وأنا بالمدينة فاستريت بدينه وأنا بالمدينة
فالتفت كيف اصنع بها فاستريت بدينه وأنا بالمدينة فاستريت بدينه وأنا بالمدينة فاستريت بدينه وأنا بالمدينة
وقال انطلق حتى تأتي مسجد النخلة فاستقبل بها الى القبلة وانما اثم ادخل المسجد وصلى ركعتين ثم
خرج اليها فاستمر بها في الجانب الايمن ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم فاستقبل بها الى القبلة وانما اثم ادخل المسجد وصلى ركعتين ثم
البيداء فالتفت في يد أبي عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام انها شئتموه وهي معقولة ورواها
صريحة في تفسيره انما اثم ادخل المسجد وصلى ركعتين ثم خرج اليها فاستمر بها في الجانب الايمن ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم
الايمان الى الجواب فلا يبعد كونها ميثاقا وهذا الحكم بالحرام الحاضر من الظاهر انما اثم ادخل المسجد وصلى ركعتين ثم
المسجد يخرج من شئتموها فالتفت في يد أبي عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام انها شئتموه وهي معقولة ورواها
المتبع والمقلد لها او بالاشعار او بالتقليد وجوز الاحرام والتبعية في مسجد النخلة او ايديها
بذلكها وكونها بحجف ميثاقا ايضا لاهل المدينة ان لم تكن قرينة فمن مكره فمن حرام
الصبيان منها عدم مقارنة التبعية في الشجرة للتبعية بالحق الاحرام فيها في الجملة من غير تبعية
فالظاهر ان التبعية واقعة فيها فكانت فممكن كونها مقارنته لانه لا زاد ولا ينقل في
الدروس وان لا يكون مقارنته شئ كما هو ظاهر الروايات بل ظاهر الاحكام الصحيحة والكثير
عدم تبعية الاحرام في مسجد حجاب عثمان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان اريد ان تمتع بالعمرة
الى الحج كيف اقول قال يقول لله في اريد ان تمتع بالعمرة الى الحج كما تبارك وسنة تبارك
شئت احضرت الذي تريد فممكن ان تمتع بالعمرة الى الحج كما تبارك وسنة تبارك
ان اريد ان تمتع بالعمرة الى الحج كما تبارك وسنة تبارك وسنة تبارك
شئت احضرت الذي تريد فممكن ان تمتع بالعمرة الى الحج كما تبارك وسنة تبارك
غير طائفة من التبعية فيه ويظهر من الرواية والفتوى تأنيدها بالتبعية عنها وذكره ورواها
وعبد الله بن سنان وقال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان اريد ان تمتع بالعمرة الى الحج
كالتبعية فينبغي من التبعية ومقارنتها لا يكون الاحرام وعقله والدعاء والاشراط
التياب بعد غسله والصلوة قبلها في المسجد لا يمتنع من روايات المتقدمة حصول عقد الاحرام
في رواية لينة الاحرام بل التبعية لكل عمل عمل على تعذر وجوبها مثل التبعية فيمنوي التبعية

عن أبي عبد الله عليه السلام قال سالت عن البدن كيف شئتم
فقال شئتموه وبارك في شئتموها لا يمشي في شئتموها ولا يمشي في شئتموها
يعني بن يعقوب قال خرجت في عرفة فاستريت بدينه وأنا بالمدينة فاستريت بدينه وأنا بالمدينة
فالتفت كيف اصنع بها فاستريت بدينه وأنا بالمدينة فاستريت بدينه وأنا بالمدينة
وقال انطلق حتى تأتي مسجد النخلة فاستقبل بها الى القبلة وانما اثم ادخل المسجد وصلى ركعتين ثم
خرج اليها فاستمر بها في الجانب الايمن ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم فاستقبل بها الى القبلة وانما اثم ادخل المسجد وصلى ركعتين ثم
البيداء فالتفت في يد أبي عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام انها شئتموه وهي معقولة ورواها
صريحة في تفسيره انما اثم ادخل المسجد وصلى ركعتين ثم خرج اليها فاستمر بها في الجانب الايمن ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم
الايمان الى الجواب فلا يبعد كونها ميثاقا وهذا الحكم بالحرام الحاضر من الظاهر انما اثم ادخل المسجد وصلى ركعتين ثم
المسجد يخرج من شئتموها فالتفت في يد أبي عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام انها شئتموه وهي معقولة ورواها
المتبع والمقلد لها او بالاشعار او بالتقليد وجوز الاحرام والتبعية في مسجد النخلة او ايديها
بذلكها وكونها بحجف ميثاقا ايضا لاهل المدينة ان لم تكن قرينة فمن مكره فمن حرام
الصبيان منها عدم مقارنة التبعية في الشجرة للتبعية بالحق الاحرام فيها في الجملة من غير تبعية
فالظاهر ان التبعية واقعة فيها فكانت فممكن كونها مقارنته لانه لا زاد ولا ينقل في
الدروس وان لا يكون مقارنته شئ كما هو ظاهر الروايات بل ظاهر الاحكام الصحيحة والكثير
عدم تبعية الاحرام في مسجد حجاب عثمان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان اريد ان تمتع بالعمرة
الى الحج كيف اقول قال يقول لله في اريد ان تمتع بالعمرة الى الحج كما تبارك وسنة تبارك
شئت احضرت الذي تريد فممكن ان تمتع بالعمرة الى الحج كما تبارك وسنة تبارك
ان اريد ان تمتع بالعمرة الى الحج كما تبارك وسنة تبارك وسنة تبارك
شئت احضرت الذي تريد فممكن ان تمتع بالعمرة الى الحج كما تبارك وسنة تبارك
غير طائفة من التبعية فيه ويظهر من الرواية والفتوى تأنيدها بالتبعية عنها وذكره ورواها
وعبد الله بن سنان وقال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان اريد ان تمتع بالعمرة الى الحج
كالتبعية فينبغي من التبعية ومقارنتها لا يكون الاحرام وعقله والدعاء والاشراط
التياب بعد غسله والصلوة قبلها في المسجد لا يمتنع من روايات المتقدمة حصول عقد الاحرام
في رواية لينة الاحرام بل التبعية لكل عمل عمل على تعذر وجوبها مثل التبعية فيمنوي التبعية

عند قولها ويرتب على الاحكام ويعقد بذلك الاحرام والجواز هذه الاحكام في عدم الدنيا
في الدنيا ولكن الاوطان بنو في السجدة بعد ما تروى في الدعا والاشراط ويقارنها بالنسبة
ثم بنو في البداية ويقارنها ايضا بما قد مر من النكبات ويندر على ذلك بحجج وعمره
قال في الدروس قال الشيخ في موضع من كتابه يقول انك بحجة وعمره مع ما سلف حرق
عن الصادق عليه السلام في موضع يعقوب بن سعيد النخعي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام قلت
لكيف ترى لما اهل فقال ان شئت سميت وان شئت لم اسم شيئا فقلت له كيف تضمنت
فقال اجعلها فاقول انك بحجة وعمره مع ما قد مر من النكبات ويندر على ذلك بحجج وعمره
بها والنسبة بهما افضل ولما في صحيحه الجلي ان امير المؤمنين عليه السلام قال بحجة وكذلك معنى
النسبة بهما ان يعمل العمرة وبعد اخلاص منها بفعل فخرج المتعم ولا يفسد في استيفاء احرام
مع النسبة للحج التوسط التخلل في الحج المتعم عبارة عن العمرة والحج كما يظهر من كلامه الاحكام
والروايات المثلثة وهذا الاثنى في صحيحه زرارة بالحج قال قلت لابي جعفر عليه السلام كيف اتبع
قال اتا في الوقت تغلب بالحج فاذا اضلحت مكطفت بالبيت وصليت الركعتين خلف المقام وغنيت
بين الصفا والمروة وقصرت ولعللت من كل شيء وليس عليك ان تخرج من مكة حتى تحج وهذا
على ما سبق على كون البداية سيقان حيث جعل النسبة في الميقات وقدر كونهما فيها وكذا التقى به
في دعاء يرحم ابن امين قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن النسبة فقال له لب بالحج فاذا اضلحت
مكطفت بالبيت وصليت ولعللت والظان المراد به الحج المتعم وهو يشمل على العمرة والحج
فكما نقول انك بحجة وعمره مع ما قد مر من النكبات ويندر على ذلك بحجج وعمره مع ما قد مر من النكبات
فقط ولعل المراد ولعللتا في بنينا حتى جعل الاثران على النسبة وان معناه لب بالحج ونحو
العمرة وذلك جازية في ضرورة كماله التهذيب قال في الدروس وفيه في التهذيب عن ذلك
الافتقار واستدل عليه بصححه بعد من عدا قال قلت لابي الحسن بن علي بن موسى كيف صنع اذا اردت
ان المتعم قال لب بالحج وانو الميقات فاذا اضلحت مكطفت بالبيت وصليت الركعتين خلف
المقام وسعيت بين الصفا والمروة وقصرت فغنتها وجعلتها سعة لانه لا يبين حملها
على التقية وان على تقدير قصد العمرة لانه لا يفسد الحج فيكون عليها على انزال بالحج واقتضاه الحج
بالعزم قبله فاذا قصرت من العمرة ازلت كونها حجة على ما كان حجة مفردة كما كان يتوهم من قوله
بالحج فلا يحدو عليك الا في القصد ولا في الفعل حيث قصدت العمرة مقدرة وفعلها وانزلت مع

سلي الله عليه وآله للذان احرم فيهما ما بين غيرهما واخفا وفيها كفن ويمكن فهم استحباب جعلهما
كفنا ورسلة الحسن بن علي بن بعضهم قال احرم رسول الله صلى الله عليه وآله في كفن
قتال ولبا في بعض الاخبار ويسلمها اذا اصابتها الجنابة كافي رواية الجلي وما تضمنه الحرم
يجوز ثابته لهم وما تضمنه ان اصابتها شي قال نعم واذا احتلم فليس لها وهذا يدل على جواز
التحليل وعدم وجوب التلبس ايما وفي صحيحته محمد بن مسلم في الفقيه ولا يغسل الرجل ثوبه الا
احرم فيه حتى يحل وان قسح الا ان يصيب جنابا وشي في نفسه ويدل على الكراهة بخلاف التحليل
واستحباب الطواف في الثوب الذي احرم فيه كما ذكره الاصحاب في دل عليه الرواية قال في التذ
والبحر ان يغسل الحرم فبها الا اذا اصابتها الجنابة واستدلوا به في الرواية فيكون
الكراهة لان عادة الشيخ القليل التفسير عن الحسن بن محمد بن الحسن المراء للصلوة ونحوها كما
في غيرها الا ان صحيحته معوية بن عمار في الفقيه وجوب الطهارة لكونه ثوبا الاحرام قال
سالت عن الحرم فبعضه ثوب الجنابة قال لا يلبي حتى يغسله وانما سالت قال فان لم يغسله
حل الحائض له ولعدم غسله في وقت الصلوة على الظاهر وهو يفتي بجواز كونها للصلوة
ونحوها فيمكن حملها عليه وعلى الاستحباب والحوط لا يتناول على عدم كونها حراما في اعضا
للرجال بعض الاخبار الخرج للحواشي المتخرج بها لظهور خلاف ذلك والظاهر عدم اشتراط
لبسها للصحة الاحرام فيمكن انعقاد بدونه الاصل وعدم دليل الا على الوجوب وفي رواية صحيحته
صحة احرام الجاهل في قصير وعدم شيء عليه وهو عورة التذويب وفيها اي رجل يكسها من اجملتها
فلا شيء عليه وهي تدل على كون الجاهل معذورا ويدل عليه ما قاله الاصحاب اذا لبس قميصا
قبل الاحرام ثم عرس فوق وبعد ثم عرس تحته وشيعة ولا شيء عليه مستندا الى صحيحته
بن عمار وغيره احمد بن ابي عبد الله عليه السلام في رجل احرم وعليه قميصه قال تزرعه ولا يشقه
وان كان لبسه بعد احرام شقه واخرج مما يلي عليه فانما تدل على صحة الاحرام ولو كان عمدا
العدم التفصيل والحكم باعادة الاحرام على تقدير العمل بما في الشاؤن انما هو انعقاد الازار
دون اركاها في الدروس لما في وثوقه سعيد الاعرج في الفقيه وسالت ابي ابا عبد الله
عليه السلام سعيد الاعرج عن الحرم بعقد ازاره في عنقه قال لا يجوز الكراهة لعدم صحة
الخبر وما في صحيحته عن الجلي الثقة عن ابي عبد الله عليه السلام في الفقيه قال الحرم لا يثب
على بطنه العانة وان شاء يعصها على موضع الازار ولا يرفعها الى صدره مثل ما في الكافي في

صحيحته في بصيرة قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الحرم وشي على بطنه العانة قال لا فرق
كان ابي شد على بطنه المنطقة التي فيها نفقته وشي صحيحته يعقوب بن شعيب الثقة قال
سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الحرم يقصر الدمام في ثوبه نعم ويلبس المنطقة والهيئان
ويمكن حملها على المنطقة التي فيها الدمام كما تقدم وهو خلاف الظاهر قال وفيه من جواز شد
الهيئان في وسطه كما صرح به الاصحاب ويدل عليه الاخبار وكذا جواز شد الفرجة كما يدل عليه صحيحته
يعقوب بن شعيب الثقة وما الرابن ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يحرم ويكون به الفرجة يربطها
او يعصها بخرقه ان نعم ولا يجوز من غير ضرورة ايضا لعدم القيد بها مع الاحتمال وهو حوط
في صحيحته محمد بن مسلم في الفقيه سالت ابي عبد الله عليه السلام لان المذكور قبيلها عن الحرم وضع
عضام القير على راسه اذا استسقى فقال نعم ولعدم الضرورة مع الاطلاق كما هو ظاهرها
والاولى الحوط والاولى للرجل بينهما وبين ما يدل على عدم جواز تعظيمة الراس فتأمل مع معلوم عدم
الجواز الاحرام في العصى وانما كان الاحرام بغيره فبها لظهور عدم جواز اجزاء الستراويل
قال الاصحاب ويدل عليه صحيحته معوية المتقدمة ولا سراويل الا ان لا يكون ذلك ازارا وظاهره
وجوب الستراويل لانه يدل على الواجب فانهم وكذا ليس القبا معقوبا لعدم الرد الصحيح للجلي
عن ابي عبد الله عليه السلام اذا اضطر الحرم الى القبا لم يجز فباغرة فليلبس معقوبا ولا
يدخل به في يد القبا وهذا صرح في الوجوب كما في صحيحته عن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام
وان لم يكن له رد اخرج قميصه على عنقه اقباه بعد ان يكسها واذا انزله في ثوبه ما يصدق عليه
القلب سواء كان قلبه الاعلى الاسفل او جعل البطن ظهره او اجمع اوله في ثوبه في رواية
مشي الخطا عن ابي عبد الله عليه السلام قال من اضطر الى ثوبه هو مخمر وليس معه الا قباه فليلبسه
ويجعل اياه اسفله ويلبسه ومنه رواية اخرى بقلب ظهره بطنه اذا لم يجد غيره فالعمل بها
اولى ويجوز لبسها دون الاخر ويؤيد صدق القلب المذكورة الصحيحة ولو لم يكن اكل القبا
معمنون الا في موضعين الوضع السند قول الدروس بلبس كسوكا ولا يكفي قلبه في الثوب
التابع الظاهر جواز لبس كل ثوب لم يثب على الستراويل والعامة غير تكس الا القبا وبه في الخبر
وفي خلافه ويدل عليه صحيحته لبعض بن القم شقة قال قال ابي عبد الله عليه السلام المنة المحرمة
تلبس ثوبا من الثياب غير الحرير والعقارب وكس الثياب فقال استدلتا ثوب على جميعها
قلت جدد لنا في ان قال في طرفه اذ قد لم يلبس وما في صحيحته عبد الله بن سنان قال تلبس

الحرم الحرام يصح تحتها ما يغلا الذوا لبا من ان قلبي السر والى على كل حال وفي صحبة الحلي قال
 رابعاً الله عليه السلام عن المرأة اذا اجمعت تلبس السراويل فقال نعم انما يدب ذلك الستر ولا
 يقوم تخصيص ما تقدم بهذه الرواية بان لا يكون قصد الستر بذلك لعدم صحتها والاصل
 ويدل على تحريم الحرير عليها في الاحرام مع ما تقدم من صحبة الحلي عن ابو عبد الله عليه السلام قال لا
 بأس في تحريم المرأة في الذهب والخز وبالنسبة الى الاحرام المحض وان كان الله سبحانه وتعالى
 في الرواية في تحريم الحرير على الرجال ولان المتزوج يبقى عند الكراهة والظاهر لا يوجد فيه فتاوى
 مثله ما في توقفه سماعة انما كان الحرير الملبس في الحرير المحض ويؤيد ما في الرواية قال اي اي
 عليه السلام ذكر حرير بعض الابرار والذي يدل على الجواز هو بعض العمومات مثل المرأة تلبس الثياب
 كلها مع استثناء ما لا يجوز لها من غير استثناء الحرير وما في صحبة عن عبد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال الحرير تلبس المحل كالألبان مشهورا للفتنة فتأمل والاصل جواز صلواتها في غير المحل
 مع انضمام ما تقدم من حريرها في غير المحل الصحيح في صحبة يعقوب بن شعيب الثقة قال قلت
 لابي عبد الله عليه السلام المرأة تلبس قميصاً زهياً عليها وتلبس الحرير والخز ولو باج فقال نعم لا
 بأس وتلبس الخفافين والسك وهو مختار الشيخ المفيد والمصنف في الدرر وقال الشيخ بالادب
 وان روايات شهر وهو غير معلوم نعم يمكن ان يجمع عدم صحتها ما لا على الجواز من ابي
 الحرير المحض في الاحرام ويجعل على المفصل مثل قوله انما يمكن حرير بعض الابرار في الحرير الملبس
 والاحتياط ويمكن ترجيح الثاني بالاصل والاستصحاب وبالجممع بينهما محل اخبار التي على الكراهة
 بقرينة لفظ الكراهة في صحبة الحلي وتوقفه سماعة والظاهر انها موعنة الحقيقة في الحرير الذي
 معناه الجازي وورودها بهذا المعنى في موضع لا يقتضي حلالها عليه وهو وظ وبان في صحبة
 يعقوب ان المرأة تلبس في الاحرام والمحض لانه الاحتياط على ان لا يكون حريرها في غير الاحرام
 وان يجوز لها ولها ايضا وكذا المتزوج فان يجوز لبسها في غير الاحرام فيكون جوازها
 مع ان الشرايين من الحرير لعدم صدقها على المتزوج وعدم حصة الفضل وان الاحتياط متضادة و
 متعارضة فتأقظ ويصح الى ان الاصل على ان اخبار الحرير ليست صريحة في الحرير حتى في صحبة
 العيص فان دلالتها ليست بالمطوق وبانما وجدت المرأة الكراهة للاحرام وان اخبارها
 انما يكون في وجهها فتأمل **والاصل** لا يثبت للاحرام بطلان النية التي لا يحصل للاحرام
 الحلية في موضع سواه كان تركها باكليتة في موضع يصح وتركتها لابرار في موضع لا يصح

بأنه على الوجه الذي ذكره الأكثر قتال **فقال** والآخر من تركه لسانه بالنية ويعقد قلبه يعني
 يجب الاتيان بالنية على قدر المكان فلو تعدد على الآخرين لا يتحرك لسانه ويقتصد في قلبه
 بأن هذا التحريك هو النية لو أمكن فيها إياه يجب نية ذلك لعدم سقوط اليسور واليسور
 وأهل الخلاف فيه وكان سائر الأركان الواجب عليه وهو يدل عليه أيضاً استدلالاً إلى أن تركه لا يترك
 عن جعفر عليه السلام أن عليه السلام قال النية بالآخرس **فقد** وقراءة القرآن في الصلوة تحريك
 لسانه وإشارته بأصبعه فلا يضر ضعف السند وبالنسبة في كتابه دليل عقدا للطلبان
 القربان لا يتبين كون نية لا بالقصد فيجب ولو ذكره لسانه بالأصبع كان أولى بوجودها في
 المستدل لعل له الظهور وأوعد تحقيق الاتفاق فيجمع عدم صحة سندها **فقال** ولو فعل الحرم
 الآخر أي لو فعل ما ردا الأحرار لا يجوز الحرم قبل التلبية ولو كان بعد الاتيان بسائر الأركان
 مثل النية وليس الثابت لا يجب عليه الكفارة بل ما فعل محرماً وقدره دليله وكذا دليله في غير الحرم
 والمحيط للنساء وتعد ثياب الأحرار الحرم وأبداً لها ثياباً بغيره وليس الثابت ما قبلها وهي تلبس
 وأن يجوز ذلك في الغيب أيضاً ويمكن إدخالها في الغيب ساحة ويكون التقبل **فقال** ويجوز
 انشاء الحرم قبل أن قال الأول في المتن **فأدعى** الشيخ عليه السلام على تحريم انشاء الحرم قبل
 اكتمال الأول الإجماع وقد عارضه الجمهور في ذلك ونقل ابن أبي عقيل عنه ذلك أيضاً وقد تقدم
 دليل السند في بيان أن حال أنواع الحج الصحيحة ذلت على وجوب الحلال المتقصر للتمتع في الشرع
 في الحرم الحج ويمكن تأويل صحة عمله عن إجماع الله عليه السلام قال يارجل قرن بين الحج والعمرة
 فلا يصلح إلا أن يسوق الهدى قد اشعر وقلة قال الشيخ في التهذيب للنية بالنية الأحرار بمعنى
 أن الذين حجوا فعمرو وهو بعيد يمكن الحمل على التقية وعلى تأكيد الهدى المتقصر واستحباب
 نية بلان يكون نية وتعيينه لأن الاستحباب بالاشعار أو التقليد قتالاً وأما دليل عدم العمل
 من تركه المتقصر وأحرار الحج قبله سائر الحجرة فحجة فليما رتبة كثيرة مثل صحة عبد الله بن
 سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل حج تمتع ثم نوى أن يقصر حتى أحرار الحج قال لا يستغفر الله تعالى ولا
 شيء عليه وقت عمرته ويحجته أيضاً عنه عليه السلام مثلاً بينها الألفي السند في صحة عبد الله بن
 عن أبي جهم عليه السلام في ناسي التقصير حتى خرج إلى عرفات قال لا بأس به ينبغي على العمرة وفروها
 وطواف الحج على أثره وكذا الجاهل بالمسعى ويمكن حمل ما يدل على الدم على الاستحباب وهو ثبوته
 استحقاقه ما قاله قتال لا يبرههم عليه السلام تمتع فتنسى أن يقصر حتى يبل الحج فعليه دم وما

يدل على أنه مطلقاً أن وجب على الاستحباب للناسي واجماله على الوجوب العام وعلى الوجوب
 له فقط مع التولية يصح بحج لا يصل وعده ما يدل على الفساد والبطال وأصل عدم كون الأحرار
 الصفة سابق ووقوع الأحرار بعده وإن كان واجباً عليهم حصة الحجلي قال إمامنا عليه السلام
 عن رجل طاف بالبيت ثم رآه بالصف والمروة وقد تمتع ثم عمل فقبل امرأته قبل أن يقصر من رأسه
 فقال لم يهرقه وإن جامع فعليه جزاء وبقرة وحسنة وموتيرة من عمار قال إمامنا عليه السلام
 عن تمتع وقع على امرأته ولم يقصر فقال يخرج زوراً وقد نعت أن يكون قبل لم يجز أن كان عالماً وأن
 كان جاهلاً فلا شيء عليه وهذا دليل على عدم علم الجاهل بالناسي وعلى وجوبه على العام مع صحته
 حججه حيث قاله في كتابه زاد در البر المأخوذة في الممتع وأنه يمكن أن يبطل فلا يبطل وما في حسنة
 الخليفة قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام في رجل قضيت نسك العمرة أبيت أهلي ولم يقصر قال عليك
 بدنة وجب الولاية على صحة الحج وإن لم يقصر نهادهما الذي على صحة العمرة المتقصر ما مع فعلها
 يحرم عليه قبل التقصير في الأحرار أيقض حجة أيضاً قبل الحج لعدم القابل بطلان الحج وعدم صحته
 مع صحة العمرة المتقصر بها لأن الشيخ يقول بطلان المتعة وصيرورة الحج مستقراً على أن نقل
 عنه كما في المتن مع عدم فعل ذلك بجميع الطرق الأولى والثانية ما عدا ذلك على عدم شيء عليه إلا أن
 وإتمام ما كان عليه على الظاهر وإن كان ينبغي أن يقول وقد بطلت المتعة وعليه الحج فبعد العمرة
 المفردة أن لم يقصر بعد وقبل الأحرار الحج ولأن الظاهر أن الوجوب للبطال لو كان هو ترك
 التقصير قبل الأحرار الحج سواء قبله أو بعدهم لا سوى أحرار الحج أم لا وقد دلت الأخبار على علم
 البطلان بترك التقصير مع أنه صحت تقديمه بركة له في حاله وفيه أصل عدم وجوب حج مفرد و
 عمر مفرد مع حج قابل لو كان التمتع متعيناً كما يقول القائل بالبطال قتالاً وأما ما يدل على ما
 ذكره في المتن من بطلان متعة وصيرورة حجة مفردة فيجب عمرة مفردة بعد الحج من قابل أو
 التمتع تبعاً وأسند في المتن إلى الشيخ **فقال** النبي بها الحج يراد في المتن وهو رواه العلان
 الفقيه قال سألت عن رجل تمتع ثم أهمل الحج قبل أن يقصر أو بطلت متعته وهي حجة
 مقبولة مع علمه ظروفاً وسألهما أنه قد دل على المطأ لهما أن يكون ذلك ترك السعي ويمكن
 حملهما من قصد النقل إلى الأحرار وغير ذلك ورواية الحسن بن عمار عن أبي بصير عن أبي عبد الله
 قال المتعمع إذا طاف وسعى لم يجز أن يقصر فليس له أن يقصر وليس له منعه وهي ضعفتها
 ما رواه ليست يصح مع المطأ ومن العالم بها في شيء عليه ويمكن حملها على قصد النقل

والأفراد وغيره فمالوا على رأى إشارة إلى وجود رأى آخر وهو الصحة مع لزوم الدم كما هو الظاهر
قال وبخبره الصبيان من نخ إلى آخره لعل المراد بخبر يديم إحرامهم ويحتل سبق الإحرام من البقاء
 من التلبية وكأن نخ من نخ الخط وليس ثوب الإحرام من نخ والاولى أظهر قبل نخ على فرسخ من
 مكة وأما دليل الخبرين من نخ كما هو المذكور في أكثر الكتب في صحة أيوب بن الحر الشافعي إحداهم
 في الفقيه قال سئل عن عبد الله عليه السلام من نخ بخبره الصبيان فقال كان أبو عبد الله يجردهم
 من نخ وأما وجوب تحنينا الولي بالخبرين استحباب الحر عنه فإن الظاهر أنهم صاروا غير من تلق
 استحبابهم لو لم يجردهم صلواتهم لها كسائر التكاليف فيأمرهم بما يقدرون عليه من الواجبات ويحذر
 المحظورات لحيطة ذرية في الفقيه عن أحمد عليه السلام قال إذا حج الرجل بابتة أو صغير فانه
 يأمر أن يلبس ويرى من نخ فان لم يحسن أن يلبس لبوا عنه ويطاف به ويصلى عنه فليس لهم
 ما يجوزون قال يبيع عن الصغار ويصوم الكبار ويتبع عليهم ما يتبع على الحر من الثياب والطيب
 وأن تقبل صيداً من بيده ويحتمل معونه من نخ بخبره عن أبي عبد الله عليه السلام انظر وأمرهم
 من الصبيان فقبضوا على الخففة والى يطن مرو يضع بهم ما يصنع بالحر ويطاف بهم ويرى
 عنهم ومن لا يجد لهدى منهم طبعهم عنه وليه وكان على من يلبس عليه السلام يضع السكين في
 يده الصبي ثم يقبض على ذنبه الرجل فيذبحه وفعله يدل على كون الإحرام في الخففة لو طعن مرو
 أن يكون مع خوف البرد والامن المقات كما يدل عليه ما يروون من يعقوب عن أبيه قال قلت
 لأبي عبد الله عليه السلام نصبت صغاراً وأنا أخاف عليهم البرد فمن ابن عمر بن قلابت بهم العرج طمحا
 منها فانك إذا ابتست العرج وقفت في ثيابك ثم قال فان خفت عليهم فابت بهم الخففة وتكون حملها
 دل على تحريمهم من نخ على شدة البرد للجمع بينهما ويمكن الحمل على التخييل أيضاً الظاهر من هذا أن كان طرية
 إليها ولو آمن لربحت فيحمل كون إحرام الصبيان من موضع يكون جعله إلى مكة بالمقدار المذكور
 وعدم شؤن الإحرام لهم قبل هذه المسألة وهو بولاء الإحرام ويحتل من المقات كما قبل فلهذا
 ما تقدم لزوم الكفارة على الولي لو عمل الصبي ما يصلح ما يجزئه من البلية والهدى
 والصوم وغيره واستحب تكرار التلبية ونحوه الاستحباب تكرارها إن ذكر مشروع ومحمول
 على كماله كما أراد الأجر وقد تقدم ما يدل عليه أيضاً في الخبرين هذا كقولنا في صحة دعوى
 بن جابر عن أبي عبد الله عليه السلام يقول هذا في ذي كل صلوة مكتوبة أو نافلة ومن ينقض ذلك
 فإذا علمت شرفاً أو عبطت وأداً أو لغيت وأداً واستقطت من عناءك وبالاستحباب وغيرها

النية

هذه المواضع شاء وهو موسع عليه ولا قوة إلا بالله العلي العظيم في التذنب بغير الزواجر إشارة
 إلى دواير فضيل غير جاهل إلى كتمان طريق المدينة خاصة والرواية التي قال فيها أنه يقطع عنده
 طويلاً من جاهد على طريق العراق والرواية التي تضمنت عند النظر إلى الكعبة لمن يكون قد خرج من
 مكة للعمرة وليس من هذه الأخبار حسب ما تضمنه بعض الناس من جملة ذلك على التخييل كإشارة
 إلى ما قاله الصدوق في القميص موضح في الاستبصار وليس بجديد لأن المنافاة في الجملة
 وما ذكره من وجوبه آخر وهو عالم وأما قطع تلبية الحاج فدل عليه صحيحته بحديث مسلم عن أبي جعفر
 أنه قال الحاج يقطع التلبية يوم عرفته ذوالشهر من سنة من يترى من عمار قطع رسول الله
 صلى الله عليه وآله التلبية من ذوات الشهر وكان على الحسين عليه السلام يقطع التلبية إذا
 ذاعت الشهر يوم عرفته قال أبو عبد الله عليه السلام فإذا قطعت التلبية فليكن بالليل والنجيد
 والشمس على الله عز وجل فليس هذا لعل على استحبابها بعد قطع التلبية كما تقدم ويذكر على قطع
 القارن رواية يروى عن المتقدمين فقوله إذا دخل الحرم إلى الأضحية إلى بعض وجهه الشيخ والزمه
 بقوله إن أحرم به من خارج الأضحية من خارج مكة وما في المواقيت العشرة ويقول أحرم به من
 مكة إن أحرم للعمرة من أدنى الحرم وهو ميثاق أهل مكة فخرج من مكة ويصل مكة وما بالعمرة
 من ميثاق أهلها **قوله** ورفع الصوت بها الخ أي يستحب رفع الصوت بالتلبية للرجال طلقاً
 لا تشاء ولعل دليل عدم الجواب والاصل والشبهة وعدم ذكر بعض الأخبار ومثل ما ذكره في صحيحته
 عن ابن زيد المتقدمين تحت التلبية عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا حرمت من مسجد الشجر
 فإن كنت شياً لبيت من كان مع قولوا جهراً كما ركبته وخبر ذلك من الأخبار فانه أدل
 قبل على عدم وجوبه ما ذكرته البعض وما ذكره الأبعد لا التقادير وقت كونه الذي هو
 مستحب جيد كقولنا التكرار استحباب ورفع الصوت وجهاً وقال الشيخ في التذنب بغير الزواجر إشارة
 بالتلبية فانه واجب بعد الصلوة والتكبير والكان ويدل عليه الأمر الواقع في الأخبار ومثل ما في صحيحته
 حريز بنه الفقير بن رسول الله صلى الله عليه وآله ما أحرم تأخير تلبية عليه السلام فقال إمامنا بالبحر والصحاح
 رفع الصوت بالتلبية والجمعة بالبدن فالظن أن الإمام عليه السلام ويؤيد ما نقلها في التذنب
 عنه وعن جماعة عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام وهو محمول على الاستحباب لما تقدم
 يؤيد عدم وجوبه من الأدل بل لدم مطلقاً على التمتع فقط ولعل يريد بالوجوب الاستحباب
 فانه لا شك كلام المتقدمين مثل كلام الشيخ المفيد والصدوق وغيرهم في بعض الأخبار

فانها بما يحتمل التخلل في الحال من غير احتياج الى التبرع وينتفع بالحو والتقصير والهدى
فموضع احتياج اليها لان الظاهر من الامر الاشتراط هو ترتيب الشرط على الشطب من غير توقف
على امر ولا ان الظان للمعاذير ولا لتلطيف غايه وسواها ويعد كونها كثر الثواب وكونه التخلل
عزيمه على تقدير عدم الشرط بخصه ان الظان كونها في مثل هذا المقام عظيمه ذلك ولان التخلل
في الحال من غير توقف على من هو المتيقن من صحته وزج المحارب في الله عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سالت عنه عن رجل يتبع العمرة الى الحج واخصر بصره اعم كيف يصنع فقال قل اذا شرط على
رب قبل ان يخرج من بلد حيث من امره عند عارض عرض لمن امر الله فقلت بلى قل اذا شرط ذلك
قال فليرجع الى اهله لجلال الاحرام عليه ان الله لم ين من وفاء ما شرط عليه فقلت اذ عليه الحج
من قبل على الاموال هل على العمل بالاشراط وان لا يدين بشرط الاحرام من عارض عرض لمن
خلاص نفقته وفوت الوقت حصل عرض ومنع عدو وغيرها فلا يتحقق بقول بني شيبان
صح بصره المتني فلا على الشيع وتدل على سقوط الحج فلهما الشيخ في التذنب على من كان حجة
تلقوا في المتني وهو حسن ويذكر حملها على من لم يشرط الحج في نفسه قبل هذا المقام ولوركي سقطا
في القابل وهذا حسن وجهه عدم السقوط مع الاستقراء ظن الاول للتقدم من الاخير
الاخبار وقال في المتني ولا تعلم فيه خلافا ويولد عليه ايضا صحيحه ابي بصير في التذنب قال
سالت ابا عبد الله عن الرجل يشرط في الحج ان يخلى حيث جبتني عليه الحج من قابل قال نعم
رواية ابي الصباح الكاظمي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشرط في الحج كيف يشتر
قال يقول بين يري ان يحرم ان يخلى حيث جبتني فان جبتني فهو عزم فقلت له عليه الحج من قابل
فقال نعم وقد سنوان فيهم روى هذه الرواية عن من احببت كلهم يقول ان عليه الحج من قابل
فهذه دلالة على كون الشرط اذ يقول وعلم ايضا ولوركي في التقدم لاجل حملها على
الاستحباب لصحيفة زنج وانما تدر على ان لا غاية للشرط مثل استدراة عن ابي عبد الله
هو حل اذ عليه اشتراط ولوركي شرط فلا يكون له غاية غير الثواب والعزيمة فان المباد
بعدم عدم الصحت جواز التخلل في الصور مع عدم الشرط لذلك وذلك على عدم كثر
جواز التخلل فابتدع لذلك الاشارة في عدم الاحتياج الى الشيء لصلاصع الشرط والاحتياج اليه مع
عدم الدليل في هذا الخلاف في الاحتياج الى الهدى لمصلحة التخلل وعوله تعالى فان اخصرته فما
استيسر من الهدى صريح في وجوب الهدى بشرط زوجه فيه التخلل ايضا والنية والتقصير

قال ورواه الشيخ بن عمار عن أبي الحسن عليه السلام وروى سماعة وذكر رواية لآل البيت وطريقه
الى الشيخ صحيح والي حسن الا ان مما قولا ورواه سعيد الاعرج عن أبي عبد الله عليه السلام
لا تأخذ التبل اذا دأى هلال في القعد واداد الخرج من راسه ولا من تحتها ايضا صحيح
ولا صحيح في الحر في التمتع فالحمل على الاستحباب للحاج غير بعيد ويدل عليه استحباب ذلك
عن المحجة ايضا ويؤيد موقفه سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الحجة وطريقها
في أشهر الحج فقال لا بأس به ولا بأس بالمروة والسؤال هو ظاهر هل اذا ادأى الا حرام مطلقا
وجميع أشهر الحج تخصيص الشيخ لها بالسؤال مستند الى بعض الاخبار بعيد وكذا حمل رواية
محمد بن خالد سمعت ابا الحسن عليه السلام يقول اما انا فافضل من شعري حين اريد الخروج
الى مكة للحجرام على الاخذ من غير الراس والحجة مستند الى رواية أبي الصباح الكافي قال
سالت ابا عبد الله عن الرجل يريد الحج ياخذ من شعري في شهر الحج فقال لا ولا من تحتها
ولكن ياخذ من شارب من أطرافه ويطلق ان شاء الله وهو بعيد عن ظاهره اجاز الاخذ من
الشعر ويجوز الاخذ والجزع عدم الصحة ويجوز في طي على الاستحباب ورواية أبي الصباح
بعيد وبعيد منه لاجاب لعدم على الحاق ذي القعد قبل الحرام لرواية جميل بن دراج قال
سالت ابا عبد الله عليه السلام عن تمتع حلق راسه بمكة قال ان كان معاه اهل فليس عليه شيء وان لم
يعد الشئ الذي يفرقها الشعر للحج فان عليه ما به ريقه لعدم الصحة لوجوده على من يدعى بالري
ضعف الشيخ مراد وروى ذلك مع عدم عائدة ذلك وهذا تقدم من ان الص لا يخرج عن شيء فافهم
واحتمل كون الحرام ويؤيده عن تمتع وان لم يكن ما قبله بعد وايضا ان خصوصية مكان بمكة
فيحل على الاستحباب وكذا حمل على الاستحباب سنة عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام
اعف شعري الحج اذا دأى هلال في القعد قول العمرة شهره وهذا ايضا عام في كل حج وكل شعري
الراس والحجة لما تقدم ولعل مراد المقص شعرا الراس وشعر الحجة النابتة تطيف الجسد بازالة
الوسخ والرايحة الكريهة والعيال وغيرها لانه المضاف لطلبه للشارع وراحة للبدن
واليس دليله النص بوجه مخصوص بوجه من دلالة الغسل واذا لذة الشعر وقص الشعر
فلو اكتفى بها بان يقول وتطيف الجسد بازالة الشعر والغسل وقص الاظفار وكان في
كافله في المتن واما الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة فهي قص الاظفار واخذ
الشارب واذا لذة الشعر من غير الراس والحجة مثل الاظفار والتف والحلق واطلا العنانه

وهذه

٢٠١

وكان الاولى ان يقولوا ان الشعر خصوصا بالاطلاق لا يلبسها صحيحه معوية بن عمار عن ابي عبد الله
عليه السلام قال اذا انتهت الى بعض الواقيت التي وقت رسول الله صلى الله عليه واله فانتق ابطك
واحلق عاتيك وقلم ظفارك وحسن شاربك ولا يضره باي ذلك بدت وما في صحيحه اخرى عنه
عليه السلام فانتق ابطك وقلم اظفارك واطل عاتيك وصححه حريز قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
عن النبي للحجرام فقال تعليم الاظفار واخذ الشارب وحلق المائدة وصححه محمد بن مسلم عن ابي عبد الله
عليه السلام قال سالت عن تنق الاظفار وحلق المائدة والشارب لم يحرم قال نعم لا بأس به وصححه
معوية بن وهب قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المديبة عن النبي للحجرام فقال حلق
المديبة وتجهر بكلماتك بعد اغتسل ان شئت وان شئت استمتعت بمصك حتى ياتي مسجد
الخير فوفاها ولا تلي على عدم وجوب الغسل ايضا خصوصاً في صحيحه معوية بن وهب على ما في
الفتية وعلى تنق عاتيك للحجرام قبل الميقات حتى الغسل من غير تعديف الا حراز وعلم الاضا
فيما لم يسلط الايض بالفسل ولا يحتاج الى اعادته فيرجح ايضا واما الذي يدل على اولى
الاخذ من الحلق والحلق من التنق وفي رواية عبد الله بن ابي عقرب قال كانا بالمدينة فلاحا في
زيارة ابي بكر في تنق الاظفار وحلقه افضل من زيارة نفعه افضل قال أصبغت السنة في
خطها ما ذرارة حلقه افضل من تنقه وطيلة افضل من حلقه ثم قالنا اهلها افعلنا فعلنا
من ذلك فقال اعيدا فان الاظفار ظهور لمرأيتك اشتهت ايام فيدل على الاستحباب على الثالث
ايضا في الحلق بل عليه يدل على اقل من ذلك ايضا فيحل ما يدل على الاستحباب اذا مضى خمسة عشر
يوما على تأكيد في الحلق وهو رواية عن علي بن ابي حمزة قال سالت ابا عبد الله عليه السلام وانا كنا
فقال اذا اطليت للحجرام الاول كيف صنع في الطلعة الأخيرة وكبرينها خمسة عشر يوما فاطل
مع انها غير صحيحه ولا صحيحه عدم الاستحباب في اقل منها وقريب عنها رواية اخرى عليه السلام
والسابعة الغسل قال في المتن في غسل الغسل اذا اراد الحرام من الميقات ولا تنفر فيه
خلافا ثم قال ايضا فيه ولا تنفر خلافا في استحباب هذا الغسل قال ابن المنذر يجمع اهل العلم
على ان الحرام حارة غير اغتسال وانما يجب فيه منه عدم وجوبه بالاجماع وعدم شرطه
لصحة الحرام فلا يجب الاعادة على تركه وصححه لعله وكان جعل قول الشيخ في النهاية من احرم
غيره صلى وغيره غسل كان عليه اعادة الحرام بصلوة وغسل على الاستحباب كما قال في المبسوط
كان الحرام منعاً عما لا ينبغي له الحرام بصلوة وغسل ورواه عن ابن ادریس

والتي

الى

انرا اذا اعتقد الاحرام بالنية والقلب ككيف بعيد وحي استحيابج بانه لا استباحة في اعادة
واجب لامر مستحب الدليل شرعي كانه الصلوة المكتوبة اذا دخل فيها بغير اذان ولا اقامة وايضا
كانه قطعها لا دور في فضيلة الجماعة وهذه اول اعمد ترك شيئا لا واجباً ولا مندوباً ولا اعتدداً
ولا استباحة وهو صحيحه الحسين بن سعيد الخليلي الثعنتي قال كتبت الى العبد الصالح
ابو الحسن عليه السلام رجل احرم بغير صلوة وبغير غسلها صلا واما ما عليه في ذلك وكيف
ينبغي ان يضع يديه ورجليه على صورة الاحرام بغير اليك بعد الصلوة وتعلم فيها
طاع الى الاستحياب اوجده لفظه ينبغي في السؤال كانه في الجواب ينبغي ان يسلوه ولو جرد
الصلوة وتعلم انما قال احد يجزيها واستراطها وايضا يدل على ذلك الاخبار المتقدمة وقد اشرنا
اليها والاصل وانضمام الامر الاستحياب في غير من الاخلاق وقلم الطفر وازالة الشعر والصلوة
بالحل الا على غسل على الاستحياب وبعد جوده من مقتضيات الاحرام مع وجود الاخرة اكلوا
ايضا بعد وجوب شيء قبل تحققه مع عدم وجوب استلامه معه وجوب نزع الخيط
الفرق استنداس مع الحرم ودعوى الاجماع المتقدمة فقول ابن ابي عمير على ما نقله في الخلاف
غسل الاحرام فضرر واجب على التامل واما ما تقدمه وان كان دليله قويا وهو الاوامر الكثيرة
في الاخبار الصحيحة والاشكال الاحتياطية طرعه التردد والظاهر انه يكتفي فيه بالقرينة واشتغال
بالاوامر الواردة في الاخبار من غير قصد وجوب ونزب خصوصاً في مثل هذه المسئلة ويمكن
تجوز التعدد والترديد كما تقدم في غسل الجمعة واعلم انه يجوز تقديم هذا الغسل على الميقات
فمثل المدينة لصدق الاشتغال بملئحة حيضة الحائض قال ابان عبد الله عليه السلام عن الرجل
يفعل بالمدينة لآخره فقال يجرى من الغسل في الحائض في صلاة الجمعة في حيضة معوية بن وهب
خبره فلا يقيد بخوف عندنا ان نخرج اكد عليه حتى نوافي حيضة بن ابي عمير عن هشام قال ارسلنا
الى ابي عبد الله عليه السلام ونحن جماعة ونحن بالمدينة انا زيدا بن نودك قال صلى اليه ابو عبد الله
ان اغسلوا بالمدينة فاني اخاف ان يضرب الماء عليكم في الحائض فاعقلوا بالمدينة والمساكين
التي تحبون فيما تم قالوا فادري وثنى وهذا يدل على ليس ثوب الاحرام في حائض ترك الخيط بعد ورواه
التحفة على ان لا دلالة فيها على التقيد بغيره من لا يفهم منه غير التقيد في غيره ايضا الاخبار
الصريحة ان غسل اليوم كافي اليوم وليست له ان لا يغسل بالمدينة ولو قام بصحبة عيص
القيم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل يغسل للحرام بالمدينة ويلبس ثوبين ثم يركب

ذلك ثم أحرم من يومه إجزاء غسله مع ان الدلالة بالمفهوم ويستدعيه مجمع وان قالوا لئلا
لأنه يحل الماء الغسل قال الشيخ رحمه الله تعالى وهو اختيارنا والشايع وقال ابن حنبل لا يصح
ظاهر عدم الخلاف عندنا ومما يثبتهم من مثل أنه الظهور من النص والقصيد كقوله عيسى
إشارة إلى ذلك واستدلوا بالمنتهى على ذلك القياس إلى الواجب قتال قوله والأحرام
عقيب فريضة ألحق ظاهر هذه العبارة كآثار عبارات أن الأفضل كون الأحرام عقيب
فريضة النظر الثاني صلى الله عليه وآله لا حرمان عقيب النظر على ما في نسخة الحلبي قال سالت
أبا عبد الله عليه السلام ألي الأحرام رسول الله صلى الله عليه وآله والماء ونهارا قال لا بله وأما زكاة
قال صلوة الظهر للصائم عبد الله الحلبي ومعوين بن عمار كليهما عن أبي عبد الله عليه السلام لا
يضركم الليل موت ونهار إلا أن أفضل ذلك عندنا في الشهر فتمت لا يتأخر على المفسر من
على عدم وجوبه في وقت صلوة فثبت ذلك في الفضيلة عقيب فريضة كانت وكانت
قضاء إذا لم يبق وقت الصلاة في وقت صلوة معوية بن نزار عن أبي عبد الله عليه السلام لا
يكون حرام إلا في در صلوة ممكنة لموت في درهما عبد السلام وكانت نافلة صليت كثرين
ولموت في درهما أو سبع إن لم تكن فريضة عقيب استكرهات نافلا الأحرام وأقبلار كعشان
لرواية في بصرة الفصل الأحرام بخروءا ودرهما أو مقيده بدوم وقت فريضة للصحة معوية
بن حار عن أبي عبد الله عليه السلام إذا أردت الأحرام في غير وقت صلوة فريضة فصل كعشان
ثم أحرم في درهما وقيل من هذا ما بها إن يكون في وقت الصلوة وعدم الوضوء وكذلك ما تقدم
في روايته أيضا عليه السلام وأما ما وجدته بعض عبارات مثل عبارة المنتهى أنه يستحب أن
يصل يستكرهات الأحرام وأقبلار كعشان ثم النظر وفريضة ملمع مع إمكان النظر ومع عنا
أيضا يقتصر على النافلة في نحو ذلك غير واضح ليلتزم الجميع من الأخبار والفريضة النافلة على أن
تقديم النافلة يحتاج إلى دليل فرض موضوعا ورد وعدم النافلة في وقت الفريضة وفي غيره
الفريضة لعلا الفضيلة كونه عقيب الظهر والفريضة المفوض من الناس والزواجر قتال وقد ثبت
أنه جمع الجمع وقت الفريضة وعلا قوله في هذه العبارة بحسب اختلاف عبارة المنتهى ونحو كما
يعني بعض النسخ على العمل التام قتال قوله والمرأة كالرجل لافي تحريم الخيط إلى المرأة كإبنة وكيفية
للأحرام من الوجبة والمندوب المذكورة لكن يحتاج إلى استئذان الجرح أيضا ويمكن الاكتفاء بما
تقدم ولكن يعلم الخيط أيضا ولا يحتاج إلى استئذان دفع الصوت لقوله لرجل إلى ما تقدمه وكذلك

وكانت اذا فعلت لم يدرك الحج فمالوا بالاعتقار عليه لانهم قالوا لا يجوز من مكانها قبله بها و
فيها ايمان الى الاكتفاء بالخروج الميسقات مامع الاكلان لا تقيس ميسقات التي يجوز عنه
وذلك لان على عدم الخروج مما امكن الى صور الميسقات ونجاس الحرام وقد تقدم البحث في ذلك
مرارا فذكر وصيحة معوية بن عمار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة كانت مع قوم فطشت
فارسلت اليهم فالت اليهم فسالهم فقالوا انما ندري عليك الحرام الا لا نعلم ما نفيق فتركوها
حتى دخلت الحرم قال ان كان عليها مملعة فلترجع الى الوقت فلتحرم منه وافي لم يكن عليها وقت
فلترجع الى ما قدرت عليه بعد الخروج من الحرم بقدر ما لا يفوتها الحج فحرم على كل الجمع
الى الوقت مما انفذت على الاستقبال لما تقدم وعلى الخروج الى ميسقات اخرى التي لا يظن
لعدم كون الاحرام الا في ميسقات وليس ما بين الميسقات والحرم ميسقاتا وكذا ما بينها وبين خارج
الحرم على تقدير تقدم الخروج والكان التقديم في الجملة ولما في وصيحة عبد الله بن سنان في
الرجل الجاهل والناسي عن ابي عبد الله عليه السلام قال يخرج من الحرم فحرم منه ويخبره ذلك وافي
وصيحة الحلبي وصنيفة في الناسي والحائض قوت الوقت عنه عليه السلام لا يجوز من مكانه وان استلج
ان يخرج من الحرم فليخرج ثم ليحرم وافي وصيحة اخرى عليه عند ذلك ما تقدم ويمكن تخصيص
الطهارة عندا وتخصيص ذلك الروايات بهذه ولكنه بعيد في الاصل والترجيح السهل هو
ولان الائمة الى محل يعلم الخوف بعد ويجوز التقدير بغير شك جدامع عدم ظهوره في زمان
اكثر العبادات فعدم وجوب الخروج مما امكن ان يكون ذلك لوطعهم في يد يد في الحل
لاختلاف مبرورهم ليعقباتا فامل وانما المستحاضة في فعلها ما يجب عليها بحكم الطاهر فتفعل
ما تفعله فيؤيده ما في اخر وصيحة معوية بن المقداد في حكاية في التقية والحريظ حتى يفر وامرني
وقد شهدت لولا انهم لم يسمعوا في وقتها وكن لم تطف بالبيت ولم تقع بين الصفا
والمروة فلما نزل من بني ابراهيم رسول الله صلى الله عليه واله فاعلمت وطافت بالبيت وبالصفا
والمروة وهذه نزل على عدم اشتراط الطهارة في مسك غيرها ويحيى وكذا ما في اخرها في الكافي
وقد روي في ثمانية عشر يوما فامر رسول الله صلى الله عليه واله بالبيت وتفضل ولم
يقطع عنها الدم فتفعل ذلك وفيها لا داعي الى الكثر النفاس وقد تقدم على ان ادخال النجاسة
الغير المتعدية الى المسجد يمكن خصوصها بما يحال والتدبير والضرورة وكذا ما روي في بن
يعقوب عن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا مستحاضة تطوف بالبيت وتصلى ولا تدخل

الصيد في الصيد

الكتبه ويمكن كون النبي الحزير والكرامة لعدم ظهور وجهه في الروايات الاصل كونها
حكم الطاهر **قوله** وهو كل حيوان متنع ببيض ويخرج في البر الخ ما يجب عن الحرم استباحه
او لم يصيد البر وقرعة للمق بما تقدم وعلله بانه بكل حيوان محل ظهوره عدم تركه حيوانا
قال في المتن في كذا في قتل السباع طائره كانت او ماشية كالباري والصقور والشاهين والحقا
ومعها والتمرد والهند ومعها الا الاسد فان احببنا رواد في قتله كبش اذا لم يردده واما
اذا اراده فان يخرج وقتله ولا كفارة في اجماعهم قال اروي ابو سعيد المكارم قال قلت لابي عبد الله
عليه السلام رجل قتل اسد في الحرم قال يكسب بغيره وعند في هذا الزاوية توقف والاولى هو
الكفارة عملا بما تقدم من الاحاديث ويمكن ان يقال المسند غير صحيح والادلة غير صحيحة واحمد على اليد
فيجوز على الاستحياء ولكن يبقى بعض الجزئيات اضرار يصيد على الحرم مثل القتل والار
والقنب والغنم والبر بوع للصيحة سمع عن ابي عبد الله عليه السلام قال في البر بوع والغنم
والقنب اذا اصاب الحرم فعليه حدى والجدي غير منه وانما فعل هذا لكي يكل من فضل غيره من
الصيد لا يضر عدم التصريح بوقته ومع الوصوم والادلة وصيحة احمد بن محمد بن النبطي
الثقة قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن جحر اصاب رنبا او ثعلبا قال في الاربع عشرة طاة
ان ليس التخصيص ازال ما في الصحيح عنه عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن رجل قتل ثعلبا قال عليه حدى طاة او ثعلبا قال في ثلثة الغنم ولا يضر عدم توقيف على ابي بصير
الظاهر ان على هو البطاني الضعيف وابو بصير هو يحيى بن القاسم الضعيف ايضا لعدم القائل
بالفرق على الظاهر فيكون سديد الحيوانات غير حرام عند وتعمل الرواية على التدبير لعدم
صحة الكل والسرامة الكلو الاصل وهو مبدأ التصريح بوجوب الكفارة في المتن وغيره
ويمكن ان يقال ويجوز كون غير الصيد ايضا من الحيوانات يكون حراما كالقنطرة والزيتون لصحة
معوية قال قلت لابي عبد الله عليه السلام عن رجل قتل ثعلبا قال في ثلثة الغنم ولا يضر عدم توقيف على ابي بصير
وصيحة صفوان عن يحيى الازرق قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل ثعلبا قال في ثلثة الغنم ولا يضر عدم توقيف على ابي بصير
في قوله ان كان خطا فليس عليه شيء قال قلت قال يضمن شيئا من طعام وكذا قتل القمل
وبالهوام الجسد وقل هو ام الحيوانات كما سبق وان اردت المحلل وما يشتمل هذه مثل ما في
في المدرس والحيوان المحلل لان يكون اسدا او ثعلبا او رنبا او ضيفا او مغذاه
يربوا المستع بالاصول البري والمرد بالمستع مع الموت من اخذ به لولا اننا نتحدث اننا

لا المتبادر من صيد البر والبحر في القرآن والحديث والاجماع قال في المنتهى في لباس الاحرام
اولا الحرمة من غير شيء من الحيوانات الا الهي وان توحش كالابل والبقر والغنم وهو قول العلماء
الاخصاص لان مقتضى الاحتياط المنصوص الدلالة على وجود المانع وهو كون صيد اسنفي
ولان الاصل هو الابتناء والنجاسة البرية فالنظر ان المارد يربط على ذلك عرفان يكون
معينه غالبا في البرية والنجاسة البليان المذكورة المتن وغيره ايضا على البرية الى معناه
العتية وسواها وتحتل ان يكون لهم نصيب ايضا على الارض والسموات في الفقيه
قال عز وجل واحل لكم صيد البحر وطعامه مستطاع لكم وللمتبادر قال الصادق عليه السلام صيد البحر
الذي يكون في فصل ما بين اكل طير يكون في الاجام ببيضه البر ويخرج في البر صيد
البر ما كان من طير يكون في البر ببيضه البر ويخرج في البحر من صيد البحر والظاهر ان
من كلاله على الامم ولكن سنف غير معلوم لعل هناك ضفة والشرع وعدم ظهور الخلق في
طما دليل المسئلة فهو الاجماع على ان ذكره في المنتهى النص مثل قوله تعالى احل لكم صيد البحر
مستاعا لكم وللمتبادر وحرم عليكم صيد البر ما تم حرمها وتعالى اليها ان يربطوا
تقتلوا الصيد ما تم حرم ولا يخفى ان ظاهر ما تم حرمه الصيد المعروف ان يربطوا لا لعل
لان المتبادر ويحتل اذاده ما يقصد صيد ويتعارف الغاير ما وان لم يكن حلالا فيلزم
جمله الاربعين والثلثين في طبع البرية وعلوم تحت مثل الذئب والفسع وعلى التفسيرين يخرج
بعض ما قبله من مثل القنفذ لان زنبور ولا يصح ان كان ثبوت حرمه دليل اخر ويكره جعل الصيد
كفاية في الحيوان المتوحش مطلقا يخرج ما يجوز قتله بدليله ولكن ما عرفت من وجهه والجملة الذي يخرج
فله من الحيوان البرية ما يسمى صيد عرفا للنص والاجماع وما ذكرنا الاخبار على تحريمه ايضا ما تقدم
وابا في على التحليل كصيد البحر للاصل والابتناء على قوله تعالى واحل لكم صيد البحر وغيره مثل ما
يدل على حصر المحرمات وان لفظه يربط اكل الصيد وقتل بغيره فهو قوله تعالى احل لكم صيد البحر
وهو تحليل اكل المستلزم تحليل اكله وتعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرمان لان لفظه يخرج
ما ذكره في المتن كلاله وجماعا واصطلاحا واشارته ودلالة على نفيته عن الارشاد واغلاقا ولسانكا
ويكون استخراج اكثر من ذلك في الاولي ما يجرى على تحريمه من صيد وهو سبب ذلك اكل الصيد
على المعنى المذكور في الاجماع قال في المنتهى وصيد البر حرام اصطلاحا واكل منه والاشارة اليه
والرألة والاغلاق وكما في خبره فيقه وهو هو اكل من يحفظ عند العلم والحديث من يريد من اية

الحرام

من اجل ان تنظر الى الماحيل الى الابد على قدم شئ في النظر الى امراته فاسمى مع الشهور فالظن ان محمول
على حال الجسد او اليهودي والعلم على الشيخ والمعلم في المتي وهو صحيح حتى بن عمار في محرم
نظرا الى امراته بشهوة فاسمى على ليس غير شئ وكذا ينبغي حمل ما يدل على الكفارة في تقبيل امراته بين
شهوة على الاستحباب مثل صحيحه سمع من ابى عبد الله في الجملة قال قال ابو عبد الله عليه السلام
يا ابا ايثار حال المحرم مضيقه ان قبل امراته على غير شهوة وهو محرم فعليه دم شاة وان قبل امراته
على شهوة فاسمى عليه جزو ران من امراته اولادها من غير شهوة فلا شئ عليه الاصل وعموم ما يدل
على عدم شئ في المس غير شهوة وعدم توثيق سمع ومدرجه بحيث يفيد من الخبر ويمكن حملها على
تقدير لعل في المتي وكان التدبير على غير شهوة فاسمى ويؤيد وجوده بعد قوله على شهوة ولان
هذا يفيد عدم جزور اذا نظر في شئ ولا يمكن فكذلك ينبغي التقبيل لغير شهوة بطريق اولي الحال
ايحباب لتقبيل شهوة من مودع المتي ما يدل على عدم شئ في التقبيل لغير شهوة بالطريق الاولى
ويؤيد عدم شئ في المس والالتزام في هذه الرواية وكذا التعليل الذي تقدم في تقبيل
واما خبر اخر الاستحباب لوراء حتى بن عمار عن ابى الحسن عليه السلام قال قلت انقول في محرم
عش بكثرة فاسمى قال اولى عليه شئ من اقله بدنه والحج من قابل وصحيحه عبد الرحمن بن الحجاج
قال سالت ابى الحسن عليه السلام بعثت باهله وهو محرم حتى غني من فترتاه وبغض ذلك في شهر
رضان فماذا عليهم قال قال عليهم جميعا الكفان مثل ما على الذي يجمع والطعام وجوب الحج
قابل في السابق من عدم الامتداد الا بالجمع قبل الوقوف ويؤيد عن الصحيحه والاصل
مع ضعف رواية حتى ويمكن حملها على الاستحباب في الطيب مطلقا على راي هذا
ثالث الخبرات وهو مطلق الطيب عند المتي بين جميع النساء وانواعه وما يطلق عليه الطيب
حرام بمرسه واستعمالها فيه ذلك للبس والاكل اذا استثنى والراي اثنان في المتي في الشئ
في بعض كتبه مثل التذريب والاستحباب وان المحرم هو المسك والعنبر والزعفران والورد
قال في رواية العود وعقل عن نهائين في المتي العود والكافور ايضا وان غيرها مكروه
وليسحب التذريب قال في المتي الورس يفتح الواو ويكون المراء هو نيت امره يوجد على قشور
شجره صفت منها ويجمع وهو شبهه بالزعفران المسحوق يجلب من الورس طيبا لرايته وقال ايضا
الطيب ما يطيب رائحته ويتخذ للتمسك الى قوله والادهان الطيبه كدهن البنفسج
والنار ليل يخرجه مطلقا من الشهرة العظيمة وعموم الاخبار مثل صحيحه زادة عن ابى عبد الله

والعنفاء زعفران والورس وجبة لائمة الخبزتين فقل لائمة علم بها حضر الطيب في الاربعة عا
فلا يكون المراد بالحرام والى عنه من الطيب الالهة الاربعة فظهر وجبة ذكرها للاختصاص
رحم الله في باب ما يجب على الحر من اجتناب قول الشيخ في الاستبصار بعد الجمع بين الاجتناب على
العلم على الخاص وحمل ما يدل على نهي عن غير ما على كراهته على ان الخبرين لا خبرين ليس فيما اكثر
من الاجتناب وان الطيب اربعة اشياء وليس فيما اكثر ما يجب على الحر من اجتناب ما يدل على قوله
انما ولنا ما بما ذكرناه ولما وجدنا الصوابات رحم الله في ابواب ما يجب على الحر من اجتناب ما لا يقتضيه
يحتاج مع ما قلناه الى ان اولها ما بعد ولا يغفل عن نامل والعيان ان الله ايضا نقلت في المتن
وقرأه ما جاب عن ادلة الشيخ قال هذا خلاصة ما ذكره الشيخ والآخر للاعتقاد على المشهور
من تحريم الطيب عن عورة كما ذكرنا في الظهور وتبين ان المقوم من الاستبصار بان المراد
حصرا لا خلافا وهو بعيد جدا نعم ان يقال في سند الاول ابراهيم التيمي وهو مجهول في
سندنا في سيف المشرقة والمصور كذلك ولهذا ما سميت هذه الاجزاء بالصحة والحسن
وان كان الغالب ان ابن عمه وابو حازم وسيف المشرقة موجود في الثالث ايضا مع عبد الله
كذلك مع الاختلاف فان العود غير كورد في الثاني بهذا الورس مع عدم ذكر الكافور في بعضها
مع وجوده في لبناء غسل المجرورة قوله في النهاية ايضا ونقل الاجماع في المتن على تحريم الطيب
مطلقا على الحر من زده القول حتى ان الطائفة من تاولي الاستبصار القول المشهور والراجح
عن ذلك المبسوط على ما نقلت في المتن مثل هذه الاور تضعف الاستدلال وبالجملة علم
ظهور صحة السند القول بها فقط بعيد ومعه قوى قتال اذا عرفت هذا فالظن يحرم استعمال
الحر من شاة واكله وقاد على الاجماع في المتن على ذلك وقد دل عليه الاجزاء مثل رواية عبد
بن مسعود عن ابي عبد الله عليه السلام يقول لا تمس الریحان وانت حر ولا تمس شيئا اخر يعرفها
ولا تاكل طعاما يد زعفران ولا تمس ثوبا تدخل راسك فيها اشارة الى تحريمه فطرية
الراس لعل مخصوص بالرجال وما في صحيحه وعوثرين بما رواه في الطيب ثم زاد في صحيحه من
لا يمسه الحر من الطيب الا الریحان ولا يمسك به وقد نقلت او كذا لا يجوز ان يمس الریحان
والنوم عليه والجلوس ولعل اجماعا تقدم من الاجزاء لا لزما عليه فانهم قد استثنى خلق الكعبة
قبل خلاص من الطيب منه زعفران ولا بعد اراة كذا ما يتغير الكعبة ولهذا جاز للجلوس عليها
وهو مخير للجلوس عند العطارين كما نقلت في المتن عن الشيخ عن الشافعي وقال ارجح لانهم

عليهم السلام جازوا لخلق الكعبة ولكن ينبغي عدم قصد النذرة بها حتى لا يطلق
واحدة من ما يستحب من المروءات الجلوس عند العطارين وعدم قبض الاغصان في المتن
ذهب اليه علماءنا الى ان استثنى لخلق الكعبة علمنا اجمع وتدل عليه صحيحة جازين فممن قالنا
ابا عبد الله عليه السلام من خلق الكعبة وخلق الصبر يكون في ثوب الحر ام فقال لا بأس به
ما ظهر وان وكذا الاخر وما اشبهه من النبات في الفواكه في المتن النبات الطيب على ثلثة
اضرب لعلها لا يثبت للطيب ولا يتخذ من نبات الصحرا من الشجر والقصون والخزامى والادخس
والفواكه في المتن النبات الطيب على ثلثة اضرب لعلها لا يثبت للطيب ولا يتخذ منه
نبات الصحرا كلبان الاربع والنفاح والسفرجل واشباهه وما بقية الاميون امرية قصد
الطيب كالحنا والعصفر فهدا كليلج شمه ولا يجب قدره اتفاق العلماء ويدل عليه ايضا صحيحة
عوية بن عمار قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا بأس بنسيم الاذخر والقيصوم والخزامى والنبخ
واشابهها وانت حر ومختر ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام عن الحر
قال تم لا بأس قلت ايها كذا الاربع قال نعم قلت ايها كذا الاربع طيبة فقال ان الاربع طيبة
وليس من الطيب وكذا ينشر ما يدل على استثنا الجنادل صحيحة عبد الله بن عثمان ان رجلا
ابا عبد الله عليه السلام عن الحنا فقال ان الحر من شاة ويد ويغرس وما هو بطيب وما يباين
صان ذلك يمكن كونه كذا كروها الغنار ويشمره ورواية ابي الصباح الكوفي عن ابي عبد الله
عليه السلام قال ان الله عن امراته عاتق الشقاق فاردت ان تحرمه فحصبه بها بالحناء قبل ذلك
قال لا يجزى ان يفعل ويكاتبه ابراهيم بن شعبان قال كتب ابراهيم الى ابي الحسن عليه السلام الحر فعمل
يدها شتان فيه الاخر فكتب لا بأس به لك وهل مع ظن من سندها في الفقيه ظاهر في
كراهة الاذخر المستثنى بالاجماع والخبر الصحيح المتقدم فلا بد من النبات والفاكهة
كذلك لا شعاع تحريم النذرة على الحر مما تقدم اليه ايضا في تحريم الریحان فما تقدم اشارة اليه
فتأمل وان قال المصنف في المتن الریحان الفارسي لا يجب به العذرة وفيه ما لم لا تقدم قال ايضا
الثالث ما ينسبه الاميون للطيب ولا يتخذ منه طيب كالريحان والمرجوس والزهر هل يجب
فيه النذرة فيه خلاف قال نعم الخ الا ان يقال تحريم شمه ولكن لا يجب الكفاية والفدية وهو بعيد
لاشدة الحر من كونه طيبا فيجب ما يجب في الطيب فقال ايضا فان في تحريم القسم اثنا
ما يقصد شمه ويخبر منه الطيب كالياسمين والورد والنبات والظن ان هذا يحرم شمه لعل

الطيب عرفا فتأمل في الفرق بينهما وبين الريحان ولما اجمع التصريح بالمنع في الاخبار عن الريحان
والثلثة فتأمل وقد استثنى ايضا الاستعمال الذي يولد من الثوب كذا في الالجام في الفقه
والصحيحين في غير من بعض اصحابنا عن احدى علمائها السلام في منع مصيب ثوبه الطيب قال
باسان يمسسه بيده نفسه كذا في الكافي والتهذيب ان يحبه ويغسله قال في المستدرك
اجاب الى الماء للثلاثة والطهارة ولا يكفي احدى مختارا والارادة لوجوب البدل فيها والارادة
والثلاثة اجمع للحاجة الى البس فتكون من ثوبي الاخزام وقبته وعدم إمكان ان تترك الالماما ^{جدة} الثوب
ومتع ذلك فيتم امل البدل شرط يعلم الماء بالنقص والالجام وصدق العدم ح غير قط
وكونه بمنزلة المعلوم شرعا في وجوبه في الرخا والارادة وجوبه في الارادة في غير ذلك بعد
تصحح الطهارة لان دليل وجوب الطهارة بالماء اقوى من دليل وجوب ازالة الطيب يمكن كذا
النصف فيه وقد فتا في نحو ايضا قد استثنى ثمة اذ امر بين العطارين ولا يحجب الالمام
على انفة لاصل ولا سلة ولما في صحيحه هشام بن الحكم الثقة عن ابي عبد الله عليه السلام قال
لا بأس بالريح فابين الصفا والمرو ومن ربح العطارين ولا يمسك على انفة والقطعه المصونة
ما بين الصفا والمرو كالشبر يربح العطارين والظان اخذ ما فوق ولا بعد استحباب الالمام
للمسك على الانفة وكذا كراهة الشم لما مر من عموم المنع عن الطيب وخصوصا ما في صحيحه
معوية بن عمار واسك على انفسك من الريح الطيبة ولا تمسك على انفسك من الريح الطيبة ولما
فتا في انفسك من الريح المتنة ومثلها في حسنة الحلبي وصحيحه هشام الحكم المتقدمين وفيه ايضا
ما في صحيحه معوية بن عمار المتقدم بقوله مسك الخ من قول ولا ينجس للجرح ان يلبس به في
ان شمر يكون المنع من الثلثة وقصد لك فلو قصد للامضاء ذلك فلا يبعد تحريمه عليه ايضا
فيكون الحايي المكروم مع القدرة على التزعم هو ما يصل الى شمر غير قصد ذلك والثلثة يترتب
ان يكون كراهها لذلك جميع الشيخ منها ما يحل بالجران والاستحباب وما على المباشر وغيره الذي
من بين يدى الطيب مطلقا فالظاهر جواز الجلوس عنده ايضا على ذلك الوجه والحوالي الاجتهاد
لأمر الضرورة والبص على الانفة مثل عدم البص عن الرائحة المنتنة لما مر ومن المنع
في الاخبار والصحيح المتقدم والظان المراد عدم تحريم ذلك وعدم النهي عن ذلك كما يقول انما
يبطلان منسك عن الرائحة المنتنة لانه المتأد من تلك الاخبار على فهمي ويؤيد قوله
لا ينجس ان يلبس به فان قيل على ان المعصوم المنع من الرائحة الطيبة وعدم المنع من المنتنة

التفكير المأنيعة ايضا فان تمتد بالنية وهو فاسد لم يواتى ما في حسنة حريز عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا ينظر المراء وان محرو لا توشى الزينة وشهارة واثر جار عنة عليه السلام وحسنة معوية
بن عمار قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا ينظر المراء وان محرو لا توشى الزينة فان نظر فليدفع يده
عنه ايضا عنة عليه السلام لا ينظر المراء في المرأة الزينة وانما يسجن من عدم جواز التحلل للزينة
وسن الخاتم هاكذلك تطلق المراء درجة الله والتقييد فيها محال الناطق وهو اعرف **قول** وكذا
الآخرة هو السادس والسابع منها وادليل تحريمها هو قوله تعالى لا تفوق ولا جدان والجمع عليه
بقوله الاحرام مطلقا والاحرام الحج والاقبال للزينة بين احرام الحج والعمره ونظر المرأة على التحريم
من جملة معوية بن عمار قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا حرمت فحملك بقوى الله وذكر الله وقلت
الكلام لا يخفى ان تمام الحج والعمره من حفظ المرأة لا من عمره قال الله تعالى ان الله قد شرع فيكم
الحج فلو شئت ولا تفوق ولا جدان في الحج قال الرث الجاه والفسوق الكذب والسباب في الجوار **قول**
لا والله وبلى والله ولا يخفى ان ذلك عدم وجوب ان يكون بقوى الله وعدم وجوب ذكر الله وقلة الكلام
واستحباب الذكر واستحباب حفظ اللسان لا من عمره بل من السباب هو الكذب ايضا ويمكن ان يكون
للماء هو ايدى على استعصا والشم كلفهم من اللغة ومن شجاعة في قول ايدى الكتاب التجارة والظ
ن في المفاخرة مما ساق فيهم والذين من الدروس ايضا واكون سكوت الاكثر من السباب في المفاخرة
وذكر الكذب في هذا المقام عنه بل على الاول صحة سلين في هذا القول اعنت با عبد الله عليه السلام
يقول في الجوار الشاة ونه السباب في الفسوق بقره والرفق في السباب وصحيفة على بن جعفر قال است
نفي من سئل عليه السلام عن الرفق والفسوق والجوار له وهو اعلو على من فعل فقال الرفق جماع النساء
والفسوق الكذب والمفاخرة والجوار قول الرجل لوالله وبلى والله من رقت قلبه بدبر عمرها
وان لم يجف بشاة وكفارة الفسوق يتصدق اذا اكل وهو محرم لعل فيها اشارة الى ان السباب
هو المفاخرة وينبذه ان المفاخرة قول من ينقض عهده وهو السباب وفي صحيفة معوية بن عمار قال عني
ان المفاخرة وهو قريب ما تقدم واتسا سكوت الاكثر من ذكر السباب والمفاخرة في ذلك على عدم
فهم من الاية الاموية بن عمار عنة الفقيه الكذب كما يفهم من بعض الاخبار فينصب هاء فقط
قائمة المتبقي الفسوق هو الكذب والظاهر ان الجدار المتكلم في هذا الباب ما يتحقق لا يقول
لا والله وبلى والله لا يسار الايمان للاصل والمفاخرة وفي صحيفة معوية بن عمار قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن الرجل يقول لامرأة يهودية قال الرجل لا والله وبلى والله لا والله وبلى والله

59

والنظ

[illegible]

على ان صحتها لا دلالة لوجوب عدا الرحمن المشترك لكان لا يفرق بينه وبين غيره ولا ينظر الى اشتراكه
ويستوي الاشياء والكثرة بالصفة مع ذلك كما ينبغي فلا يحتاج الى البينة فتبين دوراين حزينين فيها
صحة والاختلاف للصحة صريحة الفاء غير القمل ويحتج كراهية القائل ان لا يمكن استنتاج العلة
من عدم الفاء القمل ويقاس عليه نحو وفي يده علم غير اكل صحة عبد الله بن سنان الشقة
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اريد ان وجدت على فرادى حلة اطعمها نعم وصغارها
انما رعايتهم غير قائما وبني الجوارم مطلقا الاصل والاستصحاب لا يوجب في الاشياء وفيه
وصحة وموتيرين عارضا فيؤيده الكراهة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما تقول في عمر
قتل قتلة الاثنى في الحلة ولا يدين ان يتعد عليها فان محوم ففى شئ يبينه ففى عدم الاثم والاعذار
وهو دليل الجواز وللفظة لا ينفى ظاهرة في الكراهة فيمكن الجمع بين الاخبار بذلك ويؤيدها صحة
موتيرين محاربة الفقيه قال لا بأس بقتل القتل واليق وقال لا بأس بقتل القتل في الحرم وغيره فان
ظاهر عام الحرم وغيره ورواية مولود الخالد قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الحرم بلقي الفقة
قال بعد ما الله غير مودة ولا فقهودة ولا يضر حاله ورواه هكذا في كل على كراهة صحة
بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الحرم يحل لاسد ففسق عنه القتل والنيان قال لا شئ
ولا يعود قلت كيف يحل لاسد في الاطافير وما لا يدم ولا يقطع الشر على ان يكون المراد
نفي إعادة القتل الى مكانها وعدم وجوبها على ما في الفقيه ولا يعيد بها وان ظاهرها يدل على عدم
الباي بوقوع القتل ولا كان ينبغي ان يكون عليه شئ ويؤيد على عدم المحتجب بدوي ويقطع
الشرع بالحكمة ليس على التحريم دليل الا لما دل على وجوب الكفارة بكف من طعام وقد نفى وجوبها فيها
تقدم صريحا وان لم يكن نفى الاثم ظاهرا فابقى على التحريم دليل اصلا فتأمل وقال في المذهب
اثبات اكفارة الاخبار والمنفعة فليس من هذه الزايات اي صحة في غيره ورواية غافلة
لما فيها من انها وردت في مورد الرخصة ويجوز ان يكون المراد بها من يتاوى بها حتى كان الاثم على ذلك
جائزا فلا يلزم الا ان يلزم اكفارة حسب ما فيها وقول الاثنى عليه اذا قل ذلك الاثنى عليه من الفقه
الاثنى عليه من كاييب عليه فاعدا ذلك من قبل الاشياء وفيه تأمل اذا ثبت تحريمه فاية لزوم
الكفارة فتخصيص الجواز على الاثر بعيدا لوجوبه والباي لا يلزم الا ان يخصص بدلي على عدم التحريم
هو ما ذكرناه والثاني ايضا غير مفهوم وغيره في تعيين اكفارة في دليل الوجوب بالكف من طعام
فالطبخ لا يخلل الهواء سواء كان على اليد او الثوب كما نقل في الدرر عن السبوق طاب ثراه

ايضا وفيها ثابته يجوز ليس الحرام ايضا ويحل ابدل على النبي صلى الله عليه وآله وعلى الاطهار والفرج ويدل
على جواز ليس الحرام لخاصة ما وثقه علماء السابقين عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس الحرام الحرام
من ذهب جعل الاكثر ما يستعد منه يجوز على قصد عدم الزينة لجوب حمل العام على الخاص
اذا كان واجبا لو كان الخاص صحيحا صريحا وليس كذلك وانما يستعد بحقوق القياس في شامل
ولاشك ان الاجتماع المستند الى بعض الروايات مثل صحيحه معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال
كانت الاجماع المستند الى بعض الروايات مثل صحيحه معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال
لاكن مراد به لان لا يكون للمناداة ولا الخفين لان لا يكون لك نعلان وصافا في الفقيه
وسالهم فاعتبر بن موسى عن الحرم ليس الحرامين فقال نعم والخفين اذا انطقت اليها والظان ان الغنا
هو الامام عليه السلام لما رواه انما نقلت فيه بعد قوله وروى الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام
فالظان ان خبره من رابع البيهقي عليه السلام بليست بقطر عن رفاعه قال في الدروس والظان ان خبره
لان الطريق فيه صحيح وهو ثقة وصححه محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال الحرم ليس الخف
اذا لم يكن له نعل قال نعم ولكن يشق ظهر القدم ولكن الاجماع غير معلوم والرواية تدل على تحريم
الخفين في الجوزين لانهما تحريم من ظهر القدم مطلقا كما هو المدعى في قوله الظ على تقدير
القول به ليس المراد تحريم ستره على ابي حنيفة كان يجب برونه دائما ولا يجوز ان يغطي بالثياب
التي ليسها والحقا وغيرها بل الظاهر على الوجه المتعارف في ستره ثم الخف والنعل البعد
واليلشار في الدروس في عدم الحرامات بقوله ليس ما يستعد من القدم بالخف والمشتك ثم في لا
يجوز تغطية القدم بالاسمي لبنا وايضا الظاهر التحريم مطلقا على المرات كما اشار اليه في الدرس
قالوا والظاهر الخف للمراة كما قال الحسن المصلي والاصل في المرات في الاخبار من جواز الحرامها في كل شيء
وزينتها المعتادة وعدم تحريم الخف عليها والمراة من احرامها في وجهها وغيره ذلك مع دليله
يدل على التحريم عليها فان الظاهر الرواية على التخصيص لاجل دعوى الاجماع غير قطعية فيها
وايضا الظاهر صحيحه محمد بن مسلم المتقدمه وجوب الشق فيجعل عليها الاخرى لما ثبت في الاصول
من حمل العام على الخاص ما نقلت في الدروس قال في الخلاف لا يجب بقطر عن رفاعه غير واضح على
القطر عن رفاعه لا تعارض السند الصحيح نعم يمكن ان يقال المستند في صريح في الوجوب لعدم الامر الصريح
والاستحباب فيحمل ثم انه يمكن ان يكون المراد بالشق في هذا المقام هو قطع ما على ظهر القدم
اللاقدار ما يمكن القدم فيه لان الظاهر ان الغرض هو التخلص عن عذو ليس ظهر القدم

هما امكن ويكون الاكثر ما يستعد منه على ظهر القدم بان يقطع من عند الساق الى الاصابع نحو خط لا
التياد من الشق لا القطع والطرح والاصل ايضا ويؤيده ويحقق الشك واليس معلوم كون الحرم
كش الظاهر للاعتقال لتبديع مع انه قد يحصل في الدنيا الحلة ولا معنى للشق بالمعنى الاول بصره لا
يستظهر القدم وليس ليس الخف مشروطا بعدم التعليق كما هو المذكور في الرواية ولام الامتناع
بل ادعى الاجماع على ذلك وان لم يكن ان يقال لا يمكن عدم الجواز ايضا ان يبقى بعضه فانه لو قطع
بالكثير لم يكن لبسه الا لصعوبة وشغل وجعل من مظهر من المنهي كون المادير قطع سائر حفظ
حيث قال ان لم يجد العليين شق الحقيين جعلهما بالثمين وليسهما **قوله** لا ادهان الحادي عشر
منها الا ادهان يدل تحريم الطيب لغيره اريد الاحرام وقيل انه ابق من رايحة الى حال الاحرام المشرط
مثل المداوى مع الكفاة وكذا يجوز اكل غير الطيب واستعمال قبل الاحرام هو الاجماع المذكور في
المنهي وبعض الاخبار ويدل على تحريم بعد الاحرام ما في صحيحه معوية المتقدمه عن ابي عبد الله عليه السلام
قال لا تشربوا من الطيب والامن الدهن في احرمتك والظاهر ان المدة الا ادهان بغير لاسلار ليس
والا لاحتياط بتبديل الاكل ومنستر الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تشربوا من دهن الاحرام
فيه مسك ولا زعفران لعل ان رايحة يبق في راسك بعد ما تحرمها شئت من الدهن حين تبدل تحرم
فاذا احرمت فقلعهم عليك الدهن حتى يحل المراد بالدهن في قوله وادهن هو الدهن الغير الطيب
الذي يبق رايحته بعد الاحرام ما تقدم وهو يجوز ان يطلق العام فاداة الخاص المتناول في رايحة
فما لم يشربها رايحة على بن ابي عمير قال في المدة لك من صحيحه هشام بن سالم ايضا قال الدهن او يغور
ما شقوة في دهنه بعد الغسل للاحرام فقال قبل وبعد ومع ليس برباس الحول ما تقدم وحمل
الشيخ على الضرورة او يفسخ زال عنه الرايحة او بشرط انه لم يشرب من الاحرام وصححه محمد الحلبي
سالم الظاهر انه روي عنه ابي عبد الله عليه السلام المذكور في رواية قبلها بالاضاع عن الحسن
والبضع ادهن يراذ الزدة ان غرة فقال نعم وقال في الاستبصار المشافاة لان النبي في
في الاخبار ورد في المسك والعود ولا في المنسج وغيره من التحريم مخصوص والظاهر عدم
في غير الطيب لاهل عدم النص **قوله** وازال الشرع وان قل هذا الشافعي عشرة منها لعل ليله
الاجماع قال في المنهي يحرم على المحرم ان يشرب من مشق قبل اكله او كثير اكله واسه كان او لم يكن
وقد جمع عليه العلماء ويدل على ليله ومن كان منكم مريضا او برأى من دسه فليد من صيام
او ذلك واذا كان مع الضرورة يجب الاكل في الغنى او يكون حراما قطعاً والخيار ايضا في التحريم

صححه حزين عن ابي عبد الله عليه السلام قال قرأ رسول الله صلى الله عليه واله في كعب بن جحمة الانذار
واقبل ثيابا من راسه فقال ابوبديك مولك فقال من قال فانزلت بغضه الاية فكان من رضى
ابو داود عن راسه فقد بزم من صيام واصدقوا ذلك فامر رسول الله صلى الله عليه واله عليه والخلق
راسه وجعل عليه صيام ثلاثة ايام والصدقة على ستة مساكين لكل مسكين مدان والملك شاة ثم
ابو عبد الله عليه السلام وكل شيء من القرآن وفضلها بالخير واكثرها بقاء وكل شيء من القرآن من الصدقة
فليكن في الاول بالخير وكذا ماها في الشيء مع ان فيها عبد الرحمن المشترك فقال وصححه اخرى
عن حزين عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا استنزل الرجل طيه بعد الاحرام فليعلم ومن صححه زائدة
قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول من خلق او تنف بطعم ناسيا او شاة اجماعا فلا تخلق عليه
ومن فعله بعد فليعلم وحسنه الجلي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام عن الحر محمد بن محمد قال لا اله الا الله
لا تحديدا للجميع ولا لخاص مكان الجميع وصححه معاوية بن عمار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الحر
كف يترك راسه قال يا اخاه او يقطع الشعر ورواه عزي بن يزيد عن ابي عبد الله عليه السلام
قال لا بأس بحل الاس والظبية والمليق شعر بحل الجسد والرواية ودواية عبد عن ابي عبد الله
عليه السلام قال قال الله تعالى وكاتب من كان منكم مريضا او سريدا من راسه فقد بزم من صيام او
صدقة او شاة عرض لما رأى ووجع فاعلم ما لا ينبغي للحر مراد اكان صحيفا فالصيام ثلاثة ايام والصدقة
على عشرة مساكين يشبه من الطعام والشاة يذبحها فيأكل ويطعم ولما علموا لحدود ذلك
والجمع بين هذين صححه حزين الجلي على التحيز بين سبع العشرة واعطاه الدين لكل سنة كاقالته
التدبيب وقطعوا الدروس بغوته ويدخل على جوار اخذ الحر وشعر لجل صححه معاوية بن عمار
عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يباخذ الحر من شعر الحلال **قوله** واخرج الدم الى اثنى عشر
هو الثالث عشر حصن في النبي في الدروس والحجامة وهو غير قط دليل الزوايا المتقدمة في الشاة
ورواية الحسن الصقل عن ابي عبد الله عليه السلام عن الحر محمد بن محمد قال لا اله الا الله علف الثلث ولا
يستطيع الصلوة قال اذا اذاه الدم فلا بأس برميح والجميع الشعر وصححه الجلي قال سالت
ابا عبد الله عليه السلام عن الحر ميتة قال نعم ولا يذبح ولا يعلب بضامع الدابة والجميع والبطل
لان الظان الملتخو فخرج الدم وسقوط الشعر كاهو مري في البعض ولكن روي في الشاة
عزي بن ابوبكر في الصحيح معاوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في الحر ميتة ان كان قد تم
فاذا دميته قال نعم هو السند لها لم يولد على الف ضرورة فامل ويكن صححه حزين عن ابي

عن الجبل يقلع الشجر من مضربها وادع في الحرم فقال ان كانت الشجرة لم تزل قبل ان يبنى الدار ويخند
للمضرب خليل ان يقلعها وان كانت طرية على اقله قلعهما وصحبتا بضاعتها ليلتك في شجرة يتعلمها
الجليل من منزله في الحرم فقال ان بني ليلتك والشجرة فيه فليس لرب ان يقلعها وان كانت نبتت في منزله
وهو لم يقلعها قال في الشجر انما هي شجرة وفي الطريق في الهندية محمد بن يحيى ومحمد بن يحيى
الصغير عن حماد بن عثمان ومحمد بن عمار في التوشق لم يدعهم وقال في الغرست لكاتب محمد بن يحيى
ولا يدعهم ان يقطع وقطع مثل شجر في داره بالطريق الاولى ولما يفهم من قوله وهو لم يقلعها
ولما تقدم من استئذان الشجر الفواكه وانتهى فان فيه اشعارا به فاما لم يخلو كونه مثل شجر في كل
ما يكون قبل الامحور وبعد الامحور ولكن الاجتناب عنه في الدار لا يخفى عن شقه وامام الجوز
قطع الشجر والحشيش عن مكة طلقا كما هو المفهوم من المتن وغيره فليس له في الحرم ولا في الطاعة
عنه ما سبق لعلمهم فهو الجوز طلقا من صحبة حماد بن عثمان وان كانت الحظايل ولحظها
عن الطائفة وهي البكرة التي يستقي عليها وعود امامها الحشيش على طرية البيرة بينهما المحلولة
الاحتياج اليها فلا يبعد تخصيصه بحال الاحتياج ويكون البكرة ايضا مستثنيات كما قيل ولعل
عليه ايضا وابتدأه عن اوجع من عليه السلام قال حص رسول الله صلى الله عليه وآله
قطع عودى المحلولة والآخر فالآخر منها ودعى الاجماع في المدعى على استئذان فلا يضر ضعف
سند وابتدأه وابدل عليه الاخبار عنه صلى الله عليه وآله المستقلة على الاستئذان لاهلها ولا
يعضد شجرها الا الاخر من طرق امانة والمخاصة وشروطه ذرارة سيد بن بكير قال سمعته
ابن جعفر عليه السلام يقول رحم الله حريرا في برديان يتخلل خلاه ويعضد شجره الا الاخر
او ايضا طير يجرم رسول الله صلى الله عليه وآله والمدونين معا بين لا يبيها سيدها وجرمها لها
بريد بن بريان يتخلل خلاها ويعضد شجرها الا الاخر من طرق امانة والمخاصة وشروطه ذرارة سيد بن بكير قال سمعته
قال لا يبيها حريرا في الحرم وان علم القلع قال في الشجر لا يبيها حريرا في الحرم وان يترك له
فيه ليس على ولا يجوز قلعه وعلاوة الا لا يذهب اليها ولا ولا يصحبة بن عبد الله بن يحيى
عليه السلام قال لا تخلى عن البعير من الحرم ياكل ما شاء ولا يصحبة حريرا بن عبد الله عليه السلام قال تخلى
عن البعير من الحرم ياكل ما شاء ولا يصحبة حريرا بن عبد الله عليه السلام قال لا تخلى عن البعير من الحرم
عن البيت الذي في الحرم لا يبيها حريرا في الحرم ولا يبيها حريرا في الحرم ولا يبيها حريرا في الحرم
الماذونع الا لا يبيها حريرا في الحرم ولا يبيها حريرا في الحرم ولا يبيها حريرا في الحرم

والعجم غير مكلفين من الجنب بل القاعد من تحريم التزويج بل البص فلا يظهرون غير التزويج بالخطبة
والنذر مبطلات وانما ثبات الخطب بالطريق الاول وقد صرح بحرم النكحة في الدروس وروايت عليه
جواز لبس الطيبات بالنص والاجماع ظاهرهم لا يجوز زهره وارتبطت الرواية بل على ان زهره
لا يجوز لبس النكح خوفا من زهره في حرمه الحلال فامل حرمه في الدروس كأنه قياسا على الزوايا
لا يظهرون لبس عن كل العقد بل العقد الاول فقط ومن عتدا لادان وسند لهيما بالبرقا
صريح بما في الدروس والظواهر لليس الخطب مطلقا النساء الاصل وعدم ظهور دليل على كمالها وما
تقدم ما دل على جواز الاحرام في ثوب يصل في فيه ويجوز لبس الحلي المتعارف مطلقا لمن الاحرام
واكن لا يظهرون وجهها الصحيح عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت ابائنا على انكاح من المرأة بكثرة
عليها الحلي والخيل الى من السك والفتان من الذهب والورق حجره وفيه ما يورثه كاختلافه
في بينها قبل نكاحها او تزعمه اذ العمتا وتركه على الدار في تحريمه وتلبسه من غير ان تظهره
الرجال في منزلها وسرها وقد علمت دون غيرنا دليل على جواز لبس الخطب والحريه مثل صحة
يعقوب بن شعيب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام المرأة تلبس القمص تراه عليها وتلبس الحريه
والساج فان لم تلبس الاس وقد علمت فبويدهم جاز ليس الغلظ ليقها من الحريه بالاتفاق ولا دليل
مع التبرع والفتانين عنهما عليه وسلم رواه ابن الحصين عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت
ما لبس المرأة ان تلبس ويحرم قال الثياب كلها ما خلا الثقبين والبرقع ونونيهما على احرام
المرأة وفي وجهها على ان تجعل كراهتهما هل المراد كراهة التبرع اذ لم يصل الوجه ويدل على تحريم
الثقبين ويحرم من التبرع قال ابو عبد الله عليه السلام المرأة المحترمة تلبس اثباتا من الثياب غير
الحريه والثقبين فيه تحريم الحريه ايضا فانما المراد به ان يابوسه يحرم من في المعاصي وعبد الله
عليه السلام عن ابيه عليه السلام انكر الحريه للبرقع والثقبين وقال في المنتهى يجوز للمرأة ان تخطب
ولا تلبس مفسلا الا لاقوالنا الشيخ لا اعتبار به فيكون هذا ان ليس الغلظ اذا كانت باضا
اجماعا لثقبين يلبس من الدم وروى ابن بابويه في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه
قال ان لبس المرأة الحايض تحت شيئا فلا يزوجها ايضا الثقبان في الاصل حتى يتخذ النساء
لبدين يحمي يقطن ويكون لادان راعى الساعدين من البرد تلبسه المرأة وتقليل الرجال
الساج عشر من المهرات وتقليل الرجل العجيب العيز للمضرب كحال سيرة فوق داسه فلا ترمي
لنساء ولا على المضرب عليه لكان واجبا ولا على التزويج مطلقا ولا على الماشي تحت ظله الطريق

والعلم من نصبه بايستقل بغير علم كونه فوق دأسه وان قلنا في الدوس عن
الخطاب الجامع في الجواز ان قوة بغيره الجامع على الذي في المتن قال الجوز الحرم ان يظن عن
نفسه سايرا فيحرر عليه الاستقلال في العلم وما دونه كالمهوج والكسيرة والعمارة واشباه
الذهب اليه لما في اجمع ولا يضا واذ انزل جاز ان يستقل بالسقف والحايط والشجر والخبثا
ونحوه وان يدل تحت شجرة ويطح عليها ثوبا يستتر به وان يمشي تحت الظلال وان يستظل بوشب
صعبه اذ كان سايرا ولا زلا ولا يركب لا يحد فوق دأسه سايرا فاعتد لظروقه وغير ضرورة عند
جميع اهل العلم ويدل عليها الاخبار ايضا في الجملة مثل رواية جعفر بن الشئيب الخطيب عن محمد بن الفضل
وبشيرة السعيل قال قال محمد بن ابي الفضل لا استبرأ من الشئ فقلت يا محمد بن الفضل
هذا الناس انما يفسر في الزاوي الحسن ان كان عليه السلام قال فعلت اياها الحسن انقول في
الحرم استقل في المحل قال الزعم فاعاد عليه القول شبه المستبرأ فيجيبك فقال اياها الحسن فما
الشرع في هذا وما فقال اياها يوسف بن الحسن بن يوسف انتم تابعون لما منعت كالمعتق
يسئل الله صلى الله عليه والركان رسول الله صلى الله عليه والركب واحلته فلا يستقل عليها
فوزيد بن النعمان في بعض جده وبعض ورثته استجده يده واذ انزل استقل في الخبايا
ليست بالمجدار وعله تدل على ان الاستبرأ باليد سايرا ويدل على خبره الكافي في سبهي وصحيفة عبد
الله بن المغيرة الشقة قال قلت لابي الحسن عليه السلام اظن ان امرؤ قال لائلت فاطما واكفر
بالله ^{فانزل} قال نعم قال قلت لابي الحسن عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه والرجال من خارج
الياسمين فغيب الحسن الالباب في نوبتها واستعمل ايضا قال يا الحسن عليه السلام عن الصادق
عليه السلام قال قلت لابي الحسن عليه السلام ان امرؤ شيد فقال ما علمك ان الحسن بن علي بن زينب
يؤمن بصحيفة جميع من راجع عن علي بن عبد الله عليه السلام قال الالباب بالظلال النساء وقصص فيه
قال قلت لابي الحسن عليه السلام ان امرؤ رخص للرجال على الفسوق والزام الكفران والغيثار الكثيرة الصيرة
والقويون لفظ الخصة فانها عا بالباستعمل في جواز المنع في ضرورة كاكل الميتة قال نعم
في صحيفة سعد بن عبد الله بن الحسن بن علي الحسن الرضا عليه السلام قال سالت عن الحرم يظن
نفسه فقال من علمة فقلت ابو جبر الشمس وهو محرم فقال هو علمة وظن وتندي وصحيفة محمد
بن يعقوب قال كنت انا الرضا عليه السلام على جوز الحرم ان يمشي تحت ظل المحل فكذب نعم
بالتدليل عن الظلال الحرم من اذى مطر او شمس وانا اجمع فلان بعد وفاة يزدجني و

صحيحة جريز عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالقيس على النساء والصبان يوم عرمون ولا يرض
 الحرمة الماء ولا الضائم وهذا يدل على تحريم تقطيعه الرأس مطلقاً بالطريق الأولى وصحيحة هشام
 بن سالم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحرمة ركبت في الكنية فقال لا وهو للنساء جاز
 والنظر عليه العدة عليهن والحرمة على الرجال مطلقاً وإن هذا الاعم العدة يجوز وتجب العدة على
 كانت من أدنى النفس بحيث يشق أو يصنع لما تقدم في الزنايات وما في رواية عبد الرحمن بن
 الحجاج قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل الحر وكان إذا أصابته الشمس شق عليه في
 قيسته فقال هو أعلم بنفسه إذا علم أنه لا يستطيع أن يصيبه الشمس فليست عليه منها
 وغيره من الأعيان وإن يكن في الواحدة في العمة كالحج بعض الأعيان وإن لم يكن صحيحاً ولا
 ولصدقاً لا شئاً لما تقدم وما يدل على أن الشئ في العمة ليست بصريح ولا صحيح جملته المستطوع
 الاستقبال وهو جاز على أن يشق أو لا يشق على الرجل أو المرأة في كل وقت من الظلال
 في الأحرار لا يجوز ويستدل على الشئ قال ظلل وأدوماً فقلت له ما أو ميسر فقال المرأة قلت
 أنا حرمة العمة ويدخل كتحليل وتحريم الحج قال فارق وبين وجهه عدم الصحة ظاهر وعدم الضرر
 لا احتمال كون ميسر لأحرار العمة والحج هو الظاهر حيث حكموا بالأبدوم وبين غيره كونه أحراراً
 العمة والحج وصحيحة إبراهيم بن أبي حمزة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل إذا فعلت الرضا
 عليه السلام يظل على عمله ويعدى إلى أكنت الشمس المطر فيرى به أن يتم قلت نعم فكم العدة
 شاة **قوله** ولو فاعل قليلاً أنما إشارة إلى أن الرجل والمنوع عنه من النساء والمنصرف **قوله**
 انقص غيره المنوع به لوجود العمل بالأخبار المنعقدة بالمرأة لا على علم الحواجز من المرأة لا
 يستأنس الحواجز وهو وظ ويؤيد ما رواه الشيخ عن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن
 معي وفيه يملئني ويشد عليا المرأة الحرة فترى أن الظل على وجهها أو كتب ظلها
 وهذا ولا يضر عدم جهتها يضعف كبر ما يدل على أن الظل على وجهها غير المنوع وهو سهل
 العباس بن معروف عن بعض أصحابنا عن الرضا عليه السلام قال سألت عن الحر لم يزل فاعتد
 قتل على رأسه الذي لا يستظل قال نعم ظنن صحيح وهو وظ ولا يصح لما قال في التهذيب يجوز أن
 يكون أراد أن هذا الذي لا يظل هو كونه للنام لاختلاف النعم مع غائتها لما تقدم ويمكن جعلها
 على عدم إمكان التظليل على الليل إلا التظليل على الليل أيضاً **قوله** وتنظير الرجل داسه **قوله**
 الثامن عشر منه وهو تحريم ستر الرأس على الرجل دون المرأة لعل المراد بالستر الرأس هو الذي يحلق

فالمشتمل على جواز تعصيب الرأس بعصاة بها وبروايزه يقوب بن شعيب قال يا عبد الله عليم
عن الرجل الحر يكون له الذمة يربطها أو تعبطها بخرقة أو ثوبه وبارز غير ساتر ينجس بالعضو وكان ثوبا
كستر الفل قال فيه ويجوز تعظيمة بعض الرأس كما يجوز تعظيمة لأن النبي عن إدخال شيء في النجاسة
يستلزم الشيء عن إدخالها فيه ولهذا لم يحرم إصطناف الرأس أو إصطناف بعضه أيضا ويمكن أن
يقال أن النبي عن إدخال الشيء في الوجود هو النبي عن إيجاده وجعله موجودا ولا شك في عدم
وجوده وتحققه ما دام لم يوجد الكلي فإن الكلي بعد من غير ما يليك من كلياته التي لا يوجد الكلي في
فصل النبي ولهذا الأمر ما عداه يحصل الاشتغال بأعدام جزء منه على الظاهر قد يكون المراد من النبي
عن إدخال الشيء في الوجود للذمة فيه أو عرفا أو صدق اسم الكلي عليه وليس صائبا لكليا ولهذا
تحريم الألقاس والافتقار لا يستلزم تحريمه وهو بعض الرأس فيه ولهذا يجوز للألقاس أن يفتل على
رأسه في الماء عند الماء عن غيره وكان وجود ذلك في الأصل على أن يكون هذا أيضا دليل على
منه وبالجملة أنه لا يمكن دعواه فيما نحن فيه فلا يقال بعض الرأس أو معلوم أن من عطف بعضه
صدق عليه أن عطف رأسه ويمكن أن يقال أنه عطف رأسه وسلك سبيل السماع عنه أو ما غطيت رأسه
بل عطف بعضه فإنه يقال أنه عطف رأسه ونحن نراه ولا في الغالبية سبيلها، بعضه في الجملة لا يجاد
يتحقق ستر الرأس ولو لم يتحقق إلا في الكلي والذمة لا تليق بالجزء لا يعلم ولا شك أنه لا يلوذ والماء
المع عنه بالذمة لا يبعد تحريمه في تعظيمة بحيث يتحقق في قليل جدا ويؤيده العلامة واضح الشمس في غمره
الصحيحة المتقدمة وأما ما يدل على تحريم الألقاس فهو ما تقدم في جميع حزم ولا يفسد الحرز ولا
الصائم ويشهد في الصحيح عن يعقوب بن شعيب أنه سمع عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال ما نعتكم
صحيحة عبد الله بن مسكان أيضا ولا يفسد ثوبا أو ثوبه فيه وسلك في الظاهر تحريمه حسب الماء على
الرأس وإن لم يكن غسل واجب فيه من المشتمل الإجماع عليه ولا يصلح عدم المنع والصحيح يعقوب
بن شعيب الثقفي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام يقول قال نعم يقبض الماء على رأسه ولا يرد
والظاهر في ذلك الاستحباب لا التحريم لأن تقع شعرا أو يدي ويحرم مع أحدهما ولا يرد على التحصيص
بالنجاسة صحة خبر عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا اغتسل الحر من الجناب صب على رأسه الماء
بين شعرا أو ناله بعضه وينبغي له ما ورد في الروايات جواز تعظيمة الرأس إذا أراد النوم بعد
تسليم الصلوة على الصلوة كما فعل في التهذيب والظاهر أن جواز كشف الوجه للرجاء لجواز تعظيمة
من غير نقصان لما تقدم والإجماع المتقوله في المشتمل وقال الشيخ في التهذيب تعظيمة الوجه جائز مع

الاختيار وغيره يلزم الكفارة لصحة الجلي قال الحر إذا اغتسل وجهه فليطعم مسكينا في بلد أو لا
باسم إن شام الحر على وجهه على ما علم وهو صيد البر والرواية الكثيرة الصحيحة الدالة على الجواز
مطلقا ويمكن على الاستحباب كما ذكره في المشتمل وقال مع أن الجلي لم يسندها الإمام وإن قال بجح
في هذا من المؤمنين وهو بعد مع نقل الإجماع في الجواز وهو مستلزم بعدم جواز الكفارة
فقال وكذا يجوز له ستر بعض بدن بعض من غير علة لما تقدم من الجوز والصحيحة يعقوب بن شعيب
أبو عبد الله عليه السلام قال لا بأس أن يصبغ المحرم ذراعا على وجهه من خثر الشس وقال لا بأس أن يمسح
بعض جسد بعض وقال في المشتمل الوجه الجواز وهو قول الجمهور إلى آخره إلا أن نقل عن ابن
بابويه عن سعيد الأعمش أن رسال أبا عبد الله عليه السلام عن الحر لم يستمن من الشمس بعد الوضوء
فقال لا بأس من علة غزاة طريقه فليدعى كما قيل في الخلاصة وكما قبلين داود ويحك جملنا على ما
تقدم فإنه قد سئل في الشمس في الرواية المتقدمة بأنه عطف فاعلم بالخطأ وإنما فقال في المشتمل
لأبي جعفر عليه السلام وهو قول علماء الأئمة ولا يعلم فيه خلافا وسيجيء تحقيقه **قوله**
وفرح الصديق بضمه بالجملة كذا لصداق أخيه يعني أنها كذا الصديق في التفرقة وجوب أصل الكفارة
لأنه قبيحها ولعل دليل الكل لإجماع قال في المشتمل وكذا نزهة ويصير وهو قول كل من يحفظ
عنه العلم يدل على التحريم في الفرض ما يدل على تحريمه أو يصدق بالعلم ويدل عليه وعلى البصر ما
يدل على جواز الكفارة فيما ذكره سيحى وأما الجواز فقال في المشتمل الجواز عندنا من صيد البر يحرم
فعله ويضيقه الحرز في المحل والحمل في الحرز وهو صيد البر والرواية
أيضا مثل صحة خبر عن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال لا بأس أن يكون حرادا ومحمودون فغا
سبحان الله وأتم بحرفه فقالوا نعم ما من صيد الحر فلو لم يفسد في الماء أذن ونحن دلت
على أنه من صيد البر كما هو المحسوس قبل عليه جميع ما يدل على تحريمه فقله أيضا صحة يعقوب بن
عن أبي عبد الله عليه السلام قال ليس للمحرم أن يمسح بغيره ولا يمسح بغيره ولا يمسح بغيره ولا يمسح بغيره
جرادة وهو محرم قال في خبر من جرادة وهي من البر وكل شيء أصله من البر يكون في البر والبر فلا
ينبغي للمحرم أن يقتله فإن قتله بعد صليته لغيره قال الله عز وجل قد علم أن الكفارة الجواز
وكذا صحة ذرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في محرم قتل جرادة قال يطعم بقرتين أو بغيره من جرادة ويدل
على أن الكفارة الكثير منها أيضا كفنة من طعام أي ثوبه كل واحد واحد كف وقال الأئمة سائة
صحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن محرم قتل جرادة أو كذا من طعام

وإن كان أكثر ضليله دم شاة وعليه جعل في التذيب رواية دم شاة في أصابة حرارة واكلمها
مع عدم صحة السند يمكن تعين أكثر من بقاؤه بصدق على الثلثة والأكثر على الجمع
وعلى المرتبة فما لم يرد كلام الأكثر كما ينبغي في المتن أيضا أنه كثير الجراد دم شاة وقيل هل
الثلثة فصاعدا وهو أولى لأن أقل مراتب الكثرة ويجوز أن يكون العرف كتابا للموارد العرفية
وهو خلاف صريح صحيح محمد بن مسلم المذكورة أنه أكثر من كتابا عن كل واحد واحد
كأن يمكن تفسير الكثير الواقع في عبارات الأصحاب على ما يكون أكثر الواقع في الرواية
كأنه لا يمكن أن لا يكون صحيحا بل مع في قوله أن ما نأشبهه نعم فقل في هذه الرواية في الكثرة
بسنده سهل بن زياد عنه عليه السلام في قتل جرادة كقتل من كان طعام وأن أكثر عليه
دم شاة وإن كان يمكن أن يقتل من كان دمهم وقيل أن ما في التذيب هو الصحيح والجمع محل خلافه
على ما فيه وهذا كما مع إمكان الجزاء والعمد والدمع لعدم فلا ضرورة وتصحیح جريد
عن أبي عبد الله عليه السلام قال في الحرم على أن تنكح الجراد إذا كان على طريقه فإن لم يجد شيئا
فقتله ولا بأس وصححه معوية قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الجراد يكون على ظهر الطريق و
القوم يحرمون فكيف يصنعون قال ينكبون ما استطاعوا قلت فإن قتلوا منه شيئا لم أعلم
قال لا شيء عليهم وهذا في الحرم وأما الجزاء في الحرم فلهذا ما عوف من الإجماع ومن أن
جميع ما يحرم من الصيد على الحرم يحرم على الحرم في الحرم **قوله** وإن كان الحرم صيدا كان ميتة
هذه ثلث مسائل ولها أقوال في الصيد المنع عنه وإن كان على وجه لولا المنع كان نجسا
ليس يخرج بل هو نجس ميتة فيكون نجسا حراما جميع انتفاعات الكل لصدفها وتجب
دفنه خصوصا إذا قتل في الحرم في الحرم فمعتبة الأمانة ورواية حماد المستحى
عن أبي عبد الله عليه السلام قال تذنبه وكذا في مسئلة أوجدوا ليلها إجماعا المنقول في المتن
مستندا إلى الأئمة ورواية محمد بن جعفر عن أبيه عليه السلام قال إذا ذبح الحرم الصيد
لربا لكل الحلال والحرام وهو كالميتة وإذا ذبح الصيد في الحرم فهو ميتة فلهذا في جراحه وحرام
وعن الشيخ عن جعفر عليه السلام أن عليا عليه السلام كان يقول إذا ذبح الحرم الصيد في الحرم
فهو ميتة لا يكله ولا يحرم وإذا ذبح الحرم الصيد في الحرم فهو ميتة لا يكله ولا يحرم
والى الروايات الدالة على تحريم أكله وتغذيه الميتة عليه والخبر ليس بصحيحين الجواب
بن يحيى عن أبي محمد بن محمد بن عيسى وهو غير موثق وهذه المسئلة بين المذهب وضعيف قال

فصار بينهما والحجب ذكر غيرهما وصحيفة الجاني قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن حرمة اصناف
صيدا واحدة للمتن قال لا يصيد من الحرم وصحيفة منصور بن حازم قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام
هل اصاب صيدا وهو غير كائنه والاحلال قال ان كنت فاعلا قلت له فعمل اصاب ما الاخر
فقال ليس هذا مثل هذا بل ان قلت عليه السلام في مثل هذا فاعلا قلت له فعمل اصاب ما الاخر
فصحيفة رضا قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام هل اصاب من صيدا اصاب به وهو حلال قال قلت
كل منه الحلال وليس عليه شيئا فما العدا على الحرم ثابته ان قيل الحرم في الحرم والصيد المذكور
مثل قتل الحرم ونقل عن علي بن ابي طالب ايضا الاجماع في المنهي قال لان صيدا الحرم حرام على المحل
الحرم بالاختلاف وروي الشيخ في الصحيح عن الجاني قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن حرمة اصناف
صيدا واحدة للمتن قال لا يصيد من الحرم والاحلال قال قلت عليه السلام في ذلك كثير وقد تقدم
ثالثها ان يذبح الحمار المحل يباح ولو كان في الحرم ولا يصيد الاجماع والاصول
مع عدم ما يدل على التحريم ويدل عليه الروايات ايضا مثل صحيفة الجاني قال سئل ابو عبد الله
عن صيد من الحرم فما دخل الحرم وهو حي فقال اذا دخل الحرم وهو حي فقتلهم بحموسه
وقال لا تسترق في الحرم لئلا يوجع وقد ربح في المحل فما دخل الحرم فلا بأس وصحيفة عبد الله
بن ابي يعقوب قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الصيد يصاد في المحل ويذبح في المحل وتدخل الحرم ويذبح
قال نعم ولا بأس به وليس له ان يذبح فيه ويذبح في الحرم او يذبح في الحرم والافقار على الذبيح في الحرم
كافله في التذبيح وعلى كون الاكل حراما فان لم يكن في الحرم الشئ من الذبيح في الحرم ولا الاكل
للمحل ثم ان لا فرق بين كون ما اصطاده الحرم او المحل وبينه المحل والحرم فاعلم ان الاكل من الاحشاء
من ان العدا على الحرم ويجوز للمحل ان يذبح في الحرم ولو قلت ان صيدا الحرم حرام مطلقا
سواء ذبح في الحرم او غيره وذلك غير واضح بل لظن ان الحرم مخصص بما كان في الحرم ولا يشمل
ما خارج فان كان الاجماع حراما ما الصيد مخصصا فممكن ان لا يكون الذبيح بعد ذلك المحل
وعلى تقديره يحرمه لا يكون الاكل حراما الله يعلم واعلم انه اضطر من حرمة عليه اكل الصيد
الاكل حراما كان او محلا في الحرم فاختلافه في الحرم لا يجوز اكله والظن ان الاكل والاختصاص
على اربعة الضرور والاحتياج مما الاكل فيه وانما العدا بمقتضى الوجوب بالادلة والتجديد لا
ويجمل السقوط للضرورة والاصل وعدم نص صريح في ذلك بخلاف الاشكالية وكان محل ما
ورد في العدا على حال الاحتياج كما هو الظاهر والمطالب اذا انحصر فيه وفيما لا يعرفه بالنظر

18

519

السل فانما خلافتهم في حجة كافيهم وقال في المنتهى لو احتججت الى مستخرجها المود والرجاء
 قريباً منها سالت ثوبهم من فوق راسها على انقضاء ولا تعلم في خلافها فكانت اجماعاً لا انقياد
 متدين بالحجة والى الالف كلاماً على النام لهما اكثر الروايات مثل صحيحه جزي قال ابو عبد
 الله عليه السلام الحر ميتة الشوب على وجهها الى الذنوب وصحيفة معوية بن عمار عن ابي عبد
 الله عليه السلام ان قال استدل المرأة الشوب على وجهها من علاها الى الخمر اذا كانت راكية قد ركعت
 في غير الوجه من فوقها عن من الروايات وكذا كلام الاصحاب وصحيفة زارة قال قلت لابي
 جعفر عليه السلام الرجل الحر يريد ان يتام يعطى وجهه من الذنوب قال نعم ولا يجوز راسه ولا
 الحرة ولا باس ان يعطى وجهه كله عند النوم وظاهر قوله المرأة الى الخمر عام يمكن ان يرد بان
 في الشوب للجماع المتقدم ويحتمل التقصيص بحال النوم عن الذنوب كالتبرع اول الخمر خارج
 كافي الكثرة فتكون محمول على الضرورة وبالجملة القيد الاول غير موجود في كثر العبادات في
 موجودة كالتبرع للجماع والروايات مثل صحيحه عيسى بن ابي عمير قال قال ابو عبد الله عليه السلام
 المرأة الحرة التي لا تملك الشوب عن وجهها قلت حدة المسألة الى ان قال في طريقه
 قد عاتبته جعلت هذه الزواجر على التحريم والنجواز والظاهر عندها ما عرفت في الظاهر ان
 الشوب الى الوجه لا يضر ولا يجيب الكفار ولا يجيب النفاق في المنتهى ونقل عن الشيخ
 وجوب ذلك والكفر بدم لو لم يزل به ثم قال والوجه عندي سقوط هذه الآية لانه
 ليس بأكبر في التحريم ان الظواهر فانما يستدل بالشوب لا بما يعلم معه الجرم الا ان
 نالوا كان شرطاً للثبوت لا موضوعاً لحجته هذا واضح ولكن ما بقي في غير مستورا لوجهه واضح
 سوى ما اشرنا اليه من الاصول عدم الاصابة بوضع عود ونحوه كما يفعلونه اهل المدينة المشركين
 وكذا الظاهر في شوب المرأة الصلوة كالخفاف في المنتهى لاكتشافه من باب عورة كشف الخفاف
 لانها عورة ولان في وجهه لاكتشاف ما عرفت والاولى اختيار السليخ وقال فيه ايضا يحرم
 سترها وجهها من الرجال شيئا به او راية ساعته في الفقيه عن الصادق عليه السلام قال فان
 من يراه رجل شرب منه شربها ولا يستره يدها من الشر وهذا قد يدل على ان عدم التستر
 الوجه بالحجة السليمة والمعنى المراد بالانقضاء كان الذنوب والوجه ولما اقول في الظاهر لا يجوز على ستر
 وجهه على ما تقدم ويكره ستره في الانقضاء من اسفل الجوار وحض بن الجعفي في
 هشام بن الحكم كانه في الصحيح في الفقيه عن ابي عبد الله عليه السلام ان قال كره الحر ان يجوز

<<

قوله انقضاء من اسفل قال اجمع من احرمت له لحيته معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال كره
 الحر ان يجوز ثوبه من فوق راسه ولا يستره ولا يستره ولا يستره ولا يستره ولا يستره ولا يستره ولا يستره ولا يستره
 على عدم كراهته ستر الوجه عن جراح الشمس مع الذي صححه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يستره الا في وجهه من الخمر والشمس وهو حر وهو يستره وهو قال
 ان استدر طرفه في قال لا يستره الا في وجهه من الخمر والشمس وهو حر وهو يستره وهو قال
 في الصحيح عن جزي انه سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الحر من اعمى على وجهه على راحته قال لا
 باس بذلك وعن منصور بن حازم قال لا يستره الا في وجهه من الخمر والشمس وهو حر وهو يستره وهو قال
 من لا يستره في وجهه وفيه اشعار بعدم تحريم ستر الوجه من الخمر والشمس في كراهته
 القيد كانه في وجهه من الخمر والشمس في كراهته القيد كانه في وجهه من الخمر والشمس في كراهته
 في المنع وليل الكراهة الظاهر انه لا يجمع على الوجهية من عدم الحاجة كالاجماع على الجماع
 مع الاصل ومعلوم الروايتين في الاثنيتين وقيل في الخبر في الاثنيتين مع صحيحه عبد الله الحلي عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال اذا الحر عودا وسوقا فليس بالسلح ومعلوم الشرط تحت عند
 الاكثر كانه في وجهه من الخمر والشمس في كراهته القيد كانه في وجهه من الخمر والشمس في كراهته
 الشرط لم يرد ان ليس شرط بل شرط كانه في وجهه من الخمر والشمس في كراهته القيد كانه في وجهه من الخمر والشمس في كراهته
 لا اختيار القيد وما علم سبب خبره من ذلك وهو الاحتياج من المدعو عند
 او انما في ذلك لعلم السبب اذ هو صانع معلوم كون سبب الجواز هو الخوف وان مضمون الاثر
 ثبوت كراهته مع عدم الخوف ولا تعلم القول بالوجه ليس مستلزم تحريمه ليس مستلزم تحريمه
 الكفارة الثانية بالمعوم عن الوجه والشدية لا تكون في كراهته من وجهه وفي وجهه
 الخوف مع عدم لا يثبت الوجه بل احدهما واجبه على الوجه بالاصل ويبقى الاستحباب مضمون
 عدم رجحان اخذ السلح مع عدم الخوف في الظاهر منطوقها رجحان الاخذ معه فينبغي بانسانه
 كما هو مقتضى المعوم وبالحجة الاصل دليل قوي ولا يرفع بمحتمل في اقل احوال كراهته الاحرام
 في السواد فهو الاصل مع المنع في الزواجر والخوف على كراهته لعدم الصحة والقول بالتحريم وحسب
 روى عن ابي عبد الله عليه السلام في التحريم في ثوب الاسود ولا يكره بل يستره عن ابي عبد الله عليه السلام قال في
 علم اصحابه باللبس السواد فان من لبس ثوبا من ثوب الاسود لا يكره بل يستره عن ابي عبد الله عليه السلام قال في
 استثنى منه الخفاف والعمامة وكسافهما تقدم في احوال الاحتياط ويحتمل ان يورد في الرواية

المنتهى

من علمهم عليهم السلام على النقية والضرورة والحرب كان نقل ان ابا عبد الله عليه السلام
حين اتاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع قال عليه السلام انا ابي البسه وانا اعلم
ان ابي ليس اهل النار وقريب منه دليل كراهة المعصية مع التصريح بالجواز في الاختيار وفي رواية
ابان بن تغلب عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت ابا عبد الله عليه السلام وانا حاضره عنده عن
الثوب يكون مصبوغا بالعصفر في غسل البسه وانا حاضره قال نعم ليس بالعصفر من الطيب لكن
اكره ان يمس به بشيء من الناس وان استلزم لثوب الايض المعصية فيه وانه لو يشبه السواد من
حيث اللون وان لم يشبهه وليس الاحرام عليها ولكن كون ثوب النقية في الجملة وسائر الرواية الصحيحة
عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال كل المحرم ينال على العارض الاضفر المرفعة الفصل
في شعركرهه المعصية الاحرام فقال وفي كرهه المعصية وسائر الرواية الصحيحة
بالمنع في الدروس وقال بطل كراهة في الملبس كل ثوب المشق المنصلي اشار الى ما روي في الصحيح
ابي بصير عن ابي جعفر قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كان علي عليه السلام يحيا معه بعض صبيان
عليه ثوبان مصبوغان برغبتين من ثياب ابا الحسن فاذن الثوبان المصبوغان
لعل علي عليه السلام يمان بهما بعد ما يلبسهما في السنة فانهما ثوبان صلبا بالمشق يعني الطين من طريق ثوبا
عن محمد بن الخطاب انه يرضي علي عبد الله بن جعفر ثوبين ضجرين وهو عزم فقال ما هذه الثياب
فقال علي بن ابي طالب عليه السلام ما هذا احد ابائنا بالسند فبكته فمعه ما جوده ودليل كراهة
الاحرام في الوضوء وصحة الصلاة من زينة قال سئل احدهما عليه السلام عن الثوب المصبوغ في
الحج فقال لا ولا يقول احرام ولكن تطهيره احبال وطهره غسله وكراهة العلم ذكره الاستحباب
لعل دليل الاحرام وانما خلاف المباح وصحة الحجلي قال سالت عن الرجل يحرم في ثوب لم يعلم قال
لا بأس بصحة صومته من عاده عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالرجل في الحج والعمرة في الثوب الملبس
ويدهر لبس الى اذا قد على غيره وانما كراهة الحنا فتنه في الحج فيه مفضل لا فتنه كراهة
التقارب للماء في الدار في طاهر فان اردت ان لا يصبغ على وجهه السد احرام لما تقدم وان
كان مثل اللثام فحرم البعض اياها لما تقدم غير طاهر وقد عرفت عدم الصحة في الظهور ولا ذكره
دليلا على تحريم الوجه على طريق المشاكلة مع استثناء الشدة والمجمل في التحريم في غير ذلك
كان للاجماع على وجوبه مع الاصل وانما كراهة الحام فكان لا احتمال لسقوط الشعر والحجاب
والصحة صومته من عاده عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالرجل في الحج والعمرة في الثوب الملبس

ينقل عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن المحرم يدخل الحام قال لا يدخل حتى يحمي على الكراهة
لعدم الصحة والصحة صومته من عاده عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالرجل في الحج والعمرة في الثوب الملبس
ورد المنع عنها في صحة حاد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس للمحرم ان يلبس من عاده حتى
احرامه قلت كيف يقول قال يقول لا يدخل الحام في الحج والعمرة ولا يدخله في غير ذلك ولا يدخله في غير ذلك
سعد قال في الثوب بدنه او يفض عن بدنه على البر يطعم ستين مسكينا الخ دليل وجوب ثوبا
فيما يرسل من النعم مثل الغاية الاثيرة والاختيار مثل صحة في الصباح الكفا في الثوبه قال سالت
ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله في الصلوة قلنا تمسكوا بمثل ما قبل من النعم قال في
الضبي ثابة في حار وحش بقره في الثوبه حرقه وصحة حرقه عن ابي عبد الله عليه السلام
قال في قول الله وجعل الخمر مثل ما قبل من النعم قال في الثوبه بدنه في حار وحش بقره في
الضبي ثابة في البقر بقره لعل المراد بالجور والبدنه حار وحش بقره في الثوبه بدنه في حار وحش بقره
حار وحش بقره في البدنه في الصحيح والظاهر في الصباح الكفا في الحج والعمرة في الثوب الملبس
وقد تهاها في المشي فخره في حرقه وصومته من عاده عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالرجل في الحج والعمرة في الثوب الملبس
دليلا على صحة وكش وفعل في الدروس عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالرجل في الحج والعمرة في الثوب الملبس
الثوب المذكورة في المتن من الهدى وثمن ولا طعام والصيام هو الابنة والاختيار لان كل
الابنة هو الخمر لعل قوله تعالى اياك الكعبة وكفارة طعام مسكين وعدل ذلك صيا ما ظاهر
وضع او التخيير كما في من القرينة من صحيح حرقه عن ابي عبد الله عليه السلام في القرآن وفضل صامه
بالختيار واختيارا ماثلا وكل ثوب في القرآن فمن لم يجد عليه ثوبا فالاول بالختيار وخطا اكثر الاختيار
هو الترتيب مثل صحة حرقه عن ابي عبد الله عليه السلام في حرقه
قلت قلنا قال عليه بدنه فان لم يجد عليه طعام ستين مسكينا فان كانت قيمة البدنه اكثر من طعام ستين
مسكينا لم يجد عليه طعام ستين وان كانت قيمة البدنه اقل من طعام ستين مسكينا لم يكن عليه ثوبه
البدنه وصحة في عيدة الثوبه عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اصاب المحرم الصلوة لم يجد
ما يغفر عن موضع الذي اصاب فيه الصلوة فحرقه عن ابي عبد الله عليه السلام في حرقه
مسكين نصف صاع فان لم يجد على الطعام صام نصف صاع يوما غير ما ذهب اليه الشيخ في انه
قوله ولكن القول به مخالف للاصل يستلزم للتأويل في القرآن والحديث مثل صحة حرقه عن ابي عبد الله عليه السلام
كما هو مذهب المصنف من ان المتني لا يستلزم الاحتفاء بظاهر الحديث على ان في الخبر ايضا اصدق

[illegible][illegible]

ان اريد ذلك ويجعل المطلق على المعتدلة كان قيل في جهلنا كان لم يقدر على ذلك الا على الصوم بتدبيره
 صام كان ذلك ثمانية عشر يوما فذلك دليل ايضا ان عدم وجوب الزاوية على سنيين صوم او اطعموا
 وكما عدم اكمال النقص عنها طمن الاخبار المتقدمة كان لاجماعي وان كان ظاهره الاية وبعض الآثار
 وجوب ايصيب القيمة وكما نريد من الصوم ولا يبعد كونه بوجوب **قوله** ومنه فرجها الى لزمه انما
 قيل صغار النساء صغار الاول والظان البطلان ايضا كيد لا كبريل والوجه هو الماتلة هو المنهوق
 من الاية الشريفة ويجعل وجوبه في الكبرية لصدقه قبل النعارة فلا بد له ليلوا الاول السب
 بالاصل والاية والثاني بالاحتياط وهو مختار للدوس **قوله** وفي بقرة الوحش الى قوله في
 الثعلب البحث فيه ظ من المجترة النعارة لان في المجترة رواية في بصير المتقدمة وسليمان
 بن خالد الاية بدت من ان الظاهرة ما ونقل في الدوس القول عن الصدوق بها في الجملة
 او بصير المتقدمة في التخصيص ولو لم يرد في بصير المتقدمة الصدوق في الجود البقرة
 في الصحيح كما عرفت فاما **قوله** وفي الارنب والثعلب شاة ادعى الاجماع في المشتبه على
 الشاة في الارنب لعله لا يابل الفرق ويدل عليه ايضا صحيحه الجود بن عبد البر في نسخة القمعية قال
 سالت الحسن عليه السلام عن امرأ صاب ريشا او ثعلبا فقال في الارنب شاة وما روي في القمعية
 صحيحا عن ابن سكاك عن الحلبي عليه السلام بقرينة فعله عن الحلبي سالت ابا عبد الله عليه السلام عن
 الارنب يصيبه الحر قال شاة هذا بالغ الكعب لعل الكعب عن الثعلب لظهور الاتحاد في الحكم
 فاما **قوله** ويدل عليه رواية ابوصير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن عمر قتل ثعلبا فقال عليه السلام
 قلت يا رسول الله ما في الثعلب ولا يصير ضعيفا على بن عمر ولا يصير لشيء وظهوره في
 عند الاحباب وعدم ظهوره القابل للفرق فاما ولا يصير ايضا ما يدل على القيمة في جهل رواته
 سليمان بن خالد قال قال ابو عبد الله عليه السلام في الضبي شاة وفي البقرة بقر ومنه الجار بدت ومنه
 النعارة والجماس في ذلك فثبت لوجوب تخصيصها بما تقدم من كان المناقشة في صحته
 اشتها على البقرة في الجماع عدم ظهوره القابل لها الا لصدقه على المتقدمة للدوس مع احتمال
 التخصيص بين الشاة والقيمة جمعا بينهما على تقدير وجوب الشاة فيما لو عجز عنها اهلها بل لا اقل
 المق في المشتبه قال قويم ان الثعلب مثل الضبي ولو ثبت ويمكن الاحتجاج عليه بقوله الصادق عليه السلام
 في رواية مغيرة بن عمار عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام في من لم يجد لثما في ايام
 وقوله عليه السلام في جد يشا في صيد اذا اصاب الحر ولا يصيد الحديث ويجوز ان يكون من سلم

بشيء في الجهر لعل المراد هو البكر أو عام وإن كان غيره يكون البكر أحد أفراد النوع
للإجماع على أن بنا ورواية سليمان بن خالد قال أبو عبد الله عليه السلام في كتاب علي بن الحسن بن فضال
القطعة بكارة من الغنم إذا أصاب الجهر وشمل في بعض النعمان البكر من الإبل كانا جميعاً ذكراً
من فيه شئ المسلمين وقد وثقه الله في الخلاصة وإن نقل ما فيه ويؤيد إشارة ما في الحديث
الارسال على عدم التحليل حيث قال بما ليس ذلك من اختيار جوب البكر إن تحرك الغنم قبل البكر
الغنى من الإبل والائتي البكر والجهر بكارة في فسخ وبكارة أيضاً مثل نقل ونحوه فيهم ما تقدم
علم الفرق بين كبرية بنفسه وديارته ويؤيد صحة ما في الصلاح الكافي لفتحه عن أو عبد الله
قال سألت أبا عبد الله عن رجل يبيع بضعاً من الغنم فاشترىها قال قضى ببيع المؤمنين على السلام إن يرسل
الغنى في بضعه البض من الإبل إلا أن الشاة قال في الفسخ وسلم كان هذا بائع الكلبة وقال قال أبو عبد
الله عليه السلام ما وطئت أو طئت بغيره أو ابتكروا أنت محرر فليكن ذكراً ولما ذكراً الشاة على نقد
الجزء من الإرسال قبل إتمام عشر ساكنين لكل ساكنين مائة درهم فلو لم يأتهم في يوم أو في آخره وأبى
على أن يخرج من المقدونان ليرفع فليس عليه شئ من أن يبيعها ولا عليه لكل بضة شاة فإن لم يبع
فالمدة على عشر ساكنين لكل ساكنين مائة درهم فلو لم يأتهم في يوم أو في آخره وأبى
إجماعاً ويكون الاستدلال ببعض الأخبار المتقدمة أيضاً فذكرناهم فلا يضر ضعف رواية
على أن أو غيره وسهل بن زياد قضى قوله فإن عجز عن الإرسال كاهن أو الإرسال
العجز عن البكر ويحتمل ما في الإرسال بالطريق الأولى وعدم شئ بالبكر لا يصلح لعدم الإرسال
ويمكن كون المراد العجز عن البكر ويحقها من الإرسال في علمها وهو محتمل فيكون ليس في رواية
على أن أو غيره إلا الأول هذا كله البض من الفرائض أو المتأخرات مع ظهور الشاة وتكون الفسخ
متأخراً قبل الكسر على ما سجد سواها فلا شئ عليه تأخيرها لأخبار المتقدمين من عدم شئ مع
الشاة وقامه لإصلاح علم الأثر شئ من السيد ولا قيمة لقدر البض وقد مر في بعض المتن
ونقل عن العامة قيمة الفسخ ورده بأن مثل المشتب والحجر وباتر أو بيعت البض واحد وانج
ما فيه فذكر فيها الخبر بكونه عليه شئ **قوله** وفي كسر بعض القطا والفتح لكل بضة غاضق
الغنم إلى كسر قبل القطا جميع قطاة ومجهر وفي كسر البض من شأنه الجمل المراد به
البكر وهي الصغيرة من الغنم لما ساقى من التصريح برفق المتن ودليل المسئلة كانه الإجماع في بنا
بما رواه الشيخ عن سليمان بن خالد ومنه من جازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال الشاة

عن الجهر وعلى بعض القطا فشد فيقال يرسل التحليل فمثل عنه البض من الغنم كما يرسل التحليل
عنه البض من الإبل ورواية بن داود عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل يبيع
القطاة قال يبيع فيه في الغنم كما يبيع في بعض النعمان في الإبل ورواية سليمان بن خالد قال سألت
عن رجل يبيع قطاة فشد فيقال يرسل التحليل فشد في عدة البض من الغنم كما يرسل التحليل في عدة
البض من الإبل من أصاب بفضة فليكن من الغنم وحملت على تحريك الفسخ قبل ما تقدم في
بض النعمان فقبل وقوله وإن عجز فكيف النعمان كما نرى من كلام الشيخ ومنه ما في ظاهر
أنه إذا عجز عن الشاة في التحليل والإرسال في غيره يكون عليه شاة قال في المتن وعندئذ ذلك
فإن الشاة يجب مع تحريك الفسخ لا غير لا يجب شاة كالماء لا صغيرة على ما بينه كانه إشارة إلى أن
التحليل هو البكر فيكون شاة صغيرة فلو أن كلف شاة الكا لم ينع عدم التحليل وإن كان شاة
وعدم خروج الفسخ منه والإرسال بقدره شاة على ما نرى في بعض النعمان في وجوب
الصدقة على عشر ساكنين ومصاب ثلثاً قايماً إذا التزم من الإعدام انتهى ويؤيد أن الكلام على
تقدير العجز عن إرسال الغنم بالكلية كانه عجز عن الغنم فكيف يجب التحليل على شاة فشد في رواية
عجز عن الشاة مطلقاً كما قال في النعمان فإن عجز عن الإرسال كان بعد العجز عن الشاة فشد في النعمان
ما بعد العجز عن الشاة فهو الذي ذكره الصاحب رحمه الله فلا شك في كونه ذلك المقصود وهذا
هذا هو القسم الذي كثر فيه بدليله خصوصاً وهذا كبر بعض القطاة والفتح مع عدم ذكر ما هو ذلك
والأدب لا يظن ولا احتمال في كونه ما تقدم **قوله** وفي كساحم إلى آخره هذا هو القسم الذي يجب
كتمان به بدل المحصور قال في المتن وهو أن المحل طائر يهدر إن وارتد صورته ويعيب الماء بان
يضع منقاره فيه فيكرج كايكرج الشاة ولا يأخذ قطرة قطرة منقاره كالدجاج والعصفور وقال
الكافي في موطوع جهم فاجعلهم لا يوطق ويغلق في الأول والخواتم والأوريش والقشري و
الديس والقطا وإذا ثبت هذا فعقول في كل شاة ذهب إلى أن الإجماع الظاهر من صحيح
الحكم والشاة العرف في اللغة وظاهر بعض الأخبار وكلام الأصحاب أن القطا ليس بحام حيث
بالإجماع والأخبار أن شاة الحام شاة وفي خبرها حمل وفي بعضها قيمة شاة شاة حزين بن عبد
الله عليه السلام قال الحر إذا أصاب فيه شاة وإن قتل في نفسها ففيه حمل وإن وطئ البض فليكن
وغیرهن لأخبار وفي القطا حمل قد غطى من اللبن وأكل من الشجر وقد رواه في خبره عن أبي عبد
الله عليه السلام قال في كساحم قطاة أو حجلة أو دلياً أو نظيرهن فليكن ذكراً وقوله في حال

تعلق في القليل وفيها إشارة إلى الجمل الألف من العرقل الدرم والجوان صفة في عمله وشيء
مثل صحته أبو عبد الله المتقدرة قتل انعام فذكر ولا شك أنه لحوط أكثر لا خيار في كفارة
الضخ هو الجمل يمكن اشتراط العظم والرمي والاكل من الشجر كما شرط في المتن غيره لصحة سلبها
بخط الدنقندة في الجمل المطلق على المتقدرة في قتل الدنقندة المتفان للتعقيل بقوله يوم الوف
وليس بواضح في الاصول وان كان بعض النسخ في قتل الجمل في الجمل وجوب الدرم ويمكن
اجراء الدرم وجوب وان كان الثمن اقل وان لم يملك في الصحيح ان يضمن غنمها مع اجماعه
مطلقا لوجود الثمن في الاختيار الاخر والاكتفاء بالاكل من الدرم بعيد بل لا يمكن لقوله
والزيادة لحوط ويحل الدرم على عدم الزيادة في ذلك الزمان كما اشار اليه بقوله عليه السلام
خير قاتل اوجبه في الخيرة فاذا فرض زيادة الثمن لا يصدق عليه ذلك القول بالزيادة غير
بعيد اذا الظاهر المتصدق به ان كان من غير حر وشرا الطعام بحام الحر ولو كان منها
الرواية ايضا ولعل الاول احوط وان كان الظاهر ان كان مملوكا تكون القيمة لما ذكرنا
على التكافؤ فالردة الدرم في قيمتها ظاهر في جميع ما ذكرنا في ذلك الكلام للاصحاب ليل الا ان
يدعى الاجماع فقال **قوله** وفي كل من القطا الخ قد مر ما يصلح ليل في قتال **قوله** وفي كل من
القتل والصب والربو جدي ليل قول الاصحاب مع عدم ظهور الخلاف مستندا الى ق
مع عن ابي عبد الله عليه السلام قال في الربو والقتل والصب اذا اصاب الحر عليه
جدي والجدى غير منه وانما جعل هذا المكي بكل من فعل غير من الصيد فلا يضر عدم التصريح
بتوثيق مع ظهور وجوبه ولو وجد الخلاف لكان القول بالاستحباب غير بعيد ولا يبعد
لما تقدم من القول بعدم التحريم الا المحلل فمائل وفي كل من اصابه جدي ليل يربو صفوانا
يجمع قول رسالته عن بعض اصحابه ان ابي عبد الله عليه السلام قال في القبرة والصعوم والعصفور
اذا اقله الحر فعليه ومنه من طعام عن كل واحد منهم ولا يبعد ذلك في كل ما يشابهه كما قال في
التهديب والظلمة في الحر من غير اجماع فذلك للاصوام مطلقا وفي قتل القطا يكتفى بغير
الصحة مع يمين عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام حر قتل قطا قال اكلت من طعامه وكنانة
قتل لا يربو للصحة يحل لا يربو قال سالت ابا عبد الله عليه السلام واذا الحسن موسى عليه السلام
عن جده قتل نورا فقال ان كان خطأ فليس عليه شيء قال قلت فاعلم ان يطعم شيئا من الطعام فكل
اقله نصف على اقل وصحته مع يمين عمار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن حر قتل ذنبا فقال

ان كان خطأ فلا شيء عليه قلت بل تعدا ليطعم شيئا من الطعام فكل اقل والكفت في الجذارة والسنين
فتعد ليل و دليل وجود الشاة في الكثير والشاة في ذلك وكذا البحث عن تحريم القاء القملة
وقتلها للوجوب للكفارة فتذكر وكذا عدم شيء لو تعدد التحريم عن الجذارة و دليل عدم امكن
التحرز في اية على ما تقدم من غير ابي بصير قال سالت عن الحر يدخل متاع القوم فيدوسونه
من غير عمد لقتله ويمررون في الطريق فيطون قال ان جعله معدلا فاعل عنه فان قتل
غير عمد اذ لا بأس وسختة مع يمين عمار عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال علم ان ما وطئت
من الدماء وطان بغيرك فليكن فداؤه وكل ما لا تقدر بغيرك في ليل دليل وجوب القيمة في كل
ما لا تقدر بغيرك الصيد يفسد هو الاجماع وثبوت التحريم والصمان من غير تقدير في غير
جمع الى القيمة لعدم غيرها فيكون على الحر في المحل في المحل في الحرمة ولعن وقيمان على جميع
الوصفين لان القطا وجوبه مشاة في كل طير وفيه فخره على النصارى فاقول بقوله عن ظلم
ابن ابي ربيعة المتن لصحة من سنان المتقدرة فقال **قوله** والا فضل ان يقتل في آخره لعل ليل
الفضيلة فاذات الصيد المليب الصبح هو حصول النفع للفقراء اكثر وانما اختيار الاعلى ولا يبعد
كونه اجماعا على الجدي العقل سنن وقد ليل فضيلة للمائة في الذكور والانثى من اوقات
القطا الا في الحرث مع عدم الوجوب الاصل وصدق المائة بدون وطورها في الموضع والحاجة
في الجملة وعدم ظهور الارادة من وجب الانثى والذكورة ايضا وهو دليل قوله ويجوز في غير
قوله وبغدي للمعصومين دليل وجوب الاقدار المحل بتلظاها وما وليجدها العقل من انه
ينزل في كل شئ في غير كونه كفارة لذلك فيلزم تقديم الكفارة ما لا على تقدير وجوب القيمة
بتعد للثلث **قوله** ولا ضمان لو شلت الخ دليل عدم وجوب ضمان ما يوجب ضمان الحيوان
يعلمونه صيد احرار على الحر والاصل عدم وجوب ضمان الوجوب فان الوجوب هو الفعل بالصيد
المعصوم عنه وذلك غير ظرو والاصل عدم وجوبه في ذلك فقال **قوله** وتقوم الجذارة دليل تقويم
الحيوان الذي هو كفارة الصيد على تقدير الفجر عنه وقت الاخراج لا وقت الجذارة ولا وقت الفجر
هذا الوقت هو وقت تعيين قيمته لان قتلها يجب عن العمد ليل ولعل يبعد الجمن الاخراج
تجيز الاخراج تجب القيمة ولو وجد هذا قبله ولو شئ زمان وجوب اخراجه القيمة في زمانه الاصل
بغلا وتقوم الصيد الذي لا يقدر كفارة من الحيوان فان التقويم وقت الاخراج لا وقت
الصمان وتعلق وجوب شيء وان كان زمان الاخراج بعده هو وقت وصوله الى مكانه وبني على قول

شلتية وجوب القيمة حين التسليم والقباض على حماران للثمن على تقدير تعذره وجوب القيمة حين
الطلاق والضمان على حماران القيمة لا في الغاصب كما ينبغي تحقيقه انشاء الله تعالى **قوله** ويجوز
صيد البحر الى اخره دليل على ان تصرف المحرم في صيد البحر مطلقا هو الاصل والاكثَر والاختيار
قد غلبت ولعل النسبة مما ذكره هو الاجماع ويدل عليه بعض الاخبار روى في الكافي عن
حريز عن اخيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بان يصيد المحرم السمك ويأكلها محرم فيه
وتزود وقال اهل العلم صيد البحر وطعمه شائع لكم والمشيقة قال ما الحد الذي يأكلون فصل
ما بين ما كاطير يكون في الاجام ويبيض البر فهو الصيد البري وما كان من صيد البر
في البر ويبيض في البحر ويخرج في البحر فهو من صيد البحر ولا يصير ارضا البر مسندة اليه
الى ابي عبد الله عليه السلام وان كان فيه عبد الرحمن المشترك وفي حنيفة وغيره من علماء
في التفسير عن ابي عبد الله عليه السلام قال كل شيء يحكمنا صليته من البحر ويكون في البر والبحر
فلا ينبغي للمحرم ان يقتله فان قتله فله الجزاء كما قال الله تعالى ولعل الجزاء من هذا القبيل
ويدل عليه بعض الاخبار ونقله بعد هذا القول في الظاهر ان المراد بقوله لا ينبغي هو التحريم
كما يشير بقوله ان قتله الخ والجزايات الدالة على وجوب الكفارة في الجزاء وغيره مما ذكره
في الكافي عن الطائري عن احمد بن عليهما السلام لا بأس لكل المحرم بطير الماء والظان كونه البسر
والدجاج الحبشي دليل على ان اكل الاصل وعدم العلم بكون صيد البر والاجماع قال في المنتهى
الدجاج الاهلي يجوز للمحرم والحمل يحرمه وغيره بل خلاف القول وانما الدجاج الحبشي
فقد ذكرنا انك لا تصيد بحر المحرم والحمل قاله علماءنا وايداه لصحيفة معوية بن عمار قال سالت
ابي عبد الله عليه السلام عن شجاع الحبشي قال ليس من الصيد ما الضيعة كان بين النمل والارض
قال فقال ابو عبد الله عليه السلام عن دجاج الحبشي ما كان من الطير لا يصف فلهذا يخرج من
المحرم ما صفت به الطير ان يخرج من ارضه ما يغا الصيد حصرا لصيد المحرم من الطيور
فيما يتبعه بالظن بين السماء والارض والظان ان يريد بقوله ما كان من الطير لا يصف انه
لا يفتد على الطيور ان بنفسه فافهم ويؤيده صحيفة جميل بن دراج ومحمد بن مسلم قال لا بأس
ابو عبد الله عليه السلام عن الدجاج السندري يخرج من المحرم فقال نعم لانها لا تستقل الطير
قوله والتمه اذا تمت دليل على ان اكل السمك وذبحته المحرم والمحرم للبحر والمحرم وان توشق
متنعا لا يقتل لانه لا يصل وعدم دليل على ان لا يجوز حمار الاجماع قال في المنتهى وهو قول

عليه الاصل واستدل ايضا بالاخبار مثل رواية حريز عن ابي عبد الله عليه السلام قال المحرم يبيع
ما حل له من المحرم بديناره وهو من المحرم جميعا وصحيفة ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
قال يبيع في المحرم الابل والبقر والغنم والدجاج **قوله** والكفارة في قتل السباع طائفة كما
اذا شئتم كما ياتي في المتن والشايع في العقاب ونحوها والنمل والعند ونحوها لا الاسد
فان اصحابنا رووه عنه فقل كذا ان لم يرده فلما اذا ارادة فانه يجوز قتله وكفارة حمارا
وقد اجمع كل من يحفظ عنه العلم على ان الاسد ابدل المحرم فقتل لا شيء عليه لعل دليل المسند لا
والاجماع الا ان الاسد وفيه الاصل وعدم دليل الجواب قال في المنتهى بعد نقل رواية ابي بصير
للكاري قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل قتل اسدا في المحرم فقال لا شيء بديناره وعندي
من الرواية توقف في الاول السقوط لعل المراد بان توقف فيها عدم العمل بها لعدم الصحة
والصلابة التي من الكفارة وان قلت تجري القتل وقد مر البحث فيه فذكر **قوله** ولا التوبة
التي ذكره دليل على عدم جواز القتل وجوب الكفارة في الحيوان المتولد من الحيوان الذي لا يجوز للمحرم
قتله المحرم ومن الذي يجوز له ان يصدق اسم الاول وعدم اسم الثاني هو صدق
الاسم في كل واحد فانه ان لم يصدق اسمها قبل عدم الكفارة وجواز القتل وعدم جريان
دليل التحريم وعلما بمقتضى الشيخ باطلاق عدم الشيء المنقول عنه من الشيء وعلما بربنا بين
الشيء والاهل المحلان بالمحرم والحمل المحرم في الاصل مثل الحرز والاشاة وكان
يمكن الاختصار على الثاني في ادراج الاول فيه فاعلم **قوله** ويجوز قتل الاغني الخ لعل دليله
رواية معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال نعم قتل الغنم كما لا الاغني والعقرب
والفارة فانما الفارة فانما توهى لشقا ويضرم على اهل البيت ولما انعقوب فان رسول
الله صلى الله عليه وسلم من الى البحر فلعنة فقال لعنه الله لا يرزئ دعيه ولا فاجر ولا محيته
اذا رأتك فقتلها على كل الاربع والاربع والاربع دية من ظهره يغيره فقتل على
عدم قتل الحيوة على تقدير عدم الارادة ويمكن جعلها على الكرامة ورواية حسين بن ابي العلاء
ابي العلاء عن ابي عبد الله عليه السلام قال يقتل المحرم الاسود والعذرة والاعمى والعقرب والفارة
فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما سماها الفاسقة والعقوبة وتذلف الغراب وقال قبل كذا
من بين يديك فقتلها على كل الاربع والاربع دية من ظهره يغيره فقتل على كل الاربع
ولاشك ان لا يحوط وان امكن فهم انما قتلها من حيوان الرمي فانه يقتل على كل الاربع

ايضا جازمهما من ظهر الجعر فلو كانا داخلين في الصيد المحرم بحسب الاختصاص عليه وان كان
ظا الثانية الغراب لم يعدم صحتها ولمكان تقيدها بالاولى والظن عدم التقيد بالمحرم
كما قيل ان مخصوصه المحرم الذي هو من الجنس العواسق للعوام على ليس تحريره قلة ذلك المحرم معلوم
حتى يحتاج الى استثناء الري عن ظهر الجعر فقط كما فعل القائل فتأمل وانما الجعر عوضا عما
فلم يدل على ان قتله سبى لاصل ولكن انوفى بالاولى بدل على التحريم فانهم قالوا في التبدل
لا بأس بقتل البق والبرغوث وانما في الحور اذا كان الانسان حمله وبدل على الجواز القتل
صحته وموت من عار من اي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بقتل النمل والبق في الحرم ولا بأس
بقتل القمل في الحرم ولا يجوز له اذا كان محرما وقد بينا اننا اذا كان محرما لم يمتد الكفارة ولا يبعد
كونه كغذاء من طعام ولا يجوز اقتلها على تقدير الاذى وعدم الكفارة لما تقدم فتأمل وقد
مررت في المن يخرج قتل الذباب فيكون البرغوث مستثنى مطلقا من حصول الاذى منه في
جواز قتله في الحرم الجمل وهو بعيد **قول** واخراج القاروي والرياسي ويجوز اخراجهما
من الحرم كالحمل ولا يجوز قتلهما فيه ولا اكهما مطلقا اذا بدا فيهما فيهم يجوز اكهما غير الحمل اذا
في الحمل كسائر انواع الصيد لما دلت على عدم جواز قتلهما واكلهما ما هو في العتومات الا ان على القوم
مطلقا من غير مناف وبنيوي رواه سليمان بن خالد قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن ما في القمل
والدوي والسماق والعصفور والبلبل قال سميت فان اصاب وهو محرمة الحرم فليقتل
ليس عليه وفيها ايضا دلالة على الجمع الحرم ولا يضر ضعف السند لا في رواية واما
جواز اخراجهما فهو موجود في كلامهم رحمهم الله قال في الدرر من يجوز على كراهة شراهما
واخرهما الحمل والمحرم على الاقوى مع وجوب ما يدل على منع اخراج الطير مطلقا وان تحت
الطلاق ما يدخل الحرم وان كان اهليا وان كان قصور الریش يصير من طيب فيجوز سبيله
فان اذا اخرج عليه فلا ينكح حتى يستوى ويخلصه فداريت مستندا الاول وان بعض
بن القسوم صرح بصحتها في الشئ قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن شرا القاروي يخرج عن
مكة والمدينة فقال احبوا ويدينه القاروي على ان لا يمسها عبد الرحمن المشرك وانها
مخصوصة بالقاروي ولعل القابل الفرق والقول بالجواز لا ينع من اشكاله وجود احب
صحته صريح في عدم جواز اخراجه ووجود الرد لاجزائه والكفارة لو تلفت مثل صحته
على من يعرفه قال سالت اخي موسى عن رجل اخرج حمام الحرم الى الكوفة واخرجها

قال علي بن تردها فان ماتت فليدفن بها بصدق **قول** ولو اكل قتلوا في وقت الحرم
في الحرم صيدا محرما واكل منه يحجب الغدا اي كفارة ذلك اي شئ كان لقتل وقتها وقدا واكله
منه كان دليلا ان قتل الصيد حرام ولا يوجب فيلزم به وكذا اكل حرام فمتلف بعض الصيد
فيكون متلفا المتلف في الاصل عدم الشاغل وعدم وجوب امر اذا يد على الجناية ويجوز
ايضا عفا هذا كما اختار البعض لانه قد ثبت ان قتل الصيد واجب الغداء وكذا اكله واجب
لذلك لاصل عدم الشاغل ويؤيد صحة على من جعفر عن اخيه موسى عليه السلام عن قوم
طبا اكلوا منة جميعا وهم بها عليهم قال كل من اكل منة صيد كل انسان منهم على حدة قد اصيد كل
الان منة واحدة قد اصيد كل واحد منة واحدة وعرف من عار عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اجتمع قوم
على صيد وهم عيون في صيده واكلوا منه فكل واحد منهم فبسته وكان له من صيده الاضحية
ولا عومها في وجوب الغداء في اكله مع الوجوب لصيد الاصل اعتبار المتلف هنا فمتلف فقط
ليقتل عدم شئ اصله اهدم افعان مثل ولا تفرقت لها القتل كان نصرا ولا كسر مثل الى الغير
فلا يضمن بالاكل منه مرة اخرى نعم لما كان اكل الصيد حراما حصل الاثم بذلك فمتلف بعض
العامر لا ان يقتل اجماعا على وجوب الشدة في المتن قال اذا ذبح الصيد ثم اكل منه
القتل وجوب عليه ان اكله الاكل قال علي بن ابي طالب وهو في تعدد الغداء وقد عرفت عدم الاجتماع
على ذلك الاختيار فبما اكلها وعدم دلالة الاختيار على وجوب الشدة حين الاكل والذبح
معاجل الاجتماع ايضا فلا يبعد الدخول وعدم لزوم غير شئ واحد كما هو في صحة على من جعفر
المكون ويؤيد ما في صحة من غلب في المشركين في ذبح الفرج واكرهه وكانوا كلهم وقد جزم
ويستحب في شرح توشيح وفيه **قول** ولو لم يذبح الرمي فلا شئ الى يعني اذا رمى المحرم صيدا
واصابه ولكن علم عدم تأييد في غلبته من الكفارة بعدم ضمانه من شئ لانه لم يذبحه
كان عالما بالمال او علم المحرم والكسرة راء هو لم يذبحه حصول كثير نقص في حق من ذبحه
ولو لم يعلمه من الكسرة بذلك ان كان عالما بالمال او علم المحرم والكسرة راء هو لم يذبحه
كثير نقص فيه من ذبحه ولو لم يعلمه من الكسرة والقتل وغيرهما بعد العلم بالثابت في نقص
جميعا بعد دلالة الكسرة راء في بصيرة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل رمى
فاصاب يده فخرج قال ان كان الصبي مشى عليها ودعى وهو ينظر اليه فلا شئ عليه وان كان البصبي
ذهب على وجهه وهو راضها فلا يدرى ما صنع فعليه فداء ولا يدرى لعل ذلك ولا

يخفى فيها دلالة على عدم شيء لو علم الجمع والثابت أيضا إذا كان من غير نقص وكسر ولا يضر
 الجمل بعض دوائها كونه مقبولة عند علماء على عدم الجمع والثابت الكثير موجب الشيء
 يدل عليه ما سئل عن كراهية على عدم الفتاوى الثام أو الرابع الأصل وجب لعدم شيء أصلا إلا ما استثنا
 وصحيفة على أن يعجز عن شيء على عدم الفتاوى الثام قال السالكين رجل من صيداه وهو محرم فكسرت
 أو جعل في صيد على وجهه فلم يدركه رجل من صيداه وهو محرم فكسرت
 ما صنع الصيد وصحيفة على أن يعجز عن شيء على عدم الفتاوى الثام قال السالكين رجل من صيداه وهو محرم فكسرت
 يد أو جعل في صيد على وجهه فلم يدركه رجل من صيداه وهو محرم فكسرت
 رجل من صيداه وهو محرم فكسرت يد أو جعل في صيد على وجهه فلم يدركه رجل من صيداه وهو محرم فكسرت
 قلت فإن داه بعله كشيء على وجهه لم يدركه رجل من صيداه وهو محرم فكسرت
 بربع القيمة لك الصلوة صحيفة على أن يعجز عن شيء على عدم الفتاوى الثام قال السالكين رجل من صيداه وهو محرم فكسرت
 مع عدم العلم بحال إيجاب الفتاوى المطلق الثاني مع الجمل بحال العمل الشامل في جواب الرابع في كسر
 الرجل الذي بعد ذلك على غلبته والأشهر أن كاذب البعض على الشامل يمكن ذلك كما دونت
 مع احتمال عدم شيء أصلا والأصل وعدم دليل واضح هذا كله واضع ولما دلت على وجوب الفتاوى
 وجميع القيمة الجمل بالثابت غير واضح والأصل عدم التأثير وعدم الجواب إلى لو لم يكن
 كل القول بعد على تقدير العلم بالثابت وجعل اليا يصح ليدل ذلك بل كان الأدم هو الأول
 يقتضيه الجناية المحققه لاعم العلم أو الظن الغالب يكون الجناية مملكة كما قال بعض العامة
قول وقد كسر في الفتاوى نصف تحتها في دليل دارة في صيد عن أو عبد الله عليه السلام قال قلت
 ما تقول في كسر إحدى قرى في الفتاوى الجمل قال عليه السلام قلت في كسر قرينة على
 نصف قيمته تصدق برقت فان هو قاضيه على قيمته قلت فان هو كسر إحدى يديه
 عليه نصف قيمته قلت فان هو كسر إحدى يديه على نصف قيمته قلت فان هو قاضيه على
 قيمته قلت فان هو فعل به وهو محرم في الحرم قال عليه السلام بغيره وعلى هذه القيمة إذا كان محرم في
 الحرم قال في المتن في طريق هذه الرواية إجماعا من مزار وفيما قولنا لا فرق في كسر
 قال في الخلاصة لفضل في صالح الوجهين ضعيف كذا في تضع الحديث وساعة من مزار ثقة كان
 واقفيهما أكثر كثر من يوق فيهما قول علي بن أبيهم السدي عن الربيع عن يحيى البارقي أن إجماع
 الربيع وكسر الفتاوى الواحد يستعمل المأثر من إجماع كسر البعدا الرجل أيضا في إيجاب النصف

فيعلمنا تقدم في الاختيار الصحيحة من إيجاب الفتاوى والرابع أيضا في ما صحفة عبد الغفار الجاني
 الثالث قال السالكين إجماعا على عدم الفتاوى الثام إذا كانت جلا لا تقتل صيد البانين البرد المحرم فان عليك
 ياكل الميتة وتترك الصيد ذكره إذا كانت جلا لا تقتل صيد البانين البرد المحرم فان عليك
 جزاره وإن قاتل عينه أو كسرت قننا وجرحت تصدق بصدقة مع احتمال الاستحباب في
 في النوازل والجمع وجوب الأثر أيضا غير ظاهر الأصل وعدم الدليل بالتحريم وخالف الكل على
 تقديره إلا خلاف لا يستلزم ذلك وقد لا يكون في الانتفاء شيء مع وجوبه لك في الكل إلا أن يقال
 أنه لما جاع في الفتاوى المتشبه لولا الفجر من الصيد فمنه وهو قول كل من يحفظ عنه العلم إلا في
 وأصل الظاهر فإذا وجد الشاهد ولا يقتدر على الأثر فيقال وكان ينبغي أن يقال في المتن وفي كسر
 عينيه النصف أيضا وكذا في كسر إحدى يديه النصف وكذا في إحدى يديه النصف لوجودها
 في الرواية **قول** وفيمن كل من المشركين فلا إثم عليه نقل عن صحاح يقال أعطه هذا المأثر
 كذا في كسره وقدرة ليد وهو الصحيح من إجماع رابع يدل على الفتاوى الواجب صحيفة إيان
 برقت على السالكين إجماعا على عدم الفتاوى الثام من محرم لصا أو فخر نعام فذبحوها وأكلوا فقال لهم
 مكان كل فخر أصابوا وأكلوا بدنه يشتركون فيمن يشتركون على عدة الفزع وعدة الرجال قلت
 فانتم من لا بدت على شيء قال يقوم بحال يصيبه من البدن ويصوم بكل بدنه عانية
 عشر يوما ويمكن جعلها على الانتفاء في أصل الكفان مع التعذر ويجب عدمه وفي يديه
 فله عدد المال وهو إيجاب ما يصيبه من البدن ومن تدل على كون البدن في الفزع
 أيضا ويمكن كونه مستحبًا وأما فرد الواجب ويدل على الاشتغال إلى الصوم المذكور بعد
 العجز كل شيء وفيه تأمل وتدل أيضا على أن يكون الواحد للأكل والذبح فتأمل وان مقتضى
 الدليل والأصل تخصيص ذلك بالتحريم فلو اشتد التحريم في الصيد في الحرم فلا يكون الفتاوى
 وأما على الكل قال في المتن ولو اشتد التحريم في كسر صيد الحرم قال الشيخ رحمه الله
 كل واحد منهم القيمة فان قلنا يلزم من جواز واحدنا فتاوى الأثر الأصل براءة الذمة ولو اشتد
 معلون ومحرمون في كسر صيد الحرم من الحرمين الجناز والأثر من الحليين شيء وإن اشتد كرها
 في الحرم لزم الحرمين الجناز والقيمة والحليين قيمة واحدة قال أيضا واشتد التحريم في الحرم
 في كسر صيد الحرم وجب على المحل القيمة وكذا على الحرم الجناز والقيمة ومما قال الشيخ في التبد
 على الحرم الفتاوى كذا وعلى المحل ضد الفتاوى كذا واه استعمل من إجماعا يدل على أو عبد الله عليه السلام

عن أبي سعيد الكاظمي عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يجوز أحد منكم أن يبيع من الصيد حتى يخرج
من مكانه فإن أدخل الحرم وجب عليه أن يخله فإن لم يفعل حتى يدخل الحرم ومات ثم القدا
في صحته بعد أن سلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن ظبي دخل الحرم قال لا يؤخذ ولا يبي
أن الله تعالى يقول ومن دخل كان مسلماً وفي الصحيح عن بكير بن عيينة المدني عن المعظم قال سأ
أبوجه في الحرم عن رجل أصاب ظبياً فأدخل الحرم فأتى الظبي في الحرم فقال إن كان بين
أو دخل في سبيل فلا شيء عليه وإن كان مسلماً حتى مات فعليه القدا ويبي عليه الحرم والمحل يمكن
بطلان الأحرار ولو لم يحل سبيله كان حين الأحرار ودخل الحرم في قبضته أو لم يصب
يملك عدم خروجه من مكانه لو كان خارج الحرم وهو محرم على تقدير الخروج يمكن دخوله في مكانه
بعد الأحرار إذا لم يكن معه صحبة جيدة لا يبي عليه السلام الصيد يكون عند
الرجل من الوحش في أهله من الطير يحرم وهو منتهز لدفعه أو ناسر لا يبيضه ولا يظانه
كما يكون ضمنه لعله لا يركب معه فهو المخرج عن مكانه **قوله** ولو أسلم الحرم
فذهب أي لو أسلم الحرم الصيد المحرم في المحل فذهب محرم أخرجه عن مكانه كذا في قوله
محله الحرم من ذلك الحرم فيمنع من التصاعف في المسك ولو كان المزاج محرم أيضاً فيمنع
التضاعف عليهما فاعلم كل واحد من المسك والمزاج هذا الصيد أي جزاءه ولو أسلم الحرم
وذهب المحل في المحل لم يكن الجزاء والتحرير الأصلي للمسك ولعل دليل الحكم يعلم ما تقدم من تحريم
مباشرة الصيد ولزم الكفارة على المباشر محرماً كان أو محلاً في الحرم والتضاعف مع الإثم
وعدم شيء بدون الوصفين ولأن القدا يجب بالدلالة الصحيحة منصوص به في كلام عن أبي عبد الله
عليه السلام قال المحرم لا يبيد على الصيد فإن دل عليه فقتل عليه القدا. فلما تقدم من أنزل تخصيصه
الكفارة بالويع الخطأ الظاهر أصابة الغير عند البعض وإيراد ابن عبد الله عليه السلام
يرميان صيداً فأسا بهما أيهما أو على كل واحد منهما قال عليه ما جرت به عادة
ولا يظن على السند قبل إدريس بن عبد الله لصحة روايته عن ابن عبد الله بن عيينة
في الأمانة الذي هو عازب أو في المارئة المني ثم قال ولو كان في الحرم تضاعف القدا على ما يشا
ما لم يكن بد من الحج والدليل على الكفارة في الحرم المسك تمام وفي المحل في الحرم والتضاعف
على النامل ولعل النص يحسم في أصل هذه المسئلة يمكن كونها إجماعية ولو قال ولو أسلم الحرم
في المحل فذهب أخرجه عن كل شيء. ولو لم يحل من المسك خاصة كما لو أخضر وأخرج **قوله** ولو

أعلق تمام الحرم الخ لعل قبل تمام الحرم لوجوده في بعض الزوايا ويحتمل كونه كفارة عن كونه
في الحرم قبل العلم الفرق بين تمام الحرم وغيره في غير الحرم وكفارة بين تمام الحرم وغيره
لما روه في التهذيب عن علي بن جعفر عن الصحيح قال سألت الشيخ عن رجل أكل من تمام الحرم ويصا
في المحل فقال لا تصاد تمام الحرم حيث كان إذا علم أنه من تمام الحرم وكذا ما يدل وجوب الكفارة
لنصفه بينه ما بين تمام الحرم واليد الحيات فمن الزوايا يظهر ما أخرجه في صيد تمام الحرم في المحل
والحرم في المحل والحرم لأن المحل على الاستحباب وهو بعيد عن الحرم فالتخصيص فهو ولا ضرورة
الآن ليس الإجماع على عدم الفرق طبعاً ذلك لأنه لا يبيد الصيد على ما نقل في التهذيب
وظاهر أيضاً والمصنف في المتن قال سأل الشيخ عن صيد تمام الحرم حيث كان المحل والحرم وجوز
أن لا يبيد في المحل واستدل بصحبة علي بن جعفر المذكورة ولما تخصص المحل الظاهر في المحل
العالية فلا تقتصر به لوجود الطيرة في الزوايا ثم ألقى التفسير بالماله فلا يبيد ذلك ويخرج
الباب وسلم الكل فلا شيء عليه من الكفارة على الظاهر في وجوبها بغير الدلائل الظاهر الزوايا
والظاهر المراد مع الهلاك وعدم الفتح وعدم العلم بالسلا لا على تقدير الرأى وعدم القضا
لا شيء كأن تقدم وكذا في الدلالة والأساس في غير جارية وجوب الكفارة على تقدير جعل الهلاك
بعد الأصابة والاحتياط وهو العمل بظاهر ما يورده وجوب الشاة بغير تعيين تمام الحرم كسبي
وأما التقييد بالمحرم فوجوده في الدليل في الحكم المذكورة في المتن ولو ذكر حكم المحل أيضاً
كما في الزوايا لم يكن أولى ويعلم منه عدم التضاعف لو كان محرماً في الحرم ولكن ذكره في المتن
ويقتضيه بعض ما تقدم وأما آخره فظاهر من هذه المسئلة عدم وجوب الذكوة للحرم مع طوبى
كونها الحرم في الحرم وهي رواية عن جليلين بن خالدة الأحمدي عن أبي عبد الله عليه السلام رجل ألق
باب على غار فقال إن كان أعلق الباب بعد ما علم عليه شاة وإن كان أعلق الباب بعد ما علم
شاة وإن كان أعلق الباب قبل أن يحرم عليه شاة والقارة في الحرم لا شاة كونه محلاً للأحرار
فيه والأخلاق في كتابه بعد فظاهر ما عدم التضاعف فأفهم ورواية عن ابن جعفر بن يعقوب قال سألت
أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ألق باباً على غار من تمام الحرم وفراخ ويبيض فقال إن كان ألق
عليه قبل أن يحرم فإن عليه كل طيرة وما وكل فرخ نصف دم والبيض لكل بضة ربع دم
وإن كان ألق عليها بعد ما علم عليه كل طيرة شاة وكل فرخ حلال وإن لم يكن يحرم فندم
والبيض نصف دم ومن في الدلالة على عدم التضاعف مثل الأولى ويؤيد هذا الحكم

ما تقدم في الحام وفرخها وبسببها محملا وكنت في قوله بعض بصقة دم تامل بعد قوله
 وان لم يكن تحريكه فدم لان الطان في الحركه مثل الفخ منه غيره ودمهم كالتقدم والصفحة
 لم يضر فيه فرخ بعد قائل ولا يضر عدم صحتها لان الشراعيين في القول في قبوله لا يحدونه
 بعينهم ان الولايات وقوى الاحكام ورواية زياد واسطى اعدا بن سابور الفقه لثوبها
 بن سابور واسطى قيل هو وخوذة زكريا بن زكريا وحققوا في ثقات الخبير جميع قال سالت ابن الحسن
 عليه السلام عن قوم اغلقوا الباب على حمام من حمام الحرم فقال عليهم في كل طائر دم يشترى
 حمام الحرم ويحمل على كونهن محليين لما تقدم **قوله** ولو يفر حمام الحرم الى العمل المراد تغير الطير
 من الجو لخال الفل ويجوز ان لا يفر طائر او الرجوع الى المستقر من الحرم ولكنه سبب لان اصل حكم
 مخالف لاصل وليس دليل واضح قال في المنتهى في الاشياء فلا بأس بالقول في الاشياء نعم الله هذا
 الحكم ذكره على بن بابويه في رسالته ولما وجد حديثا في الاشياء في شرح قول شيخه
 نفس الحق وهو شيخه بان عليه حديثا غير مستند وليس بواضح **قوله** في قوله لا يفر الحمام
 دم واحد في جماعة او قدروا اذ يفر قصده وقوع الصيد في غير الحرم وعلى كل واحد واحد
 دم لو قصده ذلك صحته ابي ولاد الحماط الفقه على الظاهر فربما استندوا من اصحابنا الى
 بكه فاقول اننا لا نعظمه في بعض المنازل اردنا ان نخرج عليها الحماط كغيره من قرنها طيرا
 صافا مثل خاتمة وشبهها فاحترقت جناها فمقطعت في النار فانت فاعتقها ان ذلك يخلط على
 او عبد الله عليه السلام بكه فخرته رسالت فقال عليكم فداوا واحد من شاة وقشر تكون فيه جميعا
 لانه ان كان ستم تدا فيهم فيها الصيد فوقع الميت وكل واحد منكم دم شاة قال ابو ولاد كان ذلك
 من قبل ان يدخل الحرم **قوله** والذال الى قوله نعمنا صوبت اوصافا بعد عطفه عليه نعمنا فيها
 واتا ذال نعمنا الدال والكفارة عليه مع التلفيد لانه تموت لغير قدره بها او شل صحته
 بنحوه عن ابي عبد الله عليه السلام قال الحرم لا يلهي على الصيد فان دل عليه فقتل بماله لعدا
 وما قصته ولا تشيير اليه فيقول من يملكه فان فيه فدا من تعدد واتا ذال نعمنا ان الغنص
 وكفارة لعدا الاجماع المعنوم في المنتهى حيث من انقل الخلاف عن العامة قال المصنف في المنتهى لو
 خلاص صيد من سبع وشبكه وانفذ لخصه من رجل خطا او نحو فختلف بذلك في الجمل
 القول لنا عموم الادلة الواردة في وجوب الحيوان الاجماع في حفظه والعموم لا يظهر دلالة
 والاصل دليل قوي وظان فعلة لسان وشتر ومع ولا سبيل على الحسنيين واتا ذال نعمنا

كان مال الغير يحد لكما يجب حصة فثبت زمانية الحلة في الظاهر عدم التضاعف الرواية
المقدمة فان ظاهرها على الحرم مطلقا سواء كان في الحرم والمحل فامل وهذا من عدم
شيء على المحل فيه ولا يلزم التسوية بين المحل والحرم فيه **قوله** ولو اضطرر المرء الى
لورى صيدا فاضطر به ذلك الصيد فخرج على صيد اخر فمات ما بينهما الذي جميعا لانه سبب
لانها في الاول بالشرع والثاني بغيره وليس بالشرع في الاول فامل **قوله** والمحل في الحرم الخ
يعني اذ جعل المحل في الحرم على صيد محرم لم يثبت ما جاز على الحرم في المحل في هذا معنى جازي
وذلك قد يكون في جميع ما يلزم المحل والحرم على الحرم في الحرم ويدل على وجوب القيمة
درهم على المحل في الحرم لقتل الحمام والصفحة في الفرج والرعي في البيض **قوله** الاصحاب وبعض الروايات
وقد قلنا والروايات في وجوب القيمة والعنا لقتل حمام الحرم كثيرة وقد مر بعضها في محقق
حفظ في الحاشية ودرهم الخ المحل في الحرم ورواية ابن الفضل عليه قيمتها وهو درهم وثلث
صغيرة عبد الرحمن بن جعفر بن مسدد وليس بقدر شئ بينهما وكذا روايت بن مسعود في المحل وغيره من الروايات
واما وجوب القيمة عليه مطلقا لجميع الاسباب التي يجب بها الكفارة على الحرم فلا يعلم من الروايات
الا ان يقال بالاجماع وعدم القابل بالثبوت وكذا قد مر بعض الاخبار الفاتحة على التضاعف مع البحث
في كفايته وظهور ان الاصحاب في ذلك وان اجماعهم عندهم ويدل عليه ايضا رواية ابو بصير عن
ابو عبد الله عليه السلام قال ما انت عن محرم قتل حمام من حمام الحرم خارجا من الحرم فقال عليه السلام
قلت فان قتلها في جوف الحرم قال عليه السلام قيمته الحمام قلت فان قتلها في الحرم وهو حلال قال عليه
سنة ابراهيم بن عيسى قلت فقتل حمام من حمام الحرم وهو حلال قال عليه السلام لا يلزم الاضحية
على الاخص من الطعم عدم محتمل السند فامل وما في رواية موصولة من حمام عن ابي عبد الله عليه السلام
فان احبته وانت حلال في الحرم فليلك قيمة واحدة وان احببت وانت حرام في الحرم فليلك القيمة
وان احببت وانت حرام في الحرم فليلك القدر المضاعف اظاهرا فامل في كل صيد وكل اصابت
وان كان القتل محتملا ولكن سنده غير واضح لوجود ابراهيم بن ابي عمال قال في الخلاصة وافق
لا اعتمد على روايته ولكن قال النجاشي ان ثبت لقول الواقفة فالخبر موثق مؤيد بنين مع تنوي
الاصحاب في موهنة حسن الجلي عن ابو عبد الله عليه السلام قال ان قتل الحرم حرام في الحرم فليلك
شاة وثلث الحامة درهم او شبهه بتصدق به او طعم حرام مكره فان قتلها في الحرم وليس بمحرم
فليلكها بدل لانها ايضا على النقص وان كان سندها جيدا ففيها دلالة على اعطام حمام الحرم

عمير عن بعض اصحابنا اذا اصاب المحرم الصيد فظن عليه ابدى في كل ما اصاب الكفارة واذا اصاب
 شتمدا فان عليه الكفارة فان عاد فاصاب ثانيا شتمدا فليس عليه الكفارة وهو من قال الله عز وجل
 ومن عاد فليكن الله منه والظن ان استناده هو الى ابن ابي عمير المتقدم من حسن وانعنه عما
 لما سبقه ولما في التذنب والاستصحاب والاصل في رد الابرار عن طعن في المتقدمين مطلقا
 ولو كانت تحمل عليها فانها دالتان على ايضا وهي قوله تعالى ولا تشكروا الله عبادا لم ينزل
 فقله منكم شتمدا فخر استلما قتل من الشتم الى قوله ومن عاد فليكن الله منه والله عز وجل
 فانما يحل ان يكون قوله ومن عاد على من قتل من قتل فيكون العباد ككفره فانما استقامت
 الله عز وجل في الشتم في نفسه وهذا محتمل فيريد من سوق الآية في رد ما هو من قبل في العقبة
 عن الضائق اليه السلام فان عاقل قتل شيئا اخر شتمدا فليس عليه جزاء وهو من يقتل الله
 والقيمة الاخيرة وهو قول الله عز وجل عني الله عاقل ومن عاد فليكن الله منه وانما
 الصيد ثم عاد خطا فظن عليه كما عاد كفارة وجزم الصدوق بانعنه على السلام مع ضمان محتمل
 فيه يدل على محتمل فكان المتقدم محتمل بالاصل وبالجمع بين الاولين اذ يبعد جمع اخرين
 في الشتم بان المراد ليس على العباد انما ثانيا الكفارة فقط بل جميع الانتقام وهو بعيد
 كما نرى في قوله ايضا حيث قال وهذا الاول وان لم يكن الجمع اولى وقد عرفت ان
 جمعا اولى بل تعين ويمكن حمل على الاستصحاب ايضا في قوله كذا يبعد ايضا فاقبل قوله
 ولا يفيض الصيد تلك المحرم بوجه قد عرفت انما يمكن ان يستفاد ذلك منه اذ قد عرفت ان يخرج
 ما كان ملكا من ملكه اذ كان معه فالذي لم يكن ملكه فله من ملكه لا بطريق الاول فلا
 يملكه شيئا ولا يبيع ويحرم ايضا اذ كان في الحرم لم يكن ملكا لاحد من بيعه او يهبه
 اذ الظن ان من في الحرم لا يملكه ايضا بالاختلاف وغيره لما ورد في الحديث معوية بن عمار قال
 سالنا ابا عبد الله عليه السلام عن طائر اهل داخل الحرم حافظا لا يخرج الله تعالى يقول ومن
 دخله كان امنا ورواية الحكم بن عتيبة الضيف قال سالنا ابا عبد الله عليه السلام ما تقول في رجل
 اهدى حمام اهل وهو في الحرم من غير الحرم فقال ان كان مستويا فليس سبيلا وان كان
 غريزا لكانت ارضى الى استوى ريشه خلت سبيلا وما في رواية تركب الصيغ الاجرة
 عنه عليه السلام في الطائر المقصود من المشتري ما دخل الحرم استودعه رجلا من اهل مكة
 سلا او امرأة فاذا استوفى ريشه خلو سبيلا نعم قد عرفت ان تركب معه بل يكون شتمدا وما

فحكم ايضا بان يكون في يد ويكفي خارج الحرم لم يخرج عن ملكه لم يبعه وبعبته صرح بذلك
 في المتن فيقول ايضا فله صرح في يجوز ان يكون ثم الصيد بعد ان تركب صاده الحرم في ملكه
 بعد الاحلال والادارة على من يترى ان اكله من الحرم معه ثم الصيد فزاده هل يجوز ان يكون
 معه ولا ياكله ويذبحه وهو محرم فاذا اكل كله فقال نعم اذا تركب صاده يعني حال اخر
 وفيستفاد من كلامه انه لو اشترى مثلا ويحل الحرم حال اخر خارج الحرم صيده لم يملكه ايضا
 ذلك محتمل لكن ما يدل على عدم ان اكله كذا في منزله **قوله** ويجوز للصطر الاكل في اي لا يخرج
 بل يجب الاكل من الصيد المحرم على الحرم اذا اضطر اليه ويجب ذبحه بنفسه اذا لم يذبح له
 عليه في الحل والحرم وذلك واضح بالعقل والنقل مع الاقتصاد على قصد دفع الاضطرار
 ولما افاد في كذا من خوف من عموم من قتل الصيد مثل الايتام والحيوان ومن اكل الصيد في
 من غير امتثال الاضطرار مع دخوله فيه ومع قتله بنفسه واكثر محتمل الفداء مع القيمة ما اكل في
 محل وقدم البحث عنه ولذا كانت من يجوز الاكل من صيده ايضا وجوب الفداء كما في دفع الادب من
 الراس والحق والبر والحر واليسر والتفليل مع الفداء المتقدم في الاحكام اذا اضطر الى اكل الميتة
 الصيد اكل الصيد ويقتضي ان يكون من ما اكل من قلة وليس اختيارا اكل الصيد ويقتضي ان لا ياكل
 من ما اكل من قلة ولا ياكل اختيارا اكل الصيد على الميتة وان لم يكن قادرا على الفداء بالقتل
 للتصريح في الخبر في تعييد الله على الظاهر لان يراعي عدم اليأس من حصول الفداء بالكلية
 ولو في امله فيما بعد فاقبل **قوله** وفداء الملوكة لصاحبه الخظ الاقتصاد على الفداء بالقتل
 واختاره المتن في وجوب القيمة للمالك والفداء لله تعالى الصوم اذ لا يجوز الله مثل قوله تعالى
 ومن قتل منكم الى قوله هذا بالغ الكعبة ولا يمكن جعلها على كونها ملكا وهو خطأ وعسى
 اذ لضعف من التفت الى الغير بوجوب القيمة له وهو ايضا ظاهر لا بد من الفرق بين الحرم
 غيره في مال الغير للقتل مال الغير فله حرة الاجرام ويمكن تخصيص الاول بما اذا لم يكن
 مالا للغير بل محلا على الغالب فان الغالبية الصيد ليس بملك الغير البتة البراري والاصل بركة
 الذبح في تحقيق ثغرها والفرق قد يكون بزيادة الجمع العلم والعمد ليس بالذبح في غير ملكه
 الوجه انظر الله رحمه الله تعالى واذا اكل الفداء وهو اعلم من القيمة وادم ولكن يجب تخصيص
 الاول اكثر في الظاهر من غير تخصيص فالاصل لا يصلح ذلك وكذا كونه الغالبية للقتل
 فاما تصديق فدا غير الملوكة فيمكن ان يرد جواز التصديق بقيته مطاعا سواء كان كفارة

حرام الحرم وغيره ان يراى تصدقه لعلنه اذا كان من حرام الحرم والصدق للمساكين اذا كان
غيره واذا كان من مساكين او غيره فالظاهر يخرج ويصدق للمساكين ككونه المتبادر من الحديث
ذلك كما قيل وكذلك من الدم وانما دليل الحكم قدوة ما يدل عليه مثل واذا من فضيل عن الحسن
قال السائفة عن رجل قيل هل حرام من حرام الحرم وهو غير حرام قال عليه فبما هو حرام تصدق
برأيه ترى طعنا لما يحل الحرم ودواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت
يقول في حرام مكة الاهل غير حرام الحرم من في حرمه طهر وهو غير حرام فليصدق فان كان
معه اشفاة عن كل طهر ودواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل ادى
اليحرام اهل عن يمينه حرم الحرم قال ان اصاب منه شيئا فليصدق كما يجزى من نفسه ودواية
خالد بن عثمان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل اصاب طيرين واحده من حرام الحرم الاخرين
حرام الحرم قال لا يشترى بقيمة الذي من حرام الحرم فطهر حرام الحرم ويصدق بمجرى الاخر
قوله ويدخل الحاج ما بين رضى والمعتمري كهذا عيان الاكثر وبعضهم يقول بذكر الموضع
المعروف بالحرم ودواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل قال قال ابو
عبد الله عليه السلام من وجب عليه قدامه ما يصير ما كان حاجا غير حرام الذي عليه من
ان كان معتمرا يخرج بمكة بالاكعبة اعم من خروج وانما ايضا ليست بشرط بل ايضا على ما
سيعلم ويدل على عدم وجوب التحريم وان كان الحرم وطريقه ودواية عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال
اذا اصاب حيدا يجب عليه حدى فليخرجه ان كان في الحج عنى حيث يخرج الناس وان كان عن
غيره بمكة وان شاء ترك الى ان يقدم فليشترى بغيره عنى عنى عنى عنى عنى عنى عنى عنى عنى عنى
وان شاء الحج خصه لغيره الفدا المكة او من كان من حرام الحرم ان الصديقان الافضل
ان يقدم من حيث اصابه في كل سنة لا يستدل عليه يصححه بموتين عمار قال يفتى الحرم
فدا الصديقين حيث صاروا لظنهم الامام عليه السلام لما قيل عليه ايضا يصححه بموتين
الثقة في كفارة قتل النصارى عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اصاب الحرم الصيد ولو لم يجد
ما يقتل فموضع الذي اصاب فيه قوم جزا الحديث وايضا يمكن قتلها بمائة رواية
عبد الله المتقنة عن ابي عبد الله عليه السلام فليصدق كما ينبغي عنه فافهم ثم قال فدون
ادان يخرج عنى يخرج عنى كان شاة او كذا بكرة ثم نقل واذا سبق بغيره قال قال في المنه
الصحيح كذا يريد اليمين ان فيه عبد الرحمن المشترك وفعله للمراوكة ويعلم انه الثقة

فما ان عباد البصري جاء الى ابي عبد الله عليه السلام وقد دخل كدبيرة مقبولة واحد من
فامر به فخره فمنازل بكرة فقال ليعادى بخرى لهدى فتمن ذلك وتركت ان يخرج منها الكعبة وات
رجل يؤخذ منك قال لا تقبل ان يقول الله صلى الله عليه واله في بئر في الزواجر اناس
فيمن انهم وكان ذلك موسعا عليهم فكذلك هو موسع على من يخرج ادى بكرة في منزله اذا كان
وشد ولا تها على المظنامل او لم يعلم بخر الكفارة باى موضع او اذن من مكة نعم الظاهر ان بعض
ما تقدم ومن صحيحه تصويرين حان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن كفارة العرس المفردة
ابن كون فقال بكرة لان شاء صلحها ان يخرى الحصى ويجعلها بمكة احب الى وافضل وهذه
صير في فضيلة عن كفارة العرس بمكة وجوازها عنى فاذى يظهر ان يجوز في مكان الاصابة
مطلقا واذا كان في الحج يجوز الثاني الحصى ولا يجوز عنه واذا كان في العرس يجوز فيه ايضا
وفي كذا افضل فمن قبل قوله تعالى هذا بالغ الكعبة على الفضيلة وان يولد بها ما يبع بمكة
فكون الحج عنى والعرس وهذه في كفارة الصيد انا غير حلال الا فضيلة في مكان الزكاة
للسنة الى الخيرات ولا يمنع عنه مانع من اللوات وغيره والاحتمال القوي بكونه كرام
الفضل ان الكفارة خودية وقد علم سابق انما غير فوترته الحمله والاصل ويبدو بغير دليل
خلافه قال هذا قال الشيخ في التهذيب بعد صحيحه وتصور المنقذ هذا الخبر فخصه بما يجب من
الكفارة في غير الصيد فانه لا يخرج بكرة واستدل على ذلك بمرسله احمد بن محمد عن بعض رجاله عن
ابي عبد الله عليه السلام قال من وجب عليه حدى اخر اذ قال في حرمه حيث شاء لان فدا الصيد
فان الله تعالى يقول هذا بالغ الكعبة ولا يخرج منا فانا لما تقدم من كلامه على ان الرواية
يمكن حملها على الفضيلة مع ان صاحبها وان كان الظاهر من ذلك ان يخرى حصى في قوة السنن من عدل
عندهم لكن ضعيف لا يجوز من ياد وهو ضعيف ضعيف في عدة مواضع يقال **قوله**
وصلا الحرم يرد بئر شاة عنى ان كسر جميع طولها عرض بئر بئر ثمانية فاسخ لان طول بئر
وعرض بئر اذ طول اكثر من عرض ذلك المشهور والظاهر للاختلاف فيه بين المسلمين وهو
عمد وبعلة شاة فذاك وقد نقل في بحث القبلة من الروايات ما يدل عليه وقال في المنه
رواه الشيخ في الموثق عن زرارة قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لعمر الله حرمه
بريدان تحت لخله وبعيد شجرة الا اذ خروضا وطير الخ وقد مر **قوله** ويكره ما يور
الحرم لعل لادوه كرامه الرمي للصيد الذي يقصد دخول الحرم من خارج الحرم ودليله

مرسلها من ابيهم التي ينزل سدا لعل عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال كره ان
يرعى الصيد وهو يوم الحرم والظاهر ان قتل يذلل لا كفاية عليه الاتصال والبالغة وما في روا
عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يرمى الصيد وهو يوم الحرم فيصيبه
الصيد فيجاء به حتى يعطى الحرم فيقول قاتل ابي عبد الله عليه السلام في الحديث ولا يضر الضعيف
او الحسن المحض للمفهوم فيمكن حمل رواية بن عقبة بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت
عن رجل قضى حجة قبل ان يخرج من الحرم فاستقبله صديق لمن الحرم والصيد حتى
نحو الحرم فراه فقتله عليه في ذلك قال يعقوب بن علي الاستحباب وعلى كون الرأفة
الحرم فافهم **قال** ولو روى في الحل الحرام او روى في الحل في الصيد في الحرم فقتله
بما تقدم لعل ليله ان صدق عليه قتل الصيد الحرم فان قتل الصيد الحرم انما هو يوم
لحرم الحرم ويكون ولست وان كان القابل في الحل ويؤيد رواية سمع عن ابي عبد الله عليه السلام في
رجل من الحرم وهو صيد فاحرام الحرم فقتله قال عليه السلام لان الاكرامات الصيد
من ايامنا الحرم ولا يضر عدم التصريح بتوثيق مسموعين بن ابي سروق لما تقدم وكذا الكلام
في ضمان ما بعثته الحرم او على شجرة فيه فزعموا خارج الحرم او بالعمس ويدل عليه صحة
بن عمار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن شجرة اصلها ثابت في الحرم وفروعها في الحل فقال
حرم فروعها لمكان اصلها قال قلت فان اصلها في الحل وفروعها في الحرم قال حرم اصلها لمكان
قال فمن نفى ريشه الخ قد روى ليل التصديق بالبدل التي تنفذ ريشة عن حمام الحرم
وهو رواية ابراهيم بن عيون قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل نفى ريشة حمامين حمام
الحرم قال يتصدق بصدقة على مسكين ويعطى بالبدل التي تنفذها فان قتلها يصح على
ابراهيم واشترى الشان سكان مع ان الظاهر ان عبد الله الشفة لتأييدها بنهول من عدم جواز القتر
حمام الحرم وبما عاها ولا يمد كون التصديق بالبدل في عدم صحته او روى عدم ظهور
العلم والظاهر ان قوله فان علمه للتصدق لا يكون التصديق بالبدل الا ان الاول قائم فاعلم
والاشياط واضح وقد روى ايضا دليل عدم جواز اخراج الصيد من الحرم والضمان معه اذا تلف
وانه لو كان مقصودا يحفظ حتى يتسوى ولو كان ساقا يستودعته مسلم يصلح من اصل
مكتوب حتى يستوى تحمله بسبيل وظاهر الرواية عدم اشتراط العداية في المستودع والاشواط
فلا معنى واكره الصريح قال في جميعنا اشتريا طيرا فقتلناه وادخلناه الحرم فغاب

٢٤٣

ذلك علينا اصحابنا اهل مكة فاسئل كذا الى ابي عبد الله عليه السلام قال استودعته رجل من اهل
مكة سلا واما في الاستودع في ريشة خلو اسبيل **قال** من جامع زوجته ولسته قبل او روى
الخ هذا شروع في كفارة غير الصيد ليل وجوب الحج من قابل وانما روى البذر على الحرم الذي
وعلى اهلها امر اية كانت او سقطت ولسته محرمة او لم تكن لكان او روى اعداء او عالمنا هذا
قول وخوف المشرك كما على الموطوءة الحرم هو الاجماع المدعي في المنهي لان في الروي نقل الشيخ
المتردد في وجوب الحج من قابل مع نقله في الموطوءة ونقله في الدرر عن المفيد والسيد
وصلاد والجلي عدم وجوب الدين من الموقوفين وتدل عليه الروايات ايضا في الجمل من سئل عن
بن عمار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن محرقة على اهل فقال ان كان جاهلا فليس عليه شيء
وان لم يكن جاهلا فان عليه ان يسوق بدنه ويقر فيهما حتى يقضي الناسك ويصعد الى المكان
الذي اصليا فيه اصابا وعليها الحج من قابل وقد روى ايل على عدم الشيء على الناسك لا في الصيد
وروى في العقيق عن الصادق عليه السلام قال وان كان ناسيا او جاهلا فلا شيء عليك كنت
عن ابي بصير عن الصادق عليه السلام قال فان في الحرم اهل ناسيا او ناسيا فلا شيء عليك
في شهر رمضان وهو ابريد ليل ايضا روى الخطاط النسيان وغير ذلك ولعل الخلاف ايضا
عندنا فيه وروى جميل بن دراج قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن محرقة على اهل قال عليه السلام
قال فقال اذا روى قال سالت عن الذي سالت عنه فقال عليه السلام قلت عليه شيء فزعموا فان
من قابل قال في المنهي في صحته وليس نظام من لوجود ابي الحسن المحض وهو مجهول وصحة
روى عن ابي عبد الله عليه السلام في الحرم يقع على اهل قال ان قضى اليها فليس عليه شيء والحج قابل
فان لم يكن قضى عليها فليس عليه شيء وليس عليه الحج من قابل ان المراد بالاحضا هنا الدينون وهذا
تدل على سقوط الحج من قابل ولو روى مع الاجماع وصحة معوية بن عمار قال سالت ابا عبد الله
عن رجل وقع على اهل فجدد في الفرج قال عليه السلام بدنه وليس عليه الحج من قابل وان كانت المرأة
على اهل فاجل فليس عليه شيء وان استكرهها فليس عليه شيء وعليها الحج من قابل وان خالف في
التهذيب وهذا يدل على الوجوب على المروعة مع المطاوعة وتكفارتها لرجل على تقدير عدمها
وعدم شيء عليها فليس عليه شيء والحج من قابل على تقدير المطاوعة لان الاكراه مسقط لعقلا
وقولا وقد مر ما يدل عليه وسبغ ايضا وظاهر الاصل في المرأة مطلقا ولا يروى الوقوع والاحضا
يشمل القبول والدين وصحة معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا وقع الرجل بامرأة دون

المرد لغة وقبل ان ياقى مرده لغة فعليه الحج من قابل واستدل بعمومها على سقوط الحج من قابل كان
بعد المرد لغته ويمكن ان يستدل بالاصل ايضا وبالإجماع المدعى في المنتهى وبالأخبار الاتية
الدالة على وجوب البدن فقط على الواطئ بعد المرد في الجملة والأخبار الدالة على ادرار الحج وقتا
بالموقفين وقد تنقيد هذه الأخبار الدالة على وجوب الحج من قابل اذا كان الواطئ قبلها فتأمل في حصة
زرارة قال سالت عن عمره عشي امراة وهي محرمة فقال جاهدنا وعليه ما علينا قلت اجبت عن الوجوه
جميعا قال كانا جاهدنا واستغفروا وما مضى بينهما وليس عليهما شيء وان كانا عليهما فخرجنا
من المكان الذي جاهدنا فيه وعليهما بدنه وعليهما الحج من قابل فاذا لمسا المكان الذي جاهدنا فيه
فرق بينهما حتى يقضيا نساهما ويرجعا الى المكان الذي اصابا فيههما احدا قلت فالحج
لها قال الاولى التي اصابا فيها المحدثا والاخرى عقوبة يمكن ان يراد بها الجهل بالجاهل وقت الفصل
فيلزم مع شي مع الشيان فافهم وحمل على الاستغفار مع الجهل لا تستمر بقصص في العلم
والشكر وتدل ايضا على كون الحج الاول هو الحج الاسلام وحصول اشتغال الامر بالحج الذي شرع
فيه ولا يقصد ذلك وان وقع فيه بعض البعض فيؤيده وجوب الاتمام للمؤثر في الزيادة
والأخبار فان الظاهر هو الاتمام ما شرع فيه فيكون بالاحتمار بمصدا ولان المحدث
للجزء ولا شك في وجود الامر الاول والشرع بسببه ووقع بعضهما ليقتصد الاول والا
بقاء الامر الاول بالاول وليقارن الحرام بالحج ولهذا يلزم ما يلزم المحرم والاصل عدم الاتفاق
وعدم حصول المفسد وعدم الخروج مما كان ولا يدل على ذلك وجوب الحج من قابل لاحتمال كونه
كفارة وعقوبة مثل وجوب البدن ولهذا كان ما يدل على فساد الحج في دليل المسئلة فالخير
لوضع ذلك يستحق الاجر فلا ينبغي الجواب قلت عليه للشرع مع لزوم الحج الحرج والضيقة للتأني
ولا يشترط كونه معينة فيبطل الاجارة ولم يرض المستلزم الحج الاجبي في غير الاجرة ولان لفظ
ان الثانية عقوبة في فساد المذوبة لبعده صير رتبه بالقضاء واجبا في عام قابل فيكون
في الواجبة كذلك فتأمل فتقول المص في المنتهى ان الحج الاسلام هو الثاني والاول هو العقوبة
لانها فاسدة فلا يخرج بها عن عدم التكليف وجوب المضي فيها لا يجب ان يكون هي
الحجة للمؤثر بها على التام لا في المراتب لانها لا تنكح كونها فاسدة وما وقع في الروايات التي تدل
هذه المسئلة كونه كلام بعض الاصحاب ليس بحجة على تقديره فان ارادوا الفساد كونها باطلة
في نظر الشارع وعدم قبولها عنده وغير سقط لاد الواقف فذلك غير مسلم بخوارا واليقض

علم

٢٤٧

والجدة

في الجدة فصار امره بوقض الثواب للعقد بها ويؤيده الامر بالاتمام وبقاء الاحرام الاول فان قيل
بذلك للمعنى فيؤيد اتمامه بل يقع جميع ما فعل القوا محضاً ويكون كان لم يكن في وجوب الاستسقاء
مع بقاء الوقت والقضاء بعده بامره يدل على الاصح الصلوة الباطلة وغيرها ولا يقاس بها
بالصوم الفاسد لوجود الدليل فيه مع انه سابق للصوم في الفاسد بخلاف الحج هنا فان لفظ
عدم الخلاف في بقاءه وكذا قوله في الرواية وان كانه حسنة لكن زرارة لم يسندها الى امامها
كونا المستلزم غير امام وهو وان كان بعيدا ولكن البعد لا يمنع بطريق الاحتياط فيمنع الاحتياط
اذا شك في ان مثل زرارة لم يسندها الى مثل هذه المسئلة ويقبلها عن غير الامام وكذا الركب
في الكتب وبهذا استدلال المعلى عدم ارسال الاخبار الكثيرة والجهل باستدلال هذه الحسنة
عليها اشكل عليهم من غير هذا الحكم الخاص فانه قد سلم بعد ما قد يعرف ان الظهور يكفي في
تطرق الاحتمال والمطاهو الظن ولعله اعتقد كونه ما ذكره مفيد العلم بكون الاول فاسد
وكون الواجبه هي الثانية فقال يكفي تطرق الاحتمال والحج يعمل الحسنة فقط في غير دليل
بل يتم هذا ما تعلم ان ظاهر هذه وجوب التفريق بينهما من المكان الذي اصابا فيه في اتمام
الحج والحج من قابل ولكن ظاهر ما كتبها اشتراط كونها في القضا الحين اصولها الى المكان الذي
لقوله من المكان الذي اصابا فيه في قوله ويرجعا الى المكان الذي اصابا فيه وقال ابن بابويه
في رسالته في الزيادة ما يفيد اشتراطه بكون الحج على ذلك الطريق واستحسنه المص في المنتهى
لتأني في الدرر فتأمل الذي يظهر انه يكفي في الخلل ورفع المانع عن مباشر الشان
بعد وجوب المارة الى مكان الخطية وان كانا قد احلوا محل هذه دليلا فكانه للاستسقاء فتأمل
ويدل عليه كونه بمعنى وجود ثالث يمنع الجماعة بحضوره على الخطية بمعنى من عمار بن ابي
عبد الله عليه السلام في الحرير فيقول على اهل القريتين بينهما ولا يجتمعان في خطية لان يكون معها
غير حتى يبلغ الهدى بمحله وان بلغ الهدى بمحله يتبع عن الخلل لا بدج الهدى يكون محله في الجملة
فتأمره ان هذه الخلل كلف وجبة تامل بقاء تحرير النساء ويدل عليه ايضا امره بعبادة ابن
عثنان الى ابن جعفر وابنه عبد الله عليه السلام قال الحمد اذ وقع على اهله فيفرق بينهما يعني ذلك
لا يخلو وان يكون متهما للشدة مع كونه بغيره بان قد يكون التفسير من عند نفسه على
فهمه كما هو الظاهر من قوله يعني ويدل على كون التفسير على النساء على غيره من الاحكام المتقدمة
رواية علي بن ابي حمزة قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن رجل محرر واقع اهله قال فقد عظمها

علم

فقد قيل في الاستكراهية ان لا يتركها ما قلنا فحق فيهما قال ان كان استكراهها ضليلا بغير ان كان
 ليكن استكراهها ضليلا بغير ان كان استكراهها ضليلا بغير ان كان استكراهها ضليلا بغير ان كان
 مكره عليها الحج من قابل لا بد منه قال قلت فاذا انتهي الى مكة في امر ان كان استكراهها ضليلا بغير ان كان
 كما هو فاذا انتهي الى المكان الذي كان استكراهها ضليلا بغير ان كان استكراهها ضليلا بغير ان كان
 ان كان في قولنا للضلع علم صحته السنن فيهما ايضا شئ فانهم قالوا انه التبريد والكلية
 وهذه وفي رواية اخرى ان لو قيل ان ضليلا بغير ان كان استكراهها ضليلا بغير ان كان
 ومع ذلك قلنا في المتن من الشيخ من وجب عليه بدنه في اضرار الحج فلم يجد على بدنه بغير ان كان
 فبمع شيا فان لم يجد فحقمة البدن راح او ثمنها اطعم ما يتصدق به فان لم يجد صام عن كل بد
 يوم او استدل الشيخ على ان شئ في القابل لعدم الترتيب باجماع الفقهاء واما ما عبط بقية الاجتيا
 قال الصديق في الفقيه من وجب عليه بدنه في كفارة ولم يجد فعليه سبع شيا فان لم يجد
 صام ثمانية عشر يوما بكرة وبزيلة واختلافه في ذلك كفارة الفاسد ووجد الحج مشكلا في كل
 الصدوق في كفارة الفاسد يمكن فلا يخلفه في كفارة او يتركها او يتركها او يتركها او يتركها
 فاقبل وقد فهم ان عدم وجوب البدن بغير ان كان الحج من قابل اذا وقع دون الفرج او لم ير في كل شئ
 بالتفصيل بين الاثنين والظالم اشتراط حصول المنى فيما وجب الحج لما تقدم وفيما يجب
 البدن فقط ما تقدم وما سبق من وجوبها للتفصيل في غيره وكذا ان يتم وجوبها فقط للدخول بعد الشهر
 فانهم قد اخرجوا وكذا الحق بغير الفلاح وانما الى الاصل لا يخفى عن شكل العلم بظهور العلم بالعليه و
 وجوبها في الفرج الذي شرط في عبود المواضع ولا اجماع ولا دليل بخصوصه فيما غير اليوم فمنا
 واعلم ان لا بد من قيد الاختيار ايضا لا ان تركه للظهور ويكون من العلم بالعلم والحق
 قبل المشرع قبل الحج وانما الحج من قابل من كراهه ايضا ويكره اجراؤه في العسرة المتعصها ايضا
 على وجه وان الاول خلاف العلم هناك اقلناه ولما جازها من حيث ان الحق في غير ما يجب
 الاحكام المذكورة وذكر تفصيلها فيما بعد فاقبل وان لا فرق بين الاحرام بالحج والوجوب والتبريد
 لعدم الازم وبصير ووجهها بالشرع وكذا العسرة **قول** وفي الاستسقاء الحج دليل وجوب
 البدن في الاستسقاء هو اجماع النقول في المتن في تناقض الحج بدو الحج من قابل في اجماع
 ضيق الخلاف واستدلنا بالوجوب بحسنه حتى بن عمار عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت ما تقول في
 محرم عتب بذكره فامس قال ارى عليه مثل من في اهل وهو محرم بدنه الحج من قابل ومنه سند

الخ

548

ابراهيم بن ماسم فيه صرح بنو ثقف وفي الحق قوله انه لا يتركها وكذا بغيره وقال المصنف
 الاول عندنا في توقفه فيما يفر به ولهذا توقفنا في الحكم في المتن في غير بلدان ايضا كما لا يخفى
 ابن ادرين المقلد لعدم الفساد بان الاصل هو الصحة وجماعة الذين خرج عن ذلك في وجوب البدن
 بالاجماع وبما لا يخفى في حقته وبغيره عدم خلوصه ليل المصنف عن شئ وبما لا يخفى فان الوقت
 غير الكون وان كان فيمن من الشبهة وليس يصح في الوجوب فان ادى عن كونها على حق
 الاستسقاء بالوجوب والمثل ليس يصح فيه ولا ساحة في قوله مثل من في قابل وعلم
 وجوب الحج من قابل في اجماع الاجنبية دون الفرج في صحة عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت ابا
 الحسن عليه السلام عن المحرم عتب باهل وهو محرم حتى في من جماع افعاله في شهر رمضان
 ما زاد عليه ما جاز الكفار مثل ما على الذي جامع وبتد الشيخ القابل الاول قال في المتن
 قال الشيخ رحمه الله في الاستسقاء عقيبه في الرواية اى اى الحق في هذا الخبر لا في ما ورد
 ان من وفى فمادونا الفرج لم يكن سوى البدن لا لا يمنع ان يكون محرم عتب بذكره اغلظ
 من محرم ان اهل فمادونا الفرج لا تترك محظور الاستسقاء على وجه من الوجه من اى
 اهل لم يترك محظور الا من عتب في وقت لم يشع رقيه بالحد في ذلك قال ويمكن ان يكون
 هذا الخبر محمولا على ضرب من التغليب وشدة الاستسقاء حتى ان يكون ذلك واجبا وهذا
 الكلام لا يخفى بل على رد في ذلك فمخبر في ذلك من المتوقفين وانما تعلم ان الوجبة الاولى لم
 يتم في اجماع دون الفرج في الاجنبية والظاهر انهم لم يوجبوا الفساد على تقدير اجماعهم بالبدن
 والحج من قابل في غيرها ايضا انما احاطوا بالاهل فليس الوجبة الثانية ولا الاصل دليل قوي في الحج عنه
 بمثل الرواية المنقولة في هذا الحكم الثاني مشكل فاقبل والظان مراده ومنه الاستسقاء قبل الشهر
 بقرينة ما قبله وكون حكمه من جملة ما علم فلم يعلم حكم ما بعده والاصل وعدم ظهور اجماع في
 انقيصا لعدم **قول** ولو جامع لم يترك محرم حتى في حرة اذا نزل عدم لزوم شئ عليها على تقدير
 احرامها بغيره فلهذا لم يتركها لعدم انعقاد احرامها بغيره في سببها وكذا قيل في احرام الزوجة في غيرها
 ان دفعها وكذا الولد وان كان الولد ايضا شرط الاحرام لولده لا غير فلهذا لم يتركها
 المذكورة في المتن فيمن عتب بن عمار قال قلت لابي الحسن وسعي على اهل عتب عن من عتب
 محل وقوعه على استعرة قال وسرا او عسرا قلت اجنبى عنها قال هو امها بالاحرام او لم يرها
 واحرم من قبل نفسها قلت اجنبى عنها قال ان كان من سرها وكان لها بد لا ينفى له وكان هو الذي

أمرها بالاحرام كانه عليه بدنه وان شاء بقرة وان شاء شاة وان لو كان احدا بالاحرام فلا شيء عليه
 مولا كان او عسرا كان امرها ومن عسر عليه بدنه شاة او صيام ولعل المراد مع العلم حين
 الاعصار ايضا صحت بقرة ما تقدم وكذا عدم شيء مع الجهل بمجمل كون المراد بالاصبا
 ثلثة ايام لما تقدم من يدل شاة ثلاث ايام ويجوز الاكفاب يوم واحد بالصدق والمصل وثوب
 الاول ما ينبغي كقارة الحلق من تقصير الصيام بشاة ايام بالنقص والاجماع على ادعاه
 في المتن في قتلها والسند في الصحيح منه الصحيح ما تقدم الا ان الظاهر خلافه في الحكم
 وانظر انما يصح للباس به وان قيل فيه ما قيل فلا لا كفارة وانه في هذا الحكم مع علم
 ان لا يدل على عدم الشيء بعد الاحرام واللبس به صحته في غير ما سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل
 اصابه من ان يخرجه من الوقت فلهست ولم يكن احرم فنهى ابا عبد الله عن ان يقول ما يقتضيه
 ثم خبره ولا شيء عليه اذ قال الشيخ يجوز له ان يخرجه من ان يكون له بدنه شاة لان الاحرام لم يكرهه
 فلا يلزم الكفارة وقد قدسنا انما تقدم ذلك فارد بقوله احرمت الشرع في مقابلة من قبل
 وليس الثوبين والصلوات ويقال عليه الاحرام وقد تقدم مع انه لا يلزم بفعل محرمات الاحرام
 موجبة فكذا لا يكون عليه الكفارة لانما ادعى اطلاق الاحرام على محرمات الاحرام ولم يلبس وعلم
 شيء عليه ان كتاب محرمات الاحرام ما لم يلبس وان كان كانت طاعة كان ينبغي ان يحكمها وان
 مكرهه لم يفسد اخر ما اذا لم يلبس ما بعد الاغتسال في غير وجهه فقل على انها ما كانت محبة
 ولو كانا محرمين او هو فقد علم حكمهما مع طاعتها واكرهاها وقول المتن في ذواته معناه
 بعد هذه الثلثة على وجه التحريم مع البس والشاة او الصيام مع العجز عن العجز عن البس
 والبقرة مع الاعصار فامل **قوله** ولو جامع قبل طواف الزيارة لم يلزم عليه وجوب البس
 بشرط العلم وكان الخلاف فيه كما يشهد به المتن حصة معوية بن عمار قال سالت ابا عبد الله
 عن تمتع وقع على اهله ولم يزل في الحج فزوروا وقصصيتان يكون قد تمهتان كان عالما وان
 كان جاهلا فلا شيء عليه لعل الجور والبس واحد قوله ان كان عالما قيل لوجوب الجور وقصة
 الحكم انما لا بد منه في نفسه ويعمل وجبا بنقص ثوابه وقوله عند الله وشرع النبي في كفارة الوطى
 قبل طواف النساء كانه لا يستحب او لا تعلم القول بالوجوب وكذا وجوب الدم على من قبل
 امره قبل طواف النساء وقطاع هو الاستحباب بمقتضى قوله عليه ايضا صحيحه في القسم
 قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع في حلقه قبل ان يزور البيت قال فحرقه وما العمل

509

الوطى بعد الذبح وقبل الطواف فمما حمل الدم على دم الجور وما تقدم من المطلق على المقيد
 يحمل التحية في ادم كان لو كان برقا بلا الاصل والسهولة وعدم المناكحات حتى يجب الجمع
 اما وجوب البقرة بعد العجز عن الجور وشاة بعد العجز عنها فادركت له دليل ولا يدل عليه
 رواية في حاله فاما قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع على اهله يوم النحر قبل ان
 البيت قال ان كان وقع عليها فهو عليه بدنه وان كان غير ذلك فبقرة قلت وشاة قال وشاة
 مع ضعفه في السند وقصورية المتن الذي يدل على وجوب البس في الوطى قبل طواف
 النساء لا يدل على وجوبه وان كان جاهلا فلا شيء عليه ورواية سله بن محمد في الجور الغير المذكور
 كتب الرجال قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع على اهله قبل ان يطوف طواف النساء
 قال ليس عليه شيء فخرجت الى اصحابنا فاعلمهم فقالوا انما هذا يسر قد سالت عن مثلها سالت فقلت
 له عليك بدنه قال فقلت عليه فقلت جملت فلان في خبرتي اصحابنا بما الغيرة في قولها انما
 ميرة وسال عن مثلها سالت فقال له عليك بدنه فقال ان كان بدنه فقل عليك قلت لانا لا نرى
 عليك شيء فخصم وجوب البس على العالودون والجاهلون والاول وان كان في السند سلمه
 بن محمد ويمكن ان يكون من سألته قبل ان يركبها او انما ايدى على عدم الكفارة على الوطى بعد ان
 حصة اشواط من طواف النساء فهو الاصل وعدم العلم بصدق الوطى قبل الطواف لا احتمال الارادة
 قبل الشروع او قبل الجماع عن النصف والحق اغلب الشيء بالثبوت كما رواه في التهذيب و
 الكافي في الصحيح عن عمران بن اعين المشكور العظمي عن ابي جعفر عليه السلام قال سالت عن رجل كان
 على طواف النساء وحده وطواف من حصة اشواط ثم غمره بطنه فخاف ان يبدن فخرج الى المنزلة
 فقص فرغشني جارية قال فيقتل ثم يرجع فيطوف البيت طوافين غامها كان ينبغي عليه من
 طوافه ويستغفر الله ولا يورثه ان كان طواف النساء طواف من ثلث اشواط ثم خرج
 فقل افسد حجه وعليه بدنه ويقتل ثم يرجع فيطوف اسبوعا والماء بالطوافين اشواط وهو
 قاهر ولعل الاستغفار لغيره كرهه ويجوز التحريم الوطى بين اشواط الطواف في الفصل الكثير
 بغیر حاجة ولا ينافي عدم الكفارة قوله ولا يعودون بدله لمراد اياها فسادا فساد الطواف
 لما تقدم من عدم الاغتسال لانا لو طوف قبل الموقنين ويدل عليه في قوله وقطوع لسبوا يعني
 يرجع بعد الغسل ويستأنف طوافه وهو ايضا ظاهر ويدل على الغسل في الطواف وهذا
 واضح والظاهر ان المراد مع العلم بالعمدة تقدم عدم لزوم كفارة في الجهل والنسيان لا في

الصعيد والجماع قبل الموقف جاهلا ليس بشئ وهذا الطريق الاول وهو ظاهر مجد الله فقد
 فتمت من هذا كله ان لا شك في وجوب البدنة بعد المشرك قبل اربع اشواط من طواف النساء
 بالوطى عمدا عالما اعتارا فلو اقتصر للمص على قول ولو جامع وقطاف للنساء الخ اي لو يطفئ
 من طواف النساء خمسة اشواط لمكان اخصر او لمصلحة كطواف الزيارة على وجه الفصل
 بينه وبين طواف النساء في صورة الجوع من البدنة وعن البرقة فانهما لا يعلم الا في وقت الصلاة
 البرقة والشاة فتأمل فانهما فتمت عليه لا ولا لاصل هو العلم ويحتمل القيمة والقصر في مثلهم
 في كفارة الصيد للشاة في الصيام ثلثة ايام او يوم كامل وفي الكلام فيما بين الثلث والخمس
 ظاهرهم وجوب الكفارة قبل اكمال الاربع بغير نزاع ولا بعد الحاق الاربع وما فوقه الى الجنس
 لاصل عدم ظهوره لانه لا يدل على الكفارة قبل طواف النساء قبل اكمالها فانه يحتمل قبل الاربع
 وقبل اكمال الاول اظهر وهذا الوجه في الجنس والوجود حكم الشيء فيه اذا وجد اغلب اجزائه
 كما في الصوم في الحضر والسفر وتحديد متى الى الزوال وغسل يوم الجمعة فتأمل ويقول في ذلك
 اهل الخبرة في الزوال للفرس والمفهوم قوله عليه السلام وان كان طواف طواف النساء طواف ثلثة
 فانه يدل على ان ما فوق الثلثة ليس حكمه بل هو اقل المراسمها قبل الاربعه او دخلها بين الثلثة
 الى الاربعه في حكم الثلثة بالاجماع والنظر في مفهوم الشرط وهو محقق عند المحققين والاكابر
 من الاصوليين ولا يعارض ذلك مفهوم وطواف خمسة اشواط لعدم كونه مفهوم الشط وشبهه
 وكلام الامام عليه السلام ويجعل الاحباب الاربع في حكم الاكالة البناء عليه بقول المصنف في المتن
 وكان للناس ان يخرج بمفهوم الخمسة وان لم يوطأ اربعة اشواط عتبا كفارة على العاد عملا
 بالاجماع الدالة على وجوب كفارة قبل طواف النساء فانه يحققه من طواف بعضه ويخرج الخمسة
 وما فوقها بدليله في الباقي مما لا نامل تعامله قوله في محجبه مفهوم الشط وعدمها في مثل
 الخمسة في الاصول لم لا شك انه احوط كما قال ابن ادريس في الخمسة ايضا ورواه المص بانه لا يلتفت
 اليوم وجوده في صحيحه فتأمل وفي الكلام في تحديد تعيينه نذارة قال ما لم يابعث الله عليه
 الايام من طواف بالبيت اسبوعا طواف الفريضة فربما يضاف اربعة اشواط
 ثم غيره بطريق فخرج قضى حاجته غشي اهلها قال فيقتل ثم يرد في طواف ثلثة اشواط ويستغفر
 ربه ثلاثين عليه قلت فان كان طواف بالبيت طواف الفريضة وطواف اربعة اشواط فمعه
 بطريق فخرج قضى حاجته غشي اهلها قال فيستجد عليه بدنه ويرجع في طواف اسبوعا ثم

٢٤

يسعى ويستغفر قلت كيف لم يجعل عليه غشي اهلها قبل ان يفرغ من سبعة كما جعلت عليه
 حين غشي اهلها قبل ان يفرغ من طواف قال ان طواف فريضة وفيه صلوة فالسعي سنة
 من رسول الله صلى الله عليه وآله قلت ليس الله تعالى يقول ان الصفا والمروة من شعائر
 الله قال بل يمكن ذلك فيهما من تطوع خيرا فان الله شاكر عليم فلو كان السعي فريضة لم يفتل
 فمن تطوع هذه تدل على وجوب البدنة مع التحايز عن نصف السعي فريضة لو وطى وعلى نية
 السعي وعدم الاعتداد بطواف النساء قال الشيخ في التهذيب المار بهذا الخبر اذ كان قد قطع السعي
 على ان تمام طواف طواف النساء كونه انما طواف وساعي الاربعه لا يلزم الكفارة وبني لم
 يكن طواف طواف النساء لا يلزم الكفارة وقوله عليه السلام ان السعي سنة معناه انه وجوبه
 عرف عن جهة السنة دون ظاهره لقرآن ولم يرد ان سنة كسائر النوافل اذ لا يثبت فيها القدر
 ان السعي فريضة فانت تعلم ان المراد بانها سنة اذا شاء الطواف كذا ويجوز ان يكون السعي سنة
 كالصريح في عدم طواف النساء قبل الواقعة فان القطع لاهل العمل لا على ان تمام وان الفرق بين
 كونه السعي سنة على انه لا يحتاج الى قوله وان قطع على ان تمام طواف الخ وكيفية ان يقول في الحكم
 اذ في انضيقه تام وظن ان تمام وطواف طواف النساء ايضا كما يجازيها بالاحكام وهو ايضا بعيد
 لان في النسيان والجهل لا شيء قبل طواف الفريضة لان يعرف تنافي السعي بعد الاربع بخلاف
 طواف الفريضة فان فيها البدنة والجميع لثبوت وجوب السعي بالنسبة لا بالكتاب بخلاف الموطوف
 فتأمل فيكون الرواية ضعيفة السند او وجوده عند الغرض العبد في الضعيف في الطريق في البدنة
 والكتاب مع مخالفة وضوئها بالاجماع المفهوم من المتن والاشياء الصحيحة في وجوب الكفارة
 قبل طواف النساء وعدم شيء من الجهل والنسيان والقول بالاحكام يعلم الاستيناف بعد اربعة اشواط
 من الطواف لانه اقطع له حاجته فتأمل في لو جامع قبل سوا لمة في لمرامه الخ اعلم ان الظن
 ان الخلاف عنده لما تناهى وجوب البدنة بالوطى من اتمام العمر مطلقا في الجملة وكذا في وجوب
 اتمامها وفادها او يكون من بعض امرؤ لا عليه ويدل عليه رواية مسند عن ابي عبد الله عليه
 السلام في امره عرفة فوطوف بالبيت طواف الفريضة فغشي اهلها قبل ان يسوي بين الصفا
 والمروة قال قد اشدت به وعليه بدنه وعليه ان يقيم بمكة بمحلات حتى يخرج الشهر اثنى عشر فيه
 ثم يخرج الى الوقت الذي وقته رسول الله صلى الله عليه وآله لاهل بلاده يخرج فيه ويصوم
 ونفسه ما سهل بن زبابة الضعيف مع عدم ظهوره في شوق مع والد الامة على وجوب الخروج الى

مبقات لاهله والظاهر غير ذلك فان مبقات احرام العزم وهو ادى الى كماله والظاهر ايضا
غير معلوم ويمكن ارادة الاستحباب في ذلك ايضا غير معلوم لما مر من مبقات العزم وبني
موجب الخروج المبقات لاهله وقد ادى الى اطلاق المبقات صحيحة في ذلك لانه يمكن جعلها
على اصلها اذ في العمل والاول على مبقات لاهله كما قال في المتن في الاحرام في
قضاء الحج من المبقات وفي العزم من ادى الى العمل فيهم عدم الخلاف فيه ويدل عليه
صحة زيد بن عوف بن الجلي قال يا ابا جعفر عليه السلام من رجل اعتمر عشرة مفردة فغشى
اهله قيل ان يقع من طواف وسعيه قال عليه بدنه فسادا عزه من ان يقيم الى الشهر
الشرع يخرج الى بعض المواقيت فيحرم ويحرمه فظاهر وجوب ما بالوطى قبل تمام السعي ولو ترك
بعض شوطه ولكن فيما يرى يمكن فهم عدم الوجوب بعد الحصة الشواطى بعد الاربعة فتك
وتأمل الاصل وتؤيد ويذكر بهل ما تجاوز عن النصف بمنزلة الفراغ والاحتياط يقتضى العمل
بصحة زيد بن عوف بن الجلي ولا شك في اظاهر ما عدم الوجوب ولو كان الوطى قبل طواف
السناء بعد السعي قبل طوافه ما كان على كون الاعادة في الشهر الثاني والظاهر الوجوب
ليس بهل فهو مشروط بالشهرين لاهل من ينبغي تحقيقه ولو لم يقل الوجوب مطلقا
لما ساق فيمكن القول بالوجوب هنا قطع لما كان العمل على الاستحباب والظاهر من الشهر
الثاني منها هو شوط الحلال من الشهر الثاني والخروج من الشهر لاهل من وافد فيه
فلا تعبد الشك من وقت الاحرام من الاول والآخر والاحلال والاحرام ايضا ظاهرهما
عدم وجوب اتمام العمرة الفاسدة للفساد لظهور عدم وجوب الفاسد والاختصاص على البتة
والاعادة المفيدة لعدم شي اخر وطافا صرح في الاخبار في الحج باعادة ترمع الفساد ولا يلزم عليه
واما الحج والعمره لله لان الظاهر هو الاخر باتمام الصحيح بعد الشروع او كما يترى عن فعلها
نابين فتأمل وجوب تمام الحج مستفاد من الاجماع هنا ولا يخبر بهذا في المتن في المتن
ولو وطى في العزم قبل السعي فسدت عمرته وجب عليه بدنه وجب عليه قضاءها ثم قال
والبدن والاحرام لا يتعلقان بالوطى في احرام العزم قبل السعي ولو كان بعد الطواف وهذا
يدل على عدم شي بعد السعي ولو كان قبل طواف النساء وبغير الروايات اللتان هما دليل
الحكم فتأمل ومما ذكره للاتمام والاختبار المنقولة الدال على وجوب القضاء مرة في الحج والاول
مؤيد وكما عدم اجتماع الاداء للقضاء هذا في المفردة واما العمرة المتتم بها فالظاهر ان ذلك

وعلى صحة الحج مطلقا قبل الوقوف وبعد الاستسقاء في جميع المتقدمة وصحة محمد بن مسلم
قوله في المنى وان كان فيها عبد الرحمن المشرك قال سالت ابا عبد الله عليه السلام المحرم بضع
على امرته قال لا بأس فيه لها من الحمل وبضعها اليها قال لا بأس قلت فانه اذا دان بغيرها قلما ضحها
او كلفه الشهوة قال ليس عليه شيء لان يكون ذلك **قوله** واوقفها الحج نقل عن الشيخ في
الثقة بالقبيل اخبرني عن والديه بها مطلقا سواء استأجر من حجته رواية عن علي بن ابي حمزة
عن ابي الحسن عليه السلام قال سالت عن رجل قبل امرته وهو محرم قال عليه السلام وان لم ينزل في
لانه ياكل منه وحملت على الشهوة تقدم قال المصنف في المنى وان ادرك استضعف عند
الرواية لان في طريقها على بن ابي حمزة وسهل بن زياد وما ضعيفا وقال ابو بصير في الثقة
قبل ولم ينزل مطلقا ويجوز البدن مع الكفاية بالاصل وبما رواه في صحيحه في ابوابه
عن ملا عبد جبار في حديثه عبد الرحمن بن ابي جابر عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن
الرجل بعث امرأته في بني وهو محرم من غير جماع او بفعل الفنة شهر رمضان فقال عليها
جميعا الكفارة قبل ما على الجماع في الاحرام البدن وفي شهر رمضان الكفارة المشهورة بالبدن
فمن تدل على وجوب الكفارة على العايشة في الاحرام وفي شهر رمضان لو كان ذلك لكانت
اختيارا لما تقدم **قوله** ولو استقع على الجماع في آخره وكذا لو استمع كلام امرأة فامتنع
الحائض فيليل عدم شيء عليها هو الاصل وعدم ظهور دليل وجوب عدم ظهور دليل وجوبه
في الثاني دليل عليه ايضا احتياطيا بصيرة لها في المنى وهو غير واجب لوجود وجوبه في حق
الطريق وهو غير مدح قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل سمع كلام امرأة من خلف
حائط وهو محرم فبشها هل هي ام لا قال ليس عليه شيء وعلى الاول رواية سماعة بن مهران عن ابي عبد
الله عليه السلام عن رجل سمع كلام امرأة من خلف حائط قال في سمعها على رجل يجمع اصله
فامتنع قال ليس عليه شيء ولا يضره ضعف استدلال سماعة وسامعة لما تقدم في بيان الحكم المذكور
فيما اذا كان عاترا لاسناب ذلك فخال **قوله** ولو عقد النكاح كانا مردا مع العلم والعقد قدس
تخير المرأة على المخرج العقد ونقل عن ذلك الاجماع في المنى مستند الى الاخبار والكثير
وعلى بطلان العقد ايضا دليل على اخبار كثير كصحة محمد بن قيس في الثقة عن ابي جعفر عليه السلام
قال قضى امير المؤمنين عليه السلام في رجل كان في بضع امرأة وهو محرم قبل زحل فقضى ان ينزل سبيلها
ولم يعمل كاحتمال شيئا على ذلك فاذا اهلها فان شاء اهلها فان شاء وان شاء او الرزق

على وجوب الكفارة على المحرم إذا نكح طيباً غافلاً وذكر إجماع علماءنا على عدم الكفارة مع الجهل.
 النسيان قدوة دليل على أيضاً وبقي الكلام في قدماه وهل على الدم صحته ذرارة في العقبة
 عن ابن جعفر عليه السلام قال من أكل زعفراناً ثم أظفأ ما فيه طيباً لم يردم وإن كان ناسياً
 فلا شيء عليه ويستغفر الله ويتوب إليه **أصل الاستغفار والتوبة** لا ينقطع إليه تعالى
 لأن فعله نسياناً وتوباً ويستغفر ولكن ما في صحته معوية بن غار المتقدم في تحريم الطيب
 وأحق الطيب في ذلك من ابتلى شيء من ذلك لم يصدقه ولا يصدق به ما صنع وما في صحته
 حرز المتقدم من ابتلى شيء من ذلك لم يصدق به ما صنع وما في صحته حرز المتقدم
 بقدر شيعه يعني من الطعام ودواير الحسن بن مروان قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام كانت
 خبيصاً فيه زعفران حتى شيعت وأنا محرم فقال إذا فرغت من ناسكك وارتدت الحرجة
 من كبر فأتبع بدركم ثم لو تصدقوا فبذلك فذلك وماهية حرامك ما لا تعلم يدل على عدم
 الدم عينا فمكن جعل دليل على التحريم أفضل فدعى الواجب الاستحباب الأصل مؤيد بقول
 الإجماع في المنتهى عن خلاف الشيخ على عدم الكفارة إلا في المسند من الطيب وجعل المقام
 الشبهة على الضرورة ولا تأويل في ذلك ابتلى كماله فمما قرأنا ظاهر من الأخبار أن الكفارة
 بكلامها يطلق على الطيب ولكن قاله النبي قال الشيخ رحمه الله في الخلاف ما هذا المسلك والعبر
 وأكادور والزعفران والورس والعود وعندنا لا يتعلق بالكفارة إذا استعمله الإنسان قال
 واستدل الشيخ بالإجماع والفرقة والأصل يمكن تخصيصاً بتقديم السند الإجماع الموقوف
 عدم ظهور الخلاف قبله ولا ينافيه ما يدل على تحريم غيره ولا القول بغيره لأن النزاع هنا في
 الكفارة قال المقام في المنتهى والإجماع لم ينفقوا الأصل أيضاً واليه إذا لم يوجد دليل شرعي
 وقد تقدم البحث في ذلك أيضاً تقدم البحث في ذلك أيضاً تقدم البحث في ذلك أيضاً
 وهذه المخصوصات دون الكفارة الأضحية والزيارات فتأمل والظاهر أيضاً أن الموجب
 مطلق الاستعمال لا لا يجب إلا إذا أيضاً أكل وشرب بالجهل وغيره وسأكون للإجماع ولما في
 صحته معوية المتقدم لا شيء من الطيب وأمسك على ذلك فأنه لا ينبغي أن يتولد من مرجح
 طيباً إلى قول من ابتلى لأشرف والطأن ذلك لا يوجب إلى الكمال إلا أن لا يغير عدم الرجوع المنقته
 للظهور ولا ذلك استطراداً لرفع النوم وإيضاً قال المصنف في المنتهى لا فرق بين لا يثبت أو لا يثبت
 فلو طيب ناسياً ثم ذكر وجب عليه إزالته الطيب ولو لم يزل وجب عليه التوبة وكلاهما يشهد

بعد الخلاف فيمكن صدق الاستعمال فإن أدام استعماله فيه طيب استعمالها وشتم ومن قاتل
 نثران الظاهر أن يجوز له إلا أن الزعفران لو كان له من قبل ما تقدم من قول عليه السلام عليه
 غسل قال المقام ليقين يعطى غيره ليزيل ولا يزالهم بأسرة المحرم الطيب وقال يجوز له شرب الطيب
 لأنه ليس استعمالاً كما يجوز شرب الماء ولو قصد السرور وقد تقدم وقد استثنى من الطيب المحرم
 خلوف الكعبة وقد تقدم غيره ويدل عليه صحته معوية بن غار المتقدم في تحريم الطيب
 يصيب شيئاً من الزعفران من الكعبة قال الأضحية ولا يغسل قاله النبي كذا الفواكه لا تنزع
 والتفاح والرايس على ما تقدم بيانه وأما الأدهان والدهن الطيب فالظاهر يصدق عليه استعمال
 الطيب فيمكن وجوب كفارة الطيب فيه أيضاً لأنه يؤيد قوله في صحته معوية المتقدم
 ولا يمس شيئاً من الطيب ولأن الدهن لا يقول من ابتلى شيء من ذلك قاله فان الظاهر رجوعه
 إلى الكلال ما تقدم قاله النبي وقد بين أن يحرم على المحرم استعمال الأدهان الطيبية فمن
 استعملها وجب عليه دية رداء الشيخ في الصحيح عن معوية بن غار أنه كانت برفقة فداها
 بدين شبيع قال إن كان فعلها بغيرها لم يضره شيء وإن كان فعلها بغيرها لم يضره شيء
 لو سئل في إمام وهذه الرواية تدل على وجوب الكفارة وإن اضطر إلى استعمالها فيها
 فيها من المتوقنين الخ يدل على وجوب الكفارة للعلاج مع الجهل أيضاً وقد تقدم عدمها مع
 الجهل والنسيان في شيء أصلاً إلا الصيد فيمكن حملها على الاستحباب ويؤيد ما تقدم في رواية
 معوية بن غار ما يدل على كون كفارة الأدهان هو التصديق بالجهل وإيضاً مؤيد بكون حكمه حكم
 الطيب فتأمل وإيضاً يمكن تبلياً للجمع المقام بين الأخبار في تعيين كفارة الطيب وهو بعيد
 جداً لأن القسمة شبيهة بها الطيب لهذا الحرم الأدهان بدين غير طيب ولما تقدم في رواية
 معوية بن غار **قوله** ومنه قص كل ظفر الخ نقل الإجماع في المنتهى على وجوب دية كل ظفر ظفر
 حتى تبلغ عشرة نجيب عليه دية شاة مستند في صحته وأيضاً قال ما لا بأس عليه الله عليه السلام
 عن رجل قلم ظفر من الظفيرة وهو عوف قال لا يكره ظفره دية من طعام حتى يبلغ عشرة فان قلم
 أصابعه يدركها فليدوم شاة قلت فان قلم الظفر ظفره ويدركها جميعاً فقال لا بأس عليه الله عليه السلام
 مجلس واحد فليدوم وإن كان ظفره متفرقاً في مجلسين فليدوم وإن كان ظفره متفرقاً في مجلسين فليدوم
 ظفره ظفره قال عليه السلام أصابعه فان قلم الظفر ظفره فان قلم الظفر ظفره فان قلم الظفر ظفره
 مع ضعف السند بخبرين للإجماع المنقول وهذه الرواية لا يمكن دلالة الأولى على وجوب دية

مكناهم على تقليد البحر بالجماع ولما ذاب في البحر فمات على الشجر رواه عن ابن عباس
 في الحرم يسيىء على طهر من الظاهر قال يصدق بكف من طعام قلت فاشين قال كتيق قلت فمكة
 قال ثلاثة كف كل طهر حتى تصير حرة فاذا فطم حرة فعليه دم واحد حرة كان او عشرة
 او ما كان على الاستقبال ادم وجوب الكفارة على الناس لما تقدم وصحته زارة عن ابي جعفر
 قال من ظلم الظاهرة ناسيا وساهيا او جاهلا فلا شيء عليه ومن فعلت عمدا فعليه دم وغيره
 فيكون في حال الشبان يستحب لكف كل اصبع والدم الحنفى لا ينافى وجوب حصة امداء عمدا
 وعدم وجوب شيء سوا ويل على قرضه من الطعام في حال الضرورة صحيحة ومعتبرة عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال فالله عن الرجل المحرم يطول الظاهر الى ان يكره فيها فيقضي
 ذلك قال لا يقص شيئا منها ان استطاع فان كانت قودير فليقصها وليطعم كل كافر من
 من طعام واعلم ان الظاهر ان لو قلد في الاضحية بعد الكفارة عن الاولى لم يجب الدم بل
 يجب الدم ما في كل واحد وان لم يجد الدم الاخر لو كفر عن اظفار يدير ثم قلم اظفار رجله
 وان كانا في مجلس واحد ويحتمل عمل المناط القصه فمات ولو ذاب في الماء في المشي لا فرق بين
 بعض طهر وكله ويحتمل تقبيل الكفارة بكل الظفر والاكثر فمات وانما ذاب في الماء في المشي
 لو اناه غيره في قتلهم النطق فمات فماتاه وجب على المغني ولا يجب على العلم شيء
 الاصل ولرواية اسحق بن عمار عن ابي الحسن عليه السلام قال سالت عن رجل احرم نفسه ان
 يعلم اظفاره قال فقال يدعيها قلت انها طول قال وان كانت قلت فان كان رجلا افتاه
 ان يعلمها وان يقتل ويمسح اذ لم يعلم فقال عليه دم والسنة في التهذيب في جميع
 لا يمتنع وعبد الله الكافي في الجواهر وان كانت صحيحة الفقيه والكافي في الاسحق ولا بأس به
 انها ليست مشغلة على الادما وغير ظاهرة في الوجوب على المغني ولرواية اسحق في القصة قال قلت
 لابي ابراهيم عليه السلام ان رجلا احرم نفسه اظفاره وكانت اصبع له عليه شتر لظفرها لو قصه
 فاقتاه بجل بعد احرم نفسه فماتاه قال على الزى افتاه شاة وهذه صحيحة الوجوب
 على المغني مطلقا سواء كان من اجل الغنى ام لا محرم او محلا بشرط الادما وظاهر في المدة
 على القلم ولكن سندها غير واضح فمات في الخطوط دم الخ ادعى في المنتهى لاجماع وجوب
 الدم بمجرد صدق اللبس وباستدلاله كذا في شرط العدد والقلم وكذا في عدم شئ مع الجهل في
 الشبان وقدره مستند الثاني وهو الاصل وشل صحته زارة من نطق ابطاء الخ مستند

للأول وايز سليمان بن المصطفى قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المحرم يلبس القميص ثم عدا قال عليه
 دم ولا يصح له سليمان وذكر القميص دليل غيره وعدم الغائبا بالفرق وهذا تصلح للتأني ايضا
 والظاهر عدم التعدد بالاستدانة للاصل والصدق انه ليس وكفى يخرج عن عمدة الامر بالمدة
 الظاهر التعدد وكفى باللبس فاستدانة لصدقه وجود اللبس بعد الكفارة مع عدمها ادم امكان
 جعلها لما لم يفعل ايضا ثم انظر التعدد لو ليس بها با متعددة مختلفة الاجناس والمنفردة على
 التفرق سواء كان عن الاول ام لا على الظاهر ان ليس عاتة وقميصا وسراويل وقبا وليس
 قميصا ثم قميصا اخر وهكذا العاتة والسراويل وغيرها وعد مع الاتحاد بان يجعل قميصا
 فوق قميص والعاتة او السراويل فليلبس الجميع دفعة واحد دليل التعدد وجود السبيل ليس
 كل واحد ليس سوا كان مختلف الاجناس او متحداهوا والاصل عدم التداخل وصحته عند
 قال سالت ابا جعفر عن رجل احرم اذا احتاج المحرم من الثياب فلبسها قال عليه لكل منسفا
 فذا ودليل عدم التعدد في الدفعة الاصل وعدم صدق التعدد وعرفا لفته ولان الجميع تخ
 بمنزلة ثوب غليظ وكان غير الاول لا يبرز له البطانة والقطن وقد عرفت ان صحته مجردة على وجه
 الدم مع الاضطراب والاضحاح وبقيده قوله تعالى ان كان منكم مريضا او برأى من راسه
 فليدثر من صيام او صدقة او نكاح قال في المنتهى معناه من كان منكم مريضا فليس ونقطيب
 اصل في الاختلاف ولكن يلزم من التحريم بين الصيام والصدقة والشك في الدم في البس في التطيب
 كاهوة فالحلق والظن في الاية لانها في الحلق فقط لقوله تعالى ولا تعلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهك
 عمدة فمن كان منكم مريضا لاية فمات في الدماء التطيب غرض الا ان يجعله صورة
 المريض فقط وبما يصادق لاية وظاهر صحة محذور ان الظاهر عاتة وجوب الدم فقط في
 المريض والمحو والبرد وعبارة الصالح ايضا بالبرء ان لا يجل القدم على ما فسر في القصة
 في الاية فمات في المنتهى ولو لبس القميص ناسيا فركب وجب عليه اجماعا وقد قلنا في القصة
 ان شربة رابا يشقه ولا يبرء من اسفل ولا يبرء من راسه وقدره دليله ان الشئ على
 تعدد عدم امكان النزع بدونه وان لم يبرء من راسه فمات اما ان في المنتهى اجماعا والقطعة عدم
 صحته ككفارة الخ الا ان يفعل بحيث يصدق تعظيها او اسحب كفارتها وقال الشيخ في القصة
 فاذا اضططر المحرم الى لبس الخفين والجواربين فليلبس وليس عليه شيء لصحة المجلي عن ابي عبد الله
 عليه السلام وقال لا يجره مكلت فعلاه فان لم يكن له ثياب فليلبس الخفين فاذا اضططر الى لبسها

ظاهرا ليس من غير شق وقد روي في الحديث فيمكن الحمل على الايمان ليس مع الشق والتقية
والعمل على غايرها كما هو انظر وتخصيص الشق بغيرها وايضا استنادهما من وجوب الدم
على المظن كما تقدم في صحة محمد بن مسلم ويؤيد انها مقيدة بالثياب والطلاق الثياب
عليها حقيقة فيظن والاصل ايضا لو يد ويحمل التقيد على المطلق على التقيد ويؤيد
الاحتياط **قوله** ومنه خلق الله تعالى الخ فقل في المتن اجماع علماء الامصار على وجوب
الفدية في خلق الاراس عند ما انا سوار كان الاذى والغير مستند الاذى هو النص وغير الاذى
مفهوم الموافقة مع عدم ما ينافي وكذا نقل الاجماع في انها احد النشئة على سبيل التخيير
فاستدل على عدم وجوبها مال السهو والجهل لما تقدم مثل صحة زرارة من منعها بطله في
ظفره او خلق راسه الخبر ايضا نقل الاجماع في كون الصيام ثلثة ايام وعلو الانسان
هو الشاة والظان الصدقة هو اطعام ستة مساكين كل واحد نصف صاع وهو مدان وهو
يدل عليه ايضا صحة زرارة عن الصادق عليه السلام في حديث كعب بن عجرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه واله على كعب بن عجرة للاضمار والفقراء ثلثة ايام راسه فقال ابو ذر هو املا
فقال نعم قال فانزلت هذه الآية فمن كان مسكرا او رذائيا من راسه فقد دبر من صياها و
صدقة او نكح فامر رسول الله صلى الله عليه واله خلق راسه وجعل عليه الصيام ثلثة ايام
والصدقة على ستة مساكين كل مسكين مدان وانكشاة فقال ابو عبد الله عليه السلام وكل
شيء في القرآن وفضا له بالخيار اختيارا ايضا وكل شيء في القرآن في غير حلية كذا في الموضع
بالجوار كان المراد ان الاختار وعلو الشعر هو وجوب الحلق والظاهر كونه رخصة ويكون في
الجميع والظن هو التخيير كما هو في الآية والاجماع وكان الواو في الرواية بمعنى او اما انما
النص في المتن من ان اطعام العشرة كل مسكين مدان وكان بعض النقلة المتن بعد الخبر
الاول على النقط والاحتياط بصحة زرارة والاضمار ومن طرق العامة ايضا على ذلك حيث قال
في قولنا ان الصدقة على عشرة مساكين ولكن ما ذكر كل مسكين مدان فاعلم ان قد روي
كل مسكين لانه قال استدل عليه بعض اصحابنا بما رواه الشيخ عن عمران بن يزيد عن ابي عبد الله
قال قال الله تعالى في كتابه عز وجل ان لا يفرق عرض له وجع او اذى فتعاطى ما لا ينبغي للحر اذا كان
صحيحا فالصيام ثلثة ايام والصدقة على عشرة مساكين يشعرون من الطعام والسك شاة يدعيها
في كل يوم يطعم فانما عليه واحد من ذلك كما تقدم في الشق على ما لا يفرق بينه وبين الشق على ذلك

غاليا ولهذا الخبر وانه اكثر الكفارات بنية خاتلم قال قال الشيخ رحمه الله الوجه فيها التخيير
لان الانسان يخير بين ان يطعم ستة مساكين كل مسكين مدان وبين ان يطعم عشرة مساكين قد روي
شعبهم وكذا الرواية الاولى بما رواه زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا احصى الرجل
فبعث صوته فانه راسه قبل ان يخرج صوته فان روي ثمانية مساكين الذي احصى فيه او يصوم
او يصدق على ستة مساكين والصوم ثلثة ايام والصدقة نصف صاع لكل مسكين والظن هو العمل
بمضمون الاولى لدعوى صحة ما في المتن وان كان فيه عبد الرحمن المشرك لم يكن يحمل في الثلثة
في المتن في هذا السند كثيرا وكان اعرف كونه الثلثة ويؤيد الشعر وكشف الاخبار وان كان
من طرق العامة عدم صحة الثانية لوجود محمد بن عيسى بن يونس والفضل القائل في المتن
ولو كانت صحيحة كان التخيير متوجها واحتمل ان يفهم من النص والاجماع المدعي في المتن تفسير
الصيام ثلثة ايام فهو يؤيد ما تقدم في ما مرناه في كفاية وعلى الامانة المحترمة بان سيدنا
مع الجزع عن البقرة فذلك وان الكفارة المذكورة متعلقة بحلق الاراس سواء كان كله
او بعضه بشرط الصدقة فالرخصة في لاقول ثلثة شعرات مثلا لان لاصل عدم فلا
يجب الا صدق ما في الدليل قال في المتن في ثلثة شعرات صدقة بما كان يحتمل كفاية
طعام كانه سقوط شيء من شعر راسه وبحيث بالسر والسر يوزن صور عن ابي عبد الله عليه السلام
في الخبر انما من حية فوقع منها شعرة قال يطعم كفاية طعام وكعبين وصحبة موعود بن حمار
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني رويت الحجة في حلقها الشعر والثنان قال يطعم
شيئا فقال في الفقيه بعد ما روي غير هذا من طعام او كفن تدل على جواز الاكل من الكف
يمكن جعلها على الكف لان الاكل ليس بالطعام شيء ويجوز صحة وشام من سائر قال ابو عبد الله
عليه السلام اذا وضع احدكم يده على راسه او لمحت وهو محرم فليقطع شئ من الشعر ليشهد
بكتف من طعام او كفن من سونق وجعل المتن ما يدل على عدم الكفارة اذا سقط من لمحت
شئ من الشعر الاحرام على حال الوضوء ويمكن كون التيمم وازالة الخباسة والفعل ايضا
كذلك المشورة والحاجة للصبر بعد شئ في صحة التيمم من عرفة التيمم الثلثة قال
رجل ابا عبد الله عليه السلام عن الحرير يداساغ الوضوء فيقطع من حية الشعر والشعر
قال ليس شيء ما جعل فيكم في الدرع من حرج وهذا الحديث قد أشعر بعدم الشيء في الغسل والتيمم
وانا في الخباسة الحلق المحتاج اليه مطلقا خاتلم ويؤيد عدم تخصيص في الاخبار ايضا

الحالات وحملها وغيرها الشيخ في التهنيد على عدم العمد فيهم منه الوجوب أيضا فلا
فرق عنده بين الحالات وما يلزم على عدم شيء في حال الميت لم يتبعه علم عدم الصحة بحمله
الشيخ على عدم العقاب والائتمار مع الكفارة وأيد به ما نرى رواية الحسن بن مروان قال قلت لأبي
عبد الله عليه السلام اني اوقع الحنظل في الماء فليقط منها شعرات قال اذا فرغت من امرائك فامسح
بدمك ثم اوصدق برفان من خير من شعرة وهذا يدل على عدم تغيير الكفار فكذلك من طعام
يلقى اجزاء من من شعرة وعليها زنا الفاحشة الكفار كما نرى بعض ما يدل عليه ايضا وهذه
الاشكالات دليل الاستحباب فيكون عليه اولى بالصحة من غير بشير والمفضل بين
قال دخل التاجر على ابي عبد الله عليه السلام فقال ما تقول في شعرة من شعرة فحفظ شعرتان
فقال ابو عبد الله عليه السلام لو سدت الحنظل فحفظت شعرتا عشر شعرات ما كان على شيء حمله
الشيخ على النفس ما ساء او اجابلا يده بصحيفة زبارة لا يشك من خلق راسه او ثقت
ناسيا او ساهيا او اجابلا يده بصحيفة زبارة لا يشك من خلق راسه او ثقت
قال في المتن في الفرق بين شعر الرأس وشعر اليد والرجل في جواز الفدية وان اختلفت
لهما عليه علما وانما يحسنه في الاطباء الواحد طعام ثلثة مساكين وفي ثقتها جميعا دم
شاة بصحيفة زبارة قال سمعت ابا جعفر يقول من خلق راسه او ثقت ابطه ناسيا او اجابلا
فلا شيء عليه ومن فعله متدا عليه دم وصحيفة حزين من ابي عبد الله عليه السلام قال اذا نسف
ابطه بعد الاحرام عليه دم وحملها الشيخ على الاطباء مع الرواية عبد الله بن جبلة عن ابي
عبد الله عليه السلام في من نسف ابطه قال بطم ثلثة مساكين وهي غير صحيحة للعلل المجازين
عبد الله بن هلال وكون عبد الله بن جبلة واقفا فان لم يكن مسئله اجماع لكان القول بالدم
في صدق نسف الاطباء كما نرى في حلق الرأس من تجمدة علم سابق ايضا ان الجمل والنسيا
عذرة الحلق والنسف ايضا كما نرى في حلق الرأس من تجمدة علم سابق ايضا ان الجمل والنسيا
معوز عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال لا يلزم الحنظل من شعرات الحلال ولا بعد ذلك لما مر
من وجوب الكفارة على المعنى المحرم ووجوبها على القبل لمرات الحرة بعد طواف النساء وقيل
طوافها النساء بصحيفة عنه عليه السلام ايضا وسالته عن رجل قبل امرأة الحرة وقطع طواف
طواف النساء ولم يطفف في قال عليه دم بهريقه وان قال في المتن ولا يضمن الشعر الكفارة
له فلو قطع جلدة عليها شعر لان زوال البنية فلا يكون مضمونا قال وقطع اسعار عيني غير مقتص

وقال ايضا ان لا تضمن قطع الشعر الا بخلد مع شكة ان كان متعلقا او انقطع الساعة فانهم **قوله**
ونسف التخليل الخ قد دللت اخبار صحيحة على وجوب الشاة على من قطع لثمن من مرض وخر الشمس
وتنوع في غير العمد كذلك من عدم صحته في قوله لا يضمن قطع الشعر بصحيفة محمد بن اسمعيل بن سريج
ولا يضمن الا بخلد ما تقدم ولا يصرح في التهنيد بين في باب الكفارات ان الامام عليه السلام
نقل في مثل هذه وهي تدل على كون التهنيد في من مطلقا سواء كان الاحرام للمسرة او الحج ولا يبعد
في الاول في ذكره بصحيفة محمد بن سعد الاشعري عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الحنظل
يطلق على نفسه فقال من علمه فقلت يفر من الشعر وهو محرر فقال هو علمه يفر من نفسه وصحيفة
علي بن جعفر قال سالت عن رجل قطع لثمنه او قطع لثمنه او قطع لثمنه او قطع لثمنه او قطع لثمنه
عليه السلام اذا قدم كبريت يده في كفارة الظاهرها حاجزا عن التخليل مع الكفارة ويحكم حمله
على حال العمد لما تقدم من عدم الجواز سائر الاحوال الضرورة والعقد بشعره فعلى عليه السلام
اذا لم يفرغ من قطع لثمنه او قطع لثمنه او قطع لثمنه او قطع لثمنه او قطع لثمنه او قطع لثمنه
وهو عليه السلام لم يتركه الا في الامم الحاجة الخاصة اذا كان وجوبا الكفارة فانه يفرغ من
الباقية في البيع كائنه بقطة الكفارة ويجوز ايضا اخراجه اذا اظهره عدم صحته
بل الشاة كما تقدم الا ان يحل الاثنا على التحنيز وعلى كون البدن افضل للفرس وايضا الظن
ان المراد بعلو على الحسين عليه السلام ان لا يمكن رواية الكاظم عليه السلام امير المؤمنين عليه السلام
لان جمال الرواية على العلم والظاهر ذلك فانه بعد اطلاقه على عليه السلام مطلقا على غيره صلوات
الله عليه مع ان روايته على الحسين ايضا بعد اطلاقه على غيره صلوات الله عليه مع ان روايته
التارة قال في الدرر من ان كان حنظلا ويصنع فان تخرج به لثمنه عليه السلام كان ثمان ومائة
فانه لو لم يبدد فانه عليه السلام ثلث عشرة سنة من ثلث ارباب الحنظل على الاستحباب وعدم ترخيص
عما تقدم عدم ضبطه ووجوبه في ما قبل ويمكن ان يكون المراد على من يفرغ ويؤيد عدمه
عليه السلام في المتن وفي بعض نسخ التهنيد ناسيا ايضا قوله اذا اقتبر الف مسكان ابا الحسن عليه السلام
او الروي يقول فاعلم ان الذي فرغ منه يخرجه من جنس وهو ايضا بعد اطلاقه على الشيخ ايضا الجواز
مشروط بالعقد والشرام الكفارة فيع الاثنا بدونه لا يجوز الا بخلد مع العمد غير الشرام وقال
ايضا اوجب الدين في تظليل العين والواحد في تظليل الحنظل والرواية التي لا يضمن الشعر
التمنع قال في المتن والوجه عندى الاستحباب كما هي عنده عندى ولكن فيه ابي على بن داود

بِسْمِ اللَّهِ

1535

535

سنة

كان في دار الرجل من جنس غير الجمل لم يترجم فان اراد ان يترجمها ترجمها ولكن بفتح بضم ب
بلحها على الساكنين وهن مقطوع عن مضمونها لئلا يعمل التفصيل المذكور على ان قدره جواز
قطع الشجرة في منزله فكانها محمول على ان قيل اناء المنزلة كما ترجمها في الكفان بمثل هذا من مشكل
جدا ولهذا قال في المتن **وعند ذلك توقف** والرواية مقطوعة عن علم ان هذا من خصوصيات
الحرم فالحمل والمحم فيه سواء ولهذا قال في المتن وان كان محلا وان ظاهر المتن ان الكفان
المذكورة واجبة مع وجوب إعادة الترجمة الى محلا وان عرفت بحال لقن يعني قيمتها وانها
غير الكفان ويجتهد عدم وجوب شيء من الكفان على تقدير الحذف لطوبيت فعلها لا وجوب على
الطالع شيء وعلى الاول يجب الكفان فحفظنا على الكفان في قطع الحشيش وان اتم به دليل
الاثم وهو التحريم وقد مر دليل عدم الكفان الاصل مع عدم وجوب **وقد مر في البحث** في وجوب
الدم بالادهان مع الضرون وان الظاهر مواعدهم لان يصدق استعمال الطبيب المتن في
يجب ما يجب فيه لا غير ونقل الجماع في المتن على وجوب الكفان في الادهان بالادهان في الصيد
اختيارا وتوقف على الضرون ودليل جواز اكل الادهان الغير الطبية اختيارا وتوقف
في حال الضروة ودليل جواز الادهان الغير الطبية ايضا وهو الظاهر بما جاز الشاة في طلق
الاجماع ونقل القلان فيه في المتن والاصل مع عدم دليل المنع دليل الجواز ولو تعددت الاسباب
التي قد مر ما يندفع في موضع هذا الخ وان لا شك في عهدة الكفان مع اختلاف اسمائها المعوية طمأشل
الوطى والصيد بل مع الاتحاد ايضا مع فهم الاستفلال مثل قتل صيدها والوطى من زينة وابيه
اشارة بقوله ولو كثر تكررت الكفان ولو كثر اكل الحلق الخ ليعلم بعضنا من واسد بحيث صدق عليه
الحلق عرفا وقد متلا على مثل ذلك كثرة تكررت الكفان تكرروا معها ويجعل الاكل هنا قد
الحلق والكفان فصدق الاشتال والاصل مع عدم نص صريح في كتمان تعلق كل واحد ببعض بل في حلق
اكل للشيء يبيع فافهم وقد مر في البحث في التكرار تكرار البس وان وجد الجمل للرجل يطهر وجهها
فان الظاهر تعدد الكفان بتعدد الجنس مثل العار والسر وبل مطلقا نعم يمكن ان يكون في مثل عليه
مع كون البس من جنس واحد مثل العيصين والسر وبلين وتكون كناية عن كون البس من ثياب واحد
عرفا ويجعل عدم كفاية الحلق وكذا في الطبيب وينبغي النظر هنا في الدليل ان كان يجب تعيين
الكيفية فيقال بالعدد والاداء وقد مر في مثل هذا في البحث هنا عدم تحمل الكفان وقد مر دليل
مقطوع الكفان عن الجمال والناس في غير الصيد وهو ما في ضبطت ويمكن استوعابكم

على الرضا كثيرا لا يمكن ولا يجب ان تكون فعل باطلا على ان لا يبر فيها ان يطواف الحج او العمرة للنساء
او الزيادة وانما في الجاهل فلا يخطئ حال العالم العامل ويصح الاولوية على ان وجوب البدر
غير مذكورة اكثر كتب الاحكام قال في الدروس ومنه وجوب البدر على العامل نظير
الاولوية على ان وجوب البدر غير مذكورة اكثر كتب الاحكام قال في الدروس اي الطريق
الاولى ومن عدم النص واحتمال زيادة العقوبة فظاهر ان لا يكتسبه الطواف مطلقا غير الاجماع
ان ثبت ولا على وجوب البدر على العامل بل ولا على الناسي والحج اعادة حج الجاهل ويؤيد الاصل
ودفع الناس في سعة جميع ما تقدم في كون الجاهل معذور اكا في صحة عبد الصديق بشر
في حرام الهدي من قوله على الخلام اي دليل ركبا لاجلها لثقله عليه فيمكن ان يسقط
البدر ايضا وحل الرواية على الاستحباب والدم الواجب للتمتع والعمل بها اولى وبذلك على علم الناس
صححة على ان يجمع من ابيها قال سالت عن رجل يطوف للقرض حتى قدم بلاده ووقع
النساء كيف يصنع قال يبعث هديا اذا كان تركه فمرة وكل من يطوف عنه ما ترك من طوافه
وظاهره وجاز الاستبراء في طواف الزيار مع الاختيار ايضا وطواف النساء في الحج والعمرة
لان ظاهر القرضية يشمل الكل وتترك التفاصيل في ذلك يكون دعوى الطمونة طواف الزيار
لا للمباركة من طواف القرضية مطلقا تكون قرضية بالقران واجماع المسلمين ويمكن تخصيصها
من امر يقدر على الرجوع ان ثبت دليل على وجوب الرجوع مع القدرة من اجماع من حيث يقتل
صحة كلامهم لا مع التمسك قال في الدروس ولو ترك ناسيا ما دل فان تعدد استناب في ذلك
ان المراد بالمشقة الكثير ويحتمل ان يراد بالقدرة استطاعة الحج المهم ولكن الاصل والشرع
المهمل يكون الناس معذورا في طواف النساء مع قعود الاحكام يدل على عدم
التكليف على هذه المشقة العظيمة من الرجوع اليكم من بلاد بعيدة وصرف الاموال و
ترك الاهل والاشغال والاحتياط ان لم يكن لا يترك ظاهر كلام الاحكام يقتضي ذلك قسما
ويدل على جواز نية طواف النساء ما رواه في الكافي في الحسن بن ابن عمر عن معوية بن
عمارة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام جعل طواف النساء حتى يخل اهلها الا ليل النساء حتى يركب
البيت وقال يا من يقضي عنه ان الحج فان توفي قبل ان يطاف عنه فليقتض وانه او غيره
وهذه رويت في التذويب والاستبصار عن رجل عن معوية بن عمارة قال ظاهر ان طوافا او المراد
بجعل هو ان لا يبر من طوافه معقوب وقد رواه في كتابه كنفه في نويس ورواية ابن

٥٥

ابن عمر عن معوية بن عمارة عن هذا الموضع وقول العلامة الشنقي ابراهيم في الحسن بن معوية
بن عمارة عن حنيفة بن ابراهيم بن معوية بن علي بن عبد قضاة طواف النساء عن الميت يقتضيه الولي او
غيره فلا يتعين على الولي يمكن وجوب قضاة غيره من طواف الزيار والحج بالطريق الاولى قسما
والظن عدم اشتراط اذن الولي والحاجة فتدل على سقوط ما في ذمة الميت بفعل غيره مطلقا
وليس حبيكة لا بد من الحج والميت يحل ان لا يتبين على الولي والوصي ما وجب عليهما بل اذا فعل
غيره ما ستر عا يبري عنهما وايضا يمكن في جواز التوكيل لاجلها بالطريق الاولى قتال وهذا مؤيد
لجواز الاستبراء بطلاق الطواف ان لم يحج الناسي لعدم الفرق ظاهر فاعلم ان الشيخ رحمه الله
في التذويب والاستبصار جعل الحديثين الاولين دليلين على وجوب البدر وعادة الحج على من نسي
طواف الحج حتى يصح الى اهلها ايضا في التذويب جعلهما دليلين على ان الناسي قال في الشيخ ان
رواية علي بن جعفر بن محمد بن علي بن طواف النساء ناسيا لاجل ان نسيه غير مقامة طواف ولا يجوز
له ذلك في طواف الحج فلان الناسي من الجبرين وجعل حنيفة معوية دليلين على ان نسيه طوافه او لا
لان الاولين يدلان على حال الجاهل والثالث على حال الناسي مطلقا او اربعة على حال الناسي على
النساء فالدليل على وجوب عادة الحج والبدر على ناسي طواف الزيار والاصل وجوبه بنفسه لظروف
الزيارة والاول الاولان على حال الناسي المشهورة هناك في موضع اخر من المتن والوجه عندك
على الحديثين الاولين على ترك الطواف عامدا لجاهل لا يجوز فان بعد الحج ويكثر في التذويب
اي صحة على من جعفر بن علي بن تركه ناسيا ويحل وجوب الكفارة على من وطئ بعد الذكر وسيا في تحقيق
ذلك والتعديدي في الحج بظاهر الرواية ومنه ويكره دليل على التذويب وهو ان الناس عليه
كان الا في الصيد فقدم ولكن هذا يفيد عدم الجاهل ايضا قتال وصري بتحقيقه
ان شاء الله ما تعرض لادله على جواز نية طواف الزيار مطلقا هذا بقى الكلام في تعيين
زمان تحقيق ترك الطواف والظن ان ذلك في العمر المتعمق مع ما هو زمان الا بغيره فله وما بعده
ثم ادرك الوقوف وجب يلزم تركه غير ايضا حتى الحج ومنه طواف العمرة المفردة يمكن ان يتحقق
بقصد عدم الفعل والبرهان من تركه فاد كتاب الاجزاء لا بعد موافق الحج الى ان يخرج ذبحا بحجة
واعلم ان على القول باعادة الطواف فخطم بحج بالنسبة الى الاجل لا الطواف فاذا اعادة بنفسه
يجوز ما يصح المفردة ان اجتمع الى الاحرام ويذكر كتمتصاها لم يقتض طواف الحج في زمانه
ولا بعد تقديم طواف القضاء كذا في المسن المتعمق بها وكذا المفردة ويجوز ان يقدم والثالث

مطلقا والاحرام الحج اخصمتما وغيره فمائل وعلى كلا التقديرين يقع الاحرام للحجر في الجملة وكأنه
لا محذور في ذلك وعلى قول الشيخ بطلان الحج واعادته يمكن بقاؤه على الاحرام مثلاً يفعل شيئا
ويكون البطلان بما إذا كان في الدروس في الفساد وبطلان الاحرام بالكلية فيكون محلاً ويكون
مثل الاول ويحرم بأجرام الحج المنقذ او العزم كذلك فيلزم الاحرام للحجر على بعض الوجوه فمائل
ويحتمل ان يدخل بعمره مفردة في باقي الأجرام اخص من موضع محله او اذ في الحل واليقينات الباطل
فمائل في هذه الفروع فاني ما رأيتها في كلامهم التصريح بها **باب وجوب فيه الطهارة** الى آخره
اشارة الى مقدمات الطواف قال في المتن الطهارة شرط في الطواف الواجب ذهب اليه علماءنا
والفقه اقدم اشتراطها في المنسوب اليها الاخبار اكثر من مثلي صحيحه من سلم قال بالسالمية
عليها السلام عن رجل طواف الفريضة وهو على غير طهارة فقال يتوضأ ويمسح طهارة
وان كان نطقاً بتوضأ وصلى ركعتين ويدل على الثاني صحيحه حريز عن ابي عبد الله عليه السلام في
رجل طاف فطوفاً وتوضأ وصلى ركعتين ويدل على الثاني صحيحه حريز عن ابي عبد الله عليه السلام
وهو على غير وضوء فقال لا ركعتين ولا بعد الطواف ولا ينقض اشتراطه لغيره من الركعات
عنه عن موسى بن القاسم لم يفرق بين ركعة وركعة عيدين زارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت
اذا طوف طواف النافلة وأنا على غير وضوء فقال توضأ وصل وان كنت تسجداً وغيره لك من
الاخبار فينبغي العمل على الواجب ما ورد في عدم الاعتداد بالطواف مع عدم الوضوء مثل ما في
صحيحه على من جمع عن اخيه في الحسن عليه السلام قال سألته عن رجل طاف بالبيت وهو جنب
فذكر وضوءه الطواف فقال يقطع طوافه ولا يعتد بشيء مما طاف وسألته عن رجل طاف بغير
ذكر ان على غير وضوء قال يقطع طوافه ولا يعتد به من قوله وسألته اني اوجب على المطلق
والعمل على المقيّد والمفضل ويمكن كون اوطا كونه كذلك لاختلاف طواف الجنب فليست ان
كان ندباً فمقتدره فينبغي وبين وان لم يحزله الطواف محلاً ولا يصح لعدم جواز دخوله
المسجد الحرام والظاهر ان رواه في الفريضة بيني مع تجاوز النصف وليست ان مع عبده
ولا يلتفت في النافلة ولا بعد النافلة استصحاب الوضوء الا كما مطلقاً والتفصيل ايضا
ويدل عليه في الواجب سلب جعله من بعض اصحابنا قال عن احدهما عليه السلام في الرجل يجرد في
طواف الفريضة وقد طاف بعضه قال يخرج ويتوضأ فان كان قد تجاوز النصف حتى طاف
واكان قل من النصف أعاد الطواف اثنى به الشيخ في التهذيب وليس بعيداً فمائل وايضا

الظاهر ان التيمم يقوم مقام يد مع تعدد مطلقاً وقدرة البحث فيه في كتاب الطهارة فتذكر
واما شطرنج لزالة نجاسة فقال في المتن حلق البدن والشعر من النجاسات شرط ايضا في
صحة الطواف سواء كانت النجاسة صماء وغيره قلت اكثرت لقوله عليه السلام الطواف بالبيت
صلوات وانت تعلم عدد صحته والخبر فانه ذكر في كتب الاستدلال وغيره سند وماريته مستدعاة
الاصول وسبغى من حيث من المصنف والمخالف وعدم ارادة العموم لما ثبت من عدم الطهارة
في النافذة وعدم صراحته في المطاير يدل على الاخص من مطلوبه لانه لا شك في المعنوية بعض
النجاسات في الصلوات فلا يدل على خلوة ما عنه في الطواف وقول لوما وغيره قلت واكثر ظاهراً
في عدم المعنوية يمكن فهم ما ثبت عند من عدم جواز ادخال النجاسة المسجد مطلقاً وكون العلم
مأموراً بالخروج في وقتها ما على الطواف فيكون الامر مستلزماً للشيء من الضد لخاص وكذا
مبطلان قدرة البحث فيها والظاهر المعنوية في الصلوات كالمركبة ليل عليه غير هذا
الحجر فله في شرح عدم المصداقين وادريس فيمكن ان يستدل على اصل الطهارة بغيره
قال سألته ابا عبد الله عليه السلام عن رجل برى ثوباً للدم وهو الطواف قال ينظر الموضع الذي
ذا فيه الدم فيعرفه ثم يخرج فيفسله ثم يعود فيم طوافه لكن سنده غير صحيح لا يثبت في
وفي بيان من محذور وغيره صرح بتوثيقه ومحسن بن احمد وهو محمول ايضاً على ان دلالة
على الدم فقط ولا يدل عليه ما رواه في الفقيه الصدوق في الصحيح عن جيب بن عظام المشكوك
قال ابتداء على الطواف الفريضة وطفت شوطاً فاذا انسان قد اصاب نفي فادماه فخرجت فسلته
حيث فابتداء الطواف فذكرت ذلك لابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن رجل طاف بالبيت
على اطرافه فترى نفي قال فانه ليس عليه شيء لان ما علم جوبه ذلك لا يكون ذلك مستحباً وان
قطع الطواف له والبناء والاستيفاء كما في قضاء الحجة فالدليل على الجواب على الواجب
والاشتراط على ان يمشي على قدمه ما في الاستيفاء مع ان الظاهر من كلامهم ان كان المتعبد
لعدم تجاوز النصف كقراءة الحديث وان جيب غير صحيح بتوثيقه اذا الظاهر ان الزيادة
مع الحسين عليه السلام قال في الخلاصة كونه الظان المدا في ابي عبد الله عليه السلام في الرواية
هو الحسين عليه السلام لعدم ادراك الصادق عليه السلام نعم هذه تدل على جواز الخروج عن الطواف
الفريضة والبناء والاستيفاء ولو كان شوطاً واحداً لانه لا بد من الدم عن النافذة فيمكن فهم عدم
الجواز لان الزيادة للمشهد وصحة العمل بدون النقل اذا وافق الواقع وان كان مرجوحاً فانه في الجملة

الأصل عدم الاشتراط ولا دليل يخرج عن ذلك ويؤيد صحة الزنطى عن بعض أصحابنا عليه
 عبد الله عليه السلام قال قلت له رجل في ثوبه دم مما لا يجوز الصلوة فيه فمثل ضفاف في ثوبه فقال اجزاه
 الطواف فيه فربما فيه وصلى في ثوبه طاهر ولا تنقض صحته ما روي ثابت عندهم انه لم يفت
 العصا بتر على تصحيح ما صنع عنه وان روي مستند الى العمل وبها دلالة طاهره على عدم اشتراط
 خلوص الثوب من نجاسة الدم وكان خبز والبدن ايضا كذلك لعدم الفرق وعدم القابل بطل
 الطاهر وعلى عدم وجوب إخراج النجاسة الغير المقدرة عن المسجد وصحة الصلوة مع العلم
 بها في السجود حيث حكم عليه السلام بصحة الطواف معه مطلقا غير تفصيل الى العلم والجهل
 والفتيان وغير ذلك الظاهر مع العلم وبما يترقيل ويصلى وما سمعنا من السجدة في صلي
 ولو كان على المسئلة دليل لا يمكن حمل هذه على الجاهل والناسي ومع ذلك فيه الدلالة على بعض
 ما قلناه ما قلناه من حكمه عليه السلام بانسحق الخ ويقبضه عدم الاشتراط في الطواف
 المنسوب ما تقدم من عدم اشتراط الطهارة فيه وما روي التفصيل في كلامهم قال في الدقة
 كره ابن الجوزي من جملة الطواف في الثوب النجس لو طهره لم ينقض الخ ثم انما شرطهم اشتراط الشر
 ايضا وما ذكره المصنف من كراهة الظهور ولا ان الكلام في طواف الحج والعمرة وثوب الاحرام
 ستر وهو لازم في العمرة وغالب في الحج وفيما تامل ولعل عدم الذكر لعدم ثبوت الدليل
 كما سيظهر من كلام المختلف ولكن يقتضي ذلك عدم ذكر النجاسة ايضا الا ان يكون
 لما ذكرناه من الجرح ولكنه لا يصحح كما عرفت فتأمل في المنتهى المستر شرط في الطواف والحلا
 كما تقدم اشارة الى الخلاف في بعض العاير في اشتراط الطهارة في الطواف الواجب فلا يبعد كونه
 اجماعا عندنا كالطهارة في السجدة استدل بقوله عليه السلام الطواف في البيت صلوة
 وقال النبي صلى الله عليه واله لا يحج بعدكم المشرك ولا عبان والكلام عليهم ما من جهل السنة
 واحد ثم يمكن ان يتم الاحتجاج بما على بعض العاير كما اراده دمه الله لان الطاهر انما من
 طهرهم صحتهم وانما الاحتجاج في المسئلة حيث قال في المختلف قال في الخلاف ستر الموة
 شرط في الطواف وتعد ابن من احتج برواية ابن عباس عن النبي صلى الله عليه واله الطواف
 بالبيت صلوة الا ان الله تعالى اهل فيه النطق والمانع ان يرفع ذلك وهذا الرواية غير
 مستندة من طرف اخر لا يحتج فيها انتهى ثم الاحتياط والقبح العقلي يقتضيه والحج مؤيد
 فتأمل ولما اشتراط الختان في الطاهر ذلك في الرجال دون النساء للاختلاف في معنى

متأخر عنه بوجاهة صلاحها أو قلنا قد رآيت له دليلا كما هم فتموا من وجوب الابتداء بالبحرنة
 الطواف فانظر امر في ان يكون ابتداءه بحيث يبرح جميع بدنه على جميع الحجج بعد النية فلا يصلح
 جزاءه على التدبير وذلك لا يمكن الا كذلك ولا يخفى على من علمه من علم من الدليل والاصل
 والشرعية السهلة وعدم البيان في الاداء بقول ولا بالافعال مع اعتناءهم بعلمهم انهم يسيرون
 الامسكام الشرعية وفعل على الله عليه والبه الطواف على النافذ مع اعادة التعليم بقوله صلى الله
 عليه واله قد وافقني مناسكتكم وعدم فهم هذا المعنى لبعض النواص مع عموم التكليف وما
 مر يد على العلم وهو واضح بل ظاهر الاخبار وهو الاستقبال مثل ما تقدم في صحبة سليمان و
 بغيره من قولها بشرطه ويجوز ان يكون حال النية على ان سبحة معوية بن عمر لا يبرح قال ابو
 عبد الله عليه السلام كما تقول لا بد ان يستفتح بالبحر ويختم به فلما اليوم فقد كثر الناس يد على
 وجوب الابتداء والختم والايجاب على الوجه الذي ذكرناه مع الضرر العظيم في فعله والشفقة
 من الخافين وتراشد الشبهة غير مقبول بل يحتمل عدم الجواز والصفة تامل وان لو قلنا ان هذا
 لا يحصل الخط مع استقبال البحر على الوجه الذي ذكره الشهيد الثاني رحمه الله ورجحنا لانها لم
 تقتض في الحكم كذا في حرج الطواف بل اقتضت بالمركة التي يريد بل جعل بيان الى البيت فيطو
 بعده فان كانت النية معصية صديقه الى البيت على الوجه المعبر فهو غير ما ذكره من النية
 بالقادوم ولا ظهر هذا طريقا اخر فتمال الظن مراد من قال باستقبال البحر وجوبا وان شرط
 واستحبابا وان يفعل ذلك قبل النية ثم ينوي على الوجه المذكور لان يجوز الساعت ويكتفي بعد
 الابتداء كما اشرنا اليه ولكن لا بد من فعل النية بعد جعل اليك على السبيل ومكانتها الاول
 الطواف كما هو المشهور والظاهر ان لو كان متذكرا النية قبل وصوله الى البحر وقوله متذكرا
 يكفي ذلك وان يكتفي في التحتم ايضا ما ذكرناه ولا يحتاج في انها السابغ الى ما لاحظته الوجه الذي
 ذكره في الابتداء لما تقدم من ان اصعب انهم يقولون اذ قد زادت ونقصان وضرب وان يكتفي
 ان يركب في السابغ على البحر ويجوز عنه بقصد ان يكون ما يتم به السابغ طوافا والباقي يكون عينا
 او نكلا او يكون غافلا عن هذا مع تقديره من الزيادة وان قلنا انها يضرر عمدا في الطواف
 ويسبغ تحقيق ذلك على ان ينفق منه ما لاحظته كان من باب المقدمة مع النية في الاستدعاء
 والانهاء وذلك قد اعتقدوا لو اعتبر الفصل المجنسي عدم اعتبار في الصدم ونحوه فتأمل
 ان هذا الحكم عند عدمه على القصد ولا شك اننا زاد في الطواف الشرعي عمدا لوقوعها

بغير نية ابتداء وهو ظاهر واستدانة لا نقطاعها بالفصل المحكي ولا يجب الفصل المجنسي كما لم
 يجب في الابتداء فان قد صرح بجواز الطواف مستنداً للنية بحيث يقع المغانزة المعبره
 وان لم يشعر به الانسان ولا تنفذ في تلك الحالة ولم يبرحها عن باقي الحالات والظن ان الداء
 على ذلك في المقام تبيين الاستقبال كما اشرنا اليه لاحتمال الاعتناء بالفصل المجنسي وعدم جواز
 الاكتفاء بما قصناه بل يكون زيادة بسيطة تجب الاعادة على التام وظن ان احداث مثل هذه
 الاحتمالات توجب الوسواس ونقص الاعادة بتكرار الطواف مرة بعد اخرى حتى يحصل
 ذلك كما فعلناه ودايت كثيرا من الطلبة يفعل ذلك طلبا للاعتناء بالخرج عن هذا الاحتياط
 ويمكن وقوع الناس في البدعة وهو عارف بما قاله رحمه الله **قلوا الطواف سبعا الى آخره**
 في المنتهى وجوب الطواف سبعا في كل العلماء ويدل عليه الاخبار ايضا مثل صحبة الحسن بن
 عطية المتقدم من امر عليه السلام بشرط احد عشر سنة وكان وجوبه يكون البيت على ان
 ايضا اجماعهم مستندا الى فعله لو ان الله عليه واله قد وافقني مناسكتكم والى فعلهم ايضا صلوا
 الله عليهم ودليل الناس في تامل فيه حيث ما نقل الاجماع فيه والفعل مع القول لا يدلهم ما نقل
 في المنتهى الخلاف في الاعادة ان لا يحد على السبيل الا من اجنبه فان قال يطوف ما دام في مكة
 وان خرج لا يبعد وهو مستقر اجماع غيره على وجوب الاعادة واجماع الكل على وجوب على البيت
 فافهم وعلى كل حال القول بجواز غرة ان لم يظهره فلا يمكن الذهاب فامل والظن ان وجوبه ايضا
 المحرر ايضا بان يدور عليه لان ندور بينه وبين البيت سوا قلنا انتم ام لا كما هو الظاهر
 ويدل على الرواية اجماع الاحباب حيث ما نقل الخلاف الا من اجنبه في ان اذا سلك المحرر
 اجزاء ويدل عليه ايضا صحيحنا على ان ابو عبد الله عليه السلام قال قلت لرجل طاف بالبيت
 فاحتدر شوطا واحدا في المحرر ميسر ذلك الشوط ولا يضر شركه ان يركب لان الظاهر انه
 عبد الله متعلقا على المحرر ولهذا قال في المنتهى في الصحيح عن الجعفي عن كذا في التهذيب وفيه الفقيه
 بد قوله في المحرر كذا في صحيحنا قال عبد الله الطواف الواحد على المراد بالطواف الواحد هو الشوط
 الذي لا يتصرفه المحرر بجملة خارجا وطاف بيته وبين البيت كما كان صريحا في التهذيب في غيره
 الطواف وهو صوابا او احد معناه او اطلاق الطواف على الشوط صحيح لغة وعرفا وهو وارث
 الرقابات ايضا وصحبة معوية بن عمار في القبة وحسنه كذا في ابو عبد الله عليه السلام
 قال من احتضر في المحرر الطواف فليجهد طواف من المحرر الاسود وهذه قد تلبس وتدل على وقوع

جميع الطواف في الحج فثبت استينافا دوى في الفقيه عن ابراهيم بن سفيان قال كتبت
 الى ابي الحسن الرضا عليه السلام امرأة طافت طواف الحج فقلت كانت في الشوط السابع لعشيرة فقامت
 فالحج وصلت ركعتي الفريضة وسعت طواف طواف النساء ثم انت منى فكتب عيدين ان
 يكون المراد اعادة ذلك الشوط لكل الطواف ولا مع ما بعد بقرينة ما تقدم وان التصور
 في النصف الثاني لا يوجب ذلك وما رايت غير هذه الروايات يقول الدروس ولو اختصر
 شوطا في الحج فحق اعادة توبعه او الاستيناف روايتان ويمكن اغنيا وتجاوز النصف هنا وج
 لو كان السابع كفاه اتمام السقوط من موضع سلك الحج ان كان مراده بالرواية على الاستيناف
 هذه الرواية فغير حيث لما تروى لقوله ويمكن الخ ولان هذه الرواية غير صحيحة وما تقدم
 وان كانت رواية معتبرة فقد لا تذهب بظاهر وقوع الطواف تمام او السقوط الاول في
 الحج وبالمجمل الظاهر العمل بمضمون الرواية الاول لعدم اعتبار تجاوز النصف الظاهر ما وعدم
 الضرر بالفصل الشوط الفاسد بين الاشواط اكان الثاني في الحج مثلا بصير الثالث ثانيا
 وهكذا ويبقى واحد في الاخير فغيبه اشعار بعدم الاعتداد بقصد كون الشوط والركعة في
 علمناهم نعم يمكن كما تراكب الشوط خصوصا السابع وظاهر الاخبار خلاف ذلك في النصف اليه
 الا ان اذ كان الشوط الاول يمكن ان يجزى الاستيناف بناء على اعتبار مقامه في الشوط الاول
 لانه اذا بطل الاول فباقي مقامه في النصف الاول يمكن ان يجزى الاستيناف بناء على ان
 مستحق ابعث ابتداء الثاني من الحج على الوجه المتقدم لكن ظاهرا روايات غم فيها دلالة على
 عدم الاعتماد بالنسبة والمقارنة على الوجه المتقدم فتأمل ولستطد قرآن الظاهر ما سبق
 ان الطواف في الحج بمنزلة تركه فيكون حكمه اعادة تركه لم يكن مطلقا فيبطل تركه ان كان
 ولم يستدركه في محله ويحتمل كون الجاهل كذا للزم وجوبه ايضا كما مر في الرواية في الظاهر
 وهو ظاهر المتن والدروس فيه هذا بناء على ظاهر كلامهم ويجعل عدم البطلان فيهما ان لو كان
 فيعيد الطواف بنفسه مع القدرة وبوكيله مع عدمها وهو الظاهر في الجاهل مع اتمام ابدا
 خصوصا في الطواف في الحج لكن يتردد في وجوب اعادة الوكيل ايضا مطلقا ان لم ينجح
 لعدم نص فيه ولا يفتقر بظاهر للاصحاب مع الاصل تمام لان قدره وقت عدم دليل على بطلان الحج
 في الجاهل ترك الطواف الى الجاهل ايضا نعم الاحوط الاحادة مع البدن بل يفتقر تمام اعادة طواف
 بقصد النضاب اليه فتأمل واما الثاني فثبت على اعادة الطواف بنفسه مع القدرة وبوكيله

٥٥٤

عليه عليه السلام فقليل عدم تحليل ما يحرم بالطواف لا يدل على وجوب الاجتناب عن
جميع ما يحرم عليه قبله وهو الظاهر وان لم ينقل بين وجوب الكفارة وتعددها الاصل ولما ثبت عدم
الاحتياط في كفارة سبها جميع الاحرام وعدم معلومية شيوها لهذا القرن وان كان قد ثبت
التوكيد ايضا فربما منه وانما يحتمل في صورة بطلان الحج ان يبطل الاحرام فلا يتقرب بما افاد لا يشغل
ما يشاء لان مقتضى البطلان ذلك وكذا الاصل وليس كذلك صورة النساء والنفقات فانه ينبغي
محرما وتيمم حجة في الاول وبما في بعض مفرقة في الثاني لتحليل المنص ولا ينافي حقيقة بل يحار
في كلامه ويحتمل البقاء هناك ايضا للاستصحاب وعدم ثبوت كونه بطلان محلا والمطريق
الاول في النسبة الى حال التسيان وكان الاظهر بقاء المنع وان لم ينقل بين وجوب الكفارة اذا ما
ثبت كون البطلان محلا مع ثبوت الاحرام ولا خلافات كافية الصالح الذي انظر عليه ولا يشك
عدم جواز احرام على احرار هذا المعنى ولا ينافي الاخبار وكلامهم على اعتبار غير ما على عدم لا في
رأيت جنما والاصل بطلان الحج مع خلقه عن بقائه عن الاحرام وعلى تقدير وجوده لا يدل على عدم
الانكشاف في الجاهل وقد عرفت ولا يجتمع في كلامهم مع الصراحة فكيف مع السكوت مع
وجود المنع والاولا لانه القطعية والظاهر ان لا ينافي الجاهل بين التارك والطائف في
الحج وغيرهما من بطلان حجة لان الحكم فيها له دليل واضح وفتوى كذلك اوضح وان الاحرام لا يفسد
لعدم الاثبات بالعموم وان يجوز التعذر لعدم العلم بها عند كل صبح تجزى فيها حكمه و
يحتمل البقاء على الاحرام الى ان يحج الله يعلم **قال** واخراج انعام الظاهر ان وجوب كون الطواف
بين البيت والمقام فيكون المقام خارجا عن الطواف وعلى بين الطائفتين من الاختلاف وفيه عند الا
مستندا للرواية محمد بن مسلم قال سالت عن هذا الطواف البيت الذي من خرج منه لم يكن طائفا
بالبيت قال كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه واله يطوفون بالبيت والمقام واسم
اليوم نظروا بين المقام وبين البيت فكانوا يحلون موضع للمقام اليوم فمن جاء على بين الطائفتين
والحج واليوم واليوم واحد قد روي بالبيت والمقام وبين البيت ومن اخرج البيت كمالا فاف طافا
من فواحيه اكثر من مقدار ذلك كان طائفا بغير البيت بمنزلة طواف المسجد لان طوافه
غيره ولا طوافه الظاهر فيها اشارة الى المقام الذي لان ليس المقام الذي كان في عهد
رسول الله صلى الله عليه واله وان كان في عهد صلى الله عليه واله اقرب الى البيت من البقي
والاولا لو كان هذا اليوم وفي عهد واحد لوقوله من موضع المقام اليوم ويدل عليه ما روي في الحقيقة

قال زيادة لا يوجب عليه ذلك قاله روى الحسين عليه السلام قال نعم اذكر وانما معه في المسجد
الحرام وقد دخل فيه ليس والاساس يقومون على المقام يخرج الخارج فيقول قد عسر السبل ويدخل
الداخل فيقول هو مكان قال فقال يا فلان ما يمنع من ولا طوافك اصلها بخلاف ان يكون السبل
قد عسر بالمقام قال ان الله تعالى جعله عالما لم يكن ليدب به فاستقر واكان موضع الذي
وضعه ابراهيم عليه السلام عند جدار البيت فلم يزل هنا حتى حوله اهل الجاهلية الى المكان الذي
هو فيه اليوم فلما فتح النبي صلى الله عليه واله يذكره الى الموضع الذي وضعه ابراهيم عليه السلام
فلم يزل هنا الى ان ولد عمر فسال الناس من منكم يعرف المكان الذي كان فيه المقام فقالوا
له رجل انما كنت احذر مقداره بسبع فهو عندى فقال النبي صلى الله عليه واله فانه فانه الى ذلك
المكان ولا يصح الاشارة في رواية محمد بن يحيى باسباب الضرر ووجوب شيء اخر في سنة فانه في السنة
محمد بن يحيى عن محمد بن يحيى عن محمد بن احمد عن محمد بن عيسى عن غير الضمير الخ وانه اكانه
عن محمد بن يحيى وغيره عن محمد بن احمد عن محمد بن عيسى عن غير الضمير الخ لاني الظاهر ضمونه
متفق عليه بين المسلمين علماء وعملوا الا انه روى في الحقيقة في الصحيح عن ابيه عن محمد بن جعفر
سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الطواف خلف المقام قال ما احب ذلك وما ارى باشا فانه لا يتعدله
الاخذ به بداهة الظاهر في الجواز خلف المقام على سبيل الكراهة وتزول مع الضرورة ولكن
قال في المتن وهو يدل على جواز ذلك مع الضرورة والنعاء وشبهه وان تعلم ان ذلك لا يتعدله الا
الظاهر لان يقال لا ينافي الجاهل على ما قاله المتن على ان ابا ان الظاهر ان من عجز عن ذلك لا يقبل
مشواين فندبره واعينكم على تقدير الوجوب بين البيت والمقام يجب ان يراعى مقدار ما بين البيت
والمقام في سائر جوانبه ايضا كما هو كونه في رواية محمد بن كاهم من الضمير الخ وكذا الخ الخ
بعد الطواف في هذا الطواف خلف المقام المشهور لان مع المكان ويدل عليه قوله تعالى وانحرفوا
من مقام ابراهيم صلى الله عليه واله الى حيث هو المحل لا يمكن الصلوة عليه فعمل على ما يتسأل عليه للمقام
الآن وهو موضع معد للصلوة الا ان خلف المقام المحل في الحقيقة لمعونة معونة من عار قال ابو عبد الله
فاذا فرغت من طوافك فأت مقام ابراهيم صلى الله عليه واله الرصلي بكتفين واجمل امانك واقرأ
فيها سورة التوحيد فهو الله لحدوثه الثانية في ايها الكافرون فرتنموا واحدا لله و
عليه صلى الله عليه واله وسلم والاسلام ان يتقبل منك وهاتان اركانان هما الفرضية
ليس بركه فصلها في ايها عات شئت عند طلوع الشمس وعند غروبها ولا تخرج من اسنانك

تفرغ فضلهما وفيما لا يترتب على عدم وجوب السلام في الضلوع قائم وعلى استحباب الحمد والثناء
الصلوة على النبي صلى الله عليه واله لا أن يجعل على التشديد الواجب ويدل الحمد والثناء وصفه
بالوعدة ونفى الشكر فتأمل وعلى استحباب الدعاء كذا إشارة إلى التعقيب وعلى استحباب قراءة
السورتين كما هو المشهور وتجبين الترتيب المذكور وهو المختار وإن كان خلاف المشهور وليد
القبول بالوجوب وعلى عدم كراهة هاتين الركعتين في الأوقات للكرهية وقد سبق وفي بيان
صلوات الطواف في التهذيب لغير صحيحة والنعى الكراهة مثل صحة عشرين مسلم قال سألت أبا
جعفر عليه السلام عن ركعتي طواف الفريضة فقال فيهما إذا فرغت من طوافك وأكرهه عند
أصغرا الشمس وعند طلوعها وصحيفة أخرى له قال سئل أحد أصحابها عن الرجل يفعل ركعة
بعد العشاء أو بعد العصر قال يطوف ويصلي الركعتين ما لم يكن عند طلوع الشمس وعند انحراف
وصحيفة محمد بن اسمعيل بن زبير قال سألت الصادق عليه السلام عن صلوة طواف الفريضة بعد العصر
فقال لا تأخرت له قول بعض أئمة الناس لا يخلو على الحسن والحسين عليهما السلام إلا
الصلوة بعد العصر كره فقال نعم ولكن إذا زار الناس يقولون على شيء فالتفت به فقلت إن عليهم
يفعلون فقال لم تسمع من صحبة علي بن يقطين قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الفريضة
بعد العشاء وبعد العصر وهو في وقت الصلوة يصلي ركعات الطواف فأخبره كانت وفريضة
قال لا يمكن الجمع بينهما أشد الكراهة وعدها ويجوز ما يدل على عدم الكراهة على عدم الكراهة
على عدم المنع والتحرير والباقي على الكراهة فتأمل ويدل على وجوب الصلوة في المقام المذكور
أيضا صحة إجماعهم في عموم الثقة قال قلت لرضا عليه السلام أصلي ركعتي طواف الفريضة
خلف المقام حيث الساعة وحيث كان على عهد رسول الله صلى الله عليه واله قال حيث هو أئمتنا
ودوايرهم غير بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام فصل في
ركعتين أو بعدا ما هو من صفة فيكون المراد بالصلوة في مقام التحقيق صلواتها خلفه وفي
منه في الدلائل سلسلة صفوان بن يحيى الجمع عليه الترخيل السنن في الهدى عن محمد بن
أبي عبد الله عليه السلام قال ليس لاحد أن يصلي ركعتي طواف الفريضة خلف المقام لقول الله
عز وجل واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى فإن صليتما في غير هاتين عاده الصلوة وهذا تدل
بالمنعوم على عدم لزوم فعل صلوة الطواف الناهلة فيه وأيضا تدل عليه بالمنطوق ما في
دواير زرارة عن أحد أصحابها السلام قال لا ينبغي أن تفصل ركعتي طواف الفريضة إلا عند

ل
فيه
ركعتي

مقام إبراهيم فاما المنطوق حيث ما شئت من المسجد وعلى وجوب إعادة الوصلية للفريضة
في غير ويدل عليه وعلى وجوب إعادة فيه مع المكان ومع المشقة على أبيها في رواية
أبي عبد الله الزاري قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى فصل ركعتين طواف
الفريضة في الحج قال يجب له خلف المقام لأن الله تعالى يقول واتخذوا من مقام إبراهيم
مصلى يعني به لا طواف الفريضة صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال سئل عن الرجل يطأ
طواف الفريضة ولم يصل الركعتين حتى طاف بين الصفا والمروة فطاف طواف النساء
ولم يصل أيضا لذلك الطواف حتى ذكر وهو لا يطأ الرجوع إلى المقام فيصلي الركعتين
ومثله فيعيد بن زرارة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف طواف الفريضة
ولم يصل الركعتين حتى ذكر ولا يطأ الرجوع إلى المقام فربما قال يرجع فيصلي عند المقام أربع
وعده بن زيد الأربع ركعتي طواف الزيارتين وركعتي طواف النساء والزيارتين في ذلك كثير
ولابعضها ما يدل على الإجزاء مقام الذكر أئمة في المقام كثرتها وصحتها وصحتها
وصحتها في المعارض مثل ما في رواية محمد بن سدير قال ذكرت فغيب ركعتي الطواف فأنبت
أبا عبد الله وهو يقرأ الشالبي فأنشأه فقال صل ذلك بعد ركعتي طواف الزيارتين الحسين
والقول في حان واحتمال النافلة والمشقة الرجوع وفي رواية أبي الصباح الكافي عن أبيه
في أبيها في المقام إذا كان بالبلد يصلي ركعتين عنده مقام إبراهيم عليه السلام فإن الله عز وجل يقول
واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى وإن كان قد ارتحل فلا يرجع من صحتها إلا أنشد محمد بن الفضل
وعده من ركعتي طواف النساء والمشقة وفي رواية محمد بن زيد الضعيف عنه عليه السلام في أبيها
في المقام حتى أتى منى قال يصليهما يعني في روايته هاشم بن المثنى الزبيري في أبي الفريضة
عنه عليه السلام إلا الصلاة ما حركه كماله ما حتى جاني فرجع إلى مكة وصلها فربما يعني في ذكر
ذلك عليه السلام والذي يؤيد التحمل على الرجوع مع المشقة صحة أبي بصير قال سألت أبا
عبد الله عليه السلام عن رجل صلى ركعتي طواف الفريضة خلف المقام وقد قال الله تعالى
واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى حتى ارتحل فقال إن كان ارتحل في أتى في الصلاة ولا يرجع
وكن يصلي حيث يشاء لا يأنشأ الرجوع مع عدم المشقة وفي الأول لالة على الرجوع
مطلقا فتأمل على عدم المشقة وعلى الاستحباب لجمع كما فعل في الاستبصار والظاهر أن الرجوع
بعد الارتحال عن مكة وهو إليها مثل لا يطأ بقصد الرجوع إلى الأصل مشقة لا يستلزم

مفارقة الأسباب والاحتجاب وقد يحدث ما يمنع وإظهار هذه الروايات فلا بد منه الإجماع
من الأبيح الذي تقدم في صحيحه وموثقه عبيد بن روية وأخرى في صحيحه فوكلم من شئ
ركعتي طواف الفريضة وروى في الفقيه صحيحاً عن عمر بن يزيد أن شئته عن أبي عبد الله
أن كان قد مضى فليلا فليج طيلصها أو يلم بعض الناس فليصلها عند ذلك هذا على الإجماع
وقيل ما فيه إلا أن يرد على جواز التوكيل أيضاً وهو خلاف القوانين في العبادات البدنية
وكانت رخصة فيها لا بد على عدم اشتراط العلم بهذه النيات فيمكن عدم اشتراطها في
الناس من حيث أيضاً فاعلم وقال في التهذيب وفي حديث آخر أن كان جاوز مائة أهل أرضه
فليجمع وليصلها وأما بعدان وأعلم أن المظن لأخبار وهو جواز عملها خلف المقام الحقيقي
مطلقاً لا يشترط علمها في الموضع للمدخل خلفه للصلح والاصل وعدم الدليل لعدم الاحتجاب
وعدم التصريح به فيها والاحتياط ظاهر ولما كان في بابيه لفتنا إذا كان ظاهر عدم الجواز والآخر
لما رواه أسامة الانطشار ولا زحام فقالوا بالجواز فيها وفي خلفه أي خلف المقام المعد
والدليل عليه غيره وأما في الأحكام المحسنة في عثمان الصنعيف خير الأئمة من هؤلاء وغيره قالوا
أما للمسلمين الصلاة في ركعتي الفريضة بحال المقام وتيسر من الفضل لكثرة الناس على أن
ظاهر ما جاز فيها ما يجزى الزحام على أحد جاني المقام الحقيقي وفلقه وظاهر ما لا يتم مثل
المتن جواز فعلها على أحد جاني المقام للمدخل خلفه ويمكن حمل الرواية على ما ذكره لكن العمل بها
وأن كان مقولاً الكلام في مثل هذه المسئلة التي قصصت عليها الأئمة من الكتاب والسنة المحسنة
الصحيحة بشكل لا يبعد ذلك على تقليد الانطشار وعدم الامكان في الموضع المعين أصلاً إلى
أن يورث فوت وقتها وما بعد ما من المناسك وحمل هذه الرواية على احتمال واحتياطاً يمكن
ويدل على وجوب فعلها في المقام إذا ضيق ما ذكر بعد الشرع في السعي قال السعي طلقاً
صحيحة محمد بن مسلم عن أحمد ما عليها السلام قال سألت عن رجل يطوف البيت فبينما يصل
الركعتين حتى يسير بين الصفا والمروة خمسة أشواط أو أقل من ذلك قال يضر حتى يصل
الركعتين فربما في المكان الذي كان فيه ويتم سعيه وأيضاً يدل على عدم وجوب القضاء على
الولي لا على سبيل التيسير كما تقدم في الطواف صحيحاً عن عمر بن يزيد أن شئته عن أبي عبد الله عليه السلام
قال من أدى ركعتي طواف الفريضة حتى خرج من مكة فليصل ركعتي ويقيم عن وليه
أو يعمل من المسلمين ويبقى الدعاء بعد صلوة طواف الفريضة على ما رواه معاوية بن عمار في الصحيحين

التذنب والمنشئ كذلك ان كلام الاكثر يدل على تعدد احداهما للحرم والاخر لدخول كفتايل
 ويدل على الفصل وتعليل العمل والمنشئ جافيا بالسكينة والوقار وداية ابي الصباح قال
 لما اوجبه الله عليه السلام ان انتهيت الى بيتي فوجدت فيه عذرا فقلت فاعلم انك
 وامش جافيا عليك السكينة والوقار والظاهر ان المنشئ في كل الحرم غير لازم لها فداية
 ابو عبيد قوس في الحرم ساعة اي يوجبه على السلام ولا يبعد كلام الاستحباب في الاكل
 يدل على بطلان الفصل بالنوم واعادة سجدة عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت ابا ابراهيم عليه السلام
 عن الرجل يغسل الوضوء فيسجد ثم ينام فيقول اني لم اغسل الوضوء فيسجد ثم ينام فيقول اني لم اغسل الوضوء فيسجد
 ويدل على استحباب الطواف فيسجد واعادة بعد النوم وقد اختلف في غسل الرجل فيسجد ثم ينام فيقول اني لم اغسل الوضوء فيسجد
 ايضا لما رواه في ابن ابي عمير عن ابي الحسن عليه السلام قال قال ان اغسلت فمكثت
 قبل ان تطوف فاعاد غسلك فاعلم فيهما اشارة الى حصول الوضوء بالفصل اذا لم يكن بعد
 الفصل محذورا فلا تارة في اعادته بعد النوم فان وجوده كعدمه في رفع النوم لان النظر في الفصل
 بعد النوم يرفع ما حدث بسبب النوم فاقم وقدر تحيق ذلك فيمكن كون الاعادة لزيادة التقيا
 وشدة الاستحباب لاصل حصوله وقدره الاشارة اليه ما رواه عليه في غسل الاخر اغتسل
 في دليل استحباب مضغ الاخر بعد دخول الحرم قوله ابو عبد الله عليه السلام اذا دخلت الحرم
 من الاخر فامضغه وان كان بائرا فمضغه بذلك ومنه مستعمرة عن عمار عنه عليه السلام مشد
 الاقوله وكان ابراهيم في دليل استحباب خلع كونه اعلاما في عقبة الذين بين والحرج من
 اسفلها لمن حج على طريق المدينة وبيع البمار وداية يونس بن يعقوب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 من اين ادخل مكة وقد جئت من المدينة قال ادخل من اعلام مكة واذا خرجت من المدينة فخرج من
 اسفل مكة ومنه حصة معوية بن عمار عن ابو عبد الله عليه السلام في ادخال الرجل بالسكينة
 قال معوية انه قال من دخلها احبته غفر الله له فذكر كيف يدخلها بالسكينة قال يدخل
 فغير تكبر ولا متعبر وفي رواية اخرى عنه عليه السلام قال لا يدخل مكة رجل بالسكينة الا غفر الله له
 قلت وما السكينة قال التواضع وصحبة معوية بن عمار عن ابو عبد الله عليه السلام قال اذا دخلت المسجد الحرام فاد
 حافيا على السكينة والوقار والخشوع قال ومن دخل يخشع غفر الله له ان شاء الله قلت
 ما الخشوع قال السكينة لا يدخل تكبر وما رايت الاستحباب الغسل لدخول المسجد ما رواه عليه
 صريحا وكذا ما رايت الاستحباب لدخول من باب بني شيبه بل محله ايضا غير واضح فان رويته

في المسجد غير الاصل وبقية الوقوف عند باب المسجد والتم على التوسل لله عليه والبر والتمسبه
 والتم على الانبياء وعليه وعلى ابراهيم صلى الله عليه واله وعليهم وقول الحمد لله رب العالمين و
 التواضع واليد بالاعانة مستقبل البيت في المسجد وموجوده في الطهارة في الطواف والسكينة
 وان يحوز بلا وضوء ولا يجوز بلا غسل لعدم جواز دخول المسجد والنظر ان التمسح يقوم مقامه
 لعموم البداهة والوقوف عند الحجر وحمل الله والصلوة على النبي صلى الله عليه واله والتمسك
 الى الحجر والتمسك بوجوده في الاخبار وكذا استقبال الحجر في الطواف وان مع التعذر ويكفي
 ايضا الى اليد للاستسلام بل الاشارة لما في صحبة معوية بن عمار اذا نوت من الحجر الاسود
 فادفع يدك واحمل الله وادفع يدك على النبي صلى الله عليه واله وسلم ان يتقبل منك ثم استلم
 الحجر الاسود وقبله ان لم يستطع ان يقبله فاستلم يدك فان لم تقبله فاستلم يده فاستلم اليه
 وقال اللهم ونقل الدعاء على الاضحية ومع الاكلان المصق يعظم لصحبة يعقوب بن شبيب
 قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن استلام الركن قال استلام الركن ان تصق بطنك ببول المسح ان شئت
 بيدك وتكبر في الكفا ايضا باصالي اليد لصحبة سعيد الاعرج عن ابو عبد الله عليه السلام
 قال ما لته عن استلام الحجر من قبل باب فقال لبوا انما يريد ان تستلم الركن فقلت نعم ما يريد
 حيث ما نالت يدك ويؤيده اللغة كانه في الصبح استلم الحجر له اما بالقبلة او باليد
 ويؤيده ايضا ما روي في استلامه لاقطع من حيث القطع فان كانت مقطوعة من الحق استلم
 الحجر بها له ويؤيده ايضا ما رواه اكامل عبد الله بن يحيى في الصحيح ان سمعت ابا عبد الله عليه السلام
 يقول طواف رسول الله صلى الله عليه واله على اربعة اركان فاصول وسلم تسليم الاركان بحجته وتقبل
 الحجر ومنه مؤيد لعموم وجوب الاستسلام والاستقبال والتقبل والدة في معارضة النية
 المقادير كما قالوا فاستلم وتقبل وتقبل الله عليه السلام ان جعلته خاليا لا فاستلم من عيد ومنه اخرى
 عن الرضا عليه السلام اذا كان كذلك فاقم بيدك واعلم ان وجوب الاستسلام مندوب واما
 الامر بركن الاخبار والكثير مع الاصل والمنشئ ومقدارته بامور مستحبة ودلالة السوق الكلام
 في مثل هذه المواضع على الاستحباب وعدم اذلة دليل كون الامر بوجوب الثقلين مطلقا ووجه
 اكثر الاستحباب بامر قوله ابو عبد الله عليه السلام في حصة معوية بن عمار في الاستسلام من السنن
 فان لم تعدد الله اوله بالعدد وفي صحبة معوية بن عمار في الصلاة في الحج فلم يستلم ولم يدخل
 الكعبة قاله معوية بن عمار في حصة معوية بن عمار في الصلاة في الحج فلم يستلم ولم يدخل

بالله والى بالعنف في ترك السجدة لقوله سبحانه وقارنوه لالكعبة فان لم يكن بواجب وصحبة
يعقوب بن شعيب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني لا اخلص الى الحج / الاسود فقال اذا
طلعت طواف الفريضة فلا يصرك وهذه على عدم وجوب استقبال الروضة طواف الطواف
فقالوا الظاهر ان على تقديم وجوب الاستسلام الايض الطواف تركه لا وجوب كفارة الا
اذا لم يكن كون الطواف الموجب فلا يدل على الشريطة وبقيده ما قاله في المتن لو تركه لم يكن
عليه شيء من عقاب العتق والاحوط ان لا يتكلم في الاستسلام والاستقبال مع الامكان وكذا
الكلام في التزام الاستحباب والعائذ وفي الطواف وصية الدين عليه والصفاق يطنه
وقه **بقره** والاول ثلثا اى استقبال ركنه في الطواف وهو المهر والسته ثلثه اشواط وثلثه
فيراخه والقابل ايضا قليل بل لا يقل بركة مطلق الطواف كما هو ظاهر المتن كما كان يريد
في طواف التقديم خاصة بقوله في المصنف قوله لا عن الشيخ فالتة في المتن وليست ان يقصد منه
بان يمشي مستويا بين الشرح والابطال قال الشيخ في بعض كتبه وقال في المبسوط يستحب ان
يرمى ثلثا ويشي ربعيا في طواف التقديم خاصة اقتداء بمن يولى الله صلى الله عليه واله الا ان ذلك
فعله واحد جعفر بن محمد عن ابيه عليهما السلام عن جابر والفة ان الرضا بن عمار عن العاترة والفتوى
ايضا لهم وان قلت في الثلث الاولى في المتن فيقول الجمهور كذا في استقبال الرجل في
الثلثة الاولى والتمتية في الاربعة الباقية ودل على القول بارتقاء الرحمن بن سبلج قال
ابعد الله عليه السلام عن الطواف فقلت اسرع وكثر او بطي قال شئ بين الشينين لا اريد
الرحمن مجبول وروى في الفقيه قويا عن سعيد الاعرج اتصالا بعباد الله عليه السلام عن المتبع
والمبطل في الطواف فقال كل واسع ما اريد احدا وصعد تله على التسوية ولا يبعد طه على الجوار
وعدم الجبالفة فيها ومحل روايت عبد الرحمن بن علي ذلك ويمكن جعلها على غير طواف التقديم وعلى
الاربعة الاشواط الاخيرة للجمع بين الاخبار لم يمكنه بالعمارة في هذه عن الائمة عليهم السلام
عدم تقديمهم الا قليلا قائل **قوله** والتمتية في المتن فيقول الجمهور كذا في استقبال في الثلثة
التسوية والغير وانزير بها المتحاررنا الملزم من المشهور في كلام الاصحاب وفيهم من ادرك
من الاخبار الكثير من صحة عبادة الله بن سنان قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذ كنت في
الطواف السابعة فابست المتعود وهو اذ كنت في ذروة الكعبة هذا الباب في قولهم ولعل
المتحارر في الاصل هو الباب كبره عليه صحيحه عزير بن عمار قال اذ فرغت من طوافك و

بلغت مؤخر الكعبة وهو بهذا المتحاررون الركن الثاني في قليله باسط يدك على البيت والصق
بطنك وخذك بالبيت وقطع ونقل الدعاء على اطلاق السجدة على الملزم صريحا في رواية اخرى
عن ابي عبد الله عليه السلام فاذا انتهيت الى مؤخر الكعبة وهو المتحاررون الركن الثاني في قليله في الش
السابع فاسط يدك على الارض والصق خذك وخذك بالبيت ثم قل وقطع الدعاء والادلة على
التزام الملزم كثير وقد ذكرنا في وجوب الاستغفار فانزوي انما اقرع عن احمد بن نويه الاخير
لعمدة القاعين وعند الجمهور في الطواف واستلام الركبان مطلقا خصوصا ان كان الحرج هو
المراد بالعراق والنجار في كثيره فلا يترس وان كان الظاهر ان كل ذلك استحبابا تقدم وقبل اذا
التزم او استعمل حفظ موضع قياره والاحوط ان يترس من التقدير لعل مراده ان الجار الى
الى البيت الا انما يمكن ان يكون حرج مقدما اى ما يلا في المقدار في الصواب الذي يطوف في ذلك
ليس بطلية الطواف فاذا شرع في الطواف من موضع الالتزام ان لم يقصده في الطواف
يدل على التقدير الذي تقدم من الالتزام وكذلك يمكن حمل الزيادة بان يتأخر لعل في قولهم
عليهم السلام ان يحفظ مكان القطع حين قطع الطواف بقضاء حاجته واصلوه فريضة اشارت اليه
ودليل عدم جواز الزيادة في الطواف وانقصان كما هو المقرر عندنا دليل ايضا ولكن حفظ
ذلك للموضع بحيث لا يتقدم اصلا عنه ولا يتأخر لا يخرج عن معصية وكذا حال الرجوع اليه قالوا
ان يكون لهم من ذلك المخذول فلا يبعد حرج قطع نظرا الشارع عن مثل ذلك المقدار ولو وقع حرج
في الزيادة فانها ما لم يعلم بهذا المقدار خصوصا اذا اخذ من جهة الاحتياط والمقدم
وسكنهم عليهم السلام عن ذلك في بيان الالتزام قد بينه ذلك لان تركه يبين مثل هذا الواجب
المبطل تركه بين بيان هذا الشرح بعد من استقام عليهم السلام ان قلنا يجوز وكذا في عدم
تقبله منهم ذلك فلا يبعد الاكتمال في الطواف عن موضع الالتزام خصوصا مع الملاحظة
في وقت المشي لم يعلم التقديم والتأخر ظاهرا او باعنا تأخر ما بين الطواف احتياط الاحتياط خير
التقصان لو كان وما دل على غير مثل هذه الزيادة والبطان ينالها كما سيجي وهذا المستوي
عن ابي عبد الله في هذه الروايات وتروى كتابته في الكتب وله في غير هذا من ما لو سار فقولنا في
الالتزام والاستسلام المعزوين للاخبار الكثيرة الصحيحة مع القول الوجوب في الجملة ولهذا لما كان
المعزوفون والمتأخرون الى زمان مثل ما من احتمال عدم القطع الاحتياط وكذا القابل لغيره
ينبغي للشرح في الطواف بعد ان يخرج من البيت وعادة شاة ورواية قال يكون طواف بعض

59

استجاب

على العباد وجميعهم وبقيت اياما حتى فانت صليوة الغداة وذلك بعد ولا ضرورة لا تكا به
ولذلك عليه صبحه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال سمعت يقول من طاف بالبيت فوسم
حتى يدخل في الناس فليتم اربعة عشر شوطا ليصل ركعتي لا يمكن ان ذكر عليه السلام حال
الناس في ذلك ولا ذكر حال العلماء بل على البطلان والتخريج حال العبد في حصول المصير في المنتهى
فالتقيد باليوم هنا يقتضي حمل حلال في الروايتين عليه خصوصا مع رواية بصير الدلالة
على وجوب الاعادة ولا يجوز حملها على التثنية على التام واعلم ان قد سميت هذه الرواية مع رواية
عبد بن مسلم وزيارة في المنتهى والصحة وفيها بعدا عن الشك في العمل بمعلوم انه نكتة وقد فعل
ذلك كثيرا وقد مرزا وهو موجود في رواية معتبرين وجب ايضا في كل رواية في بصير
على الناس ايضا واستجاب الاعادة ويؤيد ما في الرواية الاخرى عن ابي بصير قلت فان طواف
وهو مقطوع غايات فوات وهو ناس في اقلية طوافين في يصلي اربع ركعات فالتا الفريضة فبعد
حتى يتم سبعة اشواط وعلى التا ايضا ويؤيد لفظة حتى تمت في كافي وفي الجمل ما لا يلزم
صريح على غير الزيادة والبطلان لا في الفريضة ولا في النافلة لا في الشوط ولا في الخطيئة فكيف
في الاقل من ذلك مع عدم كلامهم من غير حمل للاختصاص مع عدم قصد الطواف فزالت
شبهه الزيادة في التخميم والالتزام والاستلام وفي القطع لحجية البناء كزيت في الإشارة
والجهرية والمنتهى والظاهر على تقدير البطلان انما يكون مع العلم والعمل وكال شوطا
لا دليل على غير وانما تمام الطواف الثاني بعد زيادة شوط من غير ذكر التسمية في الاختصاص
اشارة الى عدم الاعتماد فكانت كافي ما فعل الله سبحانه في الآية الاولى فيمن لا يقصد
بهما الواجب وهذا ليس بواجب وعلى تقديره ايضا مؤيد لعدم الاعتماد بالاعتقاد بالمتوهم مع الوجوب
والدليل ويكنى كونه بهذا قريب مما روي في الصلوة انما اذا ذكره بعد الجلوس فقد
التقدم ذكره فيصير اليه من غير ان يسم نافلة كما قيل وما روي مجعلا من اصل العصر آسيا
قبل النظر عليها الا ان اربع ركعات اربع وقد مر في كتاب الصلوة فذكر ان يتوهم في التذكير
ما قيل في العدول الى السابقة بل يكون عليه السابقة في اثناء الاحقة ان جميعا فعله
ولفعله وهو الاحقة ان جميع ما فعله والخبار هنا ان ايضا خالفها فهو ايضا مؤيد
وانما اذا ذكر قبل كمال الشوط بقطعه ما في الاحكام مؤيد رواية في كشم قال انسابا
عبد الله عليه السلام عن رجل في طواف ثمانية اشواط قال ان كان ذكر قبل ان ياتي الركعة فليقطعه

فقال انطلق حتى تقوم هبتا ولا تقلت لما في خمسة اشواط من اسبوع قال قطعه وحفظه
من حيث نقطه حتى تعود الى الموضع الذي قطعت منه فبقى على رواية في الفرج قال فطنت
ابو عبد الله عليه السلام ثم قلت اريد ان اعوذه ايضا فقال احفظ مكانك ثم تحفظ اذهب بعد
ثم ارجع فام طوافك وليس فيهما صلاة في الفريضة ولا في مطلق القواعد عن النصف ولا في مطلق
القطع بل العبادة في الخامسة في مطلق الطواف مع عدم سجدة السجدة الذي يدل على ان السجدة
الفريضة لها بعد تجاوز النصف هو سجدتين من عمارين يعمل من سجدة السجدة التي ابا عبد الله
كنت مع ابو عبد الله عليه السلام في الطواف بده في يدى ويدى في يدى اذ عرض لي بعمل العبادة
فلو سجدت لم يردى فقلت ان كانت حتى ارفع من طوافي فقال ابو عبد الله عليه السلام ما هذا
قلت اصلحك بعملك في صلاة فقال له اسلم قلت نعم قال اذهب معه في صلاة قلت لم اصلح
الله واقطع الطواف فان كان في المرفوض قال نعم وان كنت في المرفوض قال نعم قال ابو عبد الله
من شئ مع لحيه السلم وخالجه كتب الله له الف الف حسنة ومحي عند الله الف حسنة ورفع
له الف الف درجة فبادر الى طوافه فقطع الفريضة للندب مع كثرة الثواب والاحسان ثم ايضا
خليفة المسلم ولا يشترط الايمان ويحتمل برد اللون القريبة السؤال فانه بعد وجود الكافرة
البيت فكان يري المسلم المؤمن وظاهره في جواز القطع مطلقا ولا يدل على البناء والاشياء
وان استدل في التمدد بها على البناء مع تجاوز النصف في الفريضة ورواية محمد بن سعيد
بن عمار عن ابيه عن ابيان يغيب قال كنت مع ابو عبد الله عليه السلام في الطواف فجاءني رجل
من اخواني فسالني انا شئ معه في صلاة ففطن لما اوعى بهما عليه السلام فقال ابا ان قطع طوافك
وانطلق معه في صلاة فاقبلت في صلاة طوافي فقال احضر ما ظفرت وانطلق معه
في صلاة وان كان فريضة قال يا ابا ان وعلى قدر ما طوافك هذا البيت اسبوعا فقلت
لا والله ادرى اني كتبت لستة الف حسنة ومحي عنه ستة الف حسنة وترفع لستة الف
درجة وقال وروى عن حماد بن عمار ويقضي لستة الف حسنة وقصصا خالجه من خير من طواف
وطواف حتى عد عشر اسابيع فقلت هكذا افرضة ام نافلة فقال يا ابا ان غايب الله
العباد عن الفريضة لاجل النوافل وهذا مثل الاول لا ينافي طاهره في جواز القطع مطلقا
والبناء سجدتين عن بعض اصحابنا عن احمد بن عليهما السلام قال في الرجل يطوف ثم تعرض له النجاسة
قال لا بأس ان يغيب في صلاة في صلاة غيره ويقطع الطواف فان اراد ان يستريح ويقعد

فلا بأس بذلك فاذا ارجع من طوافه وان كان نافلة حتى على الشوط والشطين وان كان طواف فريضة
ثم خرج في صلاة ثم رجع لم يركب ولا في صلاة نفسه وجعل لم يركب على عدم تجاوز النصف بقدرته
ما يدل على البناء مطلقا في اول الخبر والبناء في النافلة على الشوط والشطين ففي هذه الاخبار
دلالة ما على جواز البناء في النافلة مطلقا والمنع في الفريضة وجعل على عدم تجاوز النصف فريضة
ما تقدم ويكره حفظ موضع القطع لعدم الزيادة والنقصان فيعين ويكره ان يكون رخصة فلا
يدل على الوجوب يمكن الاستيناف في الشوط الذي قطع ولا يضر الزيادة لما عرفت واليه اشار
في المتن قال ان يني من حيث قطع ومن الجرح فيه تردد وحوطه الشافعي والخبر يدل على الاول فيحمل
المتردد من موضع يتفق عدم النقصان وبالحمل لا يغيره من الزيادة والبطالان بهما من الامر يحفظ
موضع القطع لما في رواية في بعض الاخبار ولا يكره ويدل على جواز البناء في الفريضة اذا قطعها
لصلوة فريضة وهو محتاج الى دليل عليه وقت فريضة وهو يطوف قطع الطواف واذا بنا
بالفريضة ثم عاد فتم طوافه من حيث قطع وهو قول العلماء الاما كالا ايضا بعد رواية من سنا
اذ ثبت هذا فانه يني بعد فريضة من الفريضة وهو قول اهل العلم رواه شهاب بن هاشم عن
ابو عبد الله عليه السلام انه قال في رجل كان في طواف فريضة فادركته صلوة فريضة قال يقطع
طوافه ويصلي الفريضة ثم يعود فيتم ما بقي من طوافه وما مشترك كان وان كان الظاهر انهما التقيا
وحسنة عبد الله بن سنان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كان في طواف النساء فاقبلت
الصلوة قال يصلي يعني الفريضة فاذا افرغ من من حيث قطع ويدل على جواز القطع للوتر اذا خشي فريضة
صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي ابراهيم عليه السلام قال سالت عن الرجل يكون في الطواف وقد
طاف بعضه ويقيم على بعضه فيقطع الخبر يخرج عن الطواف الى المخرج والى بعض المساجد
اذ كان لم يوتر فوتر فريضة في طوافه فوتر في طوافه فوتر في طوافه فوتر في طوافه فوتر في طوافه
بعض الاساقفة قال لا يوتر واقطع الطواف اذا خشي فريضة ثم اتم الطواف بعد ووترها دانه
على جواز الوتر اذا ابد الفريضة هو الخبر الثاني ما ليس فيه ويدل على جواز الفريضة
في محل ولا يؤخذ ذلك كعادة وتأخير فريضة الغداة الى الاساقفة وغافل اذ عرفت الاجماع في
المن وغيره فغافل وقد عرفت دليل قوله لو جاء الى احد استناب ما سبق في جواز الاستنابة
في الكل لا جواز في الكل ففي بعض بطريق الاول ايضا عرفت من هذه الاخبار الاستيناف
في الشوط والشطين فالشدة وعدمه في الخمسة وما علم القبط تجاوز النصف وعدمه فغافل

يدبر والبسائف وان كان طواف نافذة واستيقن الثلث وهو في شك من الرابع فليمن على
فان يجوز له ولا يشرع اليه على الاقل لا يخرج من العمد يمتن لاحتمال الزيادة ولا لرحله ولا
كالصلح لقوله عليه السلام وزيادتها بسطة كقصائنها فكذلك هذا منه بالشيخ وجماعة
فهو الشيخ المشيد وعلى ما يروى من احوال الصلاح وابن الجبلة الى اليان على الاقل على ما ذكر في المختلف
والخرج لهم باصل رواية الزهري ورواية منصور والاشية في اجاب المعارض بالاحتياط وبان الاصل
انما يصح اليه مع عدم المعارض وانما سمع وجوده فلا يروى به بسلاسة سندها الا دل على المط
صريح الاحتمال ان يكون في النافذة وان يكون الثلث من الاصل وان يكون قوله قد طفت
اشارة الى الاعادة روايته منصور وهي صحيحة منصور بن حازم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني
طفت فلم ادر استة طفت ام سبعة طفت طواف اخر فقال هلا استانفت قلت قد طفت
فذهبت قال ليس عليك شيء وهذا يدل على عدم وجوب الاستئناف عينا لو كان افضل ويؤيد
استصحاب مثل الذي يراعى فيه وان الاصل عدم فعله وعدم الخروج عن التعيين بالثالث
بل يعين مثله كثر في المسك في الوضوء والصلح عقلا ونقلا وعدم ثبوت البطلان الزيادة
المحققه مطلقا فكيف هنا لاحتمال عدم الزيادة في صحيحه ايضا في الكافي قال سالت ابا عبد
عليه السلام عن رجل طاف الفريضة فلم يدرك ستة طواف ام سبعة قال فليعد طوافه
قلت فانه قال اما اني علمت شيئا او لاعادة احب اليه وافضل وهي رواية الفريضة وان لم يشك
بعد الاضرب والظن اني بالرجل نفسه كما خرج في الاول وفي غيره ايضا صحيحه معوية
وحسنه ايضا قال سالت عن رجل طاف بالبيت طواف الفريضة فلم يدرك ستة طواف ام
سبعة قال يستقبل قلت فماذا فعلك قال ليس علي شيء وعمل اضارها الا يضرب وجهه التابيد ان لو
كان لاعادة واجبت كان عليه شيء ولم يسقط مجرد الخروج وقتة وفي غيره ايضا صحيحه رفاعة
عند كان ابو عبد الله عليه السلام لا يملكه كونه قبله لان في رجل لا يدرك ستة طواف او سبعة
قال النبي صلى الله عليه وسلم من طاف بالبيت لم يزل في الجنة الا في رجل طاف بالبيت لم يزل في الجنة
وان في اخر صحيحه الاول فان طفت بالبيت طواف الفريضة ولم يدرك ستة طواف سبعة
فاعد طوافك فان خرجت وقال ذلك فليس عليك شيء والعجب من الحكم انهم انما نقلها فكان
من نفعته كما رايته في بعض النسخ فيمكن ان يقال على ذلك الاول ان روايته ليست بصحيحة
لما عرفت وكذا روايته معوية فيها التحق وهو محمول لا شتره وان كان لفظ انما يوجب

٢٩٤

الاستيفاء عنها كونه افضل مع جواز الاختصار على الاكل والبنا على الاكل وبين يده استصحاب
شغل الزموا ان الاصل عدم فعل الاكثر وعدم الخروج عن المتعين بالشك كما مر ما يدل عليه في
الثلاثة الصلح عقلا ونقلا وعدم تحقق البطلان وان زيادة الحقيقة فكيف هذا الاحتمال
عدم الزيادة فلو وجد العاقل مكان القول ليس بجعل الجميع بين الادلة هذا في الفريضة
واما النافذة فيجوز البنا على الاكل ويدل على التفصيل رواية احمد بن محمد المديني عن ابي الحسن
الثاني عليه السلام قال سالتك قلت جعل الشك في طواف فلم يدرك سبعة قال ان كان
في فريضة اعدوكا شك فيه وان كان نافذة بيني وبينكم هو اقل وسند ما فيه راجح ولا يضر
لما مر وما في رواية احمد بن محمد بن المنذر ما كان طواف نافذة واستيقن الثلث وهو في
شك من الرابع انطاف فليس على الثلث فانه يجوز له ان يركع في صلاة فانه يجوز له ان يركع
تعيين ذلك يجوز البنا على الاكثر ايضا ولكن الاكل اقل في الصلح النافذة ويدل على البطلان
بالشك في الفريضة عاينا في طواف رواية بصيرة قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل
شك في طواف الفريضة قال عيذك الله انك قلت جعلت هذا الشك في طواف نافذة قال نعم
الاكل وجعلت مع عدم ظهور الصحة لا شرا في بعض الروايات على غير الشك بين السبعة وانما
يبدل في الركعة في الفريضة وعلى الاختصار في النافذة لما تقدم ولما قبل بعدم البطلان والبنا على
الاكل بعد تسليم السند لما على الاولوية وعدم قوت ذلك ويدل على البطلان ايضا في الجملة رواية
ايضا قال قلت جعل طواف الفريضة فلم يدرك سبعة طواف سبعة ما تاتي قال عيذك الله
حتى يحفظ قلت فان طاف وهو متطوع فمات ومات قال فليترك طوافه ويصلي اربع ركعات
فاما الفريضة فليعد حتى يتم سبعة اشواط وهي ضعيفة جماعة وغيرهم وقد عرفت الجملين **في شك**
القول يجوز الاعتداد بالصاحبة تحفظ عدة الاشواط مطلقا فتقوى الاجاب مستندا الى صحة
سعيها الاصح قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الطواف اليك في الرجل بالحصا صاحب فقال
نعم وعنده قريبه فتر على الاعتداد على الفطن وقبول قول الواحد ويمكن التعدي وفيها ولا يلزم جواز
كون الصبي يركع والآخر في العبادات وانما يقبل قوله انه فعل ما استوجبه لبل الميزان
وغير ذلك يقال ولو شك في ما تقدم لما تقدم ومحمد بن صفوان قال سالت ابا الحسن
عن ثلاثة نفر دخلوا في الطواف فقال كل واحد منهم تحفظ الطواف فلما اطافوا انهم فرغوا
قال واحد منهم سبعة اشواط قال اخر خمسة وقال الثالث في خمسة اشواط قال فان شكوا فيكم

فليست انتم وان لم يركعوا واستيقنوا كل واحد منهم على غيره فليشوا الثاني انه لا يرجع لاداء
بعد ان تجاوزوا الركعة الاولى في ناسيا الصحيحه على بن يقطين عن ابي الحسن عليه السلام قال سالت عن
منى ان يلزم في اخر طواف حتى جاز الركعة الاولى في يصلح ان يلزم بين الركعتين الاولى وبين الحجر اربع
ذلك ان الزيادة للزمن ويحصى عن قرب الحج وظاهر المدروس اختيار استحباب الرجوع قبل الركعة
وهو بعد عدم ظهوره ليدفع قولهم بخبر الزيادة في الطواف والبطلان بها عدا والعجبة
اشار الى الرواية ايضا واختار الاستحباب فبعد ما بعد من خبر الزيادة والبطلان بها مطلقا
فما لم يصرح صريح صحيح في البطلان طاقا قبل ابعدهم بوجوده وقدره الحديث في ذلك فتدبر
في شك ولو لم يعلم اشتراط الطهارة استأنف الحج قدر دليل اشتراط الطهارة في الطواف
الواجب دون التدبير وترتيب عليه وجوب عادية ولو لم يدركها دون التدبير نعم بعد صلواته
لوهلها بدونه **في شك** وقطع طواف النساء واجب الحج فانه يمكن استحبابه وجوبه عن فم الجمل
وادعي على وبره غير المرقع المتمتع بها عدم الخلاف بين الطائفة في الزيادة والتدبير كاسي
مستدلى بالاجابة مثل ما في الاخبار والمعتبرة على المتمتع بها تقدم الخلاف بين الطائفة
ثلاثة اطراف بالبيت وشعبان وعليه طواف بالبيت وطواف الزيادة وطواف النساء
فيها ايضا ان المتمتع اذا قصر بعد السعي محل ثم اذا كان يوم الترويض احم بالحج وايضا يدل
عليه ما في طواف النساء السعي ولو قدم اعدو ما فيها ان وقع على امره قبل طواف النساء
فليجئ به الى اهل لا يعل له الشايطون طوافها وان مات فليقتض عنه وليه او غيره
فاما ما دام حيا فلا يصلح ان يقضي عنه فاني لم اجد له سوا ان الرمي سنة والطواف
فريضة كان المداومة علم وجوب من الكتاب وجوب الرمي من السنة كما سبق في صحة
معونه عن ابي عبد الله عليه السلام وقد تقدمت وفي صحة اخرى قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
عن رجل طواف النساء حتى يرجع الى اهل قال ليس طواف عند فان في قبل ان يطاف عنه
فليطف عنه وليه وظاهر ما يدل على جواز النيابة له اختيارا وايضا يؤيد الشريعة السهلة
وعدم المشقة والحج وما تقدم في جواز النيابة في طواف الزيادة والشهرة ولكن الاولى
صريحة في عدم جواز النيابة ما دام حيا ويكفي حمل الاولى وحمل الشيخ الاولى على القدرة وانما
على عدمها ويؤيده بصحة معونه بن عماره عليه السلام في جعل طواف النساء حتى اتركوه
قال لا يحمل ان النساء حتى يطوف بالبيت قلت فان لم يقدر على ايام من يطوف عنه وهذا

صريحة في الجواز مع عدم القلّة وليس لالتها على العلم معها بصريح من معونة المجلة والمجل
الاول يستلزم التعرّف في الاول فعمل الشيخ يستلزم التصرف في الكل وكان العمل الاول
اول ما تقدم ولان النسيان عند تقدم مرارا وصحة معونة من عارضة الفقيه عن ابي
عبد الله عليه السلام قال قلت له جعل في طواف النسيان حتى يرجع الى اصله قال لا بل ان يقضى عنه
ان يخرج فانه لا يعمل الا نسيان حتى يطوف بالبيت ويحسب في كل طواف لا يجزئ الله عليه السلام
يجزئ طواف النسيان حتى يرجع الى اصله قال لا بل ان يقضى عن ان يخرج فانه لا يعمل الا نسيان حتى
بالبيت ويحسب في كل طواف لا يجزئ الله عليه السلام رجوع طواف النسيان حتى يدخله قال لا
يجزئ النسيان يزور البيت وقال لا بل ان يقضى عنه ان يخرج فان تولى قبل ان يطاف عنه
فليقض عنه وليأمر غيره ويكره الجمع على الوجوب بنفسه على تقدير رادته في الحج والتمتع والعمرة
العدم وهو قريب من الاول ويؤيد عدم الاهتمام بوجوب حتى ان يقل بقطوعه بعد طواف
الوداع لما روي في الصحيح عن ابن عمر وان كان في استحقاقه من ابي عبد الله عليه السلام قال
لو اذعن الله على الناس من طواف الوداع رجوعوا الى مكانهم لا يؤمنون ان يسيروا باسم
قائمة التذليل يسمى طواف النسيان حتى يرجعوا الى طواف البيت اسبوعا اخر بعد ما يسمى بين
الصفا والمروة وذلك على النساء والرجال واجب كان طواف الوداع ينقلب ويصير طواف
النساء كما لا اعتداد بالنية لان ذلك هو في الزمان فيصرف الى ان لو قصد بل يقصد غيره
كاقبل في صوم شهر رمضان بنية الا في هذه تدل على عدم الاعتداد بالنية على الوجه الذي عرفت
وان وجوب طواف النسيان شرط العلم والذكر والتحليل مع موقوف عليه ومع عدم موقوف على
طواف الوداع وكان هذا اشارته الفقيه بقوله ودور في من ترك طواف النساء ان كان
طاف طواف الوداع فهو طواف النساء فيقول القول الجواب طواف الوداع عن طواف النساء في ذلك
عن علي بن بابويه روايته استحقاق المقدرة ونحوها على كون الذائر عليها وهو بعيد على ان الظاهر
الاول لا يحتاج الى طواف الوداع وهذا كما يصح تكاليفهم وحجهم بل ما يربواهم وقد بحث
في ذلك فتمثل في الفقيه ايضا في صحة ابراهيم بن عثمان الشك من ابي عبد الله عليه السلام في اقامة
خائض ولو نطق طواف النساء في حال ان يقم عليها فقال يقضى فقد تجزئ وصحة
حراكه بنما عن ابي جعفر عليه السلام في رجل كان عليه طواف النساء ومن فطاف عنده
اشواط بالبيت ثم غمره بطرفة فله يدبره فخرج الى منزله فغفر عنه ثم عني جارية له فيقول

[illegible]

الإمام ورواية اسمعيل أيضاً ضعيفة مع عدم دلالة صحتها فيما قلناه بل هي تدل على الجواز للعق
 ودواية التحقيق بنضعيفة برعندهم مع ان ذلك لا ينافي المنع بالمفهوم ورواية علي بن يقطين صحيحة
 مؤيدة بالأصل والأمر المطلق لا يصدق عليه انقطاع فاشلاً لا وأما مثل ما يطوفوا فيكون
 حلاً الأول على الأفضل والأول منه على الرخصة مع عدم التفضيل ويمكن الاكتفاء به
 عدم جواز التقديم كأنه متأسك مني وفيه بحث سيجي لكن الشرح بل عدم ظهور القول بالجواز
 وكثرة الاختيار الأول وجوب العمل المطلوب على التقيد بالمفهوم الذي هو كما هو مذهب التحقيق
 وإن كان فيه بحث فيقول على الشيخ ويؤيد وجود الأول للصحة الدالة على كون طواف
 الزيارة يوم النحر واجباً أيضاً على ان روايته على بن يقطين غير صحيحة لاكتفاء بصرف طواف
 الزيارة وكون ذلك بل يدل على جواز الطواف والسعي قبل الذهاب إلى منى وهو اعلم من
 المدعى وإن كان ينبغي أن يدل عليه من حيث ان السعي ليس بواجب فتأمل فانه روى في الضعيفة
 صحيحاً عن ابي بصير عن حفص بن الخضر عن ابي الحسن عليه السلام في تحصيل الطواف قبل الحج
 إلى منى قال ما سألته عن ذلك قال قد روي عن ابي بصير عليه السلام في ذلك
 صحيحاً عن ابي عبد الله عليه السلام ما لا مما علمنا المتبع يقدم طواف وسعي في الحج كما هو شأنه
 أو أخرت فعله التحية فيما قلناه أو في وثائقنا في المذهب والقارن قوله عليه الزايات
 المتقدم معناه في بعض غير مثل ما رواه زرارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن المرفوع للحج
 يدخله كيقدم طوافه ثم يخرج قال سواء وفي صحيحه جازين عثمان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
 عن من زاد الحج بعجل طوافاً ويؤخره هو والله سواء عجله وأخره والظاهر عدم الفرق بين العرا
 والأفراد ويحتمل ان يكون المراد في الزايات غير المتبع وأما طواف النساء في ذلك على عدم
 تقديمه مطلقاً ما تقدم مع ما رواه اسحق بن عمار في الصحيح قال قلت لابي الحسن عليه السلام
 المرفوع بالحج اذا طاف بالبيت والصفا والمروة بعجل طواف النساء قال لا انما طواف النساء
 بعد ما لم يقم فيه من مناهم جواز في جميع التمتع بالطريق الأولى ولا يضر القول في استحقاقها
 مرة واحدة في رواية علي بن حمزة عن ابي الحسن عليه السلام المناهضة في ترك التقديم ويخفف
 على المرأة الحيض بل امر على توقيف الغرض والبالح بالخاصة فيظهر سقوط طواف النساء
 يجوزها بتقديم طواف الزيارة ولكن يدل على الجواز رواية الحسن بن علي عن ابيه قال سمعت
 ابا الحسن عليه السلام يقول لا بأس بتحصيل طواف الحج وطواف النساء قبل الحج يوم الترتيب

لذلك قال في المتن في المدة قبله هو دليل على أن سائر الراس فيها إلا الزوايا فان فقط ولكن لا يقتصر
 لها البرطلة في التخصيص في العبارة والرواية لا وجه لا ينبغي العمل على الكراهة في الحج أو على المرحبه
 مطلقا قال فيه أيضا الاستدلال على أن الترخيل لا يضر بالطواف ليه وكذا ليس سائر الحج
 من المخطط وغيره كان لا يصل وعدم النوى عن العبادة حتى يدل على ضاهاها من البرطلة فقط والظ
 لذلك كان الترخيل لا يضر بحج التمتع بغير الطواف وبطلان فيها النوى عن الطواف والحق
 أن لا بأس بها فكون الطواف منسبا إلى النوى يكون في نفس أوجه العبادة وهو مبطل لها قطعا
 وكذا سائر الملبوسات قلنا أن الطواف بها حرام نعم إن قلنا أن المراد بحج البرطلة يكون
 لاجبا فقلنا لا يدل بطلان الطواف لعدم الترخيل في الأضحية في الطواف والصلوة يمكن
 لفرض المناسبات من قطع لباس الحرم والطواف واستقلال برونه المصلحة الواجب لزوم بطلان
 بناء على أن الأمر بالثمن يتلزم النوى عن ضده الخاص وأيضا لو كان ذلك مستورا واسترط
 في صحة الطواف يمكن أن يكون الطواف باطلا الذي هو الاستدلال وهو شرط للعبادة
 وهو مفيد عنهم وأيضا وفيه تأمل قد لا يلتزم أن يكون استمرارا مع حصول المط
 منه شرعا وهو عدم الكشف كالألة الخاصة عن الثوب والبدن بما مقتضوب ففاسل
 قبل البرطلة فليس طوبى **قوله** ولا يصدق ذلك الطواف على أربع على الدين والرجلين معا
 دليل على الاعتقاد أن السند إنما يصدق بحج العمل إذا كان المنذور عبادة فأي شرا على
 قبل ولا شك في اعتبار ذلك كونه المنذور عبادة والطواف على أربع ليس كذلك لعدم الدليل
 فإن الطواف الحائض شرعيته هو على غير هذا الوجه قال في التهذيب يظوف أسبوعين يديها
 وأسبوعين لرجليها أو حتى الشكوى في أي الجمع عن أبو عبيد الله عليه السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام
 فأمرة تدعى أن تطوف على أربع قال أسبوعا ليدها وأسبوعا لرجليها وجميع ضعفها قال
 للأصول فيكون حملها على الاستقبال أو على قصد ما دلل يكون قضية مخصوصة **قوله** وهو
 القول بالحج أي يجوز الاعتقاد على غير ما حفظه عدة اشواط الطواف فالظاهر عدم اشتراط
 العدالت في ذلك الغير ولا لاعتداده ولا ذكره بل الظاهر أنه يكون من غير نظر بقصد للصحة لعدم
 صحته سعيه لا وجه الفتنة قال سالت أبا عبد الله عليه السلام عن الطواف أيكسفي الرجل أحسا
 ضلعبه فقال نعم يمكن التقرب إلى المرأة وإلى الصلوة والسعي وغيره ويمكن عدمه عند
 العدالت في الوجهين فخرج الحقوق والغيرية العبادة والركل في إخراج الحقوق مثل أن

فمن بين الصفا والمروة حتى يخصص إلى عرفات هل تعد بذلك الطواف لم تعد قبل الصفا والمروة قال تعيد بذلك الطواف الطواف الأول وتبين عليه وفي الفقيه أيضا روى أبان عن زارة قال سألت عن امرأة طافت بالبيت فحاضت قبل أن تفصل الركعتين فقال ليس عليها إذا طهرت إلا الركعتين وقد قضى الطواف ولا يضرك إلا بعد ما بان خصوصاً مثلها ومثلها رواية في الصباح في الكافي ولا يضرك إلا بعد من الفضل من هذا ظاهر وإنما إذا طافت وحاضت إلا في المشهور أن كل أربعة نقطرة وتخرج من الصفا والمروة وتذهب إلى عرفات وتأخر ما يقع عليه بعد خمس أسلاكها كلها أو بعد تساليسه في يوم الحرف قد عدت ستعتها في علي الروايات ليست بغير مثل رواية حتى يسمع المأذون أو حتى يسمع إماماً بعد الله عليه السلام يقول المرأة الحقة إذا طافت بالبيت أربعة أشواط ثم رأت الدم فتمسحاً فأنه يستبرأ منه مع الأرسال ولا ينهاه صغر رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أن الحائض والمرأة وهي في الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة تجاوزت النصف فملت ذلك الموضع فإن طهر رجعت فأتمت بقية طوافها من الموضع الذي طهرت وإن لم تقطع طوافها من شيء أقل النصف فعليها أن تستأنف الطواف من أول رواية أحمد بن محمد عن محمد بن أحمد عن محمد بن الحلال عن أبي الحسن قال سألت عن امرأة طافت خمسة أشواط ثم اعتلت قال إذا حاضت المرأة وهي في الطواف بالبيت أو بالصفا والمروة وجاوزت النصف فملت ذلك الموضع الذي طهرت فإذا قطعت هو طوافها في أقل من النصف فعليها أن تستأنف الطواف من أولها وتستبرأ منه في ستة أشهر أو حتى تنزلها كالماء لا يمانع إلا أن يعكف السبع أيضاً مثل الطواف مع الفصول في الأمان والجلوس الطواف على الأمان كما هو الظاهر فيلزم كون السبع مثل الطواف في الاستئناف قبل جواز النصف ولم يقلوا برفق ظاهر الأصحاب بالإنهاء مطلقاً وقد نهى ما يدل عليه سند كروا أيضاً لا يصح في الأربعة ويجوز أن النصف ثم من ذلك ولم يقلوا برفق وقال على أنها حاضت ثم لا نشأ مطلقاً ويمكن المراد بعد الكمال وأحد صحيحته محمد بن مسلم في الفقيه وإسالة أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة طافت ثلثة أشواط أو أقل من ذلك ثم رأت غشاً فقال تعفوا مكانها إذا طهرت طافت منه واعتدت بالمضغ وصحيفة أخرى عن إمامنا عليه السلام قال لا بأس بالصدوق بعد ثلثها قال مصنف هذا الكتاب رحمه وهذا الحديث أفتى وفي الحديث لذي رواه ابن مسكان عن إبراهيم بن إسحق عن سأل أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة طافت بالبيت أربعة أشواط وهي في يوم ثم طهرت

قال ثم طافها وليس عليها غيره وستعتها تأتم وطافان تطوف بين الصفا والمروة لأنها ذات على النصف وقد مضت متعتها فلتستأنف بعد الحج وإن لم تقطع إلا ثلثة أشواط فلتستأنف الحج فإن أقام بها لم يملكها بعد الحج فلتخرج إلى الجعران أو إلى التعميم فلتعلم من هذا الحديث أنها متقطعة والمحدث الأول رخصة ووجبة وإسناد متصل ويمكن الحمل على الخبر وإن لم يعلم البتة قبل جواز النصف أو من بين الجمع بين الأدلة والتأمل بها وبالجملة المؤيد لما سبق في الاعتناء بالطواف مع حجابها وإذا النصف ومن غير ذلك قال في الدرر أماناً لم المتعة للحائض بطواف العمرة كالأربعة أشواط منه على الظاهر وقال الصدوق سلم بدونها وقتد به في تأقي الباس في رواية العلاد حريز بن محمد وكثيره في الأمان قبل الأمانين الصحيحين مع القابل بما جاء في شكهم مع إمكان الجمع على أن الرواية ليست من العلاد لأن حريز بن ذوى الأمان حريز بن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام والثانية العلامة أيضاً عن إمامنا وروى في الفقيه عن أبان عن الفضل بن زياد عن أبي جعفر عليه السلام قال إذا طافت المرأة طوافاً لنسأ طافت كركعتين النصف فحاضت فعدت ثلثاً ثم رأت الغشاً فملت ذلك الموضع الذي طهرت فإن طهرت من النفس عظمى ويكون ثقتها والبرصيحاً وكثيرهما على التقديرين أو التوكيد أو الظاهر أن النفس كالحايض وإنما المستحاضة فإن فملت ما عليها فهي في حكم الظاهر ويصح عنها جميع ما صح عن الظاهر في طواف وتصل وقية البحث عنها ويدل على ذلك الطواف ما روى في الفقيه عنه علي بن أبي حمزة أنه سأل بنت عيسى حيث إمامنا رسول الله صلى الله عليه وآله وأختها الطواف وقية عن ففاسها سبعة عشر يوماً ولم ينقطع عنها الدم وروى في الكافي الحسن وزرارة عن أبي حمزة أنه سأل بنت عيسى حيث إمامنا رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله حين أراد أن لا يحرم من ذي الحليفة أن يمشي بالكرويت والخرق وقيل بالحج فلم أقبلوا أنه قد ركبوا الناسك وقد أضافها ثمانية عشر يوماً فامها رسول الله صلى الله عليه وآله والآن تطوف بالبيت وتصل ولم ينقطع عنها الدم فملت ذلك رواية بن عوف عن محمد بن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا طافت تطوف بالبيت وتصل ولا تبطل الكعبة **قوله** وهو يمكن الحج ادعى في المنقح إجماع علما على بطلان الحج لرسول الله صلى الله عليه وآله في الحج والعمرة فاستند الحسن بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل لم يمسحاً قال لا بأس بالحج من قابل هي صحبة في روايات التذويب وحسنه في الكافي وفيه باب السعي من التذويب وفي أخرى عند علي بن إمام في رجل لم يمسحاً

قال لا حيلة في ذلك انتهى رواها الشيخ صحيحا وما رايته كذلك لوجودها الحسين المتخفي في الطريق
الذي لا يسهل ولا يسهل ولا يسهل ان تركه المبطون لما تحقق تركه عمدا عالميا حتى خرج وقتها الذي صح
فيه ويشترط قوله على السلام من قابل فان تركه وتكلم من تاركه وفي برهنة عليه صححه الظاهر ان ترك
البعض عمدا على مثل ترك الكل لان الكلام في تركه فيصدق على تاركه الجزاء ان تاركه السعي
فيجري فيمضي كل فعل في تركه ناسيا كالا بعضا فالظاهر وجوب التارك بنفسه مع عدم
المشقة في وقتها لبقا شغل الزمان في تركه ويخرج عن هذه الامور مع عدم خروج وقتها وان
والظاهر انه كذلك ايضا لعدم التقيد بالوقت في الامر ولو نزلوا دائما الا ان يخرج وقت
خاص في كل سنة كالطواف الى اصل الحج فماله ويؤيد ذلك ما روي عن عمار بن ابي عبد
عليه السلام قال قلت لرجل في السعي بين الصفا والمروة قال عبيد الله السعي قلت ان يخرج قال يجمع
فبيد السعي ولا يخفى ان هذا لا يخلو عن اطلاق الاحادة على الموضع كذا لو جازي في السعي
هو اشارة الى عدم جواز الترتيب وكان الترتيب بالكلية غير ممكن ويؤيد ما تقدم في الطواف وانما
مع المشقة في العودة وكذا كانت تجزئة الايمان من اهل فيكون جواز الترتيب فيكون السعيان على ما
تقدم مرارا في حصول الفرض في الجملة مع إمكان المناقشة في بقاء الامر بعد خروج الوقت ويؤيد
رواية زيد الخادم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل في ان يطوف بين الصفا والمروة
حتى يرجع الى اصله فقال يطاف عنه وايضا ما تقدم في الطواف وعدم ظهور الخلاف
في المسئلة وايضا صحيح محمد بن مسلم في العقيقة وزيادات التهذيب عن احمد عليه السلام
قال سالت عن رجل في ان يطوف بين الصفا والمروة فقال يطاف عنه جلت على واثير الخادم
لعدم التباينة في العبادات مع عدم المشقة بالعقل والنقل من الاثر والزواير ولو فعل ما يجوز
عليه من الوطئ وغيره قبل الذكر فاعلمه شيء عليه كما فهم من المشقة في قوله ولو ترك السعي
اعاد السعي لغيره ولا يثنى عليه الاصل ويكون السعيان عذرا وما تقدم من عدم الكفاية في غير العبد
الاقصى الصيد ولكن قاله الفقيه سئل ابي عبد الله عليه السلام عن رجل طاف بين الصفا والمروة
ستة اشواط وهو يظن انها سبعة فذكر بعد ما اهل واقع النساء انه انطاف ستة اشواط في
عليه بقره بجهاد يطوف شوطا اخر ويكن عليها الى الاستحباب لما تقدم وعدم وجوبه عند
واركانها ما موجود ايضا في التهذيب مسندا ويحيى في الظاهر ان الجاهل ليس بمكلف في التبادر
من العبادات المذكورة لوجوب فلهما معا بالاعادة ولا يلزم كونهما لغوا بل مضرا لاعتداده به

واعند

فقط وأما الازدحام في السعي فيكون من الزينة بفعل استحباب من العبادة مثل غسل اليدين في الوضوء وكان ذلك منظوراً للشهيد في الدروس والمحفوظات في الجواب عن سؤاله في الزينة لوقوعه على الصفا وهذا الإعلان كونه الوقوف على الصفا ابتداء في السعي ابتداء من المحرك فيه إلا أن أراد الوقوف عليه المحرك فيه نحو المروة وهو بعيد وكذا لو أراد الوقوف بحيث يصل عقبه على الصفا على ما ذكره في عدم وجوبه في الزينة في الوضوء بفعل اليد ونحوه وإنه لا دليل عليه بعد ثبوت وجوب عقار الزينة بأول الفعل وإنه قوله الجواب للفتاوى لوقوعه على الصفا سابقة لأنه يجوز المقارنة بغيره أيضاً فلا ينبغي إطلاق الوجوب فخصه على ذلك التوهم عدم جواز غيره والأحيان لا يقتضي الزينة فعل الصعود إلى موضع تحقق الزينة الصفا واستحضارها إلى أن يتحقق الخروج عن الصفا والدخول في السعي والصعود عليها إذاً وإياها بحيث يتحققاً والظاهر لوقوع شئ فيها لا يضر فيها للأحيان طهراً وهذا بالإنسية الخافين من بعض قوانينهم وقايم في الأمور والظاهر لأثر الحاجة إلى المثال في ذلك ويكون ما يصدق عليه السعي فإنه على وجه العبادة في الجملة كما مر من اختصاصه في الطواف فما ذكرنا فيهم في قول الحق في حاشيته على المتن بلصق أصابع رجله بها مقتضى العبادة الصاف أصابع القاعين ففيه توقف لأنه قد استمع الصاق أصابعها ما يحصل المرور والسعي بجميع البدن في جميع السعي فكيف مع الصاف بعدهم إلا أن ينبغي على الظاهر والمساخنة وعدم الدقة كما هو الظاهر ولكن ينبغي في ذلك الطواف أيضاً فلو كان عقبه محاذياً لأول الحجر أو أول أصابعه أنما في ذلك ما ذكرنا في السعي والشروط بما أن يكون من الصفا إليه سبعين وشطراً من غير أيضاً ما ذكر في المتن إجماعاً عليه وإن زول عليه العلماء ويدل عليه الأخبار أيضاً ما رواه الشيخ في الصحيح قال في المتن وليس بواجب ولكن ذكره في الكفاة الحسن ظفر بينهما سبعين شوطاً عند الصفا وتعم المروة ومناقص من الأخبار مثل ما ذكره البقرة على الناس شوطاً واحداً وذكره بعد الواقعة وجوبه كما قاله ناقص ويدل عليه أيضاً ما جمل بن دراج قال سمعت أبا عبد الله بن داود بن بشر يقول في رجل غطى على رجله بعد الصفا أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال لا بأس بسبعتك وسبعه تطرح ويحججه وشام بن سالم قال سمعت ابن الصفا والمروة وأبا عبد الله بن داود بن بشر يقول في رجل غطى على رجله بعد الصفا ما عاين شوطاً واحداً فليعلم من ذلك أن قلت كلف بقلة الغايات وإحداث طاء واحداً

لا اعتماد بما بدأ بالمرق وعدم البطلان بالزيادة مطلقاً صحيحة معونة من عمار عن أبي
 علي لا لم قال إن طواف بين الصفا والمرق تسعة اشواط قلم على واحد وليصح ثمانية
 وإن طاف بين الصفا والمرق ثمانية اشواط فليطرحها وليستاف السعي وإن بدأ بالمرق
 فليطرح ماسي وليبدأ بالصفا لا لم يحتمل أن يكون معناها أن الساعي إن كل سبعة
 بالمرق مع علمه بزيادة تسعة اشواط فليطرح الثانية بمعنى تكون سبعة منها طوافاً والواحدة
 زائدة تطرح لا اعتبار بعدم وقوع ابتدائها من الصفا بل من المرق مع كونها زائدة
 على السعي المعتبر يعني على التاسع لأن ابتداءه وقع من الصفا كما هو شرط بمكمله سبعا
 تاماً بعلما كان تقدم وإن كل سعي هاجم علمه بزيادة ثمانية تطرح تلك كلها لا يعلم أن ابتداءه
 كان بالمرق فطاف على خلاف السنة والشرعية فلا يعتبر من ابتداءه والباقي سعي عليه ولا ينبغي
 شيء منها فمثل والى هذا أشار الصدوق في العقيقة من سعي بين الصفا والمرق ثمانية
 اشواط فعليه أن يعبد وأبى يعني بينهما تسعة اشواط فلا شيء وقته ذلك إن زاد اسبوعاً
 اشواط يكون قد بدأ بالمرق وختم بالصفا وكان في ذلك خلاف السنة وأبى يعني تسعة
 قد بدأ بالصفا وختم بالمرق انتهى كلامه رحمه الله وهذا لا ينافي ما تقدم من البناء على واحد
 في ثمانية أيضاً لأن ذلك محمول على الختم بالصفا ثمانية يعني علمه أن ثمانية وهو بالصفا
 وعلمه أن ابتداءه من الصفا فكان السبعة صحيحة وكذا الزيادة في التسعة بخلاف الثمانية
 هنا وتدل على جوب كمال السبعة بنفسه ولو خرج من مكة وعلى جوب الكفارة لو اولى قبله
 مع عظمته نسو سبعة كما تمها فقلنا عن العقيقة صحيحة سعيد بن يسار قال قلت لأبي عبد الله
 رجل متعمد سعى بين الصفا والمرق ستة اشواط فرجع المنزل وهو يرى أنه قد فرغ منه
 وقلم نظيره وأحل فذكر أن سعي ستة اشواط فقال لا تحفظ أنتدس سعي ستة اشواط فبعد
 ولهم شوطاً ويرق فما أخفقت ما زال قال بقره قال وإن لم يكن أندس سعي ستة فليعد فليدعى السعي
 حتى يكمل سبعة اشواط ثم ليرقد ثم يقره فيها لا لدل على بطلان السعي بالشك أيضاً كماله الطواف
 وشالها في جوب البقرة والعود لا كمال الشوط ولا يترعد الله من مكانه قال في المنايا عبيداً
 عليه السلام عن رجل طاف بين الصفا والمرق ستة اشواط وهو يظن أنها سبعة فذكر بعد
 ما حل وأتم المنايا أن طواف ستة اشواط فقال عليه يقره بدينها وبطواف شوط آخر
 وقال في المنايا أن وقتها وليس كذلك الوجود محمد بن سنان الضعيف وقدمكم بضعفه و

بضعفه لخبر كثير خصوصاً في ضابطه الفقير لوحده في الطريق والجبابة ما ذكر صحبة
 سعيد بن يسار ويمكن حمل الطواف بنفسه على الاستحباب وعدم المشقة على رادته فلا يخفى
 أحسنه وأخبر بها الجمع بينهما وبين ما تقدم ويحتمل اختصاص الرجوع بنفسه بمن واقع وتجب
 الكفارة أيضاً مثل لفظة تمام الحج فلا يكون أقل من الناس وقد ذكرنا كفارة عليه لا في الصيد
 يمكن الحمل على الاستحباب كالتقدم فمثل والاحتياط واضح **قول** وليستحب العباد واستلام
 الحجر إشارة إلى استحباب السعي من المقدسات والكفريات فالذي يدل على عدم وجوب الوضوء
 في السعي هو ما في رواية بن عبد الحماد عن أبي عبد الله عليه السلام في السعي بغير وضوء قال لا بأس بصحة
 زاعة ربه موسى قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أشهد شيا من المناسك وأنا على غير وضوء
 قال نعم لا الطواف في البيت فإن يصليوه وهذه تدل على عدم وجوب الوضوء غيره أيضاً
 مثل الوقوف والى تدل على الاستحباب صحيحة معونة من عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال
 لا بأس إن يقضي المناسك كلها على غير وضوء إلا الطواف فإنه فيه صلوة والوضوء أفضل
 هكذا في التهذيب وزاد في الاستبصار على كماله رواية يحيى الأزدي عن أبي الحسن
 قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام في السعي بين الصفا والمرق ثلثة اشواط أو أربعة ثم سبوا لبيته سعيد بن يسار
 قال لا بأس ولو أتم تسعة بوضوء كان أحب إلى محمل غيرها على الاستحباب دليل استحباب استلام
 الحجر وقبيل الإشارة إليه بعد الطواف وكفنيته قبل الخروج والضرب على الحشد
 واللعن الذي هو مقابل الحجر هو الاستحباب وكذا الاستحباب الخروج من الباب الذي يقابل الحجر
 فإنه موجود في الخبر أيضاً وكذا الصبيوع على الصفا والنظر إلى البيت واستقبال الركن
 العزائم وح واطأ الوقوف على الصفا وتكون بقوله قراءة صورة البقرة تامة بالنبي صلى الله
 عليه وآله وكذا الدعاء والتكبير والتلهيل سبقاً ما موجود في الخبر وما يتوابعه أيضاً موجود
 في صحيفه معونة من عمار قال قلت على السعي وعلى كمين من هذه الأحكام وتعمد سعيه من بين
 عن بعض أصحابنا قال كنت في قنار إلى الحسن بن موسى عليه السلام على الصفا وعلى المرق وهو لا يرى
 على مني اللهم أنما الحسن بن الحسن بن علي بن كمال وصدق الله في الشوك عليك وكذا للشي
 مع السكينة والوقار في طريق السعي والهرولة في الموضع المعبود في الأخبار وأشياء
 مع الدعاء للسعي ورواية معونة من عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال إن قرأ من الصفا
 كذا كانت ماشياً وإليك السكينة والوقار حتى تاتي إلى النار وهو طرف السعي في طريق

وقال لهم الله أكبر وصلى الله على محمد وآله بعد ذلك ثم غفر ورحم وأغفر عما تعلم أنكم أنتم
 الآخر الأكبر حتى تبلغ النار الأخرى فإذا جاوزتها فقل يا ذا المن والفضل والكرم والنعم
 والجود اغفر لي ذنوبي إن لا يغفر الذنوب إلا أنت ثم امش وعليك التكنية والوقار حتى
 تأتي المرأة فاصعد عليها حتى يلبسها ثياباً البيت فاصنع عليها كما صنعت على الصفا فطوق بينهما
 سبعاً شواطئاً بالصفا وتحمم بالمروة ثم قص من رأسك من جوانبه ويحك وتكف من
 شاربك وتلمظ فارك وايق منها يحك فإذا فعلت ذلك فاحللت من كل شيء ثلث سنة الحرم
 أحرمت منه وهذه دل على استحباب ما قيل في الصفا في المروة أيضاً وإن الصعود في السعي وإن
 كان فأيها السعي لا يصير على استحباب الجمع بين الخدين الرأس والبيت والشارب فص
 الاطراف وإبقاء شيء للجمع وإن ذلك يكفي العمل ولا يصير سجوداً بجمع بين السعي والشارب في
 الطريق لما تقدم ولا نهاه سنة الكفا في تغييرها وزيادة في الصحاح قال إذا جاوزتها
 فقل يا ذا المن والفضل والكرم والنعما والجود اغفر لي ذنوبي إن لا يغفر الذنوب إلا أنت ثم امش
 وعليك التكنية والوقار في قولها المروة مرة واحدة ثم امش فأكف عن السعي ولمش مشياً
 فاتم السعي على الرجل وليس على النساء سعي يعني إذا فصل المطرف السعي بتركه لغيره وشي
 شيئاً متوسطاً وليس على النساء المروة قال في المنتهى ليس على النساء أصل ولا الصعود على الصفا
 ولا على المروة لأن ترك ذلك مستوطن والظاهر استحباب كل ذلك وإن كان وقع بصورة الأمر
 في الأخبار والأصل وعدم القابل الجواب وقلته مع عدم ظهور معارضة المستحبات بقايا
 مثل الأربعة وصحيفة ابن سبيد لا يخرج قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ترك شيئاً
 من الرملة سبعين بين الصفا والمروة قال لا شيء عليه وهي تدل على عدم الوجوب ظاهراً وقهراً
 أو الجارح عن أبي جعفر ليس على الصفا شيء موقت ولا لزعلي عدم وجود ما ذكره الصفا
 ويدل على صحة السعي إذا كان عدم المروة عليه صحفة معوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام أنه
 ليس على الركاب سعي ولكن ليسع شيئاً وتدل على كون المشي أفضل وأبهر عنه عليه السلام
 سألت عن الرجل يسير بين الصفا والمروة ذاكما قال لا بأس والمشى أفضل وإن صحفة معوية
 بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام عن المروة فسمى بين الصفا والمروة على الأبرار وعلى غير فقال
 لا بأس بذلك وسأله عن الرجل يفعل ذلك فلا بأس وقد دل على عدم وجوب الانضال الحقيقي
 وجواز الفصل ما مر من الطواف وصحيفة الحلبي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل

يطوف بين الصفا والمروة يستريح قال نعم إن شاء جلس على الصفا والمروة وما بينهما فيجلس وكذا
 يجوز للمصلح وقضا الحاجة ما مر من الطواف ويدل عليه أيضاً صحفة معوية بن عمار قال قلت لأبي
 عبد الله عليه السلام الرجل يفعل في السعي بين الصفا والمروة فيدخل وقت الصلوة أو يخرج أو
 يقطع ويصلي ثم يعود أو يثبت كما هو على الرجل حتى يفرغ قال بل يصلي ثم يعود إذا لم يمسح
 وقد طهر الحسن بن علي بن فضال قال سألت محمد بن علي بن الحسن عليه السلام فقال المرعيت شيئاً
 واحداً ثم طلع الفجر فقال صلى ثم عد فأمم سبعك هذا تدل على السماع عدم تجاوز الصفا وقد
 على القطع لقضاء الحاجة صحفة محمد بن عبد الرحمن الأزرق قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل
 في السعي بين الصفا والمروة فيسقي لغيره شواطئاً أو أربعة تلقاه صديق له فيدعو إلى الحاجة أو
 إلى الطعام قال إن حاجة فلا بأس بها إن شاء الله إن السعي أدنى من ذلك فالتقية بعد
 قوله فلا بأس ولكن يقضي عن الله تعالى أحسن من أن يقضي صاحبه ولكن ما تقدم في الطواف
 وما نقله فتناجح المولى يدل على خلافه ولعل تفاوت بالنسبة إلى الأشخاص وإن كان
 المحاجات قال في المنتهى قال الشيخ لو نسي الرجل حال السعي حتى يجوز وضعه فذكر فليس يجمع
 القهقري إلى المكان الذي يمل فيه وبعد ما ذكرنا ما نقله الرواية ورايت في زيادات
 التهذيب روى عن أبي عبد الله عليه السلام أنهما قالان نسي عن السعي حتى يصير عن
 السعي على بعضه أو كله ثم ذكر فلا يصير حجه منصرفاً ولكن يرجع القهقري إلى المكان الذي يجتنبه
 السعي فيكون استحباب الرجوع ثم يري للمل الساسي والمجاهل أيضاً ويحتمل بعد العباد أيضاً وإن
 التواتر في رسله وصحيفة في زيادة القول بوجوبه وفيه أن رجوع القهقري مقصور على ما مر من الزيادة
 بل قد لا ينفق إلا الرجوع مرة بعد أخرى مع أنهم ينعون عن الزيادة فهي مؤبد لعدم المنع عن الزيادة
 في الجملة وكذا المنع عنه في الرجوع لا ينزل المستحب عن استحباب له داعيه والترغيب فيه أكثر
 من منافع قليل قوله ولو نسيها إلى المروة وجعل الزيادة وقدر دليل الدعا في أثناء السعي
 والمروة قوله ويجوز الزيادة أكثر من مرة فمفصلة ولا يلحق الزيادة والإطلاق بها مع
 فيه وكذا دليل تحريره قد دل على طواف الحج وجوباً عادة لوقته على طوافه مع بقاء الوقت ظاهراً
 وكذا إتمام نقصان ما ذكره ولو كان بعيداً الرجوع إليه بنفسه أو بوكيله وكذا قدره دليل صحة
 دم بقره لو ظن تمام السعي ودفع ثم ذكر وقدره في أن المناسبات والاستحباب إلى الوجوب
 ظاهراً ولكن البينة لا تجزئ عن شيء لأن الظاهر أن معنى أهل الظاهر وقص المختارين بعده وأيضا ظاهراً

فإن لم يكن في وجوب البقرة فيجب بحجة العلم والنقص كما يجب بطلانهم مع الواقعة وهي مبد
 كما ينبغي في وجود في التذليل أيضا ولكن من دون اجل قبله قال وان كان في اهله او قصر
 وقلم اطاعه فعليه دم بقره والدليل على ذلك محجة سعيد بن يسار المنقذة قال فيها تمتع سعي
 بين الصفا والمروة تمتعنا سوا طعم جميع المسترله وهو يرى انه قد فرغ منه وقلم اطاعه وعل
 ثم ذكرنا في قوله ثم يقرضه وددوا به عبد الله بن مسكان المنقذة قال الذي يفهم منها ان الاحلال
 مع المواضع وجوب الدم البقر وكذا مع العلم والعمل المنقذة مثله ولكن ما يفهم المقصود من الاحلال
 والعمل الملبسة الرواية الاولى هي الواقعة لثبوت الثانية ولابد ان يحجب البقرة للقلم فقط او
 التفسيرية ان يرد ذلك بالاحلال ومع اعتقاد كونه محلا من الاحلال عليه فانه عذرا في محض
 الاحرام ما كان موبيا لها ومنه الثانية القلم ونحن بقرينة الاولى مع عدم حجبها كما عرفت فانه
 كذا دليل مع عدم الوجوب والاستحباب غير بعيد مع الواقعة ويمكن بدونه ايضا فاعلم وقد
 عرفت ايضا دليل وجوب الامارة على عدم بطلان تعدد العمل بالثبوت في التفسيرية ايضا
 ما تقدم في الطواف مع البحث فيه ودليل الامارة في الشك في المبدأ كونه من المتزوج على
 المروة وعدمها في العكس ظاهر وقلة الاشارة اليه وقد عرفت ان القطع بقضاهاية وصلوة
 فريضته ايضا عن قريب فاذا فرغ من سعي عمره الى اخره اشارة الى اخضاع العمل المتعم
 ماونه دليل وجوب التفسير بعد السعي ظاهر ما تقدم في الاخبار الصحيحة مثل ما مر من صحيحه وغيره
 بنحو ما رواه الشيخ عنده التذليل من طرف عدة صحيحه عن ابي عبد الله عليه السلام فاذا فرغت
 من سعيك وانت تمتع فقص من شهر الحائض والنظائر الكلام في وجوبه عندنا فان في الشهر الحائض
 العمرة والطواف وبكته والسعي والتفسير ذهب اليه علماءنا اجمع كما نرى اعتبار الحائض
 في وجوب طواف النساء واما الكلام في تعيينه فيما للحائض قال في المنتهى للتفسير في
 عمره المتعم او لمن الحائض قال الشيخ في الخلاف منعت غير من الحائض وقال في التذليل ولا يجوز
 ان يحل في سعة كذا فان حصل وجب عليه دم شاة واستدلوا به رواية بصيرة قال السالك باعده
 عليه السلام عن المنع اذ ان يقصر فخلق راسه قال عليه السلام به بقره ثم قال فاذا كان يوم الظفر
 الموصى على راسه من يديان يحلق فاذا كان قد فعل ذلك ناسيا فليس عليه شيء ونقل رواية
 بن داود قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن من حلق راسه بمكة قال ان كان جاهلا فليس عليه
 شيء وان قد فعل ذلك في اول شهر الحج فليس عليه شيء وان بعد الشهرين الذي يجوز

فيه الشعر الحج فان عليه دم بقره وما ضاعفستان محمد بن سنان والقول في سعيه حتى يحلق
 المقام بان لم يلقه غير حجة الثانية على زيد مع قصر الدلالة ثم يصحح في القصة ولكن
 الدلالة واضحة واستدل بها على عدم جواز الحلق بعد خول ذي القعدة على اداء الاحرام وحج
 الدم وقصة البحث فيه ويدل على التحريم الاستحباب والذبح تحريم حلق الرأس على الحرمة في الحجة
 وفيها تأمل والاحلال وقهاه من محققين ومؤسسين وقصرين والترتيب في الاخبار الى الحلق حيث
 نقلنا صلى الله عليه واله المستغن للمحققين من ترتيب في الخبرين ان ثبت للمقصرين يارسو الله
 قال والمقصرين مع واحد ويؤيده ان سبب التحريم هو الاحرام للمقصرين التحريم ان لا يشعر بذلك
 بل وجبت الاذلة والوقاية ايضا ما في محجة مع مرتين عن عتبة القديع عن ابي عبد الله عليه السلام ان
 فرغت من سعيك وانت تمتع فقص من شهر راسه من جوارحه الى اخر ما تقدم ولعل تقصير
 الشعر يصدق على الحلق والامر بالجانب البقاء للحج ويشعر بان الحلق وصدق صريح في الجواز
 بعد التفسير حيث قال فقد احللت من كل شيء يحل منه الحرم ويمكن حملها على الاستحباب وان
 الاضطرار ترك الحلق والبعض للحج وتخصيص والترتيبات على غير عتبة المنع بل لا يراى ايضا الجمع
 والشرة والاحتياط ثم ان الظاهر ان النزاع في تحريم حلق كل الرأس كما هو ظاهر عبارة التذليل
 ولا في البعض ولا في الاجزاء عن التفسير كما يظهر من المنتهى قال في حلقه لولحوقه احرام الحج كذا
 والنظر العبرة المتميزة بها اجزاء وهل يكون فعل حلقا فلهذا تقدم والحلق في احرام
 الحج بعض راسه فالوجه عدم التحريم على القولين وسقوط الدم والاختصاص به ووجه الاجزاء مع
 التحريم تأمل لان ذلك لا يرد في المنتهى ان راسه عند خلاف اللعانة ويشترط في فيه النية على ما
 رايته في بعض الحواشي في الناسك لان في حصول الاحلال بالحج الاول الذي يحرم فان حلقه
 حرام وذلك لا يحصل الا بالحج والشهر هذا ويحتمل على تقدير عدم تحريم البعض وعدم قصد حلق
 الكلمة في الإهداء وبدونهما مشكل وكذا يشك في عدم تحريم البعض وتحريمه اكل فقط اذ يبعد
 تحريم الحزب الاخير فقط ولو كان قليلا كذا ويؤيده انه اذا حصل الاحلال بالبعض فلهذا لا يجمع
 ما حل الحرم وحرم على الحرم كاصح في الاخبار مثل صححة معوية بن عمار المنقذة فلا يبعد المنع
 الى العرف على حلق اكثره بحيث ما بقي الاخير غير مقيد به ولا يبعد كون ماله المقصود هنا الشيخ
 في التذليل ذلك والنظر ايضا انه لا كلام في حصول الاخبار والاحلال يصدق التفسير وان ذلك
 بمطلق الاذلة والاحلق الرأس على الخلاف المتقدم قال في المنتهى لو قص الشعر باي شيء كان

اجزاء کو منع اوائلہ بالنور لان قصد الاثر والامر ورمطلة في غير كل ما ينشأ في
الاطلاق لكن الاصل التفسير في الحرام العبر والمحاق في الحج اقتدار رسول الله صلى الله عليه
والله في امره وخله هذا الكلام كالصريح في صدق التفسير على الحق فهو يرد على المخالفين
وكذا قال الاحلال يحصل بفضل الاطراف بل الظفر وقال في التفسير ان يقص شيئا من شعر
واقوله تلك شعرات لان الاشتغال يحصل بقول وهذا اختيارنا وبقوله قال الشافعي في
ابو حنيفة الرية وهو يدل على الاجتماع ويدل على عدم تعيين الاخذ بانسدادها في غير
مثل حنيفة وهو يترجم عن ابن عبد الله عليه السلام قال ما كان من منع قرض لظفار واحد من
شعر راسه فيقص قال لا بأس ليس كل واحد جلد فان اخذ الشعر وصدق على البعض ككسبه
هنا منع قرض الاظفار لعل فيها اشارة الى ان صاحب الراس فانه من وجهه للجمع في امراته
قرضت بعض شعرها باسنانها قال ابن عبد الله كانت اقصه منك وقد قوت هذه فيمكن حملها
ورد في مثل وجهه وهو يترجم عن الاخذ من الراس واطراف العبر والشارب وقص الاظفار
على الاستحباب وكذا وجهه محمد بن اسماعيل عليه السلام احل من غير اخذ من اطراف شعره كله
على المشقة فاشارة الى اشارة الى طرف بحيث فاحذنها ثم قال لعل الزاد
يقول احل راد ان احل ويشعره شعر راسه ويشعره يدل على عدم وجوب الاخذ بنفسه
فيحوز يقين فهو يدل على عدم الضرر والنية فتدل على الاخذ عن الكل وجهه محمد بن
جعفر وغيره في الفقيه وهو حنيفة الكافي عن ابن عبد الله عليه السلام في غير يقص
من بعض ولا يقصر من بعض في الجيز والظا ايضا عدم وجوبه في مكانين وان كان في
بعض العبادات كونه على المروة للاصل وصدق الاشتغال للملاو امر المطلقة والحلو الاول من
ذلك ولما يترجم عن زيد في نكاح من ذلك يقصر من شعره وصل السكك شي ولا يقصر على عذر
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حلق الراس بعد التقصير في وجوب التفسير ايضا مثل رواه
ابن سنان عن ابن عبد الله عليه السلام قال ومعه يقول طواف التمتع ان يطوف بالكعبة
ويحيي بين الصفا والمروة ويقصر من شعره فلا فضل ذلك فقد احل قال في التمهيد في وجهه
وعندنا ابو الحسين الخو جمل ولكن لا يقصر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على عدم وجوب طواف
النساء ايضا في العزم بها كغيرها ما تقدم وصلها في الدلالة على بعض الامور المذكورة في وجهه
معتبر المتقدم عن ابن عبد الله عليه السلام قال اذا فرغت من سويتك وانت تسمع تقص

والمرق وقفته ثم جعل يقبل ليرتقب ان يقصر من راسه فقال لم يهريقه وانما جعل عليه
 جردا وبقرة ويمكن فهمه وانما جعل الراس منها والظن كونها كالبهاكل للناس لما ذكره في قوله
 عليه السلام وان كان جاهلا فلا شيء عليه قال في المنتهى لا شيء على الجاهل شيئا او جاهلا قبل
 التقصير والاحوط الكفارة والظن ان الفتنة لا يبطل بسببها التقصير والاحرام بالحج
 معه كما فهم من هذه الاخبار خصوصا من صححة عبد الرحمن وهو يروى كذا بسببنا وهو الوطى
 والنقل بل المدا ايضا المتقدم وشعره وقصفت فان اشارت الى الصلوة مع ما في اللغة
 في المبيع فتأمل ولنا مع ترك التقصير والاحرام بالحج يمكن ان يبطل الاحرام ويجب التقصير
 عمدا والاحرام بالحج يمكن ان يبطل الاحرام ويجب التقصير في انشا الاحرام ان لم يكن البطلان
 مع عدم يجب ان يتوجه ما الى زمان الحج او يقصر او يترك بمرة مفردة وبطلان التمتع والاعتقاد
 الى الاحرام ويجعل الحجرا عن الذي شرع وهو مشكك اذا كان التمتع عليه متعيا وقدر ما يمكن
 ان يفهم مما اشارت اليك في مسند الفقه قال فان اذا دخل مكة وطافا فذكر وجعل الشيع والمقبل
 العائد رواه ابن حنبل بن عمار بن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال المتمع اذا طاف حتى
 وسى فليقبل ان يقصر فليس له ان يقصر وليس له متعة وظاهره الانقلاب والاحرام
 عاشر ولا بعد فتمامه ويمكن الاقتصار على العائد في ذلك لعدم صرامة الرواية وفلان في القول
 فلا يكون الجاهل مثل من قصرت كذا فيمكن بطلان احرام العائد ويقاؤه على احرام التمتع
 حتى ياتي بالتقصير وقوله ثم اتي باجرام حجة هذا هو مقتضى النظر في القواعد مع عدم صحة
 الرواية والصراحة الله يعلم فسرع بغير التشبيه بالجهل من التمتع بعد الاحلال يعلم ليس
 يحرم على الحرم سنة حصص من غير واحد عن ابي عبد الله عليه السلام قال فيبقى التمتع بالعمرة
 الى الحج اذا لم يلبس قميصا ويتشبه بالجهل من يمكن في سبب ترك جميع ما يحرم على الحرم
 حتى غفل الناس من قوله ويتشبه بالجهل من فتمامه الصراحة وعدم ذكر الاحرام في طائفة
 رواية محمد بن يونس قدم ابو الحسن عليه السلام متعيا بتركه فطاف واحلوا في بعض حوائج
 ثم اهل بالحج ونجح واذا فرغ من العمرة يجب عليه الاحرام بالحج من مكة الى الظاهر عدم التحلل
 في وجوب الاحرام بالحج من مكة وقدر ما يدل عليه من الاخبار وكذا في استحباب يوم التروية
 انشاء الله فاعتقل في البئر ثوبيك وادخل المسجد فافينا وعليك السكينة والوقار فاصلى
 ركعتين عند مقام ابراهيم عليه السلام لونه الحج فراقص حتى تزول الشمس فصل المكتوبة ثم قل في

الاحرام للثلبية كما قالوا نعم الاحياط ان ينوي في المسجد بعد الصلوة فيلج في ربه في المواقف
 المذكورة وتدل على كونها مكملات لميقات مضافا الى ما تقدم ما في رواية ابن عباس بن عوف قال
 سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المسجد احرام يوم التروية قال من اى المسجد شئت ومن رواية
 الصريح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام من اين اهل الحج فقال ان شئت من بعلت وان شئت
 من الكعبة وان شئت من الطريق ولا يضر عدم حصة وانما استحباب وقوع يوم التروية
 وهو ليس منى الحج فلا يجمع المصنف وجوب الميقاتين الاضمار والكثير حتى ورد اخباره المرفوعة
 التمس من فوات يوم التروية وانقلابه بغيره امثل صحيحه عن ابن عباس عليه السلام قال اذا قد
 مكروم التروية وقد غرت الشمس فليس للمتنعة امساك التيمم ودعا على بن يقطين قال
 سالت ابا الحسن وسألته عن الرجل يوافي مكة فيتنعم بالعمرة الى الحج ثم يدخل مكة ويحضر
 كيف يصنعان قال يجعلانها بجمعة ومكة وحل المشقة الى يوم التروية ومنه الطريق عبد الرحمن بن
 ونقل عن شمس الدين طبري في ما يجزى من اوقات على الاستقانة وغيره من الاخبار الواردة
 على ذلك ومنها الشيخ على الزين في فوات التيمم والروايات الواردة على ان ادراك الميقاتين
 يكفي لصحة التيمم مثل صحيحه المحلى عن ابي عبد الله عليه السلام قال في المتنعة يطوف البيت ويسمي
 الصفا والمروة ما ادركه الناس في صحته من ارضه من حكمة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام المتنعة
 يدخل الميقات مرة والمرأة الحائض متى كانت لها المتنعة قال ما ادركوا الناس في وقتها الا
 فامل واضع وصححه جليل بدرج عن ابي عبد الله عليه السلام قال المتنعة له المتنعة الى زوال
 من يوم عرفه والجمع الى ان السنين من يوم التروية فما دل على رتبته او الوقت من الزوال
 ان الزمان ادركه من الزوال الى الغروب كما قاله الاحباب وعلم اجزاء اضطروا به فيه
 وعلى اضطوار المشركين لادراك الحج الا فرادى والتمتع فامل وقالوا الذي يدل على هذا
 المعنى ما رواه ابن عباس عن الحلوة قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اهل الحج والعمرة
 جميعا قدم مكة للناس يعرفات فخشى ان هو طاف بوسعي بين الصفا والمروة ان ينوته
 الموقف قال نعم العرة فانما تمتعت فاضعت عايشه ولا مدري عليه والظاهر انها صحبة
 وصحبة زارة قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن الرجل يكون في يوم عرفة وبينه وبين مكة
 ثلاث ايام وهو تمتع بالصفا الى الحج فقال يقطع التلبية تلبية المتنعة ويصل الى الجبلية
 اذا صلى الفجر ويمضي الى عرفات فيقف مع الناس ويقضي جميع المناسك ويقيم بكميت يوم عرفة

المحرم ولا يثنى عليه وقال الامام في الخطاب في الخبر الاول الى من خشي حرم الموقف وفي الخبر
 الثاني الى من يكون بينه وبين مكة ثلثة اياما ومعه من ان هذه صفة لا يمكنه دخول مكة والاستقاء
 بالاحلال والاحرام محرم للناس يعرفات ويؤيد قولهم ان الذي يجب لادراك الحج بعد العمرة ووقوف
 ولا يجب قبله من المناسك وان الاحرام انما هو للوقوف في مكة او لم يسمع ذلك يجوز انشاء الاحرام
 بالحج المنقطع وادراكه وان لم يسمع يستعمل الحج الا فرادى ولكن الظاهر في زارة وحج التروية
 بعدم ادراكه فمما دللنا في الظاهر انه لا يقرب الا بقوت جميع يوم عرفة على انهم يقولون انما يكون
 هو كونه من الزمان الى الغروب طوكان الوقت بحيث يمكن انشاء الاحرام بعد فعل العمرة لادراك
 جزء منه بحري ذلك وان كان التام غير اياهم ولا فائدة له ولو ادركه بعض الليل فادركه اختيارا
 المشعرا واضطرار بغيره ايضا على الخلاف في طريق لا يجب وجوب الاحرام بالحج بعد اتمام العمرة ويام
 لكونه لان عمدا اختيارا ويمكن ان يكون الاجزاء اقل قال في المتنعة من ادرك يوم التروية عند ذلك الشمس
 يكون اكثر من سبعين اكل من محق الليل ومن ادركه الليل يكون ثوابه من ذلك الظاهر ان
 الكلام في الخروج الى منى عند فوات يوم التروية وبعد ذلك المعنى الذي لا يمكنه الطواف يوم الفجر
 او بعد ومنه بعض الاخبار المنقولة وغيره ولا على انقلاب احرام التمتع الى الا فرادى من غير
 احتياج الى ان يجعله منقلبه كذلك وصحفة زارة تدل على الغلب ويمكن التخييل فيكون اوله
 بقصد فريضة بها ولا شائنا ان القلب لحوط واولى هان ذلك بخبره عن واجبة فان كان التمتع متعينا
 على ذلك في غير العام لا يخلو في ذلك الوقت ابتداء الظاهر بغيره بعد فعله على الرواية على اجزائه
 العمرة المفردة مع ذبح هدي عن حج التمتع لمرة فانه واشترط في لمرارة نحل الا فرادى معه بالطريق
 الاول ولكن الظاهر في العادة والخيار في غير صحبة في الدليل على ما عتد بحسب الظاهر حيث
 التفصيل فيها فافان عقيقة الاشترط فامل وصحبة فيه من كمال الشقة عن وجع
 قال المذعن يصل فخرج بمنع الى الحج فلم يبلغ مكة الا يوم الغزاة يتم بكمل الحرام ويقطع التلبية
 من يدخل الحرم فطوف البيت ويسمي ويحلق رأسه ويلبس ثوبا ثم ينصرف الى اهل مكة قال
 هذا لمن اشترط على ربه عند لمرارة ان يحل حيث يشاء فان لم يشترط فان على الحج والعمرة من
 قابل ويمكن فيه ايضا ذلك اليوم الاخبار بترك التفصيل في مقام الحاجة ويكون الفرق بايام
 وعدمه ويحتمل تخصيص الاخبار بغيره ويجعل غير من ترك الموقف الواحد لادراكه اختيارا
 ويمكن عدم انعقاد احرامه ايضا فيكون محلا وفدا لمرارة بالترك والدخول بغير احرام ان تجاوز

لعلمه يوجب الاحرام في وقت فتح الاضلاع مع علم بعدم السعة ويحتمل انعقاد الاحرام وانقلا
من غير اختيار والاحرام عن واجبة وعدم الانقلاب ببقاء محرم الى العام المقبل جاز
لعلمه وترك ذلك بعد العلم بالاختيار او الى احل له بمسرة مفردة والكل يحد خصوصا على قرائين
الاحرام من لزوم النية في اول العمل والعلم بما فعله وقصد فعله على وجهه وفعله كذلك لان
الاحرام بالنيات وانما الكل امرى ما نوى كقولنا ذلك في الصلوة والنظر عدم الفرق لثبوت نية
جميع الاضلاع مع ان ما يدل على عدم ذلك خصوصاً في الحج كثيراً في الامر بان يفعل الحرم بعد حرمه
ما يفعله الناس وان من حضر الموقفين وصلى فيه بكيفية ذلك والاسوة بعين العمل بعد الاحرام
وجاها للرجال والنساء وان من عرفته يعلم بغيره بعد ذلك وتعليم الامام للمناسك للناس في الخطبة
يوم عرفة ويوم النفر الاول ويوم النحر ويوم السابع نقله في المتن عن الشيخ والجواب عن ذكر
مسعى اكثر من سبعة اشواط وطواف كذا للجهلاء في الحج وما عليه شيء من لزوم ترك العلم بغيره
ذلك فقل فانك تجد ذلك كثيراً وضاعفوا به بعض مسعة فادرك النقص في اول الحج جاز
وعدم انقلاب حجاً مفرداً مع عدم الاحرام بحجة النسي للمسافة فاهم يقولون لا يجوز الاحرام بالحج
قبل النقص بل عليه الاحرام ايضا وقد تقدمت فيحتمل بقاؤه محرمًا عقوبة عليه الى ان ياتيه
الحج المنع بعد هذا العام بان يشكل افعال المنسح ثم يمشي احراماً بالحج ويحتمل التحليل بالعمرة فتأمل
قول فان نسيه الى اخره اي نسي الاحرام بالحج يجب ان يرجع الى مكة ويحرم بها فان تعذر
احرم من موضع الذكر ولو كان غيره من الظاهر ان الجاهل كان ناسياً لم يحرم ولا يبعد كون العابد
كذلك لا يجب ان يرجع عليها بما يمكن لوجوب الوقوف والاحرام فانما تركه فتعذر من الوقوف
الذي يجب ولو كان عدا لا يقطع عنه اصل الوجوب مع صحة الاحرام بعد النسي في غير ذلك
الحالة في الجملة وقيل يجب عليه العود فان تعذر فلا نسكه من الحج من قابل فاقبل وقدرة البحث فلهذا
في ترك الاحرام من الميقات ولعله ليل ما في المنسح ظاهراً قال في التهذيب ونسي الاحرام يوم
الزوية بالحج حتى حصل عرفات فليذكرها انما يقبل عند الاحرام فان لم يذكر حتى يرجع الى
بلده فتقدم حج ولا شيء عليه واستدل عليه برواية علي بن جعفر عن ابيه موسى عليه السلام قال
سألت عن رجل نسي الاحرام بالحج فذكره وهو يعرفات لمخالفة قال يقول اللهم على كذاك وسنة
نبيك فتقدم احرامه فان جهل ان يحرم يوم الزوية بالحج حتى يرجع الى بلده ان كان قصي مناسكه
كلها فتقدم حج وفيه الطريق بحرمه بالعلوى وما يعرفه ان تركه طريقه في التهذيب الى ابن

منه فأتى قال أذا ذهب الحجر من الجانب الشرقي فبها لالة على أن وقت الغروب إنما يحصل بذهاب
الحجر فأنهم وقالوا نحن اعني مناسككم على ما روي وللناس في ذلك قولان فيه أيضاً وأول وقت الحج
بغروب الشمس من يوم عرفه وبالمواظاة فثبت الخلاف من أحد حفظ واستدل عليه بأنه
وفق صلى الله عليه وآله من **أول** وقالوا نحن اعني مناسككم وبما في صحته معوية من غير أن
يعمله على التام فإذا زال الشئ من يوم عرفه فاعتل وصل الظهر والعصر وإذا واحد أو **ميتان**
فأما قبل العصر فجمع بينهما الفرع فنسب الله عرفه يوم دعا وسئل عن الألبوب ولا يخفى
أنه يبطل بها من ذهب أحد حيث قال الوجوب من أول الحج ولكن قد دل على عدم الوجوب من أول
الزوال مع أن يقول بقتال فقال أيضاً الوقوف بعرفة من أن كان الحج يبطل بالداخل بعد عدا
وهو قول علماء الإسلام ويدل عليه أيضاً ما في خبره بصريحه أن عبد الله قال أذا وضعت يدي
فإن من الحضبات والحضبات هي الجبال فإن التي على الله عليه والوالان أصحاب الأزارع
لهم يعني الذين يقفون تحت الأزارع ومنتهى الحج على التام قال رسول الله صلى الله
عليه وآله أنه الوقت انفقوا عن بطن عري وقال أصحاب الأزارع لهم وبه الدلالة إذا زال
الزوال وقت فمضت من حج فليكن لمن تعذر أصلاً الطريق الأولى ذكر في المتن في قول المذاهب
كون من بين الزوال إلى الغروب مطلقاً ما أوجبا لما ذكرنا وأما ما أخذنا من أن الوجوب هو أن
لا يكون جميع ذلك الزمان مطلقاً صحيح برز المتن في جواب يس يمكن جميعه كما مضى المثلين
لأنه إذا أوجبها هو الذي يترك بعد اعتباراً يبطل الحج ولعل أن يكون أن في هذا المقدار
والأصل وعدم دليل على الكمال الإجماع ليس فيه بل قد تراكم كذا في الخبرين المتقدمين
فيهم من المتن الإجماع أيضاً ثبت قال وأما في قول الغروب فعند فعله وقتاً وخبرين قد
تجمع خبره في قوله صلى الله عليه وآله لا الحج ولا يعرف من فعله وقتاً، الأماض قال في
قول الأفاضل قبل الغروب يصعد على الأفاضل بعد الزوال في ١٢ من وكان وقتاً إذا
في عند من بين أن يقفوا الوقت فعارض بين من لم يقف في أوله وفيه وقف
اعتدال الفرق فقال **قول** وبجيب فيه لنية قال في المتن خلاف الجهور فاستدل عليه
والألبوب والله خالص من الذين وإنما الأعمال بالنيات وبكل أمر مأمون في قول الغروب
أنية الوجوب والنسب إلى الله تعالى فمما شاعركون وجوبها إجماعاً عند أصحاب
بعض الوجوب والفتنة لا بد منها وقد مر ما لا يخفى على المذاهب في قوله صلى الله عليه وآله

فإذا زالت الشمس أقبل وقطعه واستراح وقال في المشي فيجب تعجيل الصلوة من نزول الشمس
وأن يقصر الخطبة في ربيع الموقف لأن تطويل ذلك يمنع الزوال إلى الموقف في أول وقتها
والسنة تعجيل روي عن أبي حمزة عن رسول الله صلى الله عليه واله أنه قال من قرأ حتى إذا
كان عند صلوة الظهر راح رسول الله صلى الله عليه واله في الحجر اتجمع بين الظهر والعصر فخطب
بالناس فراح إلى الموقف فوقف على الموقف من عرفة ولا خلاف في هذا بين علماء الإسلام
وظاهر بعض رواياتنا أيضاً ذلك ما في صحيحه وموثرين عن ابن عباس رضي الله عنهما فإذا زالت الشمس
يوم عرفة غسل صلى الظهر والعصر بأذان واحد وأقامت قائما جعل العصر ويجمع بينهما
لشرع فكذلك للجماعة يوم دعا وسلموا وابتدئوا التلبية دائماً فجعل الصلوة ويجمع بينهما
لتدخ نكاح الدعاء في يوم دعا وسئل عن تأخير الموقف وعليه السكينة والوقار حتى يستند
الجوف قال قال أبو عبد الله عليه السلام الفصل يوم عرفة إذا زالت الشمس فجمع بين الظهر والعصر
والعصر بأذان واحد وأقامتين ويعلمون أن الأيمان إلى الموقف بعد الفصل والصلوة ثم في المشي
من وجوب الوقوف عن أول الزوال الإجماع فهو ساجدة للشرع في عقدة ما ترون الفصل
والصلوة والطهارة وأما وجوب مسح حيث لا يصلح إلا في سبب الشرع في مقدمته من الفصل
أو ان المردد الزوال إلى الموقف بعد الفصل والصلوة والطهارة هو الذهاب للدعاء والاستئذان
بشأن الفصل من الموقف الذي هو كل العرفه قبل السجود الجليل بعد ان حصل الشرع في الوقوف
الواجب بالنية مكاناً قبل الزوال أي تحققه لا مكاناً قبل الزوال ولعل من رآه بعد تحقيق
الزوال لا الفصل والنية في الأدوية قال الشيخ في مقارنته بعد الزوال ولكن إياه ما من شيء
البحر في من والخيولة عرفة بعد مكان المراء بعد الزوال في الجملة بحيث لا يتخلل بينهما شيء
وهو مستعمل في موقفات الوقوف في الجملة الذي يستند إذا الاحتياط أن يفتي الكون في
عرفة بقصد العبادة من أول الزوال بل غلبا عليه من باب المقدرة والنية بعد تحقق الزوال
والاستقبال بالفصل والطهارة ثم اتجمع بين الصلوة ثم تجدد بالنية والاستئذان بالدعاء
التمتع واليكما واليتا في المسئلة وطلب المغفرة لنفسه ولغيره المؤمنين والمؤمنات
الوضوءات إلى أن فصل الزيادة في الغروب وعدم الاشتغال بغيره فأنه يوم مسئلة ودعا وبني
العقود مشتملة عرفة في وقتها من النار كما في الزواجر وينبغي اختيار الأدعية المذكورة في
التدبير والكافة خصوصاً دعا الحسين بن علي وعاء علي بن الحسين عليه السلام وعلى الله

اختياراً ولو ذهب الادراك اضطرارى عن غير ترك الاضطرارى فيبقى بالاختيارى فإنه
 يتم حجراً لا يشترط صحة الحلوى قال اما اباعداً لله عليه السلام عن الرجل يلقى بعد ما يفيض
 الناس من عرفات فقال ان كان فيهم من يلقى عرفات من بيته فيقف بها ثم يفيض فذلك
 الناس في المشركين ان يفيضوا فلابد من عرفات فان قد جعل عرفات في عرفات فليقف
 بالمشرك الحرام فان الله تعالى عذره العبد وقد تمت حجة اذا ادرك المشرك الحرام قبل طلوع الشمس
 وقبل ان يفيض الناس فان لم يدرك المشرك الحرام فقلنا لا الحج ولا يجعلها عن منقذة وعليه
 الحج من قابل وصحة معوية بن جهم عن ابي عبد الله عليه السلام قال من ادرك جعاً فقلنا ادرك الحج
 وقال لا ما قالون او صغر او تمتع قدوم وقد قالنا لا الحج فليحل يمينه وعليه الحج من قابل قال وقال
 في جبل ادرك الامام وهو جمع فقال ان ظن ان يلقى عرفات فيقف بها قبل ان يفيض الناس
 فليأتها وان ظن ان لا يلقى عرفات فليأتها وليقيم جمع فقد تمت حجة فاختار على المشرك
 فقلنا لا ايضا ويدل على اجراء اضطرارى المشرك فقط صحة عبد الله المغيرة قالوا انما
 معنى فقال ان لم يدرك المشرك الحرام فليأتها وليقيم جمع فقد تمت حجة فاختار على المشرك
 عاراً فليحجبه ودخل الحق على ابي الحسن عليه السلام في العزلة فقال ادرك المشرك فليقف
 بها قبل ان تقول الشمس يوم التفرقة ادرك الحج وصحة رجل من ابي عبد الله عليه السلام قال ما اذا
 المشرك الحرام يوم التفرقة قبل زوال الشمس فقلنا ادرك الحج وصحة رجل من ابي عبد الله عليه السلام
 مع غيرها وحملها الشيخ على ادراك اضطرارى عرفات ايضا كما دل عليه صحة الحسين العظمى
 المنقذة وعلى معنى ما فيها من ان من لم يدرك المشرك قبل الزوال فقلنا ادرك الحج انما قد
 ادرك ثواب الحج الا انه ادرك الحج وصح حججه ولو حبس في القابل للاختيار الدالة على ان من لم يدرك
 المشرك قبل طلوع الشمس لا يحج لم يكن حملها على الافضل وعلى العاد المختار على ان ليس التصحيح
 بقوت الحج اذا ادرك المشرك قبل طلوع الشمس في الصحيح من الاخبار الا بصحة حريز وصح
 وفي الاخبار لا دلالة على اجراء اضطرارى عرفات ايضا فالظاهر ان جميع الاختيارات لا اضطرارى
 عرفه فقط فان الظاهر لا يكتفي بالجمع المفهوم من الدروس ويفهم من تلك الاخبار ايضا
 ولكن يدل عليه ما نقله في المتن فيمن لم يتمكن من تدارك عرفتها فوقف بها ليل الصبح
 وقال ايضا في المتن لم يأت عرفات لها وجاء بعد قروب الشمس ووقف بها ليل الصبح
 ولا شيء عليه وهو قول علماء الاسلام كما نقله في المتن على الله عليه السلام من ادرك عرفات فقد

رواه ابو عبد الله عليه السلام
 في صحيحه

فلا بأس في إتمامه لئلا يعلو عليه وجوب الوقوف في عرفه وقارنا الزوال أو قبله من باب المقدرة
فإنهم دليل استحباب جميع الرجل وسد الخلل ودليل استحباب التماثل كما كان عليهم عليهم السلام
والنار إلى التضرع والجلالة قريب سبب كما حاشته رأكيا وقاعا فوق ذلك دليل كراهة الوقوف
فوق الجبل ما روي في الصحيح على أصح بن عمار قال سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الوقوف
بعرقات فوق الجبل أحب إليك أم على الأرض مع فوت ما خلوص صلوات الله عليهم وأقرب
من كونه في مسيره الجبل وإقامع الضيق في رتبه ذلك وبإشارة الشيخ ووجهه ظاهر مع واد
الرواية بخصوصه فوق الجبل مع كثرة الناس فظهر تقدمه وبعبارة لا يميزه ولو وقف في
الحج وهذه هي حدوده ولا يتحقق كونها سببا بل الظاهر فيها المأثرة ولأن القيسين
أنما يحصل بالوقوف في غيرها **فإن** إذا غابت الشمس في غير هذا المكان إلى بيان وجوب
الوقوف للمشعر وقدر ما يدل على وجوب الأفاضل بعد غروب الشمس من عرف إلى المشعر
والظاهر لاختلاف بين المسلمين في ذلك ودليل استحباب الأفاضل في السير في صحبة
معوية قال أبو عبد الله عليه السلام إذا غابت الشمس فاقن مع الناس على تلك التكتة والوقار
وهي دليل وجوب الأفاضل أيضا والتماثل لكسب الأفاضل أيضا موجود في تلك الصحبة
ولكننا خير العساكرين موجود في الزيادة فعلا قولنا لما لم يجب في وقت الوقت واليه أشار
بقوله ولو منع في الطريق صلى في الطريق قبل وصوله المشعر وقوله ولو تبع الليل كان
الاحتياط والمباينة في الوقت فكان يرى عدل أربع أن الفعل في الطريق أو في وجهه ظاهر
بعد عدم الرواية وما في رواية ما اعتدال ما شئت عن الجمع بين المغرب والعشاء الآخر يجمع
فقال لأفضلهم ما شئت حتى انتهى إلى جمع وإن ضيق من الليل ما مضى ولكن صحبة محمد بن مسلم عن أحد
عليه السلام قال لأفضلهم المغرب حتى تأتي جمع وإن ذهب ثلث من الليل تدل على كون الثلث
نهاية شامل للجمع بينهما من غير فعل فأخذ بالذان وأقامتين موجود في الروايات الصحيحة
قوله لأفضلهم صحبة بنصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال صلوة المغرب والعشاء
تجمع بالذان واحد وأقامتين ولا تصل بينهما شيئا وقال هكذا صلى رسول الله صلى الله عليه وآله
وأفضل الناس فلهذا جعلنا فجاءت كنهنا أداؤه وقضاها هو الظاهر بعين الوقت لما روي
فعلها بينهما وتركها أيضا في صحبة إبان بن تغلب قال صلى خلف أبي عبد الله عليه السلام المغرب
المزدلفة فقام فصل المغرب ثم صلى العشاء الأخرى ولم يركع فيها بينهما ثم صلى خلفه بعد ذلك

٢١٣

مستفها صلى المغرب ثم فصل أربع ركعات والزيادة أكثر ولا يبعد كونه أو في خصوص ما مع
التجمل بخوف عدم وصوله إلى الرفق ولكن ينبغي أن يدار إلى الصلوة بعد وصوله إلى المزدلفة
قبل أن ينزل الناس ينقل فيه رواية في المتن عن الحارثي قال المأثرة ويمكن تقديرها على التعاقب
ولو كانت قضاء لا يبعد تأخيرها أو الطعم سقط لأن الثاني مع فعل المأثرة بينهما زامات
السقوط مع عموم الأدلة لا في صورة الجمع ترك المأثرة ويجعل السقوط لصديق الجمع في الجملة وعدم
الوقت إلا الواحد والصليق الوقت وقدر الوقت في ذلك المأثرة الصلوة فلا كراهة في الظاهر
أن يجوز فصل الصلوتين في غير مرسوم أدلة الوقت والأصل والمرويات مثل صحبة عثمان
بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس أن يصلي الرجل المغرب إذا أمسى ثم لم يزل لا قبل
بالفرق ويدل عليه أيضا رواية محمد بن سماعة بن مهران قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يصلي
المغرب والعشاء الوقت قال فصل رسول الله صلى الله عليه وآله والمرويات ما في السبق في الظاهر
يجوز التفرقة عرفه بالطريق أيضا **فإن** يجب فيه الدلالة الظاهر أن مراده بنية الوقوف يوم النحر
في المشعر وإنما منع بعد الفجر كيد عليه قوله الوقوف بعد الفجر وقيل يكون الوقوف بعد الفجر
صحبة معوية بن عمار وصحبة عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يصح على ظهره بعد ما صلى الفجر فقلت
إن شئت فخرت من الجبل وإن شئت حيث شئت فإذا وقعت ولعل الله وإن على الحديث ويدل
على الأصل أيضا ما هو المشهور أن الوقوف واجب يوم النحر في المشعر والطعام الوجوب حتى
يتحقق كونه يوم النحر وذلك أنه يكون بعد الفجر فبعد التحقق ويقف هناك ويشغل بالعبادة والذكر
فلا يجب كونهما متتابعين **فإن** قال الحق الثاني فنقله عن الدرس صاوية فيه بل رايته
خلافه قال وادعها الوقوف بعد الفجر إلى طلوع الشمس قال في المتن البنية واجبة في الوقوف
بالمشعر فذكر دليلها ثم قال يجب الوقوف بعد طلوع الفجر والحوط أن ينوي قبله بقارته
لأنه أمكن وبعده أيضا كأمرة في الوقوف بعد غروب الشمس بالمبيت بالمشعر فظاهر الأكثر وجوبه
والفجر ونقل في الدرس عدم الوجوب عن المذكرة ويدل عليه صلى الله عليه وآله والسمع
قولهم خذوا عني مناسككم ومائة بعض الروايات المعتبرة من عدم جواز وادي حنبل لا يبعد
طلوع الشمس وما في صحبة معوية والجبل ولا تجاوز الحياض بلية المذلة لغيره الحياض هو حنبل
المذلة كما سيظهر ويؤيد الأخبار الدالة على فعل الصلوتين فيه وكذا الأخبار الدالة
على عدم الخروج قبل الفجر وإنه لو خرج يجب عليه السلام كما ينبغي والكل لا يخرج عن مثنى ولا شك أنه

الجمع

لحصوله ولا يدل على وجوبه عن اجزاءه عن الوقوف بعد الفجر حتى لا يترك الوقوف بعد الفجر
بعد ان قام بريل صبح جركه قال في المتن لعدم اجزاء المندوب عن الواجب لان المندوب
قد يخرج عن الواجب بمعنى ان يمنع وجوبه بعد ذلك كما في الطهارة المندوبة قبل دخول الوقت
فان لا يجب بعده ولا يتركه يكون واجبا فان الواجب للخير يقوم مقام واجبه اخر وانما انية
فيه فالقطر عدم شرطتها اذ لم يعلم على تقدير كون واجبا كونه مضار فشرط بها كما في حصة من
عرفات والمشرع لهذا تركه في المتن **والمن** ايضا ولا شك ان فعلها الحوط واما وجوب
الوقوف بعد الفجر الى طلوع الشمس فكان لا خلاف فيه بين علمائنا وكذلك ركنية كما يفهم
من المتن وقيل لركن هو كونها مافية كما قيل في عدم وجوبه ايضا على الوجوب من بعد الفجر
الى الطلوع عما في صحته وعوية عن ابي عبد الله عليه السلام قال اجمع على ان كل من فعله انضمت اليه
الوقفة ثم قد جازى في شرفه لكونه يجرى الى ما يوضع اخفاها اي حين تطلع الشمس فيوقوف
الشبير بوقوع الشمس عليه وهو جليل عاذا وصيته هشام بن الحكم عن ابي عبد الله عليه السلام
في رجل وقف مع الناس فجمع قرافا فوقه قبل ان يفيض الناس قال ان كان جاهلا فلا شيء عليه وان كان
فاضل فقل طلوع الفجر عليه مائة سنة ولكن في طريق التذويب والكتابة عن سهل بن زياد مع
عدم التصريح بتوقيف سمع وهو موجود في الفقيه يدل على وجوب البنية على من جهل الوقوف
بالمشرع قال ابن ربابك الضار في ذلك انما هو افاض من عرفات مع الناس فلم يلبث بهم
جميع ومضى الى منى فعلم ان استحقاق فعله يدبره والظاهر انما هو انما فعل الركن في المشرع
فان لم يترك ذلك يكفي للصحة كما قال الاصحاب والابن بطلان حججه على ما قال من حجة تركه لا
فيه في وجوبه في القدم المذكورة المتن وغيره ولكن ظاهر هذه الزيادة عدم النية وقصد
الوقوف بوجه فافعل بالعلم اصولهم مشكلا قائل وهذا موجود في التذويب والكتابة ايضا
والظاهر استحباب الاحتياط من المندوبة قبل الطلوع ولكن لا يجوز دواي محتمل في هذا يخرج
بنحو ما قال سالت ابا بصير عليه السلام اي ساعة لعب الملائكة ان يقض من جميع ما قبل ان تطلع الشمس
تعليل وجوبها لساعات الى وقتها فان سكت عن طلع الشمس فقال ليس به بأس مشلهاد وايضا
حكيم ولا يصح القول في صحة في الاولى ولا اشترى النوس بن الحسن في الثانية مع اننا نعلم
احداهما والآخران مستدنيان عالما وانما الذي يدل على عدم الوجوب الى طلوع الشمس مثل ما
في صحته هشام بن سالم وغيره عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في المتقدم من عرفات قبل

بالاجزاء الاضطرابى على عدم إمكان ادراكه حتى يترتب اضطراب الزمان كما يشعر به بعض الاخبار وعلى اجزاء
 يتكاملها ما على غير حاله الاضطرابا وعلى حصول الاضطرابى فيها بل اضطرابى المشركه فخل
 وايضا ان المفهوم من التذبذب فوق الحج بترك الووقوف على المشركه او سبوا على كل حال حيث
 قال بعدد ما يترصد الله وعمران بن الخطاب عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا فاضلت المذلة
 فقلنا الحج وهذا الخبر عام فمن اراد ذلك هذا او باهلا وعلى كل حال واعلم عريه نعمه بعد
 المطلع الفجر الشمس لا تزال قبل هذا وقدره من هذه الاخبار ان من ادرك الشمس بعد طلوع
 الشمس فقلنا الحج وكذا قبل ذلك اخباره على ادراك الحج اذ ادرك الشمس المطلع الشمس فانه
 اذا نظر ادراكه فغيره ولو لم يلا مع ادراكه المشرق قبل المطلع فقلنا الحج ولو ترك الاجزاء لولا اذا
 لم يدرك المشرق قبل المطلع لالحق لصحة خبره قال باعينا على السلام جعل من مفرد الحج
 فاتر الوقوفان جميعا فقال المطلع الشمس يوم التفرق فان طلعت الشمس من يوم الفجر فليس له
 حج ويحمله غيره وعليه الحج من قابل وهذه اشهر الاجزاء والادراك قبل طلوع الشمس سواء كان
 عزه او مشرقا فقلنا احتيالا واضطرابا قبل اجزاء اضطرابى عزه واختيارا فقلنا من
 التفرق بين من قبل فقلنا لا ينافى ذلك ما رواه وذكره مسلم بن يحيى المشعري وسنده
 عن ابي عبد الله عليه السلام فمن جهل ولم يقف بالزمن له ولم يثبت بها حتى اتي معنى قال يبيع
 ذلك فقلنا لا بأس به ثم قال الوجه في هذا الخبر فان كان اصلها مجهول بحج الشخصى وانه
 فان يروى عن ابي عبد الله عليه السلام بلا واسطه وقاره يروى بواسطه ان كان قد وقف في
 شيئا يسيرا فقلنا اجزاء والمراد بقوله لم يقف بالزمن لانه الوقوف الدائم الحج فانه المتى عجز
 بحج الشخصى على وقوف كتابه او دمه على الذى يجدها ثباتا لحدائقه والاضطرار به على حال
 وان تعلم ان النفل تارة بواسطه وقاره بلا واسطه ليس بقابل وان كان قد فاضل عند الشيخ
 وان تارة يترصد الله وعمران بن القيس بن عوف وهو غير موضح بتوثيقه وانما غير موضح فان
 الغرض بالزمن هو الوقوف قبل طلوع الشمس فقلنا يكون المراد بعد ايضا الى الزمان
 ان قال يكون مع ادراكه فقلنا ايضا اذ قد مضى ما دل على ادراكه اختيارى بغيره حتى
 مع العجز وعدم الاكتمال الا ذلك تخصيصه فله على ان لا يصح لمها لم يخطب الجبلين
 غير اداة عموم ويؤيد ما ذكرناه ما يدل على اجزاء اضطرابى المشركه وادراكه بغيره
 الفقيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له جعل فاضل من عزات فمن المشركه لم يقف

ولادخل المشع جوبها ولكن الصخرة ترك الوقوف بالكلية بها اذا عمدت مشروط بذلك
 عرف ايضا وانظر ان مراده اختيارها ويجعل اضطرارها ايضا حين الاضطراب ويدل على
 عدم الاشتراك في منها مع عدم المكان صحيحه الجلي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل
 باق بعد ما يقبض الناس من عراة فقال ان كان من بعد حتى باق عراة من بيته فيقف
 ثم يقبض فذلك الناس في المشع يحمل ان يقبضوا فلا يجزئ عراة ذلك المشع الجلي قبل طلوع
 الشمس وقبل ان يقبض الناس وان لم يدرك المشع الجلي فقد كان الحج وتجمعها مع مفردة
 وعليه الحج من قابل وقد مرت مع غيرها ويؤيده ايضا صحيحه معوية بن ربيعة عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال من ادرك جمعاً فقد ادرك الحج خريفه وامساها قد دل على اجزاء المشع مطلقاً لا تنسب
 بيد ويؤيده ما تقدم من ان اختيار المشع كاف بل اضطرار به ايضا وقد مر الكلام في تفصيله
 فذكر وقد مر الكلام وفيه مفصل فذكر وقد مر ايضا ان كون الوقوف للابحار لا يدل على
 وجوبه ايضا غير صحيح برهة الاخبار ويجعل عدمها كاستدراك وانما على تقدير الوجوب لا يعلم
 وجوب النية ثم الاستيناف وعلى تقديره يمكن الاكتفاء بواحد من غير وجوب استيناف
 التعميم وينبغي على هذا ايضا حمل كون الكون فيه ونة انما يدل على اختياره ايضا محضاً
 لا شيئاً به وبما لا يضطر الى كونه كونهما عن الوقوف انما يدل على عقيدة باءد لا عرفه
 كما قد كانت تعلم انه لا يستلزم ذلك لان اجزاء الوقوف انما هي ايضا موقوف على عدم تولد عراة
 عمداً بل كل ذلك فتأمل بل ينبغي جعلها واجباً واحداً وان التفرع في قوله ولو افاض
 ظاهر **قوله** ويجوز للمارة والمخالفين ان قد مر ليلهم وقد مر صحيحه وشام الدار على جواز الافاض
 من غير تعقيب الخوف وانما عليها قد ريت بها غيرها كما تقدم وانظر وجوب الرجوع على ان
 ان كل مع عدم جواز الافاض عمداً **قوله** ولا يقف بغير المشع وحده الخ دليل عدم جواز التفرع
 بغير المشع ظاهر ودليل تعيين حده المذكور الزوائد لكثرة المشع مثل صحيحه معوية بن ربيعة
 قال بعد المشع الجلي من المائتين الى المائتين والى وادي محمرة فانما سميت لذلك لانهم زادوا فيها
 من عراة وطأن المخرج عن المشع فلا يجزئ الوقوف في وادي محمرة فانما سميت لذلك لانهم
 اذ لغوا اليمن عراة وظاهر ان المخرج عن المشع فلا يجزئ الوقوف في وادي محمرة كما يدل عليه
 عدم جواز تجاوزه الا بعد طلوع الشمس في افاض بين المشع ورد فيها بالباقة حتى ورد الامر
 بالرجوع للماء في مثل حصة من التفرع وغيره عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال البعض ولو

سميت في وادي محمرة فقال لا تمال فامره ان يرجع حتى يسمع قال ابنه لا اعرف فقال الرسول انما
 واعلم فيها لا لا على شئ من المتقيد بكلام الناس وان لم يكن على ما يمكن اعتبار وصوله الى المشع
 ومنه رسالة قال يزيد بن ابي محمرة فامره ابو عبد الله عليه السلام بعد الاضطرار الى المشع ان يرجع
 فيبقى في مشع معوية بن ربيعة وحسنه عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا مررت بوادي محمرة
 وهو واد عظيم بين جمع وني وهو الى اقرب فاسرع في حيازه فان رسول الله صلى الله عليه
 وآله لم ينافه وقال اللهم سلم لي ودي وقيل توفي واجبة عوق وخلفني فيما تركت بعد
 وفيها اشارة الى خروج وادي محمرة عن مشع كانه يربطه به في النهاية بل يشترط ما بعد المشع
 لعلمه بان ما بعده ليس من مشع بل اقله واطرفه وفيه خروج وادي محمرة عن المشع بل من
 ايضا كانه يربطه به في النهاية بل يشترط ما لا يملكه على استحياء بالاكبر ايضا تجريه كونه والحقاق
 هذه الحالة وقد قلنا حصة معوية بن ربيعة عن ابي الحسن عليه السلام قال الحرك في وادي محمرة
 ما يتطوع وما في وادي محمرة من يربطه به في النهاية بل يشترط ما لا يملكه على استحياء بالاكبر ايضا تجريه كونه والحقاق
 قال في الدرر والهرم والجل العود من عرفه بغيره قال الحسن **قوله** ويجوز مع الزحام الارتفاع
 الى الجبل لعل مراده بالجواز عدم الكراهة اذا الظاهر جواز الوقوف عليه مطلقاً لان المشع
 بل نقل في الدرر عن الشيخ الاستحباب للضرورة حيث قال وقال الشيخ ووطأ الضرورة
 بجله وبغيره وقد قال الشيخ انه قد مر وقال ابن الجنيد ان يطأ بجله وبغيره الجبل فربما ينادى
 والظاهر ان السجد الموجود لانتهى في حصة معوية بن ربيعة ويستحب للضرورة ان يقف يا
 بالمشع الجلي ويطأه **قوله** فالكراهة لغير الضرورة فكيف كانت كما تقولون ويشترطها رتبة سماعه
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اذا كان المشع في موضع ضيق فليعلم كيف يصنعون فقال يرتفعون
 الى المائتين ثم الدلائل خلفا قال الشيخ في التذويب وقد بينا في تقدمنا ان مع الضرورة لا ينافي
 بالارتفاع على الجبل وكان اشارة الى ما في هذه الرواية في ان الجبل هو ما بعد المشع ويستحب للضرورة
 ان يطأ المشع الجلي وان يدخل البيت ويمكن حال الاستحباب للضرورة على وطأ المشع الموجود
 لان الجبل فانه لا ينافي بالمشع كما فهم ما نقلنا من الدرر ويمكن اعادة استحياء المشع فحطقت
 المشع من قوله الى ان ينزل وعل وجبر كراهة الصعود الى الجبل عموم فليعلم عليهم السلام وكونه
 في طرفة المشع وما في الفقيه ودوى ابا عبد الله بن ربيعة عن ابي عبد الله عليه السلام انه
 كره ان يقف عند المشع بعد الافاض فاما في **قوله** ولو اواه الى اخره وجهه ظاهره فانه قد

فان الركن هو كونه ما وفقد ركنه اختياراً على وجهه شمس على لفظ ذلك لو شرب السكر بعد ما لما
 اختياراً وغيره من المرات **قوله** ويستحب الوقوف الحج يحتمل ان يكون مراده استحباب فعل
 الوقوف الواجب فلا فصل فيكون اشارة الى عدم وجوب الاستيعاب مستحباً غير زكياً اليه
 مستوعباً وغير مستوعب من الظاهر من الدليل ويكون بالنسبة الى عدم الفصل بعدها فلا يجب
 الاستيعاب كما هو ظاهر من الدليل كما في حتم ان يراد بالوقوف القيام للذات بعد ان تولى وقام قبله
 مقارن او بعد وقته وجعل استحباب وعلى الضرورة المشعر على ما في غير ركنها اختياراً
 بغيره كما ذكر في غيرهم في الرواية كما عرفت ولعل المراد بذكر الله على قرع واستحباب ذكره
 تعالى في المشعر بمراد بذلك ويحتمل ان يراد منه الجمل المهمود كما فصل عن الشيخ المحارب
 هنا ليس في فخ فيكون ذكر الله عليه على تقدير الصعود مستحباً ويمكن ان يكون المراد
 بالجمل ايضا السجود ما قرب منه كونه سجلاً اذ ليس يعرف صعود الجمل المعمود وان زعم
 عن الموضع الذي يتقف فيه الناس ويمكن ان يراد بذلك ايضا افتل عنه في الزمان فما نذكر
 فيكون الكرامة في صعود الجمل المهمود واستحباب بالارتفاع على المشعر للضرورة في هذا
 المحل كما اشير اليه فقال **قوله** والافان في استحباب الافان في يوم التشرع الثالث فانه
 الحج لضيق الوقت وخوف ثم يحل بعين مفرقة فانه في اليومين يجب التحلل بالعمرة وكانه
 يريد وجوب بالعمرة بمعنى عدم حصوله الا بالعمرة يدل على المذكور صحة معونه من عار قال
 قلت لا بعد الله عليه السلام بجل جلاله في الحج ولو كان طائف قال يتبعهم الناس اياماً
 ايام التشرع ولا عمر عليه فيها فاذا انقضت طائف البيت وسعى بين الصفا والمروة و
 امل عليه الحج من قابل يخرج من حيث احرم كما هنا حلت على الاستحباب بالاصل وعدم الضرورة
 في الجواب للاختلاف في ذلك لمراد بالطواف الطواف مع الصلوة وبالملاحاة بالانقباض
 او الحلق وظاهر ما عدم وجوب طواف النساء وانها لا يكون طوافاً فلو كان طوافاً ما ساقى وقد
 مر في بحث من ذلك فخذ في طوافها ايضا وجوب العمرة بعد ايام التشرع وذلك مع طواف
 النساء الحوط وايضا ظاهراً انقلاب احرام العنق من غير احتياج الى نيّة كما هو مقتضى قوله
 ولان العقل قدما ومع نيّة لا يغير نيّة اخرى من غير ادوات فعل اخرى معها الا اذا رافقها
 لدليله ويدل عليه ايضا ما في صحة معونه من عار قال وقال ابو عبد الله عليه السلام ما حاج
 سائق البدوي ومفرد الحج او تتمتع بالعمرة الى الحج تدم فليجعلها عمره وعليه الحج من قابل

التفسير لم يجب القضاء ولو لم يشترط ومعه كما لم يشترطها وقابلته النص على ان لا يمنع عدم السقوط
في المشرع ومع النص في عدم وجوب القضاء ايضا مع الدليل لوجوب الشرع الا ان لا يردوا عند
وجوب القضاء اقل وكذا لا يصح اشتغالها على عدم طواف النساء لان ثبت وجوبه في جميع المهرج
المفردة يجب فيها ايضا الدليل وان لم يشترط هذه على غير صافا على ما علم ان سقوط الحج من كمال
خ فائدة جلية لا لا شترائط فظهر في هذا ولا يحتاج الى التكاليفات المتقدمة وايضا والظاهر ان
حصول التحلل بالدم من هذا المشرع في الهند يثبت ما استكمل في رواد وارتدادا وبذلك فسد
وعلمنا على امر من جهة سقوط الحج فتأمل قوله في الدرر ولو ارد من فائدة الحج البقاء على احراره
الى القابل فالاشبه النفع وكان ظاهر الاختيار المتقدمة فانه يدل على وجوب المهرج ويحتمل الجواز
للاصل وعدم صراحة الاخبار في الوجوب وبين ذلك الاول لا يتقدم في ذلك وفي الثاني لا يتقدم
الآخر عمل الجاهل والتسليم مضطر مثل من ان في وقت لا يرد في الوقت الاختيار في ذلك يقتصر
في الاستعمال في الطريق على الاختيار ليعوم ما يدل على من در لثمة ولو لا ذلك لكان الاختيار
فقد اراد الحج وقد ايضا ما يمكن استعماله وجوب قوله ولو في الوقوف وان لم يوطن علم
ادراك المشرع لوجوبه ووقف بركاته عليه وصح حجهم من جهة الحلي وفيها فان قوله
الجليل في بعد ما يقضي الناس في تحمل ظاهرا او يقابل اخر في بينه وبين الناس وهذه
مؤيد لادخال الناس في الجاهل ايضا في المضطر لم يفسر في قوله عليه السلام فان الله اعلم
فقد تم حجة فكذا الكلام في اضطرار المشرع ولا يذهب عليك في ما تمسك كون الاختيار في
لغيره من الزوال الى الغروب وكذا كون اختيار المشرع من طلوع الفجر الى طلوع الشمس وان
الركن هو كون ما فيها وان الوقوف الذي يطل به الحج عدا لما اختار في عهده هو ان يكون
من الزوال الى طلوع فجر يوم العيد وكذا ان يكون على المشرع بل الفجر الى طلوع الشمس فانها
الاختيارين فلا اضطرار في الاضطرار المشرع وشارحة الدرر الى الثاني في احكامهم
وان مع اضطرار يصح بعد ايضا وقد مر سبقي ايضا فتأمل **قوله** ويدرك الحج بادر الله
الاختيارين ان قد اشرنا ان الضورتان اختيار في عهده فقط واضطرار بها فقط وكذا المشرع
واختيار في عهده مع المشرع مع اضطرار به وكذا اضطرار بها مع اختيار به واضطرار به
وقد ادعى المحقق الثاني الاجماع في خاتمة الكتاب على جهة الكمال في الاضطرار بهما واضطرار
احدهما وقد استخرج المصنفها لعدم الصحة بادر الاختيار في عهده وهو المذكورة الدرر

قبل هذا العام وضع التقصير فيه بحيث لو لم يكن الادراك القطع ومعلوم ما تقدم ايضا ويجعل
 الوجوب في المنزويب وايضا كان التقصير بعد الشرع فانه يجب بعده والتقصير من عند
 نفسه وبغيره ظاهر الاخبار فانعام وايضا الظاهر ان لو كان الترتيب بالنسيان لم يخرج
 وجوب القضاء الى الاستفاد ولا الى التقصير ويؤيد عموم الاخبار الدالة على وجوب القضاء
 وعموم عبارات الاصحاب حيث ما قيل **وايا الاستقرار والتفريط كما كانت المثلن فمقتدروا**
القضاء بالاستقرار والتفريط كما هو موجود في بعض الجواهر على النافل في حان القطع وجوب
 الطهارة ولا اشتراطها في الموقنين الاصل والشرع وعموم الدالة على من ادرك الموقنين
 فقدر ادرناج وقد مرت وبما اشرته الخبر الصحيح من صحة جميع الناس بغير طهارة الا الطهارة
 فذكرنا على وجوب الطهارة مثل صحة على غير معتبر عن اخيه فوسيلة التمام قال سالته
 عن الرجل يصلح ان يقف بمرقات على غير وضوء قال لا يصلح الا وهو على وضوء ويجوز على
 الاستحباب واملت لفظه اشارة الى ان الطهارة انما هي طهارة لا يشرط بل يكون تخصيص
 ما تقدم بغيره فقبل العام بهذه الزيادة لان الخاص مقدم ولكن القابل للوجوب في ظاهر
 والمحدث غير يخرج فيه الثاني وجوب الذكر والذكاة فيهما والظن عدم الوجوب في غيرهما لعدم التقا
 به ولا صلح مع عدم ظهور دليل سوى ما يدل على الاوعية المسقية والادكا والامرا هناك و
 لعلها للاستحباب لعدم القابل لوجوبها والاحتياط ظاهر ويدل على وجوب الذكر في المجزئة تفسير
 للاية روى جابر بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول قال علي عليه السلام في قول الله
 واذكروا الله في ايام معلومات قال ايام العشر وقوله واذكروا الله في ايام معلومات قال ايام النحر
 ومنه وضع الطهارة بعد الجن وهو شتر له والادراك ايضا فغير معتبر في عرفه ويجعل ان يكون
 المراد الدعاء المشهور بالليل المذكور في الصباح وغيره في عشرة في المجزئة ويكون مستحباً لو ذكر
 قال في ذلك العام في العبادات حتى الصلوة بالاحكام ويدل على وجوب الذكر والادراك في الشعر
 اية فاذكروا الله عند المشرك الاحرام والاحكام ايضا في المجزئة مثل رواية بصير قال قلت لابي
 عبد الله عليه السلام جعلت فداك ان صام صائم من جهلان يقف بالمراد لفته فقالان رجلا كانهما
 فيقفا في المشرك ساعة قلت ان لم يخرج ما صام كان اليوم وقد نفر الناس قال ان لم تكن له ساعة
 ثم قال لا يصح صليها الفداء بلزمت لعم الشعر فاما ان يكتفي بالسر من الدعاء فلهما دلالة على ان
 الجمل قبل الاحرام بالافعال الا يضرون ولو لم يضر ما كان كافيا وانما لا تجزئ لنية ان ذكرها الا انها

تخرجه لخصي السجدة طلقا فان ثبت ذلك فالرد والافيد في الجرح كما يشترط بظاهر الروايات
فما قاله التهذيب يجوز لخصي الحصى من سائر الحرم وسجد الخوف ثم سجد عن ابي عبد الله
عليه السلام من ان ينفذ لخصي الجمار قال لا تلذ من موضعين من حاج الحرم ومن حصى الجمار
ولباس لخصي من سائر الحرم وماده يحصى الجمار التي رست فيدل على اشتراط الكبر ويكونها
حصى وسجد معلوم بالخبر وكانها على ايضا وكذا كونه من الحرم ويدل على عدم اجزائه غير الحصى
من غير الحرم سنة زائدة عن ابي عبد الله عليه السلام قال حصى الجمار ان اخذت من الحرم اجزاء وان
اخذت من غير الحرم ليجزئك قال وقال لا تلزم الجمار لالاحصى وهذا لا يشترط وصاف ثلثه
في حصى الجمار وجوبه وثلاثة اقسام ولعل ليس بها شرط وليس مثل الطهارة قال في المتن لو
كان الحجر حصىا استحب غسله فان لم يغسل ودعى به لجزاه لا تفصل للمويرة ودل كرامته
العلم واستحباب البرش والريخ التي هي عند العلم صحيحة هشام بن الحكم عن ابي عبد الله عليه السلام
في حصى الجمار قال كره العلم منها قول هذا البرش كان الريخ مستحب بركته يقرب تكريمه وكنا
العشر وكان لا ياتل الجيوب ودل استحباب كونها منقطة وكلمة بقلها لا تلزم وايراد
بصر عن ابي الحسن عليه السلام قال حصى الجمار تكون مثل الامثلة ولا تلزمها سودا ولا ايضا ولا
حرمها كالكلمة منقطة تحذف من حذفا وتضعها على الانعام وتضعها بنظر السبابة قال
وايدها من بطن الوادي واجمل من طويك كان ولا تلزم على الحرم وتقف عند الحرمين المتن
ولا تنفذ عند الحرم العقبة وهي استحباب اخذ كونه في الكتف فانها وهدى على الجيوب
الريخ هذا ولكن سندها ضعيف يسهل من زياد وهي مشتملة على المنديات فلو لم يكن على اليد
غيرها لم يكن الاستحباب بعيدا ولا حظ من الرواية وقول الاحباب ودل استحباب
النقاط الحصى اي الاخذ وانما على علم وكرامته كحجر كبير يجعله حصى ودراية بصره قال
سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول انقط الحصى ولا تكسر منه شيئا **قال** والا فاضرب الى شدة
قبل طلوع الشمس الخ وقد دل استحباب الاضحا والافاض من المشركين صوب حتى قبل طلوع
الشمس وكرامته الجوارح وادى بحسرة عنى التروع قبل طلوع الشمس ويجوز في الرواية
وكلام الاحباب حذفا ايضا دليل استحباب السعي في الحرم ولو سعى لعل في وادى محتمر اعيا
واستحباب المجمع للتدارك لئلا يرفع فعله لو كان يمكنه وسياق باقي الكلام الذي تضمنه ما سكت عنه
عن قريب ويجب يوم الغرة والجمع الخ دليل وجوب رمي حرم العقبة بالحصاة يوم النحر

الاجماع قال في المتن رمي حرم العقبة يوم النحر لاسبية لا تعلم في خلافه فاستند الى الجنة معق
عن ابي عبد الله عليه السلام قال لخصي الجمار ثمانية حرمات القصوى التي عند العقبة فالزمه قبل
وجبه ولا يلزمه من اعلاها ونقول والخصي في ذلك اللطم هو لا حصيا في لخصي الجمار وارفعه
في عمل فريسي ويقول مع كل حصاة الله اكبر اللهم ارحمني الشيطان اللهم تصديق بكتابتك
وعلى سنة نبيك صلى الله عليه واله اللهم اجعل حجابي ورا وعمل مقبولا وسعي اشكورا وثنا
مفعولا وليكن نجابتك وبين الحجرة عشرة ذراع وقد رخت عشرة ذراعا اذا اتيت رحلتك
ويجعت ان ترى فقل اللهم بلسنك وتلك فتك فتمم الرتب وتم الموت ففهم النصيحة
ويستحب ان يرمى الجمار على طهر وانظر اهل جميع الاستحباب له هذه الرواية غير رمي الجمار استحبابا
لعدم القابل بغيره او الشهرة والاصل فتأمل فينبغي الالتفات بجمع ما فيها وانما كونها اسماء هو
ايضا اجماع على الظاهر مستند الى افعالهم عليهم السلام قال في المتن ولا تعلم في خلافه والاصل
فيه فدل على انه عليه واله وفعل الامثلة عليهم السلام بعد وفعلت جابر وماها سبع حصيات
بكبر مع كل حصاة وهو قول علماء الاسلام ويدل عليه ايضا امامنا رواة ابي بصير في الكسنة
والفقيه قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ذهبت ادى فاذلة يدى ست حصيات فقال اخذ
واحد من بركت ويدل عليه وعلى عدم الزيادة صحيحة ومعية فدل ايضا وانما وجود النسبة
وقد روى الحديث في رواية وجوبه لا يفرق للمدة وكونه في حج الافراد بعيدا قال في المتن في حرم
الخصي منها الوجوه القرينة الى الله تعالى تحقق سمي الاضاح وهو صريح فيما قلناه وقد مر
مشا في ذلك وانما وجوب الرمي بحيث يعلم وصول الحجر الى الحرم على جبريس ريشا وبفعله ودليله
ظلالا لظان المقصود من الامر بهما ضررها بنفسه بالحصى بطريق الرمي فلا يكفي مجرد الرمي بل
صوبه الى الموضع عليه ولا يضره غيره بخلاف ما اوصاه امامنا او جملته وصل الى الحرم
لصحة رميها في القرينة قال في الاضاح والاشارة وحلها وقت لعل الجمار والاعم عدم العلم
بوصولها لان الاصل عدمه قال في المتن ولا يجرى الرمي لان يقع الحصى على الرمي فلو وقع دون
لويجرى ولا تعلم في خلافه وروى ابن بابويه في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام
قال فان رميت بحصاة فتركت محلها فاعادها وما هي كذا في كافها ايضا ومعلوم وجوبه
بطريق الرمي من الرواية المتقدمة قال في المتن وهو قول العلماء اكا فرب يد قول العلماء اذا
نقل بهذا هذا القول اصحاب الراي لجزاء وضعها على الحرم لا يسي ريشا لان يكونوا قائلين

يجوز له في الوضوء وهو يبعد عن ذلك على الأجزاء يدل على أن الموضع هو في الرأس
واندري دليل استحباب الطهارة ما تقدم في آخر رواية معوية وما تقدم من استحباب الطهارة
ما تقدم في غير الطهارة ودوايز حيد بن مسعود قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل جازل
في طهوره قال يجازل كما مثل الضفاد في المرقح حيطان أن طفت بينهما على غير طهوره فيوضر
والطهر لعل في فلا تدعوه وانت قادر عليه ولا يضر حمل سندها ويحمل عدم الاستحباب ما
هو في الوجه مثل صحبة معوية بن وهب بن سلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجواز في الأديم
الجواز لا وانت على طهر وقال في المشي بجوارح اليد والجنب والمخاض والطهارة أفضل
ولا غلغل في سندان فامكان للثبوت في صحته السند جود على الحكم المشترط وإن كان
الظاهر أنه لثبوت لثقل أحد من جود عنه وأيضاً يثبت بعد الطهارة حسنة الجوارح في
عبد الله عليه السلام قال سألت عن الفضل إذا رمى الجواز قال إنما فضلت لنا السنة فلا يكون
الحروا العرق وقوة استحباب الذي حدثنا وأعلم أنه لا دليل لظهوره على كل حصة حصة
وعلم أجزاء الجميع من واحد الأضلاع وهو صلى الله عليه وآله وأخيه وأخيه وأخيه وأخيه
في حسنة معوية بن وهب بن سلم قال سألت عن كل حصة ولعل الأضلاع عند أصحابنا في ذلك وفي غيره كل
المتى حيث ما نقل الخلاف لأحد بعض العامة **قوله** واستحبنا الخ قال في المنهج وهو صواب
أكثر أهل العلم رواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله والسند صحيح العقبة مستند بالقبلة
أو قوله قال الشيخ رحمه الله جميع هذا الخ استحباب أن يكون مستقبل القبلة من التوقوف بالمؤمنين
ودعى الجواز الإجماع العقبة قال النبي صلى الله عليه وآله وماها مستقبلها ومستند بالكتابة
فكان لا دليل لهم على استحباب القبلة المستلزم لاستقبال الجهر الأضلاع وأنه قول أكثر العلماء
دليل استحباب مستقبل الأضلاع المستلزم لاستقبال الجهر في دعوى غيرهم العقبة هو كونه عبادة
مع اشتغال على الدعاء الذي يستقبل فيه الاستقبال على ما تقدم وعندهم من أن الأضلاع إلى الأضلاع
فقال **قوله** ويجوز أن يرمى من الليل بلا حسنة معوية بن وهب وعبد الرحمن بن الحجاج في الكفاية
وهي صحبة في الفقيه عن أبي عبد الله عليه السلام الأسير والمبطون يرمي عنهم وصحبة يحيى بن عمار
قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المريض يرمى عند الجواز قال يرمى على الجهر ويرمى عند كفاية
وإذا في الفقيه فقلت لا يطبق فقال لا يرمى في منزله يرمى عند وفي هذه الرواية لا لزوم
على الأضلاع بالشيء مما يمكن فاقم **قوله** ويجب ذبح الهدى الخ أي يجب على المتنع ما سطر وإن كان

مكافؤ لوجوب عليه الشئ باصل الشئ واجب لأجل من يبعد عنها بقدر ما وجب كج التمتع والارباع
الإشارة في قوله تعالى الذين لم يكن أهل جازي المسجد الحرام إلى الهدى لا إلى التمتع وقدر
التمتع في وجوب على التمتع مطلقاً ويدل عليه أيضاً صحبة أبو عبيد عن أبي عبد الله عليه السلام
قال سألت عن رجل قال تمنع بالعبادة الخ أفاضت يرسن الهدى قال سألة وصحبة معوية
بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال يخرج من المعتصة كأنها أشارت أن إلى أدنى ما يجب من الهدى
قوله ويجوز أن يرمى من الخ يدل عليه صحبة سعد بن خلف قال سألت أبا الحسن عليه السلام قلت مرة
مملوك كان يجمع فقال إن شئت فأذبح عنه وإن شئت فليصم مثلما صحبة جميل بن ذر عن أبي
عبد الله عليه السلام وما يدل على أن كلاً من صحبة محمد بن مسلم عن أحمد بن عمار قال سألت عن
كبيره قال سألة وصالت عن التمتع المولود فقال عليه ما على الحرام الأضحية ولما صوم فحمل الشيخ
على أن يفتي قبل أن يفتي من الموقوفين فإنه يجب عليه الخ وما يتبعه وقد تقدم دليله وأنه
يكنى أدرك أحد الموقوفين فحمل أيضاً عن أن يرمى عن الصوم إلى التمتع قال في المنهج
أن يرمى عنه ولا يجزئ الصوم لعدم إيقاع أيام الصوم قال في دليله رواية عن أبي عبد الله عليه السلام
قال سألت عن غلام أعتقه سمع في أرمش من أهل الحج يوم التروية ولما رجع عنه فاعلم أن يصوم
بعد التفرقة قال ذهبت لأيام التروية قال الله لا كنت ترون بقره الحج قلت طلبة الخ فقال كذا كذا
الخ **قوله** وأذبح عنه شاة سبينة وكان ذلك يوم التروية لا يرمي سندها قاسم بن محمد وهي شاة
وكذا على الخ لا يرمي بغير دليل وكان دليل جوب الهدى وأدرك المشرك مع القدر على الهدى
هو أن الحج وفعل في الشئ عن الشيخ في النهاية أن الأفضل بعد أيام التروية في الذبح عن المولود بقره
عليه رواية على المنفعة ويصح في وقت الصوم **قوله** ويجب فيه اليه منه ثمن الذبح عنه
قدرة بيان النبي وجواز كونها من غيره لأن الذبح بدله النيابة أيضاً وإن المقصود وجود الذبح
في هذا المكان من ما يقره بأسوا وقسمه أو من غيره مكانة ذكاة وغيرها قال في المنهج يجوز أن يذبح
عنه الذبح لا يذبح النيابة فيه بل يذبحه شرطه كغيره من الأفعال وبعضهم ذلك من روايته
على من جعفر عن أبيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن الضحية يحل الذي يذبحها
فيستمر غير صاحبها يذبح عن صاحب الضحية فقال نعم إن مالها أو في حاله المنتهى أنها صحبة في
طريق التهذيب أو فائدة عن محمد بن حفص القس وهو غير معلوم لعل وجهه على من جدد في الضحية
التمتع عن غلط وكان على يؤيد وهو مذكور كذا السنة صحبة عن جعفر بن بيان أيام التمتع قال في

على بن محمد بن حفص القتي وهو من تلامذة علي بن عبد الله بالقطيف النية فقط قالته المنبى و
 ليحتمل ان يكون بلسا نوقت الذبح ان يرد عن غلان بن فلان فلو اخطا الفكر غير صاحبه
 فالعرب بالنية لان الامل هو النية والذكر لا اعتبار به ويؤيد ما رواه الشيخ في الصحيح
 عن علي وذكر الثمانية **قال** وقد جزموا القول ان ايام الذبح قط الاصح ان يكون في يوم
 النحر وثلاثة ايام بعد ذلك واما في غير يوم النحر ويومان بعده وادلهام عليه مثل صحة
 على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال ما نحن الا في كنهه يعني فقال اربعة
 ايام وما لته عن الا في غير منى ثلثة ايام فقلت فما تقول في رجل سافر قدم بعد الا في
 يومين ان ارضي في اليوم الثالث قال نعم وشكها موثقة عمار الساباطي ورواها
 بن غياث عن جعفر عن ابيه عن علي بن ابي حمزة قال الا في ثلاثة ايام وادلهام عليها
 على غير منى ولا افضلية تقدم ويمكن حمل ما يدل على كون يومين في منى ويوم واحد في
 غيره على الاضمية وعله الصدوق قال في العقيقة والشيخ على ان يومين اللذان لا يجوز
 صوم فيهما ويوم واحد كذلك في غير منى مثل حسنة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام
 قال الا في يومين بعد يوم النحر ويوم واحد بالاضمار او يومين من حازم عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال صحته يقول النحر في ثلثة ايام من اراد الصوم حتى يصم في بعض الثلثة الايام والنحر
 بالاضمار يومين فما اراد ان يصوم صام من الغد وقد رجح في ذلك ويعلم منها انه يجوز تأخير
 باقيها حتى الى اخر ايام التشريق مثل الحلق والطواف حيث ان الذبح مقدم عليهما وفيه
 تماثل في الظاهر من هذه الايام ايام الذبح بمعنى الوجوب فيما لا يعمى الاجزاء فيها وعدم الاجزاء
 في غيرها فان النية لو نجز في بقية ذى الحجة اجزا وانما كان لا خلاف عندنا في ذلك ويؤيد
 كونه ذى الحجة كما لو من شهر الحج كما في يوم من الاجزاء والاضمار في الثمار المقربة ان لم يجد هديا
 وعنده ثلثة يخلف عند واحد من اهل مكة يشترى له مديا بدينه طول ذى الحجة وان لم يشفق
 ففي المقابل في ذلك الشهر فاعمالا فاشتهوا نوى وبطل عليه بعض الاخبار مثل رواية
 ابراهيم الكوفي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قدم بعد مكة في العشر فقال ان كان هديا واجبا
 فلا يجزى الا بغيره وان كان ليس بواجب فليجزيه بمكة وان شاء وان كان قد اشعر او قلده فلا يجزى
 الا يوم الاضحية وابراهيم انعم به على الجواز فيكون ايضا روايات مثل حسنة معاوية بن عمار
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان اهل مكة انكروا عليك انك ذبحت هديك في منى ذلك بمكة

بما هوذا الشياطين في السابق وكوثر عبادته عظمت ايضا ما نزل الله من النص والاجماع على الاجماع على النص
 الترتيب وجوبه يقول بانهم هنا بالنص ان المحرم غير فعل النافذ على تقدير تسليم اجتماع ما شرطنا
 في بطلان الفصد ويكون الثاني فضلا بل يقول علم بالنص والاجماع والفعل ان المراد والغرض هنا
 هو تحريمه لانه الاول فخط لا يستلزم ويقول ان الترتيب الذي هو حاصله في ضمن هذا النص ليس
 بمره وسنقضي العقل والنقل من النص والاجماع فتأمل على ان ظاهر الروايات المعتمدة في ترتيبها
 الترتيب مثل خمسة جميلين دراج في اكلها في مائة سنة في الفقيه قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
 عن الرجل يزور البيت قبل ان يحلق قال لا ينبغي ان يكون ناسيا ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 انا اناس يوم الغرض ان بعضهم يارسل الله جلست قبل ان يحلق وقال بعضهم جلست قبل ان يحلق
 فلم يتركوا شيئا كان ينبغي لهم ان يورثوا الا وهو فقال الاجماع وروايتنا من بعض ائمتنا
 قال قلت لابي جعفر الثاني عليه السلام جلست هذا ان يارسل الله جلست قبل ان يحلق
 قبل ان يذبح فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان اذا يوم الغرض اوقف من المسلمين الى الغرض
 ما تشرع حديث جميل ولا يضره من سهل بن زياد في الطريق ورواية عبد الله بن مسعود
 عليه السلام قال سالت عن رجل حلق راسه قبل ان يذبح قال لا بأس وليس عليه شيء ولا يضره
 والظاهر انها صحيحة لو كان عبد الرحمن ثقه وهو الظاهر من المتن فتأمل وصححة معوية عن ابي عبد الله
 عليه السلام في رجل حلق راسه قبل ان يذبح حتى يزار البيت فاشترى به كذا قال لا بأس ولا يضره
 وفيها دلالة على كونها صحيحة ومما يكرهها كراهة فصدقة بغيره الزوايا وكما انه في عدم شيء على
 ناله الترتيب مطلقا من غير تفصيل الجاهل والناسي وغيرهما مع الاصل دلالة ما على عدم صحة
 والاحتياط لا يتركه فتأمل في سوال الواحد في الواجب ان يجب في الهدى الواجب كونه
 واحدا عن كل شخص سواء كان الواجب باصل الشئ او التباين او الشئ ويجزى في الهدى التباين
 اي الاختصاص والهدى لا يرد على الواجب وفيه جميع التمتع عن سبعة نفر بل عن السبعين ايضا
 بشرط كونهم من اهل بيوت واحد قبل الجوار ان يكثر الذي يملك عليه كذا كثير عن جماعة معتقة
 شية واحد وصححة عن حال الاكل دليل وجوب الواحد في الواجب هو ظاهر الاية والاشياء التي
 على وجوب الهدى على كل كلف متتم من غير اشتراك احدى صديقه وهو ظاهر مثل صححة
 الجليل عن ابي عبد الله عليه السلام قال تجزى البقرة والبدنة في الامصار عن سبعة ولا تجزى
 بنى الا من واحد واذا افاضوا كونه بنى كذا يجرى الواجب فتأمل وصححة محمد بن مسلم عن احمد

عليهما السلام قال لا يجوز لمن واحد مني ما يدل على ان من الزوايا والكثير على عمل من الزوايا
 مثل خمسة عبد الله بن مسعود قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يذبح يوم الاحد كثير من احد
 عن نفسه والآخر عن احد من ائمتنا وكان امير المؤمنين عليه السلام يذبح كبشين احدهما عن
 الله صلى الله عليه وآله والآخر عن نفسه وصححة معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال تجزى
 البقرة عن خمسة بنى اذا كانوا اهل بيوت واحد والجب انما قال في المتن انها صحيحة ومما يكرهها
 يونس بن يعقوب قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن البقرة يضربها فقال تجزى عن سبعة
 في ذابرة في بصير ايضا عن علي عليه السلام قال البدنة البقرة تجزى عن سبعة اذا اجتمعوا في
 بيت واحد من غيرهم ومن خمسة حركات قال عزت البدنة ستة بنى عن ثمانية بدنة وديت
 فتأمل ابو جعفر عليه السلام عن ذلك فقال اشترى فيها قال قلت وكما قال مخف هو افضل
 فقال قلت عن كم تجزى فقال عن سبعين وفي رواية سورة الفطان عن ابي الحسن الرضا ع
 وعن سبعين وفيه مثلها الشيخ نارة على المندوب كما اشترى ما تفرغ من ذابرة
 الجليل قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن البقرة يحرقها قال بدنة الهدى فلا تلتصق فتم ولا يضر
 الضعيف يجزى سنان واخرى على الضرورة واية وصححة عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت ابا
 ابراهيم عن قوم غلبت عليهم الاضاحي وهم متفقون وهم متواترون وليسوا باهل بيت واحد قد
 اجتمعوا في سيرهم ومضرتهم ولما اتموا ان يذبحوا بقره فقال لا يجب ذلك الا من ضرور ففى
 مؤيد في الزوايا الضرورة وكذا رواية محمد بن علي بن جعفر بن سواد قال كان جماعة بنى
 ضررت عليهم الاضاحي فتنظر فافاد ابا عبد الله عليه السلام واقف على قطع نياهم بغيره
 مكاسا سدا فافوت ان تنظر فلما فرغ اقبل وليسوا قال اذلكم فجمعتم من مكان فقتلناهم فقال
 ان الغنم لا تجزى ولا الجوز الكملية قلنا نعم اصلها ان الاضاحي قد ذبحت علينا قال فاجتمعوا
 فاشترى بقره واخرى منها فتم ائمتنا تجزى عن سبعة قال نعم وعن سبعين وسند هذه غير واحد
 كثرى على المندوب قرا يكثره فظا الاية والاشياء والكثير هو قسم اجزاء الواحد الا من واحد
 وان من لم يجد واحدا فاما فاعلى بدله وهو الصوم فان عدم الوجدان في قوله تعالى فمن لم يجد
 فضيامة ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم ظاهرة في عدم وجدان الهدى السابق وهو واحد
 تام وكذا ظاهر الاية ان المندوب على البدل وليس له ان يذبح الاضحية عبد الرحمن في ذلك وفيه
 غير صريحة وجوب الاشتراك في الهدى بل في الجواز فيكون كونه بخصه للضرورة فلا يبعد كون

القول البطل اوله والاحاطة بالركن الواحد مع نزوع فيه ظاهر القرآن وهو قول ابن اديس
وقال في الخلاف والوجه الاخر في التهذيب ان قال في القدوس والاشراق نظيرين الاختصاص
قول ولا يحتاج ثياب القمل فيه يعني اجد ثياب القمل فقط ليس بواجب المدي فيستقل الى البدلي
الصوم لان ثباته يحتاج اليه في غير ذلك المعلوم ويدل عليه صحة ابن ابي نصر في الزوائد
قال في الشايع الحسن عليه السلام عن المتعمم يكون في الصوم من الكسوف بعد الذي يحتاج اليه
فتسوى تلك الصوم بما يرد من تكون من حجب على المدي فقال له يرد ذكره وكثير ونفقة قلت
لعمرك وما يحتاج اليه بعد هذا الفضل من الكسوف قال في شيء كسوف بما يرد من هذا من
الله فمن لم يجد صيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا حجت ويؤيد رواية علي بن اسباط عن
بعض اصحابنا عن الحسن الرضا عليه السلام قال قلت رجل يتبع بالعمرة الى الحج وفي عتبة
نبار لم يبع ثيابا يستر بها في هذا قال لا هذا يترى به المؤمن يصوم ولا يخذل في
شيء وظل الدليل هو تعيين الصوم ولو باع واشترى الهدى لا يجزئ في تعيين الصوم ويجعل ان
المواد الرخصة وتبقى الوجوب والزم قال في التهذيب بل يبيعها اي ثياب الزينة في غير ذلك
بل يحرم الصوم وهو ظاهر في الرخصة ورواية على ضعيفه بقول غيره والارسال يمكن حملها
على الرخصة والحج وعدم الوجوب غير واضح **قول** ولا يجزئ لو دعي الى العمرة قبل الاصل الاجزاء
وفيها ثامن من حيث الاطلاق وتبقى التفصيل وهو ان يفرج عن صاحبها مكان الحج وقمانه
الدين بحبل على صاحبها فيحرقها مثل من في ايام الفريز والاهل وقال الشيخ في التهذيب
والمص في المتن ان دعي في من يجزئ ومنه غير الاجزئ فافهم ويدل عليه صحة منصوصين جازم عن
ابو عبد الله عليه السلام في رجل وصل مدي فحيد رجل اخر ففرج قال ان كان من فرج معنى فقد اجزأ عن
صاحب الذي وصل عنده وان كان من فرج غير معنى لم يجز عن صاحبها وعلم ان ظاهر الرواية ان زاد
في محله يكون من باع من صاحبها مطلقا سوى نوى من صاحب الذي وصل عنده وان كان من فرج
لم يجز عن صاحبها وعلم ان ظاهر الرواية ان زاد اجزأ عن صاحبها مطلقا سوى نوى من صاحب الذي وصل عنده وان كان من فرج
نوى عن صاحبها وعن غيره ولا يثنى شيئا وفيه تامل ويمكن تخصيصها بالاول للاعتبار اليه
ويكون ادخال الكل لعدم الاعتماد اليه بطلان عيبه للذبح لصاحب فصره الى ما عساه ان كان قيل
في صوم شهر رمضان بنية الغير وهذا الاحتمال في الاحتمال في غيره ويؤيد رواية اخرى ان نوى من
مع انه ليس بالذبح ولا يثبت من الذابح ولا من وكيله فكانت الى هذا نظرية المتن حيث قال لا يجزئ

ان يعلم الذبح عن صاحبه قاتل ويؤيد عدم الاجزاء عن صاحبه اذا دمج عن نفسه مرسله جمل
عن بعض اصحابنا عن احدهما عليه السلام في رجل اشترى عذراء فخره فزنها رجل فزنها فقال
هذه بنتي فقلت معنى الامر وشبهه رجلان بذلك فقال لا يجزى عن واحد منهما ثم قال
والله لاجرت السنة باشتاها وتقليدها اذا عرفت وان كانت ضعيفة يعلى بن جندب لا ينالها
مواقفه الاصل لعلمه يريد بطلان عدلين وان يجلس ايضا على الداعي المتفاوت مما يكون كونهما
وميتا ويرجع الى الجاني ويرى الفتن من الجمل في المتي ويتفقون ويجادلون في الصادق يعرف
ثلاثة ايام فان عرف صاحبه ولا يدرى لصاحبه عذر من سلم عن احدهما عليه السلام قال اذا قتل
الرجل هذا الاصل في يوم النحر واليوم الثاني والثالث ثم لا يجزى عن صاحبه عشرين يوما
الظاهر منها وجوب التعريف ثلاثة ايام ويقيم منها جواز التعريف في ملك الميت كانه لانه احسن
ولانه معلوم اذ صاحبه لانه اذا استقرى الهدي ولو لم يدر عن عيبه عليه السلام في يوم النحر جواز
البيان فيه مع انه يكون هذا النص ويكون ان يعلم كيف يفعل في التصديق والهدية والاكل على
فقدان الوجوب وتكون جوارها ايضا الاكل وقسط الاكل من صاحب هذا على تقدير
وجوبها وانما في تقدير عدمها هو مذهب الصواب فاشكال ويكره ان يجرى اذا اشرف على الضيع
من باب الحسية وحفظ الثمن حتى يعلم الصواب والوصية ويمكن التصديق والضم ان ايضا
فكذلك التصرف في الاول والاولى والحوط ويمكن جعله كالقطعة ويدل على جواز الذبح بدون التعريف
صحيحة معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام اذا اصاب له رجل بدنة ضالة فليس يجرى بها ويعلم انها
بدنة لعلمه يريد الاشعار بخط ونحوه لياكل من يريد من المحتالين فيهم جواز التصديق والتعريف
فيه ولعل ما رده مع التعريف لما مر في صحيحة محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اشترى
ولله التعريف في غير يوم النحر والشرقي ويمكن جواز التعريف الى ان ينفى وقت الذبح وعرض
ايام الشربي لا يمكن في طول ذبيحة النحر فتاوى الجمل في الاول على الاستحباب كما فعله في الذبيحة
والاصل وان تكلف شاة ذلك المكان مع اشتغالها وظاهر هذه الرواية فذلك غير بعيد في الاصل
يقضي التعريف في الايام وعدم الذبح الابدان لياس وقيل في وقت الوقت اذا ضايق والظاهر
انه يجزى لو لم يدر التعريف وان قلنا بوجوبه لم نقدم قتال **قوله** ولا يجوز اخراجه حتى يسمه
الظاهر انه لا يدره عدم الجواز لصاحب الهدي وان كان من الثلث الذوق ولعله عموم صحيحة معوية
بن عمار قال ابي عبد الله عليه السلام لا يجزى شاة من الهدي في صحيحة محمد بن مسلم عن احدهما

وفي صحيحة معوية بن عمار وحسنه عن أبي عبد الله عليه السلام قال يجزئ في المتعة شاة وصحة صحيحة
 أبو عبد الله عليه السلام في قول الله تعالى فمن تمتع بالعصم إلى الحج فما استيسر
 من الهدى قال شاة لعل المراد في الهدى وإنما يحضن بالجزعة والمشي من العزم بتقديم
 ويدل على جواز دفع البقرة في من كان حسنة الجملي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الأبل
 البقر أياها أفضل إن يضي بها قال لا في ذلك إلا ما قاله عن أسنانها فقال إنما البقر فلا يضر
 بأني أسنانها ضحية وإنما الأبل فلا يصلح إلا بالشيء فافرق فيمكن حمل ما يدل على الشيء على الأفضل
 ويؤيده ظاهر الآية ولكن بإياه كلام الأصحاب والاحتياط فيمكن حمل الحسنة على حال الضرر
 للندوب لكن بإياه وأما الأبل فلا يصلح في آخر وفيها دلالة على عدم الإخراج من الأبل إلا بالشيء
 وأما آتية الشيء المذكورة في المتن وغيره فلهذا ملحوظ من اللغة والمعرفة والشرع
 موجود في التهذيب وأما أن شهادة كفتي في ذلك وليس في الباقي من شهادة من علم الظاهر
 والصالح ولكن قال في التهذيب وغيره كالمتن يجزئ الجذع من الضأن يشترط وهو يبيد بظاهر
 أجزاء أقل مما حمله في المتن ويؤيده ظاهر الآية وقال في المتن الجذع هو الذي لا يشترط
 وقد فسره القواعد وغيره بأنه الرأس في الشاهد الثامن لعل المراد من الضأن المستأ في القوا
 قائل وهو صحيح أن ثبت كون الجذع هو الرأس في الثامن لفة أو حرقا أو ظاهرا عدم الفرق
 بين التروك والشيء ويدل على ذلك في قوله فيها أن الأثر من الأبل والبقر ولو من غيرهما
 المذكور في قوله **فصل** وأما الإشارة إلى الشرط الثاني وهو كون غير ناقص مما خلق عليه
 غالبا بعدا ونقصا أو يدل عليه صحة على من يعجز عن الخدم موسى بن جعفر أنزله عن
 الرجل يشترى لأضحية عودا فلم يعلم إلا بعد شرائها أنها يجزئ عنه قال نعم لأن يكون هذا واجباً
 فإنه لا يجزئ ناقصاً وأدعى في المتن اتفاق العلماء على المنع عن الصفات الأربع المودود والمرج
 والمريض والكبير ويدل عليه أيضاً بعض الزعماء بأن في الجملة مثل رواية الشكوى عن جعفر بن
 أبيه عن أبيه عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا يضي بالرجاس عرجوها ولا
 بالعمور ابن عموها ولا الخفا والجفا ولا بالجدما ولا بالعصب أسكوت القرن وبالجدما
 المقطوعة لأن في فيه أيضاً ويدل على ما فيه بعض أكثر بطريق التثنية مثل العصى
 يدل على عدم جواز المكسورة قرنها الداخل ما تقدم وقال في المتن قال العلماء إذا كان القرن
 الداخل صحيحاً لا بأس بالتضحية بها ويدل عليه أيضاً صحة جليل بن داج عن أبي عبد الله

أنه إذا لم تقطع القرن ولكن أسكوت القرن إذا كان الداخل صحيحاً فلا بأس وإن كان القرن
 الخارج مقطوعاً ويمكن فهم عدم جزمه مقطوعة لأن منها ما لا طريق للأولى فقد ردت عليه
 رواية الشكوى المنقولة مع عدم ظهور خلاف غير ولكن لا بأس بتثبوتها للأصل وعدم كونه
 عيباً وعدم صدق القطع ولم يسلط أحد من محدثي بني نصر أبينا دلالة عن عدم علمها التام
 قال سئل عن الأصاحي إذا كانت الأذن مشقوقة ومثوبة بدمها لم يكن منها مقطوعاً
 فلا بأس ولا يضر إرسال أحد إلى تقديم والحسنة الجملي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الأضحية
 تكون الأذن مشقوقة فقال لا إن كان شقها وإما إذا كان شقها فلا يصلح كانه يرد إلى
 القطع بقرينة ما سبق والظاهر أن الشق في الوسم ليس بشرط للأصل وعدم دليل في المنع
 ويحتمل أن يكون شرط الظاهر هذا الخبر فيمكن أن شرط عدم قطع شيء في المشقوقة المجوز ويمكن
 عدم ضرورة دليل الأصل وعدم ظهور ما تنعهم عوم ما يتيسر من الهدى وحتى يبلغ الحد
 محذور يؤيد ما يدل على إخراج الملية في الجملة مثل حسنة معوية بن عمار عن أبي عبد الله
 في رجل اشترى هدياً وكان به عيب عوداً وغيره فقال إذا كان نقدته فقد أجزأ ولا يمكن
 حملها على الجزع لقوله واشترى غيره فلو لا الإجماع لا يمكن القول باستحباب الصحيح وجواز العيب
 في هذه الصور أو ما زادته اشترى مع الجهل ونقدته فمن يمكن أن يكون الإجماع في غير هذه
 الصور وقال في التهذيب ومن اشترى هدياً ولم يعلم أن به عيباً فإنه قد أجزأ عنه وحل عليه
 هذه الحسنة لصحة الجملي عن أبي عبد الله عليه السلام قال من اشترى هدياً ولم يعلم أن به عيباً
 حتى نقدته ثم علم بعد نقدته وأما الحصى فقال في المتن لا يجزئ الحصى قال علماءنا
 ومستندهم صحيحة محمد بن مسلم عن أحمد ما علمها السلام قال سألت عن الأضحية بالحصى
 قال لا ومن ضحي بحصى يجب عليه إعادة إذا قدر عليه وفيها أيضاً دلالة على إجزاء المصيب
 مع الجزع فلا ينتقل إلى الصوم وصحة عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
 الرجل يشترى الهدى فماذا يجزئ إذا هو خضى محبوب ولو لم يكن يعلم أن الحصى لا يجزئ في الهدي
 هل يجزئ أم لا بعيد قال لا يجزئ لأن لا يكون لا قبح عليه وصحة أيضاً قال سألت أبا عبد الله
 عن الرجل يشترى الكلب فيجده خضياً محبوباً قال إن كان صاحباً حوسراً فليس يشترى وإن كان حراً
 أيضاً على الجواز مع عدم التقيد بالجهل في الإجماع وغيره على غيره ويشترع جواز الحصى
 صحيحة الجملي عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يجزئ من الضأن إذا كانت سميت أفضل من

五

قوله وانما الى اخره وقد مر ايضا دليل استحباب الاناث من الابل والبقر والذكور من الضأ
والغزاة الاضأ ويدل عليه صحة دعوى رعا قال ابو عبد الله عليه السلام افضل البدن
ذوات الارحام من الابل والبقر وقد مر في الذكور من البدن والاضأ من الغنم الغنم ويدل ايضا
ميل الطبع الى الذكور مما في جميع الذنوب ويمكن ذلك في الاولين قوله ونحوها فانه دليل استحباب
كون الابل قايما بالربط المذكور كما هو المذكور في التهذيب وغيره مع اشتراط كون ذبحها للحق
بالاجماع فهو ظاهر صحة عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل فاذكروا
اسم الله عليها سواء قلن من يصف للحق يربط بين ما يربط الحنف الى الركبة وجوب ذبحها
اذا وقف على الارض وسروا في ذبحها قال ابي عبد الله عليه السلام لا يذبحها بغيره يقول عليه
السلام ثم يقولوا يا ايها النبي ويقول لهم الله والله اكبر اللهم هذا منك وهذا اليك
مضى ثم يطمئن قلبها ثم يخرج السكين بدمه فاذا وجبت قطع موضع الذبح الذي يذبحه ويتركها
على الجواز فقط وعلى الاستحباب ويكون الاول افضل للصحة روايته في هذا ولا تلتحق حواشيها
الذبح عن قولهم الله في الجملة وهو مفهوم من غيرها ايضا مثل صحة صفوان وابن ابي عمير
حسنتهما قال ابو عبد الله عليه السلام اذا اشتريت هذه البقرة فاستقبل بها القليل وانحر واذبحه وقطع
وجهت الى قوله واناس المسلمين اللهم منك والله وبالله والله اكبر اللهم تقبل مني ثم امكن
ولا تخفها حتى توت لمراد تقبل الخلة ذكر اسمك ليس بضر وان المراد اذبحها شارح الحديث
الاول في الابل والثاني في غيره مما قاله الاصحاب ويدل عليه صحة دعوى رعا في عمارته الفقير عن
ابي عبد الله عليه السلام في قوله البقرة الذبيحة في الحاق فتا ملة والاضأ في قوله لا يذبحها بغيره
حرام وكل ما يوجب شحور حرام ويتجنى عنه محله فانه رواه ابن ابي عمير لا يذبحها بغيره
بالذبيحة وما شرط القتل على الذبح وعدم جواز الذبح قبل ان يموت ويسمي ان شاء الله تعالى
ويدل على كون الذبيحة سلمى صحة الحديث عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يذبح لك اليهودي
ولا النصراني ولا المجوسي وان كانت امرأة فلذبح لنفسها ويستقبل القبلة ويقول تعظم
الذي فطر السموات والارض خيرا مسلما اللهم منك ولك وفيها اشارة الى استحباب الذبح لنفسه
وجواز التوكيل فانهم قد مر ما يدل عليها ايضا من قوله صلى الله عليه وآله وقيل من سئل عن الله
عليه السلام فاسمهم واذا ذبح واحد الفضل عن صاحب ويؤيد ان فضل العبادة بنفسه اولى منها
امكن وهو دليل استحباب وضع دمه مع دمه في الخارج مع عدم احسان الفعل بغيره ايضا ما دل

خبر الذبيحة هو ان
يقطع شاة قبل ان
يذبحها ويذبحها
في وسط القبلة
والفكر عند ذبح
الذبيحة

على اعطاء السكين بيد الصبيان وقبض الحمار على يده ونحو ذلك من حسن دعوى رعا في عمارته الكفا
عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان علي بن الحسين عليهما السلام يجعل السكين في يد الصبي فيذبح
على جواز النية ايضا ان المقصود هو الذبح على الظاهر والناوي عنه هو النية لا الذبح وقال الفقهاء
الذين يقولون معا على الاحوط ولو نوى النية لجزأ فانهم قوله والقدر الاول انما هو في صحة
الذبح فانما في التهذيب ومن السند ان كل انسان من ذبحه ويضعه في القاع والمعتد بقوله تعالى انحر
فانحر الاستحباب والمهور من المتفرجين وجوب القسمة اثنان او وجوب ما يصدق عليه لاكثر
الثمن وجوب الصدقة بالثمن على الفقير المؤمن المستحق للزكاة والهدية ثلث اخر الى المؤمنين واثنا
ثلاث كل من الدليل شكل فان الذي يذبحه ويذبحه في الاقسام الثلاثة هو رواية شعيب العنقري
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام سقيت في الغرة بدينه فاين انحرها قال انكرتها فاني عطيتهما
قال قلت لثلاث واحد ثلثا وتصدق ثلثه مستند غير صحيح لان فضل وقوله في بوس بن يعقوب
ودلالتها ايضا على المطر غير واضحة لانها ليست في ذبح الذبيحة بل في القران في القران وقيل
ما اختاره المصنف من الاستحباب غير ظاهر فدل على ان ذبيحة فاد منه وجوب الاكل في الجملة و
وجوب الاعطاء للقانع الذي يقع بما اعطى ويرضى به المعتد الذي هو المار بالذي يعزى
والباير الذي هو الفقير ويمكن ان يكون هو المار بالقانع والمعتد فلا يشترط القناعة والرضى بما اعطى
ولا المروءة والاعتزاز كما يفهم من كلام الاصحاب والعكس غير شرط وعدم الشغل ويكفي الصدق
في الجملة والامتنان ط يفيض الحامل واعطاء الباقي الى الثلثة ولاهظفة الشرط التي ذكرها
الاصحاب وينبغي مع ذلك الاحتفاظ بظاهر الادلة وهي صحة دعوى رعا في عمارته الكفا
في قول الله تعالى فانما ذبحها بغيره اكلوا منها واطعموا البائس الفقير القانع والمعتد قال
القانع هو الذي يقيم بما اعطيه والمعتد الذي يترك والباير الذي يذبحه والباير
هو الفقير الذي يترك عطف بيان للباير وهذا انما ياتي من ان وجوب الكل والاطعام في الجملة
ونه رواه عبد الرحمن عن ابي عبد الله عليه السلام القانع الذي يرضى بما آتته ولا يخط ولا يملك ولا
يلو شاة غرضها والمعتد المار بالذبح من ذبحه وانه في الصالح الكفا قال ما لست باعبد الله اعم
عن نجوم الاناسي فقال ان علي بن الحسين عليهما السلام يتصدقان بثلث عملهما وثلث
على السوا وثلث يسكنون لاهل البيت فيكون ثلث لاهل البيت وثلث لاهل البيت وثلث لاهل البيت
الانسان لاهل البيت كذا لا يحل كونها في ذبيحة لاهل البيت ورواية سيف الغار الثقة قال انما لا

الكلمة كمال معروف

عليه السلام ان سعد بن عبد الملك قد سألنا فقلنا في سقت هديا فكيف اصنع فقال الحاق الطعم
اهلا ثلثا واطعم القانع والمعتز ثلثا واطعم المسكين ثلثا فقلت المسكين هم السائلون فقال
القانع الذي يتقنع بالارسلت اليه من البضعة فما فوقها والمعتز يعني لا اكثر من ذلك هو اعني من
القانع يعتز بركته فلا يلبس الا ليل هديا كان هديا نفع وان ساقه ولا يدل على وجوب الاكل بل
دلائل على العدم وكذا على الاكل ويدل على القانع والمعتز كفيهما الثلث والنصف انما ايضا
فقران غير ما بين اكل للمعتز اعني بمعنى انه لا يضر بالطيب بخلاف القانع او يكون عند بعض الشيء
ويبقى كون القانع ايضا غير ما يلبس ولا يضر في المسكين المقصر بالسؤال ويدل على الاكتفاء
بالاكلة الجملة مع ما تقدم رواه ابن ابي عمير وجميل بن دراج وحماد بن عيسى وجماعة قال في التمهيد
من روي عن عيسى بن ابي جعفر وفيه عديلهما السلام انهما قالان ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم كان يترك كل يوم رخصة فامر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم واكل منها هو وعلى
عليه السلام وجعل من البرق وقد كان النبي صلى الله عليه واله والارسلت هديا وشهدا هديا
وتسعة صاعا عليه السلام قال ان رسول الله صلى الله عليه واله والارسلت هديا وشهدا هديا
من جملة ما يطرح في بوترته ثم يطبخ فكل رسول الله صلى الله عليه واله وعلى عليه السلام منها حسيبا
من جملة ما يقول وجوب الاكل في الجملة واطعام المذكورين مطلقا ان امكن غير بعيد لو لم يكن
ثاقل لما تقدم من الاشياء والاشياء ومنها ما يمكن وجوب التصديق بما بقي من الاكل فانهم
انما اظنوا كبر من الاخبار جواز الاكل من الاضحية ولو كانت وجبة لكانت الصيد ووطئ
النساء او الشدة مثل صحبة عبد الله بن يحيى اكلوا من ابي عبد الله عليه السلام يكره ان الهدي كله
مضغوا كان او غير مضغون وصحبة جعفر بن بشير الشامي عن ابي عبد الله عليه السلام قال انما انا عبد الله
عليه السلام عن البدن الذي هو جزء الايمان والنساء وغيره يكره ما قال نعم يكره من كل البدن وكلها
الشيخ في التمهيد على الضرورة لما في غيره مما من الروايات ما يدل على المنع عن الواجب مثل
ما في مضغ او بصيرة اياها من جمل احدى هديا فانكره قال وكان مضغها والمضغون انما هو
فيمن يضيئها اجزا فعليه فداؤه قلت يا ابا عبد الله عليه السلام قال لا انا هو المسكين وان لم يكن مضغونا
فليس يضيئ قلت يا ابا عبد الله عليه السلام فداؤه عن ابي عبد الله عليه السلام قال ما انت على الهدى
وما اياكم تمشي وهو دية المتعة وغير ذلك قال كل هدي من نقصان الحج فلا ياكل منه
فكل هدي من تمام الحج فكل وكلنا مضغيان ويكره يؤخذ بعض الاخبار مثل حسنة الحلبي قال

عن ابي

٢٩٩

المخالف

3.

عليها بواو ن لم يستطع المقام بمكة فليصم عشرة ايام اذا رجع الى اهلها وما في صحة معوية
 بن عمار قال حدثني عبد صالح عليه السلام قال سالت عن المتعبد ليس بالصحيحة وفان الصوم حتى
 يحرم وليس له مقام قال يصوم ثلثة ايام في الطريق ان شاء وان شاء صا عشرة في اهل
 ومثلهما صحيحة اخرى عن ابي عبد الله عليه السلام ومثلهما صحيحة محمد بن مسلم عن ابي بصير في السجدة
 الى اهلها ان لم يقدر ولم يصم في السفر ومثلهما في التذريب على الصوم في السفر معتقد انه
 لا يجوز له فخره في القتل ولا يصوم له راية عثمان في الناس مع عدم التفصيل في كلام
 الاصحاب يعمل على محرم الى قابل حتى يبعث الهدي الى لا يحمل العدم مع عدم التعبد
 هل يصوم ام لا انظر الاول وكلامه في ذلك فاعلم **قوله** ولو وجد الهدي بعد
 صومه الخ اي يستحب الذبح والاكتفاء ببل صام ثلثة ايام في الحج مع عدم الهدي ثم وجبه
 قال الشيخ للجمع بين روايتي جاد بن عثمان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن تمتع صام ثلثة
 ايام في حج ثم اصاب هديا فخرج من بني قال اجزاء صياه وبين روايتي عقبة بن خالد قال
 سالت ابا عبد الله عليه السلام عن تمتع صام ثلثة ايام في حج ثم اصاب هديا ثم خرج من منى
 قال اجزاء صياه وبين روايتي عقبة بن خالد قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن جعل قنم من منى
 عنده معه ما يشترى به هديا فلما ان صام ثلثة ايام في الحج ايسر يشترى هديا فخره او يدع
 ذلك ويصوم سبعة اذا رجع الى اهلها قال يشترى هديا فخره ويكون صياه الذي صامنا فقلت
 له **قوله** وسبعة اذا رجع الى اهلها الخ كان وليد الكتاب واستعمل الاجماع ايضا على الظاهر
 ويدل على انتظام من اقام بمكة لا سبق من الشهر والوصول الى اهلها فرضها ليس بها
 معتدا لانها في صحيحة ومعوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله من كان مقتصا فلم يجد هديا فليصم ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهلها فانه
 ذلك وكلامه مقام بعد الصد ثلثة ايام بمكة وان لم يكن لمقام صام في الطريق او في اهلها
 وان كان له مقام يمكن واراد ان يصوم السبع ترك الصيام بقدر يسير الى اهلها وشهدها
 ثم صام وهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الايام في اهلها وقدرتها اليها الاشارة و
 الى غيرها وقال في التفسير والتذريب ضروها وتكملها على العاين بعد الوصول الى المنزل
 وحمل ما تقدم مما يدل على تعيين بعث الهدي الى اهلها في الحج على القادر وكذا انظر في
 صوم هذه السبعة مشفرة ومجمعة للاصل ورواية راسخ بن عمار قال قلت لابي الحسن عليه السلام

ان قصصتك وكذا روايتهم السبعة الايام حتى فرغت في حاجة الى بغداد اذ قال انما ينبغي ان
 قلت لفرقتها قال نعم **قوله** ولو مات قبل الصوم صام ولو عشرة على ذلنا وجوب قضاء
 الثلاثة الايام كما هو في التذريب في التذريب كما لا كلام فيه وانما السبعة ايضا فذهب اليه
 جماعة كلهم بظاهر صحيحة ومعوية بن عمار في ان مات ولم يكن له هدي ثلثة ايام فليصم سبعة ولا يجرها
 الشيخ على الثلاثة بحسنة الجلبى عن ابي عبد الله عليه السلام ان سالت عن رجل قنع بالهضرة الى الحج
 ولم يكن له هدي فخصيها ثلثة ايام في ذى الحجة فمات بعد ارجاع الى اهلها قبل ان يصوم السبعة
 الايام اهلها ان يقضى عند قال لا ارى على قضاء ولا يصومها وعوية بن عمار فمات ولم يكن له هدي
 الحمل ولا من جعل راية عمار شاملة لجميع العشرة وتقيد عمارا بذلك زمان سبع اكل فقيده
 حسنة الجلبى بعد مضي زمان يمكن صورة بلدة كما جعله البعض وجب جميع صوم بدل الهدي
 على الذي بشرط ادراك زمان يمكن الصوم فيه وتركه وهو من كتابه الاصل ولم يصرح
 راية عماره اكل وعدم صومه من النقل عن الايام على التذريب ولكن روى في الفقيه
 عن معوية بن ابي عبد الله عليه السلام قال من مات الى آخره وعليها على الاستحباب مع الاتفاق في
 قضاء الثلثة دون الباقي وقوله النصرة في الخبرين نعم ان الثاني وهو احوط **قوله** ولو
 مات الواجد الحج دليل وجوب اخراج الهدي من اصل الواجد لو مات حتى تمت ثلثة ايام وجب
 عليه الحج الى حيث ثبت في فتمته فلا يسقط معوية كالكوفة والدين والحج خدامه وجوب التفسير او فسخ
 وعين عدم الوجوب خصوصا لو مات قبل ادراك زمان الذبح الاصل ولما تقدم من سقوط الحج
 عن مات بعد الاحرام وتناول الحرم وهو في سقوط جميع ما يتعلق به فاعلم وان كان وجوب
 اخراج الهدي من اصلها يستلزم الحج بجميعه عن مكس بعد **قوله** وانما هدي القران فلا
 يخرج عن ملكه الخ لعله اراده هدي التطوع بقرينة قوله ولو كان مقتصا في الحج وهو عدم الخروج
 عن ملكه وجواز التذريب بالحلب ولو كره في الجبل والابل وهو الاصل والاستصحاب في
 عدم الوجوب ويؤيد صحة حاد في التفسير عن زرارة ابا عبد الله عليه السلام قال كان علي ع
 اذا ساق البئر وفرغ على شاة فحلم على بئرنا فذلت داخله رجل ومعه نذر كبريا غير ضرر
 ولا مستقبل في صحيحة منصور بن عازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان علي عليه السلام يحلب البئر
 ويحل عليها غير ضرر وصحيحة منصور بن عازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان علي عليه السلام يحلب البئر
 انماها قال احلبها لغير ضرر بالولد ثم انماها اجمعا قلت شرب من لبنها قال نعم ويشق

وقريب منها صحته سليمان بن خالد وعقبها والاعيان في ذلك كثيرة ويدل عليه أيضاً ما يدل
على الإجماع العظم من غير لزوم يدل وجواز الأكل منه وقد مر ما يدل عليه ما مثل صحته محمد بن
سلم عن أحمد ما عليه التلام قال سأل عن الهدي الذي يذبحه ويشعره يعطى قال إن تطوعا
فليس عليه شيء وإن كان جزاً ونذراً عليه يدل صحته معوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام
قال ما نذرت من رجل هدياً فأنكرت فقال إن كانت مضمونة فعليه مكانها والمضمون
ما كان نذراً أو جزءاً أو شيئاً وله أن يأكل وإن لم يكن فهو نذراً فليس عليه شيء وغير هذا وإن
بقي النذر لم يزل لكن لا يجوز ويمكن أن يكون المراد به ما كان واجباً من الوجوه مثل النذر
والجواز وجعله هدياً في السياق لا يوجب والعبرة هو بعيد ويمكن أن يقال يوجب ما سافر به
أيضاً بالاشعار والتقليد وإن كان يجوز له التصرف والابدال لا يخرج عن ذلك إذا لا
مناقات بين ذلك وبين وجوب الذبح فإنه لم يرد في العلم ما ينفصل به ما يرد وهذا
يمكن ولا بد من دليل وما رأيت ما يدل على الإجماع الجلي وسيجيء في شرح قوله ويستخرج
الآخر من صايلها ويدل على هذا ما تقدم مع أن تنبيهه قوله ولا بد من الدلالة يقال المراد
أنه يبدل ويقبض الرشي يبلغ عليه يجب أو أن المراد به أن يبقى والذبح يذبح ولا يجوز
أحد من غير ذلك وبالحكمة ما يعلم أنه يجب ذبح هدي السياق والتصدق به ولو كان الأول
فمنه ولا خلاف في بعض ما إذا كان قد شاع أو قد قارنته الأحرار بما أولئك ما يبد
مقارنتها باللبية يجب ذبحه والتصدق وإن اشعر في غيرهما فلا قول حتى ساقه إشارته
إلى الأول غير ظاهراً كان صحته الجلي في قوله وسيجيء ما عليها قتال ولما وجوب الذبح حتى إن كان
السوق في أحرار الحج والعمرة وهو فناء الكعبة على افتراضه كان في أحرار العمرة فكان عليه
أنه ما كان ذبح ما يلزم الحاج والمعتمر فذبحه إلى الأشراف ولعل كونها ضرورة مستحب فإن كانت
كلها كالحج كالمزاة أيضاً جاز ذبح ما يجب الحج فيمكن ذلك كما هو متفق عليه **قوله** ولا يجب
البدل الحج هذان المنسوب والخبر وكذا في الواجب الجلي بأن نوى بحج بعينه وعلقت غير شرط
بمخلاف ما يجب في النذر وإن عينه بالفعل والقول وساقه والبدل ما يقول ولو كان مضموناً
كالنكاحات وجب البدل أي يجب بدله ما عدا من الهدي الواجب في النذر وجهه ظاهر
فإن الواجب هو ما لا يرد ولا ينصرف في المعين إلى ما عدا ذلك من المطلق فإنه لا يتعين في غير
النذر لا يقبض ملكه أو يكلمه **قوله** ولو حجج هدي السياق أي أو حجج هدي السياق الذي

كأى صدق التمتع والوجه غيرين غير واير مستحب العرفية وقد تقدمت مع الكلام فيها وبصحته
 الجلي وسيجي مع الكلام عليها وقد مر ما يمكن من ذلك من الكلام في قسم هذا التمتع فتذكرنا في الكلام
 ينبغي الاحتياط كانه في **قول** ولو شرف من غير شرط الظاهر ان هذا على تقدير تعيينه **قول**
 ولو فعل فخرج اجزا عن صاحبه اجزا وقد مر دليله **قول** ولو اقام به دية وجده ووجهه لم يجز الاخير
 الغير الواجب لا يكون بدله واضح **قول** ولو دفع الاخير استحباب في الاول عندئذ غير المعين واضح
 واما في المعين فالظاهر وجوب دفع الاول مطلقا بعد الجدان سواء كان بعد دفع الاخير في حقه
 ام لا نظروا الى ان تعيينه بمجرد علم عدم اجزا الثاني عنه في قوله لم يرع فلهما لم يجز في دفعه لكن
 الامارة ايضا على تقدير علم المستحق بالحال ويمكن الاجزا مطلقا وعدم وجوب دفع الاول كانه في
 المتن لا يتردد قصد وجوب بدله قضاء وبذلك سقط الوجوب عن الاول وقيل في الثاني كانه
 المعين خصوصا بعد الدفع والقسم وقيل على دفع الاول مطلقا واما في صيغة **قول** انما
 اباعه الله عليه السلام عن رجل اشترى كبشا فاعلم انه قال يشتري كانه اشترى فان اشترى
 مكان اخر وجعل الاول قال ان كانا جميعا فاقبل في دفع الاول وليع الاخر ان شاء الله وان كان
 قد دفع الاخير في الاول معه ويمكن حمله على المعين والاستحباب لما مر وعدم صحة الاستدلال
 بنسنان واشترى من مسكان وابي بصير في التوبة بعد هذه الرواية فاجب دفع الاول
 اذا دفع الاخير اذ كان قد اشعر الاول فلما اذا لم يكن قد اشعرها فانه لا يلزم دفعها والذي
 يدل على ذلك صحة الجلي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشتري البدر ثم يفتل قبل
 ان يشعرها فيقلدها فلا يجد هاشمى باقى منى فيخرب ويجدها قال ان لم يكن قد اشعرها فاقبل من ماله
 ان شاء غيرها وليست بصحة غير غير الاخير ويمكن حملها على تقدير كونها واجبا لما تقدم في صحة
 محققين سلم عن امداء عليها السلام قال سالت عن الهوى يقلدها ويشعر لم يعطى قال ان كان قطعها
 فليس عليه غير وان كان جزا او نذر فعليه بدله لوجوب العمل المطلق على المفيد وعلى مثل الاحتياط
 مع الاشعار وكان في صحة الجلي بشعار وجوب دفع هاشمى الفراق لقوله من من ماله وان بدله
 على ان يقطع تقدير الاخر ليس من اها الضحى تصديق وليست بالاحتياط كونه على التمتع والاحتياط
 كون ان يكون المراد ان من ما لم يحجب بفعل بهما يرد من بيعه وغيره بخلاف ان اشعرها
 فانه ليس من ماله الذي يعمل بهما يرد مثل الاول ولهذا قال غيرها واما ان تصدق به ولا شك انه
 اعطى فاقبل **قول** ويجوز وكوب الهوى وشرب لبنه المرفوض به او بولن قد مر في الهوى

صحته جار وغيرها ولعل فيه اشارة الى عدم خروج الهوى عن ملك صاحبه فتأمل **قول** فليعطى
 الجزاء من الواجب لا يجوز اعطاء الجزاء شيئا من الهوى الذي يجب التصديق به مثل المنذور
 والكفارات لاجل لا يجب على المالك اجرة عمل من اصله الا ان العمل يجب عليه مع تجوز الاستنابة
 له فاذا لم يفعل ويستحب بالاجرة يمكن الاجرة عليه في مال الفقير ويدل عليه ايضا
 في الجملة ما في صحته وعونه من عمار بن ابي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يعطى الجزاء من من جلد لها ولان قلايتها ولاجلودها ولكن تصدق والطان الاولين على عيني
 الاستحباب وما في صحته ايضا قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الهباب فقال تصدق به ففعله
 مصلته يتبع به في البيت ولا تعطى الجزاء من وقال ابو عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يعطى جلدها
 وعلودها وقلايتها الجزاء من واما ان تصدق بها وصحة على زعم من اذيعه موسى والترك
 قال سالت عن جلود الضحى هل تصلى من نهي بها ان يجعلها بما قال ليصلح ان يجعلها جازا
 لان تصدق شئها هل يصلى جازا لانها من شئ بشرط التصديق ثم هذه
 الروايات ما يدل عليها في صحة استحقاق عمار وان كانت عن قول عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت
 عن الهوى يخرج من ثمن من الهوى قال لجلود السنام والشئ يتبع به الجوز في الاخبار والى عدم
 الجواز من ثمن الاول في نقل فعله صلى الله عليه وآله وسلم وهو اعلم من الوجوب والدليل ان الله
 اذا يعلم الوجوب كما ثبت في الاصول على ان صلى الله عليه وآله وسلم والبرخسنا والظاعمة وجوبه وانما فيه
 مستلزم جواز جعل الجلود مصلية والظاعمة جواز ذلك على تقدير وجوب التصديق ثم فيه
 وفيه ايضا تأمل في اشتغال عن اهاه وتدوين مثل القلان والجلود قول له في كونه في الشرع
 والكرهية والامر بالتصدق الاستحباب وصحة على زعم من جاز جعلها بايع التصديق
 ثم هو ايضا على التأمل ولو وجب التصديق بالعين كيف يجوز له من عند نفسه جعلها با
 واعطاء الثمن الا ان يكون بعد التصديق في الفقراء والشرائخ فلو لم يكن الجاهل على
 الاستحباب ويجوز من حصة جفص بن النخعي عن ابي عبد الله عليه السلام قال يتبع بجلد الانسية
 ويشترى بها السامع وان تصدق فهو افضل كذا في الكافي فقال في الظاعمة التصديق بها والحقها
 مصلدا جازا لما تقدم ولا الشرائخ الفقراء المانقين من كراهة تلك ما تصدق به لخصها
قول ولا ياكل منها فيفضل للمأكول لا يجوز لمن وجب عليه التصديق البدر مثلا لا ياكلها
 بل ياكل من ثمنها اكل الفقراء دليل واضح لكن قد مر ما يدل على جواز اكلها في الجملة وان كان

تذكره قائل ولا استبعاد بعد ورود النص كما ورد في كتابه الجماع في شهر رمضان للاعراوي
هو مشهور **قوله** فيجب فيه هذا السابق كالتبع فدين مفصلا وانفقا بينهما فيما البعض
المراد هدي الشياق من حيث هو والافضل يكون واجبا بان يكون مضمونا وجعل هدي السابق كالم
وهذا قد يكون التصديق بأكمله اذا كان كفارة او نذر وكذلك **قوله** والاضحية في تحت الاضحية
نقل عن الصحاح الاضحية شاة تدعى يوم الاضحية والنظار ان المراد هنا اعم مما ذكرنا فاستظهر
قال في الدرر وهو سنة مؤكدة ويجزى لها الواجب عنها والجمع افضل وهي تحتها النعم
الافضل التي من الايام التي من البقرة ثم الجذع من الضان او الجذع ثم التي من المعن
ولا يجزى غيرها الشئ والجمع لدليل يعلم من الاخبار المنقولة في بيان الهدي فان بعضها كان
في الاضحية وروى في الفقيه صحيحا عن محمد بن مسلم عن ابو جعفر عليه السلام قال في الاضحية
واجبة على من وجد من صغير وكبير وهي سنة وروى عن العلامة الفضل الشافعي عن ابي عبد
الله عليه السلام ان رجلا سأل عن الاضحية فقال هو واجب على كل مسلم الا ان لم يجد فقال لا يضاهي
فأمر في الغالب فقال ان شئت فعلت وان شئت لم تفعل وانما انت خلافة جارية **قوله** في الاضحية
رضي الله عنها الى رسول الله صلى الله عليه واله قال قلت يا رسول الله يحضر الاضحية وابير عندي
ثم الاضحية فاستترى وهاضي قال فاستترى فانما هو من مقتضى ورضي رسول الله صلى الله عليه
واليكثير ذبح وامد يد فقال اللهم هذا عني وعن من لم يرضي من اهل بيتي وذبح الاخر فقال
اللهم هذا عني وعن من لم يرضي من اهل بيتي وكان امير المؤمنين عليه السلام يرضي رسول الله صلى الله عليه
والكل من تركه في يومه ويقول بسم الله وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا
مسلم وما انا من المشركين ان صلوا في وقتي وعجاى واما الله ربنا العالمين اللهم منك ولك
ثم يقول هذا عن نيك ثم يذبحه ويذبح كبش اخر عن نفسه ومن مروية الكافي بطريقين
عن عبد الله بن سنان غير ان اوله في الدروس وقدرى الصدوقين يجوز بها على الواحد
واخذ ابن الحنفية بها ويحفل على انك الاستحباب كانا اشار الى ما نقلناه عن الفقير في طر
محمد بن مسلم والعلوان وجه التحمل على الاستحباب الاصل والشهر وعدم طهور وجهه الثانية في
الاول على قول وهو سنة في ظاهره في عدم الواجب وما يوجب الواجب في السنة واعلم
ان هذه الزوايا لا خلاف على جوانبها لغير الذبح عن التسمية بقدر افراما تقدم وعدم التسمية
المفصل وعلى الاستحباب الدعا عند الاستحباب والذبح عن التسمية من لا يرضي شيئا والذبح

فلو قدم وأخر قولها ولها الخركان أو قد تدرى ليدفعها أو لها أضلها المسارعة إلى الخير
 ولا يروم الخرق والمذبح ولو ورد بعض الأخبار بأنه يوم واحد والمحول على الأفضل ثم ما بعد
 بالترتيب **قوله** ما يشرع من تصديق المستحب المراد استحباب الأضحية بما يشرع بها من غير المباد
 الإشارة إلى كراهة ما يشرع فلا فرق بين ما يشرع وبين ما يشرع عند وما لم يشرع وغيره كان
 في صحة صفوان وابن أبي عمير المتفق بما إذا اشترت هذه الإشارة إلى استحبابها بما يشرع
 ويدل على كراهة ذبح ما يشرع إلا ما كان بين مطلقا وإشترطه من التفصيل عن أبي الحسن العلي
 قال قلت جعلت فداك إن عندك كبش من الأضحية برعلا أنزله وأجمعت فطره إلى فرجته وقد
 طهرته في أذنيه قال فقال له ما كنت أحب لك أن تفعل لأثر من شأن هذا ثم يدبر ظهرها
 كراهة محمد وفتح وكيله للأصل وعدم شموله للدليل **قوله** ويجزى الهدى عنها والجمع أفضل كما
 قاله الدروس وغيره ولعله قد تدرى ما يمكن فهم ذلك من فافهم **قوله** ولو ضحكها تصدق بها
 المؤمن أو لم يجز الهدى ويجزى التمسك بصدق به وإذا اختلفت الأمان في الأضحية
 السابق على هذا الزمان حتى وجد الهدى وفرض وجوده يكون الأمان مختلفه تصدق
 بالأضحية يعني ثمانية الأمان يكون مستترا إلى الأضحية والأضحية واحدة بتفصيلهم ما قبل
 عن المصنف في الحاشية يعني أخذ الأضحية والأضحية ويصدقها أو تصدق بالنصف وبأخذ الأضحية ولو
 والأضحية ويصدق بالنصف وبأخذ الأضحية ويصدق بجزء من المجموع المركب من الأمان المختلف
 يكون نسبتها إليه كنسبة الواحد إلى أعداد الأمان المختلفه حتى لا يشترط بصدق النصف وفي
 الثلثة بالثلث وفي الأربع بالربع وهكذا ليدل أن الغرض هو أيضا النفع إلى المستحق قد
 حصل له لسان وأعطاه وأما التفرقة في دفعه تحت الأمر والاعتدال يقتضي الأوسط على
 تقدير الاعتدال والأصل فيه ما يشرع به من غير ما كان كذا فاصنا فلهذا الأمان ما يشرع
 ثم يدبر ثم دفنت سمعت ثم لم يوجد قبل ولا كثير فوقع هشام الكار إلى أبي الحسن عليه السلام
 فأنشأ ما اشترى وأما الهدى فوقع إلى الفطر والثلث الأول والثاني والثالث فجمعوا فيه
 ثلث الأضحية وهو ثلاث ذنائب وثلاث ففرض والله أن تعلم بالثلث في المثال كونه عدد الأمان
 ثلثه فيهم النصف في الاثنين والربع في الأربع وهكذا بأنها محمولة على الاستحباب في الأضحية
 المستحبة دون الهدى الواجب كونه الأضحية على عدم جواز الأمان فأنشأ الهدى والمصروف على ما
 ويمكن وجوب التصديق بين الأضحية للندوة والاستحباب في الندوة بظاهر والسقوط للأضحية

٢٠٥

وعدم صحة رواية وعدم صراحة بها أو لا يحوط التصديق **قوله** ويكره الأضحية بما يشرع بها وأخذ
 الجلود إلى آخره قد مر وجوب كراهة ذبح ما يشرع وكراهة أخذ الجلود لنفسه وإعطائه للغير
 والصلح وبينه التصديق بها كراهة ولا يبعد جعلها موصلا جازيا بعد التصديق بثبوتها كما
 في الرواية والأحوط التصديق بها ويجزى الهدى وبطلانها أيضا لما مر في الروايات **قوله**
 فإذا اندلجت حجة معينة إلى شيء يعني إذا عين نذره فزاد استحب جزئيا حقيقة للأضحية
 يعني لا يذبح في زمان مخصوص أو عبادة مخصوصة زاله ملكها فأما أن ينتقل إلى الفقد
 المستحق لها أو إلى الله تعالى لأن حجب التصديق يخرج عن ملكه وفيه تأمل لأن وجه الذبح
 بالنذر لا يستلزم وجوب التصديق وجزء من ملكه نعم يجب عليه نذره وأخرج عن ملكه
 التصديق بأن قصد في النذر التصديق به ولا يفرق نذره جعله لأضحية لا يستلزم وجوب
 التصديق بفضل عن الخروج عن الملك وطنا قال فما بعد ولا يقطع استحباب الأكل من
 النذرة إذا كان جائعا من ملكه وكان يجب التصديق به لم يكن الأكل مستحبا وأما عدم
 جواز التصديق فيه تصرف الملاك وإشراؤه في الخروج عن الملك بحيث يجب نذره والتصديق
 به قال زال ملكه عن مكانه حاصل نذره أنه يفعل ما شاء المعينة شلما يفعل بالأضحية
 المستحبة فيجب نذره والتصديق في الجملة ولا يبعد وجوب الأكل إذا دخله ولا يبقى على
 استحبابه **قوله** فإن بلغت الخ الضمان على تقدير النذر قطع النذران قلنا أن خرج
 عن ملكه أن يجب التصديق برأى لو كان الواجب والذبح فقط ففقيه تأمل فيمكن أن يشرع
 بقيمة أخرى ويجعلها الأضحية وبين استثناء الحاكم في ذلك لا يمكن أن يشرع عدله والأضحية
 ويكره التصديق بها على المستحقين **قوله** ولو عاتل الخ وجهه ظمأن قد تقدم ويمكن أن
 مع الخ والذبح على ما يشرع العيب إذا كان مقربا ويعلم أن ما تقدم ولو يجرى الخ قد
 قريبه في الهدى مفسلا فتذكر وكذا عدم سقوط استحباب الأكل عن الواجب وإن في الروايات
 ما يدل على الأكل وإن كان وليا وقد عرفت عن قرب الزمان النذر بطلان التصديق بركله
 لا استحباب الأكل بل لا يجوز وإن كان بالذبح أو كونه أضحية فالظاهر عدم سقوطه في المسكن
قوله وتصين بقوله جعلت فداك الأضحية يعني أن يكون مراده أن مجرد هذا القول يكفي
 في صيرورتها الأضحية فيترتب عليها أحكامها من استحباب الفطر والأكل منها قبل الصلوة وهو
 ظاهر ولكن مجرد هذا الحجب كونها أضحية فيجوز نذرها وإن يكون إنذارا كان في نفسه أضحية

والله

مندورة مطلقا يجعلها بهذا القول معينة فيرتبها عليها في المعينة وقيل في المنتهي لاجتماع
على صيرورتها معينة بهذا القول وفيه بعد وقيل في الظاهر نظر العقل عدم ذلك وبما هنا
على اطلاعها وهو اعرف من علمها في تبيينها بالنداء ونحوه كما مر في غيرهم من قولهم لو قال الله على
التقصير فبذلك يفهم من هذا القول ولو اطلق الى قوله فيشكل ان المراد هو ما قلناه
اولا لاجتماع الاشكال فيهم مما تقدم وهو نقل الاجماع والمؤمنون عند شروطهم ومن الاصل
والاستصحاب وان مجرد القول لا لاوجب اصل الاقصير وغيره من الامور ما لا يتعلق به
من الجواب مثل النذر ونحوه وكذلك في التعبير والقدر عدم التعبير بنعم الا في موضع عدم التقصير
والتميز في حفظها وجعلها اخصية ان بقيت والا فلا خارج البطلان كما مر وجعل عليه بذر
دليله ان يكون بالكلية سبع شيئا هو صحيحه وادب من كثير الامة وان كان فيه خلاف فيكون قوله في قوله
قبول عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون عليه بدنة راحة في قدامه قال اذا لم يجد بدنة راحة
شيئا كان له ان يتركها ثمانية عشر يوما بذكره من منزله ولم يطره دليل النذر لا يقطع
بالفداء وبذلك على صوم ثمانية عشر يوما بذكره من منزله سبع شيئا في هذه الصورة
وفي غيره غير ظاهر وقدم البحث في ذلك في بحث الصوم فذكر **قوله** ويجب بعد الذبح الحلق
او التقصير الى اخره فذكر ان كان في قبله الحلق على الطواف وانما يصح عن الذبح ودليل وجوب
الشاة على من اخر الحلق على الطواف ما هو صحيحه محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في رجل زار
البيت قبل ان يحلق وهو عالم لا ينبغي فان عليه دم شاة وهي شاة بعد من على الناس يؤتيه
في صحيحه معوية بن عمار عن القاسم بن ابي عبد الله عليه السلام في رجل منى ان يذبح حتى زار البيت
فاشتهر في مكة ثم خرجها قال لا بأس قد اجزأ عنه وبدل على عدم وجوب إعادة الطواف على الشاة
ويكن على الاولى في عدمه على الاستصحاب لعدم غيرها في عدم الشيء كما تقدم في وجه تقديم
الذبح على الرمي ولفظه ينبئ في وجوبه ويظهر إعادة الطواف وجوب طواف النساء واختبر
بين الحلق والتقصر صحيحه علي بن يقطين قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن المرأة صمت وكنت
ولم يقص حتى زار البيت خطاقت وسعت من الليل ملأها واما الرجل اذا فعل ذلك قال
لا بأس به يقصر ويصوف للجم بطواف الزيارت ثم قد اختلف في كل شيء في الظاهر انما في العمد والعلم
لعدم الامادة في غير ما كان تقدم في تقديم الذبح على الحلق بل عدمها فيها ايضا كما مر في غير ما ذكر
في وجوب الامادة فيمكن جعلها على الاستصحاب ويؤيد ما في رواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام

في رجل زار البيت ولم يحلق باسمه قال يحلقه بذكره ويجزئ منى وليس عليه شيء ولا يقصر فيها
بفضل من صالح ولا شاة لها احوط واما اخصيص الحلق والتقصر فيمكن ان الضرورة ان
ما حج قبله واليد الذي يرفق على راسه الصرع والعسل يدفع العمل وغيره فظاهره لا يترتب على بعض
الوجوه في صحة الحلق قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل منى ان يقصر من شعره او يحلقه
حتى يدخل من منى قال يرجع الى منى حتى يلقي شعره بها حلق كان ويقصر اذ يدل عليه خبر كثير
ويمكن جعل ما يدل على منع التقصير وتعين الحلق لها على زيادة التاكيد والافضلية في صحة
معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال ينبغي للصورة ان يحلق وان كان قد حج فان شاة تقصر
وان شاة حلق قال واذا لم يذبح او عقصه فان عليه الحلق ولعله التقصير ويؤيد لفظه
ينبغي وزيادة وعقصة فان القليل يعين الحلق لما قص غير مشهوره فان الحلق مطلقا افضل
لما مر من انما الاضمار ان رسول الله صلى الله عليه واله قال اللهم اعقر للعالمين منى من قبل و
للتقصير من رسول الله قال والتقصر به واعلم قد رتب هذه المسئلة زيادة تحقيق ودليل تعيين
التقصير على المسايسة ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال تقصر المرأة من شعرها ثم
مقدار اربعة اوتة وقدمت هذه ايضا وان المسمى بكفى واعلم ان قوله قبل طواف النساء الى اخره
هو شرط فيجب والظاهر ان لا بد من طواف النساء والاعمال ويجزئ للناس ايضا بل ظاهر
المتن وان الدليل لاجتماع ما تقدم في تقديم الذبح على الرمي ما يدل على عدم الامادة مطلقا
خسرها الناس في الجاهل **قوله** ولجوز الحلق لو جعل من منى قبل الحلق والتقصر فيها وجب
ان يرجع الى البيت واخصرها فان عجز عن الرجوع اليها لم يلزمها حكمها من زواجها وبعث بشعر
ليدفع منى سحبا فان عجز عن البيت فلا شيء عليه وهو شرط لوليها لا بأس به ولا شيء عليه
لا يترك المسحوب ويمكن ان يكون للمراة ان تتركها وتنفذ كراهته والدم يتركها لولا ان امرأته نفى الشيء على
الامر له اختيارا ثم عجز عن الرجوع اليها والحلق والتقصر في دفع الشعر بما فاته من يومه وجوبه
عليه حيث كان الواجب عليه من شعرها وترك اختيارا ثم حصل العجز تامل وبدل على الرجوع الى
منى مع القدرة ان كان واجبا منها وهو يمكن فجب بدليله وبدل عليه ايضا صحيحه الحلبي المتقدم
وفيها وجب ما يدل على الجواز بذكره والطريق على العجز مثل رواية سمع قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
عن رجل منى ان يحلق باسمه او يقصر حتى يفرق في الحلق في الطريق اي كان مع ان في الناس
وقد يمكن ان يكابر في النكاح ان يوثق بسمع غيره مع وكذا رواية ابي بصير المتقدمه وروايته ايضا

جدا الرحمن بن الحاج قال في رد إلى الحسن عليه السلام ولود عني فارسل إلي ايام التخصيص فيه
ذعفران ففكا فجلت قال عبد الرحمن فقلت انا واوا الكفا على ومارمذم اياك وقال لا لزوم
البيت فجع ابو الحسن عليه السلام كما كنا فقال المصادق وكان هو الرسول الذي جانا في شيء كافا
يكتفي بنضال اكل عبد الرحمن وابو الاخران فقال لا ترز بعد فقال اصاب عبد الرحمن ثم قال
يا كعبين اشتهت في مثل هذا اليوم فقلت نامنه واو عبد الله اخوان اياك فقلت اخاه في الخسنة
على فقال ابا ابراهيم موسى اكل حبصت فيه ذعفران ولم يز بعد فقال له عليه السلام مواضعه
منك ليس في ذلك فم رسومك وصحبت معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن عباس
هل كان رسول الله صلى الله عليه واله يغيب قبل ان يزور البيت قال رايت رسول الله صلى الله
عليه واله يتدور داسه بالسك قبل ان يزور وحمله الشيخ على الذي يحج في اوردوا والقران او
التمتع فقال لا يعمل جميع الاشياء بالحق الحاج غير المتمتع واذا التمتع فعمل الا من الطيب في النساء
واستدله عليه رواية محمد بن حران قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الحاج يوم الفريما جله
قال كل شي الا النساء وعن التمتع ما يحل لي يوم الفريما كل شي الا النساء والطيب والفرق غير
ظاهر الصحة والدلالة على المطمع عدم ظهور القليل بالفرق غير الشيخ ويدل على ضعفه رواية
ابو ابي الخزانة قال رايت ابا الحسن عليه السلام يوما يخرج فقلت من فداسه بمسك ثم زار البيت
عليه قيص وكان متمتعا ولا يفرضه مني على علي بن يقطين وهو ابن عبد الرحمن وهو وقت
وان فيه قول الا ان لا يرج ذلك كما يفهم من الخلاصة فاعلم انه بصحة وفي الاخرى ما يميل الى
الايضا فاعلمه وما رواه في الصحيح عن محمد بن عمار قال سالت ابا ابراهيم عليه السلام عن التمتع اذا طلق
داسه ما يحل فقال كل شي الا النساء ولا يضر القول في استحقاقه رواية محمد بن حران على شدة
الاستحباب التمتع ولكن يدل على عدم تحلل الطيب بالحق صحبة العلوا والحلي وشيخنا وما استدل
عليه بها المسندة شكله على ذلك والشئ مني لم يظهره القليل اعانته وتامل في الاشياء
على الطيب بعد الطواف وصلواته والسعي وهو المأمور من رواية منصور بن حازم المفتي
وظاهر عبارة المفتي بعد الطواف كانت قدره فاسق ما يميل على كون السعي اختلافا للمحل تركه
وتأمل في الاشياء ان الاجتناب منها يلبس في بعد طواف النساء وصلواته لعمومها واللبس في الظ
ان يعمل بالحق لما روي بصحة العلوا قلت لا يوجب عبد الله عليه السلام اني فجلت راسي وذبحت
وانا متمتع فلو راسي قال نعم من غير ان ترس شيئا من الطيب تملت واللبس القيص والقبعة فانهم

قال السالك ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يئس ان يحلق رأسه حتى يدخل من تحت ابرأه فيجئني ان يلحق
شعره ولا يئس في لم يحلق رأسه وظاهر هذه عدم وجوب الجمع اختيارا ايضا الا ان في الطريق
الحسن من الحسين اللؤلؤي وقد كذب ابن داود وضعفه ابن بابويه وغيرهم جملها ايضا على المشقة و
دليل امر الموسى على رأس الاضلاع الذي لا شعر على رأسه وانه مخرج من عور وانه زارة ان رجلا
من اهل زانان قد جاء وكان اقرب الالسا لحسن ان يلبي فاستغنى له ابو عبد الله عليه السلام فامس
بالي عنه وقرن الموسى على رأسه فان ذلك يجري عنه فلو جاز ان الشارب في التلبس مع العجز واجزا
الامر اذ عن القصير ايضا يحلق وفي الطريق محمد بن احمد الاشعري الفتحة والبسيفي فليدار وان
كان فيه كلام ولكن ايضا ما بين الضرب وهو عمل لاشان ان الالسا في القصير البسيفي
العمل بمضمون صحفة معينة بن عمار عن ابن جعفر عليه السلام قال الالسا خلاف ان يصنع الموسى على قرنة
الايمن ثم امر ان يحلق ويؤس وهو قال التلم اعطى بكل شعر من هذا يوم القيمة هذا ظاهر منها
النية بظاهرها العدم وينبغي ان لا يترك كافترة الدج وينبغي ان يات في النية بقول الحق
او بالخلق بمعناه وينبغي الخلاف الحق فحقه استحبابا وجوبا وبالذات ان ثانيا في الخ
ينوي وجوبه على الاصل والمتوب وعدم ذكر القصد الى هنا وفي الحق بغير علم الوجوب ولو
كان واجبا لاحتاج الى التفصيل المذكور في التماسك بل يكفي القرينة ولا شك ان المذكور يلحق
قول وبعد الحق والقصير على كل شيء الا الطيب والنساء والصيد الخ هذا هو المشهور
بل يفهم للاجماع من المتن عليه وفيه تأمل والذي يقتضي اخبار الصححة انه على الحق في كل شيء
الا من النساء مثل صحفة سعيد بن يسار الفتحة قال السالك ابا عبد الله عليه السلام من المتع
ادخل على رأسه فطلبه بالحناء جعل الالسا والطيب وكل شيء الا النساء ردها على مرتين او
ثلاثا قال السالك الحسن عليه السلام منها فقال لم الحناء والطيب في المياث وكل شيء الا النساء
وجعلها الشيخ في الذئب على ان يحلق وطاف ايضا رواه غير بن يزيد عن ابو عبد الله عليه السلام
قال اعلم انك اذا قلت لك سلك قد فعل ذلك كل شيء الا النساء والطيب وبغير منها رواه ميمون
بن جازم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل رمى بخلق باكل شيئا في صغيرته قال لا حتى
يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ثم دخل بها كل شيء الا النساء حتى يطوف بالبيت طوافا
اخر قد فعل النساء وكذا رواه غيره وهو بسبب بعض الروايات في طهر الصفة ويكن
حملها على الاستحباب وكذا ما تقدم في لزوم الكفارة بفعل شيء قبل الطواف لئلا كان يصح

قلت قبل ان يطوف البيت قالتم كان قولهم من غير ان يمس من الطيب يحمل على شدة الكراهة
والاستحياء لما تقدم وجعل هذه دليلا للثبوت واوضح ما تقدم وما يدل على منع التطهير واللبس
قبل الطواف فجعل على الاستحياء صحة عهد من سلم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل أتبع وأتبع
فوقه يهرقه ووقف المشرك بها فجرح وفتح وعلق ابطى راسه قال لا حتى يطوف البيت والصفاء
المروق قبله فان كان فعل قال ما اريد عليه شيئا وقرب منه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من لم يمسح
ان يزور من عدم التي على فاعلة ذلك عدوا والليل عليه صحة منصور من خانه عن ابي عبد الله عليه السلام
قالته ويحكم ان شتمه فوقت اعزات وبالشرع في ذلك وقال لا يطوف راسه حتى يطوف
البيت والصفاء المروق فان اوعى عليه السلام كان يكره ذلك في روي عنه فعلنا فان كان فعل قال ما
اريد عليه شيئا وان لم يفعل كان اسب الى وفيها الدلائل من ثلثة اجاب وروي عن رجل ما تقدم
على الاستحياء حيث علم المبالغة والنهي وراية الاستحياء والكراهة وان الاول هو الصبر
المبعد السعي كما تقدم وان لم يدخله القفل على المولى بالصبر الى الطواف فقام ويدل على
ان الاستحياء عن الطيب اولى الى بعد طواف النساء وان قلنا بخلافه بعدا لمعلق صحة عهد
فالكثيرة الى الحسن ايضا على ذلك لم يجرى الحرم للتمتع ان يمس الطيب قبل ان يطوف
طواف النساء قال لا هذه ايضا من يحملها تقدم على الاستحياء كقلناه والاصل يدل
قوي مع ما دلت الدليل الوجوب فقاموا الاحتياط امر اخر وطرف الى السلة والطا ان يحمل ما
يجر على الحرم من الصبب بطواف النساء ويكره قبله بطواف الزياره بل قبله ما يعلق ايضا
ولكن الاول ولو احوط وانما ما يحرم للجموع على ما دام فيه **قوله** فاذا فرغ من المشاي
مضى الى مكان يوم لم تقدم اى اذا فرغ الحاج من مناسك يوم النحر فخرج التمتع كانه مقصده
الكتاب معنى لو كان يزار البيت وصلواتها والسمي وطواف النساء وصلواته ويوم بالموسم
الى عدة بالاختلاف على الطا ويجزى بعد مع الاثم عند البعض وعلى الكراهة عند اخرين وكثيرا لا
على ما تقدم **قوله** ويجوز للمفرد والقارن التأخير طولا الى الحجته على كراهة بمعنى تفصل الشرائع
والنظر ان التمتع كذلك كانه تقدم ما يدل عليه فتذكره بالجملة ان الافضل للتمتع وغيره فعل
الزياره يوم النحر والغد وهكذا كلما قرب فهو افضل وان لا يكره في التمتع اكثر الروايات
يدل عليه صحة منصور من خانه قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يبيت التمتع يوم النحر
يزور البيت وصحبة عن علي بن الحسين عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ينبغي للتمتع ان يزور البيت يوم

الليل قالوا الاضحاب فلا يكون الميت والطلوع فجر واجبا فلا ينبغي التعبد في بيته الميت من الليل
الليل والطلوع الفجر كما يقع في المسك بل الاطلاق ايضا وما ذكره المصنف هنا ايضا الميت فلا يعلم
الوجوب عند من وعلى تقدير الوجوب التفصيل غير لازم نعم انه لا يحوط على ما ذكره الاضحاب فيمكن
تنزيل الليل الى نصفه على تقدير الاطلاق اذ يقال ان انما يبقى الى الفجر فهو واجب ولكن ترخصه
الخروج كأنه الصوم الواجب للمطلق مثل ذلك للمطلق والقضا في الجملة فتأمله في الظان
الواجب لنصف الاول وان ذهب بعضه في الطريق جواز الرجوع الى منى من مكة ولا يتم فيه
يقصر فلا يوجب شيئا مطلقا ولا يجب عوضه من الطريق الاخر وصححه محمد بن مسلم عن احمد ما علمنا
انما في ذلك ان انما خرج من منى قبل غروب الشمس فلا يصح الاضيء منه تدل على ان يكون فيه
بلا في الجملة ولو كان في اخره وصححه العيص بن القاسم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الزيادة
من منى قال ان زاد البهرا وعشا فلا يغير الصبح الا وهو منى وان زاد بعد نصف الليل والصبح فلا
يغير عليه ان يغير الصبح وهو كذا وما لم يدر ذلك لا يعلم وجوب الميت منى بعد النصف في وقت
ولا عوضا وان تيسر حيث اطلق جواز الاضحاب بمكة لوقوع طوافه بعد النصف فكانت له بعد النصف
الوجوب الميت فقالوا في الجملة قد استدل بابين الروايتين ايضا على وجوب الميت في منى وليس
هو اختاره في اكله والى النصف وكان العدة هو الاجتماع والرواية الاولى في الرواية الدالة على وجوب
الثاء على ان الميت ولا ايضا على وجوب الميت واستطلع عليه في قوله ويجوز ان يفهم الشان
عشر في منى هذا بمنزلة الاستثناء عن الحكم المتقدم يعني بجوب الميت منى تلك الليلة الى الثالثة والاربع
في الايام الثلاثة على كل احد الا على من في الصيد فانه يجوز له ان يفهم الثاني عشر بعد الاربع
فلا يجب على الميت الليلة الاخيرة والاربع في اليوم الثالث لان غروب الشمس هو منى فجيحان
عليه ايضا فان الاول وسقط طهامة شرطه في انقضاء النساء والصيد وعلم اذ لا يتوقف
الشمس على جرحه ان المراء ذهاب الحجر المشرق واستقامت الغروب ويجب ايضا ان يكون بعد الزوال
يدل على الجواز في الجملة انما والسنة والاجماع المدعى في المنتهى ويدل على الخبر رواية ابو ايوب
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام انما يدان بجوب الميت كانت ليلة النفر من منى فاني سألته
فقال لي انما الميت في الثالثة حتى تزول الشمس وكانت النفر واما اليوم الثالث فانا ابين
الشمس فانزل على مكة الله كرامة انكافي في تهذيبه على كتاب الله فان الله تعالى يقول فمن جعل في
يومين فلا اثم عليه فلو سكت لم يبق بعد الاغتسل ولكنه قال ومن تأخر فلا اثم عليه ولا يضر وجود

عليه الحكم وان كان هو انما تحت داود بن نعمان بقرينة نقله عن داود لا يغير يومين وموت
ويجوز كون الشقة لثوب نقل احمد بن محمد وعلم بثبوت نقله عن غير الثمة وعلم بثبوت نقل
ابن ابي عمير داود وعندهما اشتراك في ابي ابي لان الظاهر ان الحزانة الشقة وكان بعض ما تقدم منا
سمى في المنتهى والصحة ولا يضر وصححه يعقوب بن عمار وحسنه عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا
اردت ان تنفق في يومين فليس لك ان تنفق حتى تزول الشمس ان تأخرت الى اخر ايام الشهر
وهو يوم النفر لا غير فلا عليك في ساعة نفقت ورست قبل الزوال او بعد واذ انفقت وانفقت
الى الحصى او الى البطح ففقت ان تزول ليلة فان ابا عبد الله عليه السلام قال ان ابي عليه السلام لم يضر
ثم عمل في ذلك من غير ان يام قبا كان قوله فان ابا عبد الله عليه السلام كاد يعويه وفيها الحكم اخر
مثل وسعت وقت الرمي والنفر يوم الثالث واستجاب عن ذلك الحصى وقد خصه في الفقيه
بالنقل الثاني في رواية عن ابي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان ابي عليه السلام لم يضر
الابطح لم يضر في اليوم من غير ان يام بالابطح فقلت لاداب من يعجز في يومين فليس عليه ان يحصب
قال لا فان كان ابي عليه السلام قتيلا لم يضر وهو وخطوه حوان قال ذلك في المنتهى ايضا
وهذه الرواية مزورة في التهذيب ايضا واذ فيها بعد قوله يومين ان كان من اصل اليمن
عليه ان يحصب قال ولا يتحصن بعد ثبوت الاستسحاب بدليل عام لكل احدة الاول والثاني
وهو الرواية الصحيحة المتقدمة مع ظاهر كلام الاكثر وعدم صحة الرواية المتقدمة الاولى الاصل
وعلم من جهة العموم في الدليل وتعيين العلم بالحاص دليل الفقيه فيمكن جعل رواية الاول عليه
وقال في المنتهى فيصح لمن نعتوان في الحصب وتزول به ويصلي في مسجد صلى الله عليه واله
يستريح فيه فلا يتعلق على قتله وليس له سجدة في اليوم واما المسح اليوم التحصيص وهو التزول
بالحصب والاستراحة فيه فليس له ان يقول الله صلى الله عليه واله ولا خلاف في انما صلى الله
عليه والتزول به وجعل الشيخ في التهذيب دليل على جواز النفر الاول قبل الزوال على المصطر
مثلا وطيرة ذرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال لا بأس ان ينفر الرجل في النفر الاول قبل الزوال
مع عدم صحة السند وكذا في رواية اخرى في رواية عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل ينفر
في النفر الاول الى ان ينفر ما بين يومين ان ينفر الشمس فان هو لم ينفر حتى يكون عند
غروبها فلا ينفر وليت حتى اذا اصبح وطلعت الشمس لم ينفر حتى شاء وبكره على الاثر
فلما راجع رجله ونقل عن منى وعدم خروجه قبل الزوال الصحيح الحديث في الفقيه انما سئل كذا

من

عبد الله عليه السلام فذكر عن الرجل يتغير في النفر الأول قبل أن الشمس فقال لا ولكن يتقلد إن شاء
ولا يخرج حتى تروق الشمس والذي يدل على عدم جواز النفر الأول بعد غروب الشمس هو إجماع الأصحاب
المنقول في المتن بخبر بصير التقدير وحسنه الجلب ويصححونه في الروايتين وهما في الآية
أيضا إشارة إليه حيث قال في يومين أي بعد الشروع فيها وقيل مضيتها أو قبل الأجل لا بد منها على
أكثر من اليوم الثاني وبعد الغروب لم يرد منه أو يقال تخصيصها بالإجماع والآخر كحسنه
الحلي عن أبي عبد الله عليه السلام قال من تجمل في يومين فلا يفر حتى تروق الشمس أو أورد المصنف
ولم يفر وهذه تدل على الأخير أيضا ويصححونه عن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا فرغ
في النفر الأول فأنشئت أن يقيم بمكة كتب بها فلا بأس بذلك قالوا إذا أجهز الليل بعد النفر
الأول فبقي الليل ان يخرج مناسي يصنع ولما شرط الالتفات من الصيد وانما فلا يرى له
دليلا صالحا لأن الآية لا تبيح الجمل وقاله في الآية في أن لا يكون معناه من نفي النفر الأول
أو الثاني فلا ثم عليه يعني لما قال يا هذا لا تجمل لما بقي عليه رتب سوانفر في الأول والثاني
ويجوز لارتباطه بدين اتقى ولا تقيد به تقيد لما لا يجمل أن يكون معناه كون الحج كذا كذا
للاذنب كماله من اتقى في الحج جميع ما نهى الله عليه أو انشأه بذكر الله من اتقى في بقية عمره
أو لو ترك المعاصي فلا يخلصه نحو الذنوب المتعدية بسبب الحج واليه أشار في رواية في كتاب
عن أبي عبد الله عليه السلام ومنهم من عفا الله له ما تقدم من ذنبه وقيل لما حسن بما بقي وذلك
قوله عز وجل فمن تجمل لا يراوان ذلك المستمعين يعني سبعة أهل البيت كما نقل في الكافي في
رواية اسمعيل بن يحيى الرابع عن أبي عبد الله عليه السلام قال كما عدا في عبد الله عليه السلام بنى ليلة
من الليالي فقالوا تقول هؤلاء من تجمل في يومين فلا ثم عليه ومن تأخر فلا ثم عليه فقلنا إن
قال بل يقولون من تجمل من أهل البيت فلا ثم عليه ومن تأخر من أهل الحضر فلا ثم عليه قلنا
مأذرى قال بل يقولون من تجمل وليس يقولون قال الله جل ثناؤه فمن تجمل في يومين فلا
ثم عليه إلا ثم عليه لمن اتقى أمهاتكم والناس سواء وأنتم الحاج وإن معناه أن ذلك لمن
اتقى أمهاتكم والناس سواء العاصي قال الله تعالى إنما يقبل الله من المتقين فيها الشادة
إلى أن لا بالشئ يتلزم النبي عن ضد الخاص وانفسد للمعابة فلا يصح حين كان في
حق مضيق مع القدرة فينبغي للاجتناب غملا وفي رواية في الفقيه أن معناه ما من مات في
يومين فلا ثم عليه ومن تأخر فلا ثم عليه فلا يتعلق برضا لمن اتقى على الوجه المراقلة في

أما في سنة الفقيه عن أبي عبد الله عليه السلام إلى قوله في تفسيره من تجمل في يومين لا يراوان
مات فلا ثم عليه ومن تأخر فلا ثم عليه لمن اتقى أمهاتكم وبقي في هذا الرواية في الكافي في المتن
الذي يفيد التقيد بالاجتناب الصيد ما بعد حيث قالوا العاصي فيقولون فمن تجمل في يومين
فلا ثم عليه يعني النفر الأول ومن تأخر فلا ثم عليه يعني لمن اتقى الصيد فترى أن الصيد
بحره الله تعالى بعد ما عدا في قوله عز وجل وإذا جعلتم فاصطادوا وفي تفسيره ما بعد معناه إذا
حلتم فانقوا الصيد وفي الفقيه روى في الحج من ذنوبكم حيث يوم وأمره وروى من
وفي وفي الله له والأحكام لا تفي في الآية كثر نعم أحدها ما يفيد التقيد المذكور ولكن يحتاج
إلى توضيح صحيح وإذا الأخبار في السنة الكافي في صحة معوية التمسك حيث زاد في الفقيه
بذلك قوله أبو عبد الله قال سمعت يقول في قول الله تعالى فمن تجمل في يومين فلا ثم عليه ومن تأخر فلا
ثم عليه من اتقى فقال يتقى الصيد حتى يفر أهل من في النفر الأخير فالظن ما بقي في الرواية
المتقدمة وهو بعيد عما عدا من أئمة التقيد المهور بل هو تقيد في النفر الأخير بشرط التقيد
ذلك عن الصيد الذي هو جلال يقول وإذا جعلتم فاصطادوا وغير من الأخبار والإجماع على
أن الصيد الحرام حرام عليه مادام في الحرم وحلا غير ذلك خروج مع أن لا ذنوبه للناس فيمكن
عمل هذه الزيادة على تقدير الصحة على التقية مع أنها غير موجهة في الكافي والتهذيب وفي
سلام بن المستنير عن أبي جعفر عليه السلام قال من اتقى الرث والفوق فالجدا وما حرم الله
عليه في حرام مع عدم صحتها وإجماعها ليست بخصومة بالصيد والنساء وفي رواية عن
بن عبيد عن أبيه عن أبي جعفر عليه السلام قال من اتقى الله عز وجل وقال بعد ما روى أنه يخرج إلى
أخرا نقلناه سابقا ما الظاهر أن بعض ما تقدم مع عدم الصحة وفي رواية محمد بن المستنير
عن أبي عبد الله عليه السلام قال من اتقى النساء أمهاتكم له أن يفر إلى النفر الأول ورواية
حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل فمن تجمل في يومين فلا ثم عليه من اتقى
الصيد يعني ثم لا يراوان أمهاتكم له أن يفر إلى النفر الأول وما عدا ما حرم الله من الصيد
المكروه مع عدم الصحة والاجتناب إلى المراءى في إجماعه وأن المراءى ليقابل بين جميع ما يحرم
أول من على النساء وأكل الصيد قبله على تقدير العمل بما فالظن من الأول هو على النساء
من ثانی لأصطفا وبقوله ويمكن ادخال الأكل أيضا وأن الظن من الإجماع إجماع الحج ولما أجمع
غير ثابت فان ثبت فثبت هو المتبع والأحكام لا تفصل وظل الأخبار الكثيرة الصحة بل ظاهر الآية عدم

الفتيد وهو المتبع والاحتياط هو التوقف الى النفس الشافعي لم يبق والافضل لعنه التفر
الثاني يحصل عبادة اخرى ولم يطرأ على الاجزاء وكذا الافاق في يوم التشرع فقط الخبر
وقتي لا صاحب ويدل على عدم اختصاص التفر الاول من الاجزاء بالافاق بمكة كما قيل في صحته
جبلين نذاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ان يفر الرجل في التفر الاول ثم يقيم بمكة **قوله**
ولويات البليتين بعينها الخ اي لو ابتدأ الحاج بليق الحاد عشر والثاني عشر بعينها وجب عليه
كل ليلة منها صلاة الا ان يبيت بمكة مشغولا بالعبادة او خرج من مكي بعد نصف الليل فان ذلك
يجوز ولا شيء عليه في الصورتين والظاهر لا يجب عليه الاثنان لو بات ليلة واحدة ايضا
بعينها وغيره كما مر عدم الوجوب عليه الا بليتين من غير الكفارة لكثرة الشك ويحل على غير المكي
لو ركب الليالي الثلاث بها ولا يمكنه مشغولا بالعبادة كل ليلة صلاة عليه ثلث شباهة ولو بات
البعض دون البعض ببعض فمنا أحكام الاول وجوب الشاة على كل ليلة الا المستغنى
دليل الاجماع المفهوم من المتن صحته فعوان قال ابو الحسن عليه السلام سالت بعض من حضر
بات ليلتين ليلى مكي فقلت لا ادري قلت اجبت فقلت ما تقول لي قال قال عليه السلام فاما
بات فقلت ان كان انا عبسه شاة لذي كان فيه من طواف وسعيه ليركن انهم ولا لالة عليه
مثلا على هذا بمنزلة ما احب ان ينقل الفجر الا وهو يعني هل قوله لا ادري النقية وقوله
اذ بات اشارته الى وجوب الدم اذ بات بمكة وقوله ان كان انا عبسه الخ اشارت الى سقوط الدم
ان كان بمكة مشغولا بالعبادة وقوله وما احب يدل على استحباب الرجوع الى مكي ليل او اربع ليل
بمكة بالعبادة ودواير جعفر بن نامية قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن من بات الى مكي بمكة
قال ثلثة من الغنم يذبحن ولا يضربن سنداها من سنن وقبره في صحته على من جفده من رعيه
عن رجل بات بمكة فلبى الى مكي حتى اجمع قال ان كان انا ما نهارا فبات فيها حتى اجمع عليه في بعضه
او كل ليلة وصحته معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تبيت ايام التشرع الا بمكي فان تبيت
في غيرها فليقله ثم فان خرجت اول الليل فلا ينصف الليل الا وانت في مكي لان يكون مشغولا
ذلك اخرجت من مكة وان خرجت بعد نصف الليل فلا يضرب لسانه في غيرها اهل المراء يقولون
او خرجت من مكة اخرجت من مكة بعد الطواف والسعي وينصف الليل في الطريق من غير
تقصير لنام بعد جوعه بمكة وتجاوز عن عقبة للمذنبين لصحة جعله من خارج عن وعبد الله
قال من ذاق فقام في الطريق فان بات بمكة فليقله ثم وان كان قد خرج منها فليس عليه شيء وان اصبح

دون مكي فعل المراد بقوله في الطريق ما كان اعم فامكة وغيرها وصحته يجوز ان يسئل عن ابي الحسن
عن الرجل يورث ايام دون مكي فقال اذا جاوز عقبة المذنبين فلا ان ينام واعلم ان ظاهره من
الروايات وجوب الدم بالمبيت في غير مكي جميع الليل كما يشترط صحته على من جفده وغيرها الا ان
خرج بعد نصف الليل وكان بمكة مشغولا بالعبادة او كان بمكة خرج منها حتى اجمع عليها الى مكي وتجاوز
عقبة المذنبين لنام فلا يلزم وجوب الدم لو بات بعض الليل في مكي فقام والاصل وهو عدم وجوب
الاجماع فيه وعدم التصريح بوجوب الدم بل على عدم وجوب الدم مطلقا مثل صحته العيص بن
القاسم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل فاته ليلتين ليلى مكي لم يبق عليه شيء وقاسي
رطير سيد بن نيار ولعلها صحته قلت لا وعبد الله عليه السلام قال لنتي ليلة البيت مكي من شغل
قال لا بأس بخمسة نكاح الكفارة وحمله الشيخ على من خرج بعد نصف الليل وكان مشغولا بالعبادة
في مكة لعدم شيء حيل كما مر في الاخبار المتقدمة ولا يخفى بعد ما اوجاه في الاولى اثنان فانه
لا اشارة في الموضعين فقام الجميع بالحل على الاستنباط بطريق وفي الاخبار ما يؤيد ذلك ايضا
فانهم والمخالف جواز الخروج من مكي بعد نصف الليل من غير شيء عليه وقدره ليلته والثالث عدم شيء
عليه من الاثم والكفارة لو بات بمكة مشغولا بالعبادة والظاهر الاشتغال بالنصف الليل وقد
تم ما يدل عليه وهو الظاهر من الاخبار المتقدمة والاصل فيه ولا يدل على اشتراط الاستيقاظ
بل كان المستيعاب اتفاقا صحته معوية بن عمار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ذاب ليلتين
فلم يزل طوافا ودعاء بالسو والدعاء بطلع الفجر فقال ليس عليه شيء كان في طاعة الله عز وجل
وقد يشترط جواز المبيت في غير مكة مستغلا بالعبادة لقوله كان في طاعة الله والراعي سقوط الدم
كان بمكة وخرج منها حتى اجمع الى مكي وتجاوز عقبة المذنبين الخامس جواز دخول مكة دون خروج
نصف الليل من مكي الى مكي صحته معوية بن عمار ولا يضرب لسانه في غيرها اي غير مكي وهو لم
يلزم كونها اولى لانها المتبادر مما يخرج من مكي الى موضع ولا يرا فضل الكون بها عبادة كانت
في بعض الاجزاء والعبادة فيها افضل لا تزود ان التسييم بها افضل من خروج المرء اليها فيفضل
والسادس ان الافضل عدم الخروج من مكي بعد الفجر وان اختلف الليل بدل عليه لزو تروان
الخروج بخمسة وكذا ان الافضل كونها بالليل ورد النبي عن ذيات البيت في ايام مكي صحته
العيص قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الزيادة بعد ذيات الحج في ايام التشرع فقال لا اجبت
على انكراهية لما يدل على الجواز ولا يرا لاجماع لصحة رافة للنكاح سالت ابا عبد الله عليه السلام

عن الرجل يولد البيت في أيام الفتريق فقال لهم ان لنا ولوراية يعقوب بن شبيب قال السالكين
على السلام عن زيارة البيت في أيام الفتريق فقال حسن ورواية ثلث المروي قال سالت ابا عبد الله
عن الرجل ياتي مكابا ياتي من زيارة البيت فيطوف البيت ليطوف البيت فقال المقام عن افضل
واجب في **قول** ويجب ان يري الحج وعن الاجماع في المنى على وجوب المرمى وجوب المرمى
الشيخ في بعض كتبه ان سئل عن ان وجوب ثياب البسمة لا الكتاب وكذا الخبر مثل صحة معوية
ابن عماران المروسي وسوء فريضة وكذا في الاجماع فيه على وجوب الترتيب كالتسوية
ايضا مطلقا ويدل عليه ما صحته معوية ابن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال دم في كل يوم عند
زوال الشمس فلا قلت حيث رويت جرح العقبة وايدا بالحج الاول قال ما عن يارها من
بطن المسيل فلا قلت في يوم الفتريق في الطريق فاستقبل القبلة واجد الله وان عليه
وصلى على النبي صلى الله عليه واله ثم تقدم قليلا وتدعو وتساكن قبل ذلك ثم تقدم ايضا
وافعل ذلك عند الثانية واصنع كما صنعت الاول فتقف فتدعو الله كما دعوت ثم تضرع الى الله
وعليك السكينة والوقار ولا تنف عندها ولا بد على كون الترتيب شرط في وجوب الترتيب في الزيارة
ثمغ الايتان بعلوم الترتيب في الرواية في الرواية **قول** فان كان الحج اى يورى
العقبه ثم الوسط ثم الاول فري الاول فحجب ان يعقب في الباقي بالترتيب دليل ان روى الاول
قد حصل شرط الترتيب بقضى عدم اجز الباقي لحجب الاحادة ويدل عليه ايضا صحة الحديث
قاله في المتن في لفظ انما احسنه معوية ايضا فانما ايضا رواها ابو داود وميمون بن ابي
عليه السلام في رجل ياتي بالحج من كونه الى الوسط فحجب العقبة ويوم وجوده في جميعه
معوية الطويل وزاد بعد قوله العقبة وان كان من الغد قبل على وجوب القضاء ايضا ورواية
مسمع عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ياتي من الحج يوم الثاني فحجب العقبة ثم الوسط ثم
الاول فحجب مرمى فري الحج ثم الوسط ثم الحج العقبة ولا يضر عدم التصريح بتوثيق مسمع
مع مذهب في القام الاول فحجب الاحادة لانما على عدم وجوب قصد كونها الاول مثلا بل يفرقه
الترتيب ايضا لانما في الفعل على ما هو مأثور في نفس الامر فاقم في الصورة المذكورة
يعلم ان ما في الصورة التي خالفت الترتيب **قول** ولو نقص الى الزيادة لو نقص بعض هذه الحج
المقدمة وكل الباقي ناسيا فحجب في الترتيب الذي هو شرط لصحة الزمان كان ناقصا للمقدم
اكثر من النصف فحجب كما لم يقط ولا يجيب عادة ما بعد وان لم يكن زائدا على النصف فحجب

٣٦٣

احادة ما بعد وهل يجب عادة ما بعد ايضا او يكفي كما لم يكن زائدا على النصف او انما الباطل مما جاهد
فقط الاصل يدل على ان الشا في الزيادة التي تدل على حصول الترتيب في الزيادة على النصف تدل
على الاول فهو اولى واحوط فيضمحل الاصل ويجوز يحصل الترتيب المجاوز عن النصف لو كان
نسيانا وفي العمل بالترتيب من اكمل ما تقدم فلو نقص المقدم ولو اصرر في تناقض ما بعد
بعد كما لا يخفى استينا فريضة وهو احوط كما في النسيان اذا كان اقل من النصف فدون السبع
في العدة يترددون النصف في السهو فاما ان فلنا بر في نسيان ما نقص عن النصف ولو روى
الاول ايضا وكل الاخيرين نسيانا يروى ثلثا على الاول فقط ويدل بالحكم المذكورة في المتن ورواية
بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ياتي بالحج الاول ثلث والثانية تسع والثالثة سبع
بر من حيث سبع قلت فان روى الاول باربع والثانية ثلث والثالثة سبع قال يري الحج الاول
ثلث والثانية سبع ويرى حج العقبة سبع قلت فان روى الحج الاول باربع والثانية باربع
والثالثة سبع قال يعيد ويرى الاول ثلث والثانية ثلث ولا يعيد على الثالثة قال في
المتن رواها الشيخ في الصحيح ولكن في الطريق عبارة كذا يروى كونه من معروف الثبوت وهو
كثير في الرواية وهذا صحيح في الكافي في رواية ما الزيادة والجملة المضمون في الكافي ورواية
على نسيانها قال قال ابو الحسن عليه السلام اذا روى الحج اقل من اربعة لم يجز اعاد عليها واعاد على
ما بعد ما وان كان قد اتم ما بعد ما اذا روى شيئا منها اربعين عليها ولم يعيد على ما بعد ما
كان قد تم رويها وفيما لا دلالة على وجوب عادة الناقص ايضا كما كان المولاة بين حصيات السبع
معنى عدم الفضل بينهما يروى حج اخرى قبل كمال الاربع شرط واعلم ان ظاهرها بين الرويتين
اعرض الناس في الجاهل والعامل بتخصيص الحكم بالناسي يحتاج الى دليل ولا يدل على وجوب
الاحادة على الناسي اصلا ولا دليل وجوب الترتيب على عادة الماراة والروايتان على
عدما صرحا به لانه لا دلالة لانه لا دلالة على وجوب الترتيب مشرعه بعد الصحة مطلقا
خالفا ويمكن تخصيصه بما اذا روى اربعين الروايتين فان كان القابل للصحة في العدة
والشهر في مؤبدة مع الاعتباط والجاهل فالحال ان كان الناسي لم يتردد في المدد ومن الصحة
والجاهل وعد مطلقا ومنه العاد ان تجاوز النصف في الافعال يكون الجهل في النسيان
عدا كما في غير ذلك في روايتين يدعى العمل ويوجب عادة الثلث في المتقدم فان
ذلك في الناسي والجاهل بعيدا تامل في **قول** وقد نزل طبع الشمس الى رويها اى وقت روى الحج

في أيام الشروق من طلوع الشمس إلى غروبها هذا هو القول المشهور ونقل عن الشيخ قوله في الخلاف
 يعلم الجواز لأبعد من ذلك دليل رواية صفوان بن مهران قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في
 الجواز ما بين طلوع الشمس إلى غروبها ورواية منصور بن عازم قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في
 الجواز ما بين طلوع الشمس إلى غروبها ورواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال سمعت
 بن عتبة مالحدا في الجواز فقال الحكم عند زوال الشمس فقال لا يتغير عليه السلام بالحكم وأبى لو أنها
 كانتا اثنين فقال أحدهما الضاحية أحفظ على امتناع حتى أصبح كان يقول في الروي وهو والله ما بين
 طلوع الشمس إلى غروبها قال في هذه المسئلة في الحديث وكذا في الأخبار الكثيرة في المسئلة
 وفيها تأويل وجود موسى بن القاسم عن عبد الرحمن في الأول والثاني والثالث والأخبار الكثيرة في
 الرحمن شريك وقال في التهذيب فيمسئل من شدة الطواف روى موسى بن القاسم عن عبد الرحمن
 بن سيار وهو في ذكره في الكتابين فيمسئل من شدة الطواف روى موسى بن القاسم عن عبد الرحمن
 صدر الحديث موسى بن القاسم عن عبد الرحمن بن سيار وكان المصنف قد سئل عن بعض ما في
 ولوجوده عن سبب الثانية وهو مشترك لعل من عينه والاستبصار عن محمد بن سفيان
 أي موسى وهو غير المذكور الظاهر غلط وقد وجدته في موضع في غيره الرواية عن محمد بن سفيان
 انه يحجب عن غيره لا بد من بيان ونقل موسى بن القاسم عن بعض الرواية في التهذيب فيمسئل
 الاستبصار فيمسئل ان يكون يدل من باين ويدل عليه ايضا عموم أدلة المدعى في الرواية في التهذيب فيمسئل
 وقد في ايضا فيمسئل في صحة دعوى بن عازم في بيان النفر الأول ما يدل عليه فتذكر وهو قوله
 عليه السلام فلا على كذا ساعة نفرت ورويت قبل الزوال وبعد دليل القول الثاني في كونهما في
 صحة دعوى بن عازم المتقدم قال في كل يوم عند زوال الشمس الاحتياط مع نفيه في رواية زرارة
 وابن أذينة صريحا في ظاهره الذي فان ظاهرهما قريبان من الزوال وان أريد بعد الزوال إلى الغروب
 فيه مع بعد قد يحمل على الاستحباب والاختيار والاحتياط للجمع بين الأدلة والاحتياط في كل
 يوم رضى الله عنه فيمسئل انما أفضل وأحوط **قوله** ولو نفرت في الأول ولو نفرت الحاج عن غيره
 النفر الأول وهو في عشرة في الحج سبب لدفع حصا اليوم الثالث الذي بعد لو كان في شدة
 كان نفرا ورواية **قوله** ويمنى الخائف والمريض والعبد والرعي لا والظان النساء والضيأن كذلك
 لما تقدم من أنهما لا ينافيان من الشريعة والرواية كذلك في صحة أو جبر عن عبد الله ثم
 قال بعض مشول الله صلى الله عليه واله النساء والصبيان ان يفيضوا بالليل وان يروى في الحج
 ٣١٣

بالليل وان يصلوا الغداة فيمن لم يحج ولا يضر القول في إتيان الغداة بالوقت لان الظاهر من كلام
 الشيخ في رواية ذلك وأنه نفى عنه ويؤيد به ما يدل على جواز الرواية للنساء لئلا يصحح روى الأثر
 وقد تقدمت ويدل على بعض ما في الأصل صحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا
 بأس ان يرمى الخائف بالليل ويضحي ويفيض بالليل وفيها لالة على جواز الاحتياط ايضا بالليل للحج
 ومنها ما حسته بعد زواله ويدل على كماله ما دل على جواز الاحتياط لهم لئلا ينافي جازا الاحتياط
 من المشرك لئلا يترك الوقوف النهار الذي هو مركب عندهم قال في الطريق الأول فيمسئل وثقت
 سبعة بن مهران لعل روى ايضا عن أبي عبد الله عليه السلام قال يخص لعبد والخائف والرعي
 في الرواية **قوله** ولو نسي يوم فضا من الغداة فليدبره وروى موسى بن القاسم عن عبد الرحمن
 عن عبد الله بن سنان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أفاض من حج حتى انتهى إلى منى فوض
 عارض فلم يرم حتى غابت الشمس قال يرمي إذا أصبح مرتين مرة في الغداة والأخرى في يومه الذي أصبح فيه
 وليفريق بينهما ليكون أحدهما يركب ويأكل من الأضحية عند زوال الشمس قال في المسئلة فيمسئل
 والناسل في علم ما تقدم ولكن الظاهر لا يضر إذا الظاهر عدم الخلاف في الحكم المذكور في صحة
 في النفيه ويؤيده ايضا رواية زيد الجعفي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي في
 الحجرة الوسطى في اليوم الثاني قال فليرميها في اليوم الثالث لما فاتته ولم يجب عليه يومه قلت
قوله فيذكر الأيام المنفردة قال فليرميها ولا شيء عليه ولا يضر وجود حسن بن الحسين للتزوي
 الذي في ضعفه في الأدلة الظاهر أنه نفى عنه والضعف غير ثابت صريحا وفيها لالة على إبطال الأدلة
 على عدم الإعادة ان قلت في ترتيب حيث ما أمر بإعادة الأضحية ايضا واكتفى بروي الواسطي فيمسئل
 فيمكن حمل تقدم من الأخبار والمدعى على الترتيب على العاد فقط دون الجاهل والناسي وينبغي
 ان يبين بينهما بالنية الأولى التي في الإعادة والقصاص كما قال الاحتياط والمصنوع ما ذكرنا ايضا
 النية كما كانت النية وكذا في الذبح والحق بينهما والاحتياط النية بالانفصال المذكور وقيل
 الجري ظاهرا **قوله** ولو نسي الحج حتى دخل مكة رجع أي لو نسي يوم جميع الجاهل المذكور حتى فخر
 الذي في إتيان مكة كان إذا فضا أكد ذلك في المدعى الزوال كما قرأ بقوله زمانه
 وهو أيام الشروق يدل عليه صحة دعوى بن عازم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام ما نفرت في
 امرأة جعلت أن ترمى الحج حتى تعود إلى مكة قال فترجع فترجم الجاهل كما كانت ترمى في الجاهل المذكور
 ولو خرج من مكة ولم يذكر لا بعدا لقضاء ما يجب ان يرميها في المقابل انما ينسبه ان حجها

ان لم يحج مع المكان يدل عليه رواية عمر بن زيد لفظ الثقة عن ابي عبد الله عليه السلام
قال من عقل راعي الجمار وبعضها حتى تقضى ايام الشريق فعليه ربهما من قبل وان لم يحج
رعى عن طيبه فان لم يكن وليه استعان برجل من المسلمين يرى عنه فانه لا يكون راعي الجمار
الا ايام الشريق ولا يضر علم التصريح بتوثيق محمد بن عمار بن بديع ذكره في كتاب ابن داود
في القسم الاول فقط شهر الحرام بل علم ظهور الخلاف فيه والظاهر ان يريد بالولي الوارث
ان يريد بالولي لا الترتيب الحقيقي الا يجب على الولي معنياته بل بعد موته ايضا قضا
هذا الرعي عن نفسه لا يشقه وعظيمة ومستلزمة لغيره ما اكثروا هذا في الاما
مع اكانه بنفسه وقوله جعل من المسلمين سفر جدم اشتراط العدا للرب الامان في الفتا
قال وحمل الشيخ على عدم القضا في هذا العام لاجل هذه الرواية ما دل على عدم القضا
مثل رواية معوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام جعل راعي الجمار قال ربيع
قلت فنيه حتى في كمال ربيع فري منه فافضل من كل ربيعين بساعة قلت فانه راعي الجمار
حتى فانه خرج قال ليس عليه ان يبيت في هذه السنة ان تقدم ولعل الفضل ما عساه
ولذلك ان الاولى بعائته وفي الطريق موسى بن القاسم التميمي كرا ابو الحسين وقدره كثير
في التذيب وتسمى مثل هذه بالصخرة المشية كثيرا وقد مر خصوصاً في بحث الطيب وها
ما قال صحيحه والظاهر انها صحيحة لان الظاهر ان الحق هو ابو الحسين وهو ايوب بن قحج
الثقة علم ما قاله الخلاء منه باب ايوب وابي كحج فان قال راعي الجمار ايضا لان بيانه
كثيرا بابي الحسين فربما يكون ايوب بن قحج الله يعلم ولا شك اننا اذا اصرح بابي الحسين فهو
الثقة وفي هذا الاخبار دلالة على وجوب الرعي والقضا وان لا يضر بحج ولا اجماله وقد
مضى تفصيل ذلك فلا يضر لرواية عبد الله بن جبلة عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال من ترك
رعي الجمار استمداً او رخله النساء وعليه الحج من قابل للضعف الجمل يعني بل لما تركه الغير المذكور
فاكتب وقف عبد الله وخالقه لما تقدم بل لاجتماع على الظاهر وعدم الغايل بها وان امكن
مدا على الاستحباب والثقة لاحتمال ان يكون ذلك مذمياً لبعض الغاير والعجبان الشيخ
تعلما في التذيب وقال ينادي على من ترك رعي الجمار استمداً لا يحل له النساء وعليه الحج من قابل
ذكرها الاول مع اهتمام بذلك ويمكن ان يؤول ان المراد من تركه ما يوجب الامادة وعدم جوان
النساء فانها قال ان مجرد ذلك يوجب كذا في صريحه فاما ان لم يكن ذلك حملت عليه فان كان ذلك

ولي

٣١٤

حج

من اليوم الثالث وفي الاضمار عشر صلوات فاذا انقضى الناس انقضى الاول اسلك اصل الاضمار
ومن اقام يعني فصل بها الظهر والعصر والكبر وغيرهما من الاخبار كما ينبغي والنظر الاستحباب
التكبير عقب خمس عشر صلوات من كان يعني اعم من ان يكون ناسكا وغيره وكان المراد من صل
الصلوات المذكورة بها العموم الاخبار والمدا بالاضمار غيرها وهو المفهوم من المتأبلة
وقد فهم من رواية رفاع قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتجمل في يومين من معنى
التكبير قال نعم بعد صلوات الغداة وصحبت محمد بن مسلم عن احمد بن محمد قال سالت عن رجل
فانتهى ركعتيه مع الامام من الصلوات ايام التشرية فقال يتجمل في يومين ثم قال وسالته عن التكبير
ايام التشرية بعدكم قال كثر شئت ان ليس يوقت يعني في الكلام كذا في الكافي وفي زيادات التذكرة
لعل مقصوده بقوله كثر شئت من الواحد الحشر عشر يعني في عشرة ايام وفي غير هذا المقام
من عدم الزيادة عليها ويجعل الصوم ايضا ويكون هذين العدد للتاكيد وكان قوله يعني الخ
ليس كلام الامام عليه السلام من عدم تعيين صورة التكبير في لفظ وكلام ويجعل في العدد كائنه
يسقيه فالاستحباب يحصل الاثنان بطلان التكبير عقب الصلوة في ذلك الايام كما هو مقتضى الآية
وبعض الاخبار وهذه ايضا مؤيد لعدم الوجوب فاعلم وانما صورة التكبير المشهورة اكثر كتب
الفقه مثل المتن والقواعد والاشرايع ويليها غير ذلك والذين اكثر الاخبار غيره وهي رواية
ذراة وكانها حسنة قال قلت لابي جعفر في التكبير ايام التشرية في ذبوا الصلوات فقال التكبير
يعني في خمس عشر صلوة في سائر الاضمار في ذبوا عشر صلوات واو لا التكبير في ذبوا صلوات
الظهر يوم النحر يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر على ما عدا الله الله
عليه اذ قلنا من يومنا الانعام وانما يصل في سائر الاضمار في ذبوا عشر صلوات التكبير لانه
اذا انقضى الناس في النفل الاول اسلك اصل الاضمار عن التكبير كبر اهل منى ما داموا على النفل
الاخير وصحبت منصور بن عازم عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل فاذكروا الله في
ايام معلودات قال هي ايام التشرية كما هو اذا قلنا يعني بعد النفل واذا قال الرجل منهم
كان في يفعل كذا وكذا فقال الله جل ثناؤه فاذا افضت من عرفات فاذكروا الله تذكركم اياكم
واشاره كذا قالوا التكبير الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر والله الحمد الله اكبر على ما عدا
الله اكبر على ما ذكرنا من يومنا الانعام وصحبت معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال التكبير
ايام التشرية من صلوات الظهر في يوم النحر والصلوات الفجر من ايام التشرية انما كانت بمعنى

الكثرة الصحيحة ايضا مع روايت عمار بن موسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال التكبير في ايام التشرية
ذبوا صلوات في يومنا ايام التشرية وهذه الرواية ضعيفة بها وغيره على ان التشرية
بعضها غير ذلك اذا قلنا لا يلزم وجوب عقب كل فرضية او اقل ايام التشرية قال في هذا
الحمل من الخلف في هذه الرواية ترك الاجماع لان الاحاديث ما استحبوا التكبير عقب الصلوات
فضلا عن الوجوب ولكن قال في بحث صلوة العيد منه ان ابن الجوزي قال بالوجوب عقب الصلوة
وبالاستحباب عقب الفريضة لما قلنا في ايامنا هو عقب الفريضة اليومية واما
ظهر يوم النحر واخرها فالتكبير في يومنا يعني في ايام التشرية كما قلنا المشهور واستحبنا
في ايام التشرية ايضا ما عدا يومنا موجودة في غير ايام الاخبار ايضا حيث اطلق يوم التشرية
على يوم النحر ايضا وكذلك كل فرضية او فريضة بمعنى السجدة الواجب التكبير في يومنا وروايت
عمار ايضا عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل ينسى ان يكبر في ايام التشرية قال انسى
حتى قام من موضعه فليس عليه شيء لان لو كان واجبا ما كان ينبغي سقوطه بغيره في ايام التشرية
كما هو شأن الواجبات وقد عدم الوجوب بل الاستحباب في المتدبرين في يومنا وروايت
الثقة قال قال ابو عبد الله عليه السلام التكبير في كل فرضية وليس في النافلة تكبير ايام التشرية فانظروا
عدم استحباب التكبير لما عدا عقب النافلة فيها فلا يبعد كونها بدعة على هذا الوجه نعم يمكن استحباب
التكبير مطلقا هنا ايضا من حيث ان ذكره هو حسن على كل حال خصوصا عقب الصلوات
في النهدي عقبها فيكون الوجوب في الرواية الاولى رفع الحصر من كبر بعد النوافل لا يرفع في
الانسان عن التكبير في جميع الاحوال فكيف بعد النوافل ويمكن ان يجاب عن امر الاية بان الاستحباب
والفريضة والتعقيب في الاخبار لا يلزم على الوجوب بل قولنا لا يرفع فيها قد يشترطه الصحة
على من جفرت عنه عليه السلام قال سالت عن التكبير ايام التشرية واجوب هوام لا يلزم
يستحب وان نسي فلا شيء عليه قال وسالت عن النساء هل يلزم التكبير ايام التشرية قال نعم ولا
يجب من ولا يصل والمشرع ولعدم وجوب ذكره في الموقنين مع الامم بدنة المشرع ومع ذلك
لا ينبغي تركه للرجال والنساء للآية والاجتناب والاحتياط وينبغي للنساء الاخفات بعد التقدم
وقد علم ما تقدم كيفية وفاعله وانما انما ذكرنا في النفل والمذكورة في المتن ويدل على
الاخبار وشل حسنة محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي التكبير في صلاة وذكره
الله في ايام معلودات قال التكبير في ايام التشرية صلوات الظهر يوم النحر والصلوات الفجر

وان استخرجت من بني ليس عليك التكبير والتكبير ان يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
الله اكبر الله اكبر لله الحمد لله اكبر على ما هذا الله اكبر على ما رزقنا من بهيمة الانعام
والحمد لله على ما ابدانا واختار في القبيح ما في هذه الانعام فيه والحمد لله على ما ابدانا على الله
اكبر على ما رزقنا من بهيمة الانعام **زيادة** الواو في الله اكبر على ما رزقنا من بهيمة الانعام
وكذا في جميع البيان الانعام ولا نأبى ولا نأبى **زيادة** الواو في الله اكبر على ما رزقنا من بهيمة الانعام
بل يستحب لصحة الرواية وقبول الزيادة **ولما دل على التكبير** في الفطر هو رواية سعيد
القاسي قال قال ابو عبد الله عليه السلام في ائمة الفطر **تكبير** واكنه مسنون قال قلت ما بين
هوية في ليلة الفطر من المغرب والعشاء الاخر فنه صلوة الفجر وصلوة العبد ثم يقطع
قال قلت كيف قال يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد
الله اكبر على ما هذا وهو قول قتالي وتكلموا العدة وتكبروا الله على ما هذا ثم قال في ظهر
استحبوا التكبير في الفطر عقب اربع الصلوات المذكورة في الزيادة وقول في الاحكام
ينبغي اختيارها ويمكن جعل التكبير في ثلاثا لوجوده في كل واحدة من هذه التكبير والتكبير
نقل في الذكرى ولا يضر عدم الثالث في اصل الشيخ ولا يضر في دليل على غير ذلك وان قيل
البعض يضم الظهين والثناقل ولا ينبغي الاكتفاء به قبل وان كان القابل جليلا والمسئلة
من المنهيات كما قال المحقق الشافعي والرواية ان كانت كانت بمحض صفة التخر كما عرفت مع ما
فيها ولم يظهر دليل الوجوب في الفطر وان فصل السيد الوجوب كما نقل في الخلاف ان يرض
في الاستدلال بان وجوب في الفطر ايضا وان كان اول كلامه ظاهرة ذلك فليس من ذلك
فقط كما المحقق الشافعي وان لم يكن يكون قوله تعالى وتكبروا الله وتكبروا الفطر عقب اربع
الصلوات المذكورة لاحقا لم يصحوا الله على ما هذا ثم ارشدكم وتكبروا الله يوم الفطر كما قيل
ولو كان مبطل على ذلك رواية سعيد المتقدمة في قول على الاستحباب في الوجوب لقوله
واكنه مسنون وهو صحيح في نفى الوجوب فيما دل على التقييد والتفسير في وجوبه يدل على
الاستحباب فلا يمكن الاستدلال على الوجوب مما ريت غيرها وان كان عند القائل به
دليل قوي بايض القول بالاستحباب ضعف دليل الوجوب لوجود ما ريت في صورته
صحته معوية في نفى اختيارها لما فيها من اشد على اهل البيت المتقدمين والزيادة
ويجوز اختيارها في الزيادة ايضا بل يمكن غيره ايضا مطلقا فلفظ اني قوله في صحته محذور

سلم والبر وقت مع تفسيره بقوله يعني في الكلام ولكن بعد ما عرفت من التبيين في الاجابة
المعتبر مع عدم الخلاف لا زيادة في الاخير وهي قبوله في الخروج عنها جعل جميع ما في
عبادات الاحكام حسنا لمجرد وجودها فيها فوضع وكذا جعل الله اكبر لفظا كما نقل في خاشية
المحقق الشافعي نعم ذلك غير بعيد في الفطر لوجوده في نسخة في رواية التهذيب كالمزاج
من الاحكام انهم اذكروا في البعيد الواردة في الاخبار للمعتبر اكثر الكتب المفردة المتداو
مع اطلاعهم على هذه الاخبار وكروا صوغا في كونه فيها وما اشبه هذا بما تارة الثانية
وكان لهم سندا اقوى منها وما وصل اليه الا من اسكتهم والعلما وهم اعلم ولكن لا يثبت
لمن وصل اليه بكتبه في الكفاية اعتماد على كلامه واطلع هو ايضا وايضا من العلامة في شرح
ان قال في المختلف في بحث صلوة العيد في تبيين صورة التكبير لوجود ما بلغنا في هذا الباب
ما رواه زرارة في الحسن عن الباقر عليه السلام في صفة تكبير يوم الفجر يقول فيه الله اكبر الله اكبر
لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر على ما هذا الله اكبر على ما رزقنا من بهيمة الانعام
يذكر فيها في تكبير الفطر غير الباقر عليه السلام وان نقل هذا من التهذيب وهو فيه كذلك
وقابل الكفاية في اعيان يوم التشرع بهذا اللفظ كما هو في نسخة من عبد الله عن زرارة قال
قلت لابي جعفر عليه السلام التكبير في ايام التشرع في فطر صلوة الظهر يوم التشرع يقول فيه الله اكبر
الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر لله الحمد الله اكبر على ما هذا الله اكبر على ما رزقنا من بهيمة
الانعام الحمد لله الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر على ما هذا الله اكبر على ما رزقنا من بهيمة الانعام
في الكفاية في هذه وفي نسخة منصور بن حازم وفي نسخة معوية بن عمار موجودة في التهذيب
والكفاية معا ما نبت عليه في التلخيص رحمه الله فعلم سقط في نسخة التهذيب عن علم الشيخ وان
تركه الصحيحين في الوجود ما بلغنا حسنة زرارة مع ان حسنة فطر لا نقله في ايام التشريق
بسند نقلناه عن الكافي لانه نقلها في صلوة عبد الله بن عيسى عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم
عن حماد بن ابراهيم نقلنا في تقدمه والسند الى حماد ليس بصحيح لكن الظاهر كما ذكره الشيخ رحمه
الله ان هذا السند الى حماد موجود في الكافي في رواية زرارة بل وصل في حماد بن عيسى في
تكملة مختلف لاسناد المتقدم الى حماد فتقدمت هذه الاسناد من حماد بن عيسى في هذا
ايضا قبل ان ارى كلامي في صلوة العيد للتدوير وهذا يقع في مواضع غير هذه الرواية فانه
ينفع في التكبير ايضا وان يقول بهذا الاسناد كما يقول الشيخ رحمه الله ثم ان الظاهر عدم

الصورة

مع ان نقله في صلوة العيد
محذور وقول عن علي بن ابراهيم
ابيه عن حماد بن عيسى عن زرارة و
هو كذا كودة ٣

استحباب الكبير في النافذة من حيث هو كبير خاص مستحب في زمان خاص عقيد عباد لا من حيث
هو كرس على حال لا يتركه تلك العباد خاصة موقوف على ورود الشرح حاله في المختلف
ليس في الزيادة الدلالة على الاستحباب فها قد على الوجوب كعرفت ولا يكتفى بذلك كونه
اشارة الى ذلك المختلف في جوابه قال من حيث انه كبير مسلم من حيث انه عديم نوع وايضا قد روي
داود بن فرقد الدلالة على نفي الاستحباب في النافذة ويجعلها الشيخ وجعل الاولى على الجواز والافدا
كانه يرد بهما الشبهة في المختلف وظاهره الاستصحاب وجوبه في الغرض المذكورة
في المحقق واستحبابه في النافذة حيث قال قلنا ما يشتمل عليه من السابا على من انما واجب
كل فرضية وناقلها في وجهها على ان النافذة انما على ضرب من الاستحباب دون الاجاب يدل
على ذلك في قوله داود وهو يعيد لاجتماع انما نقل على الوجوب فيه ولا يصالحا غير ما في
حسنه محمد بن مسلم المتقدمة وهو محمول على الاستحباب لما ثبت من صحيحه على وجهه وما ذكرنا
فيه ذهب المتأخرون من مذاهب الظاهر والشافعية وغيرهم من مذاهب الحديث
لعدم ظهور قول السيد باستحبابه في النافذة **قول** ولو بقي عليه شيء من المناسك في دليل وجوبه
رجوع من كان عليه منسكا كالطواف الى مكة للثابتين بظاهر واستحبابه للوداع لمن لم يكن عليه
شيء ولم يقسم بمكة للاجماع المنقولة المنتهى وكذا روي الاجماع فيه باستحباب الطواف
سبع اشواط للوداع ويدل عليها صحيحه ومرويه عن عمار بن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اردت
ان تخرج من مكة فاقطع هذه البيت وطرف اسبوعا ثم ذكر استلام الحجر واكن ايمانك
والاستحباب وتصل ما صنع به او لا والاداء الطواف في المنتهى قوله عليه السلام اذا اردت ان تخرج
تدل على استحباب الوداع الخارج من مكة وعلمه بغير مفهوم الشوط فتأمل وكأنه جعل ما يدل
على الوجوب من الامر على استحباب الاجماع وبقرينة سقوطه مع النسيان وعلمنا اذا انقضى
عدم سقوط الواجب مع النسيان وعلمنا ما مع وجود وقته ومجذوا مكان للثابتين البير الاخرى
التي لا يتقنه ان امكن ولا يستحب في سائر افعال الحج ويدل عليه رواية عن احمد بن
عليها السلام في رجل احترق البيت قال لا بأس بان كانت بخرقة او كان ناسيا في صحته حشا
قالا انما باعده الله عليه السلام من منى فبان البيت حتى جمع الى اهل فقال لا يصير اذ كان في منى
مناسكا شاع في عدم كونه من المناسك فلا يجب فافهم الظاهر ان الاثار في الجملة يدل الوداع
لا يصير به ولا يحتاج الى الاستحباب مع الاحتفال كافتقار عن الشافعي وقالة المنتهى وهذا

عن أبي جعفر عليه السلام قال كان يقول الداخل الكعبة يدخل والله راض عنه ويخرج عظام من الذنوب
 اخذها منها ورواها ابن القلاح عن جعفر عن أبيه عليهما السلام قال سألت عن دخول الكعبة
 قال الدخول فيها دخول في رحمة الله والخروج منها خروج من الذنوب عصوم فيما بقي من عمره
 له ما سأل من ذنوبه ويصحب موته بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال إذا أردت دخول
 الكعبة فاقبل قبل أن يدخلها ولا يدخلها بعد الشغل إذا دخلت اللهم أنك قلت من دخل بيتنا
 فأسنى من عذابك عذاب النار فيصلي ركعتين بين الأسطوانتين على الزخايز الحرة أو ثلثة الركعة
 الأولى حمدا لله وفي الثانية حمد أبيها من القرآن صلى الله عليه وآله ورواه ويقول اللهم هنيئا
 وذكر الدعاء قال في آخره ولا تدخلن بيذا ولا تفرق بيننا ونحطو له يدخلها رسول الله صلى
 الألوهم فتح مكرهه من الزبادات ما دخلها صلى الله عليه وآله والأمر واحد فقط
 وفيه اشعار بعدم الوجوب وعدم التأكيد في الجول كل مرة وإن كان الأولان يدلان
 على حصول الثواب لكل لعل وإما الذي يدل على التأكيد والضرورة فتصحيحه بعد الإجماع
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بد للضرورة أن يدخل البيت قبل أن يرجع فإذا دخلته بكيفية
 وقفاً ركعتين كلتا ركعتين زواياهما فقل أنك فعلت ومن دخله كان أمناً فأسنى من عذابك
 يوم القيمة وحصل بين المودين الذين يلبثون في البيت على الزخايز الحرة وإن كانوا في استقبال
 كل زوايته مقامك حيث صليت وأدع الله عز وجل وستلح محبة جوارح عظمى قال سألت أبا
 عبد الله عليه السلام عن دخول البيت فقال إنما الضرورة ويدخله ولما من حج فلا كراهة له
 على التأكيد البالغ وحق الضرورة دون غيره من أعلامها أنه على عدم الاستحباب وقد
 مر ما يدل على الصلوة في المواضع المذكورة وهي كثيرة تمثل جميعها بتمثيل بن همام قال قال أبو
 الحسن عليه السلام دخل النبي صلى الله عليه وآله الكعبة فجلس في زواياها الأربع صلى في كل زوايا
 ركعتين ودليل الفرق في الكعبة جميعه معوية المنقذة ودليل استلام الأركان أيضاً قد مر
 أيضاً كثيراً ويدل على الشرب من نعيم في هذه الحالة ورواها أبو يعلى قال قلت لأبي عبد
 الله عليه السلام هوذا أخرج جملتك فماذا تفعل في البيت قال في المسح بالبركة والبركة تودع
 من ثم تخرج فتشرب من نعيم ثم تقضي حاجتك فقلت لسبب على رأسه فقال لا يربط لصب ويدل على
 الدخول أيضاً جميعه بغيره بن محمود قال سألت أبا عبد الله عليه السلام ودع البيت فلما أراد أن
 يخرج من باب المسجد ما حدث ما قام فاستقبل الكعبة وقال اللهم اني انفقت على لادراكك

419

الله وحرم رسول وكرم على ابن ابوطالب الفصول فيما يمايزه الفصول والديم فيما يمايزه القديم
المتن وقال رسول الله صلى الله عليه واله الفصول في سجدة كالفصول في غيره الاسماء الحرام
فان الفصول في المسجد الحرام تعدل الفصول في سجدة فيكون الفصول في غيره من
تقدم ولما الذي يدل على الكراهة فيما فيه ايضا في الصحيح عن عروة بن حمار عن رسول
عليه واله عن قول الله تعالى ومن يرد فيه باحد ينظم نذقم من عذاب العتق كما نكظم الحاد
وعن اب الحارث في غيره من ذلك الاما وفيه ايضا وفي رواية ابو الصباح الكافي عنه
عليه السلام يظهر ان الله تعالى يحكم من سجدوا على ما نكظم الحاد او لا ذلك ان النبي
ان يكون ما كان قبله ولا ذلك ان الله تعالى يحكم من سجدوا على ما نكظم الحاد لان الله تعالى
قال في الحديث من سجد لله سجدة ارفع الله به عنك سبعين من اعماله السيئة
فانما الذي لا ينبغي للرجل ان يركب سجدة كيف اصنع قال يقول عنها ولا ينبغي لاحد ان يرفع
فوق بناء الكعبة فانه يدل على الكراهة ستة دون الاصل فلو خرج عنها ما انما قيل به في قوله
هكذا ما يخرج عن الكراهية على تقديره قال وعليه الكراهة ستة من سنين وثلاثين وسيجي
في الشرح قوله والطواف للجماع وافضل ورواية اود الرقي عن ابي عبد الله عليه السلام ان قال اذا
فرغت من نسكك فارجع فانما تنوي ذلك الى الجمع وهذه ايضا تدل على الكراهة في الجملة وهذه
الرواية لما لو كان الشوق داما لم يكن وهذا مع عدم الصحة ليست بصريحة في الكراهة مطلقة
فلا تعارض للخلاف الكثير الصريحة الثواب العظيم لكونها كما تقدم وسيجي ويمكن حملها على الكراهة
عني الى العراج والجماع من الجملة والعللة المتقدمة وثلاثة للوجوب لا تفضيل في العبادة وهو
علوم عقلية ونقلية وجودية في الرواية الالائية ايضا في اخر رواية او جعفر عليه السلام في الجملة
وهو صريح في الرواية الالائية ويمكن حمل كلام الاصحاب المشهور بالكرامة عليه السلام وهذا حين
الجمع بين الاخبار ويمكن الكراهة للحاج الذين يسبب تضيق اهل مكة المعاش والمكان والذين يضيرون
بحال اهلها واهلهم وهاشم في وطنهم وايضا يدل على التفضيل ما قاله الفقيه كثر عن رسول
صلى الله عليه واله ما يفيهم ما تقدم ومن ختم القرن يمكن جمعة الى جمعة اوقاف اكثر كتب الله
لهم الاجر والحساب من اول جمعة كانت في الدنيا الى اخر جمعة تكون وكذلك في جمعة سائر الايام
وقال علي بن الحسين عليه السلام في القرن بكم لعبت حتى يرى رسول الله صلى الله عليه واله في
نهار من اجسده وسميعة يقول بعد خراج العراق في سنة في سبيل الله من صلى بمكة سبعين ركعة

بقوله والله احد وانا اثنى اياه وايز الحرة وايز الكرى لعنت الاثني لولا الطعام بمكة لصلح فيها
سواها وصوم يوم بمكة بعد صيام سنة فيها سواها والمأثري في عبادة الله عز وجل وقال الباقون
ابوصفر عليه السلام من جاوز سنة بمكة غفر الله له ذنوبه ولاهلى سنة وكل من استغفر له واعتبر
وغيره ذنوب سبع سنين وقد مضت وعصموا من كل سى اربعين واربعة سنين والاضراف والرجع
افضل من الجاورة والنام بمكة كجنتها في البلدان والمجاورة كالمستوطنة بدنة سبيل الله وقوله
والاضراف والرجع افضل من الجاورة تدل على كراهة الجاورة في الجملة تعني ان الرجوع والاضراف
افضل لان الكون في غيرها اول من الكون بها مطلقا فالتغير بعد الشوق وعدم حصول
الحدو يعلم الذين اشبهوا بها في عدم الكراهة وحصول المشقة الكثيرة الموجبة لافضليتها القبا
وهذا وجوب ما يدل على الكراهة عليه ليعين بين الادلة قلنا وفيه ايضا وقال ابو جعفر
وقرنا الحاج والمعتمران ذلك وجوب عليكم ومن اطاق ادى عن طريق مكة كتب الله له اجر
وغيره من غير من قبل الله حسنة لم يقدر ومن مات بمكة مات بمكة يوم القيمة صغرات في احد
المصن مات في طريق مكة ذاهبا او جايئا المؤمن من القرع الاكبر يوم القيمة صغرات في احد
الحسين بحسنة الله تعالى من الاثنين ومن مات من الحسين لم ينزل به يوم من دفن في الحرم
من القرع الاكبر من بر الناس وفاجرهم واملن سفر ابلغ فيهم ولا دم ولا جلد ولا سفن من سفر
مكة من احب بلغه حتى يلقاه المشقة وان ثوابه على قدر مشقته ودوى فيه عن ابي من
الثاني عن ابو جعفر عليه السلام ان من صلى في المسجد الحرام صلى مكتوب به ليل الله من كل صلاة صلا
منه وصيت عليه الصلاة وكل صلوة يصليها الى ان يموت رواه ائمة الموضعين من الفقيه
في باب فضل المساجد وبار الحج والعبادة فيه فضيلة ذكره كثيرا ومع ذلك تبعه الكراهة فيمن
حله انهم من ذلك على الذي يقسو عليه وينسب كبره وهو ايضا بعد علمه دليل صحيح صريح في كراهة
مطلقا للشرع ليست بحجة وورود الاخبار التي تدل على حصول الثواب العظيم للبر والناس
والناس وغيره ويمكن الكراهة على الزيادة على الستين اقدم وخصوص السنة القطع بها
ايضا لما فهم انكم انما زاد المقام زاد الثواب والمحل على ما تقدم جميل الله يعلم قرآن الذي يضعف
وجبر الكراهة المذكورة استحباب المقام بالمدين مع وجود ذلك الوجه وبيان في المشاهد
كذلك قاله في الدروس كراهة افضل بقاع الارض ما عدا موضع قبر رسول الله صلى الله عليه وآله
نوى في كراهة على ساكنها السلام من حجات والاغراب ان مواضع قبور الائمة صلوات الله عليهم

الاثنيان بما تاملنا قائل الاضاحال المردوي بتمامها بعد الشروع وذلك غير مستلزم للوجوب الصلة
 وابتناء وقال ايضا ولا تعلم خلافا في عدم اجزاء العمة المنع عن العمة المفردة كانه يريد
 بين المسلمين فهذا اجماع المسلمين والاول اجماع الاصحاب حيث لا شافى قولنا استحبنا
 العمة المفردة والقارن دون المنع ايضا وكثيرة وقد علمت في بيان حقيقة انواع الحج
 وايضا في حصة الحلبي عن ابو عبد الله عليه السلام قال اذا استنعج الرجل العمة فقد قضى
 ما عليه من فريضة العمة وفي رواية ابن ابي عمير قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن العمة
 او اجبة هي قال نعم قلت فمن منع حج عمة قال نعم وانما وجوبها كالنذر وشبهه والاستحباب
 فليس واجب من الكتاب والسنة والاجماع من وجوب لابقاء بالايان والنذور والعقود
 والظان وجوبها باضاحا وبغوات الحج ويدخل كذا في الحديث بالجملة الامر استثنى
 فهو اجماع ايضا وقد علمت على وجوبها لغوات الاخبار المتقدمة فيمن قال الحج وكذا في النسا
 ايضا عليا اظن ودلي على وجوبها للدخول ايضا ولا نهايت على وجوب الاحرام
 والاحرام يحصل بالاغمة غالبا ووجوب تكرارها عند تكرار سببها لوجوب وجوب
 السبب عند وجود سببه **قوله** ويجب فيها النية اي قد علمت افعال العمة مفصلة في باب
 افعال الحج وان يتبعها لمن قرع عليه هو الميقات وثلاثة الحرم خارج الحرم وقد يضر عنه
 باد في الحل واقتضت المواضع الثلاثة بالترتيب المذكورة في الكتب لعلهم دليل عليها قال في
 الدروس واقتضت المحقرات الاحرام التي صلى الله عليه والبرهان ثم التعميم لانه في ذلك ثم
 المحذوبه لاهتمامها قبل عناه ثم قصد ان يحرم منها وما احرم في الدليل فالمراد ان الفعل
 لا يدل والاهتمام الكلي وجود من غير ترتيب **قوله** العقيقة في الصحيح عن عمر بن زيد النخعي
 عن ابي عبد الله عليه السلام من اراد ان يخرج من مكة ليعتمر احرم من الحج لانه واحد بنية
 والامر بالتعميم موجود في الرواية كما ذكره قال في العقيقة يجوز الاحرام في جميع المواضع
 فلا حاجة لفتة والامر كان بين مكة وميقات فيجوز ان يكون ميقاتهم هو داخل ايضا كونه ميقاتا
 مع عدم وجوبه وهم بميقات غيره وان اراد بالوجوع الى الميقات فكيف شاق منقذ الاصل
 وكذا الزام الاحرام من دون اهل منقذ الاصل ويحتمل ان يكون هذا في حالة لغو
 من كان منزلا او قبالا في مكة فيمقاته منزلا ويحتمل اختصاصه بالحج كاهو لفظا لانه الذي
 وميقاته ميقات الحج واصارح الحرم وهو محل كانه يريد بالحج المنع مع عمة فانه ميقات

قول ويستحب المقررة في كل شهر لما مر من اشتراط بعض فوجوا العز ثمانية مضي شهر من العز الأول
وبعض السنة وبعض عشرة أيام وقال بعض لا حد له فحوز العشرة في كل زمان ما لم ينفذ مانع
مثل ان يزعم وليا من جهة المأجور ان منتهى صلاحته الزمان وان يجوز بعد اتمام
التمتع قبل خروج الشهر وغير ذلك فاعلم ان هذا المذهب فاعلم ان دليل الاخير هو عموم الاحتيا
الواردة في الترغيب بالعز مثل ما في صحيحه وموتير بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام العز
بعمدة اى شهر السنة شاوي اى من مرة بعد اخرى فلا فصل وغيره وانما بشر وعشرة فلا غصا
لها بوقت دون اخر وكان القائل يتخصر في العمل بالخبر الواحد كالسيد السند قد مر
والاحتياط الوقت بالاحياء كما استطلع ودليل اشتراط العشرة ما في رواية علي بن ابي حمزة عن
الحسن عليه السلام قال وكل شهر عرفة فقلت يكون اقل من كل عشرة ايام عرفة لكن سند ما في
الصحيح لم يروى عن ابي حمزة لانه انما البطلان في الواقع الضعيف فيرد بغيره من غير ان يروى
بشرط ومن بشر طبريزي هو دليل اشتراط الشهر من صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله
عليه السلام قال في كتاب علي عليه السلام في كل شهر عرفة وصحيفة يونس بن يعقوب ولا يثبت
القول يونس قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان علينا عليه السلام كان يقول في كل شهر
عز وصحيفة يحيى بن عمار في الفقيه قال قال ابو عبد الله عليه السلام السنة اثني عشر شهرا اعتبر
بكل شهر عز ولا يفسر القول في الصحيح وما يدل على ان من يخرج من مكة بعد عرفة التمتع قبل
الايجز ويعله محرر والظاهر هذه الروايات عدم الزيادة على ذلك كقول علي بن ابي حمزة
كل سورة ركعة وايضا الظاهر وقوع كل عرفة تمام اجزائها في شهر شهر فيدل بظاهرها
على اعتبار الفصل ان احتاج اليه من زمان انما من الاول لمن الاحرام ليصدق كل شهر
عز والايكون كل شهر احرام وهو ظاهر فاعلم وبذلك ما يدل على السنة العز التي تكون مع
الحج جزاء مطلقا وعن الاسلام فانها لا تنسخ الا واحدة كالحج والعمرة والاولى والاشارة
الى انهم في الجملة وهو صحيح الحلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال العشرة في كل سنة وصحيفة
زيادة عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يكون عزتان في سنة وحملها الشيخ على عرفة التمتع
والظاهر لا يحتاج كما عرفت ويؤيد الشهر قال في المختلف اجتمعت الامامية على ان العز
في كل شهر الا ان اوقعت في حجب المصير اليه اخذ باليقين فاعلم فيه وبالجملة القول بالسنة
بعد نادرنا فيه بعض الاحتياط في الجملة والعشرة ضعيف برده الاعتبار والاجازة والشبهة

صحيحة وموتير من عار المنفعة من حل النساء للصود وعدم المحصور ودليل وجوب النحر والذبح
فجعل بلا بد من ما استقر من الإجماع واللاية في المنتهى فانتقل فيه لسمع على ذلك أكثر العلماء وكى
عن مالك أن قال أهدي عليه وأيضاً لنا قول تعالى وإن أضمره لا يزال الشافعي لا خلاف بين
أهل التفسير وإن هذه زلت في حصر الحديث قال في تفسيرها في مجمع البيان المتقدم عليه
أقاصد وناهل من الهدى بدوا بقرعة أو شاة وهي أدها فظاهر الوجوب والوجوب
بالذبح والنحر يوم الحديبية على أن نقل كما تقدم في الأثر والشارح وتدل عليه أيضاً ومع ذلك
يحتل الخصم قائل ودليل وجوب نيته التحلل في الذبح بأن ينوي تحلل بالذبح عن آخر الأمر
للمصير الوجوه واشتراط التحلل بالهدى بما بعض الاعتبارات مثل أن الذبح يقع على وجه
أدها التحلل فلا يخصص به الإلهاء وقد راجحت في ذلك في القديم وقوم وجوب الذبح
على وجه التحلل ولا لحدال بل الذي فيهم من الدليل هو أن نية من الهدى فالظن منها أن يجب
بكنى بغير بعد الصلابة بوضع وإن لم يعلم حصول التحلل بدو ولا يحضر بالذبح يمكن اعتبار
عدم قصد ما يراد في قصد كونه لا بد من الصدوق وأما وجوب نيته التحلل والمقارن وباق
الوجوب في ظاهره والأصل بغيره والتكليف أن لا يحتاج إلى الدليل والاحتياط طريق السك
فلا يتركه دليل وجوب الصبر وعدم التحلل مع إمكان طريق آخر وهو عدم تحقق الصدق فيه
وإنما في ذلك دليل وجوب الصبر مع التحلل قد مر مع دليل وجوب القضاء مع الاستقراء
ويدل عليه أيضاً صحة البرزخية الكافية في عمر الحديبية حتى عرفت حالها ولو كان اعتبر بعد ذلك
فعل المنسب عليه الإجماع في المنع بالمرض فتأمل فيه وكان دليل التديب مع عدم الاستقراء في
بعد الاستقراء في عبارة شرع فيها حصل المانع فيبقى عادت مع إمكان وتبيد الزغيب
التحريم في الحج والعمر فتأمل وإنما عدم فرق بين أنواع الحج وبين العمر كأنه لا خلاف وعموم
اللائحة وكون الالية على ما قبل في إجماع العمر دليل على العمر مخصوصاً ولا ياب في غيرهما من
الظان الصديق العمر أن يحقق بالسمع عن الطواف فيحل الذبح أو النحر ولا يمكن بغيره إلا أن يخطئ
عمر في زمان وتولد التحلل في وقت وقته فيكون التحلل العمر ويجوز القضاء في الحج فتأمل
ثم أعلم أن قوله في المنتهى ولا زمان الهدى والصدوق كان لبعضين بل موضع الصدوق ما ذكره
عدم الخلاف عند الاحتجاب بذلك وبما ذكره حتى يبلغ الهدى بحل الالية لا يباحل الالية بالإجماع
والاحتجاب على الصدوق بعد أن صدر ولا يبعث إلى الحرص في التحلل أن يكون قوله تعالى ولا تعلقوا وكم

اعادة العمل مثل بطلان طوافه لعدم الغسل وتتركه لابتداء بالحج وادخال الحجر في الطواف فليس
كلام الدور من صريحاً في مثال ذلك بل هو موط في ان الصدود يجوز له التحلل ثم تتركه وان سلم
ان ظاهره فيه ضحية تامل اذا الاحرام تحقق بقبيل او الاحلال ليس كذلك اذ لا دليل عليه في صريح
ما في الصدود من صدق عليه بل قال لا يستوي هذا صدقاً فانه بعد الشروع في الاحرام وليس كذلك
هنا بتحقيقه في احرام عن التحلل لا يتركه كان قالوا عليه ثم قد تركه جعل المانع الذهاب وليس ذلك
بصدود لان الذي بالشرع بلده لا يستوي صدوقاً باعتبار انه لو راح اخذ اسبابه وحصل الغنى
بمع عدم المنع عن الحج وانما له وكذا العزم بل نظر المانع في التحلل لا المانع والتحذير خوف
الطريقه مطلقاً لا يبيح صدقاً ثم قد عاب الشخص المرفوض الى المكان ومنع عن انكسار كانه
يقال ان الصدود معاً فيه او يوجب نفسه على الراجح بحيث لا يكون له مانع من العزم الا ان
وحصل العلم باليقيني بانهم لا تخلو ان يصل اليك يمكن ذلك وفيه مع ما تقدمه ان لا يتحقق
بالفعل والحاصل ان التحلل بعد الاحرام يحتاج الى دليل وانما هو من المصدود في الجملة وان
المصدود هو المانع عن مكتمل بعدة ليله بالاحرام مع عدم المانع من نفسه لا التحلل
في الطريق من ذهاب اسبابه مطلقاً ثم لو كان المانع ضياع نفقته او فتادها ونحو ذلك
يفهم الحاقه بالمصدود ومن المنهي فان جمع لا ينبغي تخصيص المصدود بالعزوف والشم
منه ومن كلام الدورس ايضا فان الاستحباب والدليل يقتضي بقاؤه على الاحرام حتى يتحقق
الدليل وتحققه فيما نحن فيه غير ظاهري ومنه صدوقاً مع ما في المصدود ايضا
من الاجمال في الاية والحج بالجماع ثم اعلم ان الظاهر الفرق في حصول التحلل بالهدى بين المشرك
عند احرامه وغيره ويدل عليه الاخبار على خبر ابي جهم وخبره من حران وانما الكلام في سقوط
الهدى عن المشرك وحصول التحلل بدون الهدى مع اليه وجعلها اوسع الحلول والنقصان
يحتاج الى شيء منها لم يحصل التحلل بمجرد الصدوق وقدرة البحث عنه والظاهر سقوط الهدى
وكذا يفهم من فعله صلى الله عليه واله في ايامه في الحديث حيث امر بالهدى والتحرر ولما فصل عن
الظاهر انه ما ترك الشرط المتدرب وكذا الاية والحديث الدال على التحلل بالهدى فانها
ظاهر في الهدى مطلقاً وان ظ بعض الروايات الصحيح هو سقوط الحج على الشرط وان الواسع
بعده وجوبه وهو بعيدة الشك اليه مما سبق فتأمل وايضا الظاهر التصديق بهذا الحكم
على الساكنين لان المقصود من هذه النسخة ان لا يجرى الحج مع التحلل بصدوقه الا ان كان الهدى

الجميع دون البعض ولهذا الربيع يحكم الصد بعد الطواف قبل الربيع انرا قل وقد صرح بذلك
في المنتهى شقال ولو صد بعد الوقوف بالموقفين والطواف فمناك حتى يوم النحر ومنع من
العود الى منى ربحي الجار والمبيت بها فان لا يتحقق الصد بذلك بل قد جرحه فيقول ويستنبط من
عنه **قوله** ولو احتاج الى الحارثة لم يجب الى آخر النظر لا كلام في عدم وجوب المقابلة لو وقع
وان غلبت الصلاة سواء كان العذر سلبا او كافرا او افا الكلام في الجواز ونقله في المتن عن الشيخ
عدم جواز فقال المشركين مع الاشعار بالجواز فقال السليمان وينبغي عدم جواز قتالهم بالطريق
الاولى وخرج الجواز مع غلبة الصلاة لان الغالب هو الصلاة وليس باقل من دفع قطع الطريق
طريق الحاج وهو وطريق لا يستحب لما فيه من الجهاد واتمام الشك وفيهم عن منع السيل ويدل
عدم الوجوب للاصل وان التكليف بالمقاتلة الجدل شققة منفيه ولاننا نفرض مرصته
والاصل عدم ذلك ويؤيده اشراط تخليته السرب كاندوم **قوله** ولو اقصى الى بلدهما القتل
الآخر دليل صدق الاستطاعة كما ان يدعى الى العدو فينع والعدو في مؤنة الحاج ولو كان يجب
والا فلو وهو ظاهر وقد روي الحديث في مثل هذا **قوله** ولو ظهر مقدار العدو الى اخره دليل عدم
الادلة انما على جواز التحمل مع تحقق الصد سواء انكشف العدو قبل فوات الحج ام لا وانظر
عدم الخلاف ايضا في ذلك ولا شك ان الاصل والاول هو البقاء على الاحرام الى ان يغلب
عدم المفارقة قبل القوت لان الغالب ح ادراك المناسك وعدم البطالة والمط الشرعي فينبغي
تحصيله مما امكن وظاهر الحق البقاء الى الموت وذلك غير بعيد فان فارق العدو واستنع
الزمان لا تمام المناسك ثم والاحتلال بالمرح **قوله** والجحش الحج ولو لم يكن الجحش القادر بصد
وكذا المظالم القادر لمحقا بالصد والعدو فان المعنى هو المنع ظاهرا وهو المستلزم للاظهار
اثره لغيره من جميع المؤمنين العاجزين عن ادائه المناسك ولو كان مضيا ع النفقة او نكاحها
وان كان سبب نزولها في العدو فان السبب ليس بخصص مع عموم النكاح فانما يريد بالنسبة
الى اصل الدليل والاصول ولكن بالنسبة الى تخصيصهم بالحصر بالمرض والصد والعدو مع جميع
سبب التحليل يخصهم فيها على النكاح كانه المظالم لو كان قادرا لكان نفسه يقول الما لانه
ينبغي ان يجب الدفع وتمام المناسك لما كان العدو ولو زال بذلك المال وجب مكان المراد بالكل
مظالم الجحش مع عدم قدرته على فكر المراد بالسيبة يقسم الجحش القادر على فكره غير صدود
والعاجز يصدود قتال **قوله** ولو صار الى آخره ولو بصد الصدود ولو لم يحل بالهدى فانما يراه

ذلك ولم يجب حتى فاته الحج لم يحرم التحلل بالهدى بل بالغير لما مر ان التحلل مع القوت لا يكون الا
بالمرح ولانهم على حج لانما يجب التحلل به ولا تحلل به بل بالمرح فلا دم **قوله** ولو صد بعد
المرح يعني لو اصد شخص حجة بالوطي قبل الوقوف وجب عليه بدنه للاضمار والحج قابل وتمام
الفاصل قصد عن الوقوفين للاتمام الفاسد يجب عليه دم اخر التحلل فصيحى عليه بدنه ودم التحلل
فقط التحلل حيث كانا بالمرح غير جازين وانظر عدم القوت ثم انكشف المدفوع في الزمان سعة
لان يد بالاحرام الحج الذي يجب عليه يجب عليه الحج وبقا الحج الذي يجب عليه وهذا هو
الحج الذي كان يجب عليه بقضى لسنه بعد هذه السنة والحج الذي يجب ان يفعل هذه السنة فما
اخرى الى اخرى لعدم الزمان وان لم يكن تحلل بعد الصد بل صرح حتى انكشف العدو ومضى الحج
الفاسد الذي يجب ان يجتمع سعة الزمان ولا يتحلل بالمرح عن الفاسد ويجب ان يكون في القابل
بالحج فلا يفتوا في وجوبه القابل على وجوب الفاسد واستقارة في الزمان قبل العام والاعتصار
كأنه في حال الظاهر عدم الوجوب يخرج في الصور كلها سوى قلنا اذا لانما معونة الحج من قابل فاق
لا يكون ما شرع فيه طعنا لا يجب بالاضمار اذ بالاضمار انما يجب ولو لم يكن وجبا اذ ليس
ذلك سبب الامع عدم سبب اخر ومع عدم وجوب بالاضمار الحج كوجوب الشرع بعد الصد
عن التمام اذا تحلل منه بالهدى او بالمرح لم يعلم وجوب قضاء هذه الفاسد مطلقا سوى
قلنا انه عقوبة او الذي شرع فيه اولاد لا دليل عليه وانما الدليل على الحج الصحيح الذي صد عنه
وتحل عنه مع عدم وجوب شيء اخر ويكن التمسك مع القول بان الحج قابل لعقوبة خصوصاً اذا كان
المفسد ثانيا وقبل ايضا انا بل الاصل والقول بان من الموقوف يستلزم وجوب شيء اخر عوضه
لان الفاسد الذي هو يقوم مقام الحج المتور عنه سقط بالتحلل وعوضه غير معلوم كما اذا ما
النائب بعد الشرع في الاحرام قابل بتحقيق السبب الاحتياج الى تفصيل وقد فصلناه في بعض
على شرح حد التحق الثاني **قوله** والحضور المنع بالمرض الى آخره قد بحث في تخصيص الجحش
بالمرض بالحصر وان سببه غرضهم ان يعلم الله رحمة الله في المنع استدلالا على حكم الحصر المذكور
يقول تعالى فان احصرتمهم وقال لان الاحصار انما هو المرض ونحوه يقال احصره المرض احصا
فهو محصور وحصر العدو محصور لان العدو محصور في المرض لا في غير خصم العدو
وما نقله من قبل عن ابن ابراهيم على انه قد قدم منه الاستدلال على حكم الصد وقد نقل
اجماع المفسرين عن الشافعي على انه نزلت في المحاربة فكانت على علمها عموم اللفظ لانه وعلم

سبب التولد والتخصيص بل انما الاعتدال يظهر المفظ والماسب عدم تخصيص الاحصاء بالمت
بل لا ينبغي إطلاق الحصر ايضا على الحسن بالمريض لما نقل عن الغراء على ان قال في اول فصل
الحصر الحصر عندنا هو المنع عن تنمنا افعال الحج على اننا في المرض خاصة والصدقة والعقد فقه البحث
ايضا مما يتحقق عند الصدقة والمنع وهو كغيره للموقنين والموقنين معا بالاجماع وبذلك على الا
بالعقد الحصر ايضا فان صحيح في العقيد وانما عن اعدائهم وعن مكرهم للموقنين فالحل انما هو في
اللاية الشريعة بحملها عليهم منها المذنبون منهم من زعموا في الحديث مكرهم وجعلها على المومنين واخراج
ما ليس بصدقة الاجماع مثل وجوب الحج والعمرة اذ دلالة على احصائهم في غير واجبة فانها
بجمل المنع عن اتمام الحج والعمرة في الجملة او عن مكرهم ان كان في الحديث ويكون المراد المنع عن اتمامها
بحيث يفوت ما يفوت في وقتها مثل للموقنين مع اتمام افعال العمرة حيث هو مكرهم ومنع
وهذا ما اجمعوا الا على الموقنين ودخول مكرهم ولا يخرج الحج يادراك الموقنين بل على عدم
تحقق السد بلعدهما وعن دخول مكرهم في الحرة لانهم على ان الحصر عن مكرهم لا يضر بغيره
او بالجمع وانه لا يغير صدقه او يوصله اذا اتسع عنهما وقوله بحث ما ساقه المحقق
اشارة الحكم المحصور بالمريض وظاهره ان يجب عليه ما ساقه من ساق فاما لو كان يكرهه
السياق طلقا سو كان واجبا بالاشعار والاشكال والتقدير وشبهه لم لا يوسى كل شرطه
في الاحكام ام لا كما هو مذموم الاكثر وقد مر في الصدقة ايد على ان الواحد كاف وهو مفهوم
من اخبار كثيرين بل الاثر ايضا فاما لم يذكره والحظ وقد مر ايضا ان يكره على وجوبه لم يرد
على الشرط ايضا والمضاهاة الشبهة في هذا المحل عدم وجوب عليه المنع المستوفى ويدل على
عدم وجوبه لم يرد على المستوفى صحة البين في قولنا انما السالك الحسن عليه السلام عن عمر بن الخطاب
ساقا في طريقه قال هو جليل من كل شيء قلت من النساء والفتيات والطيب فقال نعم من جميع ما
يجوز على المحرم وقال ما بلغ قولك ان عبد الله عليه السلام جليل حيث الخبر فانه لا يرد من بيت الهدى في
منه الى مكان لا يخرج من ان كان في العمرة وسى ان كان الحج فلا يرد في الامكان وان قواعدهم
معه زمانا ميبا للذبح فاذ لم يرد ذلك الزمان يحل بالتقصير في ذلك هو المشهور ومذهب الاكثر
وقال في الشبهة ينبغي التحليل وكذا في الدروس والاشكال لا يحط ولا دليل على وجوبها
للحل ولا في تحليل من كل ما اخرج من الاصل لا يحل لا يطهر من نفسه ان كان المحصر منه
واجبا قبل الشروع او مباحا ان كان قد بدأ ويرجع بنفسه الى مكة ولا يتعد النسيان في ذلك

يحلل بذنهما في المكان الذي يضطرون فيه مع تزويجهم كونه من ذهاب التفسير وأعلم أنه يحتمل حصول التحلل
من النساء بشرط سوا قلنا أنه يجب أيضا الهدى للتحلل لا ويكون فائق الاشتراط هذا
التحلل فإن النساء لو تحللن بالرطيق وبديل عليه صحته البرهني المتقدمة سقوط الهدى عن
المشترط فاملوا الاحتياط واضح **قول** ولو زال العارض إلى آخره يعني لما كان المحصور التحلل
والرجوع وله أيضا أن يبقى على إحرامه فإن بقي على إحرامه حتى زال العذر من المرض وغيره يجب
أن يذهب الإحرام لشكره تعالى واثموا الحج والعمر لله وكان الوجوب ساقطاً للعذر
فإذا زال عذرهم أدركه أبصر معه الحج بل إن لم يدركه الموقوفين صحيح ولا يفي عليه ولا يكون
من فات الحج فيأجر العمرة التحلل وقدر ما يولد عليه وأنه يقلب الإحرام بنفسه ولا يحتاج إلى
القلب ولو انحط وبديل عليه أيضاً في المصدور عن الموقوفين حتى فائتوا في رواية الفضل بن
يونس عن أبي الحسن عليه السلام قال هذا المصدور عن الحج إذا كان مفراً من تمتع بالعمرة إلى الحج
فليطف بالبيت لسبوعاً ويعلق رأسه بالحجارة كالأضحية في الاعتكاف وبديل أيضاً أصل هذا
الحكم صحته زائدة عن أبي جعفر عليه السلام قال إذا حصل الرجل بعث هذه فإن فاق وقدر
من نفسه خفة فليصن أن ينسردك هذه قبل أن يخرج فإن قدم بركته قبل أن يخرج الهدى فليقيم
على إحرامه حتى يفرغ من جميع المناسك ويحجده ولا شيء عليه وإن قدم بركته بعد فإن عليه
الحج من قابل والعمره قلت فإن كانت وهو محرم قبل أن ينسردك هذه كالحج عنه إذا كانت حجة الإسكندرية
ويستأنفها موثوقاً عليه لعل الهدى عنه كآية عن بقاء وقت أدراك الحج وعده فأنسردك يوم العيد
وخرجت فأتى وقت الحج وإن أراد قضاء الحج من قابل الحج وجوب الاثنان بالحج من قابل لم يستفرا
الوجوب والمفصّل كما ذكره العروة ويجب القضاء عنه وإن مات لما قالوا أنه يجب القضاء
مع الشروع في الحج حين الوجوب من غير تفصيل وقد ثبت لا الشارح إليه والى تربية القضاء مع العلم
بتمام **قول** ولا يبطل تحلل لو بان أنه لم يذبح الحج إذا أداها بعد ما معنا للذبح وبشرط عدم
الهدى وأنه غفل بعد ذلك الزمان بطل حصول الحج الهدى ثم إنهم ما ذبحوا عنه لم يبطل
تحلل بل هو إلا أن عمل إذا حصل التحلل لا أن يجب بعث الهدى في القابل وهكذا وبديل على الاحتياط
وظاهرهم عدم النزاع فيه وإنما النزاع في وجوب النساء الشروع عايب على الحرمه وسألكم قاله
الشيخ وجامعنا في صحته معتبرين بما عارفوا ذلك والقديم عليه ولم يجدوا أحد يخرجه من ذلك
لو كان عليه شيء ولكن يثبت من قابل وليسك وبديل عليه أيضاً في رواية زرارة عن أبي جعفر

٣٢٧

قلت له أريت أن ردوا عليه دما ولم يذبحوا عنه وقد حلوا إلى النساء قال فليعد وليس عليه
شيء وليس له إلا من النساء إذا بعثت ذلك عن ابن إدريس للأصل ولأنه ليس بمحرم ولا شيء
حرم فكيف ينع من الصيد لم ينع من كذا يقال الاستبعاد بعد وجود النص وبطلان الأصل
به وبذلك ما يدل على بعث الهدى من الأفاق والنساء كما ينبغي على أن يقال وجوب النساء
عن الصيد وعن غيره معلوم وإنما دللنا على وجوب النساء عن النساء ولا استبعاد في
ذلك كما قصر الحرم لا يحل إلا ما احتج بطلان معنى قوله لم يبطل إحرامه أنه لا يجب عليه
الأنفاق بالتحلل بل يقع التحلل باعتقاد الرجل في نفسه ولا ينافيه أن يكون نافيًا على إحرام
الإن يبعث في القابل ولكن يلزم كونه نافيًا على الإحرام من حين العلم لا من حين البعث ولا
شك أنه لو بطل النظر أن ذلك هو الواجب لأن التحلل ما حصل في نفس الأمر وكفاية زعمه
فقط يعلم بفساد زعمه وظنه **قول** والمعتز إذا تحلل الحج دليل وجوب قضاء العمره
صدا لكنه ودوال المانع وجوبها استقرار أو التقصير لما مر في الحج فعدم وجوب
عائدهم ويصرفه صلى الله عليه وآله بعد الحديث كما يذهب من صحته البرهني ولكن اعترض بعد
ذلك أي صلى الله عليه وآله والبراءة العمرة بعد قيام الحريته وفعل الحسين عليه السلام والأصل أن قوله
شيء على كلف لا يقطع بوجوبه من في بعض أو ثمة يرفع عدم المانع في سائر وقته **قول** والقارن
الحج في القابل الحج يعني إذ أحضر القارن وأصله واجب عليه القضاء في القابل فأنما يجز عليه أن يقضي
هو إلا أن إذا كان القارن واجباً عليه وإن لم يكن كذلك ما يكون فرداً من أفراد الواجب
التفصيلي بأن يندرج تحت الواجب أو كان في المنزلة كقوله نداء من غير شدة القضاء بين أن يلقى بالوجه
وهو بطلان البعد كون المتعاقب أفضل لما تقدمه من الفضل ويجعل على التعيين رواية فاعترض عن أبي عبد الله
عليه السلام قال سألت عن الرجل يشترط ويؤتي لثمة فحصره بالخبر إن الحج من قابل قال الحج
من قابل والحاج مثل ذلك إذا حضر قلت رجل سألني الهدى ثم حضر بعثت بغيره قلت هل يتبع
من قابل فقال لا ولكن يفعل ويشل ما خرج من مع ان السند ضعيف بانقطاع الطريق إلى أهل
بهر وقد يكون أفضل هنا خصوص هذه وحمل على التعيين وعلى الاستحباب في المتن صحته محتمل
سلم عن أبي جعفر عليه السلام ورواه عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال لا تغارز بمحصر وقد قال
واشترط تخلي حيث تستحي قال بعثت بغيره قلت هل يتبع في القابل لا ولكن في مثل ما خرج منه
ولم يولد له على ثبوت البذل الهدى التحلل في المحصور رفع تعدد باقي بروي كما في الهدى حسنة

معتبرين عارفين بعبد الله عليه السلام انما قال في المحصور ولم يسبق الهدى قال انسك ورجع فانه
يحدث مدي صام وهي صحيحة في الفقيه ووافيه قيل عدله ورجع قال عدله ورجع فانه
دلالة ايضا على جواز النجس في مكان المحصور وقال فيه قبلها قال الصادق عليه السلام المحصور في القطر
يخزن بذنتها في المكان الذي يخطرون فيه ثم نزل بصحة رفاة الدار على بن الحسين في مكان المحصور
ولم يرد رجوعه الى المدينة ويحمل علم اجلاء اقل من صوم ثلثة ايام لانه واجب للحق لادى الى
بدل الهدى في باب الطريق الاولى والسبعة لانها بدلت بعض الواضع ويحمل يوما واحدا للصدق
مع الفصل الاول والاولى على تقدير جواز البدل في تمام **قوله** يحرم لفظ المحرم الى القول بتجديده
للفظ المحرم قليلا لا كثيرا هو المشهور وقيل الكراهة دليل في غير انما تصرف في مال الغير
بغير اذنه فلا يجوز عقلا ونقله مع عدم دليل على الجواز صريحا وصحيحة يعقوب بن شعيب الشافعي
قال انما عابا عبد الله عليه السلام عن القطع ونحو يومئذ في قولنا ما باعنا هذه فلا تصليح وانما
عندكم فان صليحتها التي يجلبها من فيها استترة بجمع فهو كسبل ما لو هن تدل على الجواز في غير
الحرم وجوب التعريف سنة ولكن لا على الوجه الثالث ولم يقل الاصحاب وبدل على الخشب
الحشيش في رسلته او لا عن بعض اصحابه عن الماضي عليه السلام قال لفظ المحرم لا ينسب ويدل على
ودايرة التعريف بينه قال انما لا يجوز لفظ المحرم قال الامس ابدى محققا
في لفظها قلت فان كان ما لا كثيرا قال فان لم يخلها التشاك في عرفها وفي اشعار يجوز ان يخذ
المال الكثير للشفقة وبدل عليه ايضا رواه علي بن ابي حمزة عن العبد الصالح موسى بن جعفر عليه السلام
قال انما عابا عبد الله عليه السلام عن المحرم فقلت قال من ما صنع ما كان ينبغي ان يخذ في ذلك قد
ابتلى بذلك غيره فقلت فان قد عرفت فلم يجد له رافيا فقال يرجع الى بلد فصدق به على اهل بيت
من المسلمين فان جاءه طلبة بولسنا وادليل الكراهة عموم الادلة الدالة على جواز اخذها
فكونها لاخذ بقصد التعريف والايصال الى صاحبها وعدم تضمينها احسانا مع عدم العلم بعد
الاذن بل الاذن من حاصل عرفا وعادة وعدم صراحة دليل صحيح في تحريم لفظ المحرم مع الاشعار
في الخبرين الجواز فيعمل ما يدل على الكراهة للجمع بين الادلة والاشعار والشه مع قوله الاول
ودليل جوب تعريف لفظ المحرم سنة هو الاخبار وقد تقدم ما يدل على التعريف في الجملة وقد
ورد التعريف سنة لفظ المحرم سنة بعض الاخبار ومثل صحيحة شعيب المنقولة لفظ المحرم
وما ورد في عمل على غير ما ولا يبعد كونها اعم في الجملة ولما وجوب برة السنة على الطريق

المشهور فانما ريت له ليل في القطر مطلقا لا ان ذكر الاصحاب وسجوه زيادة بحث في باب
اللفظ وانما التفسيرين الحفظ والصدق وعدم الضمان فيما لم يلفظ لا كلام فيه ولا في علم الضمان
مع عدم التمسك من غير تقييد على تقدير جواز الاخذ لا بمن وغيره قصر والحفاظ بالبيان في الكل
وبدل على الصدوق بعض الروايات مثل ما تقدم واما علم الضمان في فلا يجوز لما اشاع الصدوق
فلا ينبغي تضمين ولا لا يوقع في الضمان ما تصدق فانه انما تصدق لظن عدم ولعدم ذكر في رواية
ابراهيم بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام قال للقطر لقطان لقطه الحرم يعرف سنة فان وجدته
طالما لا تصدق فيها لقطه غيرهما في سنة فانما تصدق لظن عدم ولعدم ذكر في رواية
الضمان على تقدير التعريف فيما وجه ظاهر مع عدم ظهور وجهه وكذا على تقدير الجواز وجواز
الصدق لان الطمان التصرف في مال الغير ووضع اليد عليه موجب للضمان وجواز ذلك لا ينافي
ولقولية روايته علي بن ابي حمزة في رواية من والظاهر ان الضمان هو من ذهب الاكثر ومختار المقام
في غير الكتاب ومختار من بعيد وفيه الضمان في لقطه غير الحرم مع الجواز ولا ينافي ان التصديق
متبينا عليه لكان الحفظ وعدم الضمان هو بنفسه ادخل على الضمان ولا شك ان لفظ **قوله**
ويكون منع الحاج سكتة وذكره في الاصحاح ستم روايته حسين بن ابي العلا فان ذكر
ابو عبد الله هذه الاية سواء لما كلف فيه والباقي انما كان معك على شئ منها باب وكان
اول من على علي بن ابي المصراعين موية بن ابي عتيق بن ابي الحسن ان منع الحاج شيئا من الدور
منها لها ودوا تجفص في الخبر عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يكره ان يعطوا على ودم
ابوابه وان الحاج ينزلون معهم في ساحة الدار حتى يقضوا جميع فمك كراهة الاجراء ايضا
وبدل على كراهة سكوت كسنة وما زاد ورفع البناء فوق الكعبة بين جعل بنا. اعلم بنائنا
صحيحة محمد بن مسلم قال لا ينبغي للجبل ان يقيم بمكة سنة قلت كيف يصنع قال يقول عنها ولا ينبغي
لاحد ان يرفع بناء فوق الكعبة ولعل المراد جعل نفس البناء من الكعبة لا بحيث يخل ببناء
جبل يكون انضمتها ولهذا مثل وجوده ولمنع الى الان ويحتمل العنوم وتكون الموضوعة في
من يقد على المنع ولم يمنع غير طامع ان قد لا يمنع من الكثرة ولهذا يوجد انفسه وايضا
ظلال لفظ العنوم بحيث يترك كراهة البناء فوق الكعبة وغيره ويحتمل تخصيصه بالقرب في الجملة
للتبادر وقبح الظاهر واما العبد يبحث لاري فلا الله يعلم **قوله** ويصير على المسبقي
الى الحرم في آخر يعني من جنى جنايته فيتحقق الواحدة بما فلا يخرج حرمه كوجوبه لعل وقصا

ثم اتفقوا على ان لا يؤخذ بها هناك ولا يخرج منه سبقه بل يجب تصديق عليه بان لا يطعم ولا يلقى
ولا يبيع اصلا ولا يعامل حتى يقسط الى الخروج واذ خرج يستوفى الخارج واذ اجب يستوفى
قبضه بل يفعل دليل الكل قوله تعالى ومن دخله كان امنا على بعض الفقهاء ومن اعتدى
عليكم فاعتدوا عليه مثل اعتدي عليكم ولا اعتباروا الا بالاعتدال ومثل عيضة هشام بن الحكم
عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يبيع في غير الحرم فربما الى الحرم قال لا يقيم عليه الحد ولا يطعم
ولا يلقى ولا يبيع فانه اذا اضل ذلك لم يوشك ان يخرج فيقام عليه الحد وان جنى في الحرم
جنايته اقيم عليه الحد في الحرم فانه لم يرتفع حرمة الحرم بموثر بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام
قال قلت لرجل دخل في الحرم فدخل الحرم قال لا يقتل ولكن لا يطعم ولا يلقى ولا يبيع ولا
يؤذى حتى يخرج من الحرم فيؤخذ فيقام عليه الحد قال قلت لرجل دخل في الحرم وسرق
الحرم فقال يقيم عليه الحد وصغار له لانه لم يرتفع حرمة الحرم وقال الله تعالى فمن اعتدى عليكم
فاقتدوا عليه مثل ما اعتدى عليكم يعني في الحرم وقال فلا عدوان الا على الظالمين فاستخرج
لو كان الجاني في الحرم لكان قاصا من غير ان يلحق اليه هل حكمكم الملتجى ام يحل لغيره ان يلقى
دخلك انما على بعض الفقهاء في شئ من الحرم ولم يمتنع من روي حرمة الحرم في
الحرمه وبعدهم اهل الحد على الجاني ولعدم الالتجاء الموجب لسقوط الموجد في كلام
الاصحاب والمفهوم من الروايات وعدم ضارعة الاثر في ذلك فامل **قوله** ويجوز لامام
الناس ان يشارع في ذكر بعض الحكم الدينية المشرفة كما يستحب ويجب ويحل الجواز ان يحرم
الامام عليه السلام الناس على ذيات النبي صلى الله عليه واله وتركها بفعله وله بغيره حصص
من الخبز وهشام بن سالم وعبد الله بن حماد وغيرهم معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام
قال لو ان الناس تركوا الحج لكان على الولا ان يحرمهم على ذلك وعلى المقام عند فان تركوا الحج
اموالهم ليقع عليهم من بيت المال المسلمين ولا يستلزم بحقه ان يلقى الله ولا يلقى الله ولا يلقى الله
ودوى الفقهاء بسناد عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
ان يتركها ولم يتركها الى المدينة فجوز يوم القيمة ومن اتى نارا بحيث له شفاعتي ومن
حببت لشفاعتي حببت له الجنة ومن مات في احد الحرمين مكة والمدينة لم يضره ولا يضره
ومات ماله الى الله تعالى وحشر يوم القيمة مع اصحاب بلقيع البحر حتى لا يحصل الجفا
قوله الثاني ومنع ابن ادریس من وجوب ذلك على الامام لانها استجابة فلا يجب لغيره عليها ومن

ان المدينة لا يخرج من صيد البر وهو غلب غايرو وغيره فمحل كون شجرها كصيدا لم يترك الاصل ولا فخذ
 الاخبار في الحرم ومحل الاخبار الصحيحة على الاستحباب في الصيد لعدم العلم بصحة روايته
 التي وردت في الخبر ليعود حسن بن علي للكون وهو في علومه والظاهر ان روايته لم يسمع عنه وصريح
 بتوثيقه قال في حقه في آخر كتاب التلخيص ان كان واقفا ورجع وطن انشرفته ولا احتياطوا في
قال وليست بذيان التي هي على الله والراي آخر دليله واضح وهو مجمع عليه والاختيار
 في التزجيب وثوابها اكثر من ثوابها في كونها في محلها فطلب هناك ولما كان في طاعة عليها السلام
 فيمنع في الرخصة وبينها وان اختلفت الروايات في موضع قبرها كانت المنيه ولما اختلفت
 الروايات في موضع قبرها عليها السلام لانها دفنت في موضع في الرخصة بين القبر
 والمبنيان رسول الله صلى الله عليه وآله قال بن قري ومنه رخصة من راي في المنيه قد وردت
 هناك ووردت في موضعها فلما زاد بنو البيت السجود من محل السجود وروى انه انما في
 في البقيع قال الشيخ رحمه الله ان الايمان كالمقاييس والافضل عندي ان يكونوا في الاشياء
 في الموضعين جميعا فانما لا يضر ذلك ويجوز ان يكونا من قال انها دفنت في البقيع فبعد
 من الصواب في ذلك في العقيدة ايضا ثم قال بعد قوله ولما زارت بنو البيت في المسجد وهذا
 هو الصحيح عندي واني لم أجبت بيت الله الحرام كمن يجمع على المدينة بتوقيع الله تعالى ثم ذكر
 فلما اوتيت من ذيان رسول الله صلى الله عليه وآله المقصود في بيت فاطمة عليها السلام وهو من
 التي دخل اليها من بابها في ليلة القدر في بيتها التي فيها النبي صلى الله عليه وآله فدفنت عند
 الحضرة ويسار في ايامها جعلت كبري الى القبلة واستقبلتها اجمع وانما على عمل فقلت السلام عليك
 يا بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وذكر السلام الى الخزانة فالتظاهر انها عليها السلام
 بينهما وبينها لا يخرج عن بيتها وان بيتها افضل المواضع في المدينة لان افضلها الرخصة
 وقد ورد في الكافي ان الصلوة في بيتها افضل من الصلوة في الرخصة روايته في
 يعقوب القلت لا بعد الله عليه السلام الصلوة في بيت فاطمة عليها السلام اولى الرخصة قال في
 فاطمة ع وفي رواية جميل بن دراج قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الصلوة في بيت فاطمة ع
 مثل الصلوة في الرخصة قال وافضل وقل الشيخ ان الروايتين فرنيان ان روايته في الرخصة
 بينها وفي الرخصة لا يخلو عن بعد فانهما موضعان متباينان متباينان كما فهم من الروايات
 وكلامه في العقيدة واذا دلت على استحباب الجوار بالمدينة وكان الاجتماع والاختيار مثل يصب

ابي الحسن عليه السلام قوله ان المقام بالمدينة افضل وقوله عليه السلام اصبت المقام في بلد
 رسول الله صلى الله عليه وآله في المدينة افضل من المقام في سائر البلدان وقوله في رواية اخرى
 روى عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال من مات في المدينة بعثه الله من المؤمنين يوم القيمة
 منهم يحيى بن حبيب وابو عبيد بن الجراح وعبد الرحمن بن الحجاج وبطلان حديثه في الحديث عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال اذا دخلت المسجد فاستلمت ان تقسم ثلاثا ايام الاربعاء والخميس والجمعة فصل ما بين العتير
 والمنبر يوم الاربعاء عند الاسطوانة التي في القبر فتدعو الله عندها ويسألك حاجة في يدك في آخر
 اوتياها اليوم الثاني عند الاسطوانة التي في القبر فتدعو الله عندها ويسألك حاجة في يدك في آخر
 الاسطوانة الكبيرة التي في القبر فتدعو الله عندها ويسألك حاجة في يدك في آخر
 وهذه تدعى على استئذان صوم هذه الثلاثة من صوم السجدة وحرما وليس بعد الحاجة
 وكما رواه ابن ابي عمير كانها صحيحة عن عتبة بن عمار قال قال ابي عبد الله عليه السلام صم الاربعاء
 والخميس والجمعة وصل ليلة الاربعاء ويوم الاربعاء عند الاسطوانة التي في القبر فتدعو الله
 ويسألك حاجة في يدك في آخر الاسطوانة التي في القبر فتدعو الله عندها ويسألك حاجة في يدك في آخر
 تلج مقام النبي صلى الله عليه وآله في هذا الاربعاء وهو المزمع ان ياتي في ذلك
 قد نزلت جميع ما احل الله عليه من كل ما كان في يدك في آخر الاسطوانة التي في القبر فتدعو الله
 انما المسألة كما اتيان قبور الشهداء خصوصا قبر من رحمه الله ودفن عليه ايضا صحيحة
 معوية بن عمار قال قال ابي عبد الله عليه السلام لا تدع انما المسألة سجدة فانه لا يسجد الا في
 على التقوى من اول يوم وشتر ايامهم في سجدة الفضيحة وقبور الشهداء وسجد الا في
 وهو سجدة تقع قال وبلغت ان النبي صلى الله عليه وآله كان اذا في قعوده المشددا في السلام عليكم
 صبر فتم عقيب التلاوة في سجدة الفتح بصر في الكروبيس ويا حبيب المصطفى
 اكشف عني قسي وكروبيس ككشفت عن نيك حقه وجمود كبري فتم هولاء في هذا
 للكان ودوايز عقبة بن خالد قال قال ابي عبد الله عليه السلام انما في المسألة التي تحول المدينة
 فاتيها ابدا قال بابقب افضل فيه واكثر فانه اول مسجد صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وآله
 واليه هذه العروة ثرايت مشر ايامهم فضل فيها وهي سكن رسول الله صلى الله عليه وآله ومصلاه
 ثم تاتي سجدة الفضيحة فصل في قبره صلى فيه نبيك فاذا خفيت هذا الجانب انت جانب الجحيم
 بالمسجد ان يوحى في الحرم فضلت فيه ثم مررت بقبر من عبد المطلب وسلمت عليه فمررت

بقبول الشهادتين عند موتهم وتلقوا السلام عليكم والاهل والابرار انتم لنا فوط وانا لكم لاحقون ثم تاتي المجد الذي كان في المكان الواسع اى جنب الجبل عن يمينك حين تدخل احد اهل فيه فتدعج خراج النبي الى احد من المؤمنين فلم يبرحوا حتى حضرت الصلوة فجلس في رؤس امر ايضا حتى يرجع فيصلي عند قبول الشهادتين ما كتب الله لك من فضل على من جعل حتى تاتي سجدة الاخرى فجلس في غير قدعوا الله فيه فلما رسل الله صلى الله عليه وآله عليه يوم الاحزاب وقال يا ايها الذين آمنوا لا تحزنوا ولا يحزنوا المضطرب والاضيق المومنين اكتفوا منكم ويكرهوا حتى تاتي حال حال احوالهم ولتقتصر على هذا الدنيا في آخر كتاب الحج اتم السجدة فقبل كما سجدت لبيك بحقه وحق اولاده / الاطهر للاجل **قول** الاول من يجب عليه ان يذبح بغيره الجهاد وهو كل كلف خرج في الجهاد الاشرار الطائفة من الملام بشرط الاسلام ايضا وان يقتضى القيود المذكورة بعد قوله ويسقط عن الاعسالي المعتبرين مثل البصر والفتنة اقول على كل كلف متعلق بقوله يجب الجهاد الذي يقتل في الكتاب الجهاد في الفتنة مشتق من الجهاد فتفتح الجهاد وبضم الطاء فهو السعي في الايمان بحج ما يطقن والمردنا المقابلة الخاصة فانها مائة الواسع واعلم ان اكثر سائر هذا الكتاب انما تقع مع حضور الالهة على السلام فاما متعلق بنفسه واجبا فلا يحتاج الى العلم به وتحققه لهذا ما شرحنا في هذا الكتاب الا قليلا من اجل بعض ما فيه وما يتعلق بزمان النبوة والرافدية عايدة الى اهل البيت واما الى الفتنة والحجاجة اليه والامور الضرورية فمع قلنا البضاعة ثم ان دليل وجوده في الجملد الايات الكثيرة والجامع الاثر والسنة الشريفين وانما موجب الثواب العظيم والرجاء العالي وذل معلوم العقل والمنطق من انكاره والسنة ويكون في ذلك من الكتاب قوله فضل الله المجاهدين بما هو لهم وانقسم على القاعدتين درجة وكلوا وعل الله الحسنى وحصل الله المجاهدين على الفاعلين اجر عظيم ومن السنن ما روي عن جعفر بن محمد عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله قال فو كل ذي بر حتى يقتل بسبيل الله فاذا قتل بسبيل الله فليس فخره وفوق كل ذي حق حتى يقتل لعدو الله فاذا قتل عدو الله فليس فخره فوقه عقوق والامور وجوب الجهاد الجواب لكفائتي وهو الظاهر المصريح بسنة الكتب وصريح به فيما بعد ايضا قال في المتن معنى الكفاية في الجهاد انما يختص له قهره يكونون في قتالهم اقل من ان يكونوا معدية للرب ولهم اذنا على ذلك او يكونوا قد ادعوا انفسهم لم يبرحوا بحيث اذا قصدم العدو وحصلت المنفعة ثم قال الشيخ رحمه الله والقدر الذي يسقط به من الجهاد عن الباقي ان يكون على كل طرف من اطراف البلاد

انما يجب في البذل ايضا مع القبول مع كون البذل لازما بان نذره البازل ويبدو مشكلا لان
 الجهاد واجب شرطه وقدرت ما فيه وايضا الجهاد قول البذل والجهاد لا يخرج من فعل
 شخص مشكلا **قوله** ونحن منعه ابواه عطف على من لا عصى او على ما عطف عليه لا يحيط
 بالجهاد عن التصرف بالشرايط منعه ابواه لعل المراد احدهما اذا كان عاظا مسلما وان كان الاخر
 فيما قاله المنتهي حكم احد الابوين حكمهما لان طاعت كل منهما فرض كان طاعتهما فرض دليل سطر
 عن منعه الابوان المسلمين العاقلان بل عدم جواز انزالها الى الجهاد بدون اذنها اجماع اهل
 العلم المنتهي في المنتهى والاختيار المذكورة فيمن طريقها يتروك فيه ان طاعتهما فرض من
 والجهاد فرض كفايتروا لظاهر المراد الجهاد الذي يكون كفايتا لاختيار الجهاد وجوب من الوجوب
 المعينة وقصر بينه المنتهى ايضا ولا يجوز انما سمع ولا انتفاء وكذا كل الفرض المعينة
 اذا لا طاعة الا لله ولا لغيره الله وقيل بعدم اشتراط حريتهما لعدم الادلة في ذلك ايضا لو كانا
 محبوسين لم يكن لهما اعتبار ولا ايضا لو تمناه بعدا سفر وقيل الوجوب يجب ان يجمع
 الان يخاف على نفسه في الطريق اذ هبت نفقته او عجز فان لم يكن له الا ان يترك موضع الشئ
 اقامة الاذهب مع العكرا فاحضر الصنف فحين لم يحضروا ولم يبق لهما اذن ولو رجعا
 عن الاذن لم يبقوا لرجوع لما تقدم بخلاف ما لو رجعا قبله وفيه تامل اذا اظهر ان العرض
 من اشتراط اذنها ان الجهاد على القوت والتلف ولهذا تعلق كثيره ولا شك ان ذلك في
 الحضور واشد والعين عليه بغيره الحضور وغير معلوم نعم يمكن عدم اثر الرجوع بعد الحضور وان
 لو تعين وجب اسرهما توقفا لطلب عليه لو غيبه اللدائم عليه لزم الكلام في ذلك لان يقال
 بالاجماع ونحوه ولكن ما قيل بل ذكر على نحو دعوى فخط وهو علم قال لوسا في طلب العلم و
 التفتاح استحب الاستينافها وان لا يخرج من دون اذنها ولو تمناه لم يحرم عليه انهما وفاق
 الجهاد لان الغالب عليه لادله وهذا الغالب من الادلة في هذا من انما تقدم من طاعتهما
 فرض من والحفظ الجهاد والضاخبة في الدنيا مع وفاء اللسان بها المأمورة في القرآن وكذا
 عدم قبول منعه عقوق فاذا منوع منه بالاجماع والنص ونحوه من عدم جواز الان وهذا منع
 بعض الاحصاء عن ذلك الا اذا كان واجبا بحيث لا يمكن التحصيل بحضورهما وشرط اذنها في كل
 سفر غير تعين وكذا نظر في المنتهى الى الاصل وعدم عقوبة المنع من العبادات لاصريه
 على نفسه ولا عليه لمن الهلاك وغير حصول الحج والضيقة بتعلم غير الواجبات

العينة من غير اذنها حتى لصلوات التواقل وثلاثون القرآن والحدود والجهاد والتضرع بل
 القرائن في قوله فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين والمصلحة والمصلحة على المبالاة والتصدق والتصدق
 والقرى وغير ذلك من جميع الجهاد لا يجد ما تقدم مع عدم التصريح بذلك في غير واحد من الوجوه
 دون البعض من غير دليل مشكلا والجماع على عدم المنع في بعض المعين غير شرط وكان معلوم
 المنع في الكل قبل فان الامر مشكلا في بعض الاحياط في ذلك كله ولعل لاختيار ما فيه طمنا
 غضا مع عدم المعارض واجب ويمكن جواز ترك ما لم يعلم فيه ذلك وعدم وجوب الا
 فان وجب الاستماع بعد العلم بالعضاضة وعدم الرضا والاذن واظهاره لا الذي يصلي بمقتضى
 معتبر في نظر العقل في الجهاد لا يخرج من التمسك بالاعراض الفاسدة الباطلة الله يعلم ثم اظاهر
 ان ليس لصاحب الدين الموجه منع المديون القادر على الاذ قبل الاجل عن السفر مطلقا واجبا
 كان مثل الحج والجهاد ولا لصاحب الدين الحائض منع المديون المعسر وغير ذلك للاصل وعدم ثبوت
 حق مطالبه بالفعل ولهذا لا يجوز له عليه ولا طلبه وهو ظاهر ويمكن ان يقال عليه ان يطالبه
 بمن يضمن المال وتعين له الا اذا وجب الاجل لا يكون الاجل قبل الاجل والسفر بمسلك ذلك
 فيجل الاجل لا يمكن الاستيفاء لا بدعطا ولا الزمان بل قد لا يجمع اجلا ويمكن دفعه بانه من اجل
 بالاجل والتزم ذلك كله وليس له نقض ذلك لانه ان يروح مع نفسه يستتونه دينه قتال وكذا
 ليس لصاحب الدين منع المعسر مطلقا سواء كان دينه حال او وجب له ما تقدم ويجوز ان يروح
 بقوت في الغزو والروى الشهادة فيفوت المال الذي قد يحصل في الحضر ما لم يكن لو فاقته ولا
 يكون حاضرا فيفوت منه مع عار ما يتركه ليس له تسلط وتصرف على نفسه بل انما تعلق بدينه
 عني كونه بحيث لو جدد ما يمكن لغنا الذي عنده المطالبة بالاختلاف لا يحتاج الى الجاني اليك
 في الشهادة بان الشهادة ليست معلومة ولا مظهر بانها مشهورة بان المنع عنه المطالبة والاختلاف
 فلا يحتاج الى الجاني المذكورة المنتهى بان الشهادة ليست معلومة ولا مظهر بانها مشهورة بان المنع عنه المطالبة والاختلاف
 والشهادة على احد التقديرين على ان يرضع لانه لا يكون مخطونا **قوله** ويتعين بالعدا في الفتا
 العلوم من الجهاد لا الجهاد المصطلح لقوله ولا يرضع عن نفسه بل هو الحرب ولا يرضع عن نفسه
 المسلمون يقتتلهم اذا اذناه وان لم يكن له ادعوى جوارحه غير فيقتل عن الوقوع عن النفس
 نحوها لانتفاء الكفاية **قوله** والموسر لما جاز تحصيل الوجوب والاصل وكون الجهاد
 واجبا بالنفس والمال بل انما يجبر به فيه لاجل توقف الجهاد بالنفس عليه بدفعه نعم

تبيين الصفة لو كان الدع موقفا على ذلك المآل فانه ليس بانفس من النفس ويجب بريح وليس
ذلك دليلا على الوجوب كما سياتي **قوله** والقادر اذا قام الخ دليل السقوط عن القادر كقوله
كنايا مع تحقق من يكتفي **قوله** ويجب المصلحة الخ دليل وجوب المباح من بلاد الشرك على من اسلم
فيها او حصل فيها بعد الاسلام **قوله** في موضع اخر مع القدرة على ذلك وعلم القدرة على اظهار شعائر
الاسلام بحيث يعقود عنه خوفا من المشركين فيحتاج الى المصلحة وكما ان الاسلام من الشهاداتتين و
الصلوة والادان ونحوها هو الاجتماع والنص مثل **قوله** تعالى ان لم تكن ارض الله واسعة فتهاجروا
فيها كان دليل عدم الوجوب مع اظهار شعائر الازمة **قوله** تعالى لا المستضعفين والعقلانية
ودليل عدم الوجوب على من يقدر على اظهار شعائر الاسلام ان السبب هو اخفاء الدين واذا امكن
ذلك لا يجب وهذه المباحة لا خصوصية لها بزمان صلى الله عليه واله بل بزمان مع العلة
مغنى قوله صلى الله عليه واله لا اله الا الله بعد الفتح فكيف يمكنها بعد الفتح فاعلم ان
اعطى المصلحة الواجبة بعد فتح مكة مثل الهجرة قبل الفتح في الفضيلة ونقل في المصلحة بقاء
الهجرة قوله صلى الله عليه واله لا اله الا الله حتى تنقطع الهجرة ولا تنقطع التوبة حتى تنقطع التوبة
النفس من غير سبب اعطى علة القيمة ولا دليل وجوب المباح من بلاد الشرك على وجه
من بلاد الخلف ولو سلم ظهورها من هذه المفهوم من الازمة والاختير والاجماع فانما هو
بالشروط المذكورة في القدرة عليها وعدم اظهار شعائر الايمان بحيث يلزم ترك الواجبات
في الدين والعمرة في الايمان بان يكون شلا شخص واحدا في بلاد اهل الشرك لا يجوز في بلاد اهلها
ظهور اسلام من القتل اذ الرد الى دينهم كان في بلاد الشرك لا يجوز في بلاد اهلها في بلاد اهلها
مؤمنون الا ان الحكم مخالف ومع ذلك فيعمل شعائر الايمان الا ان لا يظهر عن ذلك ترك الشعائر
نعم قد يفتي في بعض الفروع الحوزة في هذه النقية ولعل ورود النقية عموميا وتخصصا والتدريج
والترخيص للمهاجرين عليهم السلام حتى وردتها العيشة بقول ان اكرمكم عند الله اتقاكم
كونها شايعة في من الطائفة من الاول الى الان بحيث لا يترك ولا ينقل عن احكام المباحين
من بلاد الخلف ولا الامم يهابل نقل الخاطئة منهم ومن ساجدين وحضور جبارين وشيعة
مضامين وعدم شئ من ذلك في بلاد الشرك وعدم ذلك من واحد من الشيعة مع ابتلائهم بما
هذا الامر لا الظاهر ان ذلك من علة حقيتهم وبحصول كثرة قواهم بكثر مشقتهم حتى
يظهر الله اماماتهم والفرق بين الخلف وبين الشرك وكذا سكوت الاصحاب عن ذلك

مع ذكرهم الزعماء اكثر الاما نقل عن الشهيد بخلاف عدم حمل وسند دليل عدم وجوب الهجرة
عن بلاد الخلف المباحين عن بلاد الشرك وهذا يؤيد الفرق بين الخلف والمسلم وعدم اتحاد الحكم
فيما مع عدم نجاسة الخلف ولهذا قيل في علمهم وكفهم ودفعهم عن مقابر المسلمين والصلوة عليهم سجدة
المشركين والاحتياط في التبع عدم اتحادهم وهو وظ وليرى هذا عمل المذكور ان المقص هنا في ذلك
قوله وتحتجب بالابطال في المنهى الرباط فيه فتد كثير ونواب خزيل ومعناه الا في غير ذلك
لحفظ المسلمين واصولهم ورباط الخيل لا يؤمر ولا يبرطون فيسولهم كل قوم بعدلهم من نفس المقام
رباطا وان لم يكن جبل وفصله فتدق عليه روى سلمان بن محمد الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
والرسول رباطا ليل في سبيل الله من ميام شهر وقبارة مات جري عمل الذي كان يعرف
عليه رقة من الفتن وعن فضال بن عيسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا كل بيت يحتم
على هذا الرباط في سبيل الله فانتم والله على يوم القيمة وبمن من قتان الفتن مرة او ثمانية
الرباط استحبوا ما كمال احوال ظهور الامم اثنى في جالس غيبته فانها استحبة ايضا استحبوا
لانها تضمن قبال حفظ واعلاها كانت شروعة جالي الغيبة ولعل دليل التحجب مطلقا حيث
يشمل حال الغيبة عموم الادلة وزيادة الناكدة في الخطو لعدم توم بخروجها الى حال الغيبة
فانه يحصل المقتضى في وجها حقيقتي كونه باذن علة الاسلام صحيحا فان حصل القتال في الغزاة الغيبة
فهو لا يقع فيقتل الذم عن نفسه وعن اخوان المسلمين واهله ولا يقصد به الجهاد فان ذلك ليس
بجهاد كما قال في المنهى وقال ايضا لما طرأ في قلنا قاتلنا وطرف قلنا قلنا ايام وانما ان الشيخ هو
قوله الخلف الامم فانما قال لا طرأ لانه كما انهم يوافقون بصدق بصدق ثلثة ايام والبايوط وكثير
اربعون يوما هو متفق عليه وبذلك عليه روى زرارة ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال لو
ثلثة ايام واكثر اربعون يوما فانما ذلك في جهاد **قوله** ويجب بالذبح وجوب الرباط
بالنذر مطلقا بعد ثبوت استحباب حال الغيبة ايضا ظاهر وكذا وجوب صرف ما نذر الجهاد
فيهم وكذا وجوب الجهاد لو اصاب نفسه بالابطال وهو مذهب ابن ابي عمير لا يترك في طاعة الله
فيعتق ويحب لولا وانما على فعل طاعة فيجب الاثنان فيقتضي الجهاد الصبيحة والراي
اشارة الى مذهب الشيخ انه يجب صرفه من جوع البرق الى ابن ابراهيم بعد النذر يجب صرفه فيه
والا يجب صرفه في شئ بل يكون له مال وهو كمال حق وقال الشيخ ايضا ولا يلزم الوفا بالاجابة بل
مال هذه الامم والافاق وارثوا ان لم يكن له وارث بل الوفا ومنع ابن ابراهيم من ذلك ايضا

والظن يصح على عدم الصحة بغير عدم الوفا مطلقاً وهو لا يشترط فيه صفة الشدة
 في وجود وجه البراءة يجب شفاعته الخافين بأنهم لم يوفوا بالندب وانما صفة في الملبين
 وكان لعدم الصحة ومخالفتها للقوانين ردت قتال **قوله** يحرم في أشهر الحرم الحج ودليل تحريم الحج
 في أشهر الحرم الأربعة يجب القصد والشد السرد والقدح وذو الحجة والحرم الأربعة ودليل
 الاشتداد كان العقل والنقل ودليل جواز في الحرم عموم أدلة القتال من غير دليل على الاشتداد
قوله وسبيل قتال الأقرب الحج فالجزم في المشي وبني لإمام أن يبدأ بقتال من يليه وهو
 اعرف بكونه واجباً واستحباً أو التوقيل إليه أو إلى كسائر الأحكام ضامع عدم الخوف عن
 الأبعد ومع سبيل القتال الأبعد وهو **قوله** فأنما يجوز بقتال الأبعد أي بعد عامه
 المشركين إلى الإسلام لمن لا يعلم الدعاء إذا كان من يعلم أن الغرض هو الإسلام والدعاء إليه مثل
 دعوى فلا يحتاج إليه ودليل عدم جواز قول الدبر وجوب الثبات وإن غلب الدليل مع الاستثنا
 هو الأثر والمرد بالتحقيق للقتال الاشتغال من حاله إلى آخرى هو دخوله القتال كان بطلان الصحة
 من الفسق وعدم واجهته الشمس في التحجير إلى جهة المذهب إلى عسكر المسلمين للتعاون على
 العدو وذكر التحريم بشرط عدم العدو وحصول المعونة ودليل استثناء عدم جواز المحاربة
 بالتم والجواز بين أنواع ما يقتل بالعدو وهو التحريم والإجماع ودليل جوازها بأرضاء عند
 الاضطراب ذلك ودليل جواز قتل الذميين من النساء والصبيان والمسلمين مع عدم إمكان التحريم
 وعدم المذهب والرفع لا يترتب وكان من المذكورة التحريم أيضاً ولا يترتب على قتال المسلم الذي هو الذم
 ولا يترتب بالطريق الأول بالهتل والنقل يتم ولو أهله لكفار من بيت المال لا يترتب المصلحة
 الإسلام ومعلوم وجوب القود أيضاً مع تم القتل وإمكان التحريم وعدم التوقف على الكفاية
 كقارة الجمع لدليلها المذكورة عمله ودليل عدم جواز قتل المجانين والصبيان والنساء
 قتل الحثي أيضاً وإن تعاون الجمع ضرورة كالمسلم الإجماع أو التحريم لأنه المشي لا يجوز قتل مجتنباً
 إجماعاً ولو كانت المراتم تحية قتلها الجمع الاضطراب لعدم الأدلة ودليله أيضاً اعتباراً
 في المجلة وكذا القتل أو قطع الأعضاء والحد والعلو أي استعمال الحيلة وسرعة مواسم قتلهم
 حرام كون الأهل والغير تملوه في كراهته الأعاذ والبلوا والنزول عليهم غفلة ببلوا التحريم وكما
 القتال قبل الزوال والمرد على الدليل فنقل قتل النفس المرقوب عنه كقتل دليل يعقرب الذابة
 مع عدم الحاجة التحريم أيضاً مع الاعتبار ودليل كراهته البارزة بغير إذن الإمام عليه السلام بعد

لأن الماعى هو التصلا للفظ وان لم يقصد بذلك الايمان لم يكن اذنا ولكن يرد الى الماس
 ح كأنه ساير الامانات لباطل نفع شبهة الايمان ولو كان يدعواها الكاذبة من الفرق
 المذكورة من مرس ولا تغتفل بل وما يتجدد **قوله** ولو اسلم الحربى وفي فنته من لم يكن لفرق
 مطالبته ولا لوارثها الخ اى ليس للحربى ولا لوارثها الكافر الحربى ايضا بعد موتها مطا
 روعها الذى اسلم بالمهر الثابت عليه لولا ان المال الحربى كما استدرك فى المنهى وقدر
 كونها حربيه ايضا ولعل المراد هنا ايضا **الظاهر** لا يحتاج التكون لوارثه كقوا فخصلا
 عن كونها حربيا لان ارادة السلم قبل موتها واسلامها فقط سقط المهر لعدم الايمان فخصلا
 فتمت بربته فلا يتبقى لوارثها السلم ايضا لعدم الملكية وكان يشترط بطلان وارثها وقوله
 فان ماتت ثم اسلم الى آخر وهو صواب قبله كما صرح فى ان موتها فى المسئلة السابقة بعد
 اسلامه ووجه هذا ايضا واضح **قوله** ويجوز عقدا للمسلم على حكم الايام عليه السلام الخ يجوز
 ايقاع عقدا للصلح بان يكون حكم الايام متعاقبا وكل احكم به فيكون ذلك متعاقبا وكذا نال
 الدليل وكذا يجوز عقد حكم من يجعل للايام حكمه في ذلك وصحة كل ظاهر فان مات الحكم قبل
 الحكم بطل الايمان الحاصل بعقد الصلح فربما ايمانهم ثم خرج بموا ايضا وكذا لو مات
 احد الحكمين بطل حكم الآخر للاجتماع فى الحكم ولا يبطل لو كان كل واحد حكمه ايضا **قوله**
 ويجوز حكم المشرع يعنى يجب متابعتهم حكم الحاكم اذ احكم باى شئ كان بشرط كونه مشروعا مشافى
 البلاغ وبسبب البنا والصبيان **قوله** فان حكم بالقتل الخ دليل سقوط القتل المحكوم عليه دون
 المنيى والمال وعدم جواز قتل السلم وجواز استرقاق السلم واخذ المنة الجملة ولحكم قبل الاسلام
 فيبيع لعدم حصول المناقاة فقامل خصوصاً فى السبي فان سبى المسلم قبل اخذ المنة والتسلط عليه واسترقاقه
 مشكوك وكذا اخذ المنة فان لم يجد الحكم ليس تسلط ولا اذ على ان الرضا بالحكم انما كان بشرط
 البقاء على الكفر اذ لا حكم يعلم الاسلام والمهم اعرف ودليل قوله تعالى انما كان يجرى له
 حجة العتق ومع الجها الترتيل وما لا يجوز بشرط الكفر اذ عتق الصلح اعادة المهادنم بالكفر
 اعلى الخ فارقت وجاءت مسلمة من الكفار وتحقت بالمسلمين فاذا تحقق اسلامها لم تعدوا مسلمة
 اليهم ولكن تسلم الى زوجها لاسلم اليها من المهر المباح خاصا متدونا لا يملكه المسلم المخرجهون
 النفقة والكسوة وقيل بل من بيت المال ووجه عدم جواز شرطه اعادة المهادنم وعدم عاد
 ظ ولعل وجه وجوب اعادة المهر هنا بعد المنع فى الاول هو الصلح والمهادنم وكذا يترتب

٢٢٠

المالك ان يكون رده الصلح للمسلمين وسبب سقوط المهر مع عدم المطالبة قبل موتها لعمى ماتت
 انه انما يجب دفع المهر للمسلمين بسبب الجحولة ومنعها عنه وقد حصل المنع عنها بالموت ولم يجب
 الدفع الا بالطلب والحاصل لا بعد الموت ومنه يظهر وجه عدم السقوط قبل وقد قيد
 استحقاق والمهر بالطالب قبل الموت كونهما قد عتقها اذ الجعية لعل تحقيق استحقاق الزوجية
 حتى يصير الجاحل هو الاسلام فقط لان الثانية تحصل للمفارقة قبل طلبة المهر ولهذا ليس له
 المطالبة بعد الطلاق البائن ولعل دليل اقبيل المسلم فى العدة الجعية بن وجه المسلم بفسلة
 هو ان الزوجية ثانية وما حصل بينونة لعل لاختلافه فى الحكم ودليل عدم اعادة المرتبة
 ما ذكره ودليل جواز اعادة الرجل المسلم المهادن اذ شرط بشرط الامتناع اى رجوعه عن
 الاسلام لاستعانت وقوته بكثرة عشرين التى يرفق عنه الناس ولم يخلوا احد باطله ويؤذيه
 حتى يرجع ويشأ ذلك لا بقاء بالشرط وعقد الصلح مع عدم فسخه ودليل يدل على عدم كونه
 فى المهادن وهو قوله تعالى فلا تنقضوا كفاركم ولا يمانون على عدم العشرة وما
 شابهها فتولوا بكثرة العشرة وغيرهاتماق يتولون من لا يمانون كما هو الظاهر وهذا المعنى صرح
 فى غير الكتاب ويمكن تعلقه به ايضا ولكن يكون مخالفا لما يراى **الكتاب** **قوله** كاتقيل ويجوز الخ
 فتنة الغنية فدل على التام وفعل من يامر بها وما عالما فبحث على عنها فتقول ولكن تشي
 الرجل من الافاضة ثمة كأنه السابق واللاحق الماله بالجمل اجر عمل من استعمله والسلب على
 المقبول كالسلاح والنياب والرضع عطا قليل لمن كثير لعل المراد بالوالى الامام والمناسب
 والمال لهم متعلق بتقسيم العرا والمجملين الخيل ولا سبهم تجمل العصبوب للعاصب وهو موصى
 وعلى الاخرة المالك والحقا الما لا يجرى له التام ايضا كاتقيل وفيه تأمل والقاسم يعلم ولا عينا
 بصدق صاحب الخيل حتى ياتلهم وجود الغرس معه على وجه شرعى عند الحياة فى زمان القيمة
 تملك السيرة فطعن الجيش فيبقى مشاركة الجيش هلالة الغنية التى اخذتها وبالفعل اذ كانت السيرة
 خارجة منه بعد الخروج من البلدة بزيح جيش واحد بخلاف الجيش الخارج من البلدة كالحجامة
 الخارجة عن الجيش من البلدة فان كلا جيش والاعراب الذين لا تنضم لهم المهر الذين اظهروا الاسلام
 ولم يرضعوا ولم يهربوا ومعلوم عدم ملك الكفار المسلمين وهو اهلهم فالاحرار الذين اسروا
 بايدي الكفار اذ اوقعوا بايدي المسلمين لاسبيل لادبهم فيزعمون حيث شاءوا ولما العبيد
 وساير الاموال التى فى ايدى الكفار من المسلمين وتوقع بعد الحياة بيدا لغزاة حتى لا يابها

كذا

التي كانت قبل من قبل من ثبت لشيء منها فان كان قبل القسمة اخذها وبعدها قبل بقية القسمة
وقبل باخذها ايضا صاحبها ويرجع الغنم الذي كان ذلك منه حصته الى بيت المال وقيل يرجع الى
الغانين بالنسبة ولهله او غنم بالقوانين والقاسم يعلم ولا يحتاج الى التحقيق **قوله** لا يملك
البحر الظاهر عدم الخلافة في تلك النساء والصبيان الذين لم يولدوا في هذه الغنم اياها ذكر
في المتن ولعل امتحان المشتبه من المذكور بانبات الشعر الحسن على الغنم وعدم ما اخلا فيه
ايضا ويدل على الجرح من العار والفاقة ايضا وان كان في السنة تامل وقد يشكل لاختلاف الشا
في ذلك كثيرا فامل وكذا لاختلاف عندنا في تحريم الامام في كونه قتل الكفار والبلاغ الماخوذ من
الحرب قيام وعدم جواز القتل بعده والتجديد بين المن والغدا والاسية في ذلك على الاولين
الاثر ايضا ولا يسطر التغيير الاخير بالاسلام فلا ينبغي التكلم في ذلك فانما العلم عليه السلام
لان الماخوذ منه العلم بالسبيل ولعل دليل وجوب طعام الاسير الجائز قتل وسقيته مع ارادة
قتله ايضا هو الاجماع وعدم جواز القتل بهذا الوجه لذلك وكذا عدم وجوب قتل مع عجنه
عن الشيء بل يحل سبيله وقتل عليه الرواية ايضا ولكن ظاهرها عدم جواز قتل حيث قال ولا
تقتله فانك لا تدري ما حكمه والظن منها ان الكلام في الماخوذ والحرب على من لا يملك
فيقتله الانام وياتي طريق ارادة من الطرق المذكورة فالظن ان مراده عدم الجواز عند عدم
لا يجوز لغير الامام قتل الكافر الاسير مطلقا الا ان قال ان يجب قتل على الامام **قوله** الكافر
من ان يوصله اليه عليه السلام فلا يخطئ بالبال وجوب قتل لانه واجب فادار وهذا اليوم وقال
ولا يجب قتله وان لم يخطئ قتل ولكن لو قتله فدمه مدمر او لا يجب القصاص ولا الهية على قتله
ولا كفارة ككفره وجوب قتله ولكن يمكن ان يزعم ان كان عالما بفعله الحرام ويحتمل التعذر مطلقا
لسد باب بظاهر وجوبه عن الشبهة وعدم جواز قتل الكفار لعل جمع عليه **قوله** والطفل
تابع الخ الظاهر ان خلافا عند الاصحاب في تابعية اطفال الكفار لانهم في احكام الكفر من
النجاسة وعدم قتل المسلم به جواز سبيله على الكفار وغير ذلك فاذا اسرى مع الايوين الكافرين
او مع احدهما يكون على حاله لا يرد اذا اسلموا اسلم احدهما يقتل فيه لانهما يتبع امره فيها
ولما اذا اسرى معهما مع بقاء الايوين على الكفر او مع موتهم فقط بالبعث انها تابعة للشا
في الاسلام لقول الله عليه والكم ولو ولد ولد على الفطرة وانما ابوا يهودا ونصارى
ويجب انرو في صحة هذا الخبر تامل لما راينا من مستدام طرقنا نعم هو مشهور وفي معنا

٢٢٦

ايضا فامل وقيل في الطهارة فخطت دونها في احكام الاسلام للفرج والصيق والاصل الطهارة
وان شئت النجاسة هو الكفر وليس هنا وفيه انصاف كامل لعدم العلم بكونه مثل هذا المقدار من
الحرج موجب الحكم بالطهارة وتكونها تابعة للاباء الخرجها عن الاصل فيستصحب حتى يعلم ذوالها
ومنها النجاسة وقيل قال الحكم بالطهارة غير بعيد للاصل وعدم ظهوره في خلافه لان التابعين للابوين
حال وجودهما في النجاسة غير ظاهرة اذ اسبابها منحصرة وليس هنا محتمل في الكفر وهو معدوم
لان اعتقادها في عدم الاسلام على ما شأنه ذلك وهو ظاهر لو سلم ذلك لاجماع لو كان لا يلزم
بعده مغايرة قتل مع ساو المسلم ولا استحباب بقاء عمل الحكم الى زمان في ذلك ودليله وهو ان
معها لاجماع وكذا ذلك حكم بالطهارة اكثر الاصحاب بل يمكن ان يكون اجماعا وان توهم في بعض
الباريات الخلاف في غير ما حصل ان الحكم بنجاسة الشيء مشكل جدا لكثرة ادلة الطهارة ولما في الحكم
فيه تامل فامل **قوله** ويكره قتل الاسير سيرا الى قبل عيسى حتى يموت وقيل يقتل واخره فيقتل
اليدوقل قتله جازا من الناس لعله ليلها الاجماع والخبر والاعتبار وكذا في حمل الرأس وقد استثنى
خلفاء ذلك ارادة تكفير الكفار **قوله** ولو اسرى قتل زوج الخ كان دليل انفساخ نكاح الكفار باسترقاق
الزوج الكبير لا يجوز للاسيرة لا تسترقق الا لاسترقاق لان الامام غير بينه وبين الراس والعداء
فيمن لا يقبل ويأسر الزوج الصغير يأسر زوجته مطلقا وعدم الاحتياج الى الاسترقاق في حق فانها
وقان يجوز الاخذ بالسبي كقتلهم الاجماع او الاخذ بغيره وطهارة بعد الهدى فمن عليها العدة
ومنه غير ذلك الحال وكذا دليل تحريم الغنم بين الغنم والاشياء اذا كان في وجان الاسير ان يكون
فالظن ان ذلك لاهتمام والناظر في الغنم الذي ملكها بمحضه ويؤثر في هذا التحريم المشتري في دليل
عدم وجوب اعادة المرأة المسيية من الكفار اليهم لو صوبوا على اعادةها عوضا عن الحلاق الممسلم
الحرا الذي اسره وان اطلق ان الحرا المسلم لا يوفى ويغيب ما مرق عدم وجوب اعادة جوار
وهذا لا يمنع بقاها على الكفر على ما يجوز طاعتها واعادتها اليهم ببعض غير الحرا المسلم الا ان
يستولها مسلم قبل ولو شيد لاهلها صارت تابعة للحرة فتأمل فدل الاصل في الاستقاء
ما قرره **قوله** ولو اسلم العبد قبل ولادة الخ اسلم مولود الحرة واسلم هو ايضا فان اسلم امها
او اسلم المولى يوبا على ملكه وان اسلم المولود ولا يخرج المدة او الاسلام قبل اسلامه ولا فهو
حرا بل لو قهره مولاه وماره ولا يملك له ولا لنفسه مثل يهره احد هذا المتع فكذا نفسه
صاحرا وقد يكون ذلك اجماعا وعلى الخبر ايضا وان لم يخرج فان اسلم مولاه قبل ان يسترق

لقد هو باق على ملكه وان لم يسلح حتى اسرو غنم فهو من الغنمة قلنا في المنتهى ومن الناس من لم
 يشترط الخروج قبل المولى والاولى صحى قال الشيخ رحمه الله وان قلنا انز صير حرا كان قويا
 بالاستصواب يقتضى الاول ويدل عليه الخبر ايضا ان خرج المولى قبل المولى فهو حريه
 فهو عبد وعدم تسلط الكفار على المسلم الثابت بالقرآن وغيره يدل على الثاني ولكن ما تقول الاضا
 بعدم التملك بل يتبعون عليه ليعمل الحرفي عبد المسلما فابق عليه التسلط فامل الله يعلم قوله
 وتحقق الحرفي من الحرفي اى لو اسلم الحرفي دار الحرب مثلا يحفظ بسببه نفسه وولد الصغا
 ولو كان عملا دون البلوغ وزوجاته وطلق من القتل والصبي صاير وسلي وكذا اموا المطلقا
 الا انما لا ينقل فان يبقى على حكمها الحربى ولعل ليدل الاجماع والخبر قول المفتوحة عنوة الخ
 اى التملك الاول من اقسام الارض لادبعة التي تحت عنوة من اراضيها الماخوذة بالقبلة التي
 وغفل في المنتهى والذكرين اجماعا على كونها للمسلمين قاطبة وعدم اختصاصها بالقرابة وغيرها
 وعدم تفاسل احد على غير كونها اكل فيه سواء سيطر عليها او لم يكن له ذلك كان له هذا الحكم
 المعمور منها لالتفت والقبلة دونها وانها قاطبة الارض على ذلك كسائر المقاتلات التي است
 ملكا لاحد ولو خرج على الملكية بالاتفاق وان المولى على هذه الارض هو العمام عليه السلام بالاتفاق
 له ولا نرا فيهم انفسهم وليس احد يصلى لذلك مع وجوده وبدون التولى لا ينظم امرها في
 طلقها لاحتضار ليس لاحد التصرف فيها بالقبلة لا يانز نقل على الاتفاق في شرح الشارح
 خال الغيبة لا يجوز لاحد التصرف فيها بالقبلة لا يانز نقل على الاتفاق في شرح الشارح
 ما اكابا لاحتضار ولو في حصنة مشتركة لادم النعيين ولعدم استقلال الان امرها به عليه السلام
 ولا معنى كون عدد الارض للمسلمين كونها امة لمصالحهم العاتية مثل بناء القنطرة والمناجزة ونفقة الامة
 والقضاء والكتاب ووثوق القراة وغيره من المصالح العاتية مثل بيت المصلين بل لا يظن في جواز
 صرفها لصلها في نفقة فقير واحد بخصوصه لان جعل من المصالح كوا الامام وترويج لاد
 ويدل على ان هذا المعنى هو المراد بصحة البن فحق عن الرضا عليه السلام قال روى احد الشافعي
 الامام فقتله بالذي يرى كاسع رسول الله صلى الله عليه وسلم والتمجيد فاقهم وبالحجة الظان حسن عن
 الارض لا يباها لانها غنمة كسائر الغنائم وصح الشيخ في التذويب والمق ايضا في المنتهى
 والمختلف فليس يحمل التوقف وانما على الباقي هو الامام وهو الحاكم على الاطلاق في جوارها
 ولا ينفذها بها وبصر فيها في صالح حتى لا يعل المتاجر في مقابل حصته من الارض والامارة شيئا

٢٢٧

ولم يطل الامارة في بعضها الاثرا بالاشارة بحقيقته ليس بالابا على ارض جعلها الله تعالى كالوقف
 على مصالح المتاجر وغيره من المسلمين لانهم لم يملكوا على الشكر وهو ظاهر لما قلنا من صحة الاجماع
 وعدم جواز تصرفها كسائر المشتريات ومفهوم الاخبار ايضا ولا يصح لاحد التصرف فيها
 الا بالانفصال يصح بيعها ولا وقفها قال في المنتهى لا يصح التصرف فيها بالبيع والشراء والوقف
 وفي ذلك فهم جواز ذلك في الدروس خال الغيبة قال في الدروس لا يجوز التصرف في المفتوحة
 عنوة الا باذن الامام سواء كان بالبيع او الوقف او بيعها ثم جعل في الغيبة ينفذ ذلك وقيد
 عبارة القواعد في شرح المحقق الثاني في عدم هذه التصرفات ايضا بحال المحصور قال بجواز حال
 الغيبة وذكر كلام الدروس وفيه تامل لانها لا ينفذ البيع والوقف مثلا فلو كان على كونها بحال
 المحصور قال بجواز حال الغيبة ملكا بالبيع والوقف بل يحصل الشبهة في جواز هذا حال المحصور
 بعد حصوله لان ذلك عندنا على السلام لان يقتضى مصالح العاتية لان يجعل قطعة منها مسجدا
 لهم وحصل الاحتياج الى نفسها ومع ذلك لا يظهر ان لا يصح قول الدروس مع المصلحة اذ لا يكون
 المصلحة في ذلك مع غيبته عليه السلام وايضا قد روي في التصرف في المبنى والعمارة والحصنة
 كما قال في المنتهى اذ تصرف فيها احد البنا والعمارة من بيعها او ربيعها من الانوار
 بحق الاختصاص من التصرف في الرقبة لانها ملك للمسلمين قاطبة فالرقبة بعد بيع المعمور من الرقبة
 المفتوحة عنوة ويدل على جواز البيع والوايز ايضا واكثره الحقيقة ليس بتصرف في الحقيقة
 الرقبة بعد بيعها مسجدا وقضا لظان مراد الدروس كونه لانه اصل الرقبة لا الاما
 فامل لان الظان ذلك استدلالا بين المسلمين في ان المحصور والغيبه بين العاتية والحاضرة في
 الاراضى المشبوهة بانها مفتوحة عنوة الآن من غير انكار واحد ذلك واجرا احكام المسجد على ما يعل
 مسجدا واحكام المكتبة من غير مما يعل لان جعل ذلك اجماعا فيكون ملك من الارض المفتوحة عنوة
 مثل ان يكون قسمها او يعاها الامام لصلته للمسلمين او كانت من انا من الفتح وتعود للرفقائل
 وايضا لو لم يخرج ذلك لادى الى حصول الشبهة والشك في اياته اكثر الاشياء بوقوع ذلك في
 البينة في الجدل ولا دى الى الشك في بناء المسجد لان فيها ما ذكرناه ان على الجواز من غير
 ان الامام ليدل عليه من غير ان الحاكم في ذلك ايضا وان قلنا انه قائم شاملة ما يمد من اذنه
 بما هو لينة الجملة ولا شك ان الاولى ذلك لا يمكن وبالحجة ذلك مستكمل فيما تحقق كونه مرسوم
 حال الفتح بناء على انفسهم ومع ذلك لفظ الحكم بصحة مسجد يوان لا مسجدا وجبا وفعله ابتداء

فهذا الزمان وغيره ايضا فيما يتكلم من الاراضي مطلقا لا في غير المفتوح حرمه عن ظاهره في
 ان كانت ذاتا فظا وان كانت حياة فيمكن ان يكونا احوال الفتح وعمرت بعد ذلك فان الاصل عدلها
 حتى يتحقق فيها تحقيق تاتي الاجزاء المنقذة في ذلك المشكل اما علم ذلك لا يتقص التواريخ
 التي لا تعلم الا بعد ان تعلم علم العداد في احوال طبقاته ومعلوم علم وصوله الى عدد التواريخ
 وليس اظهر من العراق مع ان وضع الخلاف للعلم في اصل كون مفتوحا عن فكيف يتحدد في
 وطول الابل الموضع المعين بعينه من حال الفتح قال في ان ذكره في البعض الثانيه ان سوال العرا
 فتح صلتا وهو محكوم عن وجوبه وقال بعضهم اشبه الامر على ولا اورد في فتح عن احوالها على
 فلا شرط في المتيور عند احصائها بل كان يكون اجماعا في المفتوح عن كون الفتح باذن
 الامام عليه السلام حتى يكون غنيمته واشتركت فيها المسلمون كلهم ولا يكون للامام خاصة والعلم
 بذلك ينبع من الاراضي غير معلوم لان العراق المشهور بذلك تحت في زمان الناق وفي التحقيق
 كونه باذن امير المؤمنين عليه السلام بل الظاهر لعدم اختياره عليه السلام وما ثبت كون الحق
 معكم قال في المتبقي بعلبك ارض العراق وتقدمها وكونها مفتوحة عن قول الشيخ وعلى
 الرواية التي رواها اصحابنا ان كل عسكر او فرقة عزت بعين اذن الامام هتفت بكونها غنيمته
 للامام خاصة تكون هذه الارضون وغيرهما ما تحت بعد ارسول الامام في ايام امير المؤمنين
 صلوات الله عليه والآن يصح من ذلك الامام خاصته ان يهدي هذه الارض بغيره فيكون العراق
 مفتوحا عن بلية علم المفتوح عنوه بالمعنى الذي تقدم وبالحجة اثبات ارض مفتوحة عن
 مع الشرط في غاية الاشكال فاثبات الاحكام المترتبة عليه اشكال اما بعد اثبات اياته
 الخارج في الاراضي لان احكام المسلمين من السادة والطبقة وغيرهم على ارضه لا في
 المفتوح عنوه وهي اسباب المسلمين لما عرفت ان لا يباح الاجناس كونهم في حال الفتح باذنه
 على التذود ونحوه من الرماح وان تلك الاجزاء والطبقة صرحت في المصالح العامة في نظر الامام
 فكيف يصح بدون ذلك وكيف يجوز لغيره ولغيره اشياء كثيرة مع وجود المصالح والافعي و
 المساوي وبعده من شرائط الاجابة يجوز الحكم الجايع مع عدم تجزئ الاخذ بالان لا يوجد
 لاجاب الاعطاء بحكمه على التصرف في الاراضي وعلم كان شيء حتى لا يخرج من خارج الاجزاء
 مع كونها من ارضه التي امر بالاجابة منه وليس في الاجابة ما يدل على ذلك بوجه من الوجوه
 ولزيادة تحقيقه وكما هاته بعض التعليقات ومن اراد تحقيقها فليعلم ان مقتضى خراجية الشيخ

ابراهيم الجعفي رحمه الله وخراجية المحقق الثاني الشيخ علي بن محمد الله من غير نظر في خصوص كلام
 بعضهم على بعض بل على نفس المسئلة فقط ودليها **قول** ويقبلها الخ اي يجر الامام الارض
 المفتوحة عنوه عن ارضها من الاجزاء والقبائل والقبائل والقبائل والقبائل ويجعل بها ما
 يرى للصحة من ذلك ويجيب على القائل سوى القبائل والخارج الزكوة مع شرائط الزكوة المتقدمة
 ثم ينقلها عنه وغيره بعد انقضاء المدة او يقبلها المدة اخرى وبالحجة الامر اليه عليه السلام
قول وموانها وقت الفتح للامام خاصة الخ اي موات المفتوحة عنوه قد مر دليل عدم جواز
 التصرف في الموات الا باذن من وضع التصرف الاذن وغيره ويكون التطبيق وهو الخارج واجز
 الشل الذي يخدم التصرف ملكا للامام وينصرف في كيفية شرائه لا لاجناس بل ملك هذا حال الحضور
 ويمكن الاستدلال على ذلك في الغيبة فقال المصنف يملكها المهي فقط كلامه هذا في الجملة ملك
 الارض وصيرها لكانت مطلقا كما كان الاسلام الخالفه ما وافقت في وجود المحقق الثاني
 هنا الفرق في ذلك بين المسلم والكافر ومثل ذلك بعض العبارات الاخرى في بعضها انقضاء
 التملك للمسلم واشترط في تلك الحالة الدروس اسلام المهي في احياء الاموات وكذا في القواعد
 مع قوله في المهاد يملكها المهي كلتن وتسمى فيه فاشترط الاسلام قال في الدروس وعلم الجاهل
 ملك الا بانه لا يبرر ولو عرف الموات لم يصح لغيره ثم التصرف في الاما اذ منهم ولو لم يعرفوا فهو للامام وكما
 كل موات من الارض لم يجر عليه ملكا او ملك واداهلها سوا كان سنة بلاد الاسلام ام في بلاد الكفر
 وغنى الموات الانتم بربطه بالاعتناء المانع عنه والاستيلاء عليه واستيلاءه وخلق
 عن الاختصاص في الموات في عدمه في السباب الاختصاص سنة الاول العاقل ولا
 يملك المهور بل يملكها الثاني الميراث على كل ارض عليها لا يصح احياءها الثالث الميراث الجاهل
 مشرط لبيان الخائس التجميع الميراث قطع الامام وفي بعضها بالاشيع خاصة قال في الله
 يجوز للشيعة حال الغيبة التصرف في الاما عليهم لان الاما احياءوا للشيعة في ذلك الخ والظاهر عدم
 الفرق في جميع ارضيه على السلام سواء كانت موات المفتوحة وغيره من سائر الانفسال
 مثل بطون الكوفة ورواق الجبال والمقاف التي ياداهلها مثل الكوفة وجميع الارضين التي
 لا اهلها معرب بل الظاهر عدم الاختصاص بالارض لان مثلها ما فيها من الماء وكلاهما في القصب
 والاجزاء التي لها قيمة وغيره من الميراث فيكون في الميراث على ما ذكره جباريات الاصحاب ليقا
 عنها الله للظهور في مثل ذلك ايضا عدم الخلاف في كون ذلك ملكا للامام عليه السلام بعدد

الثاني والحبس ما اشار اليه مع ظهور الخلاف في تضعفه وذكر محمد اجماعاً وان الظاهر بقرينة
والجمله امره بالدين ولا اشكال فيه لكونه عليه السلام وهو المألوم واجباً وانما الاشكال
في ثبوت ملل اللوات بالاحوال الغيبه مطلقاً وعندهم ان الاحوال لا تتحول في حصول الملك
او الاولوية والمساو فبحسب لا يتفاوت في الحكم الاثاراً للشيعة وبطلانها لاعتبار الاحوال
الصحيحة وقبولها فخره وعلمهم جميعاً سمعتم من اهل البيت عليهم السلام وقلة البعض فكانوا يحسن
مثلاً من صحبته عن غير زينة الشقة من ابي عبد الله عليه السلام في حديثه طوله باسناناً من
كلما كان اخرج منها فلو كان هكذا كان في ايدي شيعتنا من الارض فيهم فيه محالون فيحمل لهم
ذلك لان يقوم قائماً انحبسهم طمس كان في ايدي سواهم فان اكسبهم من الارض حرام عليهم يعني
قلنا في اخذ الارض من ايديهم وتجزئهم عنهم صفراً وقلة في الشئ انما هي صحيحة ولكن مع
غير صريح بتوثيقه في كتاب الرجال في مدح في الجمله ولعل ظهوره بعد عنه توثيقه وهذا
في الجواز لهم وعدم الجواز لغرضهم وبطلانها ايضا المنطوق والمفهوم في صحبته عمر بن عبد
الله قال سمعت جعفر بن اهل الجبل يقول لا ابعد الله عليه السلام عن رجل انذاراً وشأماً او انكرها
اهلها فغضبها او كرى ناراها ونافها سوانا وترغيبها بخلا وشجراً لقتال ابو عبد الله
امير المؤمنين عليه السلام يقول اهل الجبل ارضاً من المؤمنين فيهم وعليه طسها يورث الى الاما
في حال الهبة فاذا اظهره القائم فليوطن نفسه على ان لا يأخذ منها وفيها دلالة ايضا على جواز
تغير ارض البعض بعد ذكره في صحبته علي بن مزيار قال قراءة في كتاب جعفر من رجل ادى الى جعله
في من ماله ومشر من البحر فكيف يخطر من احوال من شئ من حق في من جعله عاتره وصحبه الفضل
كان في زياد الله عن ابي عبد الله عليه السلام فاطمة عليها السلام اهل تصديق من الغنى لا يسيبنا
ليطوبوا قال وعسى الله عليه السلام انما اهلنا اهل البيت سمعنا الاباءهم بطيبوا لغناهم وفيهم عموم
الملكهم فانهم ورواية الحرث بن المغيرة انهم انما هي صحيحة من ابي عبد الله عليه السلام
فكل من اولى باي منهم يحمل في ايديهم من حقنا فليبلغ الشاهد الغائب وهذه ايضا غافرة
منه ورواية ثوبان بن يعقوب قال في المختلف انها لو شئت وفيها تامل اوجود محمد بن سنان الضعيف
وهو اعرف قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام فدخل عليه رجل من الغاطين فقال اجعلت فذاك
يقع في ايدينا الاربع والاربعون فجاوبت عوفى ان حقك فيها ثابت واننا عن ذلك مقترون
قال ابو عبد الله عليه السلام ان نصفناكم ان كلنا منكم في ذلك اليوم وصحبه زرارة واني بصير وجه

الله صلى الله عليه وآله وأدعى عليه الوفاق فخره الشرايع للشيد الشافعي في كتابه إحياء الأرواح
وقد عليه الأخبار والكثيرة والأية الشريفة ما أفاد الله على رسولهم فقال وجتمع عليه من
يحمل ولا ركاب الأية وكذا قوله تعالى يسئلونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول وقد نص
الأنفال في الأخبار لما كان من أرض لم يكن فيها هراقد من أرض قوم صوحوا وأعطوا أياها
وما كان من أرض خربة وأبطون وأودية وفي الجبل ما لله فهو لرسول يضعه حيث يشاء ويعبد
بالهام ورواية محمد بن مسلم قال في الثبني صحبة محمد بن مسلم فكان رسول الله صلى الله عليه وآله
فهو للهام وبالحجارة للأكلام ويكون الفئ والأنفال بالتقسيم المذكور من صلى الله عليه وآله والبراءة
فقد نزلت الرواية في سورة الأنفال صانع الألف ورواية زرارة عن إبراهيم عليه السلام
قال قلت لمبايول لشيدونك عن الأنفال قل الأنفال لله قال رسول الله صلى الله عليه وآله والأنفال لله والرسول
ويكون أرض الخيل كلها من غير أن يحمل عليها بخيل ولا ركاب ولا راءة في نفل الله والرسول
ورواية محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام سمعته يقول إيمان من أرض لم يكن فيها
هراقد من أرض صوحوا وأعطوا بأبيهم وما كان من أرض خربة وأبطون وأودية فقد كان
من الفئ والأنفال لله والرسول فكان رسول الله صلى الله عليه وآله يضعه حيث يشاء ويحفظه من الفئ والنفل
له صلى الله عليه وآله والخاصة فيجوز له تعالى ما أفاد الله على رسولهم من أهل القرى المجاورة
الغنية للمخوذة بالتهور والغلبة كما أنه قوله تعالى قالوا اعلموا أن غنم الأية للجمع والأنفال يمكن
تكون الضمة على الوجه المذكور فيها عضو من تلك القرى ويكون الفئ فيها بمعنى الأنفال المخصوصة
صلى الله عليه وآله وأدعى عليه صلى الله عليه وآله والبراءة على الوجه المذكور فيها على حق الاستيفاء وكذا
رواية محمد بن مسلم قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول وأسل عن الأنفال فقال كره في طلب أهلها
أويجوزون عنها قبل أن غزوه فعل فيها بغير من الناس ونصها الرسول الله صلى الله عليه وآله وأدعى
كان رسول الله صلى الله عليه وآله كره لئلا يمان بأراد أهلها ويأخذ أهلها بعد الفتح عن
أوامهم هلكوا وأجبلوا القهر والغلبة ويكون الضمة كذلك مع وجود المصلحة في ذلك فاستدل
أصل الاستيفاء ويؤيده أن الطاعون القاتل يضمنها جوب على إنقاذ المني في طريقها
محمد بن خالد البرقي وقد ضعفه النجاشي ولكن فيه تعلل لارضاء نقل عن البخاري لا يمكن نقل من
الشيخ وثبته وأدعى عليه في ذلك الحادثة وقد سبق الأخبار الصحة مع وجوده وفيها وعمل على
ولكن في الطريق اسم من سهل قال في الخلاصة قال القاضي ضعفه أصحابنا ونقل في الباب

ونسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال قال أمير المؤمنين علي بن إمام عليه السلام هلك الناس بظنهم
وفهم لا بهم فردوا واليه انما شئت آمن ذلك وبأنهم في حل وما في ذواته من عجزه عن
أوبى الله عليه السلام وهو يقول اللهم انما قد اختلفت اذالك الشيعة وغيره الذين الامم والجملة
لا ينبغي الكلام في الحق الشيعة كما هو ظن في الاصحاب فانه مقتضى كرمهم وعظمهم وشرفهم بالنسبة
لشيعةهم وهو اليهم وفي ذلك الغموم بالمال في سترتهم بهم وعلمهم بهم بالشفاعة وعدم غمهم
الشارع فعلوا ما فعلوا ابتغاءهم وانهم لا يموتون لا للمغربين انشاء الله وانما ما يدل على العموم
في مرسله جازع بعض اصحابنا عن أبي الحسن عليه السلام والارض التي احدث خلق تجبل ولا كرب
فيها خوف من تركها في ارض من غيرها ويجعلها ويقوم عليها علم اباها علم الخ والارح والادلاء
فيها على المطلوب مع رسالتها فانهم وما في رواية محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال وايا
قوم اجتمعوا في ارض وعلموها فمات الحق بها هم ثم رزاهما الشيخ في التهذيب في الحسن
على الحسن بن فضال مرسله واصل المراد من علم وطريقه في غير طاعة الصلة وقيل على ايضا
فقط وان كان قد تمكن جعلها على الشيعة لما تقدم والمسلم والجملة اذا ثبت كونها اهلها
للام عليه السلام فتخرج اهلها على الحق مع ملكها والفقول في ملك الحق والاصل في
والاعتبار بان ليس عليه السلام ارض عن كافي ولا عن الخائف ولا عنهم فيعذرنا عليه السلام
بصحة ما رواه له وعليها اياها وانهم اكرمهم وعلم اعتبارنا في الدنيا عندهم وعلموا
فيها ولهذا ان الله تعالى لم يرض منهم ومن افعالهم ومع ذلك اراح لهم الدنيا وافيها فشا
فلان الفرق تطل وتباعدان بخير واعلم ان الامم على ما هو المزمع بحيث يجرى بهد الشيعة
فيما ولا يعملون في ذلك الزيادة عقلم وهذا لخص الاصحاب بائنه المنكح والمشار والمسا
بالشيعة وحرروا على غيرهم قدسوا بذلك علمنا بخبره وعبدانهم فاندركوا في الشيخ في المنة
في موضعين وغيره كما يدل عليه بعض الاخبار في الحسن واعلم ان هذا البحث لا خصوصية له
بالارض وما يتبعها لا تجري في جميع امواتهم حتى انما فيهم التي يتبعونها بالجماع مع انكاره
اذ الامم حال الغيبة والحضور فان ظكلامهم ان ذلك لعله لسلامه ونقل عليه روايته في
التهذيب وان كان فيها بحث ومع ذلك القول بدوليتهم غير بعيد بل هو الظاهر وانما الملك الذي
هو من الحق الثاني وغيره وافهم والسند في شكله في حاله والله تعالى اعلم بحقيقة الحال
هذه لا خطر بالبال مع تشييت الابل الثاني ارض الصلح لارها الى آخره الثاني من قضا

٥٤٠

الارض التي صولها اهلها على ان يكون لهم وعليهم الجزير يسوء عنت على الروس وعلى الروس
وجربانها وهن الارض والصحراء وعليهم الجزير المرقق لا خير ولها ما يريدون من التصرف
بالبيع والوقف وغيرها ويتحكمها المملكه بمكسبها كالبع ولا تنتقل على ذلك الارض الى المملكه
فقد تراءى في ذلك السلم الذي سقط ما قبله كالباعه لا خير في السلم واستقر ملكه على الارض
وكيف لو انما يكون مع قوم يصح لغير الجزير منهم تقديم عليها وخدمهم وموطأ وان نقل ذلك
بغيرهم ولا يكون المتعدو خير فيكون ذلك صالحا للصالحه عليها صاحبها وانما لو صولها ان يكون
الارض للسليين ويكون للملكه السكتى فقط فيكون في حكم انهم حكم ارض المفتوحه عنق
حال الفتح للسليين فاطبقه ونظر اليه عليه السلام وقبلها ويصرف حاصلها في مصالحهم والقان
ذلك ايضا بعد المنع كذا في ارض المفتوحه عنق وصرح به في التذليل والقواعد وغيرها و
موالاتها الامام عليه السلام يقول ما يريد منكم اياها فما تقدم فتلك **قوله** الثالث ان
السلم عليها طوعا عند ثالث الانقسام والقاهر عدم الخلاف في حكمها مثل الاولين وبذلك الاجماع
والاصل والمعلوم وجوب الركن على اربابها مع شرط وجوبها من دليل وجوبها والظاهر انها
في القول ايضا وصا فطره الثاني للجزير بحيث وجودها في السلم كعدم وجوب غيرها للصل
قوله الرابع الانفال لا ينفع هذا ايضا وقدره تفسيرها ولكها ما يدلها في ذلك قال في المحل
قوله الانفال هي السحقه الامام بخصوصه من الانفال بخصوصه والارضاها ما يخص من الارض
قوله يا اهلها اي اهلها ملكها صاحبها واستكره بها اي عدم علاقتها وانما عدم اشتراط استكراه
الامام فلو لم يكن كذلك اوله اذ يصير ملكا عليه السلام بمجرد هلاك اهلها وما ملكها والارض لو ات
قبل شيئا ولو اربابا وبطون لا يورثه فكل ارض لم يجز لملكها سلم والعكس ايضا وكذا بين ارباب
والبطون وبين كل ارض التي قائل وقد ذكرنا وغيره ايضا حكمها في حقها من المله وغيرها كانه
لظهور قد اشارنا اليه في سابق ايضا **قوله** ولكن من سبق الخ ظاهره يدل على جواز التصرف
بالتعريف والارادة ارض الغير بصرفه التصرف ولها ما اذا تركه عما تعلق غير اذنه
وان كان معلوما لعيبه وعرفوا الان كبره احره المثل وفيه ما لا ان يقال علم الاذن من
الاعراض والترك كما يعلم ذلك من سائر الاموال العرضيه الاخير الارض وانما لا يؤم الاجماع
كانه لعدم العلم بالاعراض عنما استكان ادها المراد بالوطب وسكان عدم فهم عدم الاذن الا انه
ما ذكرنا لانه علم من الخناج بانزاعه بالاذن فوجاهر ولا عقاب ولا فلا يجوز ان يكون

استحقاقه وعلى التقديرين الاجرة لان زودل جواز تمثيل الامام عليه السلام كل ارض بيته واحد
 طسيعا بالمال وان لم يكن له عليه السلام بل السلبين قاطبة او لشخص معروف معلوم تراد بها انه
 وفي الامور الاولى منهم ويحكم فلا تصرف في مالهم فيه المصلحة وهو اداء التركة الجيدة وفي
 لا يجوز احياء العامل في الشارح الى شرائط جواز احياء وهي عدم الاختصاص الذي هو شرط الموت
 كما اشير اليه في نقلنا عن القواع مع اسبابها الست الاول العام ومبني على جواز التصرف
 بالاحياء في مجلته ان قد يكون البعض موانا او اداء الاحياء بمجرد التصرف بالزراعة وغيرها كما
 ما به صلاح العام وهو جوازها مثل الميراث الذي يجري على ما فيها وطريقها السلوك اليه ليسوا كان ذلك
 في بلاد الاسلام او الشريعة لان يكون من يجوز التصرف في امواله والقهر في غيرهم في غنم
 العام ملك الغير مع عدم علته الاعراض وجواز التصرف فيه وان لا يجوز التصرف في ملكه
 باذنه وقدره ولا يجوز التصرف واجزاء الموات في زمان لقبة بغير الاذن بالفضل وعدم
 تملك الكافر في المقتضى ايضا وظاهره ان لما تقدم جواز التملك كذا ايضا وقد نعه من ابقى
 والاملا كذا كافر المشرك بملكته المسلم مطلقا كما نرجحنا تقدم وهو يجب اذا اراد ان يملكه
 المسلم وهو قريب بسبب المعنى وفي قيود التحقيق الثاني هذا ايضا بملكه كافر كما تقدم والاولى
 عدم اشتراط احياء اعم كونها عامرة ولا اذنا لحياتها **قوله** في شرط ان لا يكون في المقتضى
 بقوله ويجوز احياء الموات اشارة الى السبب الثاني المانع من جواز احياء وهو ثبات يد المالك على
 الموات وهذه العبارة مثل ما تقدم عن القواعد بدل بظاهرها على ان مجرد وضع اليد على الارض
 الموات التي يجوز احياءها لوضع غيره من غير احياءه بغير اذنه من احياء الغير وتصير بذلك في
 ويجوز احياءه منه بل لا يملكها ولا يصير وفي التصرف في احوالها غيره وكثير من العبادات بل
 على الاولوية لم تحصل الا بالاختيار والعمل المراد بوضع اليد كونه لملكه ولو كان ذلك مجرد وضع اليد
 من غير علم سبب الملك سوى فهم اليه دعوى المالك دام لان ذلك كاف لمنع لاحتمال الصق وحمل
 اليد على غير العداوان والملك كماله هو الظاهر في نفسه ان علم ان وضع اليد ليس سبب الملك ولا يثبت
 كالتحجير يمكن ان الشها والاحياء اذ لا غير بمثل هذا اليد ووضعها من ذلك في الدروس ويمكن
 حمل مجرد وضع اليد ايضا وان علم عدم التحجير ايضا لكن مع ادا تروا لا تنقل اليه فان العقول يرد
 انزول في من الذي ما وضع اليد فان الذي تروا عداونا فانها مساو مع سبق السابق نعم
 ان ثبت دليل على عدم الاولوية لا بالاختيار والاحياء عقلا ونقلنا وجواز الاولوية قبلها عقلا

وقد لا يجوز ان لا ترضى تسع والاف العقل بحدود الا لا ترضى ما يمكن ان يقال بسبب اتباعها الوطير
 الا لاقى منه فيظهر ان العقل غلط في ذلك لعدم كماله وقدرته وسبق ان مجرد وضع اليد
 على الموات يمكن ان يكون كافيا في الكيفية لقيامات المواضع بين شيئا وامر بها ويجوز بيعها والشرائها
 ومن المواضع ويجوز وقفها وجعلها مسجدا لكان كونه لملكه بان يكون من الارض التي تصح
 اهلها على ان يكون لهم فترتقل الى الواضع والوارث بغيره شرعي ملك او يكون مؤتملكها بالاف
 ثم حبت وان كانت الائمة المتوجهة عن وقوع جواها الا ان او ثبت كون شرح الحوالى معمورة
 حين الفتح وصنع الشهيد الثاني قدس سره في الشرايع على ان كل من يدين ملكية ارض بغيره ولا
 يجوز احياءه منه لما مر من ان لا يشك في هذا الخارج على تقدير جواز من المواضع يد على ارض محيا
 في البلاد المشهورة انه لم يفتوح عن عقبة ايضا فان يدين الملكية ظاهر اسم الاعلان وعدم العلم
 بافتقار ثبات كون من الارض الحرة ملكا كيف يمكن ان ثبات هذه الارض بعينها
 كانت معمورة عند الفتح باذن الامام شرعا ويشك في الحكم بكونه معمورة لان لا يذكر للمعجون
 الفتح للاستصحاب ان المواضع مانعة من التقدم وقد قال هو ايضا بذلك لان الاصل عدم العمان
 والاف لا يتحقق ذلك فالويل على كون شيء من ارض العراق كذلك دواته على كونهما
 لا يمكن هو جودا على الظاهر نقل عن محمد الحلي قال رسل ابو عبد الله عليه السلام عن السواطين
 منزلة فقالوا جميع المسلمين لمن هو اليه وليس يدخل في الاسلام بعد اليوم ولا يخلق بعد فلما
 الشرا من الدعا في قال لا يصلح الا ان يشترى منهم على ان يصير المسلمون فان شاء وعلى الامران ما
 انهما قلنا فان اخذنا من قال هو اليه ليس من الروايات اكل من عليها اعمل نعم هو يد على كون
 مقتضى عقول في المجلة قلنا ان يكون باذن من المؤمنين عليه السلام اذا كان الحسن عليه السلام معهم كقول
 او انه لا يشترط في الفتح عن كون جواز ان الامام عليه السلام لضعف الرواية المذكورة على اشتراط
 اذن الامام وكون الماخوذ بها على الامام ويد على عدم جواز سراء ارض العراق ودواته في بيع
 الشامي ايضا عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يشترى من ارض السواد شيئا الا ان كانت له دواغا
 هو في السلبين على ان صحة الشراء في الاولى ان يكون للمسلمين في شرط يلج بطلان الشراء كما
 كما ترونه ايضا في رده على الامام داس الدليل على ان لا يردد الباي مع بقاء او جعل للغير
 وكذا انه ابا تراك على ما عمل لان يكون المراد زرعها الذي ذرعها من مالها فالحاصل ليس
 عليه العجرة الارض وكذا في صحة البيع في الثانية ومعنى قوله الحسن كانت ارضه مع عدم منعه السند

قوله مثل الشرب والطريق وسبغ تقصير الحريم لكل شيء ودليله انما يتبع لاهله فكانه مهورا
 فلا يجوز التصرف فيه هذا وضم بعد مهور الحريم بدليلها وسبغ انشاء الله ولا مشعر العباد لا لها
 موضوعة لعبادة فكانه شرب وعمل التصرف والغير فيها كان ذا بدلا بحيث يتيقن عدم الضرر والفساد
 بوجوده صلا فانهم **قوله** ولا مقطعا **قوله** يكون مما طعمه اللهايم عليه السلام وقيل من احد فانما
 بذلك اولى وليس لاحد اخر اجهامويه وهو ظاهر **قوله** والمسبوقا بالتحجير لا بالحجر بصيرة
 اولى وصاحب بدلا يجوز ان ايتها ولو جعلنا العقل في ذلك كانه لاختلاف في ذلك ولا كلام ولا
 الكلام في حق الزايع بالتحجير وقد استشكل ذلك في القواعد لعله لعدم الملك وجواز او يجوز
 بيع الاضحية والاولوية وقال فيه ايضا لو اخرجته قهرا او اوجهاها لزم المهر المحمي **قوله**
 فعل الطريق المتكسر من اذرع وقيل سبع اذرع وان يتباعه الشفابلان او المثار في هذا المقدار
 يكون طريقا والتقدير بالمتكسر لعدم وجوب ذلك في الملك بل لو كان شيئا موجودا الطريق كمن
 بدوان ليركب غشا للضلع وعدم وجوبه لالامك للطريق وهو ظاهر وانما وجوب الحرس والسبع
 فدل على الثاني رواية الكوفيين ان عبد الله عليه السلام ان يسأل الله صلى الله عليه وسلم
 ما بين بين المعطن الى المعطن اربعون ذراعا وما بين بين الناضح الى بين الناضح سبعون ذراعا
 وما بين العين الى العين مائة الف ذراع والاضحية خمسة اذرع والطريق اذا انتاح عليه اهل فخذ سبع
 الرواية متصيفة بالنظر في المذكور في القسم الثاني قبل ان كان عليها ورواية سبع رداها الشيخ
 عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن ثور عن عبد الله بن عبد الرحمن الاصح عن سمع بن عبد
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين بين المعطن الى بين المعطن
 اربعون ذراعا وما بين بين الناضح الى بين الناضح ستون ذراعا وما بين العين الى العين
 خمسة اذرع والطريق اذا انتاح عليه اهل فخذ سبع اذرع وهذا ايضا ضعيف لعدم ظهور
 الى ما وضعفه وغيره رواية الثلاثة عن محمد بن الحسن بن ثور عن واقف ثم علا وكان ضعيفا جدا
 افضل للذهب الى ان قال وهو متناهات لا بلغت اليه ولا الى مصفاة تروى انما ينبغي
 وعبد الله الاصح متصف باليس شيء ولكن يدل على حش عظيم ومذهب متناهات وكان
 كتاب اهل البصرة ومن ذلك قال في التذكرة روايتان موثقان وليست بجوهرية وهو عرض
 والاصل وكون الحرس واجب بالاجماع دون التقيير مع عدم محتمل الزايات والرواية من اهل
 البقاء عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا انتاح قوم في طريق فقال بعضهم سبع اذرع قال بعضهم

٢٢٢

اربع اذرع فقال ابي عبد الله عليه السلام لا يلزم من الجمع بين الادلة يحمل السبع على احتياج الى السبع
 او على الاستيقاب مطلقا وان لم يكن سنه هذه ايضا صحيحا ولكنه احسن من السبع دليل لكفا
 بالحرس فكان الاول اختيارا المقصود هنا والمحقق الثاني ايضا ولكن قوله والقول بالحرس صح سنداً
 غير واضح الا ان يريد مطلق الدليل فمع الفساح وانما اذا اتفق على السبع بل ازيد فلا كلام في
 ذلك في المباحة او الاملاء ولكن الظاهر ان التقيير في الاول الى الحرس او السبع بمقدار الحاجة
 على الخلاف من دخل ذلك من التقابلين وتغير ما بان بخلافه من الملك وفيه وهو مقتضى الدقة
 لانهم الطريق بان قال في التذكرة فاذا وضعوه على السبع لم يكن له بعد ذلك قضيبه
 ولو وضعوه اوسع من السبع فالأقرب انهم والغير من الاختصاص حيث يبلغ هذا الحد فلا
 يجوز بعد ذلك النقص عند الضرر بل بهذا الحد السبع لعدم معنى على مذهب من اختار السبع فيها
 والا فحينئذ يجوز ان الحرس كونه محتال هنا ويجوز مع ذلك عدم الجواز الا بل الى السبع
 بقا على انها افتراك السبع للطريق لوجوده في الرواية والخروج عن الخلاف كما كان ضارداً ذلك
 لانما لوجود دليل فيه فليس لاحد التقيير لو اراد احد منع ومنعه اعدا الاخر ايضا لان كان
 عليه وروايتك لا للطريق فاذا اراد احد التقيير فله ان يمنع واخذ حقه وكان ذلك دليل
 خلاف الاقرب في التذكرة والدروس والظاهر ان تقدم لان العداة تغت وتدار الى اليد
 على الحد الشرعي مما عدا انك فيه سواء فمن سبق اليه فهو قاتل ولا خط الا ان يجز ذلك
 ملكا ثم جعله طريقا فلا يجوز وهو وظ والاحتياط يقتضي عدم كايقتضى السبع فلا يترك
قوله وحريم الشرب الى غيره حريم النهر والمشب المذكور هو المشهور ويدل عليه الضرورة
 والاعتبار بما رايته في النصار **قوله** وبين المعطن الى آخره قبل بين المعطن بكسر الطاء ما بين
 منها الا بل وشبهها وبها الناضح ما بين الماء بالابل ونحوها للزراعة والجر والتخل
 ونحوها دليل حريم بين المذكورين كما هو المشهور والروايتان المتقدمتان مع ما بينهما وفي
 حادين شتان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول حريم بين اهل اذربايعون ذراعا حولها وفي
 رواية جرحون ذراعا الا ان يكونوا المعطن او الطريق فيكون اقل من ذلك خمسة وعشرون
 قال في التذكرة وهو صحيح ومنه سنه البقرة ومحمد بن يحيى عن ابي البرقي وهو محمد بن خالد البصري
 اوابه وهو مما انتقل ولكن محمد بن غير طه عندي في التذكرة عن ابي عبد الله عليه السلام في القديرة
 منسوبة الى عواد والعرب ينسوبة القديرة اليه كما قيل كما حملت على بين المعطن لما تقدم وسند

الوطيرة التي فيها بقوله وفي رواية اخرى يحسنون الخ غير ظاهر ومع ذلك القابل بها ايضا
غير وظاهر المحسنون على الاستحياء وحسنه وعشرون على الضرورة ممكن وذلك كون حريم العين
ما ذكرته المتن كما ذكر العبادات هو الزواجر المتقدتان المحموتان على الارض لصلبه
لرواية عقبه من خالصين ابو عبد الله عليه السلام قال يكون بين البيوت اذا كانت ارضا صلبة
حمايتها ذراع واذا كانت ارضا خرة فالذراع والوطيرة لعل البيوت محمولان على العين ولا يضر
عدم العلم بصحة السند المشهور وعدم مخالفة ودليل الحايطة الاكون المشهور هو الضرورة
والاعتبار وكذا اكثر الروايات في غير الكتاب مثل حريم القرية وحريم القلعة بمقدار مدبرها
قائمة الدروس وروى الصدوق ان حريم المسجد يكون ذراعا من كل ناحية وحريم الموضع
الصيف باع وروى عظم ذراع وان حريم القلعة طول بعضها واعلم ان الحريم المذكور ما هو في
البياعات لا الاملاك وموضوعها قاله الاصحاب ايضا في الدروس والحريم في الاملاك لا يتقاربان
فكل ان يتصرف في ملكه بحرية العادة وان تضر مصالحه ولا تضر ايتيق اسرارها فيطهر
وبالاعتبار وانما ينزل مكان حداد واصفارا وقصارا وديارا وان المراد بالحريم غير ذلك بل
المراد بملكه صاحب الحريم ولو يترتب عليه بغيره بمعنى عدم جواز تصرف الغير في الحريم بوجوب
الابادة او الامحور للغير لحداد متلف في الحريم مثل البشر والعين يجوز سائر التصرفات
مثل الجلوس والعمارة والزرعة واخذ الماء والكلاب وغيرها والمجمل هو المراد عدم جواز التصرف
في الحريم بطلقا او بما يضر بكونه حريما وينفع ذل الحريم المقارن بحيث سقط او انفصل النهاية
المطلوبة منه الاصل وعدم التصريح في الاحبار والاعتبارات في المنع مطلقا عن التصرف
يقضي لما في اقتضار اعلى المتيقن ولا تراعى فيه وتؤيده ان الحريم المستحق غير مختص بكون
صاحب ذل الحريم شخصاً معيناً حتى يجوز التصرف مطلقا الابانة للملكية او اولى به له هو
ثابت في الخصصة والمشاركة بين المسلمين فاطمة وقد صرح به في الدروس ايضا وبعد توقف
مطلق التصرف على اذن جميع المسلمين في ذلك ولو الى واحد من المسلمين فيكون في الحايطة معنى
عدم جواز تصرف من غير اذن باقيه الحريم او يضر بالحايطة مثل بناء عمار في اوجز ثمن وبغيره
بروك الدار وكذا في الشرك وغيرها ولكن ذلك غير ظاهر في كل الحريم المذكور المسجد نعم يمكن
ان يكون المراد بالمنع عائق العبادة المطلوبة من المسجد لشرعية واليه ويجوز ان يكون بمعنى
عدم جواز احداث مسجد لشرعية حرمة بغيره في الاول لا يلزم قللة الانشغال وهو الصلوة

فيه وحصول الثواب ولاكثر بكثير العبادة لانه لا يكون المنع الا بالخاصة وكذا في منع
البشر بعد حفره سبيل الله على تقدير وجوب الحريم كما خرج بينة الدروس ويدل عليه عموم
الاحكام الذي هو الدليل ويجعل ثبوت المنع للمسلمين الذين يفتنون بالاول اقله انفسهم بغيره
التي يفتنون بالخلاف الاول ايضا من الثاني لا يضر بالاول كالملة لهم مع حريمه او كونه على طريقهم
ويجوز عدم ثبوت الحريم في المشترك بل يكون مختصا بما يملك فيجوز حفره بغيره لاسيما
يجب الاول في القبر السبيل ايضا لعدم ظهور الدلالة في غير الملك خصوصاً اذا لم يحصل على التيقن
بروان صلة قللة الانشغال بالاول كما في جعل مسجد بمسجد اخر ومنه ضمان وعندها يكون
ذلك مانعاً في الحريم عند التصرفات غير ظاهرة والاحتياط في غير ذلك والسند غير واضح
لعدم ظهور جواز منع التفرقات قبل ان تقدم لتي حصول قللة الثواب الاول وبمثل الخبر
لا يخرج عن بعد المنع عن بناء المسجد مثلاً المطر المعروف بصله شرعاً مطلقاً ولهذا اثره في المسألة
والمدام في الحانات والابواب قريباً بعضها الى بعض من غير منع مطلقاً وعدم دليل واضح
فالقول بغيره بعيد وكذا ثبوت الحريم للوقت في المسجد والمدارس ونحوها بما ذكره في غير ذلك
ان يكون بمعنى ان صاحب الحريم المنع عنه ان يحصل الضرر بالحرام ونحوها لانه لا يجوز
الجلوس والصلوة فيه الابانة فانه بعيد ولهذا انزل المسلمون بقوله بعضهم بحجب البعض
الحائس والمساجد ويصلون من دون انكار من الامم والعلم سابقاً ولاحقاً لعدم النقل
لان الظاهر من سلب وجوه النقل ويجوز كونه للاستحياء مع وجوده مكان اخر لا يحصل
الضيقة للكرسي المشوش الذي يليه الخضوع المطلوب ولا يفيق المومن للغيوب فيه شرعاً عقلاً
وقللاً والاحتياط يقتضي الاجتناب عن الاذن مما امكن وصار ايت تحقيق بمعنى الحريم من كل
الاحبار شيئاً وفيهم من الدروس في الحريم العبد قال قيل من ملك معدن اهلك حريمه وهو شئ
عروقة عادة ومطرح تباطؤ به وهو شعر بصيرة الحريم ملكاً وفيه تامل **قوله**
والتمجير بقيد الاولوية الحكم مشهور مع اجمال التمجير وعدم ظهور الدليل غير المذكور في الكتب كانه
الاجماع في الجملة **قوله** ويجعل نصب المرد والمخاطب الى لغة المرد جميع مزر وهو وظائف
لعل المراد حصول تحجير ارض الزرع بقائمة الدروس لا يشترط الحايطة والمستناه وهو
الزرونة والاحياء بالزرع فلم يشترط ان يبين الحليمين وشبهه كان مراده الاشارة الى تحقيق
ما اشار اليه من عدم التمجير بشرط لتمامك الاحياء وفيه الدروس جعل الشرط عدم وجود تحجيرها

عن الموات الى الاحياء فلونال على البحر واجاماتك ونقنا والمص هنا مرة كما اشار بقوله
 الخ وقدر عدمه فيما قلناه عن القواعد والظواهر اعتبارا لعقل ومن المهور من سبق الى
 ارض فهو احوق بها ايضا وقد ذكر استنباط التجهيز في كتاب اجاء الموات وسبب انشاء الله ثم
 الظاهر ان الحايطة ايضا تجهيز قبل احوالها في الخطير لافي الدار لعل يكون تجهيزه
قوله ويجوز ان لا يملك التجهيز على الموات او التخليه ويجوز ان لا يملك التجهيز واليه الاحتياج
 فخطيئة فيجوز ان لا يملك التجهيز ولا الاملاك له وهو الحاكم واما غير من الحكماء واما
 فيمكن لهم ذلك ايضا لما تفرق في **قوله** والقيام الخ لا لاراء كيف يريد وليس في التصرف
 مال المسلمين فان الظاهر ان المراد من الارض التي للمسلمين اوله عليه السلام **قوله** والاحياء
 بالعادة اى المرجع في الاحياء بما يسمي احياء عادة في ذلك الحي وهو يختلف باختلاف العاقل
 الاحياء في المذكورات يمثل المذكورات لا ادون مثل الحايطة في المسكن فانه تجهيز لا اجاء بالاجاء
 والنصف ذلك يحصل عادة الابال المذكورات ولكن انكفي فيه بالتجهيز بعض الاحتياط
 قد علم في الدروس على كون ذلك لاجاء لعل يكون الارض الزراعة مع عدم احيائها الى السقي
 اصلا فاقبل من التجهيز الذي يفيد الاولوية الشرع في الاحياء ونصب العلة مثل وضع الاحتيا
 ونصبها وغر والشباب والقصاصات جميع تراب الحظ عليها في شج الشرايع وليس سعيد
 ولعل دليل فائدة الاولوية العقل بحيث ذلك وينتج اخراج الفاعل عدوانا وظلما ولا يبعد كونه
 احياء ايضا ودليل عدم فائدة الملك هو الاصل وعدم الدليل ويجوز ان يكون المراد بسقي
 الماء للاحياء في ارض لزوم الاجراء الى احوالها بحيث يمل سق ذرع تلك الارض من دون المشقة
 زائدة بحيث يحتاج الى الحفر غير كبير بل كما اراد سقيها بهل ذلك ويجوز ان يكون الاجراء
 بالفعل على الارض التي يريد ذرعها لان السوق ظاهر فيه وهو موجود في اكثر العبادات
 وضربت العادة وقوله الاصل وبعد ذلك الارض لكثير جدا على غايته التي وما تحت الحان
 يمكن وصول الماء باخذ بهر صغير من شط وخصوصا في الارض التي يحتاج ذرعها الى سقي
 الماء او لا كما في العراق والجزيرة لو كان ذلك ذهب كما هو مذهب العباد فالقول بغير بعيد وذلك
 هو المعروف ولا تفاوت على الاول بين ما تحت نهر الماء واطرافه فملك تلك الارض يمكن
 سقيها منها باجره ذلك الماء بسهولة وزمان قليل وكلما قلناه تجهيز من غير تحقيق وسبب
 زيادة تحقيرها في كتاب اجاء الموات ان شاء الله تعالى **قوله** والمعادن الظاهر ان لا يملك الآثر

يلوغيها **قوله** وللقام انقطاعا قبل التملك الى اخر هذا ظاهره ارضه عليه السلام والارض المفقو
عنه كذلك لان ارض المسلمين وكذا في الارض التي صولح اصلها على انها للمسلمين وبالجملة هو الحاكم وقد
قوله اليهم منه شريح قوله واحياها الى قوله او تخليه وقوله ولو ظهر في الحياة الخ اي لو احيا
ارضاً أظهر فيه معدن سلكها او اصابها من المعادن الباطنة بقسمة ما شئت من اجزاء الارض من
بسبب الملكية المعدن الظاهر مع عدم ظهوره في حقه وظهور وجهه في اقل **قوله** وبذلك عاقل البير
ما في اهل دليله انما قال بالتملك والحفر بسبل البير ولعله حصل مع التبع ولا في الظاهر
من افعال المسلمين بحيث يحفرون الابواب ويتصرفون فيها تصرف المالك كالقناة والابواب والارغاف
والاعراس وغيرها من غير تمييز بين ما يملك على ثبوت حريمها ويعد القول بعد التملك لا يستبعد
ان اقل من هو موجود لا يملك لا يرد على تملك الارض والوجود فيها تملك الباقي كافي في البير
فما لم يرد ان الظن ان الماء بغيره يصير من البير ايضا باق على ملكه لا يرد فيهم جواز التصرف فيه
منه الشرب سوا الفصل والوضوء لقريته والاعراض فخاصة عنه فافهم **قوله** وسواء الغيث
التي طاشت على كل انسان في جميع المياه المذكورة لعل المراد بما الغيث وماء العيون وماء الين
الذي انما فيه شرع بغيره لا الماء وسكنها اي سوا وهو يطلق على الواحد والثنى والجمع
لا حصدا لما يكون في الارض المباحة التي هي فيها سوا لان الماء الذي في الارض المملوكة تابعه
له مثل ماء البئر والعين الغيث فيها فان الظن لا يخرج ماء الابار والعيون والعيون كما كان
بالخروج عنها ولكن يمكن جواز التصرف فيه اذا خرج عن المملوكة بالقرين والاعراض والظان
ماء المباح الجاري من الانهار والشلوط الى الملك كذلك وان لم يرد في الارض لذلك والى غير
واضح في قوله فيما سياتي في اقتضاها لغيره الخ على ان ذلك محتاج وقد تفرق كما سيظهر من
والاستصحاب ودليل باحة المباحات يقتضي عدم التملك بمجرد ذلك وقوله في الماء الذي
بان يكون الشط والعيون في الارض مملوكة لم لا يجوز الدخول في الارض المملوكة لاحد من الماء
وغيره الا في صورة يجوز الدخول بان صريح **قوله** وبذلك الحجة اننا وسبب فصلنا بينه
بريه ويجعل في ارضه عليه السلام **قوله** وما يقضيه النبي المملوكة لصلب الخ اي ما يقضيه النبي المملوك
من المياه المباحة سوى كل من الغيث والعين والشط الكبير وغيرهما يكون ملكا لصلاح الناس
حقيقا بسوا من يمكن ما كان على الاحتمال وكان ذلك قال صاحبه دون الكره ويجعل ان يريد
بالصالح المالك ولعل مراده ما يقصد بقوله الماء لان فرضه وكذلك كماله في الارض

وعلوه دليله واثره اسمعيل بن الفضل قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن بيع الكلاء اذا سبها بعد الرجوع الى
العمالة فيسوقها الى الارض فيسرقه المحتشيش وهو الذي جفوا له المملوك من عزمه انما قال اذا
كان المملوك له من بيعه ما شاء وان تصدق بالعتق فبالعتق لا يرد في بيعها وانما سبها بسبب الحقد
كان ذلك هو لغيره وبين ما اشار اليه من عدم تملك المملوك من قوله في ملك الانسان وليس فيه
اشارة الى اعتبار قصد التملك في تلك المباحات فان ذلك قصد الحماة والظان كاف وان قصد التملك
ليس بشرط الاصل وظاهره ان ذلك المباحات نعم لا يبعد اعتبار قصد عدم التملك مثل ان يقصد
الاخذ لغرض الاصل عدم الخبز ويكلم امر ماني ولو قوع الاجارة على الاحتياط والاحتياط ولو
المياه واصطفاها السلب بين المسلمين من غير تمييز على العتق لذلك لانه لا يرد في بيعها الا بالجمعة
فانما قيل في الخ فاعلم **قوله** ولو قصص المباح الخ يعني ان كانت على حدة النهر لمباح مثل الغارات و
موضع السيل وزرع متعددة ويترس كذلك لا يخرج فان كان كافيا للكل بحيث لا يحصل عليه
الضرر بالتعليم والتقدير فلا شفعة ولا نزاع وان كان قصيرا فالتقسيم الى قسمة النهر او الى
ما يصل اليه الماء المباح او لم يقدم على التملك بشرط ان لا يعلم كون المملوك مائتقا في الاحياء
على الاول فان لم يعلم فهو اولى بالمردع الاول احياء وان كان اخرها كان الحق الاول سابقا واستأجر اليه
عادة فيجب على صاحبه ايضا ان لا يما بعد ولا يجوز لغرضه ان يملكه بغير اذنه وقد قدرد
لنوعه فان جعل الماء اليه حتى ينفذ الى شرا ان التملك كان فوق الاصابع واصولها او الشجر
في التملك الى المتقدم بان يحصل الى ظهر القدم ويتسمر سائر الساق والفضل الى الساق بان يحصل
اليكارة ولا يذخر منته ولا يجب على صاحبه الا اولى اعطاه او من يملكه وان تلف ما يملكه ولم يلف
ما لا يملكه هذا هو المشهور وان كان ان يكون اجماعا واول عليه الخ قوله في غياث بن ابراهيم
عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول قضى رسول الله صلى الله عليه واله في سبل وادي من وادي
الى الشراك والفضل الى الكعب فيرسل الماء الى اسفل من ذلك قال بن ابي عمير والمردع موضع الواك
وروي ايضا عن ابي عبد الله عليه السلام قال قضى رسول الله صلى الله عليه واله في سبل وادي من
ان يجنب الا على الى اسفل فضل الكعبين والزرع الشراكين ورواية عتيقة من خالد بن ابي
عبد الله عليه السلام قال قضى رسول الله صلى الله عليه واله في شرب النهر السبل ان الاعلى يشرب
قبل الاسفل ويشرب الماء الكعبين فيرسل الماء الى اسفل الذي عليه كذلك يقتضي ان يحيط
ونفى الماء وانما فيها ولا لا على الشجر النهر لعل يكون في غيرهما وعلفها لانه على كون الكعب

غيره القدم **قوله** لا يجوز الانتفاع بالطريق الخ إشارة إلى الأراضي التي انتفاعها مشتركة بين الناس مثل الطرق لاستخدامهم والمساجد والمدارس والمخانات فلا يجوز الانتفاع شيئاً لأحد غير الوجه الذي عينه المانع عن ذلك الوجه مثل الجلوس في الطريق مع المانع عن الاستعانة بالأعمال في المساجد مع منع المصلين عن الصلوة ولعل ذلك للاجماع وإخراج ما عينه الله عنه والتغيير والتبديل المضربا عين قبيح عقلاً ولا نقلاً فلو لم يكن الجلوس الغير المضرب الانتفاع المطلوب جاز في الطريق ثم إن الظاهر أنه لا حق به إذا ما جاز ذلك لغيره لئلا يمتنع ولا لغيره لا الحقيقة الثانية له بالسبق والعقل بجده ويحتمل الاجماع والتشريع إذا قام بطلان حقه لم يمتنع وإن قام بنية العود وإن قال بالانقضاء أيضاً يخرج بعض الأصحاب خصوصاً مع قصر الزمان وقيل في شرح شرائع الإسلام في بطلان حقه انطال الزمان والظاهر هو المشهور كانه المتيقن لا يحصل الاشتراك وعدم ظهوره في العقل على ما ثبت في الحديث وكذلك لو كان جلوسه للبيع والشراء في الطريق في المواضع المتسعة الغير المضرب للانتفاع المطلوب منها وجه هذا أيضاً هو المشهور وقيل بالمتنع طلقاً ولا يلزم تأملاً لأن ما يجوز الجلوس في مثل المسجد مع عدم المانع عن الانتفاع في غيره على الناس إذ يمانس غير كبره والأصل لا يمكن لو قام بطلان حقه إلا أن يكون رجلاً بائعاً أو المشتري أيضاً أنه لا حق في استئثار المأدوم عن غير المؤمنين عليه السلام سوق المسلمين كسجدهم وقد ثبت ذلك في المسجد فيكون في السوق كذلك لا قبل أن يكون جائزاً لغيره لشرائه والبيع بل للاستئانة ونحو تمام بنية العود ورجل بائع أو مشتري على المسجد في الدليل تأمل في الظاهر عدم الاستحسان إلا أنه لا ينبغي دفع حمله من غير أن يفتأ تأمل في غير الجواز مع توقف الانتفاع به في الظاهر وحتمل عدمه فيكون لما ثبت في شرائع الزعم والأصل عدم الضمان وصرح بمرشع الشرايع بحذف الجلوس مكانة المسجد وإحتمال عدم الضمان كما سيأتي **قوله** ومن سبق إلى موضع من المسجد من المشتركات المسجد ولا كونه في أول مرة السابق إلى مكانة منته الصلوة وإقامة أخرى مثل الصلاة في المسجد ما دام فيه ولا في بطلان حقه بالقيام بعدم بنية العود بل في بقاؤه ببقاء بنية عوده مع قصر الزمان لقوله صلى الله عليه وآله إذا قام أحدكم من مجلس في المسجد فمواضع من الأماكن إليه وقوله ليس للمؤمنين عليه السلام سوق المسلمين كسجدهم فمن سبق إلى مكانة من أقيموا إلى الليل ولا يضرهم حصص السند ولا حتى يمدحوا المدعى بل يكون الثاني أحسن من وجهه فانهم قالوا لو كان ما دام الرجل فيه لا إلى الليل فحقه طلقاً لا يزوي المشهور ويخرج ما يخرج

بالاجماع بغيره الباقي يؤيد ما قلناه من دلالة الثالثة فإن الشاهد من كونها ما دام فيه وقيد بالليل فيجوز له الجلوس في بطلان حقه بالقيام في قولنا قال في شرح الشرايع فإن كان رجلاً في شيء من امتنعه وإن قلنا فيما هو الواقع للمنع على اللذين في الذكرى بل لا يطول زمانها في بطلان حقه أيضاً ولا بأس به خصوصاً مع حضور الجماعة واستلام بحسن موضعه وجوده في الصف لا يخفى عن ذلك الاستثنى بعضهم ذلك طلقاً وحكم بسقوط حقه ولا بأس به على مقتضى سقوط حقه بمجرد رفع حمله لاستلزام المانع من الصفه فوقف ثبوتية الصفه عليه فيمنعه الراجع إلى أن يوصله إلى ما يجب على التحقيق مع احتمال عدم الضمان لأن فيه شرعاً وإن لم يكن بطلاناً في زمانه بغير ضرورة سقط حقه مطلقاً في المشهور وفرضوا بينه وبين مقاعد الأسواق بأن عرض الثوب يختلف باختلاف المقاعد والصلوة في بقاء المسجد لا يختلف وفيه نظر نفع عدم اختلاف بقاء المسجد لأن ثوب الصلوة في الصف الأول أكثر وفيه تأمل إذا خرج من الأثر الثالث بالنص مع الشرع العظيم واستحسان العقل بحذف طول الزمان فضلاً عن قصره ووجود القرينة التي منى تركها كذلك على المخارم مع الاختيار في كراهية شكل نعم ذلك يحتمل مع التطويل واحتياج المصلين به مطلقاً وإن كان بائعاً صاحبه ويكون له حقه الحق به ويجب إخلاله ولا يبعد ذلك في جميع المواضع التي هو واقع في المواضع في الأصل مباح وشتر له وإنما المقصود من الاحتية عدم بطلان حقه ومنعه عن ذلك الموضع وذلك لتقييد عينه فلا يبعد جواز الجلوس في مكانة الذي هو واقع به مع عدم بقاء حله ومع بقاء شرط عدمه في حقه وكما الاشتغال بالبدلات فيه حتى الصلوة إذا علم عدم الضمان بحذف ذلك بتسوية الصف كونه لأن الصفه في قول الغير ينهي عنه عقلاً وشرعاً بالنص والاجماع فيبعد الخروج عنه في ذلك أيضاً نعم عدم بطلان حق الجلوس في الأسواق مع بقاءه بغير ضرورة ولم يكن رجلاً بائعاً في المشهور وهو غير شرط وأيضاً لا يبعد كثرة الثواب عرضاً في العرف وهو عارف بقرآن ظاهر المصحة عدم البقاء بدون الرجل مطلقاً سوى قام بنية العود وعدم البقاء معه مطلقاً مع طول الزمان وقصر **قوله** ولو استيقظنا الخ أي فصلنا المكان عما من غير تقدم وتأخر ولا يبعد إلا الاحتمال ولو لم يباح أحداهما الآخر أقرع دليله تخصيصاً ووجه الخلاص ودفع الاستكراه فيها **قوله** ومن سكن بيتاً الخ قال في الشرائع المدارس والرباط المأدبة المواضع الموقوفة لسكنى المزددين ومن لم يسكن لمثل مخانات

و معلوم احتيجه من سكن بيتها وهو من السكنى فيه بان يكون متصفاً بوصف من جعل
 له مكان معلوم عدم جواز اخراجه والمشاركه معه في تولي غير رضاه مع عدم عادة مثله
 في مثل ذلك المنزل المشترك سواء كان هناك من غير الشركه ام لان الاستيفاء كالمؤجر
 والمفهوم من كون مشتركاً وبما حاد لو فرض عدم ذلك متبع ومعلوم ايضا ان لو كان للشرط
 في جواز الجلوس مدة معينة او لاستيفاء شيء معين بطل حقه بخروج تلك المدة وعدم الا
 اشتغال بالمشروط لان يعود فهو الغير سواء قبل سبق فهو اللبقي والظاهر اشتراط
 انصاف الجالس في المدارس بطلب العلم وكون من اهلها مطلقاً الا ان يكون شرطه خاصاً
 ومخصصاً فخص من تصف بالشرط وكذا عدم بطلان حقه لو خرج لقضاء حاجته
 مثل تحصيل اكل وشرب وسودس ومدا وقسطا وعسل بدن وثياب غيره ولا يلزم
 تركه الرجل ولا الجلوس شخص مكانه ولو جلس له لم يضر ولو بل يلزم الخروج لو فرض من
 تركه هناك **قوله** ولو فرض ان اى او فرض من بيته خروجه الى بيته بمقارعة الليل
 ان يخرج لقضاء حاجته اعادة الكون فيه فانه لا يبطل حقه على الظاهر سواء كان رجله
 ام لا لان المفارقة وقصر حصول المفارقة المسقطه للعهده وان كان المدة قد مضت
 مع وجوب نظ المصه هنا السقوط بطلان منع بقاء الرجل وعده وطول المفارقة وقصر ما حصل
 المبطول وعدم العلم بالبقاء مع اصل عدم واحتمل عدم البطلان مطلقاً وهو بعيد حصول
 المفارقة مع انه قد يؤخذ الى تعطيل المنزل كما جعل له من قبل مع قصده المفارقة زماناً قليلاً
 بحيث لا يلزم تعطيل المنزل عرفاً مع بقاء الرجل بنية العود خصوصاً اذا كانت مثل تلك
 المفارقة عادة بان يروح الى اهله في من البلد لاخذ اركون من القروح ويروح من المشهد
 الى مشهد الحسين عليه السلام ويبقى باقلاً في الزيادة وكذا من يروح الى اهله في القرى فيمضي
 قال في شرح الشرايع اخبار في التلازم البقاء ان كان المدة وهو حسن مع بقاء الرجل ونية
 العود وذلك غير بعيد مطلقاً او اولا في تعطيل المنزل وقوت غرض الوقت في الظاهر
 التفاوت في وجوبه بغير رغبة وعده ولا بعد الجلوس فيها عمره ايضا ولا يلزم البطلان بتعمير
 البعض مع انه اذا كان التعمير عيناً في الناطق فلا يتحقق به شيئاً فلو كان اذا لمسته
 اذ التمس غير تحريم الوقت خصوصاً اذا كان التعمير قليلاً او غير الجلوس والاحتياط وافق في ينبغي
 الاحتياط ولا بعد تنويص الامر الى الناطق بمعنى ان يجعل الامر اليه فان كان بوعان التعطيل وقت

هذا المنزل هذه المدة عند المفارقة فما بعد تعطيلها وسافياً الغرض الوقت فما جازع
 ومبياً لبعض وان الاولى سكان غيره يبطل حقه فيسكن غيره ولا ينعقد له وكان هذا مقتضى
 الدروس في استقراء تنويص الامر الى الناطق فلا بد من قول شراح الشرايع وبشكل بان الناطقين
 له اخرج المستحق اقتضاه برفع الاستحقاق وعدم فاقه من غير ان لا يعد جواز الجلوس في مثل هذا
 المنزل الى ان يفي الناطق من غيره من قبلنا ببقائه حقه لما تقدم في الجلبوسه في المكان من المسجد
 مع بقاء الرجل قتال **قوله** الاول اليهود والنصارى الذين اشرنا الى ان الامر المتعلق بالامام
 لا ينبغي ثلثا ان يتكلم فيه فان الامر اليه ولا يجوز عليه الا الحق فائدة العلم بالاحكام مع كونه
 حيناً قليلاً واخذ الاحكام بحكم الله تعالى يجوز له الامان ان يفعل مثل تغيير الحرير وغيره
 يتف العادة فيهم يجوزون له الامام الحاكم ان يفعل عملاً لا يفعل تجوزهم الخطأ والعلم
 على كونه يحتاج الى استخراج احكامه والبحث فيه وهذا يجوز اعراضه عن جميع الامور ان يفعل
 في مثل العمل الوصايا ونصب الوصي وتجهيل الصبيان والمسرفين والمفسدين ولايته في النكاح
 والحل والقتل والقصاص وغيرها وتعميرها بغير احكامها في بحث الجها والاولى الى التسلط ولهذا المخصصا
 وتكليف الجها ومثل غير ذلك الا في سنة ضرورية تتعلق بغيره عليه السلام مثل الاحكام الاربعين
 حال الغيبة **قوله** مع علم القديس قدس الله تعالى فيضا في محتمل قد للمضامين ايضا **قوله** وهم
 قول لا يقطع عنه **قوله** واستحقها المجاهدون هذا في زمان المحضور الخ ظاهر ويقصد
 الامام علي بن ابي طالب بما لا يرد في صحة محددين مسلم حيث قال عليه السلام وانما البحر عطية الله
 اشارة الى كونها للجهاديين كما هو مقتضى المتن وسائر الاخبار قال في المنتهى مصرف الخيرة
 سواء للجهاديين وكذلك في غيرهم وجه المعاد فيقول ببلاد الاسلام وما في زمان الغيبة
 فشكل ويحكم جواز اخذها للاحكام النابية عليه السلام وجعلها في مصالح المسلمين مثل بيتا المسلمين
 صرفها لفقراء المسلمين كالركن كما يشهد به عيان قواعد المصنف هو المجاهدون مع عدم انفساد
 المسلمين ولكن غير ظاهر ولو لم يكن كون غيره عليه السلام مقابلة ذلك زماناً له دليلاً ولا كلام
 الاحكام بالاعتداد باهم بحلها والجهاديين يمتثلون احكام الامام في زمان حضوره ويتركون
 مثل هذه الملة لعدم المستند ولكن ينبغي اخباره ليطمن قلبه مثلما قد تدفع الشبهة بجواز اخذ
 الجاهز واعطائها للاحاد المسلمين واخذهم بها من عند انفسهم وقد تراءى الان يظنون واخذها اكثر
 اباة من مال الحارثيل يعتقدون انها بعد من الشبهة مع عدم احتياجهم اليها ايضا وما نرى

وجهه وهم يعرفون عندنا وجهه اباحة وصل اليهم عن قولهم كما يفعلون في اخذ الخراج والمقتا
 اظن وجوب الاختصاص بالاشك انه لا يحيط **قوله** ولو استجدوا الخ معلوم عدم تجوز ذلك بل يجب
 تجزئتها لانه عند الحاجة لا يطلب منه رضا الزمته صلة ولا يبعد لهم تحديدها كان قبل الفتح كان
 الجزية والصلح معهم مستلزم لذلك لا يبرهن على ذلك بل انما كان جازا وكذا لو ان تجديدهما
 في بلادهم وادبهم قتال **قوله** ولا يجوز للمسلم ان يعلوا الخ الظان هذا الحكم مخصوص بوجوه
 المحصورين نحو منعهما لاجل المسلمين عن ذلك وادعى المذنب الاجماع في عدم جواز العلوا في اذار
 المحاربين والمجندة ونحوه بالمستأمن من المسلمين على حالها كما في المذنب ولكن يمنع العلوم اراده بعدتها
 وقال ان العلوم المنوع هو ما على حيلة لعل المسلمين واداريت في الاختيار وما يدل على المنع وغيره للاسك
 يعلوا ولا يعلوا عليه على تقدير حيلته لا يدل على شيء من ذلك قتال **قوله** ولا يجوز لهم دخول الشيا
 الخ فيما اتوا به ولا يجوز لاولئك لهم بل يجب على المسلمين ايضا منهم من ذلك ولا يجوز بعد ذلك
 ايضا بمعنى عدم سقوط العقاب بالمنع كالسقط منهم وتحرير قول بلاد المسلمين بالان قال في المنع
 وادعى اجماع اهل البيت على عدم جواز دخولهم مسجد من المساجد مطلقا في الجوار والحرم وغيرهما مع
 الاذن وبدون الاستئذان المجزوء الاية الصريحة منع غيرهم المسجد الحرام والدار بالمعروف
 على تحريم الغنم وهي قوله تعالى انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد علمهم بهذا فانهم بل
 استدلل بها على منع دخول الحرم مطلقا وقبل ان ادعى المسجد الحرام كما في قوله تعالى سبحان الذي
 اسرى عبد الله من المسجد الحرام لانه اسرى من الحرم لانه المسجد وكذا ادعى الاجماع في المنع
 على عدم استطاعتهم الجواز واستدل عليه بالاختصاص ايضا من طرقهم وفيها من خبرين العرب ايضا
 ولكن قال المراد بها الجواز والمراد به كونه للمدينة صوابا لعمان المنع عن خبرين العرب في
 في الخبرين بل منع الجواز حيث قال صلوات الله عليه والاولا لعل اليهودي الجواز واهل الجواز
 العرب والحكماء من بين الاغصان وصريح هو ايضا في بعض كتبه مثل القواعد قتال وقال
 لا يجوز لهم الدخول في الجواز بل في سائر البلاد الا بالاذن والامام عليه السلام معه يجوز دخول الجواز
 ايضا للجماعة ولا يجوز له ان يذن لهم لاقالة الكثر من ثلاثة ايام والبحث عن ذلك لا يخرج عن شيء
 فيغوص اليه على السلام واما ما يجب العلم بتجوزهم الغلط على امامهم ولا يثبت اتباعهم وقد فعلوا ذلك
 في بلط أكثر خصوصاً في المنع لا يبرهن على التحقيق والرد عليهم حتى في المسائل التي لا اصل لها عندنا
 ثم نقول هذه الفرع ساقطه عندنا كذا **قوله** ولو انتقل الخ لوانتقل الذي الذي يقبل الجزية

منه ولا يقبل عليه القتل والاسلام بل يجب ان يدعى الجزية الى من ليس له ذلك الحكم مثل من
 الحربي صار مثله لا يقبل منه الا الاسلام فان الاسلام يقتل فلا يجوز الاحتصاص على الجزية وهو
 اليهودي مثله لا يدعى الجزية الا على اثناسيوس على الوثنية لوعاده الى الوثنية الاول على الخلاف فيما بينهم
 من انتهى مستندا الى قوله تعالى ومن بينكم غير الاسلام ديننا فلن يقبل منه وقوله صلى الله عليه
 وآله من يد على دينه فاقول خرج ما اتفق على قبوله بقية غير محمد لما لو انتقل الى دين آخر مثل
 دينه الذي يقبله لغير الجزية مثل ان كان يهوديا صار نصرانيا فحينئذ الخلاف على المقام انه
 لا فرق في تقدم من الاية والخبر وجه الاخران هذا يقبل وبقره عليه مع الجزية وقد صار
 المستقل من اهله فضل تحت اولئك قتال والامرنة ذلك البر عليه ولم فتكون عليه اولئك
 يمكن ان يرتب عليه اخذ الجزية الخ لا القية قتال **قوله** ولو فعلوا القيان الخ اي لو فعلوا عندنا
 وغير الجواز عند المسلمين فغيره مع شرط عدم فعلهم مطلقا فالظان الخلاف في عدم منعهم
 والفرع لهم في ذلك واما اذا تجاهاروا بمثل شر الجزية عليه في مثل الاسواق فلا شك ان الظن
 وجوب منعهم ففعل يقتضي شرع الاسلام من الحد والغريم ولما فعلوا اما لا يجوز عندنا ايضا
 فالحكم بخبرين الجواز احكام المسلمين عليهم وعين رد على احكامهم يعمل به يقتضي شرعهم قبل هذا فما
 علم ان في شرعهم حكم من جرد وتغزوا لا يتعين ابراهيم الاسلام والحكماء من **قوله** كل من خرج
 على امام عادل الخ يريد تعريفه الباغي وهو المستبى الجارح ويريد بالامام العدل المعصوم و
 بالتمسك من القيام والطلب ويتأني من نصيبه القتل الخصوص وعلى الكفاية متعلق بوجوب
 ودليل وجوب قتله ظاهرا من اكتاب السنن والاجماع وكونه كفايا لمن العقل وكذا التعيين
 في موضعه **قوله** ثم لا يرجع الى آخر يعني لا يرجع قتلهم الى ارجوعهم الى الاسلام ويدل عليه
 ما يدل على كفرهم فان الباغي عندنا كاف ومرد لا كان ما علمهم الذين ضرورة من وجوب جرد
 الامام الذي يقول به وتحريم بغضه وقوله الى ان يتفرقوا اذا لم يكن لهم غير يرجعون اليها
 ومع يتركه لا يجب قتلهم ولا اتباع عدوهم ولا اجماع بينهم ولا لعل من ذلك كاتل ذلك في
 عابدين امير المؤمنين عليه السلام مع عايشة ومعاوية ان نقلت في الكشاف لولا جازية على عايشة
 ومعاوية ما كان يعلم حكم اهل البغو والحرب حيث ما تبع يدبرهم وما اجهز على رجمهم بالخنصر
 على فريق جميعهم في الاول فعلا في الثاني ففعلها احكام فقتل الباغية وبما جازية قتال على هذا
 التفضيل للاختيار يقول وقول امير المؤمنين عليه السلام يوم الجمل وصفين **قوله** ولا يجوز زني رايم

ولا نأثم الخ الظاهر ان خلافتك قد اصبحت الاسلام ونقل الاجماع في المتي على عدم تملك مال له
يجهو العسكري عليه الاصل والاختيار ايضا بقوله صلوات الله عليه والرحمة تسفل انما
كثرة القول في قتله الغنيمه والغنيمة انما بالانذار المنيين في معنى غايته تكفوا عن ذلك
ونقل عن السيد المرتضى عدم الخلاف بيننا في ان ذلك وان رجع الناس في هذا الموضع الرضا
ايضا في غير ذلك في محاربتهم البصر والقتل في خلاف سنة اموالهم التي جواهرها العسكري وما
تقدم دليل قوي على عدمه مطلقا وروى ان امير المؤمنين عليه السلام نادى يوم الجمل من عرف شيئا
من ما لمع اخذ في ان كان بعض اصحابه عليه السلام قد اخذ قدرا من ميطع فجاءه صاحبها اليه
فقال الذي يطع فيها الحق ينضج الطبع فاطمأنتها واخذها وهذا يدل على ان اعتبار بره اموال
الناس والانصاف للظلم من ظالمه صلوات الله عليه وعلى اولاده ونقل في المتن ان من جملة
ما انكر الخواص عليه السلام عدم الشيء في غنيمته الخواص قالوا من جعلت دما في غنيمته
والعكس **قوله** والامام الاستماع نال ذلك قطع الحضور وهو الحاكم على الاطلاق وظاهر
فان اهل البقي ما اتلعوا من اموال اهل المدن وانقسمهم في عسكر الامام بالحق عليه السلام
في الحرب وغيره بخلاف ما يتلقون اهل المدن في الحرب لانهم وان لم يكونوا يبيعون **قوله** وما منع
الزكوة مستحله الخ دليل على ان قتال مانع الزكوة مستحله انما ينكره الضرون فيقبل اذا لم يظهر
له شبهة وينبغي قبول قوله في قتال الخواص قتال ولا يقتل في المستحل بل يبيح في الاحتضار منها
المن ولو الحرب والمقاتلة ولكن يكون المقصود الاخذ والذبح لا القتل ولو قتل لا يكون هذا
هذا ظاهر كلامه قتال **قوله** وسأب الامام يقتل اي يجب قتله على المانع صريح بالدروس وقد
مر ان سب النبي يقتل وكذا سب الائمة مع العلم بان من اهل البيت الذين ثبت وجوب ودهم
واعظامهم وان اثمهم بالاجماع والنصوص السنن والكتاب كايهم من اكتشاف وغيره في تفسير
قوله تعالى قل لا اسئلكم على الجزاء الا المودة في القربى وهو موطوع يمكن كون الجهل عند اقبول الله
لحقن المودعة ذلك مقبولين شذايه قبوله لثبوت الجوارح لان قتال الامام والخروج عليه
وصقل الامام ابراعظم من السب واظهر في المانع والكفر قتال **قوله** ولو قاتل الذم الخ اي
اعان الذي ابغاه وخبر المسلمين حرف فسته وصار حربيا يجوز قتله وما يجوز قتله الحرب
في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لعل المراد بالمعروف هنا اعان من الوجوب والمنع لا
الواجب فقط وهذا المستثنى من وجوب نهية نهي المنكر فان سحب كالا من المنع ويحكم

أو القسرية أمره ونهيه من كان فلا معنى لبقاء الوجوب على الباقي لعدم بقاء شرط الوجوب
 وأن علم عدم ذلك لا ينافي من ذلك البعض له أو الضرر به فقط علم عدم الوجوب عليه والوجوب
 على غيره فمما أفاد الواجب الكفائي وتزويل بمعنى أن مع تحقق الشرايط في جماعة جعل يجب على الكل التوجه
 إلى الأمر والمبادعة إليه وأن علم عدم بعضها لا ينافي بقاء البعض بشرط يحصل المظن وليست الواجبات
 بتوقع المأمور وتلك المتكررة بعلم شرط وجوبها أم لا بل يكفي العلم بشرع البعض في ذلك
 أو إرادة شرعها وظن فعل البعض لعدم تكليف الباقي لأن معنى أنه يجوز لهم التردد فيشتغلون
 عنه بأمور أخرى فيصعق عنهم ذلك ويجوز أن كان هذا الأمر بها والآخر بالشيء يكون خيرا عنده
 الخاص بالشيء مبطل للعبادة إذا كان فيها وهذا الاختصاصية لم ينافي بهذا الواجب بل يجوز فيهما
 وجوب كفايتي فانه بالحقيقة نزاع في معنى الكفايتي وتحقيقه كما كان المنع من جواز ذلك الباقي
 ذلك أي شيء هو هل يكفي عن التوقع وظن سقوط الواجب في ذلك أم لا بل لا بد من العلم بحدوث
 يتوجه الكل ويستتدلون بنجته فيحقق وهو شرط كمالهم حيث جعلوا النزاع في كون هذا كفايتي أو
 بمعنى وجوب المبادعة على الكل حتى يحصل المظن أو علم عدم الوجوب وأن ظنوا أو علموا أنه
 به واحد فذكرناه وصرح برتبة الشرح وغيره كفايتية ذلك سائر الواجب الكفائي وفيه
 الكفايتية في غيره دون غيره وليس كثر ما دلته وعدم احتياجه إلى دليل ولا احتمال عدم الاتقان
 بالأمر فيقوم برهانا لثباته وبها لذلك لا ينافيها وتوالت الحكم بعدم شيوئها لثباته
 أكثر من القلة وليس واضح من أحكام الأمور والغرض كفايتية من يقوم وإن فرض عدمها
 أو احتق ذلك فيخرج عن محل النزاع وقد تعرضت لثباته غير أيضا وبالجملة كان المناسب جعله
 كفايتيا من غير نزاع ثم البحث في سقوط الواجب الكفائي بالاعتقاد وطريق التكليف في جواز
 التأخير وعدمه صوابا وجعل النزاع فيه فقط على وجه لا يميز في جميع الواجبات الكفايتية
 وإن البحث فيه بالحقيقة راجع إلى تحقيق الواجب الكفائي فانه لا يبعد كفايتية العلم بأن الغير
 يقوم فوجبا التأخير وعدم وجوب المبادعة فيما نحن فيه ومنه جميع الكفايات إذا كان بحيث
 أن الواجب يسقط بتلك الأداة أنا الحصول المظن أو تحقق عدم الوجوب على الباقي لعدم شرط
 مثل أن يعلم أنه لم يوتر كمالهم من قام وأمره لم يوتر غير أو الحصول الضرر بل يكفي الظن المتأخر
 للعلم بالموجود من القرآن والعادات مثل هيأ جماعة مقيدين بالشرع متعينين في بلاد المسلمين
 فيجوز في العادات فأن علم شخص منصوص مسلم لا يجب عليه المبادعة للعلم العادي أو الظن المتأخر

لهما كما كان الغيرة ذلك ولهذا نرى أن العلم أو الصلابة تكون في ذلك سائر البلدان والأصناف
 الذين من غير تكليف واحد ذلك وكذا كانوا يعنون من منع مسكوا أو بأمر بالواجبات مثل قاتل الصلوات
 ولهذا أنكرت من غير أن يجوبوا أنفسهم ولا أن يبعثوا إلى ذلك كل واحد يمكنه ذلك وكذا أنه
 تعليم سائر الواجبات والمحرمات وذلك لظواهر من آثار الماضين وقول المعاصرين بل من فعله
 صلى الله عليه وآله وصحبه عليهم السلام وعقده الدروس عدم الظن بقيام الغير بمقامه على
 الأقوى شرط من شرط وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكذا يظهر من المنهني كاشيا
 وهذا يدل على كفايتية مطلق الظن فظاهر أن الأدلة غير مقيدة وسقوط الواجب المحقق بمطلق
 الظن مشكل نعم لا يبعد الظن المتقدم ولكن لا يسقط ذلك الواجبة نفس الأمر لا يحصل
 المظن أو يعلم وجوب شرط آخر من سائر شرطه والاحتياط واضح فلا يتركها ما أمكن وبالجملة
 الظان الوجوب كفايتي لأن لظن المتخصص إن المظن منكم العلم إلى الموجود أي فاعل
 كان وليس الغرض متعلقاته بكونه فاعل معين ولهذا الوارد من نفسه لا يكلف الغير بتطمين
 المارة وقوم من مكلفه مكلفه ما يجب عليهم فاعل معين ولهذا الوارد من نفسه لا يكلف الغير بتطمين
 به لذلك ومع الحصول لا يطلب من الغير وهو الواجب الكفائي وليس أكثر من ذلك موجودا في
 سائر الكفايات بل في بعض هذه الواجبات ما يشترط الوجوب على البعض مثل ولكن منكم أمر
 يدعون إلى الخير ويأمرون به يتوبون عن المنكر والآخر واحد فصاعدا ووردت في الروايات
 مستندة بقول تعالى أن أرى منكم من أتت الله وغیره ذلك مثل نفى الوجوب عن مطلق الأئمة واجبا
 على بعضهم علم ما ينبغي في الزواجر وهو علم الأمر الكفائي وإن كان الحق أيضا أن الوجوب في
 الكفايتي أيضا على الكل إلا أن في الواجبات على البعض أشد لأن المقصود يحصل بفعل البعض
 وأن العلم بأن الغير سيفعل الواجب الكفائي قبل خوف وقوله كاف وكذا فيما نحن فيه بل الظن
 المتكبر أيضا في غير التأخير وهذا وجه استيفاء الأمر بالمعروف واجبا ولا حراما وكروا
 بل ولا باحراق **له** وإنما يجان بشرط علمها الخ إلتفات إلى شرايط وجوب الأمر بالمعروف
 المنهي عن المنكر وهي أربعة الأول علم الأمر بالماضي بكون المأمور مأمورا والمنكر منكرا إلا بالليل
 أن كان مجتهدا أو بالتقليد المعتبر أن كان تقليدا الظاهر في الجماعات والعلميات لا يحتاج
 إلى تعليل لمخ وفقاه بل في المسائل الاجتهادية فقط على تقدير القول بعدم جواز تقليد الميت
 ودليل اشتراط هذا الشرط أنه لا يمكن تحقق كونه مأمورا مناهيا عنه عند تحقق كونه مأمورا به

فانها عينا والى عن الماور قبل عليه هذا ليس شرطاً الوجوب بل يجوز الفعل ان قد يجب بدو
 مثل ان يعلم بشاخص ان هناك مأموراً وتركاً ومنه لمفعولاً في الجملة وانما فيهما يجب ان يعلمها
 حتى لا يفعل غير الجواز قد يقال هنا ايضاً قد حصل الشوط او قد يكون المراد به العلم في الجملة
 وان لم يكن ذلك الفعل بل يجب لا التعيين والتفصيل على ان قد غلب وجوب من دون العلم
 قال في المتن والاختلاف في شرط العلم ويدل عليه الخبر ايضاً كما سيأتي فتأمل فيه اذ قد يقال
 اشتراط العلم قد يؤيد في تعطيل الامر اذ قد ترك الكمال عدم العلم الذي هو شرط في الوجوب
 فلا يجب على احد ولا يحصل المطلوب ويمكن ان يقال لا يقع هذا الحكم الله او الوجوب لا امر وترك
 التواهي فيحصل العلم لذلك وتجب يحصل المطلوب ويمكن ان يقال ان المراد بـ **الوجوب** شرط
 الجامعة للفعل وانما راد في شرطية الوجوب شرطية تحقق الواجب ما عدا ظهور ذلك واما
 الى ان لا يجوز قبل العلم والعلم فلهذا الظاهر وجوب العلم ايضاً مع وجود من يعلم وقد رتب
 على الامر والناهي مثل من لا يعلم او اشد قد رتب منه نعم لو لم يكن عالم عاود كان مع وجوده
 كذلك مفرداً او ضمناً وعلم تحقق ترك الماور وفعل المتكبر محلاً وعلماً وجوب الامر والى على
 الاجمال على الكل يجب عليه العلم على التفصيل فيحصل الغرض وهو نادر الثاني يجوز الناشئ
 يجوز عند الامر ولو لم يجوز الناشئ على اوقات استأخرا العلم ويحتمل الظن مطلقاً قال في المتن
 لوجوب الامر بل يجوز الفعل والشرعاً قال في المتن يدل على هذين الشرطين ما روى عن
 عبد الله عليه السلام انه قال انما هو على القوي المطاع الماور والمعرف عن المتكبر لاجل الضعف
 الذي لا يمتدون سبباً لا بد من وجوب الامر والى على الامر جميعاً وهذا مع رواية مسند
 بن صدقة بل على اشتراط العلم وجواز الناشئ بل على نفي الضرر وايضاً وهو الشوط الرابع
 ويدل على الثاني والثالث رواية يحمي الطويل ايضاً ويكفي عدم الخلاف فيها الثالث اصرار
 فاعل المتن عنه عليه اصراراً فاعل ترك الماور به كذا معني اصراراً ان يكون فاعلاً بالفعل
 او مريد الفعل مرة بعد اخرى ويحتمل الاكتفاء بكونه غير لازم لما مضى سواء كان عازياً على العود
 ام وبقائه وجوباً لثبوتها والناهي والاحوط الامرج اذا اظهر عدم التحريم قطعاً نعم قد يقال
 الاصل عدم الوجوب وليس بطاهر مع عدم الفعل مطلقاً خصوصاً مع عدم العزم نعم قد
 صرح بالتحريم مع ظهور النداء في الدروس وغيره ولكن قول المتن والدروس ولو ظهر
 امان الدم سقط الوجوب مشعر بعدم السقوط ما لو ظهر النداء وصريح في السقوط

يجوز ظهور الممان وذلك غير بعيد للاصل وعدم ظهور الوجوب مع العلم بالمعلوم فلا يضر
 كون الامان علانية ضعيفة فيشكل السقوط بها كما قال في شرح الشارح ولعلنا نعلم الاجتماع
 كان القول بعدم الوجوب مع عدم الفعل مطلقاً متوجهاً الى من هذا الامر على فعل حرام
 حرة ذلك غير شرط اذ قد فوض في تحريمه فكيف في وجوب النهي عن ذلك ولكن وجوب التوبة
 مؤيد للتحريم ولو ثبت وجوب الامرها كان الامر والنهي مع العزم بل مع عدم ظهور النداء
 موجهاً ولكن ظاهراً حاله عن ذلك غير ان الامر والنهي في صورة العلم على عدم الفعل من غير
 لاجل التمسك بمصلحة ويحتمل وجوب تكليفه بترك العزم على العود والى في فتاوى فانه اذا ذكره
 بعد على ما رايت والذي يظهر انهم كانوا يكتفون بترك المتكبر مثلاً وانقل تكليفهم اطلاقاً بالتوبة
 بل يجوز التمسك كما هو سبيله وكذا في الامر بالمعروف فانهم كانوا يتركون بانكاره فقط
 لعل اصل العلم او عدم العزم دليل وان التمسك لم يلبس به وبين الله وبيننا علم الوجوب الا
 بالامر بالمعروف والظاهر ونهى المتكبر كذا للاجماع وغيره منى بالاصل ويمكن ان يقال التوبة
 معوقه تركها متكررة وهو معلوم في ترك حرام فينتهي الامر والنهي فتأمل الرابع انتفاء الضرر
 عنه وهو المراد من اخوان معلوم اشتراطه بعدم حصول ضرر لنفسه او لغيره
 المؤمنين من المسلمين كذا قال في المتن لا تقيح والضرر ايضاً تقيح وذهب القبيح بالقبيح
 وجوب افعال الضرر على نفسه او المسلمين لرفع حرام وغيره اصراراً فرض كوناً قل من الاول
 والظاهر خلافه فيه ايضاً ويدل عليه الاخبار ايضاً وكذا في كون الاول والآخرين طين
 للجواز فلهذا ما يخرجهم من صرح بذلك البعض فيكون اذا كان الضرر قليلاً غير معلوم تحريم ذلك
 فتأمل وان كان الثاني شرطاً للوجوب فلهذا ايضاً يجوز ولكن ينبغي التمسك اذا علم عدم الناشئ
 لا تغيث وما في الرواية انه لا ينبغي للمؤمن ان يدل على ان يعترف للملاطيق فهم لا يبعد استحقاقاً
 مع احتمال الناشئ مع طهره ان كان سقط الوجوب لاحتمال حصول نفع فتأمل في العلم ان المقصود
 قال في المتن حمل الاحتياط على هذا شرط للمنايات والامر والنهي ويقتضي الثاني شرطاً غير الانكار
 بالقلب وهو وجه ظاهر ويقتضي كون الرابع كذلك بل الكمال كذا كما سيأتي ويجوز ان بالقلب
 الخ اشارة الى مراتب الامر والاحتياط في ثلاثة الاولى بالقلب مع اظهارها يدل على اراة وتوطين
 ترك المتكبرين فاعله وفعل المأمورين تاركاً يظهر الكراهة في وجهه او لا يكتفي به او من
 عنده يوجب حين التكلم ويجوز بالاحتياط فعل من غير نصريح باللسان واليد ما يدل على منعها

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

في بعضها لكن الصيغة غير واضحة **قوله** ولا نقام الحدود إلا بالقرينة الظاهر ان المراد
بالمملوك اعمن العبد والامه وان جاز ان اقامته عليه بغير الاذن حال الغيبة لاحال الظهور
كما يفهم من المتن وضع عدم ثبوت الوجوب بالبينه الشرعي بل لاقرار ان لم يكن المالك مجتهدا
والاجازع بثبوت البينه ايضا لان حصل شرط العمل بالبينه وهو الثبوت عند الحاكم والظا
عدم الخلاف في عدم جواز اقامة الحدود الا بالقرينة عليه انكم ويجوز الاقامة على المملوك حال
المنتهى لا يجوز لاحال اقامة الحدود للامام او من نصبه لها ولا يجوز لاحد سواهما اقله ما اعلما
وقدر خصه بحال الغيبة ان يقتصر الانسان المحامي على ما لو كان اذا لم يخف في ذلك ضررا على
نفسه وما لو غيب من المؤمنين فامن بوابق الظالمين وقال الشيخ رحمه الله رخص ايضا
حال الغيبة اقامة الحدود على ولد وزوجته اذا من الضرر صنع ابنه او غيره من ذرية
العبد وقد روي الشيخ عن بعض من غيبت قال سالنا ابا عبد الله عليه السلام بغير المملوك
السلطان والقاضي فقال اقامة الحدود الى من يليه الحكم اذا ثبت هذا هل يجوز للفقهاء اقامة
الحدود في حال الغيبة حرم به الشيخان عملا بهذه الرواية وعندى في ذلك توقف لعل وجه
التوقف عدم صحته ما عدا احتمال ارادة اللام من اليه الحكم كما هو المتبادر والالتفات حيث
صريح بجواز السؤال صريحا والاصل دليل قوي والظاهر عدم الفرق بين الزوجة
والولد لان عمل بها وحمل من اليه الحكم على الحاكم مطلقا يدل على جواز ذلك للحاكم مطلقا
على غيره ايضا والافلا يجوز عليها ايضا وان كان حاكما لعدم الدليل ويمكن استثناء جواز
القصاص بل لا يكون دخلا في الحدود فان الحدود غير القصاص ويسمي الله **قوله**
والفقيه الجامع الى اخره اشار الى شرائط الاجتهاد واخر الاحكام واقامة الحد
للمجتهد وتقصيها لمعلوم من المفصلات فروعها واصولا الظاهر ان لاختلاف في جواز
الفتوى والحكم لبلدة وجوبها عليه ويؤيد مقول عدم خطرها وخارجها فلا يضر
صحته السند للقول والخبر ولنا جواز اقامة الحدود له فقد ثبت توقف المص في المنتهى لما ذكرنا
قال بعد ذلك في مسألة اخرى وهو ان جواز اقامة الحدود للفتية قوى عندى ودليله في
حفظ المتن المتدبر الاضا الى السناد لولم يجز وقد روي في الاستدلال برواية حفص بن
وجه توقفه في المتن وقد روي الاضا الى السناد فتأمل لعل في رواية عن من خطره وادى
خبر جبره اشارة اليهم لمعوضهم الحكم اليه وجعلهم حاكما كما يشيخ اقامة الحدود فافهم ثم انظر

جواز ما يجوز للجهل اكل الجزاء اذا لم يجرى كما هو مذهب المص وبعض المحققين ولله
مذكورة في محله ورواية اخرى في حديثه قال قال ابو عبد الله عليه السلام اياكم ان يحاكم بعضكم
بعضا الى اهل الجور ولكن انظروا الى رجل منكم يعلم شيئا من قضائنا فاجعلوه بينكم فاقبل
قاضيها فحكموا اليه اشارة اليه وكذا العمل بقول الميت عندنا في اطلاق الايام بالخروج والفتن
للمتقين عقلا ونفلا ولا استصحاب والتحقق الحكم وحصوله من الدليل ولم يتغير موت
استدلال الا حصل المقتضى علم بان الامر بالخلافه واجب ولا يصلح لدفعه لاعلم اخر وليس مع
عدم دليل صالح لمنع ادك ما قبل دخول يدخل ظاهر والظاهر ان الخلاف ظاهر كما صرح به في
الذكرى والمجتهدين وكذا الاصول وليس يعلم كون الخلاف بعد ذلك عن الذكرى المخصوص
بيان سبيل الصحاب وعدم اختصاصه ليل الطرفين بالخلاف ولكن مع ذلك لا يحصل الراحة
به لعدم ظهور المجتهد اهل العلم بالعلم بالفتاوى بينهم وجود الخلاف في تعيين العمل
بقول الاطماع العلم بالفتاوى بينهم وجود الخلاف في تعيين العمل بقول الاطماع وتعدد اقواله
مع عدم العلم بالناظر ويمكن الخروج من ذلك لعدم القول بخصوصا مع عدم امكن التميز ويوجب
وجود الحاكم وقد نقل جواز الحكم بغير اجماعا كقولنا عن ابن جندب ان الحكم والاختلاف في الاثبات
بالبينه وسائر خصائص الحكم ايضا للفتية مع عدم انصافه بشرائط الفتوى عند تقدم
ولا بعد ذلك ايضا بعض المتقدم في القول بجواز الفتوى للميت ولعموم بعض الاخبار
مثل ما في صححة ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال بما رحل كان بيته وبينه اجماعا
فتيق قديما الى جمل من اخوانكم يحكم بينه وبينه فاقى الخبر وما في رواية اخرى يدل على
وهو يعلم فتوى الجنة قتال بل نقل خبره عن قواعد الشهد رحمه الله عليه يعلم الا لا يبعد
خلو الزمان عن مجتهد آخر ولا ينبغي ذلك في جواز العمل بقول رجل جدير مع عدم مجتهد اكل
ظاهر رواية اخرى في حديثه ايضا عدم اشتراط الكل حيث يفهم جواز الحكم بالعلم لبعض قتالهم
التقصير في ذلك الجمل والطائفة استخرج الفرع عن الاصول بالفعل وفي شرائط الفعل
وهو شرط العمل بقوله واقع لانه تحصيل اصل القوم فانه لما حصلته كثير من الناس على ما روي
وتحقيق هذه المسائل تحتاج الى بسط ومعلوم من الاصول ويستدعي ذلك افرادها بسا
وطدا واقع الاقضاء على هذا المقدار من الاجمال **قوله** ويجب على الناس الى اخره لعله
لاختلاف فيه ولا يعزى على البر واخل في الامر بالبر والخ وجوب الترافع والخير في

٧٠٣

غيره ظاهر متفق عليه ومدلول الاختيار وكذا عدم جواز الحكم والافتات لغير المجتهد و
معلوم ايضا عدم جواز الفتوى بتقليد الميت ولكن لا يجوز بتقليد الحي ايضا واما
عدم جواز تقليد الميت مطلقا فهو من ذهب الاكثر وقد بحث فيه فخال والفرق بين
الحكم والفتوى ان الاول انشاء امر مجزئى الاكثرة واقعة بحيث لا يتعدى الى مثلها بل يحتاج
الى انشاء حكم اخر فان الحكم لا يتعدى بخلاف الفتوى فانها لا يتعدى ان كان كلينا وعلى تقدير
كوننا نبدأ بتعدى مع المساواة مثل قوله لا بد ان الحديث بسطل ملواتك وبطل صلواتك وعرف
بالحدث يتحقق التايبان من غير حاجة الى قوله لاصح وضع العلم بعدم الفرق قوله والوالى
الى اخره فنقل عن ذلك فى المتن وادعى نهاية الشيخ وسنم ابن ادريس ذلك ويمكن جعلها
على المجتهد فيجوز له بل يجب ضد ما عدا من اضطرارا لما يراه على ذلك ولما سمعه فالظاهر
اجامى ولا نزاع فيه وكذا في وجوب عدم تعدى من الحق مما امكن ثم الفتوى والحكم بمذهب

اتفق الفراع من كتابه الجزء الثاني من شرح الانشا دضى
يوم الاثنين لثلاثين من شهر ربيع الثانى على يد اقل العباد واحوجهم
الى رحمة الله محمد شفيق بن محمد الذي عثر على هذا العمل
عنى عنهما ٥

سنة سبع وثمانين بعد الف من الهجرة النبوية
التهذيب عليه الف القيمة والثناء

٢٢٢

